

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم العقيدة

الشيخ محمد بن حسين الفقيه
وجهوده في تقرير عقيدة السلف
مع دراسة وتحقيق رسالته :
« استلفات نظر الموحدين إلى ما طرأ على دين سيد المرسلين
»

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب
إبراهيم بن محمد عيسى بن أحمد الشاعري
الرقم الجامعي : 42680037
إشراف فضيلة الدكتور
عبد الله بن محمد بن رميان الرميان

1428 - 1429هـ

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ
بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله
فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا

إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده
ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين .
أما بعد :

فإن علم التوحيد أشرف العلوم وأفضلها ، وأرفعها
مكانة وأجلها قدراً ، إذ شرف العلم بشرف المعلوم ،
ولا أشرف من توحيد الله تعالى ، ومعرفة ما يجب له
من الأسماء الحسنى ، والصفات العليا ، وإدراك
حقوقه تعالى على عبادته ، والالتزام بذلك علماً
وعملاً ، فإن العبد كلما كان بهذا أعرف وله أتبع كان
إلى ربه أقرب وله أطوع ، وبهذا تنال النجاة والفلاح
والسعادة في الدنيا والآخرة .

ولمّا كان من فضل الله تعالى عليّ أن جعلني أحد
طلّاب الدراسات العليا ، في قسم العقيدة لمرحلة
الماجستير ، فقد اخترت الكتابة في موضوع: **«الشيخ
محمد بن حسين الفقيه وجهوده في تقرير
عقيدة السلف مع تحقيق رسالة له»** ، بعد
استخارة الله تعالى ، ثم استشارة بعض المشايخ
الفضلاء ، الذين أشاروا بتسجيله والكتابة فيه ،
لمبررات وأسباب سأذكرها في أهمية الموضوع ،
وأسباب اختياره .

أولاً : أهمية الموضوع وأسباب اختياره :

يمكن بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي :

1 - أهمية دراسة جهود الأعلام المحققين المشهورين في تقرير عقيدة

السلف ، وإخراج تراثهم ونتائجهم العلمي ، ومن هؤلاء الأعلام ، الشيخ : «**محمد بن حسين الفقيه**» ، حيث تبوأ مكانة علمية رفيعة بين علماء عصره ، وذلك للجهود العظيمة التي بذلها في التعلم والتعليم ، والتصنيف ، والإصلاح ، وقد شهد له علماء عصره بذلك ، أو من جاء بعده ، وأثنوا عليه ثناءً عظيماً .

2 - دعوته إلى الاجتهاد والإتباع للكتاب والسنة ، ونبذ التقليد والتعصب للمذاهب وأقوال العلماء والشيوخ ، وهذه تعد السمة البارزة ، والمميزة لمنهجه ونتاجه العلمي ، إذ لا يخلو كتاب من كتبه من التقرير العلمي للأخذ بالكتاب والسنة مباشرة ، والالتزام بهما ، ومن كان هذا حاله فجدير أن تُدرَس وتُبرز أقواله وجهوده في العقيدة والدفاع عنها .

3 - غزارة علم الشيخ محمد الفقيه ، وقوة حجته ، وجودة مصنفاته ، وتنوع معارفه ، وإحاطته بفنون متعددة مما يدل على مكانته العلمية ، كما ستأتي الإشارة إلى ذلك إن شاء الله تعالى .

4 - استغلال بعض المذاهب المنحرفة , لشخصيات سلفية في ترويج بدعتهم , ودعوى موافقتهم لهم في أصول الاعتقاد , ليعزروا باطلهم , وحقيقة الأمر خلاف ذلك .

5 - أني وقفْتُ على تراث علمي غزير للشيخ محمد بن حسين الفقيه , يقرر وينصر فيه اعتقاد السلف ويردُّ على المخالفين , مما يوضح جهود الشيخ الفقيه , وأنه كان على منهج السلف في تقرير الاعتقاد .

6 - أن هذه الرسائل مع نفاستها , وكونها على منهج المتقدمين من علماء السلف , إلا أنها لم تُطبع من قبل فيما أعلم .

7 - أن الشيخ الفقيه كان في وقته مرجعاً علمياً في بلده , في الفتيا والتدريس , حيث كان يستقبل فتاوى الناس ويردُّ عليها مشافهة وكتابة .

8 - أن للشيخ جهوداً واضحة في الدعوة إلى معتقد السلف , ومحاربة أهل البدع والانحراف , يظهر ذلك جلياً من كتاباته , ودروسه وفتاويه .

9 - أن الشيخ استقل منصباً علمياً رفيع القدر , حيث قال: « أسندت إليّ وظيفة رئيس هيئة مراقبة المدارس والمدرسين والكتب »⁽¹⁾ .

(1) انظر : «استلفات نظر الموحدين» , (ق / 1) .

10 - أن هذه الدراسة لأحد العلماء الذين عاشوا في مكان وزمان كثر فيه الانحراف العقدي ، فكان من المهم إبراز جهود أمثال هؤلاء العلماء ، ليعلم أن الحق ظاهر في كل زمان ومكان .

ثانياً : أهداف البحث :

يمكن بيان أبرز أهداف البحث عن جهود الشيخ محمد بن حسين الفقيه في تقرير العقيدة الصحيحة ، فيما يلي :

- 1 - تجلية جهود وآراء الشيخ محمد بن حسين الفقيه ، وإبرازها بشكل ظاهر حتى تُعرف .
- 2 - بيان مدى موافقتها ونصرتها لعقيدة السلف الصالح .
- 3 - بيان موقفه من آراء الفرق والطوائف المخالفة لمنهج أهل السنة والجماعة .
- 4 - إخراج وتنقيح شيء من تراثه ونتاجه العلمي .

ثالثاً : الجهود السابقة :

لم أقف على مَنْ كتب عن الشيخ محمد بن حسين الفقيه كتابة مستقلة ، وإنما وجدت مَنْ كتب عنه ضمن تحقيق مؤلفٍ له ، وهي دراسة قدّمها الباحثان ، الدكتور أبو بكر بن سالم شَهَّال ، والدكتور صالح بن علي المحسن ، في رسالة علمية (ماجستير) في

تحقيق كتابه: «الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي» ، ولكن هذه الدراسة غير مستوعبة ، فهي مختصرة جداً ، حيث أنها تقع في 37 صحيفة ، وهي أيضاً لم تتعرض لجهوده في تقرير عقيدة السلف إلا بشكل يسير .

رابعاً : خطة البحث :

وتحتوي على مقدمة وبايين وخاتمة .

المقدمة وتحتوي على ما يلي :

- 1 - أهمية الموضوع وأسباب اختياره .
- 2 - أهداف البحث .
- 3 - الجهود السابقة .
- 4 - خطة البحث .
- 5 - منهج البحث والتحقيق الذي سأسير عليه إن شاء الله تعالى .

القسم الأول :

الباب الأول : وخصسته للتعريف بحياة

الشيخ محمد بن حسين الفقيه ، وهو كالتالي :

عصره وحياته :

الفصل الأول : عصره .

تمهيد :

المبحث الأول : الحالة السياسية .

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية .

المبحث الثالث : الحالة العلمية .

الفصل الثاني : نشأته وحياته .

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه وولادته ونشأته ووفاته .

المبحث الثاني : صفاته وأخلاقه .

المبحث الثالث : أسرته ومسكنه .

المبحث الرابع : طلبه للعلم ورحلاته .

الفصل الثالث : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الأول : شيوخه .

المبحث الثاني : تلاميذه .

الفصل الرابع : مؤلفاته ومكانته العلمية .

المبحث الأول : مؤلفاته ومكتبته .

المبحث الثاني : مكانته العلمية وكلام العلماء عليه .

الباب الثاني : التلقي والاستدلال عند الشيخ محمد الفقيه ، وجهوده في تقرير عقيدة السلف :

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : التلقي والاستدلال عند الشيخ
محمد الفقيه , وموقفه

من التلقي والاستدلال عند المخالفين .

المبحث الأول : مصدر التلقي ومنهج الاستدلال عند
الشيخ محمد الفقيه .

المبحث الثاني : موقفه من مصدر التلقي ومنهج
الاستدلال عند المخالفين .

الفصل الثاني : جهود الشيخ محمد الفقيه في
تقرير عقيدة السلف .

تمهيد : توحيد الله تعالى وما طرأ عليه من تغير
وانحراف .

المبحث الأول : جهوده في تقرير توحيد الربوبية .
المبحث الثاني : جهوده في تقرير توحيد الأسماء
والصفات .

المبحث الثالث : جهوده في تقرير توحيد الألوهية
(العبادة) .

المبحث الرابع : جهوده في تقرير بقية مسائل
الاعتقاد .

القسم الثاني :

وهو تحقيق ودراسة رسالته «استلغات نظر
الموحدين إلى ما طراً على دين سيد
المرسلين» ، وتشتمل على فصلين :

الفصل الأول : التعريف بالرسالة ، وفيه مباحث :
المبحث الأول : تحقيق اسم الرسالة .
المبحث الثاني : توثيق نسبتها إلى مؤلفها .
المبحث الثالث : تحليل موضوع الرسالة ومباحثها .
المبحث الرابع : منهج المؤلف في الرسالة .
المبحث الخامس : مصادر المؤلف في الرسالة .
المبحث السادس : قيمة الرسالة العلمية .
المبحث السابع : وصف المخطوط ، واسم ناسخها
، وتاريخ نسخها .

الفصل الثاني : النص المحقق :

**الخاتمة : وتحتوي على أهم النتائج التي
توصلت إليها في هذه الرسالة بحمد الله
تعالى .**

الفهارس :

وتحوي : فهرس الآيات ، وفهرس الأحاديث والآثار
، وفهرس الأعلام المترجم لهم ، وفهرس الفرق
والطوائف ، وفهرس الأبيات الشعرية ، وفهرس

الألفاظ الغريبة ، وفهرس المصادر و المراجع ،
وفهرس الموضوعات .

خامساً : منهج البحث والتحقيق :

* المنهج الذي سأسير عليه في بحث الموضوع ،
وهو كالتالي :

أولاً : فيما يتعلق بجمع المادة العلمية :

(أ) قمت بدراسة ميدانية دقيقة ، لجمع المعلومات
عن الشيخ الفقيه ، وعن تلاميذه ، وأسرته ،
ومجتمعه .

(ب) حصرت كتب الشيخ الفقيه ، المطبوع منها
والمخطوط .

(ج) قمت باستقراء المسائل العقدية التي نص
عليها أو ذكرها الشيخ الفقيه في كتبه المطبوعة
والمخطوطة ، ورتبت هذه المسائل قدر المستطاع .
ثانياً : فيما يتعلق بعرض المسائل العقدية ودراستها
:

1 - أقرر أولاً مُعتقد السلف الصالح في المسألة ،
ثم رأي الشيخ الفقيه في المسألة موجزاً ، ثم أورد
كلامه فيها بتمامه إن كان قصيراً ، أو مع التصرف فيه
بما لا يخل بمقصوده إن كان طويلاً ، وإن كان قد تكلم
في المسألة في أكثر من موضع فإني أقارن بين تلك

المواضع , فإن كان كلامه فيها متفقاً أوردت أجمعها وأوفاهـا وأحلـت في الحاشية على الباقي , وإن كان كلامه مختلفاً أو فيه زيادة أو نقصان , ذكرته كله وحاولت التوفيق بينه .

2 - بعد إيراد كلام الشيخ الفقيه أذكر عقبه موقفه لمنهج السلف في المسألة , وردوده على المخالف .

ثالثاً : في دراسة المسائل العقدية لن أعرض لاختلاف الطوائف بالبحث , إلا إذا تعرض لذلك الشيخ الفقيه , بحيث يناقش بعض أقوال الفرق والطوائف ويردّ عليها , أو كانت طبيعة المسألة تقتضي ذلك .

رابعاً : فيما يتعلق بحواشي البحث وتوثيق النقول :

1 - أعزو الآيات القرآنية الواردة في البحث بذكر السورة , ورقم الآية .

2 - أخرج الأحاديث الواردة في البحث من مصادرها الحديثية المعتمدة , فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به , وإن كانت في غيرهما خرّجته من المصادر الأخرى , مع نقل حكم الأئمة عليه .

3 - توثيق النقول المقتبسة بعزوها إلى مراجعها .

4 - التعريف بالأعلام ، وكذا الأماكن ، والبلدان ، والطوائف والفرق ، والألفاظ الغريبة ، الواردة في البحث .

5 - الفهارس العلمية .

* المنهج الذي سأسير عليه في تحقيق الكتاب :

- جمع النسخ الخطية للكتاب إن وُجدت ، والاعتماد على أجودها في التحقيق .

- اكتب النص بالرسم الإملائي الحديث ، ولا أشير في الحاشية إلى الفرق الإملائي في القديم والحديث .

- أثبت الفروق في الهامش ، ما عدا الفروق بصيغ تعظيم الرب عز وجل ، أو الصلاة على النبي ﷺ ، أو الترضي عن الصحابة ، ونحوها ، مثل اختلاف النسخ في : قال الله ، وقال الله تعالى .

- أخرّج الأحاديث من مصادرها ، وأسير في تخرجها على النحو التالي :

إذا كان الحديث في «الصحيحين» أو أحدهما فإنني أكتفي بالعزو إليهما ، وإن كان في غيرها خرّجته من المصادر الأخرى ، وأما الحكم على الأحاديث فإنني اجتهد في ذكر كلام العلماء المشهورين بالحديث ما استطعت إلى ذلك ، وأخرّج الآثار وأعزوها إلى مصادرها ، مع ذكر حكم العلماء عليها إن وُجد ذلك .

- أترجم للأعلام المذكورين في المتن ، وكذلك الفرق والطوائف .

- أعرّف بالأماكن غير المشهورة .

- أشرح غريب اللغة من خلال مصادر اللغة المعتمدة .

- أقوم بعزو الآيات القرآنية ، مع ضبطها بالشكل .

- أعلّق على النص بتعليقات علمية إذا اقتضى المقام ذلك ، مع مراعاة التوسط وعدم الإطالة .

- صنع فهارس علمية شاملة للكتاب .

وفي الختام أحمد ربي وأشكره على آلائه وأفضاله عليّ ، وعلى تيسيره لي اختيار هذا الموضوع المهم ، والكتابة عنه .

ثم أشكر فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن محمد بن رميان الرميان ، عميد كلية الدعوة وأصول الدين ، والمشرف على رسالتي ، الذي انتفعت بعلمه وذكائه وتوجهاته كثيراً ، ولمست منه الإخلاص في التوجيه والإرشاد ، والاستقبال والمعاملة ، وهو بحق شريكي في كل حرف في هذه الرسالة ، فله مني الوفاء والدعاء .

كما أشكر الشيخين الفاضلين والأستاذين الكريمين لتفضلهما بقبول مناقشة رسالتي وتقويمها ، وأشكر

كذلك منسوبي جامعة أم القرى ، ويمثلهم أعضاء كلية الدعوة وأصول الدين ، وأخص بالثناء أعضاء هيئة التدريس في قسم العقيدة ، على ما أجده ويجده غيري من إعانة ونصح وتوجيه في سبيل التحصيل العلمي ، والبحث .

وبالله التوفيق ، ومنه السداد ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .
والحمد لله رب العالمين .



الفصل الأول

عصره

المبحث الأول : الحالة السياسية .

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية .

المبحث الثالث : الحالة العلمية .

الفصل الأول

تمهيد

جرت عادة المترجمين أن يكتبوا نبذة عن العصر الذي عاش فيه المترجم له، من النواحي ، السياسية ، والاجتماعية ، والعلمية .

وذلك لتسليط الضوء على الواقع الذي نشأ فيه المترجم له وعاش ، حيث أنه من الطبيعي أن يتأثر

الفرد بالبيئة التي يعيش فيها ، وربما بقي هذا التأثير ملازماً له حياته كلها .

فلذلك كان من اللازم على الباحث أن يدرس الحقبة التاريخية لبحثه، سياسياً، واجتماعياً، وعلمياً ، من أجل الكشف عن جوانب الغموض لتلك الحقبة ، ولمعرفة مدى تأثير المترجم له بهذه الجوانب المختلفة .

ودرستنا لهذه الجوانب في هذه الفترة جزءً مُتَمِّم لبحثنا الذي نعمل عليه، وهي دراسة مختصرة ، ومن أراد الاستزادة فعليه بالكتب التي تناولت هذه الفترة التاريخية ، بالدراسة والتحليل ⁽¹⁾ .



المبحث الأول

(1) انظر : «تاريخ مدينة جدة» ، لعبدالقُدوس الأنصاري ، و«تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلوم والاجتماع والعمران» ، لأحمد السباعي ، و «التاريخ الإسلامي» لمحمود شاكر ، و«تاريخ الدولة السعودية» للدكتورة مديحة درويش ، و«الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز» ، لحمد القحطاني .

الحالة السياسية

عاش الشيخ محمد حسين الفقيه - رحمه الله تعالى - , في الفترة ما بين 1292هـ- 1354هـ , قضى طفولته وبداية شبابه إلى سن السادسة عشرة , في مصر , وعاش بقية حياته في الحجاز⁽¹⁾ .

وفي هذه الفترة التي تزيد على الستين عاماً , انقضت ثلاثة عهود : العهد الأول : عهد العثمانيين , وكان الحاكم آنذاك , السلطان عبد الحميد الثاني⁽²⁾ , وانتهت مدة حكم العثمانيين , بانتهاء مدة حكم السلطان عبدالحميد الثاني , عام 1336هـ .

ثم تلاه حكم الأشراف والأمراء الذين كانوا تابعين للدولة العثمانية , حيث تم استقلالهم عن الدولة العثمانية عام 1336هـ .

-
- (1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» (ق/190) .
(2) هو السلطان عبدالحميد بن عبدالمجيد , ولد عام 1262هـ , توفيت أمه ولم يتجاوز السابعة من عمره , تعلم العربية والفارسية وتولى السلطة بعد أخيه مراد , عام 1296هـ وله من العمر (34) عاماً وخلع عام 1328هـ بسبب مؤامرة اشترك فيها اليهود والاتحاديون , ونفي إلى سلاويك وظل هناك تحت الإقامة الجبرية ثم نقل إلى استانبول , توفي عام 1338هـ , وله من إملائه مذكرات عرفت بمذكرات السلطان عبدالحميد , كان يملئها على محسن بك , انظر «مذكرات السلطان عبدالحميد» , ص: (3-21) , ترجمة محمد حرب عبدالحميد .

ثم جاء عهد الدولة السعودية عندما سلّم
الشيخ حسين⁽³⁾ الحجاز

للملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود⁽¹⁾ ، عام
1344هـ ، فيكون الشيخ قد عاصر مدة حياته ثلاثة
عهود ، ومن خلال هذا العرض يتبين أن العصر الذي
عاش فيه الشيخ الفقيه يختلف أوله عن آخره ، فقد
كانت المدة التي عاش فيها الشيخ في آخر عهد

(3) الحسين أو حسين بن علي بن محمد بن عبد المعين بن
عون ، من أحفاد ابن نمي بن بركات الحسني الهاشمي ، أول
من قام في الحجاز باستقلال العرب عن الأتراك ، وآخر من
حكم مكة من الأشراف الهاشمين ، ولد في الأستانة سنة
1270هـ ، وكان أبوه منفياً بها ، وانتقل معه إلى مكة وعمره
ثلاث سنوات ، فتأدب وتفقه ونظم الشعر الملحون ، نفي عن
مكة ، ثم عاد إليها ، وولي الأمر والحكم ، وكانت وفاته سنة
1350هـ ، ودُفن في القدس في المسجد الأقصى . انظر:
«الأعلام» ، (2/171 - 173) ، للزركلي .

(1) عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن محمد
بن سعود ، ولد سنة 1293هـ في قصر الإمارة ، تعلم القراءة
والكتابة ، وحفظ سوراً من القرآن ، وقرأه كاملاً ، ثم تلقى
أصول الفقه والتوحيد على الشيخ عبدالله بن عبداللطيف ،
أحسن استعمال البندقية وركوب الخيل ، وكان حاد الطبع ،
دائم الحركة ، يميل إلى سماع تاريخ جدّه الإمام فيصل ،
توفي في الطائف ضحى الاثنين الثاني من ربيع الأول عام
1373هـ ، وصلي عليه في الحويه ، ونُقل إلى الرياض فدُفن
في مقبرة أسلافه من آل سعود . انظر: «الوجيز في سيرة
الملك عبدالعزيز» ص: (9 ، 17 ، 369) ، للزركلي .

الدولة العثمانية تتسم بالاضطراب السياسي ، وكثرة الأحداث ، والتقلبات ، في السياسة والنظام .

فمن أمثلة الاضطرابات السياسية ، تسلط اليهود ودول أوروبا على الدولة العثمانية ، والتورط في حروب عالمية ، من شأنها أن تزيد الوضع توتراً واضطراباً.

قال محمود شاكر: « زاد النفوذ اليهودي في الدولة مع أطماع اليهود ، ومع استلام يهود الدنمة عدداً من المراكز الرئيسية ، ... وزاد اتفاق الدول الأوربية على الإجهاز على حياة الرجل المريض »⁽²⁾ ، أي الدولة العثمانية .

وقال : « اندلعت نار الحرب العالمية الأولى عام 1333هـ ، ووقفت الدولة العثمانية بجانب ألمانيا ، على حين انحازت إيطاليا إلى جانب الحلفاء وهذا ما جعل الحرب بين الدولة العثمانية وإيطاليا قائمة »⁽¹⁾ .

وفي داخل الحجاز نفسها ، نجد أن الاضطرابات والتوترات السياسية على أشدها ، قال شاكر في وصف حال أمراء الحجاز ، وتنافسهم على الحكم: «توفي عبدالله ابن محمد بن عبدالمعين عام 1294هـ

(2) انظر : «التاريخ الإسلامي» ، (8 / 249) ، لمحمود شاكر .

(1) المصدر السابق ، (8 / 249) .

، وخلفه في إمرة مكة أخوه حسن ، وهكذا بقيت الإمرة في أسرة محمد بن عبدالمعين ، غير أنه بعد ثلاث سنوات من حكم حسن ، المعروف بالشهيد ، استطاع عبدالمطلب بن غالب أن يعود لحكم مكة ، للمرة الثانية ، واستقر له الوضع عامين ، ثم تمكنت الأسرة من استرجاع الإمرة لها «⁽²⁾ .

فهذه هي الحالة السياسية الداخلية ، تنازع على الإمرة ، وتوتر في الوضع.

وكذلك كان الوضع بالنسبة للعهد الذي حكم فيه الأشراف ، أو الأمراء الذين كانوا تابعين للدولة العثمانية ، ثم استقلوا عنها ، فمنذ أن أعلن الشريف حسين الثورة ضد الدولة العثمانية ، في صيف عام 1335هـ ، وهو في نزاع سياسي وصدام مع الخصوم ، حتى سَلَّم الحكم إلى الملك عبدالعزيز آل سعود ، عام 1344هـ .

يقول شاكر: « أصبحت المنطقة مطمئناً لأمراء الجزيرة ، في اليمن ، وتهامة، ونجد ، والحجاز ، ووقف الإدريسي بجانب نجد في بداية الأمر ، ووقف الشريف حسين بجانب آل عائض «⁽³⁾ .

(2) المصدر السابق ، (8 / 249) .

(3) المصدر السابق ، (8 / 252) .

وأما العهد الثالث: وهو عهد الدولة السعودية ، فإن الأوضاع كانت في بداية الحكم مضطربة ، والنزاع السياسي قائم مع خصوم الدولة .

قال شاكر: « وإذا خرج الأشراف من الحجاز ، إلا أن أطماعهم قد بقيت ، حيث وجد حزب الأحرار الحجازي ، الذي كان يدعمه أمير الأردن عبد الله ابن الحسين ، ويتزعمه حامد بن سالم بن رفاة⁽¹⁾ ، من مشايخ قبيلة (بلى) ، مع بعض مشايخ قبيلة الحويطات ، وعندما قام بحركة ، عام 1351هـ ، قتل ابن رفاة ، وقضي على الحزب »⁽²⁾.

ولكنَّ الأوضاع السياسية تحسنت ، واستتبَّ الأمر في الحكم والعلاقات السياسية ، وتوحَّدت الكلمة ، وانتهى الشغب والنزاع ، بحمد الله تعالى .

وبالجملة ، فقد يكون لأول مرة في تاريخ الحجاز في العهود المتأخرة، أن يستقر الوضع ، وتتوحد الكلمة ، فقد أصبح الحَقَاط على الأمن والاستقرار

(1) حامد بن سالم بن رفاة ، نائر من قبيلة « بلى » ، من سكان « الوجه » ، أحد شواطئ الحجاز ، يُنْبِز بالأعور ، كان من رعايا الملك عبد العزيز آل سعود ، وجنح إلى العصيان سنة 1347هـ فضُرب ، ثم فرَّ إلى القاهرة ، وأقام إلى سنة 1350هـ ، ثم عاد إلى الأردن ، وبدأ بعمل انقلاب على الحكم في الحجاز ، وقام بتنفيذ هذا الانقلاب فقتل هو ومن معه عام 1351هـ . انظر : «الأعلام» (2/165) .

(2) انظر : «التاريخ الإسلامي» ، (8 / 252) .

السياسي ، من أهداف الملك عبدالعزيز الأساسية ،
في سياسته الداخلية⁽³⁾ .



المبحث الثاني الحالة الاجتماعية

من الغالب أن ترتبط الحالة الاجتماعية في أي
عصر بالوضع السياسي السائد ، والفترة التي عاش
فيها الشيخ الفقيه ، يختلف أولها عن آخرها .
أما في عهد الدولة العثمانية ، وعهد الأمراء
والأشراف الذين استقلوا بأنفسهم ، فقد ساءت الحياة
الاجتماعية، وأصبحت تفقد الاستقرار والتوازن ، وكل
ذلك بسبب كثرة التقلبات السياسية ، الداخلية
والخارجية ، فنجد أن عامة الناس يعيشون في فقر
وكدح ، وهمهم وشغلهم الشاغل ، هو طلب الرزق ،
والسعي في تحصيله .

(3) انظر : «تاريخ الدولة السعودية» ، ص: (166) ،
للدكتورة مديحة درويش .

وفي المقابل ، نجد طبقة من الناس في نفس المكان والزمان ، يعيشون في رغد من العيش ، وبحبوحه من الرزق ، والتمتع بالشهوات ، وهؤلاء هم الأمراء الذين كانوا يحكمون المنطقة .
ولذلك ثار الشغب والانقلاب على الدولة العثمانية ، وعلى الأمراء ، بسبب تردي الحال ، والوضع الاجتماعي .

يقول الباحث حمد بن محمد القحطاني ، في دراسة علمية قام بها : « وفي نظري ، أن من الأسباب التي جعلت القبائل تثير الاضطرابات في إقليم الحجاز :

1. عدم اهتمام الدولة العثمانية بالأوضاع في البادية ، وتقصيرها في توفير آبار الماء ، والغذاء ، وغيرها .
2. معاناة معظم أهل بادية الحجاز من المجاعات ، حيث أن سبعين بالمائه منهم ، تعرضوا للموت في سنة (1321هـ - 1903م) .
3. عدم توفير الأعمال المشروعة للقبائل البدوية في إقليم الحجاز من قبل السلطة .

جميع هذه الأسباب ، جعلت القبائل البدوية في إقليم الحجاز تقوم بإحداث الشغب ، والتمرد ، والاضطراب «⁽¹⁾.

وقال في موضع آخر: « أما العوامل التي دفعت القبائل إلى افتعال الاضطرابات الأمنية فهي : ... الوضع الاقتصادي السيئ للقبائل ، إذ لم توفر الدولة العثمانية ، ولا شريف مكة المكرمة ، أعمالاً لرجال القبائل حتى يتمكنوا من الحصول على قوتهم اليومي ، مما جعل هؤلاء يسلبون القوافل التجارية ، والحجاج ، حتى يعيشوا وأسرهم «⁽²⁾.

ولا يعني هذا أن الحالة الاجتماعية أصبحت في منتهى التردّي ، فإنه قد عُرف عن السلطان عبدالحميد الثاني العناية والاهتمام بالأحوال الاجتماعية ، وقد قام بالخدمات لكثير من الناس .

قال شاكر: « استمر حكم السلطان عبدالحميد أكثر من ثلاث وثلاثين سنة ، قدّم خلالها عدداً من الخدمات ، إذ حفظ الدولة من الانهيار بعد الحرب مع روسيا ، وفتح مستشفى الأطفال ، ودار العجزة ، ومركز البريد ، ومدّ أنابيب مياه الشرب ، ودار النفوس العامة ، والغرف الزراعية، والصناعية ،

(1) انظر : «الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز» ، ص: (245) ، لحمد ابن محمد القحطاني .

(2) نفس المصدر ، ص: (289) .

والتجارية ، ومعملاً للخزف ، ومدَّ الخط الحديدي
الحجازي من دمشق ، إلى المدينة المنورة «⁽³⁾ .

وكذلك كان الحال والوضع الاجتماعي في عهد
الأمراء والأشراف الذين استقلوا عن الدولة العثمانية ،
بل إن الأحوال ساءت في عهدهم أكثر من عهد الدولة
العثمانية .

أما الأحوال الاجتماعية في العهد السعودي ، فهي
أفضل منها في العهد العثماني ، وعهد الأمراء
والأشراف ، فقد تحسَّنت أحوال الناس ، وأصبح أمر
المعيشة في يسر واستقرار ، واختفت بعض الظواهر
السيئة الناتجة عن سوء الحال ، والوضع الاجتماعي ،
مثل السرقة ، والنهب ، وقطع الطريق . تقول
الدكتورة مديحة درويش : « ولعل من أكبر المشاكل
الاجتماعية التي واجهت عبدالعزيز ، بعد أن ضم
الحجاز ، وأصبح ملكاً على الحجاز ، وسلطاناً لنجد
وملحقاته ، هي مشكلة توطين القبائل البدوية
الحجازية ، التي كانت مطبوعة على السلب ،
والنهب ، والغزو ، وإعادة الأمن والطمأنينة إلى ربوع
الحجاز ، إلا أن الملك عبدالعزيز ، لم يواجه بالنسبة
لتوطين بدو الحجاز ، ما لاقاه بالنسبة لبدو نجد ، في
تطبيق حدود الشريعة الإسلامية ، وكل ذلك أعانه

(3) انظر : «التاريخ الإسلامي» ، (8/208 - 209) ،
محمود شاكر .

وساعده على إنجاز عمله في يسر ، ودون ضجيج يُذكر .

لقد كانت القبائل البدوية في الحجاز ، لا تسمح لأحد يمر بها ، أو يقترب منها .

فلما أصبح عبدالعزيز ملكاً على الحجاز ، والمسئول عنه ، وعن حواضره وبواديه ، اعتبر أن أول واجباته ، أن يوفر الأمن ، والسلامة ، والطمأنينة ، لأهل الحجاز ، وللوافدين عليه .

ومن أجل أن يمتص وقت الفراغ عند بدو الحجاز ، فقد شجع الملك

عبد العزيز على إقامة « الهَجَر »⁽¹⁾ للعشائر الحجازية ، وأمر بأن تعلّم الزراعة والفلاحة ، على غرار ما اتبع مع بدو نجد ، حتى تستقر ، بدلاً من الرعي والارتحال .

(1) الهَجَر من لزوم الحضر والبناء والكريم الجيّد ، انظر : «المعجم الوسيط» لمجمع اللغة العربية ، ص: (973) .
ويقال في تعريفها : أنها مستقرات ذات أهمية بالغة وُجدت خصيصاً لتوطين واستقرار القبائل البدوية والعمل على تحضيرها وحدّ هجرتها إلى خارج الجزيرة العربية ، وتُستبدل فيها التقاليد الصحراوية والقبائلية بالشرعية والعقيدة الصحيحة . انظر : «الهَجَر ونتائجها في عصر الملك عبد العزيز» ، ص: (321 - 329) ، للدكتورة موزي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود .

كما حظر على العشائر أن تقيم مضاربها على الطرق العامة ، حتى يبقى المسافرين أكثر شعوراً بالأمن والطمأنينة ، على أنفسهم ، وأموالهم »⁽²⁾ .

ومن خلال هذا العرض ، يتبين ويتضح أن الأحوال الاجتماعية في عهد الدولة السعودية قد تحسنت ، والأمور استقرت .

وإن كان الشيخ الفقيه لم يدرك التطور والازدهار والاستقرار ، الذي وصل إليه المجتمع الحجازي ، حيث إنه مات عام 1354هـ ، أي أنه لم يدرك من عهد الدولة السعودية إلا إحدى عشرة سنة تقريباً .



المبحث الثالث

الحالة العلمية

يقول أحمد السباعي⁽¹⁾ : « ظل التعليم في مكة على شأنه في بداية العهد العثماني ، تتوارثه بيوت

(2) انظر : «تاريخ الدولة السعودية» ، ص : (164-166) ، د . مديحة درويش .

العلم وتخدمه حلقات المساجد ، ثم نشط الشريف الحسين في هذا العهد لخدمة العلم ، فأسس أول مدرسة حكومية عربية ، فقد بني أمام باب السلام ، مدرسة أسماها : (الخيرية) ، وطلب إلى الشيخ محمد خياط أن ينتقل بتلامذة مكتبه إليها ، ثم أضاف إليها مدرستين أوليتين ، إحداهما في المعلاة ، والثانية في حارة الباب ، وأنشأ بعض المدارس الأولية في كل من المدينة ، وجدة ⁽²⁾ .

ويقول محمود شاكر : « استمر حكم السلطان عبدالحميد أكثر من ثلاث وثلاثين سنة ، قدّم خلالها عدداً من الخدمات ، إذ حفظ الدولة ، وفتح المدارس ، ودور المعلمين ، والجامعة بكلياتها كافة ، ودار العلوم السياسية ، والفنون النسوية ، والمتاحف ، والمكتبات ، ومدرسة الطب » ⁽³⁾ .

ومن يقرأ هذا الكلام ، يستقر في نفسه أن الحالة العلمية آنذاك على أحسن حال ، ولكن هناك من

(1) أحمد السباعي ، ولد بمكة المكرمة ، في شهر ذي الحجة سنة (1323هـ) ، وتوفي بمكة سنة (1404هـ) ، ودُفن بمقبرة المعلاة ، عن عمر يناهز الإحدى والثمانين عاماً ، له عدة مؤلفات ، من أهمها كتاب «تاريخ مكة» ، يقع في جزأين ، انظر : «أعلام الحجاز» ، (16-3/11) ، لمحمد علي المغربي .

(2) انظر : «تاريخ مكة» ، أحمد السباعي ، (2/698) .

(3) انظر : «التاريخ الإسلامي» ، (8/208 - 209) ، محمود شاكر .

الكتاب والمؤرخين من يرى أن الدولة العثمانية لم تُولي الحالة العلمية اهتماماً ، ولا عناية .

يقول عبدالقدوس الأنصاري⁽¹⁾ : « ووصف لنا حسين نصيف⁽²⁾ ، مستوى التعليم في جدة ، في فترة طفولته وما قبلها فقال :

إن المعارف في الحجاز في أيام الأتراك ليست براقية ، ولم نر لها أثراً سوى مدارس ابتدائية حكومية ، لا يستفيد منها العربي غير اللغة التركية ، وشيء من المبادئ المدرسية ، أما المدارس الأهلية ، فليس

(1) عبدالقدوس الأنصاري ، ولد سنة 1324هـ ، بالمدينة النبوية ، وتوفي والده وهو في الخامسة من العمر فكفله قريبه الشيخ محمد الطيب ، أتم حفظ القرآن في سنتين ، وكان يتلقى مختلف الدروس الدينية في حلقات المسجد النبوي ، ثم أنتقل للدارسة بمدرسة العلوم الشرعية بالمدينة ثم عين مدرساً بها ، ثم تدرج في الوظائف حتى تفرغ لأعماله الخاصة ، توفي في ليلة الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة ، سنة 1403هـ ، انظر : «أعلام الحجاز» (2/187) - (188 ، 240) .

(2) حسين بن محمد بن حسين نصيف ، وُلد سنة 1323هـ ، تربى في حجر والده ، ونهل من علمه وأخلاقه ، تخرج من المدرسة الهاشمية بجدة ، وعمل رئيساً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بجدة ، ثم توجه للأعمال الحرة ، يعد من أدباء ومؤرخي السعودية ، له كتاب «ماضي الحجاز وحاضره» ، توفي بالقاهرة في ذي الحجة عام 1372هـ . انظر : «تاريخ مدينة جدة» ، ص : (613) ، لعبدالقدوس الأنصاري ، و«معجم المؤلفين» ، (4/ 60) ، لعمر كحالة ، و«الأعلام» ، (2/159) ، للزركلي .

التعليم بها ذا أهمية ، ومع قلة عددها ، فلا تتجاوز أصابع اليد الواحدة .

ولقد وضع حسين نصيف ، النقط على الحروف ، وأماط اللثام عن مستوى التعليم بجدة في عهد الأتراك ، فمدارس تلك الحقبة الرسمية ، لا يرام منها سوى تعليم أبناء البلد اللغة التركية ، وشيء من المبادئ التعليمية ، لاتسمن ولا تغني من جوعة المعرفة «⁽³⁾ .

وفي نظري أن أصل الاهتمام بالجانب العلمي كان موجوداً ، غير أنه لم يكن كما ينبغي أن يكون ، ولا بالمستوى المناسب ، ولعل من أكبر أسباب عدم الاهتمام المناسب بحركة التعليم ، هو أن الدولة العثمانية أنهكتها الاضطرابات السياسية والثورات الداخلية ، فصرفت كثيراً من اهتماماتها لتثبيت الوضع واستقراره ، ولكن لم تقف الحركة التعليمية عند هذا الحد ، فقد قام على أمرها العلماء والمحسنون .

قال السباعي : « وبقي التعليم في مكة في هذا العهد على وتيرته التي ورثها من القرون السابقة ، يتلخص في طلب العلم في حلقات الدروس التي ينظمها العلماء في المسجد الحرام ، أو في المدارس التي ينشئها المحسنون ، لإيواء الطلبة ، أو تدريسهم ،

(3) انظر : «تاريخ مدينة جدة» ، ص: (152) .

وفي بعض دور العلماء الذين كانوا يمنحون طلبتهم دروساً خاصة ، ومن أمثلة من كان له جهود في دعم الحركة العلمية، من العلماء والمحسنين ، الشيخ رحمة الله الهندي⁽¹⁾ ، صاحب كتاب «إظهار الحق» ، فقد طلب الدعم من إحدى نساء الهند المثریات ، وتسمى (صولت النساء) ، وقام بتشيد مدرسة لتعليم الدين والعربية والقرآن ، وسُمّيت بالمدرسة الصولتية ، وكان ذلك عام (1290هـ) ، ونشط الشيخ عبدالحق قاري ، أحد أساتذة المدرسة الصولتية ، بتقليد أستاذه ، فأسس في عام 1296هـ ، المدرسة الفخرية ، وفكر المحسن الحاج محمد علي زينل⁽²⁾ في العناية بشئون التعليم ، فأسس في كل من مكة

(1) رحمة الله بن خليل الرحمن الهندي الدهلوي ، عالم فقيه ، له مشاركات ومناظرات مع أهل الكتاب ، توفي بمكة ، سنة 1306هـ ، من مؤلفاته : «إظهار الحق في الردّ على النصارى» ، و«التنبيهات في إثبات الإحتياج إلى البعث والحشر والميقات» . انظر «معجم المؤلفين» (4/154) لعمر رضا كحّالة .

(2) الحاج محمد علي زينل ، ولد بجدة ، سنة 1300هـ ، وكان هو وأخوه الحاج عبد الله ، من أكابر تجّار مدينة جدة ، تعلم القراءة والكتابة ، ودرس اللغتين الإنجليزية والفارسية في بيت والده ، وكان شغوفاً بالعلم منذ صغره ، وخاصة العلوم الشرعية ، أسس صرحاً علمياً عُرف باسم مدارس الفلاح في: مكة والمدينة وجدة وعدن ودبي والبحرين وبومباي ، وكان ينفق عليها من ماله الخاص ، توفي في بومباي ، سنة 1389هـ ، ودُفن بها . انظر: «أعلام الحجاز» ، (1/279 - 292) .

وجدة ، مدرسة كان ينفق عليها من ماله الخاص ،
وسميت مدارس الفلاح «⁽¹⁾ .

وقال الأنصاري : « وكان في جدة مدارس أهلية ،
هي مدرسة السيد عبدالرحيم الطرابلسي المدني ، ثم
مدرسة الشيخ أحمد شاهين ، ثم مدرسة شمس ،
وبعد هذه المدرسة قاد الحركة الحاج محمد علي زينل
، من أعيان جدة وتجارها ، وقَّع وقْدَر في الأمر ،
وكان من نتيجة تفكيره وتقديره ، أن قرَّر تأسيس
مدرسة أهلية عربية ، هي مدرسة الفلاح ، وقد أنشئت عام
1323 هـ «⁽²⁾ .

وبهذا يتضح أن الحركة التعليمية كانت موجود في
عهد الدولة العثمانية ، ونشطت الحركة بتدخل العلماء
والمحسنين ، ومع هذا فقد كانت محدودة ومقصورة
على فئات معينة ، وفي علوم محدودة .

وكذلك الحال بالنسبة لعهد الأمراء والأشراف الذي
استقلوا عن الدولة العثمانية ، حيث صرفوا أكثر وقتهم
وجهدهم لتثبيت الوضع واستقراره ، فأثّر ذلك سلباً
على الحركة التعليمية .

أما في عهد الدولة السعودية ، فقد ازدهرت نهضة
العلم ، واستوى في الحال سوقها ، وأصبح الاهتمام

(1) انظر : «تاريخ مكة» ، (2/653 - 656) ، أحمد
السباعي .

(2) انظر : «تاريخ مدينة جدة» ، ص : (153) .

بالعلم والعلماء ظاهراً أمام العيان ، ونشطت الحركة التعليمية، ودارت عجلتها ، حتى وصلت إلى مرحلة النضج والتكامل .

ففي عام 1344هـ ، أمر الملك عبد العزيز بإنشاء اللجنة العلمية ، - للإشراف على فتح المدارس - ، ووضع الكتب والمناهج ، واختيار المدرسين ، وكان رئيسها الشيخ محمد نصيف⁽³⁾ .

وهذه اللجنة تشبه المنصب الذي تقلده الشيخ الفقيه ، وهو « هيئة مراقبة المدارس والمدرسين والكتب » ، وكان الشيخ رئيساً لها ، كما ذكر ذلك في بعض كتبه⁽¹⁾ .

وأما العلماء وآثارهم العلمية ، فلقد أصبح شأنهم عظيماً ، ومكانتهم رفيعة ، في عهد الدولة السعودية ، ومن أبرز علماء الحجاز في تلك الحقبة :

1- الشيخ أحمد بن علي أبو صبرين ، ويقال له باصبرين ، ولد سنة 1280هـ ، بحضرموت ، وتلقى العلم فيها ، ثم انتقل إلى الحجاز ، فنشر علمه بها ،

(3) من مقال للدكتور عبد الله الزيد ، نقلاً عن كتاب : «محمد نصيف ، حياته وآثاره» ، ص :

(113) لمحمد أحمد سيد ، ورفيقه ، وانظر : «تاريخ مدينة جدة» ، ص : (351) .

(1) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق/1) ، «قانون الخطباء والمؤذنين» (ق/1) .

وانقطع لتدريس علوم الشريعة في مساجد جدة ،
ومن أبرز شيوخه ، الشيخ عبدالقادر بن مصطفى
التمساني الجزائري ، ومن أبرز تلاميذه الشيخ محمد
بن حسين الفقيه ، توفي في عدن عام 1339هـ ،
وخلّف أبناء ، منهم الدكتور محمد صالح بك ، من
أطباء الإسكندرية ⁽²⁾ .

2 - الشيخ أبوبكر بن محمد عارف خوير الكتبي
المكي ، الإمام بالمسجد الحرام ، وُلد سنة 1282هـ ،
وقيل 1284هـ ، بمكة المكرمة ، وهو عالم سلفي
المعتقد ، علامة الحجاز ومفتيها في زمانه ، عُرف
بشدته في قول الحق ، من أشهر شيوخه : القاضي
أحمد بن إبراهيم بن عيسى النجدي ، صاحب كتاب
«شرح نونية ابن القيم» ، ومن أشهر تلاميذه ،
الشيخ عبد الستار الدهلوي ، توفي سنة 1349هـ ، في
مدينة الطائف ⁽³⁾ .

3 - الشيخ محمد بن حسين نصيف ، علامة
مؤرّخ ، صاحب اطلاع واسع ، ومكتبة عظيمة

(2) انظر : مجلة المنهل ، (6/151 - 152) ، و«تراجم
علماء جدة من الحضارمة» ، ص: (55 - 57) لعلي بن سالم
العميري ، و«تاريخ مدينة جدة» ، ص: (348) .

(3) انظر : «الأعلام» (2/46) ، و«مشاهير علماء نجد
وغيرهم» ، ص: (300 - 303) ، لعبد الرحمن بن عبد الطيف
آل الشيخ .

مشهورة ، وُلد سنة 1302هـ ، وتوفي سنة 1391هـ⁽¹⁾

4 - الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، من كبار علماء الحرمين ، وُلد سنة 1311هـ ، بقرية كفر عامر ، بالقليلية ، بمصر ، تعلم في الأزهر ، ثم سافر إلى الحجاز ، عام 1344 هـ ، وأصبح إماماً وخطيباً ومدرساً في الحرمين الشريفين ، صنف كتباً في الرد على المخالفين للحق ، ومنها ، كتاب «ظلمات أبي رية» ، وكان عالماً ، عاملاً ، وافر العقل ، حجة في علم الحديث وحفظه ، توفي بمكة سنة 1392هـ⁽²⁾ .

وغيرهم كثير ، من علماء الحجاز ، الذين عاصروا الشيخ ، وكان لهم أثر في الحركة التعليمية ، ونهوضها وازدهارها .



(1) ستأتي له ترجمة أوسع ، انظر «أعلام الحجاز» ، (1/209 - 215) .

(2) انظر : «الأعلام» ، (6 / 203) .

الفصل الثاني

نشأته وحياته

وتحتة أربعة مباحث :

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه وولادته ونشأته ووفاته .

المبحث الثاني : صفاته وأخلاقه .

المبحث الثالث : أسرته ومسكنه .

المبحث الرابع : طلبه للعلم ورحلاته .

المبحث الأول
اسمه وكنيته ولقبه وولادته ونشأته
ووفاته
اسمه :

هو : محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم⁽¹⁾
الفقيه ، المصري بلداً ، والأثري مذهباً ومعتقداً⁽²⁾ ،
وبعضهم يقول : الفقي⁽³⁾ .

كنيته ولقبه :

لا أعلم كنية عُرف بها الشيخ الفقيه ، وإنما ذكر
الشيخ أن أكبر أبنائه أسمه أحمد ، وقد مات وهو
صغير⁽⁴⁾ ، فربما أنه يكنى باسم أكبر أبنائه ، وأما لقبه ،

(1) هكذا نص الشيخ على اسمه عندما ترجم لنفسه ، في
مطلع بعض كتبه ، قال في الورقة الأولى من «الكشف
المبدي» ، و«تحرير أقوال علماء الدين» ، و«الرد على
الدجوي» : «فيقول أفقر العباد وأحوجهم إلى عفو ربه
الكريم ، محمد بن حسين بن سليمان بن إبراهيم ... » ، وفي
بقية كتبه لم ينص على اسمه ، وإنما يُذكر اسمه إلى جانب
عنوان الكتاب ، أو فوقه ، أو تحته ، و نصه : محمد بن حسين
بن إبراهيم ، إلا رسالة « إستلفات نظر الموحدين » ، فقد
طابق الاسم الذي كُتب على طُرّة الكتاب ، اسم المؤلف
الذي نص عليه الشيخ في بعض كتبه ، وكل من ترجم له نص
على أن اسمه : محمد بن حسين بن إبراهيم ، ولم يذكر
سليمان . انظر : «مجلة المنهل» ، (6/152) ، و«تاريخ مدينة
جدة» ، ص : (350) ، و«تراجم علماء جدة من الحضارمة» ،
ص : (56) .

(2) نص على هذه النسبة في كتابه المخطوط : «هداية
الفكر إلى معرفة حديث أفضل الذكر» ، (ق/2) ، حيث قال : «
فيقول أفقر العباد وأحوجهم إلى عفو ربه الكريم محمد بن
حسين إبراهيم المصري بلداً ، والأثري مذهباً ومعتقداً » .

(3) انظر : «تراجم علماء جدة من الحضارمة» ، ص : (56) .

(4) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/191) .

فقد لَقَّبَه كل من ترجم له بالفقيه⁽⁵⁾ ، وإن لم يلقَّب نفسه بهذا اللقب ، واشتهر وعرف بهذا اللقب ، وثبت لأسرته من بعده إلى يومنا هذا ، وقد لَقَّب نفسه بالمصري والأثري⁽¹⁾ ، وإن كانت هذه الألقاب لم تشتهر عنه .

ولادته ونشأته :

ولد الشيخ محمد بن حسين الفقيه كفيف البصر⁽²⁾ ، سنة 1292 هـ ، في بلدة بستره ، من مديرية دمنهور بمصر ، وقد نص الشيخ الفقيه على هذا⁽³⁾ ، فقال : «ولدتُ ببلدة بستره ، من أعمال مديرية دمنهور البحيرة ، من إقليم مصر ، وهذه البلدة التي ولدتُ بها قرية من فم الترعة المشهورة الآن بالخطابية»⁽⁴⁾ ،

(5) انظر مجلة المنهل ، (6/152) ، ترجمة رقم: (6) ، وانظر: «تاريخ مدينة جدة»، ص: (350) ، و«تَبَّتْ الأَثَابَاتُ الشهيرة»، ص: (30) ، لأبي بكر بن محمد خوقير .
(1) انظر : «هداية الفكر إلى معرفة حديث أفضل الذكر» ، (ق / 2) .

(2) ذكر ذلك عن نفسه، انظر : «رسالة في تقرُّظ ونقض كتاب الفكر السامي» ، (ق / 15) ، و ذكر ذلك ابنه حامد ، انظر مقدمة «الكشف المبدي» ، ص: (21) ، ومجلة المنهل ، (6/152) .

(3) في ترجمة لنفسه ، أملاها ، يقول فيها : « قد اقتديتُ في ترجمة حياتي بعلماء الحديث ... » .

(4) ذكر الشيخ الفقيه أن سبب هذه التسمية أن من أمر بحفرها هو عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فنُسبت إليه ، انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق / 190) .

وكانت ولادتي فيما أظن في سنة اثنين وتسعين بعد
المائتين والألف»⁽⁵⁾.

وكل من ترجم للشيخ الفقيه نص بأنه ولد عام (1304هـ) ، ومنهم الشيخ محمد نصيف⁽⁶⁾ ، حيث قال :
« الشيخ محمد بن حسين إبراهيم ، ولد بدمنهو
حوالي عام 1304هـ »⁽¹⁾ ، ومن جاء بعد الشيخ
نصيف ، اعتمد على كلامه⁽²⁾ ، والعمدة والمرجع كلام
الشيخ الفقيه .

نشأته :

نشأ الشيخ الفقيه في بلدة بستره ، بمحافظة
دمنهو البحيرة بمصر ، حيث وُلد بها ، وتربي في حجر
والديه حتى سن السابعة ، ثم توفي والده ، وكفله

-
- (5) المصدر السابق ، (ق / 190) .
(6) محمد حسين عمر نصيف ، وُلد سنة 1302هـ ، ومات
أبوه وهو طفل ، فكفله جده لوالده الأفندي عمر نصيف ،
وكان الولد الوحيد لجده ، توفي جده الأفندي عمر ، فأحص
إرثه لحفيده محمد نصيف . كان مرجعاً لكثير من المعلومات
التاريخية والعلمية ، نشأ وتربي على حب القراءة ، وقد امتلك
مكتبة عامرة بالكتب والمراجع ، توفي بالطائف في الثامن
من جمادى الآخرة ، سنة 1391هـ ، ونقل إلى جدة ودفن بها
في مشهد حافل . انظر : «أعلام الحجاز» ، (2/209 - 215)
، و«تاريخ مدينة جدة» ، ص : (349 - 350) .
(1) انظر : مجلة المنهل ، (6/152) .
(2) ومنهم الدكتور أبو بكر شها ، ورفيقه ، في مقدمة
تحقيقهما لكتاب «الكشف المبدي» ، ص : (19) .

عمه إسماعيل بن سليمان ، فرباه مع أولاده ، وفي ذلك الوقت كان الشيخ الفقيه يذهب إلى الشيوخ ويقرأ عليهم القرآن ، وكان يتعلم الفقه والقرآن على ابن عمه الشيخ محمد بن إسماعيل ، وغيره من علماء بلده .

ثم لما بلغ من العمر السادسة عشرة ، سافر إلى الحجاز بقصد أداء فريضة الحج ، فحَبَّبَ الله إليه الإقامة بها ، فأقام في جدة ، وأخذ يقرأ القرآن على شيوخ الحجاز ، ويدرس عليهم شَتَّى فنون العلم ، حتى عُرف بالعلم ، وسعة الإطلاع⁽³⁾ .

وفاته :

كانت وفاة الشيخ الفقيه في جدة ، عام (1354هـ)⁽⁴⁾ ، كما نص على ذلك الشيخ نصيف ، وعبدالقدوس الأنصاري⁽⁵⁾ ، في صبيحة يوم الأربعاء ، الموافق للسابع من شهر صفر ، وصُلي عليه في

(3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/190) .

(4) جاء في مقدمه تحقيق «الكشف المبدي» أن وفاته كانت سنة 1355هـ ، ولعل هذا من الوهم ، فإن مَنْ عاصر الشيخ الفقيه نصَّ على أن وفاته كانت سنة (1354هـ) ، وأيضاً فإن المحقق الدكتور أبو بكر شهال ، ذكر في تحقيقه لـ «فصل المقال وإرشاد الضال في توسل الجاهل» ، ص: (26) ، أن وفاته كانت سنة 1354هـ .

(5) انظر : مجلة المنهل ، (6/152) ، و«تاريخ مدينة جدة» ، ص: (350) .

مسجد الشافعي⁽¹⁾ صلاة الظهر ، وأمَّ الناس في
الصلاة الشيخ محمد صالح⁽²⁾ ، ودفن في مقبرة
الأسد⁽³⁾ فرحمه الله رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح
جناته⁽⁴⁾ .



-
- (1) من أقدم مساجد جدة ، ولعلَّه أقدم المساجد الجامعة
الكبيرة بها ، ملاصق لسوق الجامع ، وللمسجد باب جنوبي
يفتح على هذا السوق ، وهو سوق عامر بالدكاكين ، انظر :
«أعلام الحجاز» ، (178-3/177) ، و«تاريخ مدينة جدة» ،
ص: (336 - 337) .
- (2) محمد بن صالح بن الشيخ عابد شيخ ، نشأ في بيت علم
ودين ، والده الشيخ عابد شيخ ، مدرّس في مسجد الشافعي
بجدة بحي البلد ، وإمام وخطيب فيه ، ثم تولى الإمامة
والخطابة والتدريس بالمسجد الشيخ محمد صالح . انظر :
«تراجم علماء جدة» ، ص: (53) ، و «تاريخ مدينة جدة» ،
ص: (354) .
- (3) مقبرة مشهور بجدة ، بحي البلد ، في وسط السوق .
- (4) حدثني بذلك تلميذه عبدالله باشميل ، وذكر ذلك: حامد ،
ابن الشيخ الفقيه ، انظر مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ،
ص: (38) ، وانظر صفحة العنوان من مخطوط: «الكشف
المبدي» ، و«مجلة المنهل» ، (6 / 152) ، و«تاريخ مدينة
جدة» ، ص: (350) .

المبحث الثاني

صفاته وأخلاقه⁽¹⁾ :

صفاته :

كان الشيخ الفقيه - رحمه الله تعالى - كفيف البصر منذ ولادته ، ولكنَّ الله - سبحانه وتعالى - رزقه وعَوَّضه عن نعمة البصر ، بنعمة البصيرة ، والذكاء ، وقوة الحافظة ، ومما يدل على ذلك حديث ابنه حيث قال : « كان أبي يعرف مواضع الكتب وأماكنها من مكتبته ، وقال تلميذه حمزة سعداوي : « شيخنا - رحمه الله - أوتي قوة حافظة عجيبة ، وسرعة تذكُّر ، فكان إذا سمع الصوت مرة واحدة لا ينساه ، وربما يعرف القادم من خلال مشيته وخطواته » .

وبدلَّ على قوة حفظه ، ما ذكره في بعض كتبه ، من الكتب وسرد أسمائها ، وأسماء مؤلفيها من حفظه .

(1) هذا المبحث مستفاد من «تحرير أقوال علماء الدين»، ومن مقدمة تحقيق «الكشف المبدي»، بتحقيق الدكتور أبو بكر شَهَّال ، ورفيقه ، ومن ما حدثني به تلميذ الفقيه ، الشيخ عبدالله باشميل .

وكان - رحمه الله - ربعة من الرجال ، ليس بالطويل البائن ولا بالقصير ، كان نحيفاً ، ويمتاز بهيئته في المشي ، فإذا مشى مشى ممشوق القائمة ، شامخاً برأسه ، ولم يكن - رحمه الله - كثير شعر اللحية ، بل كان خفيف العارضين ، وربما إذا مشى مسك عصى بيده ، وقد يأتي أحياناً ويكون معه قائد يقوده من بيته إلى مسجده ، ولباسه لباس العلماء في ذلك الوقت - الجبة والعمامة - وكان صوته أقرب إلى الخفض ، إلا أنه كان مسموعاً .

ولم يكن - رحمه الله - ممن يكثر الاختلاط بالناس ، إلا بقدر الحاجة ، من نصح ، وإرشاد ، وتوجيه . وكان كثير الصوم والصلاة ، دائم التضرع والابتهاال إلى الله .

تقول ابنته : « كان يقضى غالب وقته في مكتبته مع بعض تلاميذه ، فإذا جاء الليل شغله بالذكر ، والقرآن ، والصلاة ، ويحرص حرصاً شديداً على صيام أيام التطوع » .

أخلاقه :

عاش الشيخ - رحمه الله - عيشة الفقراء ، فأثر ذلك في أخلاقه ، وطباعه ، كان متواضعاً جداً ، لا تعجبه حياة الترف والثراء ، وينهى دائماً عن الإكثار من الدنيا ومتاعها ، وغالباً ما يوجه طلابه وتلاميذه إلى

التقُّل من الدنيا، وقد عُرف عنه الزهد عما في أيدي
الناس ، مع حاجته .

ومما يدلُّ على شدة حاجته ، قوله : « ولم أزل
على طلب العلم ، واستفادته ، وإفادته ، مع ما أقاسية
، من قلة المال ، وضيق الحال »⁽¹⁾ .

ومن أخلاقه ، تمتعه بقوة الصبر ، والتحمُّل ، وشدة
التواضع ، ومن أمثلة تواضعه وصبره ، أنه يقف للمرأة
تستفتيه وتسأله ، ويقف للعامة من الناس ، وربما
أطال الوقوف في شدة الحر، وكان يسمع بعض
الكلام ، ممن ينكر عليهم من الصوفية ، ولا يزيد على
قول : اللهم اهدهم .

ومن أخلاقه ، أنه كان يرُدُّ السلام على كل من
سلمَّ عليه بوجه بشوش طلق ، فلذلك أحبه الناس
حتى من أنكر عليهم ، لأنه كان ينكر بحكمة ولين ،
فأصبح مرجع مجتمعه ، في حلِّ مشاكلهم ، وفتاويهم .
وكان - رحمه الله - ملازماً للتقوى ، ولا يحب الكلام
في الآخرين ، والقدرح فيهم ، ويترحم على الميت ،
ويلتمس الأعذار لمن أخطأ عليه⁽²⁾ .

المبحث الثالث

(1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/191) .

(2) انظر : مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ص: (21-22) .

أسرته ومسكنه

أسرته :

اشتهرت عائلة الشيخ محمد بن حسين الفقيه بلقب الفقيه ، لتصدره للفتيا وتعليم الناس ، وقد تزوج الشيخ الفقيه ، ورزق بعدد من الأبناء، ذكوراً وإناثاً ، وهم ثلاثة أبناء .

الأول : أحمد ، وكانت ولادته في عام 1327هـ ، وقد توفاه الله تعالى إلى رحمته منذ ولادته ، كما حدث بذلك الشيخ .

الثانية : عائشة ، وكانت ولادتها في اليوم الرابع عشر من شهر محرم ، من عام 1342هـ ، وقد عرفت بالتواضع ، وحب الخير ، والحكمة ، ولم يعرف عنها طلب العلم ، وإنما الكتابة والقراءة ، وكانت وفاتها في عام 1424هـ ، وقيل غير ذلك .

الابن الثالث : محمد حامد ، وكانت ولادته في اليوم التاسع من شهر ذي القعدة ، من عام 1342هـ ، وقد كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يعرف عنه طلب العلم وتحصيله ، حيث بدأ بالعمل والسعي في تحصيل الرزق مبكراً منذ طفولته ، وعندما وصل مرحلة الشباب ، عمل في سقاية الماء وبيعه للناس ، وكانت وفاته في عام 1418هـ .

مسكنه :

سكن الشيخ الفقيه في مدينة جدة ، في حي
البلد ، المسمى بجدة القديمة ، في وسط جدة ، في
حارة تسمى « حارة المظلوم » .

ومنزله يتكون من ثلاث طوابق صغيرة ، وقد بيع
هذا البيت ، ورمم من جديد كما هو مشاهد⁽¹⁾ .



(1) هذا المبحث مستفاد من «تحرير أقوال علماء الدين» ،
(ق / 191) ، ومن الشيخ عبدالله باشميل ، وقد أخبر أنه
دخل بيت الفقيه مرات كثيرة ، ومن العم ناصر سهيل محجب
، صديق محمد حامد الفقيه .

المبحث الرابع

طلبه للعلم ورحلاته

عُرف الشيخ محمد بن حسين الفقيه بعلمه الغزير ، ومعرفته الواسعة ، ومرّد ذلك - بعد توفيق الله تعالى - سنوات قضاها الشيخ في طلب العلم ، والرحلة في سبيل تحصيله ، فقد بدأ الشيخ الفقيه في تحصيل علم الشريعة ، منذ نعومة أظفاره ، حيث قرأ القرآن على الشيوخ وهو في سن الصبا ، ثم تعلم بعد ذلك مبادئ الفقه .

يقول عن نفسه : « كفلني عمي ، قرباني مع أولاده ، وفي أثناء ذلك كنت أذهب إلى المكتب ، وقرأت القرآن على الأستاذ والشيخ سيد خطاب ، حتى بلغت عنده إلى سورة الأنفال ، ثم أقراني ابن عمي محمد بن إسماعيل شيئاً من القرآن ، وشيئاً منه على الشيخ سلام ، وشيئاً منه على ابنة عم والدي ، الشبيخة مبروكة بنت الشيخ عثمان ، وفي أثناء ذلك أخذت شيئاً من مبادئ الفقه على يد ابن عمي الشيخ محمد ابن إسماعيل ، وغيره من علماء بلدتنا ، مثل الأستاذ والشيخ خطاب لبدة ، والأستاذ والشيخ

عبد الحميد إسماعيل ، والأستاذ والشيخ خطاب
إسماعيل ، وغيرهم «⁽¹⁾ .

ثم بعد ذلك انتقل الشيخ في طلب العلم
وتحصيله ، إلى مرحلة جديدة ، وهي الأولى من نوعها
في حياة الشيخ ، حيث إنه سافر إلى البلاد الحجازية ،
فأقام بها ، وبدأ مرحلة جديدة في الطلب والتحصيل
والتلقي .

يقول عن نفسه : « ثم لما بلغت من العمر ستة
عشر سنة ، انتقلت إلى البلاد الحجازية ، بقصد أداء
فريضة الحج ، ثم حَبَّبَ الله إِلَيَّ الإقامة بها ، فأقمت
في ثغر جدة لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى ، فجوّدت
بها القرآن الكريم على عدة من القراء ، منهم الأستاذ
والشيخ درويش المكي ، ثم قرأته بالروايات السبعة
من طريق الشاطبية ، على الشيخ أحمد بن محمد
الزهرا ، وقرأته أيضاً بالروايات العشرة من طريق
الجزري ، والدرة ، علي السيد أحمد ابن حامد
الإبتيحي ، وقرأت الفقه على الشيخ محمد بن سالم
المغربي ، فقرأت عليه شيئاً من الفقه والتفسير ،
وقرأت أيضاً شيئاً من الفقه والتفسير وغير ذلك ، على
الأستاذ والسيد محمد بن حامد الصعيدي ، وهو الذي
تخرجت به ، لكثرة ملازمتي إياه ، وقرأت على غيره
كثيراً ، من الذين أتوا إلينا لأداء فريضة الحج ، مثل

(1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/190) .

الأستاذ والشيخ عبدالقادر المغربي الجزائري ، فقرأت عليه شيئاً في المنطق ، والشيخ عبدالستار الدهلوي الحنفي ، والشيخ عبدالنَّوَّاب المسلمتاني الهندي ، وخلق سواهم ، من الذين انتفعت بهم بالذاكرة والكتابة»⁽¹⁾.

وبهذا العرض والسرد يتبين لنا أن الشيخ الفقيه قد وصل إلى مرحلة علمية متقدمة ، حيث تلقى العلم عن أهل بلده الأصلي ، وعن علماء البلاد التي أقام بها ، وذلك منذ قدومه لأداء فريضة الحج ، فما بقي له إلا أن يتبع سنة العلماء الكبار في طلب العلم وتحصيله ، وذلك بأن يرحل في سبيل تحصيل العلم ، وملاقة علماء الإسلام في شتى البلاد الإسلامية ، وقد تحقق هذا للشيخ الفقيه ، فرحل إلى بعض البلدان الإسلامية ، وأولها رحلته إلى البلاد السورية ، عام 1329هـ .

يقول الشيخ عن نفسه : « ثم انتقلت في عام 1329هـ إلى البلاد السورية ، فنزلت بها على السيد الأستاذ محمد جمال الدين القاسمي ، فوجدته من خيار الناس علماً ، وعملاً ، وتعليماً ، فحططت رحلي عنده ، وقرأت عليه شيئاً كثيراً من علوم التفسير ، والحديث ، وفلسفة الشريعة ، وقد قرأت أيضاً في هذه المدة التي أقمتها بدمشق على غيره من الفضلاء

(1) المصدر السابق ، (ق/190) .

، منهم الإمام الكبير الشيخ عبدالرزاق البيطار ،
الميداني ، والشيخ بدر الدين التونسي ، وغيرهما ،
وانتفعت كثيراً من إخواننا طلبة العلم هناك مثل الشيخ
محمد أفندي كرد علي⁽¹⁾ ، محرّر مجلة المقتبس ،
والشيخ محمد توفيق البزدة ، والشيخ حامد بن أديب
التقي ، وغيرهم .

ثم جئت إلى جدة محل إقامتي ، ثم سافرت بعد
ذلك إلى بلاد السودان ، فانتفعت بفضلائها ، مثل الشيخ
محمد أفندي علي ، أستاذ العلوم العربية بالمدرسة
الأميرية ، والأستاذ والشيخ عبدالمجيد وصفي ، ثم
رجعت بعد ذلك إلى ثغر جدة»⁽²⁾ .

وهنا لابد أن نضيف معلومات مهمة وهي أن الشيخ
الفقيه كان كفيف البصر منذ ولادته ، وكذلك كان قليل
المال ، ضيق الحال ، ومع ذلك لم يثنه ذلك عن طلب
العلم ، والرحلة في سبيل إدراكه وتحصيله ، وهذا يدلنا

-
- (1) محمد أفندي كرد علي ، من رواد النهضة الإسلامية
الحديثة ، ومن رجال الإصلاح الديني ، والسياسي ،
والاجتماعي ، عرف بغيرته على الدين ، أصله عراقي ، كردي
، عربي المربي ، شامي الموطن والولادة والوفاة ، كتب في
الصحف السورية ، والمصرية ، واشترك في المجامع
العلمية ، واللغوية ، والمؤتمرات الدولية ، وله عشرات
الكتب ، توفي في عام 1953م ، انظر : كتاب «محمد كرد
علي» ، ص: (11-17) ، لجمال الدين الألوسي .
- (2) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق / 190 - 191)

على همة عالية رُزقها الشيخ ، وعلى بذل وعطاء
وتفانٍ من الشيخ ، على مواجهة الصعاب ، وتحمل
العنت ، وكل ذلك من أجل تحصيل العلم وتلقيه ،
وخير دليل على ذلك ، رحلات الشيخ المتعددة
والطويلة .

يقول الشيخ نصيف ، في ترجمته للشيخ وذكره
لهمته: « كان الشيخ محمد

لا يفوته درس من دروس المشايخ أثناء طلبه للعلم ،
وكان شديد الحرص على ذلك ، بالغاً في الجهد والغاية
، مع أنه كان كفيف البصر »⁽¹⁾ .

ثم بعد هذه السنوات الطويلة التي قضاها الشيخ
الفقيه في تحصيل العلم وتلقيه ، والتي رحل خلالها
مرات عديدة ، يستقر الشيخ في محل إقامته، ويتفرغ
للمطالعة والتنقيب في الكتب ، والمراجع ، وكذلك
لإفادة طلبة العلم ، والناس عامة ، ودعوتهم ،
وتعليمهم .

يقول الشيخ عن نفسه : « ثم رجعت بعد ذلك إلى
ثغر جدة ، ولم أزل به حتى الآن ، مكباً على طلب
العلم ، واستفادته ، وإفادته »⁽²⁾ .

(1) انظر : مجلة المنهل ، (6/152) .

(2) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق / 190) .

ويقول نصيف : « وقد انتفع بالمواطبة ، وصار عالماً ، وكان لديه زمرة من أصدقائه يقرؤون له ، واقتنى مكتبة كبيرة ، وكان يدرّس التفسير ، والحديث ، وانتفع بعلمه خلق كثير »⁽³⁾ .

ولم يزل الشيخ - رحمه الله - يُعَلِّم ، ويدرّس ، ويفتي الناس في كل مكان ، في بيته ، ومكتبته⁽⁴⁾ ، ومسجده⁽⁵⁾ ، حتى لقي الله سبحانه وتعالى .



-
- (3) انظر : مجلة المنهل ، (6/152) .
- (4) يأتي الحديث عن مكتبة الشيخ .
- (5) مسجد عكاش ، ويقال عكاشة ، أُسِّس عام (1200هـ) كذا كُتِب فوق باب المسجد ، وجِدَّت عمارته عام (1280هـ) ، وهو مسجد شهير وقديم في جدة ، وهو في السوق الكبير ، وله باب على شارع قابل ، ويعتبر في الوقت الحاضر في قلب مدينة جدة ، وللمسجد أوقاف موقوفة عليه يُصرف منها عليه . انظر «أعلام الحجاز» ، (3/161، 179) ، و«تاريخ مدينة جدة» ، ص : (338 - 339) .

الفصل الثالث

شيوخه وتلاميذه

وتحتة مبحثان :

المبحث الأول : شيوخه .

المبحث الثاني : تلاميذه .

المبحث الأول

شيوخه

نشأ الشيخ محمد بن حسين الفقيه منذ طفولته المبكرة على طلب العلم والسعي في تحصيله ، وثنى ركبته عند الشيوخ ، وكان من همته العالية أن رحل في سبيل ملاقة الشيوخ ، والسماع منهم ، والأخذ عنهم .

فتتلمذ على أكابر العلماء في وقته ، ونهل من علمهم ، وأرتوا من معينهم، فحصل بذلك علماً غزيراً ، وفهماً سديداً .

وأصبح له شيوخ كثير ، منهم :

1 - علّامة الشام ، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق ، ولد سنة 1283هـ ، ونشأ في بيت علم ودين ، في دمشق الشام ، تلقى مبادئ العلوم الشرعية والعربية عن والده ، وعمل منذ وعى على تهذيب نفسه ، ولا يكاد يمضى عليه يوم لم يستفد فيه فائدة ، عُرف بالعقيدة السلفية ونبذ التقليد، رحل إلى مصر ، وزار المدينة ، وتتلمذ على شيوخ عصره ، أمثال الشيخ سليم العطار والشيخ بكري العطار والشيخ محمد الخاني ، ووالده ، وجالس الشيخ عبد الرزاق البيطار ، واستفاد منه .

وتتلمذ عليه كثير من العلماء ، ورجال السياسة ، والأدب ، من أمثال عبد الرحمن الشهبند ، ورشيد بقدونس ، وبهجة البيطار، ومحمد بن حسين الفقيه، انقطع في آخر أمره في منزله للتصنيف والتدريس ، وكانت وفاته في دمشق ، سنة 1332هـ ، وترك عدداً

من التصانيف ، منها : تفسيره المسمى ، «محاسن التأويل»⁽¹⁾ ، و«إصلاح المسجد»⁽²⁾ .

2 - الشيخ عبدالقادر بن مصطفى التلمساني الجزائري المغربي ، من علماء الشام ، له تجارة حسنة ، وكان يتنقل بين الشام والحجاز ومصر بتجارته وعلمه ، تتلمذ على جمال الدين الأفغاني ، وكانت له صداقة مع الشيخ محمد عبده ، كان نائب رئيس المجمع العلمي بدمشق ، وعضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، له مصنفات رائعة في التاريخ ، واللغة ، والأدب ، والتفسير ، والأخلاق ، توفي في سنة 1332هـ⁽¹⁾ .

3 - الشيخ عبدا لرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني الدمشقي ، عالم بالشرعية ، ضليع في الأدب والتاريخ ، ولد سنة 1250هـ ، في دمشق ، حفظ القرآن في صباه ، واشتهر في علومه ، وكان

(1) طبع بدار الفكر ، في بيروت ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

(2) انظر: «الأعلام» ، (2/131) ، للزركلي ، و«تراجم الأعلام المعاصرين في العالم الإسلامي» ص: (75) ، لأنور الجندي ، و«شيخ الشام جمال الدين القاسمي» ، ص: (15-23) ، لمحمود الإستانبولي ، و«سطور مع العظماء» ، ص: (262) ، لمحمد كامل حسن .

(1) انظر : «النهضة الإسلامية في سيرة أعلامها المعاصرين» ، (2/19-32) ، لمحمد رجب البيومي ، و«تاريخ مدينة جدة» ، ص: (355) .

حسن الصوت ، وله نظم ، واشتغل بالأدب وفنونه ،
اقتصر في آخر حياته على الكتاب والسنة ، وكان من
دعاة الإصلاح ، ويُعد من أصحاب العقيدة السلفية ،
وعُرف بحسن المفاكهة ، وطيب النفس ، مع وقار
وسمت يعلوانه ، توفي في سنة 1335 هـ ، وله
مصنفات متعددة ، منها : «حلية البشر في تاريخ
القرن الثالث عشر» ، ترجم فيه لمعاصريه ⁽²⁾ .

4 - الشيخ أحمد بن علي باصبرين ، ويقال أبو
صبرين ⁽³⁾ .

5- الشيخ أبو بكر بن محمد عارف خوقير الكتبي
المكي ⁽⁴⁾ ، من شيوخه

إجازة ، كما أفاد ذلك الشيخ خوقير في «تَبَت الأَثبات
الشهيرة» ⁽¹⁾ ، وذكره الشيخ الفقيه في رده على
الشيخ عبد الحي الكتاني ⁽²⁾ .

6 - الشيخ عبدالستار بن عبدالوهاب بن خديار بن
عظم حسين يار بن أحمد يار المبارك شاهوي البكري

(2) انظر : «الأعلام» ، (4/125) .

(3) سبقت ترجمته ، وممن نص على أن باصبرين من
شيوخ الفقيه ، الشيخ على العميري ، انظر : «تراجم علماء
جدة» ، ص : (6) .

(4) سبقت ترجمته .

(1) يأتي نص كلام الشيخ خوقير .

(2) انظر : «رسالة في بيان أغلاط السيد عبد الحي
الكتاني» ، (ق 2/ 3) .

الصديقي الحنفي الدهلوي ، أبو الفيض ، وأبو
الإسعاد ، ولد سنة 1286هـ ، بمكة المكرمة ، وكان
عالماً بالتراجم ، ومدرساً بالحرم المكي ، جعل مكتبته
وقفاً قبل موته ، ثم نُقلت مع مؤلفاته إلى مكتبة
الحرم المكي ، توفي بمكة المكرمة عام 1355هـ ،
وترك مصنفات منها: «فيض الملك المتعالي بأبناء
أوائل القرن الثالث عشر والتوالي» ، و«أعذب
الموارد في برنامج الفحول» ، وغيرها كثير⁽³⁾ .

7 - الشيخ أحمد بن محمد الزهرة⁽⁴⁾ أو الزهراء⁽⁵⁾

أو الزهرا⁽⁶⁾ ، الشافعي ، ولد بمدينة دمياط ، من
مصر ، كفيف البصر ، نشأ وطلب العلم في مصر ،
وتلقى علم القراءات بها ، ونال الشهادة العلمية ، ثم
رحل في صدر شبابه إلى الشام ، ثم انتقل إلى
الحجاز ، فأقام بالمدينة النبوية ، ومنها ارتحل إلى جدة
عام 1307هـ ، واستوطن بها أربعين عاماً متوالية ،
وكانت له حلقة بمسجد الشافعي ، ومسجد المغربي ،
بجدة ، يُدرّس فيها العلوم الشرعية ، بعد صلاة
المغرب من كل ليلة ، وكان من أبرز المقرئين في
جدة ، يشغل كثيراً بتلاوة القرآن ، وكان عالماً

(3) انظر: «الأعلام» ، (4/127) .

(4) انظر: «مجلة المنهل» ، (6/150) ، و«قانون الخطباء
والأئمة والمؤذنين» ، (ق/1) .

(5) انظر: «أعلام الحجاز» ، (17-1/11) .

(6) انظر: «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/190) .

بالقراءات ، وله تلاميذ يحبونه ويخدمونه ، تجمعت له
ثروة كبيرة ، تبرع بها لتُصرف على العلم والتعليم ،
وكانت وفاته في المدينة ، في رمضان ، من عام
1364هـ⁽¹⁾ .

- 8 - الشيخ بدر الدين التونسي .
- 9 - الشيخ محمد بن سالم المغربي .
- 10- الشيخ محمد بن حامد الصعيدي .
- 11 - الشيخ السيد أحمد بن حامد الإبتيجي .
- 12- الشيخ محمد بن أبي بكر الشنقيطي .
- 13- الشيخ عبدالوَّاب المسلتاني الهندي .
- 14- الشيخ درويش المكي .
- 15- الشيخ حسين بن مصطفى الدمياطي .
- 16- الشيخ محمد الطنطاوي .
- 17- الشيخ محمد بن موسى الجداوي .
- 18- الشيخ محمد أفندي علي ، أستاذ العلوم
العربية ، بالمدرسة الأميرية.
- 19- الشيخ عبدالمجيد وصفي .

(1) انظر : «أعلام الحجاز» ، (71-1/11) ، و«مجلة
المنهل» ، (6/150) .

- 20- الشيخ سيد خطاب ، تتلمذ عليه في القرآن ، وحفظ معه إلى سورة الأنفال .
- 21- ابن عمه ، الشيخ محمد بن إسماعيل ابن سليمان .
- 22- الشيخ سلام .
- 23- ابنة عم والده ، الشیخة مبروكة بنت الشيخ عثمان .
- 24- الشيخ خطاب لبدة .
- 25- الشيخ عبدالحمید إسماعیل .
- 26- الشيخ خطاب إسماعیل⁽¹⁾ .



(1) انظر سرد أسمائهم في : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/190)

المبحث الثاني

تلاميذه⁽¹⁾

كان الشيخ الفقيه - رحمه الله تعالى - يدرّس علوماً كثيرة في مسجده بمدينة جدة ، يدرّس في الحديث ، والتوحيد ، والتفسير ، والفقه ، والسيرة ، ومن الكتب التي قرأت عليه ، « تفسير ابن كثير » ، و« صحيح البخاري » ، و« صحيح مسلم » ، و« البداية والنهاية » ، و« زاد المعاد » .

وكانت دروسه غالباً تبدأ بعد صلاة المغرب ، وفي رمضان يكون الدرس بعد صلاة العصر ، ويكون غالباً يتعلق بالأحكام التي تخص رمضان ، وفي أيام الحج ، تكون الدروس في أحكام المناسك ، وطريقة الشيخ في دروسه أن يقرأ أحد التلاميذ في الكتاب ، ثم يتولى

(1) هذا المبحث مستفاد من مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ومن ما حدثني به الشيخ عبدالله باشميل .

الشيخ الشرح والبيان ، وربما ألقى الأسئلة على الطلاب ، وبعد ذلك يتلقى الأسئلة والاستفسارات عن بعض المسائل ، وبعد صلاة العشاء يجلس للجواب عن أسئلة الناس ، وحلّ مشاكلهم⁽²⁾ .

وبهذا يتبين لنا أن الشيخ كوّن جامعة علمية غزيرة بالعلم ، وصرحاً تعليمياً قوي البنيان ، لذلك أقبل عليه الطلاب والمستفيدون من كل مكان ، ومن كل الفئات ، فأصبح له عدد كبير من الطلاب والتلاميذ ، ومن هؤلاء الطلاب من غدا عالماً ، ومنهم من نهل واستفاد وتبصّر في أمور دينه⁽³⁾ ، ومن أبرز التلاميذ الذي لازموه :

1 - الشيخ محمد صالح أبو زنادة ، ولد سنة 1314هـ ، وتلقى تعليمه في مكتب صادق ، وهو من أعيان جدة ، وتجارها ، توفي عند عودته من صلاة الفجر ، من المسجد المجاور لمنزله ، وذلك في اليوم السابع عشر من الشهر الثالث من عام 1387هـ ، وبطلب من أحبابه نقل جثمانه إلى مسجد عكاش ، حيث كان يؤم الناس في كثير من الصلوات ، واشترك في الصلاة عليه وتشيعه الجموع الغفيرة⁽¹⁾ .

(2) انظر مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ص: (29) .

(3) حدثني بذلك تلميذه ، عبدالله باشميل .

(1) انظر : «أعلام الحجاز» ، (1 / 255 ، 266) ، وحدثني

بذلك عبدالله باشميل .

2 - الشيخ بكر إدريس تكروني ، ولد بجدة سنة 1325هـ ، وقد لازم الشيخ الفقيه ملازمة تامة ، فهو الذي كان يقرأ عليه في الدروس ، ويقرأ عليه في مكتبه ، ويكتب له أيضاً ، وكان عالماً فاضلاً ، وهو مأذون الأنكحة في حياة شيخه ، تولى الإمامة والخطابة في مسجد عكاش بعد وفاة الشيخ الفقيه ، يثق به الفقيه ثقة تامة ، لعلمه وفضله ، حتى إنه كان ينوب عن شيخه في إمامة وخطابة المسجد إذا مرض ، توفي الشيخ بكر بجدة ، عام 1402هـ⁽²⁾

3 - الشيخ محمد بن يوسف بن علي باشميل ، ولد في حضرموت ، سنة 1317هـ ، ثم قدم إلى جدة ، وطلب العلم بها ، ولازم الشيخ محمد بن حسين الفقيه في المسجد ، وفي البيت أيضاً ، فكانوا يقرؤون في «زاد المعاد» ، و«تفسير ابن كثير» ، وغيرهما ، وكان باشميل حريصاً على قراءة القرآن ، و قراءة الكتب المراجع ، مثل «صحيح البخاري» ، و«البداية والنهاية» ، كما حدث بذلك عن نفسه ، توفي في عام 1411هـ⁽³⁾ .

4 - الشيخ حمزة بن عبد الله سعداوي ، ولد سنة 1332هـ ، درس

(2) حدثني بذلك عبدالله باشميل و انظر : مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ص: (33).

(3) حدثني بذلك ابنه عبدالله ، وانظر مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ص: (34) .

على الشيخ الفقيه ، قال عن نفسه : كنت حريصاً كل الحرص على الدروس ، مهما كان عندي من الصوارف ، وقال : استفدت من الشيخ الفقيه في تصحيح بعض الأمور التي كنا نفعلها ، مثل بدع الجنائز .

درس الشيخ السعداوي في مدارس الفلاح بجده ، وتخرج منها عام 1350 هـ ، ثم واصل التدريس فيها قرابة خمسين عاماً ، وكان حريصاً على اقتناء الكتب مجداً في قراءتها متتبّعاً للفكرية منها .

تولى إمامة مسجد عكّاش بجدة ، حتى توفاه الله ، عام 1419 هـ⁽¹⁾.

5- الشيخ عبدالله بن محمد بن يوسف بن علي با شميل ، ولد سنة 1342 هـ ، في الخاسكية ، في محلة البلد ، وهو من أصغر تلاميذ الفقيه ، حيث مات الفقيه وعمره اثنا عشر سنة ، درس با شميل الابتدائية والمتوسطة بمدارس الفلاح ، وتلقى بداية العلم على يد الشيخ حمزة سعداوي ، وتخرج به لكثرة ملازمته له ، ثم تلقى عن سائر الشيوخ حتى وصل إلى الفقيه ونهل من علمه ، وكان يحضر دروس الفقيه مع والده منذ صغره ، ويعي ما يقول الفقيه ، كما حدث عن

(1) حدثني بذلك تلامذته ومنهم عبدالله با شميل ، والشيخ حسن بن عبدالله الأثيوبي ، وانظر: مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ص: (33 - 34) .

نفسه ، اشتغل بالتجارة مبكراً، ثم أوكلها إلى أبنائه .
ولازم البيت لكبر سنه ، ومرضه الذي أقعده⁽²⁾ .



الفصل الرابع مؤلفاته ومكانته العلمية

وتحت مبحثان :

المبحث الأول : مؤلفاته ومكتبته .

المبحث الثاني : مكانته العلمية وكلام العلماء
عليه .

(2) حدثني بذلك عن نفسه .

المبحث الأول

مؤلفاته

ومكتبته

- مؤلفاته :

يعتبر الشيخ محمد بن حسين إلفقيه من العلماء الذين عزَّ نتاجهم العلمي، مع ما أوتي من غزارة علم، وسعة إطلاع، وقدرة على التأليف والتصنيف، وكذلك فإن الكتب والمراجع كانت متوفرة بين يديه، ومكتبته عامرة بها.

ومع هذا فقد ترك الشيخ تراثاً علمياً نفسياً، يدل على تمكن من المادة العلمية، ومن تأليفها، وسبكها، وعرضها، يظهر ذلك بالإطلاع على ما تركه من مؤلفات وتصانيف، والناظر في كتب الشيخ

وتصانيفه ، يظهر له جلياً أنه سار على طريقة المصنفين المتقدمين من السلف ، في ذكر الموضوع وطرح المسألة وتلقيها والاستشهاد عليها بالنصوص الشرعية المتضاربة ، ثم عرض أقوال المخالفين وشبههم ، ثم تفنيدها بردود قوية ومتينة ، لا تكاد تجدها إلا عند الأئمة المتقدمين .

وقد تنوعت مؤلفات الشيخ الفقيه ، فقد كتب في العقيدة ، والفقه ، والحديث ، ومصطلحه ، وتخرجه الأحاديث ، وفي القراءات ، ومسائلها .
وأذكر هنا مصنفات الشيخ التي وقفت عليها ، المطبوع منها والمخطوط :

1 - «الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم المنكي» ، وهو مطبوع⁽¹⁾ في مجلد واحد ، يقع في (495) صحيفة .

(1) «الكشف المبدي» ، هو الكتاب الوحيد الذي طبع من كتب الشيخ ، وبقيته كتبه لا تزال حبيسة الأدراج ، في المكتبة المركزية ، بجامعة الملك عبدالعزيز ، بجدة ، ولدي مصورة من جميع المخطوطات ، ويأتي ذكر أرقامها في فهرس المصادر والمراجع .

ألفه الشيخ تكملة لكتاب الإمام ابن عبد الهادي⁽¹⁾ ،
«الصارم المنكي في الرد على السبكي» ، حيث إن
الإمام ابن عبد الهادي ، وافاه الأجل قبل أن يتم كتابه ،
فنهض الشيخ الفقيه بهذا العمل ، وهو تكملة كتاب
«الصارم المنكي» ، وموضوع الكتاب هو نفسه
موضوع الكتاب الأصل ، فالصارم المنكي رد على أبي
الحسن السبكي⁽²⁾ ، الذي ادعى أن شيخ الإسلام ابن
تيمية ، يحرم زيارة القبور بعامة ، وزيارة قبر
المصطفى ﷺ خاصة ، ورد عليه في استحباب شد

(1) محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي
الحنبلي ، ولد في رجب سنة 705 هـ وقيل 706 هـ ، لازم
الشيوخ ، ومنهم ابن تيمية ، وحصل من العلوم ما لا يبلغه
الكبار ، مهر في الحديث والفقه والأصول والعربية والتفسير
والتاريخ والقراءات ، وله تصانيف ، منها : «الصارم المنكي
في الرد على السبكي» ، توفي يوم الأربعاء ، عاشر جمادى
الأولى ، سنة 744 هـ ، ولم يتجاوز الأربعين من عمره. انظر:
«البداية والنهاية» ، (14/169) ، لابن كثير ، و«ذيل طبقات
تذكرة الحفاظ» ، (5/351 - 352) ، للسيوطي .

(2) أبو الحسن ، علي بن عبد الكافي بن علي الأنصار
السبكي المصري ثم الدمشقي الشافعي ، ولد سنة 683 هـ ،
سمع بمصر من علمائها ، ثم قدم دمشق عام 707 هـ ، غني
بالحديث ، وكتب بخطه شيئاً كثيراً من سائر علوم الإسلام ،
ولي قضاء دمشق سنة 739 هـ ، ثم ضعف وترك القضاء لابنه
عبد الوهاب ، نصر شيئاً من البدع ودافع عنها ، توفي في
القاهرة سنة 756 هـ ، انظر: «ذيل تذكرة الحفاظ» ، (5/39)
، لأبي المحاسن الحسيني ، و«ذيل العبر في خبر من غبر» ،
(4/168) ، للذهبي ، و«طبقات الشافعية» ، ص: (230-
231) ، لابن هداية الله .

الرجال إلى القبور للتبرك بها ، إلا أن الشيخ الفقيه ،
خرج عن موضوع الكتاب ، وتحدث في شتى أبواب
الاعتقاد ، وأصوله ، ومنها ذكره لعقيدته في آخر
الكتاب .

2 - «تحرير أقوال علماء الدين في حكم أخذ
الأجر على القرآن ، وإهداء ثواب تلاوته إلى الأموات»
، ويقع في (192) صحيفة .

بحث فيه الشيخ مسألة أخذ الأجر على تلاوة
القرآن ، وحكم إهداء ثواب تلاوته إلى الأموات ، ثم
تحدث عن حكم قراءة القرآن بالألحان ، وتحدث عن
فضل القرآن ، وفضل تعلُّمه ، وتعليمه ، وفضل
تلاوته ، وحكم القول في القرآن بالرأي ، وتحدث عن
آداب حامل القرآن ، وقارئه ، ثم تحدث عن محدثات
تحصل عند قراءة القرآن .

استغرق الحديث في هذه الموضوعات أكثر الكتاب
، ثم بعد ذلك بدأ الشيخ الحديث عن بعض الأمور
الحادثة وحكمها ، مثل الحشيشة ، وغيرها من
المسكرات ، والمخدرات ، ثم تحدث عن مسائل
العقيدة وأصولها ، وتأصيل الكلام فيها ، والاستدلال
على ذلك ، واستغرق الحديث في ذلك أكثر من ثلث
الكتاب .

3 - «استلفات نظر الموحدين إلى ما طرأ على دين سيد المرسلين» ، ويقع في (26) صحيفة .

سرد فيه مؤلفه تاريخ العقيدة منذ نشأتها ، وما طرأ عليها من انحراف وتزييف ، وتكلم عن الفرق المخالفة لنهج السلف الصالح ، وناقشهم وردَّ عليهم بالحجة ، والدليل ، والبرهان ، وأعقب ذلك بالحديث عن تصانيف الأوائل ، وبينَّ الجيِّد منها والردِّي .

4 - كتاب «الرَّد على الشيخ يوسف الدجوي»⁽¹⁾ .

رَدَّ فيه الفقيه على الدجوي ، في مسألة التوسل بوجه عام ، والتوسل بالنبي ﷺ بوجه خاص ، والخلط بين التوسل والاستغاثة ، يقع الكتاب في (66) صحيفة .

5 - «تعريف الخلف بحال السلف» .

يقع في (29) صحيفة ، والكلام فيه عن سؤال ورد على الشيخ ، يسأل فيه السائل عن الأحاديث

(1) يوسف بن أحمد بن نصر بن سويلم الدجوي المالكي ، قرأ الفلسفة وتعلمها و له مشاركات في بعض العلوم ، ولد بقرية دجوة من أعمال مديرية القليوبية بمصر عام 1287هـ ، وكُفَّ بصره في صغره ، درس وتعلَّم في الأزهر وأصبح من علمائه ، أشعري العقيدة وله فتاوى نصر فيها بعض البدع ، وكانت وفاته في القاهرة في رابع عشر صفر، من عام 1365هـ . انظر : «معجم المؤلفين» ، (13/272) ، لعمر رضا كحَّالة .

التي استدل بها المطهر الحلي⁽¹⁾ ، في «منهاج الكرامة» ، على فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، وفي فضائل أهل البيت ، وعن حكم شيخ الإسلام ابن تيمية عليها ، هل يُسَلَّم له في هذا الحكم ، أم لا ، وجرى فيها الكلام عن الأسباب التي حملت بعض الناس على افتراء الكذب على رسول الله ﷺ ، وتطرَّق الشيخ إلى مسائل عقدية متنوعة .

6 - رسالة في بيان الأحاديث التي أوردها الحلي الرافضي في فضائل سيدنا علي رضي الله عنه .
تقع في (24) صحيفة ، بيَّن فيها الشيخ حكم بعض الأحاديث التي أوردها المطهر الحلي في كتابه «منهاج الكرامة» ، وهذه الرسالة ، ورسالة «تعريف الخلف» ، مكملة لبعض .

(1) أبو منصور ، الحسن ويقال الحسين بن يوسف بن علي بن المطهر الحلي العراقي ، من أئمة الشيعة والروافض ، نسبته إلى الحلة في العراق ، ولد في ليلة الجمعة سابع وعشرين رمضان سنة 648هـ في العراق ، وتوفي بها ليلة الجمعة عشرين محرم سنة 726هـ ، تتلمذ على نصير الدين طوسي وله كتب ، منها : «تبصرة المتعلمين في أحكام الدين» . انظر : البداية والنهاية ، (7 / 100) ، و«الأعلام» (2/244) للزركلي .

7 - رسالة في بيان أغلاط السيد عبدالحى الكتاني⁽¹⁾ في كتابه المسمى : «فهرست⁽²⁾ الفهارس» .

تقع في (11) صحيفة ، ناقش فيها الشيخ الفقيه ، المحدث عبدالحى الكتاني في بعض مسائل الاعتقاد ، وردّ عليه فيها بردود متنوعة .

8 - «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» .

يقع في (10) صحائف ، والكلام فيه عبارة عن تقعيد وتأسيس لأصول وضوابط لا بد من توفرها في الخطيب ، والمدرس ، والمؤذن ، وجماع هذه الأصول والضوابط ، أصول الدين والعقيدة ، ومسائلهما .

9 - رسالة في عقيدة محمد بن حسين الفقيه .

وتقع في صحيفتين ، وهي منظومة تسمى بالشيبيانية ، تشتمل على أبواب ومسائل الاعتقاد ،

(1) عبدالحى بن عبدالكبير الكتاني ، ويقال محمد عبدالحى ، من رجال العلم والسياسة في المغرب الأقصى ، رحل في طلب العلم والإجازة من الشيوخ ، اختير عضواً في المجمع العلمي العربى بدمشق ، شغوف بجمع نواذر الكتب المطبوعة والمخطوطة ، وكون مكتبة عظيمة تُعد من النوادر ، توفي عام 1383هـ ، من آثاره : «التراتب الإدارية» . انظر : «المستدرک على معجم المؤلفين» ، ص : (339) ، لعمر كحّالة .

(2) كذا عنوان له الفقيه ، وطبع الكتاب بعنوان : «فهرس الفهارس والأثبات» .

اختار الشيخ أن يُشْهَدَ له بها ، وعدد أبياتها ، (82) بيتاً ، ويظهر أنها من نظم أبي عبدالله محمد الشيباني الشافعي ⁽³⁾ .

10 - «من الأحاديث النبوية» .

سرد فيها الشيخ بعض الأحاديث النبوية ، وجمع طرقها ، وتكلم على درجتها وحكمها من جهة الصناعة الحديثية ، وتقع في (8) صحائف .

11 - «نفح أريج المسك والعطر ببيان أحكام الفطر» .

تقع في (5) صحائف ، ذكر فيها الفقيه جملة من الأحاديث التي تعنى بزكاة الفطر ، وتكلم عليها من جهة حديثية .

12 - «تحریم الكلام والإمام يخطب يوم الجمعة عند جميع الأئمة» .

(3) ذكرها حاجي خليفة في «كشف الضنون» ، وأبو عبدالله هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عرام الشيباني الأسواني الإسكندراني الشافعي ، المحدث الفقيه الأديب ، ولد في شوال سنة 703 هـ ، وسمع الحديث من الكبار ورحل وتنقل ، وسمع منه خلق كثير ، وتفرد بأشياء من مسموعاته ، توفي سنة 777 هـ ، انظر: «الدرر الكامنة» ، (3/455) ، لابن حجر ، و«كشف الضنون» ، (2/1340) ، لحاجي خليفة .

تقع في (11) صحيفة ، والكلام فيها على مسألة الكلام والإمام يخطب الجمعة وحكم ذلك حكماً فقهياً مقعداً .

13 - «هداية الفكر إلى معرفة حديث أفضل الذكر» .

تقع في (10) صحائف ، وهي عبارة عن سؤال ورد على الشيخ ، عن صحة ومعنى حديث : « ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكمم..» ، وجرى فيها الحديث عن مسألة مرتكب الكبيرة .

14 - رسالة في بيان أربع مسائل في مهمات الدين .

تقع في (9) صحائف ، وهي رسالة فقهية ، الحديث فيها عن أربع مسائل ، في الحج وأحكامه ، والطهر من الحيض ، والطلاق في حالة الغضب ، والجمعة وشروط صحتها ووجوبها .

15 - رسالة في معرفة بعض المسائل في علم القراءات .

تقع في (12) صحيفة ، قدّم لها بمقدمة مهمة مؤصلة في مسألة مصدر التلقي ومنهج الاستدلال ، ثم تكلم بعد ذلك عن مسائل في علم القراءات .

16 - رسالة في معرفة وقف حمزة وهشام على الهمز .

تقع في (10) صحائف ، والبحث فيها في علم القراءات .

17 - رسالة في تحرير الأوجه في قوله تعالى : « الآن » على طريقة ورش .

تقع في (4) صحائف ، وهي في علم القراءات .

18 - «تشديد الباب في تخريج حديث الذباب» .

وتقع في (18) صحيفة ، وهي ردُّ على من قدح في حديث : « إذا وقع الذباب في إناء أحدكم ... » ، وردُّ أيضاً على من طعن في راوي الحديث الصحابي الجليل أبي هريرة - رضي الله عنه - .

19 - رسالة في تقرُّظ ونقض كتاب «الفكر

السامي في تاريخ الفقه الإسلامي » للشيخ محمد بن الحسن الحجوي⁽¹⁾ .

(1) هو محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي ، ولد سنة 1291هـ ، بجرنيز ، قرب الحرم الإدريسي بفاس ، تعلم وتأدَّب بفاس في حجر والده ، ثم رحل إلى أكثر مدن المغرب وتونس وغيرها ، له كتب منها : «الفكر السامي إلى تاريخ الفقه الإسلامي» ، توفي سنة 1376هـ ، انظر مقدمة كتابه « الفكر السامي» (1/1 - 2) .

وتقع في (15) صحيفة ، وهي ردُّ على الحجوي في كتابه «الفكر السامي»، حول بعض المسائل العقدية والفقهية التي جانب فيها الصواب .

20 - رسالة في الردِّ على مجلة نور الإسلام .

وتقع في (12) صحيفة ، وتحتوي على ردِّ شبهات حول مسائل التوسل والاستغاثة ، ونقد أحاديث مكذوبة على النبي ﷺ .

21 - رسالة في رد بعض مسائل كتاب فصل الخطاب ، لأحمد العاقب الأنصاري .

وتقع في (5) صحائف ، وهي تعقيب على مسائل فقهية وعقدية في كتاب «فصل الخطاب» ، وملحقه⁽¹⁾ ، يرى الفقيه أن العاقب جانب الصواب فيها .

* مؤلفات الشيخ الفقيه التي لم أقف عليها⁽²⁾ :

22 - «القول الفصل في وجوب التحاكم إلى أدلة النقل» .

23 - «الشهب المرمية على التيجانية» .

(1) مخطوط ، ويقع في جزأين

(2) ذكرها الشيخ الفقيه عند ترجمته لنفسه ، انظر :

«تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/191).

24 - «رسالة في تعريف علم الحقيقة والشرعة»

.

25 - «كتاب التذكرة» .

26 - «العجالة في تخريج حديث : وكل بدعة ضلالة

. «



- مكتبته :

دأب الشيخ الفقيه على جمع الكتب واقتنائها في
مرحلة مبكرة من حياته, فكان يرسل إليها في بعض
البلدان المجاورة , ويحضرها إليه أقاربه ومعارفه, كما

حدّثت بذلك ابنته ، وذكر ذلك عن نفسه في بعض كتبه⁽¹⁾ ، ولذلك كَوّن الشيخ مكتبة عظيمة ذاع صيتها ، وانتشر خبرها .

يقول عبدالقدوس الأنصاري : « وأول نبأ حقيقي عن مكتبة خاصة وصل إلى علمي ، يتمثل فيما رواه الشيخ محمد نصيف ، عن أن الشيخ محمد بن حسين بن إبراهيم - أحد علماء جدة في أوائل القرن الرابع عشر- كان قد اقتنى مكتبة كبيرة ، ولا ندري ماذا حدث لها بعدئذ »⁽²⁾ .

وتصف عائشة ابنة الشيخ الفقيه كيفية وصول الكتب إلى والدها فتقول: «كانت الكتب تأتيه من مصر عن طريق أعمامه ، وأبناء أعمامه ، أيام الحج ، وبعضها عن طريق الشيخ محمد نصيف »⁽³⁾ .

ويقول تلميذه حمزة سعداوي : « كان عنده مكتبة كبيرة »⁽⁴⁾ .

وقد كان الشيخ يقضى أكثر وقته في مكتبته ، وفي بعض الأحيان يكون معه تلاميذه .

(1) انظر: «رسالة في تقريظ ونقض كتاب الفكر السامي»،

(ق/15) ، و«رسالة في بيان أغلاط السيد عبد الحي

الكتاني»، (ق/1 - 2) .

(2) انظر : «تاريخ مدينة جدة» ، ص: (523) .

(3) انظر : مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ص : (

35) .

(4) المصدر السابق ، ص : (35) .

وكانت المكتبة تشغل حيزاً كبيراً من منزل الشيخ ،
فلقد كان مسكنه يتكون من ثلاث طوابق ، وكانت
المكتبة تحوي الطابق الأوسط كله ، وشيئاً من الطابق
الأول⁽¹⁾ . وأما حالة المكتبة بعد وفاة الشيخ ، فقد
سُئِلَ أبناء الشيخ عن ذلك فقالوا : «بعدما توفّي الوالد
كان الوصيُّ عليّنا ، بكر إدريس ، وكان يبيع الكتب
وينفق عليّنا ، وبعضها ذهب إلى مكتبة الشيخ محمد
نصيف ، وبعضها لعبت بها الأيدي»⁽²⁾ .



(1) المصدر السابق ، ص: (35) ، وحدثني بذلك تلميذه
عبدالله باشميل .

(3) انظر : مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ص : (35) .

المبحث الثاني

مكانته العلمية وكلام العلماء عليه

لقد حضي الشيخ محمد بن حسين الفقيه - رحمه الله تعالى - بمنزلة علمية رفيعة القدر، عند العلماء والحكام ، وعند عامة الناس ، يتبين ذلك من خلال قراءة سيرة الشيخ وترجمته ، وبالنظر في أقوال العلماء فيه ، وبالإطلاع على التراث العلمي الذي تركه⁽¹⁾ .

والشيخ - رحمه الله - فرَّغ نفسه للتدريس ، والفتيا ، والخطابة ، وأقبل عليه الناس من كل مكان ، وكان الطلاب يلازمونه ، حتى في مكتبته ، ومما يدل على مكانة الشيخ العلمية ، التراث العلمي الذي تركه ، وما يتميز به من تأصيل ، وتحريير ، وقوة ، وتمكُّن .

فالشيخ كتاباته تشبه كتابات الأئمة المتقدمين ، من حيث الاستنباط من النصوص ، ومناقشة المخالفين ،

(1) سبق الحديث عن تراثه العلمي في المبحث الأول من هذا الفصل .

ولا أدلّ على ما ذكرته من تكملته لكتاب «الصارم المنكي» ، فإن من أراد أن يتصدى لهذا العمل لابد أن يكون متفناً في علوم الشريعة كلها أو أكثرها ، وقد تصدى الشيخ لهذا العمل ، وأخرج لنا سفيراً فريداً ، غزير العلم والفائدة .

ومن اطّلع على مؤلفات الشيخ وجد هذه السمة بارزة ، وهي التفنن في علوم الشريعة ، فالشيخ ألف في أكثر علوم الشريعة ، حتى في علم القراءات، مع صعوبة هذا الفن وتشعبه .

ومما يدل على مكانته العلمية ، المنصب العلمي الرفيع الذي تقلّده الشيخ ، حيث قال : « أسندت إليّ وظيفة رئيس هيئة مراقبة المدارس والمدّرّسين والكتب»⁽¹⁾ ، وكُتِبَ على طُرّة رسالته «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين » : لجامعها محمد بن حسين إبراهيم ، مفتش المدارس والمساجد والكتب الواردة على الحجاز .

ومما يدل على مكانته العلمية ، دعوته للأخذ بالدليل والبرهان ، ومحاربته ونبذه للتقليد الأعمى ، تجد هذا في كثير من كتبه .

وكذلك مما يدل على مكانته العلمية ، سعة اطلاعه ، فتجده - رحمه الله - يحيل القارئ على مراجع كثيرة

(1) انظر : «إستلفات نظر الموحدين» ، (ق/1) .

جداً ، والأعجب من ذلك استحضاره ما تحويه هذه
المراجع من مادة علمية ، يلحظ ذلك من طالع كتبه ،
ونظر فيها .



- كلام العلماء عليه :

المصادر شحيحة بذكر كلام العلماء في الشيخ
الفقيه ، ومع ذلك فهناك من ذكره من علماء عصره ،
وأثنى عليه خيراً .

قال عنه الشيخ محمد نصيف : « قدم جدة ، وتعلّم
بها القراءات ، وكان لا يفوته درس من دروس

المشايع أثناء طلبه العلم ، وكان شديد الحرص على ذلك ، بالغاً فيه الجهد والغاية ، مع أنه كيف البصر ، وقد انتفع بالمواظبة وصار عالماً ، وكان لديه زمرة من أصدقائه يقرؤون له ، واقتنى مكتبة كبيرة ، وكان يدرّس التفسير ، والحديث ، وانتفع بعلمه خلق كثير «(1) .

وقال الأستاذ عبدالقدوس الأنصاري : « قدم الشيخ جدة ، وتعلم بها القراءات ، وكان حريصاً على طلب العلم ، وله أصحاب يقرؤون له ، واقتنى مكتبة كبيرة وأصبح عالماً يشار إليه بالبنان ، ودرّس للناس التفسير ، والحديث ، وانتفع بعلمه كثيرون «(2) .

وجاء في كتاب «تَبَّتْ»⁽³⁾ الأثبات الشهيرة ، للشيخ أبو بكر بن محمد خوقير ، قوله : « وقد كتب إليّ من جدّة ، الأخ في الله ، الفاضل الأواه ، الأستاذ محمد بن حسين الفقيه ، زاده الله في معاليه ، طالباً وصل سنده لأهل اليمن

لأن عنده مجموعة الأثبات ... فرأيتني لا أعد من رجال هذا الميدان ، ولكن قد جاء في كثير من

(1) انظر : «مجلة المنهل» ، (6/152) .

(2) انظر : «تاريخ مدينة جدة» ، ص : (350) .

(3) (تَبَّتْ) بفتح الباء ، وهو الفهرس الذي يجمع فيه المحدثّ مروباته وأشياخه . انظر : «تاج العروس» ، (4/477) ، لمحمد مرتضى الزبيدي .

الروايات رواية الأكابر عن الأصاغر ، فحررتُ هذه
السطور امتثالاً لإشارة الفاضل المذكور ، قائلاً :
أجزتك أيها الأستاذ الفقيه

وقد أوصاني الشيخ حسين الأنصاري⁽¹⁾ بتأمل
معاني الحديث ... ، فأوصيك أيها الأستاذ الفقيه بذلك ،
وبما لا يخفى عليك من الوصايا النبوية

وأحثك على النصح ، ونشر العلم ، وخصوصاً ،
رواية الحديث بالقراءة عليك في النسخ المعتبرة ،
المعتمدة ، الصحيحة ، سيما الكتب الستة ... ،
وآخر ما أوصى به الأستاذ ، الدعاء لي ، ولوالديَّ ،
وأولادي ، ومشايخي»⁽²⁾.

وبهذا يُعلم أن سبب تأليف هذا التّبت ، هو طلب
الشيخ الفقيه من الشيخ خوقير أن يجيزه بمروياته ،
مبيناً أسانيدهم بها⁽³⁾ .

-
- (1) حسين بن محسن بن محمد الأنصاري السعدي
الخرجي ، شرف الدين اليماني ، من المحدثين ، من أهل
الحديدة ، ولد سنة 1245هـ ، وتلقى العلم في اليمن حتى
عرف بالفقه والحديث ، تولى القضاء مدة ثم رحل إلى عدة
بلدان ، منها الهند ، وصحب صديق حسن خان ، ولازمه ،
وتوفي في الهند سنة 1327هـ ، انظر: «الأعلام» ، (2/253) .
- (2) بتصرف من كتاب : «ثبت الإثبات الشهيرة» ، (30-
31 ، 104 ، 107 ، 105) ، لأبي بكر خوقير .
- (3) انظر : مقدمة تحقيق الكتاب ، ص : (10) .

وممن تكلم على الشيخ الفقيه وأثنى عليه خيراً
الشيخ عبدالستار الصديقي الدهلوي ، تلميذ خوقير ،
وشاخ الفقيه ، قال : « وقد أجاز العلامة المحدث
السلفي الشهير⁽⁴⁾ ، كثيراً من أفاضل الهند واليمن
وغيرها ،

منهم : العلامة ، الفقيه ، الأثري ، الشيخ محمد حسين
الفقيه ، بجدة »⁽¹⁾ .

وقال عنه تلميذه الشيخ حمزه سعداوي : « أوتي
الشيخ علماً عظيماً ، فلم يكن أحد يوازيه علماً ، مع
قوة الحفظ ، واستحضار الآيات ، والأدلة ، لا سيما
وقت الخطبة ، وكان لا يُعلى عليه في ذلك الوقت »⁽²⁾ .

وقال الشيخ محمد باشميل : « وكان الشيخ عالماً
كبيراً ، وبالأخص في علم الفقه ، والحديث ، ذهب إلى
سوريا لطلب العلم ، ثم رجع وقد أوتي علماً جماً ،
ولم نسمع من يقول قوله ، وإذا أخذ يدرس وذكر اسم
صحابي ، كأنك حاضر مع الرسول ﷺ ، يأتي بكل شيء
عن هذا الصحابي ، فضائله ، وإسلامه »⁽³⁾ .

(4) يقصد الشيخ أبو بكر خوقير .

(1) هذا الكلام كتبه الشيخ عبدالستار تعليقاً على ما كتبه
شيخه خوقير . انظر حاشية «تَبَّتْ الأَثْبَاتُ الشهيرة» ، ص : (108) .

(2) انظر : مقدمة تحقيق «الكشف المبدي» ، ص : (28) .

(3) المصدر السابق ، ص : (28) .

وممن امتدح الشيخ الفقيه ، الشيخ أحمد العاقب الأنصاري⁽⁴⁾، حيث إن الفقيه تعقبه في بعض المسائل العلمية ، فرد عليه العاقب وقال : « ... أما بعد: فقد كتب إليَّ الأستاذ العلامة السلفي ، الشيخ محمد بن حسين إبراهيم كتاباً من جدة ، بتاريخ 23 ذي القعدة ، سنة 1339 هـ ، ضمَّنه ملاحظات له على مسائل في فصل الخطاب»⁽⁵⁾ .



الفصل الأول

التلقي والاستدلال عند الشيخ الفقيه

-
- (4) أحمد بن العاقب بن شكرت الله الأنصاري السوداني ، من علماء السودان في القرن الرابع عشر الهجري ، له مشاركات وكتابات في علوم الشريعة ، وله مؤلفات منها : «فصل الخطاب» وملحقه ، وغيره . انظر : مخطوط «جواب الشيخ أحمد العاقب على الشيخ الفقيه» ، (ق/1) .
- (5) المصدر السابق ، (ق / 1) .

وموقفه من التلقي والاستدلال عند المخالفين

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : التلقي والاستدلال عند الشيخ
الفقيه .

وتحتة مطلبان :

المطلب الأول : مصدر التلقي عند الفقيه .

المطلب الثاني : منهج الاستدلال عند الفقيه .

المبحث الثاني : موقف الشيخ الفقيه من التلقي
والاستدلال عند المخالفين .

المبحث الأول

**التلقي والاستدلال عند الشيخ محمد
الفقيه**

المطلب الأول

مصدر التلقي عند الفقيه

من المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن المصدر الصحيح في تلقي أمور الدين ومسائل الاعتقاد وأصوله ، هو كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام ، وما أنعقد عليه الإجماع ، من مسائل الدين . فليس لهم مصدر آخر يستقون منه المسائل والدلائل ، سوى ما ذكرناه ، ولذلك فإن السمة البارزة لدى السلف الصالح ، من الصحابة ، ومن تبعهم بإحسان ، هي الرجوع إلى المعين الصافي - الكتاب والسنة وما أنعقد عليه الإجماع - ، وكانوا لا ييغون بها بديلاً ، لأنهم يعلمون أن فيها الغنية ، والبغية ، والكفاية .

وهذا المنهج والمسلك ، هو الذي ارتضاه الشيخ محمد بن حسين الفقيه ، فلقد جعل مصدره في تلقي أمور الدين ومسائل الاعتقاد ، الكتاب والسنة والإجماع ، والتزم بذلك في جميع ما كان يقرره وينظر له ، يعلم ذلك ويتبينه من نظر في مؤلفات الشيخ ، وسبر أغوارها .

وسأتناول هذه المصادر بالبيان والتوضيح ، وسأذكر موقف الشيخ الفقيه منها بإذن الله تعالى .

الكتاب والسنة :

جاءت النصوص الشرعية المتضافرة بالأمر بالتزام الكتاب والسنة وما جاء فيهما ، والرجوع إليهما في كل الأمور .

قال سبحانه : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (١) .

قال غير واحد من السلف : الرد إلى الله : أي إلى كتابه ، والرد إلى رسوله إن كان حياً ، وإلى سنته إن كان ميتاً (٢) .

قال ابن كثير (٣) : « هذا أمر من الله عز وجل بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه ، أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسنة ، كما قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ) (٤) ، فما حكم به الكتاب والسنة وشهدا له بالصحة فهو الحق ، وماذا بعد الحق

-
- (1) سورة النساء ، (59) .
 - (2) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (4/151) .
 - (3) أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي ولد سنة 701هـ ، في قرية مجدل شرقي مدينة بصرى من بلاد حوران ثم أنتقل إلى دمشق بعد وفاة والده ، نشأ في دمشق وسمع من أهل العلم وصحب ابن تيمية وقرأ عليه كثيراً ، انتهت إليه رئاسة العلم في التاريخ والحديث والتفسير ، توفي في شعبان سنة 774هـ ودفن بجوار شيخه ابن تيمية . انظر : «تذكرة الحفاظ» ، (4/1508) ، للذهبي ، و«ذيل تذكرة الحفاظ» ، (5/57-59) ، للحسيني .
 - (4) سورة الشورى ، (10) .

إلا الضلال ، ولذا قال تعالى : (ﻻ ﻳﺮﺩﻯ ﻛﻠﻤﺔ ﻣﻦ ﻛﻠﻤﺎﺗﻪ ﻟﻪ ﻭﺳﻨﺔ ﻣﻨﻪ) ، أي ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله ، وسنة رسوله ، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ، (ﻻ ﻳﺮﺩﻯ ﻛﻠﻤﺔ ﻣﻦ ﻛﻠﻤﺎﺗﻪ ﻟﻪ ﻭﺳﻨﺔ ﻣﻨﻪ) ، فدل على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة ، ولا يرجع إليهما في ذلك ، فليس مؤمناً بالله ، ولا باليوم الآخر»⁽⁵⁾ .

وقال تعالى : (ﻻ ﻳﺮﺩﻯ ﻛﻠﻤﺔ ﻣﻦ ﻛﻠﻤﺎﺗﻪ ﻟﻪ ﻭﺳﻨﺔ ﻣﻨﻪ)⁽¹⁾ .

وقال سبحانه : (ﻳﺪﻯ ﻛﻠﻤﺔ ﻣﻦ ﻛﻠﻤﺎﺗﻪ ﻟﻪ ﻭﺳﻨﺔ ﻣﻨﻪ)⁽²⁾ .

وقال سبحانه : (ﻳﺪﻯ ﻛﻠﻤﺔ ﻣﻦ ﻛﻠﻤﺎﺗﻪ ﻟﻪ ﻭﺳﻨﺔ ﻣﻨﻪ)⁽³⁾ .

وجاء في سنة النبي ﷺ الحث والدعوة على الأخذ بالكتاب والسنة، وعدم الخروج عليهما ، ومن ذلك ما جاء في حديث جابر بن عبد الله ، قال : قال رسول الله ﷺ : « ... أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ، وشر الأمور محدثاتها ، وكل بدعة ضلالة »⁽⁴⁾ .

(5) انظر : «تفسير ابن كثير» ، (1/531) .

(1) سورة الأحزاب ، (36) .

(2) سورة يونس ، (57) .

(3) سورة آل عمران ، (164) .

وفي حديث العرياض بن سارية ، أن النبي ﷺ قال :
« ... فعليكم بما عرفتكم من سنتي ، وسنة الخلفاء
الراشدين المهديين ، ... عضوا عليها بالنواجذ »⁽⁵⁾ .

والشيخ محمد بن حسين الفقيه من العلماء الذين
استشعروا معنى الخطاب من الله تعالى الأمر بالأخذ
بالكتاب والسنة ، فحرص على الالتزام بذلك ،
والشواهد الدالة على ذلك كثيرة في كلام الشيخ .
يقول - رحمه الله - وهو يوصي من أراد السعادة ،
في الدنيا والآخرة :

« ووصيتي لك أيها السني المريد سعادته في
العاجل والآجل ، أن تترك كتبهم هذه التي وضعوها في
أصول الدين وفروعه ، وتعكف على القرآن العزيز ،
وسنة النبي الكريم ﷺ ، وتستعين على فهم ذلك
بالتفاسير المعتبرة ، كتفسير ابن جرير ، وابن كثير ،
وبأقوال الأئمة المتقدمين ، كأبي حنيفة ، ومالك ،
والشافعي ، وأحمد ، وسائر أئمة الحديث ، الذين لم
يخلطوا الحق بالباطل ، لا في الأصول ولا في
الفروع ، وإذا صار لك قدم راسخ في علم الكتاب
والسنة وأقوال سلف الأمة ، فلك حينئذ أن تنظر في
كتب هؤلاء المتأخرين ، لتمييز بعلمك ما فيها من الحق

(4) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، (2/592) ، برقم : (

43) ، والبخاري بنحوه ، برقم : (6098) .

(5) يأتي تخريجه بإذن الله تعالى .

والباطل ، وعليك أن تتبع الحق أينما كان ، ومع من كان ، لا تتعصب ولا تنتصر ولا تتشيع إلا لله ورسوله ، وإذا كان لم يكن عندك شيء من علم الكتاب والسنة ولا أقوال السلف ، في الأصول والفروع ، فابك على نفسك ، واحذر أن تخوض في أعراض العلماء ، تقليدًا للذين خاضوا ، فتهلك كالذين هلكوا »⁽¹⁾ .

وقال - رحمه الله - وهو يتكلم عن الطريقة التي نهجتها الدولة السعودية ، في نصره الحق ، ودحض الباطل :

« فلما رأت حكومتنا السعودية⁽²⁾ - خَلَّد⁽³⁾ الله ملكها وشيّد بنيانها - ، ما وقع المسلمون فيه من العقائد الزائفة ، والمذاهب المختلفة المقاصد ، وعلمت أنه لا ثمة علاج لهذا الداء العضال ، الذي فتت أعضاء المسلمين ، وفرق كلمتهم ، حتى أصبحوا في زمان مثل الزمان الذي بعث فيه نبينا محمد ﷺ ، وتقرر عندها أن أقرب طريقة لنصر الحق ودحض الباطل ، إنما هو شيء واحد ، وهو الدواء الذي عالج به رسول الله ﷺ أهل ذلك الزمن الذي بعث فيه ، وهو الكتاب

(1) انظر : «الكشف المبدي» ص 222 .

(2) يكثر حديث الفقيه عن تقرير الحكومة السعودية للعقيدة الصحيحة ، لمعرفة بجهودها ، حيث إنه موكل منها بالإشراف على بعض هذه الجهود .

(3) هذا الدعاء فيه تعدي ، حيث إنه لا يُخَلَّد إلا مُلْكُ الله تعالى المحض .

والسنة ، فحثت على تعليمهما ، وإقراءهما ، وتدبرهما ،
والرجوع إليهما في الأصول والفروع ، وسائر العبادات
«(1) .

وفي معرض شكايته من زمان صار فيه المعروف
منكراً ، والمنكر معروفاً ، يقول : « فإلى الله
المشتكى من زمان صار فيه المعروف منكراً ،
والمنكر معروفاً ، هجرت فيه آيات القرآن ، وصحيح
السنة ، واستبدل بالكتب الكلامية الفلسفية المنتنة ،
والآراء الممقوتة ، التي أجمع السلف على تكفير
وتضليل من يقدمها على القرآن والسنة »(2) .

ويحكي الشيخ الفقيه عن حيرته في أول أمره ،
في قبول ما دلت عليه النصوص ، من الكتاب
والسنة ، وكيف أنه دعا الله حتى شرح الله صدره
للحق ، وهو التزام مدلولات الكتاب والسنة ، يقول : «
وقلت في نفسي: حيث إن الناس قد اختلفوا في هذه
المسألة(3) ، وتنازعوا نزاعاً شديداً ، فوجب علينا حينئذ
رد ما تنازعوا فيه إلى كتاب الله ، وسنة نبيه ﷺ ، لقوله
تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ وَاتَّبِعُوا
رِيسَالِي ﴾ »(4) .

(1) انظر : «إستلغات نظر الموحدين» ، (ق / 10) .

(2) المصدر السابق ، (ق/ 29) .

(3) مسألة اعتقاد أن الله تعالى في السماء ، ويأتي بسطها

(4) سورة النساء ، (59) .

ثم ذكر كلاماً طويلاً في ترده في قبول هذا النص وغيره من النصوص القرآنية والحديثية ، إلى أن قال :
« ... فعند ذلك رفعت يدي إلى الله عز وجل ، وسألته بباطن الأكف ، قائلاً : « اللهم فاطر السموات والأرض ، عالم الغيب والشهادة ، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون ، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك ، فإنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم »⁽¹⁾ ، فما لبثت غير قليل ، إلا وقد شرح الله صدري لقبول هذه النصوص التي وردت في القرآن والسنة ، في إثبات الصفات وإجرائها على ظواهرها ، من غير

(1) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، برقم : (770) ، من حديث عائشة ، ومطلع الحديث : « اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل ... » .

تأويل⁽²⁾ ، ولا تكييف⁽³⁾ ، ولا تمثيل⁽⁴⁾ ، ولا تعطيل⁽⁵⁾ .
«(6)

وعندما عين الشيخ الفقيه رئيساً لهيئة مراقبة
المدارس والمدرسين والكتب ، أصدر قانوناً يلزم فيه

-
- (2) يأتي الحديث عنه .
(3) التكييف : من كيف ، قال ابن فارس : والكاف والياء
والفاء كلمة ، يقولون : الكيفية وكيف ، كلمة موضوعة
يُستفهم بها عن الحال ، فيقال : كيف هو .
فالتكييف : حكاية وتحديد كيفية الصفة ، مثل تحديد وبيان
كيفية صفة نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا . انظر :
«معجم مقاييس اللغة» ، (5/150) ، لابن فارس ، و«فتح
رب البرية» ، ص : (10) لابن عثيمين .
(4) التشبيه والتمثيل : هو الغلو في إثبات صفات الله
تعالى ، بحيث يجعل ظاهرها من جنس صفات المخلوقين ،
انظر : «أصول الدين» ، ص : (337) ، للبغدادي ، و«الفتوى
الحموية» ، ص : (541) ، لابن تيمية ، و«التعريفات» ، ص : (302) .
(5) التعطيل : هو الخلو والفراغ ، تقول عُطِّلَت الدار ، ودار
معطلة ، وكذا البئر إذا لم تورد ، ومنه قوله تعالى : «وبئر
معطلة» ، وقوس عُطِّلَ ، لا وتر عليها ، والجمع عواطل . وهذا
اللقب يُطلق على كل من أنكر وجود الله تعالى ، أو أنكر
شيئاً من صفاته وأسمائه ، أو جحد الشرائع ، والمعاد ،
والنبوات . انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (4/351-352) ،
و«تلبس إبليس» ، (1/180) ، لابن الجوزي ، و«إغاثة
اللفهان» ، (2/310-311) ، لابن القيم ، و«الملل والنحل» ،
(2/215-218) .
(6) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق / 177) .

جميع المدرسين في مساجد الحجاز ، بالأخذ بمدلولات الكتاب والسنة ، وينهاهم عن كتب البدع والخرافات .
يقول - رحمه الله - : « نخب جميع المدرسين ، أن جلالة ملك الحجاز ،

ونجد ، وملحقاتها⁽¹⁾ ، لا يهمه من العلوم المشهورة بين الناس ، إلا علوم الدين المحمدي ، وهي العلم بكتاب الله تعالى ، قراءة ، وتفسيراً ، ودراية ، والعلم بسنة رسول الله ﷺ ، فهما وتفهماً ، ورواية ودراية ، وعلم التوحيد، الذي هو لب هذين العلمين »⁽²⁾ .

وقال في نفس الرسالة : « لا يجوز للمدرسين قراءة شيء في دروسهم من العلوم المبتدعة ، المخالفة لكتاب الله ، وسنة نبيه ﷺ ، كعلم المنطق⁽³⁾ ،

(1) المقصود به : الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله تعالى - .

(2) انظر : «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» ، (1/ق) .

(3) المنطق: عرفة أصحابه بأنه قوانين فكر ، تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر ، فهو علم عملي آلي ، ونسبته إلى اليونان ، باعتباره موضع نشأته وتهذيبه ، وينسب أيضاً إلى أرسطو طاليس ، فيقال: المنطق الأرسطي ، باعتباره مقربه إلى أذهان متعلميه .

وقد زيف كثيراً من قضاياه ، ابن تيمية في بعض كتبه ومنها الرد على المنطقيين المسمى «نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان» ، و«نقض المنطق» . انظر : «الملل والنحل» ، (2/115) ، للشهرستاني ، و«التعريفات» ، ص: (321) ، للجرجاني ، و«الحوار الفلسفي بين حضارة الشرق القديمة وحضارة اليونان» ، ص: (27) ، لمحمد الجابري .

والفلسفة⁽⁴⁾ ، والتصوف⁽⁵⁾ المخالف للكتاب والسنة ،
كالقول بوحدة الوجود⁽¹⁾ ، ومقام الفناء⁽²⁾ ،
والكشف⁽³⁾ ،... وغير ذلك من الخرافات والبدع ، التي
تخالف قرآنًا ، أو سنة⁽⁴⁾ .

(4) الفلسفة : محبة الحكمة ، والفلاسفة : جمع فيلسوف وهي جملة يونانية مركبة من كلمتين (فيلا) بمعنى محب ، و(سوف) بمعنى الحكمة ، فالفيلسوف هو محب الحكمة ، وهم مذاهب وطوائف متفرقون ، ولهم آراء في غاية الضلال والانحراف ، مثل قولهم بقدوم العالم ، وإنكارهم الشرائع ، والنبوات ، والعبادات ، وغير ذلك ، انظر : «الملل والنحل» (59-2/57) ، و«تلييس إبليس» ، (329-2/316) ، و«المعجم الفلسفي» ص : (139-138) ، لجميل صليبا .

(5) الصوفية : نسبة إلى لبس الصوف على الأظهر وهو ترجيح ابن تيمية ، وهي حركة دينية وقع أصحابها في المبالغة في الزهد والعبادة والخوف ونحو ذلك ، وأول ظهورها في البصرة ، من بعض أصحاب عبدالواحد بن زيد الواعظ ، ولم يكن لفظ التصوف مشهوراً في القرون الثلاثة الأولى ، وإنما عرف بعد ذلك ، ثم تطور الحال بهذا المذهب حتى أصبح فرقا متشعبة ، باين أصحابه الحق ، وانحرفوا عن جادته ، انظر : «مجموع الفتاوى» ، (7-11/5) ، لابن تيمية .

(1) وحدة الوجود : هو مذهب صوفي ، قائم على أن الوجود واحد ، ويجعلون وجود الخالق سبحانه عين وجود المخلوقات ، فكل ما يتصف به المخلوقات من حسن وقبح ، ومدح وذم ، إنما المتصف به عندهم الخالق تعالى ، وليس للخالق عندهم وجود مباين لوجود المخلوقات ، منفصل عنها أصلاً ، وعندهم أن الجميع يعبد الله ، المتجلي في صورة جميع المعبودات .

ويرشد الفقيه إلى انتقاء الصحيح من الأحاديث المروية عن النبي ﷺ ، فيقول : « لا يجوز لأي مدرس أن يذكر في دروسه حديثاً من أحاديث رسول الله ﷺ ، مستدلاً به على قوله ، ما لم يعلم صحة هذا الحديث ، أو حسنه ، أو ضعفه ، أو وضعه ، أو يكون قد أخذه من كتاب قد تكفل صاحبه ببيان ذلك كله »⁽⁵⁾.

وقال في الرسالة نفسها : « يجب على المدرسين أن يفهموا العامة أن ملك الحجاز وحكومته ، ليس لهم

وقد كفر العلماء أصحاب هذا المذهب ، قال ابن تيمية : «ويكفيك معرفة بكفرهم ، أن من أخف أقوالهم أن فرعون مات مؤمناً ، برياً من الذنوب» ، ومن أصحاب هذا المذهب : ابن عربي الطائفي ، والقونوي ، والتلمساني ، وابن سبعين ، وابن الفارض . انظر : «مجموع الفتاوى» ، (2/124) ، و«الفتوحات المكية» ، (1/552) ، و«فصوص الحكم» ، كلاهما لابن عربي ، و«التعريفات» ، ص : (344) .

(2) الفناء عند الصوفية له معان ، منها : سقوط الأوصاف البشرية المذمومة ، ويكون بكثرة الرياضة ، ومنها : عدم الإحساس بعالم الملك والملكوت ، وهو الاستغراق في التأمل في عظمة الله تعالى ، انظر : «التعريفات» ، ص : (247-248) .

(3) الكشف والمكاشفة : اصطلاح عند بعض الصوفية ، يراد به الإطلاع على ما وراء الحجاب ، من المعاني الغيبية ، والأمور الحقيقية ، وجوداً وشهوداً . انظر : «التعريفات» ، ص : (265) ، و«الفتوحات المكية» ، (1/57) ، (2/194) .

(4) انظر : «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» ، (2/ق) .

(5) المصدر السابق ، (5/ق) .

مذهب خاص ، أو أنهم أحدثوا مذهباً جديداً لم يشرعه الله ، ولا رسوله «⁽¹⁾ .

ويقول الفقيه وهو ينص على أخذ العقيدة من نصوص الكتاب والسنة : « أما العقائد فعليك أن تتبع فيها نصوص القرآن والسنة ، وما جاء عن سلف هذه الأمة ، من غير تأويل ، ولا تشبيه »⁽²⁾ .

ويقول عن مصدر تلقي الأحكام الفقهية وغيرها : « وأما الأحكام الفقهية ، فاعلم أن الله تعالى أنزل هذا القرآن ، وأودعه سائر الأحكام ، وأمر نبيه أن يبين للناس ما نزل عليه ، وقد قام بذلك عليه الصلاة والسلام أحسن قيام ، فلم يترك حكماً مهماً في القرآن إلا بينه ، بقوله وفعله ، حتى تركهم على البيضاء ليلها كنهارها ... »⁽³⁾ ، فكل ما كان من حديثه أو فعله بياناً لمجمل في القرآن فالعمل به واجب قطعاً ، فإنه لا سبيل لنا لمعرفة ما أجمل في القرآن ، إلا بالرجوع إلى قول النبي ﷺ وفعله ، فإنه أعلم الناس بمعاني القرآن ، وأتقاهم لله عز وجل »⁽⁴⁾ .

(1) المصدر السابق ، (ق/7) .

(2) انظر: «تعريف الخلف بحال السلف» ، (ق/31) .

(3) جزء من حديث أخرجه أحمد في «مسنده» برقم : (1742) ، ويأتي نصه وتخرجه .

(4) انظر: «تعريف الخلف» (ق/14-15) .

وإذا كان الشيخ معظماً للأحكام الفقهية لا يستقى مسائلها ، ودلائلها ، إلا من الكتاب والسنة ، فإن يكون معظماً لأصول الدين أولى .

وقد كتب الشيخ الفقيه رسالة⁽⁵⁾ صغيرة ضمنها أربع مسائل فقهية ، قال في مطلعها «... وبعد فهذه أربع مسائل ، من أهم أبواب العلم ، تدور في خلدي ، وقامت لدي فيها أدلة وبراهين ، ولكن حيث إني لا أكتفي برأي⁽¹⁾ ولا بفهمي ، فقد أبرزتها للوجود ، ملتمساً من أهل العلم بالاستدلال من الكتاب والسنة ، إن رأوا ما كتبته فيها صواباً يقروني عليه ، وإن رأوا ذلك خطأ ، أرشدوني ونبهوني إليه بما رزقهم الله من الرأي السليم ، والفهم القويم ، الذي استفادوه من فهم الكتاب والسنة ، لا بكلام أهل المذاهب المنتشرة ، فإني قد أحطت به خيراً ، ولم أجد فيها ما يروي الغليل»⁽²⁾ .

ثم قال الشيخ في آخر ورقة من الرسالة ، بعد عرض المسائل ومناقشة أدلتها : « فهذا ما رأيته في هذه المسائل الأربع ، فقد كتبت ذلك وأنا مسترشد مستهدي ، من غير تعصب لهوى نفس ، أو مذهب ، فإني وأيم الحق ، لا أتعصب إلا لله ورسوله ، ومن

(5) سبق التعريف بها .

(1) لعل الصواب : « برأيي » .

(2) انظر : « أربع مسائل في مهمات الدين » ، (ق/1) .

جائني بأحسن منه قبلته ، وقبلت رأسه ، وكنت له من الشاكرين »⁽³⁾ .

وفي سياق الثناء على أهل الحديث يبين الشيخ ما يدين الله به وما يدعو الناس إليه ، يقول : « وأما أهل الحديث - كثرهم الله تعالى - في كل مكان في القديم والحديث ، فهم أولى الناس بالله تعالى ، وبنبيه ﷺ ، وبالصحابة ، وبالتابعين ، وبالأئمة المجتهدين ، لأنهم لم يقدموا قولاً على قول الله تعالى ورسوله ، وجعلوا ذلك هو الأصل ، وأقوال الناس هي الفرع ، فإن وافقت هذا الأصل قبلت ، وإلا رُدت ، فإنها أحقر من أن تكون مساوية لقول الله ورسوله ، فضلاً عن أن تقدم عليه ، فهذا هو الذي يدين الله به ، وندعو الناس إليه »⁽⁴⁾ .

والشواهد على التزام الفقيه بمدلولات الكتاب والسنة من كلامه كثيرة جداً ، ولو ذهبت أستقصيها لطال بي المقام ، ولكن أكتفي بما ذكرت ، ففيه الكفاية والبيان .

ثم إنه من نظر في طرح الفقيه واستدلالة في سياق التأصيل والمناقشة ، تبين له عنايته بالكتاب والسنة .

(3) المصدر السابق ، (ق / 9)

(4) انظر : «الكشف المبدي» ص: (84 ، 88) ، وانظر :

«الرد على الدجوي» ، (ق / 62) .

ومن عناية الفقيه بالكتاب والسنة ، تمكنه منهما دراسة وفهماً ، فالشيخ من الذين حازوا علوم القرآن وتمهروا فيها ، حتى علم القراءات ، مع طوله وصعوبته ، ولا أدل على ذلك من الرسائل⁽¹⁾ التي كتبها في ذلك العلم ، وكذلك في علوم السنة فإن من يقرأ للشيخ يعلم أنه من أهل الخبرة بالسنة النبوية ، رواية ودراية ، صحيحاً وتضعيفاً⁽²⁾ .

خبر الآحاد هل يفيد العلم أم لا ؟

من المتقرر عند أهل السنة والجماعة أن السنة النبوية مصدراً لتلقي أمور الدين ، سواءً كانت عقدية ، أو أحكاماً وأعمالاً ، وهذه السنة تشمل ما كان متواتراً وآحاداً ، ولم يفرق السلف في حجية السنة وجعلها مصدراً للتشريع ، بين المتواتر والآحاد ، فالسنة بقسميها - المتواتر والآحاد - ، مصدراً لتلقي الأحكام العقدية والعملية .

وقد دلت الأدلة على هذا ، وتواردت أقوال العلماء في تقريره .

ومن الأدلة : أن رسول الله كان يبعث آحاد الصحابة - رضي الله عنهم - إلى الأمم والملوك ، وعامة الناس ، لتبليغ رسالة ربه تعالى ، كما ثبت ذلك

(1) سبق الحديث عنها في الفصل الرابع من الباب الأول .

(2) تأتي بإذن الله تعالى نماذج منها في الفصل الثاني من هذا الباب .

في إرسال معاذ بن جبل إلى أرض اليمن لإيصال رسالة الإسلام⁽¹⁾ ، وغير ذلك من الأدلة المتظافرة⁽²⁾ .
وقد حكى غير واحد من العلماء الإجماع على قبول خبر الآحاد .

قال الإمام ابن عبد البر : « وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار ، فيما علمت على قبول خبر الواحد العدل ، وإيجاب العمل به ، إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع ، على هذا جميع الفقهاء في كل عصر ، من لدن الصحابة إلى يومنا هذا ، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع ، شرذمة لا تعد خلافاً .

وقد أجمع المسلمون على جواز قبول الواحد السائل المستفتي لما يخبره به العالم الواحد ، إذا استفتاه فيما لا يعلمه ، وقبول خبر الواحد والعدل فيما يخبر به مثله ، وقد ذكر الحجة عليهم في ردهم أخبار الآحاد ، جماعة من أئمة الجماعة ، وعلماء المسلمين .

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» من حديث ابن عباس ، باب أخذ الصدقة من الأغنياء ، برقم (1496) .

(2) انظر : «الرسالة» ص : (432 - 453) ، للشافعي ، و«مختصر الصواعق المرسلّة» ، ص : (577 - 584) ، لابن القيم ، اختصار محمد الموصلي ، وسيأتي مزيد أدلة في كلام الشيخ الفقيه .

ولائمة فقهاء الأمصار في إنفاذ الحكم بخبر
الآحاد العدل مذاهب متقاربة ، بعد إجماعهم على ما
ذكرت لك من قبوله وإيجاب العمل به ، دون القطع
على مغيبه»⁽³⁾ .

وقد خالف في ذلك بعض المتكلمين⁽⁴⁾

.....

من المتأخرين⁽¹⁾ ، قال ابن تيمية :
«ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على
أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول ، تصديقاً له أو
عملاً به ، أنه يوجب العلم ، وهذا هو الذي ذكره
المصنفون في أصول الفقه ، من أصحاب أبي حنيفة ،

(3) انظر : «التمهيد» ، (1/6) ، لابن عبد البر .

(4) فرق وطوائف عرفت بهذا الاسم لانتسابها إلى علم

الكلام ، وعلم الكلام هو : علم

يبحث فيه عن أمور يعلم منها المعاد وما يتعلق به ، من الجنة

والنار والصراط والميزان والثواب والعقاب ، وقيل : هو العلم

بالقواعد الشرعية الاعتقادية ، المكتسبة عن الأدلة ، وقيل :

علم يبحث فيه عن ذات الله وصفاته ، وأحوال الممكنات ،

من المبدأ إلى المعاد ، انظر : «التعريفات» ، ص : (266) .

وقال ابن خلدون : «هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد

الإيمانية ، بالأدلة العقلية ، والرد على المبتدعة المنحرفين

في الاعتقادات ، عن مذهب السلف ، وأهل السنة » .

انظر : «مقدمة ابن خلدون» ، ص : (458) ، لابن خلدون .

(1) انظر : «الفرق بين الفرق» ص : (228 - 230) ،

للبيهقي ، و«المستصفى» (1/272 - 247) ، للغزالي ،

و«أساس التقديس» ص : (189 - 192) ، للرازي .

ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام، أنكروا ذلك، ولكن كثيراً من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء وأهل الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية، كأبي إسحاق⁽²⁾، وابن فورك⁽³⁾،

(2) أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي الشافعي، نزيل بغداد، والمدرس بها، مولده سنة 393 هـ، تفقه بفارس، ثم بالبصرة وبغداد، حتى برع واشتهر، وأصبح يضرب المثل بفصاحته، وقوة مناظرته. حدث عنه الحميدي، وغيره، وله تصانيف في الأصول والفروع والخلاف والمذهب، وكان زاهداً ورعاً متواضعاً، توفي ببغداد، سنة 476 هـ، في جمادى الآخرة، ودفن بمقبرة باب أبرز، انظر: «الأنساب»، (4/398)، للسمعاني، و«سير أعلام النبلاء»، (562-18/452)، للذهبي.

(3) أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورك الأصبهاني، سمع مسند أبي داود الطيالسي من عبدالله بن جعفر بن فارس، وحدث عنه أبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القشيري وغيرهما، برع في الكلام والأصول والأدب والنحو، درس في العراق مدة ثم توجه إلى الري، وجرت له مناظرات، وكان أشعرَبًا، رأسًا في الكلام، انظر: «السير»، (17/214) - (216).

وأما ابن الباقلاني⁽¹⁾ ، فهو الذي أنكر ذلك ، وتبعه مثل
أبي المعالي⁽²⁾ ، وأبي حامد⁽³⁾ ، وابن عقيل⁽⁴⁾ ، وابن
الجوزي ، وابن الخطيب⁽⁵⁾ ،

(1) القاضي أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد البصري
البغدادي ابن الباقلاني ، صاحب الذكاء والفهم ، سمع من أبي
بكر القطيعي ، وخرج له أبو الفتح بن أبي الفوارس ، وكان
ثقة بارعاً صنف في الرد على الرافضة والمعتزلة والخوارج
والجهمية والكرامية ، وهو متكلم على مذهب الأشعري وقد
يخالفه في مضايق ، توفي في ذي القعدة ، سنة 403 هـ ،
انظر : «تاريخ بغداد» ، (5/ 379 - 383) ، و«السير» ،
(17/190 - 193) .

(2) عبد الملك بن عبدالله بن يوسف الجويني الشافعي ،
مولده سنة 419 هـ ، تفقه في صباه على والده ، ثم خلفه في
التدريس ، تبحر في الكلام والأصول ، وكان على مذهب
الأشعري ، جاور في مكة والمدينة أكثر من أربع سنين ،
يدرس ويفتي بها ، وكان صاحب جدل ومناظرة ، ولكنه قليل
البضاعة في الحديث ، توفي في الخامس والعشرين من ربيع
الآخر ، سنة 478 هـ . انظر : «السير» : (468/18-477) ،
و«البداية والنهاية» ، (12/114 - 115) ، لابن كثير .

(3) أبو حامد ، محمد بن محمد الطوسي الشافعي
الغزالي ، صاحب الذكاء المفرط ، مولده سنة 450 هـ ، تفقه
في بلده ، ثم تحول إلى نيسابور ، فبرع في الفقه ، ومهر في
الكلام والجدل ، ثم شرع في التأليف والتصنيف ، توفي سنة
555 هـ ، وترك تصانيف كثيرة في الفقه وأصوله وفي
الفلسفة والرد عليها ، وفي الكلام والتصوف ، وقد كان تقلب
بين الفلسفة وعلم الكلام والتصوف ، وسيأتي له ذكر في
كلام المؤلف ، انظر : «السير» (322/19-346) .

والآمدي⁽¹⁾، ونحو هؤلاء»⁽²⁾ .

فالقول بأن خبر الواحد يفيد العلم بشروطه ، من
تعلق الخبر بالقرائن وغير ذلك ، هو مذهب جمهور
أهل العلم - رحمهم الله تعالى - ، كما نص على ذلك
غير واحد ، كابن عبد البر ، وابن تيمية .

مذهب الشيخ الفقيه :

(4) أبو الوفاء علي بن عجيل بن محمد البغدادي الطفري
الحنبلي المتكلم كان يسكن الطفرية شرقي بغداد ومسجده
بها مشهور ، ولد سنة 431هـ ، درس وتعلم ونيع وكان يتوقد
ذكاء ، قال ابن الجوزي : كان ديناً حافطاً للحدود كريماً ،
وقال ابن الأثير عنه : اشتغل بمذهب المعتزلة في حداثة ثم
أظهر التوبة ، توفي بكرة الجمعة ، ثاني عشر جمادي الأولى
سنة 513هـ . انظر : «الكامل في التاريخ» ، (9/190)
لابن الأثير ، و«السير» ، (450-19/443) .
(5) هو محمد بن عمر الرازي ، وتأتي ترجمته في كلام
الفقيه .

(1) أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد التغلبي الآمدي
الحنبلي ثم الشافعي ، ولد سنة 550هـ تقريباً . وبدأ الطلب
بآمد ، واشتغل في الخلاف وبرع وحفظ وتفنن ، وكان يتوقد
ذكاء ، تفرد بعلم المعقولات ، قال الذهبي : قصده الطلاب ،
وأقرأ الفلسفة والمنطق بمصر ، ثم انتقل إلى حماه ثم إلى
دمشق فدرّس بالعززية ثم عزل عنها ولزم بيه إلى أن
مات ، سنة 631هـ . انظر : «السير» ، (365-22/364) ،
و«البداية والنهاية» ، (13/119) .

(2) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (13/351) ، لابن تيمية .

والشيخ محمد بن حسين الفقيه مذهبه في ذلك ,
مذهب جمهور أهل العلم , من أن خبر الواحد يفيد
العلم بالقرائن , وغيرها .

وحينما يتكلم الشيخ على هذه المسألة فإنه يؤصل
ويقعد لها , مبيناً حقيقة الخلاف في ذلك .

يقول - رحمه الله - : « إن الأمة قد اختلفت في
خبر الآحاد هل يوجب العمل ويفيد العلم وينسخ به
القرآن أم لا , فقالت طائفة بالأول , خصوصاً إذا
احتفت به القرائن , ومن هذه الطائفة الإمام أحمد ,
وهذا القول عزاه ابن الصلاح للمحققين والأكثرين ,
ونازعه النووي فسلم له نسبته للمحققين , ولم يسلم
له كونه للأكثرين , وقد انتصر الحافظ العسقلاني ,
والإمام السخاوي⁽³⁾ ,

.....

والسيوطي⁽¹⁾ , لقول ابن الصلاح .

(3) محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي الشافعي ,
ولد في سنة 831 هـ , حفظ القرآن
وجوده في صغره , ثم حفظ عدداً من المتون العلمية , رحل
لسماع الحديث إلى بلدان كثيرة , ثم عاد إلى القاهرة ,
للتدريس والتصنيف , وصنف أكثر من مائتي كتاب , توفي في
المدينة , يوم الأحد , سادس عشر شعبان , سنة 902 هـ .
انظر : «شذرات الذهب» , (9/285) , لابن العماد , والبدرد
الطالع , (187-2/184) , للشوكاني .

(1) عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد الشافعي , جلال
الدين السيوطي أبو الفضل , ولد في ليلة الأحد , في رجب ,

وقالت طائفة يوجب العمل ، ولكنه لا يفيد العلم
ولا ينسخ به القرآن ، فأما الحجة للطائفة الأولى ،
فهي قوله تعالى : (ث ن ذ ث ت ث ث ث) ⁽²⁾ ، وفي قراءة
(فتثبتوا) ⁽³⁾ ، فأمرنا سبحانه وتعالى بهذه الآية بالتبين
والثبوت في خبر الفاسق ، فمفهوم الآية أنه لا تثبت
ولا تبين في خبر العدل .

ومن الحجج : أن خبر الآحاد العدل إذا لم يكن
مفيداً للعلم فكيف يكون موجباً للعمل ، لأن ما لم يفيد
العلم فهو ظن ، وقد نهينا عن اتباع الظن ، قال
تعالى : (ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي) ⁽⁴⁾ ، وقال مخبراً عن
المشركين : (ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي) ⁽⁵⁾ ، وقال
تعالى : (ر ر ر ر ر ر ر ر ر ر) ⁽⁶⁾ ، والآيات في هذا
المعنى كثيرة ، وكلها دالة على أن كل خبر لا يفيد
العلم فهو ظن ، وكل ظن لا يجوز إتباعه ، والآيات لم

سنة 849هـ ، اشتغل بالعلم مبكراً فنيح وبرز ، وحوى علوماً
كثيرة ، قرأ الحديث على الكبار ، وتصدى للتدريس والتأليف
في وقت مبكر ، توفي سنة 911هـ ، وترك مصنفات ، منها :
«الإتقان في علوم القرآن». انظر : كتابه «حسن المحاضرة»
(1/336-340) ، و«فهرس الفهارس والأثبات» ، (1/316) ،
(1022-2/1010) ، لعبد الحي الكتاني .

(2) سورة الحجرات ، (6) .

(3) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (13/123) .

(4) سورة الإسراء ، آية : (36) .

(5) سورة النجم ، آية ، (28) .

(6) سورة يونس ، آية ، (36) .

تفرق بين أصول وفروع ، فهي وإن وردت في أصول العقائد ، فالعبرة بعموم اللفظ ، لا بخصوص السبب «(1).

وظاهر هذا الكلام أن الشيخ يرى القول الأول ، وهو إفادة خبر الآحاد للعلم ، وأنه يوجب العمل ، وذلك أنه استدل لهذا القول ولم يستدل للآخر ، والذي يؤكد هذا ويعضده تصريحه في بقية كتبه .

قال - رحمه الله - : « إذا جاءك حديث بيان لما أجمل في القرآن ، وجب عليك قبوله وإن كان آحاداً ، أو في إسناده ضعف بغير الكذب ، وما جاءك من الحديث زائداً على القرآن ، رددته إلى القاعدة ، فإن جاء مستفيضاً ، وأجمعت الأمة على العمل به أو لم تجمع فقد وجب عليك قبوله ، والعمل به ، وإن كان آحاداً ، نظرت إن كان ورد ما يخالفه ، نظرت إلى المتأخر فتعمل به ، وإذا لم تعرف المتأخر ، عملت بهذا تارة ، وبهذا تارة ، على سبيل النذب والاحتياط «(2).

وقال متحدثاً عن أقوال النبي ﷺ : « وأما ما كان من قوله وفعله زائداً عما جاء في القرآن ، فهو على قسمين :

القسم الأول : ما من شأنه أن ينقل نقلاً مستفيضاً ، وتتوفر الدواعي على نقله نقلاً متواتراً ،

(1) انظر : «تحرير أقول علماء الدين» (ق/11).

(2) انظر : «تعريف الخلف بحال السلف» (ق/20) .

إذا كان هذا القول أو الفعل مما تعم به البلوى ، فهذا أيضاً يجب إتباعه قطعاً.

القسم الثاني : ما نقله الآحاد وكان نادر الوقوع ، فهذا محل نظر ، فلا بد من عرضه على القواعد المقطوع بصحتها»⁽³⁾ .

وبهذا يستبين لنا أن الفقيه يذهب مذهب أن خبر الواحد يوجب العمل ويفيد العلم إذا احتف بالقرائن . ثم إنه بعد أن أصل الفقيه لهذا المسألة ورجح ، أخذ يعرض شبهات المخالف ، ويرد عليها ويفندها . ومن ذلك مقولتهم : (إن خبر الآحاد لا تقوم به حجة) ، فقد بين الشيخ أنه لم يتواتر في السنة إلا النزر اليسير من الأحاديث ، ثم ذكر صنيع الحافظ السيوطي وغيره ، في محاولته لجمع الأحاديث المتواترة ، فجمع منها مائة حديث ونيف ، ومع ذلك فلم يسلم من النقد ، ثم وجه الفقيه سؤالاً لهذا الطائفة التي لا تقبل إلا ما تواتر من الأحاديث ، فقال : هل تقولون بطرح جميع السنن حيث لم يتواتر منها إلا القليل ، الذي لا يفي بتوضيح أصول الدين وأحكامه كلها ، وأجاب عنهم بأنهم لا يقولون بذلك ، حيث إنهم يأخذون من أخبار الآحاد ما وافق أهواءهم ورغباتهم⁽¹⁾ .

(3) المصدر السابق ، (ق/15).

(1) ينصرف من «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/2-3) .

ومن الشبهة التي أوردتها الشيخ على لسان المخالف قولهم : (مخالفة الرواية الأحادية لظاهر القرآن علامة على وضع الحديث) ، استناداً على حديث : « إذا جاءكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله تعالى ، فإن وافقه فاقبلوه ، وإن خالفه فردوه »⁽²⁾ .

وقد أوضح الشيخ أن هذا الحديث من وضع الملاحدة ، نقلاً عن الشوكاني ، في «إرشاد الفحول» ، ثم قال: وكيف يكون مخالفة حديث الآحاد لظاهر القرآن دليلاً على وضعه ، والكثير من الأحاديث الصحيحة مخالفة لظاهر القرآن ، وقد عملت بها الأمة ، وتلقته بالقبول ، ثم بين الشيخ أن هذا هو ما يعرف عند الأصوليين بتخصيص العام ، فالآية تكون على عمومها حتى يأتي ما يخصها ، سواءً بآية أخرى ، أو بخبر عن النبي ﷺ ، وسواء كان هذا الخبر متواتراً أم آحاداً⁽¹⁾ .

ثم عقب الشيخ بعد ذلك بقوله : « ونحن نعلم أن الرسول ﷺ كان يرسل الآحاد لتبليغ معالم الإسلام

(2) نسبه الإمام يحيى ابن معين إلى وضع الزنادقة ، وقال الخطابي : « وضعته الزنادقة ، ويدفعه حديث : « أوتيت الكتاب ومثله معه » . انظر : «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ، كتاب الفضائل ، ص: (291) ، برقم: (70) ، للشوكاني .

(1) بتصرف من «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/9-10)

والإيمان ، أصولاً وفروعاً ، ولم يبلغنا عن أحد روى لنا أنه □ أرسل عدداً تحيل العادة تواطئهم على الكذب ، فلولا أن الآحاد موجب للعمل ومفيد للعلم ، لما فعله الرسول □ ، وقد ترك الصحابة - رضي الله عنهم- القبلة وتحولوا عنها وهم في الصلاة ، لما أتاها منادي النبي □ ينادي : ألا إن القبلة قد حولت ، فاستداروا جميعاً حين سمعوا المنادي واستقبلوا البيت الحرام من غير مهلة⁽²⁾ ، ولم يقل أحد منهم هذا خبر آحاد فلا نترك به القطعي ، وقد أطال الشافعي في وجوب العمل بخبر الآحاد في رسالته التي في الأصول⁽³⁾ .

وهذا المنهج الذي سلكه الفقيه في تقرير مسألة خبر الآحاد وإفادته للعلم ، هو منهج السلف وأهل السنة ، وطريقة العلماء الربانيين ، من أمثال شيخ الإسلام ابن تيمية ، وغيره .

وفي سياق مناقشة أهل الكلام وتفنيدهم ، يستنكر الشيخ عليهم دعواهم أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم ولو احتفت بالقرائن .

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، باب الصلاة من الإيمان ، برقم (40) ، ومسلم في «الصحيح» ، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة ، برقم (525) .

(3) انظر : «الرسالة» ص: (183 - 100) ، للشافعي ، وانظر: «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/10) .

يقول - رحمه الله - : « وقالوا ما ورد منها⁽¹⁾ في القرآن فهو مؤول ، وما ورد منها في السنة فهي أخبار آحاد لا تفيد العلم مهما احتفت بها القرائن ، وبالغوا في نفي ذلك ، حتى وصفوه تعالى بصفات العدم المحض »⁽²⁾ .

التقليد :

التقليد في اللغة : تعليق شيء على شيء وليُّه به ، ومنه وضع القلادة في

العنق⁽³⁾ ، ويستعمل في تفويض الأمر إلى الشخص⁽⁴⁾ .

وفي الاصطلاح : هو قبول قول الغير بلا حجة⁽⁵⁾ .

قال ابن النجار : « وحيث تقرر أن التقليد أخذ مذهب الغير بلا معرفة دليله ، فالرجوع إلى قوله عليه

-
- (1) أي صفات الله تعالى .
 - (2) انظر : «استلفات نظر الموحدين» (ق/12) .
 - (3) انظر : «معجم مقاييس اللغة» (5/19) .
 - (4) انظر : «روضة الناظر» (3/1016) .
 - (5) انظر التعريف في المصادر التالية : «المستصفى» ، (2/462) للغزالي ، و«التمهيد» ، (4/395) ، لأبي الخطاب ، و«الإحكام» ، (4/445) ، للآمدي ، و«روضة الناظر» ، (3/1017) ، لابن قدامه ، و«شرح الكوكب المنير» ، (4/529 - 530) ، لابن النجار الفتوحى ، و«نشر البنود» ، (2/330) ، لسيدى عبدالله الشنقيطى ، و«فتح الودود» ، ص : (211) ، لمحمد الولاتى ، و«شرح الورقات» ، ص : (369) ، لابن الفركاح الشافعى ، و«إرشاد الفحول» ، ص : (442 - 443) ، للشوكاني .

الصلاة والسلام ، وإلى المفتى⁽⁶⁾ ، وإلى الإجماع ،
ليس بتقليد⁽⁷⁾ ، قال الشنقيطي: « لأن ذلك هو
الدليل نفسه »⁽⁸⁾ .

حكمه :

اختلف العلماء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال
وهي :

القول الأول : التحريم ، فأصحاب هذا المذهب
يرون تحريم التقليد ، ويوجبون على كل أحد النظر في
الدليل ، وممن نصر هذا المذهب من المتقدمين ، ابن
حزم ، ومن المتأخرين الشوكاني .

القول الثاني : الوجوب ، أي أنه يجب على كل أحد
أن يقلد الأئمة المجتهدين ، ولا يصح الاجتهاد بعد
زمنهم .

القول الثالث : التفصيل ، فيجب الاجتهاد والنظر
عند القدرة والإمكان ، ويجوز التقليد عند العجز ، إما
لتكافؤ الأدلة وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد وإما لعدم
ظهور الدليل ، وإما لعدم توفر آلة الاجتهاد ، كالعامي ،
وهذا هو قول جماهير العلماء ، وهذا الحكم ينطبق

(6) أي بالدليل .

(7) انظر : «شرح الكوكب المنير» ، (4/531) ، لابن
النجار .

(8) انظر : «مذكرة في أصول الفقه» ، ص : (373) ،
للشيخ محمد الأمين الشنقيطي .

على أصول الدين وأحكامه ، خلافاً لأكثر المتكلمين ،
وبعض الفقهاء⁽¹⁾ .

موقف الشيخ الفقيه من التقليد :

يرجح الشيخ الفقيه مذهب جمهور العلماء في حكم
التقليد ، فإنه فصل في

المسألة ، وبين أن هناك من له القدرة على النظر في
الدليل ، وهذا يجب في حقه الاجتهاد والأخذ عن الدليل
ما أمكنه ذلك ، وهناك من عجز عن النظر في الأدلة ،
فهذا فرضه التقليد ، ولكن الشيخ يشير إلى أمر مهم ،
وهو ضرورة أخذ الأقوال بأدلتها ، أي أن من عجز عن
النظر في الأدلة والبحث فيها ، فلا أقل من أن يأخذ
القول مقروناً بدليله⁽²⁾ .

يقول : « إذا أتانا أحد بمسألة مقلداً فيها أحد الأئمة
المسلمين، تقبل منه إذا كان مأخذها من كتاب الله
تعالى ، أو سنة رسوله ﷺ »⁽¹⁾ .

(1) انظر : المصادر السابقة ، وكذلك «مجموع الفتاوى» ،
(204-20/202) ، لابن تيمية ، و«مذكرة في أصول الفقه» ،
ص: (373-374) ، للشنقيطي ، و«رسالة جامعة في أصول
الفقه» ، ص: (118-119) ، للشيخ عبدالرحمن السعدي ،
و«إرشاد الفحول» ، ص: (446) .

(2) انظر : «رسالة في معرفة بعض المسائل في علم
القراءات» ، (ق/2-8) .

(1) المصدر السابق ، (ق/2) .

ولم أجد للشيخ كلاماً صريحاً يخص فيه حكم التقليد بأصول الدين دون الأحكام ، أو الأحكام دون الأصول ، وإنما كان كلامه على جهة العموم ، ويظهر لي أن الشيخ لا يفرق في الحكم ، فالتقليد عنده على التفصيل السابق في الجانبين ، أصول الدين وأحكامه ، وذلك أن ردوده كانت موجهة للمقلدة المتعصبة ، في العقيدة أو الأحكام ، ولم يتكلم على العامة ، ولم يوجب النظر والاجتهاد عليهم ، ومعلوم بالضرورة أن كثيراً من عامة الناس مقلدون في العقيدة والأحكام .

ويظهر ويتبين والله أعلم , أن ما ذهب إليه الفقيه في حكم المقلد هو الصواب , فالدليل يعضد ما ذكره من تفصيل في حال المقلد , للأدلة التالية :

1 - دليل جواز التقليد للعاجز عن النظر والبحث :

قوله تعالى : (پ پ پ پ ن ن ن ن ت ت)^(۲).

(2) سورة النحل ، (43- 44) .

قال ابن جرير⁽³⁾ ، وغيره : « البينات : الأدلة والحجج »⁽⁴⁾ .

فظهر رجحان قول الفقيه من جواز التقليد للعاجز ،
ولكن مع السؤال عن الدليل ، واستنباط الشيخ
مطابق لمراد الآية ، والله أعلم .

2 - دليل وجوب النظر في الأدلة والبحث والاجتهاد للقادر :

قوله تعالى : ﴿ بَبْ بِ بِبِ بِبِ بِبِ بِبِ ﴾
 يِبِي ت ن ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت
 ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق)^(۱).

(3) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، ولد سنة 224هـ ، طلب وأكثر التطواف ، وكان كثير العلم شديد الذكاء كثير التصانيف مع جودة ودقه ، قال ابن كثير: كان حافظاً لكتاب الله ، عارفاً بالقراءات كلها ، بصيراً بالمعاني ، فقيها في الأحكام ، عالماً بالسنن وطرقها ، وصحيحها وسقيمها ، وناسخها ومنسوخها ، توفي عشية الأحد ، ليومين بقيا من شوال ، سنة 310 هـ . انظر «السير» ، (14/267 - 273) ، و«تذكرة الحفاظ» ، (2/710 - 713) ، و«البداية والنهاية» ، (11/125 - 126) .

(4) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (8 / 111) ، و«تفسير ابن كثير» ، (2/592) .

(1) سورة الزخرف ، (23 ، 24) .

وقال سبحانه معاتباً لعباد الأصنام والأوثان من قوم إبراهيم عليه السلام : ﴿ هَـ هَـ هَـ هَـ هَـ هَـ هَـ هَـ هَـ ﴾ كَذَّٰبٌ وَهُوَ مُّصَوِّدٌ ﴿٢﴾ .

وقال سبحانه : (وَوَوِّدُ وَوَوِّدُ وَوَوِّدُ) (3).

قال غير واحد من المفسرين : اتبعوا علماءهم
وقراءهم وأطاعوهم في معصية الله ، ونبذوا كتاب
الله وراء ظهورهم⁽⁴⁾ .

فهذه أدلة واضحة الدلالة في ذم التقليد ، وبالأخص التقليد الناشئ عن تعصب لآراء الرجال دون دليل .

الإجماع :

[illegible]

ومن السنة ما رواه الترمذي والحاكم ، وغيرهم ،
عن ابن عمر - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال :

(2) سورة الأنبياء ، (52- 54) .

(3) سورة التوبة ، (31) .

(4) انظر: «تفسير ابن جرير»، (114-6/113)،

و«تفسير البغوي» ، ص : (553) .

(1) سورة النساء ، (115) .

« إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة ، ويد الله على الجماعة »⁽²⁾ .

والفقيه يثبت الإجماع ويقول به ، ويقول بإمكان وقوعه ، والعلم به .

وفي سياق التعريف بالإجماع ، وبيان جواز وقوعه ، والكلام حوله ، يقول الشيخ : « مبحث الإجماع : يتكلم في الإجماع من وجوه : كبيان معناه شرعاً ، وبيان جواز وقوعه ، وإمكان العلم به ونقله ، وبيان ركنه وشروطه ، وحجته ومستنده ومراتبه .

الإجماع شرعاً : اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ ، بعد وفاته في عصر على حكم شرعي⁽³⁾ ، وليس هو ، ولا العلم به ، ولا نقله إلينا ، مستحيلاً ، فإننا قاطعون بإجماع أهل كل عصر على تقديم القاطع على

(2) أخرجه الترمذي ، في «سننه» ، باب ما جاء في لزوم الجماعة ، برقم: (2167) ، والحاكم في «مستدرکه» ، كتاب العلم ، (1/115) ، من حديث ابن عمر ، وقال الترمذي : هذا حديث غريب من هذا الوجه ، وصحه الألباني في «صحيح الجامع» ، برقم : (1848).

(3) انظر هذا التعريف في المصادر التالية : «التمهيد» ، (3/224) ، لأبي الخطاب ، و«الإحكام» ، (1/167 - 168) ، للآمدي ، و«المستصفى» ، (1/325) ، للغزالي ، و«روضة الناظر» ، (2/440) ، لابن قدامة ، و«شرح الورقات» ، ص: (240) ، لابن الفركاح ، و«شرح الكوكب المنير» ، (2/211) ، لابن النجار ، و«نشر البنود» (2/75) ، لسيد الشنقيطي ، و«فتح الودود» ، ص: (129) ، لبابا محمد الولاتي .

المظنون ، حتى صار ذلك من ضروريات الدين ، ولا اعتبار بخلاف النظام⁽¹⁾ وبعض الشيعة في ذلك ، مستندين لأمر واهية⁽²⁾ .

ركن الإجماع : تَكَلُّمُ المجتهدين على الحكم في العصر الذي حصل الإجماع فيه ، أو فعله ، وسكوت الباقي بعد علمه ، ومضي مدة التأمل التي أقلها ثلاثة أيام .

وقد شرط أهل الأصول للإجماع شروطاً وبينوا ما يسمى إجماعاً وما لم يسم ، والحاصل أن للأمة كلاماً كثيراً في الإجماع ونحن نقول بجواز وقوعه وحجته «⁽³⁾» .

(1) هو إبراهيم بن سيار بن هاني النظام ، أبو إسحاق ، شيخ المعتزلة ، تكلم في القدر ، وانفرد بمسائل ، وكان يقول : إن الله لا يقدر على الظلم والشر ، وصرح بأن الله لا يقدر على إخراج أحد من جهنم ، وهو شيخ الجاحظ ، قال الذهبي : وقد كفره جماعة ، توفي سنة بضع وعشرين ومئتين .

وقد ذكر ابن الراوندي أن النظام يرى أن أمة محمد ﷺ بأسرها ، قد يجوز عليها الإجماع على الضلالة من جهة الرأي والقياس ، وخالف ابن الراوندي في ذلك الخياط ، فبرأ النظام من هذه التهمة . انظر : «مذاهب الإسلاميين» ، ص : (221-222) ، للدكتور عبدالرحمن بدوي ، و «السير» (542-10/541) .

(2) انظر : «نشر البنود» ، (2/81) .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (158) .

ويتضح من عرض هذا الكلام للشيخ الفقيه ، أنه يجعل الإجماع أحد مصادر التلقي التي يعتمد عليها ويرجع إليها ، وأما تعريفه للإجماع فقد وافق فيه جمهور الأصوليين .

وفي سياق بيان الحال تجاه إجماع الصحابة يقرر حجته ، و تحريم مخالفته وتركه ، وإحداث أمر آخر . يقول - رحمه الله - : « وأما ما جاء عن أصحابه غير مرفوع إلى النبي ﷺ

، وكان الإسناد إليهم صحيحاً ، نظرت ، فما كانوا مجمعين عليه ، فقد وجب عليك قبوله وحرمة عليك الخروج عنه ، فإن إجماعهم حجة ، وإتباع سبيلهم واجب وفرض ، وإن وجدتهم قد اختلفوا فيه ، رجعت إلى قول الخلفاء الراشدين ، وإن وجدت الخلفاء الراشدين قد اختلفوا ، قدمت قول أبي بكر وعمر ، فإن اختلفا ، فأنت مخير في هذا الحكم ، بين أن تأخذ بقول هذا أو قول هذا ، ولا يجوز لك ترك أقوالهم وإحداث قول لم يقولوا به ، فإن الأسباب المانعة عن الوقوع في الخطأ متوفرة كلها في أصحاب النبي ﷺ ، ورضي عنهم »⁽¹⁾.

(1) انظر : «تعريف الخلف بحال السلف» ، ص: (20-21) .

وفي هذا تصريح بحجية الإجماع ، ووجوب الأخذ به ، وحرمة مخالفته .

□□□

المطل

ب الثاني

**منهج الفقيه في الاستدلال على
العقيدة**

المنهج : جمع مناهج ، وهو الطريق الواضح ، ونهج
لي الأمر إذا أوضحه⁽¹⁾.

ومن خلال دراسة مؤلفات الشيخ محمد بن حسين
الفقيه ، تبين أن له منهجاً واضحاً في الاستدلال على
أصول الاعتقاد ومسائله ، يمكن بيانه فيما يلي :
أولاً : تقرير العقيدة تقريراً واضحاً وسهلاً ، خالياً
من التعقيد والغموض ، في الألفاظ والأفكار ، ومثال
ذلك وصيته لمن أراد تعليم عامة الناس .

قال - رحمه الله - : « المطلوب من المدرسين
إرشاد العامة إلى ما يجب عليهم من أمور الدين ،
وأولها توحيد الله عز وجل ، وتعليمهم ما يجب عليهم
من توحيد ذاته وصفاته وأفعاله ، وأنه لا شريك ولا
وزير له ولا ظهير له ولا يستغني عنه أحد ، وهو
مستغن عن كل أحد ، وأنه لا يشفع أحد عنده إلا
بأذنه ، وأن الأنبياء والملائكة والأولياء لا يملكون لأحد
نفعاً ولا ضرراً ، ولا يطلب منهم شيء بعد مماتهم »⁽²⁾ .
وهذا كلام واضح ، ليس فيه عبارات مبهمة ، ولا
رموز غامضة .

وفي معرض الرد على الدجوي ، وبيان أن المنهج
الصحيح هو تقرير العقيدة تقريراً واضحاً ، بعيداً عن

(1) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (5/361) .

(2) انظر : «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» ، (ق/3) .

التعقيدات والتكلف , من فرض المسائل ثم الاستدلال لها، يقول - رحمه الله - : « فإني أساء لكم الله أن تجيبوني بإنصاف , هل هذه الأمة المسكينة المنكودة الحظ أوقفت هذه الأوقاف الكثيرة على الأزهر , أرادت بذلك أن توجد علماء عاملين ذابين عن دينهم, وتنشر معالمه ومحاسنه في جميع أنحاءهم , وترد عنه ضربات الأعداء ؟

أم أرادت بذلك علماء حظهم من العلم تفرع المسائل, وكثرة التكاليف, وتعسير الشريعة بعد يسرها , والتعمق في الطهارة حتى يؤدي ذلك إلى الوسوسة , وتعليم الحيل المحرمة , وإسقاط الزكاة المفروضة, وإسقاط حق الادميين , من شفعة وغيرها , وتعليم غرائب النحو والصرف, وتعليم القضايا المنفصلة والمتصلة والمحمول والموضوع والتصور⁽¹⁾ والتصديق⁽²⁾, بغير عناية بعلوم القرآن الكريم , وأحاديث النبي العظيم, وتعليم العلوم التي يعود صلاحها على المسلمين في دينهم ودنياهم⁽³⁾ .

-
- (1) التصور : هو حصول الشيء في العقل .
(2) التصديق : هو أن تنسب باختيارك الصدق إلى المخبر .
وهما جزءا علم المنطق الأساسية , التي ينبنى عليهما غيرهما , من القضايا المنفصلة والمتصلة والمحمول والموضوع وغيرها , انظر : «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» , للرازي , و«تلخيص المحصل» , لنصر الدين الطوسي , ص: (16) , وما بعدها , و«التعريفات» , ص: (123) : للجرجاني .
(3) انظر : «الرد على الدجوي» : (ق/6-7) .

وهذا التقرير الواضح السهل ، قد استقاه الشيخ
الفقيه من مشكاة النبوة، حيث إنه يعظم الكتاب
والسنة ، ولا يبغى بهما حولا ، وأيضاً فهو يدعو إلى هذا
المنهج ، ويحث على التزامه .

ثانياً : تلقي العقيدة من مصدرها الأصلي⁽⁴⁾ - الكتاب
والسنة والإجماع - ، والتسليم بذلك وعدم الخروج
عن ذلك ، أو التعصب ، أو التقليد من غير
حاجه ، وكلامه في تقرير ذلك كثير جداً ، ومن أمثله :
قوله : « عليك بما ظهر من القرآن والسنة ، بعد
أن تأخذ للفهم عدته، من علوم العرب ، وبما أجمع
عليه أصحاب رسول الله ﷺ »⁽¹⁾ .

وقال : « وأيم الحق لا أتعصب إلا لله
ورسوله »⁽²⁾ ، وعند حديثه حول أتباع الأئمة المتبوعين
، يقول : « فكان الواجب عليهم أن ينصروا علم
الكتاب والسنة، ويجعلوا قول إمامهم تبعاً لهما، فإن
وافقهما قبل وإلا فلا »⁽³⁾ .

(4) مضى الحديث عن هذه المسألة في المطلب الأول من
الباب الثاني .

(1) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/31) .
(2) انظر : «أربع مسائل في مهمات الدين» ، (ق/9) .
(3) انظر : «رسالة في تقرّيط ونقض الفكر السامي» ،
(ق/7) .

ونجد أن الشيخ - رحمه الله - يعيب على من خالف هذا المنهج ويشنع عليه ، حيث لم يسلم لنصوص الكتاب والسنة ، ولم يقف عند إجماع الأمة ، يقول - رحمه الله - : « ولو رأيت ما يفعله أتباع أهل هذه المذاهب بالنصوص القرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية ، من التأويل والتحريف وجرح المعدل وتعديل المجروح لرأيت أمراً عجباً ، ... والحاصل أن هذه المذاهب قد قضت على النصوص القرآنية والنبوية ، فإذا فسر القرآن ... زيدي أو جعفري أو أباضي ، جعل القرآن والسنة أدلة لمذهبة »⁽⁴⁾.

وهذا يبين لنا مدى اهتمام الفقيه بالنصوص الشرعية وتسليمه لمدلولاتها ، حيث إنه شنّع على من تأولها أو حرفها أو عطّلها ، لأنه تفتن إلى أن ذلك لا يكون إلا ممن لم يكن مسلماً للنصوص الشرعية .

وقال الشيخ - رحمه الله - في معرض دعوته للتمسك بمنهج السلف :

« وإن قال قائل أي طريقة تختارها لي من هذه الطرق التي ذكرتها ؟ فأقول : عليك بطريقة المحدثين ، حملت علم الرسول في التوحيد وغيره ، من الأصول

(4) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق/20 - 21) ، وانظر : «تعريف الخلف» ، (ق/31) ، و«رسالة في تقرّظ ونقض الفكر السامي» ، (ق/7) ، و«الكشف المبدي» ، ص : (75 ، 222) .

والفروع ... » ، إلى أن قال : « ... إذا تبين لك أيها المسترشد حالهم ، فعليك أن تتبع وتسلك طريقهم ، وتشد عليها يديك ، وتعض عليها بالنواجذ ، وإياك والآراء ، لا تلعب بك الرجال ، ولا يُميلك الهوى عن سبيلهم فتهلك من الهالكين »⁽¹⁾ .

وهذه سمه بارزة في كتابات الشيخ ، أنه يوجه ويدعوا إلى التزام الطريق الذي نهجه النبي ﷺ ، وسار عليه أصحابه ، ومن اقتفى أثرهم .

ثالثاً: الرد على المخلفين ، وتفنيده ودحض شبهاتهم وحججهم .

يقول الفقيه - رحمه الله - : « إذا ذكرت أقواما وشنعت عليهم ، فلا أقصد إلا من خالف الكتاب والسنة ، وأقوال سلف الأمة »⁽²⁾ .

وفي معرض رده على الدجوي حول مسألة الاستغاثة بغير الله تعالى ، يقول : « وإني إنشاء الله تعالى سأناقشك الحساب فيما كتبته في هذه المقالة ، التي حجت بها نور الإسلام أن يصل إلى قلوب المؤمنين »⁽³⁾ .

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (111).

(2) المصدر السابق ، ص : (75) .

(3) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق / 3) .

والناظر في تصانيف الشيخ الفقيه يلحظ بكل وضوح أن من منهجه الرد على المخالفين ، ومناقشة شبهاتهم، بل تلك هي السمة البارزة في منهجه.

رابعا : بيان آثار مخالفة الكتاب والسنة والاستعاضة بغيرهما في تقرير العقيدة والشرعية .

قال الشيخ - رحمه الله - : « أقول : لاشك عندي أن الله سبحانه وتعالى

قد عاقبهم على ترك كتابه وسنة نبيه ﷺ بأن جعلهم شيعاً وأحزاباً متفرقة ، فانقسم أهل القسم الأول - أعني الذين سموا أنفسهم علماء التوحيد والأصول - إلى فرق كثيرة »⁽¹⁾ .

والتفرق والتشتت من أشد العقوبات ، وغير ذلك من آثار مخالفة الكتاب والسنة في تقرير العقيدة والشرعية ، من موت القلب والشك والحيرة والاضطراب ، ونزع الحكمة من القول والفعل ، وعدم التوفيق إلى الخير، والفتنة في الدين ، وقساوة القلب ، والبغض لأهل الحق ، والتهاون بأمور الشرع ، وكثرة الخصومة .

قال الفقيه : « وأما من غرته الأمانى ورضي بحظه من كتب المتأخرين التي مسخها أهلها بعلم الكلام والفلسفة ، فهو لا ترفع له رأس ، ولا يثبت له

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (95) .

قدم , بل تراه مزعزعاً متقلباً بين الشكوك والأوهام
والخيالات والشبهات, فعياداً بالله تعالى من هذه
الخيالات «⁽²⁾ .

وهذا جزاء من ترك الكتاب والسنة واستبدل بهما
غيرها .

خامساً : الاستعانة على فهم نصوص الوحي بمنهج
السلف , من الصحابة والتابعين لهم بإحسان .
وفي الحقيقة فإن هذا هو منهج العلماء الربانيين ,
لأنهم علموا أن الصحابة هم أكثر الناس علماً ,
وأعمقهم فهماً .

قال ابن أبي العز في شأنهم : «هم ورثة الأنبياء ,
الذين جعلهم الله بمنزلة النجوم يهتدى بهم في
ظلمات البر والبحر , وقد أجمع المسلمون على
هدايتهم ودرايتهم , ... فلهم الفضل علينا والمنة
بالسبق , وتبليغ ما أرسل به الرسول
□ إلينا , وإيضاح ما كان منه يخفى علينا فرضي الله
عنهم وأرضاهم »⁽¹⁾ .

وأما التابعين فهم خيرة الناس بعد الصحابة ,
وقرنهم من أفضل القرون , وفي حديث عمران بن

(2) المصدر السابق , ص: (430) .

(1) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» , (2/741) , لابن
أبي العز .

حصين. أن النبي ﷺ قال : « خيركم قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم » ، قال عمران : لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنين أو ثلاثة »⁽²⁾.

ولهذا فإن من منهج الفقيه في الاستدلال على مسائل الاعتقاد الاستعانة بفهم وفقه الصحابة على فهم وفقه النصوص الشرعية .

قال الشيخ - رحمه الله - : « من يجعل نفسه أعلم بمعاني القرآن من أصحاب النبي ﷺ ، فقد نادى بفضيحته ، وكشف عورته أمام الناس ، فإن ذلك ضرب من الهوس ، ولكن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور »⁽³⁾.

وهذا تشنيع من الشيخ على كل من ادعى أنه أعلم بمعاني القرآن من الصحابة - رضي الله عنهم - ، وفيه دلالة واضحة على اعتباره لفهم وفقه الصحابة ، وأخذه والتزامه به .

وأثناء وصيته لمريد السعادة في الدنيا والآخرة يقول : « ووصيتي لك أيها السني المريد سعادته في العاجل والآجل ، أن تترك كتبهم هذه التي وضعوها في أصول الدين وفروعه ، وتعكف على القرآن العزيز ،

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، برقم : (2651) ،

ومسلم في «الصحيح» ، برقم: (2535) .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (127) .

وسنة النبي الكريم ﷺ»⁽⁴⁾ ، وهذا تصريح بالاستعانة بفهم السلف ، من الصحابة والتابعين ، وعلل ذلك - رحمه الله - بأن السلف كانوا على النهج المستقيم الذي لم يختلط فيه الغث والسمين .

سادسا: عدم الاستدلال بالقياس على مسائل الاعتقاد .

والقياس كما في اللغة : هو تقدير الشيء بالشيء⁽¹⁾ .

وعرفه الأصوليون بأنه : إلحاق فرع بأصل لعلّ جامعة بينهما⁽²⁾ ، وهو

أحد أدلة الأحكام الشرعية عند جمهور العلماء خلافاً للظاهرية والنظام⁽³⁾ ، قال ابن تيمية : « والقياس الصحيح من باب العدل فإنه تسوية بين المتماثلين وتفريق بين المختلفين ، ودلالة القياس الصحيح توافق دلالة النص ، لكن من القياس ما يعلم صحته ، ومنه ما

(4) المصدر السابق ، ص: (222) ، وانظر : «تعريف الخلف» ، (ق/20 - 21) .

(1) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (5/40) .

(2) انظر التعريف في المصادر التالية : «شرح الكوكب المنير» ، (4/6) ، و«شرح الورقات» ، ص : (311-314) ، لابن الفركاح ، و «نشر البنود» ، (98/2-99) ، و«فتح الودود» ، ص : (136) ، و«رسالة جامعة في أصول الفقه» ، ص: (96) .

(3) انظر : «مذكرة في أصول الفقه» ، ص: (294) .

يعلم فسادہ ، ما لم يتبين أمره ، فمن أبطل القياس مطلقاً فقله باطل ، ومن استدل بالقياس المخالف للشرع فقله باطل»⁽⁴⁾ .

إلا أن الأمر يختلف بالنسبة للعقيدة فلا يصح الاستدلال عليها بدليل القياس ، لأن العقيدة توقيفية وأمورها غيبية لا يستدل عليها إلا بالنصوص القطعية ، من الكتاب والسنة ، ولأن القياس مجاله العقل ، والعقل لا يستقل بالتلقي ، وإنما دوره الإدراك والفهم ، ولذلك عندما تكلم العلماء على القياس وأقسامه التي تستخدم في حق الله تعالى ، نفوا أن يستخدم في حقه قياس التمثيل أو قياس الشمول ، وإنما يستخدم في حقه قياس الأولى .

قال ابن تيمية : « طريقة الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامه ، الاستدلال على الرب تعالى بذكر آياته ، وإن استعملوا في ذلك القياس ، استعملوا قياس الأولى ، ولم يستعملوا قياس شمول ، تستوي أفرادہ ، ولا قياس تمثيل محض ، فإن الرب تعالى لا مثل له ، ولا يجتمع هو وغيره تحت كلي تستوي أفرادہ ، بل ما ثبت لغيره من كمال لا نقص فيه ، فثبوته له بطريق الأولى ، وما تنزه عنه غيره من النقائص ، فتنزهه عنه بطريق الأولى »⁽¹⁾ .

(4) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (19/288) .

والشيخ الفقيه موقفه من القياس ، تقرير أنه أحد أدلة الأحكام الشرعية ، وأما في العقيدة فإنني لم أجد له استدلال على مسائلها بدليل القياس ، بل على العكس من ذلك ، فإن له كلاماً يوضح فيه نفيه للقياس في العقيدة ، وسأعرض كلام الشيخ في القياس ليتبين إثباته له في الأحكام ونفيه إياه في العقيدة .

قال - رحمه الله - : « ونحن وإن كنا نجوز القياس الجلي وهو المنصوص على علته ، فلا نجوز هذه الأقيسة الكثيرة المتعارضة والمتضاربة ، وقد شنع القياسيون على نفاة القياس ، وجعلوهم سفهاء ومبتدعة ، ولم ينصفوهم ، بل هم عندنا أحسن حالاً ممن أرخى العنان للقياس حتى رد به أصولاً صحيحة ، نعم ننكر على نفاة القياس تركهم لقياس العلة ، فإنه كاد يكون كالنص ، والله أعلم »⁽²⁾ .

وفي هذا الكلام دليل واضح على أن الشيخ الفقيه يقول بالقياس في الأحكام الشرعية فقط ، ولكن يقيده بأن تكون علته جلية واضحة ، وقيدناه بالأحكام الشرعية دون العقيدة ، لأنه مجرى سياق الكلام .

(1) انظر : «الرد على المنطقيين» ، ص : (150) ، لابن

تيمية ، و«درء تعارض العقل والنقل» ، (1/29) .

(2) انظر : «تعريف الخلف» (ق/26) .

ويؤكد هذا ويدل عليه كلامه في موطن آخر في معرض رده على الدجوي ، يقول : « إننا قد قدمنا بيان الفرق بين الحي والميت الذي جهله الدجوي ، فإنه سوى بين الحي والميت ، بل الميت في نظره أقدر من الحي ، وكذب قول الله في قوله : (نذرت نذيراً ثانياً)⁽¹⁾ ، وخالف العقلاء فضلاً عن العلماء .

وبينا أيضاً أن ما جاء وصح عن رسول الله ﷺ يؤمن به ونصدقه ، ونكل حقيقته إلى الله عز وجل ، ولا نقيسه على الحياة الدنيا »⁽²⁾ .

وهذا صريح في نفي القياس في مسائل الاعتقاد ، حيث نفى قياس الحياة البرزخية في القبر ، على حياة الدنيا ، وإن وردت النصوص بحياة أهل القبور ، وبين الشيخ أن هذا من المسائل التي علمها عن الله تعالى وحده ، ولذا قال الشيخ : « فالمؤمن يقول هذا الإشكال وارد ، ولكن لا نقيس ما جاء في الروح على الحياة الدنيا ، بل نكل علم ذلك إلى الله عز وجل »⁽³⁾ .

وهذا الذي قرره وانتهجه الفقيه هو عينه مذهب أهل السنة والجماعة ، قال الإمام ابن عبد البر : « لا خلاف بين فقهاء الأمصار ، وسائر أهل السنة ، وهم

(1) سورة فاطر ، (22) .

(2) انظر : « الرد على الدجوي » (ق/58) .

(3) المصدر السابق ، (ق/58) .

أهل الفقه والحديث ، في نفي القياس في التوحيد وإثباته في الأحكام ، إلا داود بن علي الظاهري ، ومن قال بقولهم فإنهم نفوا القياس في التوحيد والأحكام جميعاً ، وأما أهل البدع ، منهم من أثبت القياس في التوحيد والأحكام ومنهم من أثبت في التوحيد ونفاه في الأحكام «⁽⁴⁾.

سابعاً : تقرير موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح ، وعدم تعارضهما ،

واعتقاد أن الله لم يشرع لنا شيئاً إلا وهو موافق للعقل الصريح ، ولقد كانت هذه المسألة من المسائل التي طار بها أهل الكلام وأكثروا فيها الحديث والبحث ، ونتيجة بحثهم دعواهم تعارض النصوص الشرعية مع الحقائق العقلية ، فتكلم مقدمهم وأصل تاليهم ، حتى خرجوا لنا بقانون يؤصل هذه الدعوى ، وهو « تعارض العقل والنقل » .

ولذا يقول أبو حامد الغزالي : « النصوص إذا وردت ، فإن وافقت المعقول تركت ظواهرها ، وإن خالفت صريح المعقول ، وجب تأويلها ، واعتقاد أن حقائقها ليست مرادة ، فيجب إذ ذاك ردها إلى المجاز »⁽¹⁾.

(4) انظر : « جامع بيان العلم وفضله » ، (2/887) ، لابن عبد البر .

ويقول الرازي : « اعلم أن الدلائل القطعية إذا قامت على ثبوت شيء ، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك ، فهناك لا يخلوا الحال من أحد أمور أربعة : إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل ، فليزم تصديق النقيضين وهو محال ، وإما أن نبطلهما ، فليزم تكذيب النقيضين ، وهو محال ، وإما أن تكذب الظواهر النقلية وتصدق الظواهر العقلية ، وإما أن تصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية ، وذلك باطل ، لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية : إثبات الصانع ، وصفاته ، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول □ ، وظهور المعجزات على يد محمد □ ، ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية ، صار العقل متهماً غير مقبول القول ، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول ، وإذا لم تثبت هذه الأصول ، خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة ، فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل ، يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً ، وإنه باطل ، ولما بطلت الأقسام الأربعة ، لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية ، القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية ، إما أن يقال : إنها غير صحيحة ، أو يقال : إنها صحيحة ، إلا أن

(1) انظر : «الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل» ، ص: (100) ، للغزالي .

المراد منها غير ظواهرها ، ثم إن جوزنا التأويل ، اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم نجوز التأويل ، فوضنا العلم بها إلى الله تعالى ، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات ، وبالله التوفيق «⁽¹⁾ .

فهذا قانون الرازي حول هذه الدعوى التي لم تثبت من أصلها .

وقد تولى الرد على هذه الدعوى وما كتب لتأصيلها ، جماعة من أهل السنة والجماعة منهم ابن تيمية ، في عدد من كتبه ، وبالأخص : «درء تعارض العقل والنقل» ، وكذلك ابن القيم في جملة من كتبه ، ومنها : «الصواعق المرسلة» ، وممن رد على هذه الدعوى ، أبو المعالي الجويني .

يقول : «وقد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة ، فرأى بعضهم تأويلها ، وذهب أئمة السلف إلى الإنكفاف عن التأويل ، والذي نرتضيه رأياً ، وندينه الله به عقلاً ، اتباع سلف الأمة»⁽²⁾ . وفي كلام الجويني دلائل على اقتناعه بعدم تعارض العقل والنقل .

(1) انظر : «أساس التقديس» ، ص : (193-194) ، للرازي .

(2) انظر : «العقيدة النظامية» ، ص : (32) ، بتصرف ، للجويني .

والشيخ الفقيه كما بينا في أول الكلام قد نهج في هذه القضية منهج أهل السنة والجماعة ، وحمل على أهل الكلام في دعواهم هذه ، وشنع عليهم ، ففي معرض بيان منهجه يقول : « فإن الله تعالى لم يشرع لنا شيئاً إلا وهو معقول المعنى ، ظاهر الحكمة والمصلحة ، يشهد العقل الصحيح لها .

والناس يتفاوتون في فهم الحكمة ، وإليه الإشارة بقول صاحب البردة⁽¹⁾ :

لم يمتحنا بما تعيا العقول

به⁽²⁾ «⁽³⁾

وفي كلام الشيخ تقييد للعقل بأنه الصحيح ، فخرج بذلك كل عقل أصابته لوثة منحرفة .

وفي سياق الرد على أهل الكلام والفرق المخالفة ، يوضح الشيخ أن هؤلاء قد خالفوا العقل ،

(1) هو محمد بن سعيد بن حماد الصنهاج البوصيري المصري ، ولد في بوصير إحدى قرى مصر ، سنة 608هـ ، وأصله من بلاد المغرب ، من قبيلة صنهاج ، وكانت وفاته سنة 694هـ ، وقيل 695هـ ، وله قصيدة البردة ، غلى فيها في مدح النبي ﷺ غلوا فاحشاً ، انظر : «الوافي بالوفيات» ، (94-3/88) ، للصفدي ، و«معجم البلدان» ، (1/509) لياقوت الحموي ، و«كشف الطنون» ، (2/1331) ، و«هدية العارفين» ، (2/138) ، للبغدادي .

(2) انظر : « البردة » ، ص : (50) ، للبوصيري .

(3) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/15) .

وكذلك النقل ، مع أنهم يدعون أنهم أهل العقل والنظر الصحيح .

يقول عن اعتداءاتهم على كتب أهل السنة : « فمزقوا كتبهم وحرقوها ، وما سلم منها غيره وشوهوه بالتأويلات الفاسدة ، والآراء الكاسدة ، التي لا يشهد لها عقل ولا نقل »⁽⁴⁾ .

وقد نقل الفقيه نقولات عن أئمة السلف تؤكد على اعتبار العقل ، وأنه موافق للنقل ، مثل قول الشافعي : « لله تعالى أسماء وصفات ، جاء بها كتابه ، وأخبر بها نبيه أمته ، لا يسع أحداً من خلق الله قامت عليه الحجة ردها ، لأن القرآن نزل بها ، وصح عن رسول الله ﷺ القول بها فيما روى عنه العدول ، فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو كافر ، أما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل ، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل ، ولا بالروية والفكر »⁽¹⁾ .

والشيخ قد تميز بالحجاج العقلي ، وإبراز موافقة العقل للنصوص الشرعية ، فتجده في مواضع من كتبه يستخدم ذلك ، وإن كان الغالب عليه المناقشة بالحجة والدليل والبرهان ، من الأدلة النصية ، أدلة الكتاب والسنة .

(4) انظر : «إستلفات نظر الموحدين» ، (ق/5-6) .
(1) أخرجه ابن قدامة في «إثبات صفة العلو» ، ص: (124) ، برقم: (109) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص: (423) .

فهذه جملة من الجوانب الظاهرة في منهج
وطريقة الشيخ الفقيه في الاستدلال على أصول
العقيدة ومسائلها ، حاولت جمعها وعرضها بشكل
سهل وميسور ، حيث إنه ستتضح معالمها في ثنايا
أبواب وفصول الرسالة إن
شاء الله تعالى .



المبحث الثاني

موقف الشيخ الفقيه من التلقي والاستدلال عند المخالفين

جاء في نصوص الكتاب والسنة تقرير مبدأ الرد
على مناهج المخالفين، وبيان زيفها وكشف عوارها ،

ودأب على هذا المنهج السلف الصالح ، أهل السنة والجماعة .

وكل ذلك من أجل حفظ الدين وحماية العقيدة من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، الذين عقدوا ألوية البدعة ، وأطلقوا عنان الفتنة⁽¹⁾ .

والأدلة على ذلك كثيرة ومتنوعة ، ومنها :

قوله تعالى : ﴿ ه ه ه ه ه ه ه ه ﴾ (٢)، وقوله تعالى : ﴿ ك ك ك ك ك ك ﴾ (٣)، وقوله تعالى : ﴿ ب ب ب ب ب ب ﴾ (٤)، وفي الآية إقرار على مبدأ مجادلة المخالف والرد عليه ، ولكن بالحسنى ، وأستثنى من هذه المعاملة من لم يكن أهلاً لها .

والیہ الإشارة بقوله تعالى : (پ پ پ پ پ) .

وجاء عن النبي ﷺ من حديث أنس ابن مالك - رضي الله عنه - أنه

قال : « جاهدوا المشركين بأموالكم , وأنفسكم , وألسنتكم »⁽¹⁾ .

(1) اقتباس من كلام للإمام أحمد بن حنبل ، انظر: «الرد على الجهمية والزندقة» ، ص: (85) .

(2) سورة النحل ، (125) .

(3) سورة آل عمران ، (104).

(4) سورة العنكبوت ، (46) .

وقال ابن القيم - رحمه الله - : « ومن بعض حقوق
الله على عبده : رد الطاعنين على كتابه ورسوله
ودينه ، ومجاهدتهم بالحجة والبيان ، والسيف
واللسان ، والقلب والجنان ، وليس وراء ذلك حبة
خردل من إيمان ، (رُطِرَ كِ كِ كِ كِ كِ كِ كِ)⁽³⁾ ، إقامة
للحجة وإزالة للعذر »⁽⁴⁾ .

158

والكلام هنا حول مسألة في غاية الأهمية ، وهي
مسألة التلقي والاستدلال عند المخالفين ، وموقف
الفقيه منه .

فإن الناظر في حال المخالفين لمعتقد السلف
الصالح ، يلحظ أن أساس انحرافهم هو الانحراف عن
مصدر تلقي العقيدة الصحيحة ، ومنهج استدلالهم
عليها .

وموقف الشيخ الفقيه إزاء التلقي والاستدلال عند
المخالفين هو عينه موقف السلف الصالح .

فلقد كان من أبرز ما يميز الشيخ ، موقفه من هذه
القضية ، ومن نظر في كتبه وطالعتها فإنه سيجد أن
الشيخ - رحمه الله - قد قام بهذا الواجب كما قام به
السلف الصالح أو قريباً من ذلك .

وسأعرض بإذن الله تعالى موقف الفقيه من
التلقي والاستدلال عند المخالفين ، وأعلق عليه
وأوضحه .

بعد تتبع واستعراض لكلام الشيخ ، ظهر لي أنه
يجعل المخالفين لأهل السنة والجماعة في التلقي
والاستدلال ، ثلاثة أصناف :

الأول : الفرق الكلامية .

والثاني : المقلدة المتعصبة .

والثالث : المتصوفة .

فالفرق الكلامية مصدر تلقيها العقل ، والمقلدة مصدر تلقيها آراء الرجال بلا دليل ، والمتصوفة مصدر تلقيها ، الكشف والمكاشفة .

- موقفه من التلقي عند المخالفين :

من جعل العقل مصدر تلقيه⁽¹⁾ :

من فقه الشيخ الفقيه - رحمه الله - أنه رد على المتكلمين المخالفين لمصدر التلقي الحق ، برد متكامل ، حيث شمل : دعوى (تعارض العقل والنقل) ، وهي الدعوى الأصل ، ثم رد على ما تفرع منها ، وهو قولهم بظنية النصوص الشرعية ، سواء في ثبوتها أو في دلالتها ، فأصبح المحصل ثلاث دعاوى رد عليها الشيخ .

الأولى : (تعارض العقل والنقل) ، والثانية (ظنية ثبوت النصوص الشرعية) ، وهي خاصة بأخبار الآحاد ، دون القرآن والأحاديث المتواترة ، فهي قطعية الثبوت عندهم ، والثالثة : (ظنية دلالة النصوص الشرعية) وهذه تشمل القرآن والسنة كلها .

أما قولهم بتعارض العقل مع النقل ، فقد تفتن الشيخ لها وللقانون الذي وضعه الرازي وقعد فيه

(1) مضى الحديث في ص: (106-110)، عن العقل وحجته، وموقف الشيخ الفقيه منه ، وموقف المخالفين .

وأصل لهذه الدعوى، فبين أن هذا من الصد عن الدين ، وأن أصحاب هذه الدعوى خصماء للقرآن والسنة ، حيث استبدلوا بهما عقولهم ، وجعلوها مصدراً لتلقي مسائل الاعتقاد .

قال - رحمه الله - : « وأما المتكلمون أتباع
الفلاسفة وفروخ الصابئة⁽¹⁾ والجهمية⁽²⁾ ، فلا تسأل عن
مكائدهم التي كادوا بها الدين ، فهؤلاء أعداء القرآن
والسنة ، قد ألفوا كتباً كثيرة ، ذهبوا فيها مذاهب
شتى ، وسلكوا فيها

طرائق قدداً ، حكموا العقول ، ولم يبالوا بالمنقول «⁽¹⁾

(1) الصابئة : أمة من الأمم الكبار الوارد ذكرهم في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ بَبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ ﴾ . وهم قوم إبراهيم الخليل عليه السلام ، وأهل دعوته ، وكانوا بحران ، وهم قسما ن : صابئة حنفاء ، وصابئة مشركون ، والمشركون منهم يعظمون الكواكب السبعة ، والبروج الإثني عشر، ويصورونها في هياكلهم ، انظر : «الملل والنحل» ، (2/7) ، و«إغاثة اللهفان» ، (2/303) ، لابن القيم .

(2) مؤسسها الجهم بن صفوان ، وكان ظهورها بترمز ، وهي فرقة معطلة ضالة جبرية خالصة ، من أصولهم نفي الأسماء والصفات عن الله تعالى ، وفناء الجنة والنار ، وأن الإيمان هو المعرفة فقط ، وغير ذلك ، انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/214) ، و«الملل والنحل» ، (68-1/67) .

(1) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق/8-9) .

وحقيقة فإن الشيخ قد قسى في حكمه على المتكلمين ، حيث إن كثيرا منهم يطلب الحق وينشده ، وإن لم يصبه .

ثم وضع الشيخ أكثر ، وبين من أي مصدر يتلقون العلم ، وما موقفهم من نصوص الكتاب والسنة ، قال : « وجعلوا نصوص الكتاب والسنة أدلة لفظية لا تفيد العلم ، وإنما لا يستفاد العلم إلا من الحجج العقلية ، وأما النقل فإما أن يؤول ، أو يرد مطلقاً⁽²⁾ ، وهذا الأصل الملعون هو الذي حمل شيخ الإسلام ابن تيمية على تأليف كتابه المسمى: درء تعارض العقل والنقل⁽³⁾ .

ثم بعد ذلك بين الشيخ حالهم ومآلهم بعد أن أصلوا لدعواهم هذه ، وذكر أنهم قد تفرقوا إلى فرق وطوائف وأحزاب ، وكل طائفة تزعم أن الحق معها دون غيرها ، بل وتكفر كل من خالفها ، أو تضلله .

(2) انظر : «أساس التقديس» ، ص : (193-194) .

(3) انظر : «الاستلفات» ، (ق/9) .

قال : «وبعد تأصيلهم هذا الأصل الخسيس ،
انقسموا إلى فرق شتى ، فمنهم الأشعرية⁽⁴⁾ ،
والماتريدية⁽⁵⁾ ، »

(4) فرقة كلامية تنسب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري ، يخالفون أهل السنة والجماعة في الأصول ، ومنهم المتقدمون والمتأخرون ، انظر: «الملل والنحل» ، (1/74 - 82) ، و«منهج الأشاعرة في العقيدة» ، لسفر الحوالي ، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة» ، (1/377 - 409) ، لعبدالرحمن المحمود .

(5) فرقة كلامية تنسب إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ، نسبة إلى (ماتريد) ، محلة بسمرقند ، كان مشغلا بعلم الكلام ، توفي بسمرقند سنة 333 هـ ، وله كتب منها : «التوحيد» و«أوهام المعتزلة» و«الرد على القرامطة» ، وعقيدة الماتريدية قريبة من عقيدة الأشاعرة ، انظر : «الأعلام» ، (7/19) ، و«كتاب التوحيد» ، لأبي منصور الماتريدي .

والمعتزلة⁽¹⁾ ، والجبرية⁽²¹⁾ ، والمرجئة⁽³⁾ ،
والجارودية⁽⁴⁾ ، وغير ذلك من الطوائف التي لا
تنحصر ، وكل طائفة من هذه الطوائف تزعم أن الحق

(1) فرقة كلامية، مؤسسها واصل بن عطاء البصري الغزال ، المولود سنة 80هـ بالمدينة ، والمتوفي سنة 131هـ ، كان ملازماً للحسن البصري ، له أتباع ومذهب يسمون المعتزلة ، وسبب التسمية ، أن واصل كان تلميذاً للحسن ، وخالفه في حكم مرتكب الكبيرة ، وقال إنه بمنزلة بين المنزلتين ، واعتزل حلقة الحسن فأطلق عليه وعلى أصحابه هذا الاسم ، وأصولهم خمسة وهي: التوحيد ، والعدل ، والمنزلة بين المنزلتين ، والوعد والوعيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهم مخالفون لأهل السنة في الأصول ، انظر: «السير» ، (465-5/464) ، و«التبصير في معالم الدين» ، ص: (129-131) ، لابن جرير ، و«مقالات الإسلاميين» ، (249-1/235) ، للأشعري ، و«الملل والنحل» ، (40-1/39) ، و«الفرق بين الفرق» ، ص: (20) ، للبغدادی .

(2) نسبة إلى الجبر ، وهو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى ، بمعنى أن العبد مجبر على فعله ، ولا اختيار له ولا مشيئة ، وهم أصناف : جبرية خالصة ، وهم الذين لا يثبتون للعبد فعلاً ولا قدرة على الفعل أصلاً مثل الجهمية ، وجبرية متوسطة ، وهو الذين يثبتون للعبد قدرة غير مؤثرة أصلاً ، انظر : «الملل والنحل» ، (1/67) .

(3) من الإرجاء وهو التأخير ، قال تعالى : (كَ گَ كَ) الأعراف : (111) ، وسموا بهذا الاسم لأنهم أخرؤا العمل عن الإيمان ، فقالوا هو : الاعتقاد بالقلب فقط ، ومنهم من قال : الإيمان هو الاعتقاد والنطق فقط ، وقد افترقت إلى فرق متعددة على حسب تعريفهم للإيمان ، انظر : «التبصير في

فيما ذهبت إليه ، وأن العقل يؤيدها ، وتضلل أو تكفر من خالفها»⁽⁵⁾ .

وهذا جزاء كل من ترك المصدر الحق للتشريع ،
والتمس ما سواه .

وتفرع من هذه الدعوة الباطلة دعوة أخرى ، هي قولهم بظنية النصوص الشرعية ، ذلك أنهم يقولون بأن دلالة العقل دلالة قطعية ، وقالوا بتعارض العقل مع النقل ، فيلزم من ذلك أن الأدلة النقلية ، أو النصوص الشرعية ، ظنية في ثبوتها وفي دلالتها ، وقد التزموا بهذا اللازم ، بل صرحوا به⁽¹⁾ .

أما طعنهم في ثبوت النصوص الشرعية ، فيقصدون أخبار الآحاد وأنها لا تفيد العلم ، وقد مضى الحديث في ذلك⁽²⁾ .

معالم الدين»، ص: (179) ، و«مقالات الإسلاميين» (223-1/213) ، و«الملل والنحل» ، (1/111) ، و«الفرق بين الفرق»، ص: (139) .

(4) من فرق الزيدية ، وهم أتباع أبي الجارود ، زياد بن أبي زياد ، وقد زعموا أن النبي ﷺ نص على إمامة الحسن ، ثم نص الحسن على إمامة أخيه الحسين بعده ، ثم صارت الإمامة بعد الحسن والحسين شورى في ولديهما ، وقد اختلفت إلى فرق ، انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/140-141) ، و«الفرق بين الفرق»، ص: (27) .

(5) انظر : «الاستلفات» ، (9/ق) .

(1) انظر : «أساس التقديس» ، ص : (193-194) .

(2) في المبحث الأول من هذا الفصل .

وأما طعونهم في دلالة النصوص الشرعية ، فقد كان موقف الشيخ من ذلك في غاية القوة في طرحه وبيانه .

فلقد أورد الشيخ كلام أئمتهم في هذه الدعوى ثم رد عليه وناقشه وزَيَّفَه ، قال الشيخ : « قف على كلام الفخر الرازي في كتابه « المحصل » ، قال ما نصه : مسألة الدليل اللفظي لا يفيد اليقين إلا عند تيقن أمور عشرة : عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ ، وإعرابها ، وتصديقها ، وعدم الاشتراك ، والمجاز ، والنقل ، والتخصيص بالأشخاص والأزمنة ، وعدم الإضمار ، والتأخير والتقديم ، والنسخ ، وعدم المعارض العقلي ، الذي لو كان لرجح عليه ، إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل ، المستلزم للقدح في النقل ، لافتقاره إليه ، وإذا كان المنتج ظنياً فما ظنك بالنتيجة »⁽³⁾ ، ثم ذكر الشيخ تعليق نصير الدين

(3) انظر : «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» ، ص : (51) .

الطوسي⁽⁴⁾ على هذه الأمور العشرة ، فقال : «
أقول⁽¹⁾ : كثير من الفقهاء يقولون : الدليل اللفظي
يفيد العلم ، وذهب المصنف إلى أنه لا يفيد⁽²⁾ » .

ثم قال الفقيه : « نقلت هذه المسألة عن الرازي
ولم أناقشه في شيء منها ، تاركاً الحكم فيها للقارئ
»⁽³⁾ .

ولكن الشيخ أشار إلى ردود على هذا الكلام ، وهي
أن هذه الأمور العشرة ومنها ، عصمة النقلة ، لا تتوفر
في القرآن الكريم ، فضلاً عن السنة المطهرة ، فأهل
الإسلام لا يقولون بإثبات العصمة لغير الأنبياء والرسل
عليهم الصلاة والسلام ، خلافاً لمن شذ من الشيعة⁽⁴⁾ ،

(4) محمد بن محمد بن حسن الطوسي ، أبو عبدالله ، كان
متفلسفاً ، رأساً في العقلية ، كثير الاشتغال بعلم الكلام
والفلسفة ، وله شرح على إشارات ابن سينا ، وهو وزير
هولاكو ، توفي في بغداد ثاني عشر ذي الحجة ، سنة
672 هـ . انظر : «العبر» ، (3/326) ، للذهبي ، و«البديّة
والنهاية» (13/222) ، و«شذرات الذهب» ،
(7/591-592) .

(1) الكلام للطوسي ، وقد دمج الفقيه مع كلام الرازي .
(2) انظر : «تلخيص المحصل» ، ص : (51) ، للطوسي .
(3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/170) .
(4) هم الذين شايعوا علماً - رضي الله عنه - على
الخصوص ، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية ، إما جلياً وإما
خفياً ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت
فبظلم من غيره ، أو بتقية منه ، وقالوا بأن الإمامة قضية
أصولية ، وهي ركن الدين ، ولا يجوز للرسل - عليهم السلام -

والرافضة⁽⁵⁾ ، فإنهم يثبتون العصمة للأئمة الإثنا عشر⁽⁶⁾ ،
ومن ردود الشيخ ، أن مآل قول هؤلاء ، أن النصوص
القرآنية والأحاديث النبوية المتواترة لا تفيد اليقين في
كل حال ، فهي إما أن تكون من المتشابه الذي لا يعلم
معناه إلا الله تعالى ، وليست من المحكمات ، أو أنها
مجاز وليست على الحقيقة ، وهذا حال النصوص
الثابتة عندهم ، أما أحاديث الآحاد ، فيضاف أنها لا
يقطع بثبوتها⁽¹⁾ .

إغفالها وإهمالها ، ولا تفوض للعامة ، وهم أقسام كما قال
الأشعري: غالية ، وإمامية ، ومنهم الرافضة ، وزيدية . انظر :
«مقالات الإسلاميين» ، (1/65-6 ، 88،140) ، و«الملل
والنحل» ، (1/117) .

(5) هم من غلاة الشيعة .
(6) ذكر ذلك الأشعري عن بعض الروافض فقال : «
يزعمون أنه لا يجوز على الرسول
عليه الصلاة والسلام ، أن يعصي الله عز وجل ، ولا يجوز ذلك
على الأئمة ، لأنهم جميعاً حجج الله ، وهم معصومون من
الزلل » ، انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/121) ، وحكى
إجماع الشيعة على ذلك محمد بن باقر المجلسي ، انظر :
«حياة القلوب» له ، نقلاً عن «ظهر الإسلام» ، (4/90) ،
لأحمد أمين .

(1) انظر : تحرير أقوال علماء الدين ، (ق/170) .

وفي معرض مناقشة الإيجي⁽²⁾ والجرجاني⁽³⁾ ، يقول : « قف على قول العضد في «المواقف» من شرحه للسيد الجرجاني (المقصد الثامن : الدلائل النقلية هل تفيد اليقين » ، ثم أورد الشيخ الفقيه كلام الإيجي والجرجاني بطوله⁽⁴⁾ ، وأخذ يناقشه ويرد عليه .

وبيان ذلك أن الفقيه يلفت الأنظار إلى أن المراد بالأدلة اللفظية أو النقلية هي أدلة القرآن والسنة ، ثم يبين أن لو سلمنا بأن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين، فما

(2) عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار ، عضد الدين الإيجي الشيرازي ، ولد بإيج ، من نواحي شيراز ، سنة 700 هـ ، وأخذ العلم عن شيوخ عصره ولازم زين الدين البضاوي وكان عالمًا بالمعقول مرجعًا فيه ، من تلاميذه سعد الدين التفتازاني ، وقد نهج في العقيدة نهج متأخري الأشاعرة ، وأصل مذهبهم وصنف فيه المراجع ، ومن كتبه «العقائد العضدية» ، توفي مسجونًا سنة 756 هـ ، انظر: «الدرر الكامنة» ، (3/110) ، و«البدر الطالع» ، (1 / 326 - 327) .

(3) علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني الحنفي الشريف، ولد بجرجان لثمان بقين من شعبان سنة 740 هـ ، ونشأ نشأة علمية، طاف البلدان وحصل علمًا كثيرة ، وبرع في العلوم العقلية مصنّفًا فيها، متبحرًا في دقيقتها وجليها ، ونهج في العقيدة نهج متأخري الأشاعرة ، وشرح مذهبهم وصنف فيه ، توفي في سادس ربيع الآخر ، سنة 816 هـ ، انظر: «الضوء اللامع» ، (5/ 328 - 330) ، للسخاوي ، و«بغية الوعاة» ، (2/ 196 - 197) ، للسيوطي ، و«البدر الطالع» ، (1 / 437 - 490) .

(4) انظر: «شرح المواقف» ، (2/51) ، للجرجاني .

هو الذي يفيد اليقين ويقطع به في مسائل الاعتقاد ،
يجيب الفقيه بأن الجواب حاضر عند حذاق المتكلمين
بأن العقل هو ذاك ، فيقول الفقيه فما هو العقل الذي
يجب الرجوع إلى دلائله عند وقوع النزاع ، ويقول فإن
كان المراد بالعقل هو الذي يميز بين الحسن والقبيح ،
والضد من ضده ، فهذا مسلم به ، ولكن هذا لا وجود
له في الواقع ، وهذه الفرق الكلامية التي اتفقت على
أن المصدر هو العقل ، نراها في أشد ما يكون من
التنازع والاختلاف في مسائل الاعتقاد ، كفر فيها
بعضهم بعضاً ، وبدع وفسق ، وضرب الشيخ أمثلة
لذلك بما حصل بين الأشعرية والمعتزلة والإمامية⁽¹⁾
والجبرية والخوارج⁽²⁾ وغيرهم .

-
- (1) إحدى فرق الشيعة القائلين بحصر الإمامة في ولد
موسى الكاظم ، انظر : «الملل والنحل» ، (1/136-140) .
- (2) هم من خرج علي الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة
عليه ، وهي فرقة لها أصولها ومعتقداتها ، وقد أجمعوا على
تكفير علي وعثمان وأصحاب الجمل والحكمين ، ومن
صوبهما ، أو صوب أحدهما ، أو رضي بالتحكيم ، وقالوا بأن
ارتكاب الكبيرة كفر ، وأن الله يعذب أصحاب الكبائر عذاباً
دائماً ، إلا طائفة النجدات ، وقد انقسموا إلى فرق متناحرة ،
أوصلهم البغدادي إلى عشرين فرقة . انظر : «مقالات
الإسلاميين» ، (1/16-168) ، و«الملل والنحل» ، (1/91) ،
و«الفرق بين الفرق» ، ص : (54) .

ويذكر الشيخ أنه مع هذا الاختلاف الشديد في أصول الاعتقاد ، فإن كل طائفة تدعي أن الحق معها حيث أن الأدلة العقلية تؤيد وتعضد مذهبها⁽³⁾ .

وبعد هذه المناقشة من الشيخ ، يقول : « فإذا تركنا كتاب ربنا عز وجل ، وسنة نبينا ﷺ ، وأردنا الاستدلال على مسائل العقائد ، فإلى أي عقل من هذه العقول نرجع إليه في الاستدلال بدلائله ، وأي العقول أرجح ؟

أعقل الأشعرية أم المعتزلة أم الجبرية أم المرجئة أم الإمامية ، فإن كان ثمت عقل وراء هذه العقول كلها ، فليفضلوا علينا بإرشادنا إليه »⁽⁴⁾ .

ومن مناقشة الشيخ لهؤلاء ورده عليهم ، بيان أن النبي ﷺ والصحابة الكرام والتابعين وتابعيهم إلى زمن الأئمة الأربعة وخلق كثير ، منهم أبو الحسن الأشعري⁽¹⁾ ، كلهم كانوا يستدلون على إثبات مسائل

(3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/171-173) ، وانظر هذا الرد في «درء تعارض العقل والنقل» ، (1-1/156-70) ، لابن تيمية .

(4) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/173) .

(1) علي بن إسماعيل بن أبي بشر بن إسحاق الأشعري من نسل أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - ، ولد سنة 260 هـ ، وقيل 270 هـ ، وتوفي سنة 324 هـ ببغداد ، وقد كان في بداية حياته على مذهب الاعتزال ثم رجع عن مذهب الاعتزال ، وأسس مذهب الأشاعرة الذي خرج عن قوله فيما بعد ، وأصبح مذهب متأخري الأشاعرة ، الذي يخالف مذهب

الاعتقاد بالأدلة النقلية من الكتاب والسنة ، التي لا تتوفر فيها الأمور العشرة التي شرطها الرازي والعصدي والجرجاني وغيرهم .

وهنا يرد تساءل هل كان علم السلف قاصرا على الأدلة النقلية فقط ، أم أنهم علموا حتى الأدلة العقلية ، يرجح الفقيه أن المتكلمين يقولون أن السلف لم يكونوا يعلمون الأدلة العقلية ، وإلا كانوا بينوها للناس ، ولما أوجبوا عليهم التمسك في العقائد بأدلة النصوص الشرعية⁽²⁾ .

وبهذه المناقشة يصور لنا الفقيه حقيقة مذهبهم أنهم يقولون بتجهيل عامة السلف - رحمهم الله تعالى - ، وكأن الشيخ يروم توجيه رد عليهم سبق وأن وجهه للسبكي حول مسألة شد الرحال لزيارة القبور⁽³⁾ ، وهو أن هذا الدين لا يكتمل إلا بعد مجيء هؤلاء المتكلمين ، حيث بينوا أمور الدين بأوضح وأقوى أدلته .

ومن مناقشة الشيخ لهؤلاء ، إيراد سؤالهم عليهم ونصه : كيف يكون اليقين في غير نصوص القرآن والسنة والله تعالى قد وصف القرآن بأنه نور وهدى

أهل السنة والجماعة في الأصول ، انظر: «السير» ، (89-15/85) ، و«الملل والنحل» ، (82-1/74) .

(2) انظر : تحرير أقوال علماء الدين ، (ق/173) .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (138 - 139) .

وبيّنات وشفاء وأنه منير ومبين ، إلى غير ذلك من الأوصاف الحقّة ؟ وكيف يقول سبحانه لنبيه ﷺ : (تثبّت ثبّتاً فثبّتاً) (1) ، ثم يقبضه إليه من غير أن يبين للناس شيئاً من دلائل العقل !

فُعَلِمَ أن الأدلة اللفظية هي الأساس وهي المعتبرة ، حيث أنها كانت سبيل ونهج دعوة النبي ﷺ . وأيضاً فإن الشرع قد أحال إلى الكتاب والسنة في معرفة سائر أمور الدين ، ومنها العقائد ، من غير أن يقيد ذلك بموافقة الأدلة العقلية .

ويقال أيضاً: كيف ساغ لأصحاب النبي ﷺ ، ومن بعدهم ، تكفير وتضليل من لم يحتج في مسائل العقائد بالنصوص الشرعية ، مع احتجائه بأدلة عقلية ، ومع أن الصحابة والسلف الصالح عندما كفروا أو ضلّوا هؤلاء فإنهم يعلمون أنه لا يجوز إطلاق اسم الكفر المبيح للدم والمال والعرض على أحد من الناس إلا بدليل قطعي ، مفيد للعلم واليقين (2) .

وبهذا يعلم أن الشيخ كان له موقف قوي تجاه المخالفين لمنهج أهل السنة الذين جعلوا العقل أساس مصدر التلقي والاستدلال .

(1) سورة النحل ، (44) .

(2) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/173) .

من جعل مصدر تلقيه آراء الرجال بلا

دليل :

وضح مما سبق أن الشيخ الفقيه لا يذم التقليد⁽³⁾ كله ، ولا يرد على جميع المقلدين ، وإنما يوجه ذمه ورده على المقلدة المتعصبة ، الذين أطرحوا نصوص الكتاب والسنة وإجماع الأمة وراءهم ، ولم يلتفتوا إليها ، وجعلوا همهم الأخذ والتلقي عن المذاهب وأئمتها ومنظرها بلا دليل .

ولقد جرد الشيخ سيوفه وأعمل فكره في الرد علي هؤلاء ، وكشف عوارهم ، وهتك أستارهم ، ذلك أن الشيخ يرى أنهم من أضر ما يكون على الدين والعقيدة والشريعة ، كيف لا ، وهم قد عطلوا مصادر التشريع ، واستبدلوها بغيرها من أقوال الرجال التي لا تستند إلى دليل وبرهان ، ووصل الحال ببعضهم إلى صرف العبادة لغير الله بسبب التقليد .

قال - رحمه الله - في بيان ما يسببه ويخلفه التقليد : « وهذه ليست بأول مصيبة أصيب بها الإسلام والمسلمون بسبب تقليد الأحياء للميتين ، فكم أية من القرآن ، بسبب التقليد قد تركت ، وسنة ، لآراء الرجال قد ردت وهجرت ، وقبور من دون الله قد عبت ، وآراء على القرآن والسنة قد رفعت ، وممالك

(3) مضى الحديث عن التقليد وموقف الفقيه منه ، في المبحث الأول من هذا الفصل .

للمسلمين. في يد العدو قد سقطت ، ودماء بين
المسلمين. قد سفكت ، ورجال للعلم قد أهينت
وسجنت ، بل قتلت ، فإلى الله المشتكى من هذه
المصيبة التي كادت أن تهدم أصول الدين ، وتوقع
الناس في العذاب المهين ، فكأن أسلاف هؤلاء
المبتدعين. قد تقاسموا بالله وتعاهدوا وتعاونوا على
تخريب هذا الدين ، ونقض عراه عروة عروة ⁽¹⁾ .

وفي موضع آخر يدعو الشيخ كل أحد إلى النظر
في حال هؤلاء المقلدة والاعتبار مما وصلوا إليه ، من
الغلو في تقديس المتبوعين ، وتكفير وتفسيق كل
مخالف لهم ، يقول : « وانظر إن كنت ممن يعتبر ، ما
ابتليت به هذه الأمة من التقليد للأموات في دين الله ،
حتى صارت كل طائفة تعمل في جميع مسائل الدين
بقول عالم من علماء المسلمين ، ولا تقبل قول
غيره ، ولا ترضى به ، وليتها وقفت عند عدم القبول
والرضا ، لكنها تجاوزت ذلك إلى الحط على سائر
علماء المسلمين والوضع من شأنهم ، وتضليلهم
وتبديعهم والتنفير عنهم ، ثم تجاوزوا ذلك إلى
التفسيق والتكفير ، ثم زاد الشر حتى صار أهل كل
مذهب كأهل ملة مستقلة لهم نبي مستقل ، وهو ذلك
العالم الذي قلده ، فليس الشرع إلا ما قال به دون
غيره ، وبالغوا وغلوا فجعلوا قوله مقدماً على قول

(1) انظر : «الكشف المبدي» ص : (70 - 71) .

الله ورسوله ، وهل بعد هذه الفتنة والمحنة شيء من
الفتن والمحن»⁽¹⁾ ، ثم أطال الشيخ الحديث في الكلام
على غلوا المقلدة المتعصبة وما وصلوا إليه ، وذكر أن
أورعهم هو من يستحلّ عرض وعقوبة المخالف .

وفي مواضع أخرى ، ذكر نماذج من المقلدة
المتعصبين ، وردهم على أئمة أهل السنة ، ثم رد
عليهم الشيخ وناقشهم⁽²⁾ .

وفي معرض ذم التقليد والتشنيع على أهله ، يوضح
الشيخ أن من أهم أسباب ضعف المسلمين مادياً
ومعنوياً ، التقليد والتعصب لآراء الرجال والمذاهب من
دون دليل ولا برهان .

يقول - رحمه الله - : « واعلم بأن الإسلام
والمسلمين كانوا في عزة ومنعة وقوة وغنى ، لما
كانوا على عقيدة واحدة ومذهب واحد⁽³⁾ ، فلما تفرقوا
شيعاً وتقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم
فرحون ، أذهب الله عنهم الغنى والقوة والمنعة ،
وجعلهم عالة في كل شيء على أعدائهم⁽⁴⁾ ، والأسباب
التي أضعفت المسلمين وأنهكت قواهم المادية
والمعنوية كثيرة ولكن يمكن أن أخصها في سببين ،

(1) المصدر السابق ، ص : (354) .

(2) المصدر السابق ، ص : (354 - 355) .

(3) مذهب السلف المبني على الكتاب والسنة .

(4) ومنه قوله تعالى : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ) [الأنفال : 46] .

الأول : ترك ما جاء به الرسول من الدليل والإقتداء
بقال وقيل ... » ، ثم قال : « وهو المشهور بين
الناس بالتمذهب فقد أفسد على طالب الحق كتاب
ربه ، وسنة نبيه ، ولغة قومه ،
التي نزل بها القرآن »⁽¹⁾ .

ثم تكلم الشيخ عن الفرق والطوائف المنحرفة عن
العقيدة الصحيحة ، وربط ما وقعوا فيه من انحراف
وضلال بالتقليد والتعصب ، حيث إنه جعل من أسباب
ظهور هذه الفرق والطوائف ، ومن أسباب تشعبها
وزيادة انحرافها ، التقليد والتعصب المقيت .

يقول - رحمه الله - : « لو فسر القرآن أو كتاباً في
السنة أو في اللغة زيدي أو أباضي أو إمامي أو
أشعري أو معتزلي أو مرجئي أو صوفي أو فلسفي أو
متكلم إلى غير ذلك ، لا رأيت⁽²⁾ كلاً يجعل القرآن
والسنة واللغة أدلة لمذهبه ونحلته ، ويتأول كل ما
خالف مشربه ، فما من آية أو سنة جاءت في التوحيد
أو في أحكام الفقه إلا وقد أولها قوم على أهوائهم ،
وإذا قرأت التفاسير للمتذهبيين⁽³⁾ لرأيت ما يضحك
الكل ضحك تعجب ، ولا سيما إذا رأيت المعتزلي

(1) انظر : «تعريف الخلف» (ق / 27) .

(2) لعل الصواب : لرأيت .

(3) مثل : «تفسير الكشاف» ، للزمخشري ، و«تفسير
مفاتيح الغيب» ، للرازي .

إلى آخر ما ذكر الشيخ من صور ونماذج لمعتقد هؤلاء .



178

- من جعل الكشف والمكاشفة مصدر تلقيه

:

وهم طائفة من المتصوفة جعلوا مصدر تلقيهم الكشف والمكاشفة ، ولهم في ذلك درجات وطبقات ، ويتبعهم على هذا المذهب أتباع هم من أجهل الناس ، يصدقون متبوعيههم في كل ما يزعمون من علم الغيب والشهادة ، وقد صرح بحقيقة المذهب الغزالي فقال: « وحدُّ الاقتصاد بين هذا الانحلال وبين جمود الحنابلة ، دقيق غامض ، لا يطلع عليه إلا الموفقون الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسماع ، ثم إذا أنكشف لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة ، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه ، وما خالف أولوه ، فأما من يأخذ معرفة هذه

الأمر من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم ، ولا يتعين له موقف ، والأليق بالمقتصر على السمع المجرد ، مقام الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - والآن فكشف الغطاء عن حد الاقتصاد في هذه الأمور داخل في علم المكاشفة والقول فيه يطول ⁽¹⁾ .

وفي هذا الكلام ينفي الغزالي أن تكون نصوص الشريعة من الكتاب والسنة ، مصدرًا لتلقي مسائل الاعتقاد ، ويحصر التلقي في طريق الكشف والمكاشفة ، ولا شك أن هذا الكلام في غاية البطلان والانحراف ، وقد تعقب ابن تيمية الغزالي في كلامه هذا ، وبين أن هذا من أصول الإلحاد والفلسفة ، لأن كل مكاشفة إن لم توزن بالكتاب والسنة فهي ضلال وانحراف ⁽²⁾ .

وكان للفقيه موقف من هؤلاء الذين جعلوا هذا الطريق مصدرًا لتلقي العقائد ، حيث رد على كبرائهم وزيف أقوالهم .

(1) انظر : «إحياء علوم الدين» ، (1/145 - 146) ، و«قواعد العقائد» ، ص : (138 - 139) ، للغزالي .
(2) انظر : «درء تعارض العقل والنقل» ، (5/353) ، لابن تيمية .

يقول - رحمه الله - موضحاً حقيقة مصدر تلقيهم
 لمسائل وقضايا العقيدة: « وقابلهم ⁽¹⁾ آخرون بشكل
 غير هذا الشكل ، قالوا : إن تفسير القرآن لا يكون إلا
 عن مكاشفة ، واعتقدوا في أنفسهم أنهم من أهل
 الكشف والوجدان ، وأنهم تحدثهم قلوبهم عن ربهم ،
 وأنهم خاضوا بحراً وقف الأنبياء بساحله ، وأن خاتمهم
 أفضل من خاتم النبوة ، لأنهم يأخذون عن الله بغير
 واسطة ، وأما النبي فإنه يأخذ عن الله بالواسطة ، ...
 وهؤلاء المتصوفة لم يكتفوا بالقدر الذي ذكرناه عنهم ،
 بل تجاوزوه إلى ما هو أعظم ، فيقول بعضهم : إنه
 يجتمع مع الرسول ﷺ في اليقظة ، ويأخذ عنه الحديث
 فترى المحدث بينما هو يقول : هذا حديث كذب على
 رسول الله ، والمتصوف يقول : قد صح هذا الحديث
 من طريق الكشف » ⁽²⁾ .

وفي معرض بيان وشرح مذهبهم وأصولهم ، وصفة
 ذكرهم لله تعالى ، يقول الفقيه : « ويذكر الله بالذكر
 الذي لم يرد به الشرع ، مثل أن يذكره تعالى بالاسم

(1) أي قابل المتكلمين .

(2) انظر : «إستلفات نظر الموحدين» ، (ق/6-7) ،
 وانظر : «الفتوحات المكية» ، (552 ، 1/57) ، لابن عربي .

المفرد ، كقول : الله ، الله ، أو : هو هو ، وزعموا أن المرید إذا تجرد إلى الله تعالى بهذه الصفة التي ذكرناها عنهم ، وجلس يذكر فإنه يرتفع عنه الحجاب ، ويسمع الله تعالى يقول : (ه ه ه ه ه)⁽³⁾ ، وتأتيه العلوم من غير واسطة ، ولذلك يقول بعضهم : « حدثني قلبي عن ربي »⁽⁴⁾ ، وغير ذلك من الأحوال والأفعال التي ما ورد بها الشرع ، بل جاء بضدها ، ولما علموا أن الشرع لا يوافقهم على ذلك ، أخذوا يقسمون العلوم إلى قسمين : ظاهر وباطن ، فعلم الشرع عندهم من الظاهر ، وعلمهم من علم الباطن ، وسمو علماء الشرع علماء الرسوم ، وأخذوا يفسرون القرآن والسنة تفسيراً يلائم حالهم ، زاعمين أن لكل حرف من القرآن ظاهراً وباطناً ، فأهل الشرع عرفوا الظاهر منه ، وهم عرفوا الباطن »⁽¹⁾.

ثم يتدئ الشيخ في الرد على هؤلاء وبيان فساد مذهبهم ، ولكنه يشير أولاً إلى أن هناك من عامة الناس من قد تروج عليه هذه البضاعة وينساق وراء أكاذيب هؤلاء ، وذلك بسبب قصورهم في علم الشريعة الحقّة وجهلهم بها يقول - رحمه الله - : « فمن راج عليه صنيعهم هذا بسبب قصوره في علم

(3) سورة المدثر ، (2 ، 3) .

(4) رد هذه المقولة ابن عربي ، انظر : «الفتوحات المكية» ، (1/57) .

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (101-102) .

الشرعية الحقة ، سَلَّمَ لهم جميع ما يقولونه ويفعلونه ، ولو تكلم بالألفاظ الكفرية وأتى الفواحش علناً ، وترك الصلاة والصيام ، ... وغير ذلك مما سود وجه الدين ، وألجأ اليهود والنصارى والمشركون على الطعن فيه ، وصدهم عن الدخول فيه ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم »⁽²⁾.

وفي الحقيقة فإن من نظر في نقل الشيخ الفقيه لمذهب هؤلاء وأصولهم ومن ذلك مصدر تلقيهم للعقائد ، يظهر له أن الشيخ يرمي إلى تزيف وتجهيل مذهبهم بطريقة العرض ، حيث إن المتصوفة وخاصة من يتلقى عن الكشف والمكاشفة ، يكفي في الرد عليهم عرض وتوضيح مذهبهم ، ومع ذلك فإن الشيخ قد رد وفند أصولهم وأقولهم .

ومن ردود الشيخ ما أوضحه من أن فعل هؤلاء هو من الخرافة ومن

الترهات والدجل على الناس ، حتى ينالوا ما بأيديهم ، وبعضهم يفعل ذلك من أجل السيادة والجاه .

وبين الشيخ أنهم قد غلوا في دعواهم التلقي عن طريق الكشف والمكاشفة ، حتى وصل بهم الحال أنهم ادعوا علم الغيب ، بل وصل الحال ببعضهم إلى أدعاء الربوبية ، يقول الشيخ : « وهؤلاء المتصوفة لم

(2) المصدر السابق ، ص : (102) .

يكتفوا بالقدر الذي ذكرناه عنهم ، بل تجاوزوه إلى ما هو أعظم ، فيقول بعضهم : إنه يجتمع مع الرسول ﷺ في اليقظة ويأخذ عنه الحديث ، وتغالوا حتى قال بعضهم: « ما في الجبّة إلا الله »⁽¹⁾، وقال بعضهم: « الرب عبد والعبد رب »⁽²⁾، وسمو ذلك وحدة الوجود ، وقالوا: من فرق بين العبد والرب فهو مشرك⁽³⁾ ، وأضعاف ما ذكرناه ، تجد ذلك في «الفتوحات المكية» ، و«فصوص الحكم» ، لابن عربي الحاتمي⁽⁴⁾، وكتاب «الإنسان الكامل» ، للجيلي⁽⁵⁾،

- (1) تنسب هذه المقولة لابن عربي وغيره ، انظر : «الفتوحات المكية» ، (3/80) .
- (2) قالها ابن عربي ، انظر: «الفتوحات المكية» ، (1/552) ، و«فصوص الحكم» ، ص : (83) ، لابن عربي .
- (3) انظر : الفتوحات المكية ، (2 / 194) .
- (4) أبو بكر محمد بن علي الطائي الحاتمي المرسى ابن العربي ، نزيل دمشق ، تزهد وتعبد وعمل الخلوات ، وكتب شيئاً كثيراً في تصوف أهل الوحدة ، عظّمته جماعة وغلو فيه ، وتكلم عليه العلماء ، قال عز الدين : شيخ سوء كذاب ، يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجاً ، من آثاره : كتاب «فصوص الحكم» ، و«الفتوحات المكية» ، توفي في ربيع الآخر ، وقيل غير ذلك ، سنة 638 هـ . انظر : «السير» (23/48 - 49) .
- (5) عبدالكريم بن إبراهيم بن عبدالكريم الجيلي القادري ، ابن سبط الشيخ عبدالقادر الجيلاني ، من علماء المتصوفة ، يلقب بـ (قطب الدين) ، ولد سنة 767 هـ ، وله تصانيف في التصوف ، منها : «الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل» ، وغيره ، توفي سنة 820 هـ ، وقيل: 832 هـ ، انظر : «الأعلام» (4/50 - 51) ، و «هدية العارفين» ، (

وكان هؤلاء القوم من أضر الناس على الإسلام
والمسلمين ، لأنهم تظاهروا بالصلاح وكثرة العبادة
والزهد في الدنيا ، فصادف قلوباً فارغة من العلم
النبوي، فصدقوها واعتقدوا صحة كل ما يقولون ،
وألفوا الكتب الكثيرة في مناقبهم وكراماتهم وفضل
زيارتهم ، حتى بالغ بعضه فألف كتاباً سماه : «وجوب
الحج إلى مشاهد الأولياء»⁽¹⁾ ، واعتقدوا فيهم أنهم
يملكون الضر والنفع والصحة والسقم والغنى والفقر
والإحياء والإماتة ، وأنهم يجيبون المضطر إذا دعاهم
واستغاث بهم ، أو تشفع أو استنجد بأحد منهم ، لا
فرق بين حيهم وميتهم ، وأنهم يعلمون الغيب ، لا
يخفى عليهم شيء منه ، وقالوا : إذا مات الولي فإذا
زار أحد قبره وطلب منه حاجة فإنه يخرج فيقضيها
له ، أو أن الله يوكل بقبره ملائكة يقضون حوائج
المستغيث بصاحب القبر»⁽²⁾ .

وقد تعمدت أن أسوق هذا الكلام بطوله من كلام
الفقيه لتأكيد حقيقة ظهرت لي من خلال رد الشيخ
على هؤلاء ، وهي أن الشيخ قد اتخذ له أسلوباً في
الرد على هؤلاء ومناقشتهم ، وهو تجهيلهم وبيان
حقيقة مذهبهم لأنه كما سلف مذهب خرافي خيالي

(1/610) ، للبغدادي .

(1) يأتي الحديث عنه في قسم التحقيق .

(2) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق/7) .

مضاد لدعوة التوحيد الخالصة ، ولا يحتاج إلى مناقشة ومجادلة ، وإنما بيانه على صورته الحقيقية يكفي في الرد عليه ، وهذا ظاهر لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، ولذلك فإن الشيخ يذكر كلامهم ويحيل إلى مصادره ، ومسألة مصدر التلقي وانحراف بعض المتصوفة فيه هو جزء أساسي من عقيدتهم ، بني عليه غيره ، فأول الأمر وصول بعضهم كما يزعمون إلى درجة يأخذ فيها أمور الدين من عقيدة وغيرها ، من طريق الكشف ، ولا يعتبرون بالنصوص الشرعية كما صرح بذلك الغزالي ، ثم وصل بهم الحال كما بين وأوضح الفقيه إلى ادعاء علم الغيب ووحدانية الوجود ، وادعاء الربوبية والتصرف في الكون ، وكل هذا يزعمه من ترقى في هذه الدرجات - بل دركات - ومن أولها ، منزلة الكشف والمكاشفة .

ومن ردود الشيخ على هؤلاء الذين يزعمون أن التلقي الحق هو التلقي عن الكشف والمكاشفة ، بيان أنهم قد اختلفوا فيما بينهم في منتهى الكشف ، هل هو الأخذ من اللوح المحفوظ ، أم من الله تعالى ، أم غير ذلك ، ثم إنهم طعن بعضهم في بعض وجهل بعضهم بعضاً ، وكل يدعي أن الحق معه ، ولا يكون إلا عن طريقته ، وتفرقوا إلى فرق كثيرة بحسب تعدد مشايخهم وأوليائهم الذين يدعون الكشف ، قال الشيخ : « وقد عاقب الله تعالى هذا الفريق : أعني

الذين سموا أنفسهم علماء التصوف ، بأن فرقهم
أحزاباً وشيعاً ، فتفرقوا إلى فرق كثيرة ، ... وأخذت
كل فرقة تدعى أنها أفضل من أختها ، وأن شيخها
أفضل من غيره من الشيوخ ، فطعن بعضها على
بعض ، فهذه تقول : إن شيخها يأخذ عن الله بلا
واسطة ، وأخرى تقول : إن شيخها يطلع على اللوح
المحفوظ ويأخذ منه ، وأخرى تقول : إن شيخها يأخذ
عن الخضر - عليه السلام - ، وأخرى تقول : إن شيخها
يأخذ عن النبي ﷺ مشافهة ، والكل لا يعتمدون في
مسائل الدين إلا على كتب مشايخهم ⁽¹⁾.

ثم ذكر الشيخ أنهم يزعمون أن طريقة الصوفية
في مسائل الدين ، أعظم وأفضل من طريقة أهل
الحديث ، حيث إن الصوفية لا يتكلمون في الدين إلا
عن مكاشفة ومشاهدة ، وأما أهل الحديث فهم
يتكلمون من جهة الاستدلال بالنصوص الشرعية ، وهي
قد تكون صحيحة وقد تكون غير صحيحة .

ولكن الشيخ يبين من هذه المقارنة بأن مذهب
هؤلاء باطل وفاسد ، إذ كيف يكون صحيحاً وقد تفرقوا
في أصل مذهبهم ، وهو منتهي الكشف ، - مصدر
أخذ أمور الدين - ، فكل يزعم زعماً غير ما يزعمه
الآخر ، ولا يرضى بقول غيره ، ولذا فإن سؤالاً يفرض
نفسه في وسط هذا الموج المتلاطم من النزاع

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (105-106) .

والاختلاف ، وهو : أي مذهب هو الحق ؟ ومن أي كشف نتلقى الدين والعقيدة ؟ وما هو الضابط في الصادق من الكاذب ؟ فإنك تجد كل صاحب طريقة يزعم أنه لا يتلقى الدين والاعتقاد إلا من جهة طريقته (1)

ثم يرد الشيخ على المتصوفة ويبين لهم أن أهل الحديث هم الذين على الحق ، وأنهم يتلقون أمور الدين والاعتقاد من مصدره الحق الذي أمر به الله سبحانه وتعالى ، وأنهم قد حفظ الله بهم الدين ، وأقامهم في وجوه المبتدعة الذين حرفوا الشريعة والدين ، من أمثال المتصوفة والمتكلمين .

يقول - رحمه الله - : « وحيث إن الله - سبحانه وتعالى - قد تكفل لدينه بالحفظ ، بأن لا يخلي الأرض من قائم له بحجة ، قيض لهذا الدين رجالاً هم صفوة خلقه ، وخيرته من عباده ، ألا وهم علماء الحديث ، كثرهم الله تعالى في القديم والحديث ، فقاموا في وجوه المبتدعة ، وذبوا عن كتاب الله تعالى وسنة نبيه ، تحريف الجاهلين ، وتأوي المبطلين » (2).

ويعتبر هذا الأسلوب نوعاً جيداً من المناقشة والحجاج ، حيث يبين الشيخ أن المخالف يزعم أن التلقي يكون بالمكاشفة فيقال : إن هذا الكلام لا

(1) المصدر السابق ، ص: (105-106).

(2) المصدر السابق ، ص: (107) .

حقيقة له في الواقع ، فإن الذين يزعمون ذلك قد
اختلفوا ولم يتفقوا ، وكل واحد منهم أسس مدرسة
يزعم أن لا أحد على الحق سوى أصحابها ، ثم تجد كل
فرقة تطعن في الأخرى ، ولا تعترف بمنهجها ولا
بمصدر تلقيها ، وبهذا البيان والعرض ، كشف الشيخ
أستار هذه الدعوى التي يتبناها أولئك القوم .

ثم إن الشيخ لم يكتف بذلك ، بل رد عليهم في
شبهتهم أنهم أفضل من

أهل الحديث لأنهم يأخذون عن الله تعالى مباشرة ، أو
عن الرسول ﷺ مشافهة ، فبين أن أهل الحديث هم
أهل الحق ، حيث إنهم أخذوا الدين والاعتقاد من
مصدره الحق من النصوص الشرعية التي أمر الله
بالأخذ عنها ، فهم أناس أخذهم وردهم بدليل ، وقولهم
وفعلهم بدليل .

ومن ردود الشيخ تأكيده على أمر وهو أن دعوى
التلقي عن طريق الكشف كان مدارها على الألسن ،
ثم بعد ذلك أخذ الأمر في تحول ، حتى أصبح يؤلف
فيها المؤلفات ، وتدون فيها الكتب ، ويحشوها
أصحابها بالأباطيل والأكاذيب والحكايات الملفقة ،
لتكون مستنداً لقولهم ودعواهم ، من دون النصوص
الشرعية .

يقول الشيخ في سياق حديثه عن تدرج بعض الصوفية في الغواية : « ثم جاء بعدهم أقوام عريقون في الجهل , فأخذوا ينتصرون لهم وصنفوا لهم في ذلك التصانيف الكثيرة المحشوة بالأحاديث المكذوبة والحكايات الملفقة المخترعة , وسموها كتب التصوف , وألفوا أيضاً لأسلافهم كتباً جمعوا فيها كراماتهم وأحوالهم وما أفيض عليهم , وسموها كتب المناقب , ونسبوا لهم أشياء لا تجوز نسبتها إلا لله عز وجل , لا يشاركه فيها أحد »⁽¹⁾.

وبأدنى نظر وتأمل يعلم ويعقل البصير أن مستند هؤلاء في دعوى الكشف هو الحكايات والأكاذيب والأباطيل .

وذكرت فيما سبق بيان الشيخ الفقيه لحال بعض المتصوفة أثناء الكشف والتجلي , ثم إنه ينقل كلاماً لبعض العلماء مفاده أن هذا الكشف إن أحسن به الظن فإن حقيقته من فعل الشيطان أو من طيش خطر على العقل .

يقول الشيخ : « قال الغزالي : العارف يتجلى له أنوار الحق , وتنكشف له العلوم المرموزة المحجوبة عن الخلق , فيعرف معنى النبوة وجميع ما وردت به ألفاظ الشريعة , ... وقال : ذهبت الصوفية إلى العلوم

(1) انظر : «الكشف المبدي» , (103) .

الإلهامية دون التعليمية ، فيجلس فارغ القلب مجموع
الهم يقول : الله الله الله على الدوام يفرغ قلبه ، ولا
يشتغل بتلاوة ولا كتب حديث ، فإذا بلغ الحد ألتمز
الخلوة ببیت مظلم ويدثر بكسائه ، فحينئذ يسمع نداء
الحق ، (ب)⁽¹⁾ ، (هـ)⁽²⁾ .

قلت⁽³⁾ : إنما سمع شيطاناً ، أو سمع شيئاً لا حقيقة
له من طيش دماغه»⁽⁴⁾ .

وما نقله الشيخ عن بعض العلماء هو جزء مما كان
قرره من حال هؤلاء ، حيث إن بعضهم يخيل إليه أنه
يسمع نداء الحق ، وبعضهم يدعي ذلك ويزعمه ،
وحقيقة الأمر أنه يكذب على الناس ويستخف بعقولهم

ولعل معترضاً يعترض فيقول : وهل تنكرون الإلهام
والتحديث ، وهناك من أمة محمد ﷺ ، من كان ملهماً

(1) سورة المزمل ، (1) .

(2) سورة المدثر ، (1) .

(3) القائل: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي .

(4) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق/24) .

ومحدثاً ، كما ثبت ذلك عن عمر بن الخطاب⁽⁵⁾ - رضي الله عنه - .

فالجواب أننا لا ننكر هذا ، بل نشبهه على وجهه الصحيح ، ولكن الذي ننكره هو أن يكون هذا الإلهام أو التحديث أو الكشف ، مصدراً للتشريع ولتلقى العقائد ، حيث لا دليل على إثبات ذلك ، بل الدليل على منع تلقي التشريع من الإلهام والتحديث والكشف ، فإنه قد يلتبس على الإنسان الإلهام من تلبس الشيطان أو طيش العقل ، وأما وحي الأنبياء فهو حق مطلقاً ، وتشريع قطعاً ، لأنهم معصومون إما بعدم الخطأ البتة ، وإما بعدم الإقرار على الخطأ⁽¹⁾ .

وهذا ما قرره السلف ونص عليه الأئمة الأعلام ، يقول ابن تيمية : «والذين أنكروا كون الإلهام طريقاً على الإطلاق أخطأوا ، كما أخطأ الذين جعلوه طريقاً

(5) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عمر بن الخطاب ، برقم : (3689) ، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل عمر ، برقم : (2398) ، من حديث عائشة رضي الله عنها .

(1) انظر : «الموافقات» ، (458-4/457) ، للشاطبي ، «مجموع الفتاوى» ، (474-10/473) ، و«المعرفة في الإسلام» ، ص : (73-66) ، للدكتور عبدالله القرني .

شرعياً على الإطلاق»⁽²⁾، ثم أوضح ابن تيمية بأن حقيقة

الإلهام في الأدلة الشرعية هو في التوفيق في فهمها ، واكتشاف مكنونها⁽³⁾ .

وقد خالف هذا التقرير بعض الصوفية ، فذهبوا إلى حجية الإلهام والتحديث والكشف ، وجعلوها مصدراً لتلقي أمور الدين ومسائل الاعتقاد⁽⁴⁾، فخالفوا بذلك الدلائل النقلية والحقائق العقلية ، فاستحقوا الذم والتشنيع والتجهيل .

وأما تقرير الشيخ الفقيه لهذا الأصل ، فلم أجد فيه شيئاً لا من قريب ولا من بعيد يشير فيه بنفي أو إنكار الإلهام أو التحديث في هذه الأمة ، وإنما كان إنكاره على من جعل ذلك مصدراً للتشريع في العقائد وغيرها .



(2) انظر : مجموع الفتاوى ، (10/473).

(3) المصدر السابق ، (10/473) .

(4) انظر : «إحياء علوم الدين» ، (146-1/145) ، وقواعد

العقائد ، ص: (138 - 139) ، للغزالي .

- موقف الفقيه من الاستدلال عند المخالفين :

سبق الحديث عن منهج الفقيه في الاستدلال على مسائل الاعتقاد⁽¹⁾ ، وهو الأساس والأصل لموضوع ينسحب عليه هو موقفه من الاستدلال عند المخالفين ، وفي أثناء الحديث عن منهج الفقيه اتضح

(1) في ص : (98-110) .

جزء من موقفه من المخالفين ، وما يتم رقمه الآن هو التتمة لهذه المسألة ، وبالله التوفيق .

من المعلوم المتقرر عند مطالع مناهج كثير ممن يكتب في أصول الدين والاعتقاد ، أنهم قد حادوا عن المنهج الحق في الاستدلال على العقيدة ، ويظهر هذا للمطلع بأدنى نظر وتأمل .

والشيخ الفقيه لم يستفرغ جهده في مناقشة المخالفين في هذه المسألة تحديداً ، ولكن تقريره ومناقشته كلها تعتبر مندرجة تحت هذا الأصل ، وسأعرض بإذن الله تعالى ، لموقف الشيخ تجاه الاستدلال عند المخالفين ، مما وجدته في كلامه ، ومن ذلك :

- موقف الفقيه من الاستدلال على العقائد بأدلة لم يأمر بها الله تعالى ، ولم يأت بها الشرع ، مثل الاستدلال بالأدلة العقلية ، وآراء الرجال المخالفة للأدلة المعتمدة ، والكشف والمشاهدة .

ففي معرض مناقشة من جعل دلائل العقل مسلكه في الاستدلال على مسائل الاعتقاد ، يقول - رحمه الله - : « فإذا تركنا كتاب ربنا عز وجل ، وسنة نبينا ﷺ ، وأردنا الاستدلال على مسائل العقائد ، فإلى أي عقل من هذه العقول نرجع إليه في الاستدلال بدلائله ؟ وأي

العقول أرجح ؟ أعقل الأشعرية أم المعتزلة أم الجبرية أم المرجئة أم الإمامية ، فإن كان ثمت عقل وراء هذه العقول كلها فليتفضلوا علينا بإرشادنا إليه «⁽¹⁾ .

وهذا حجاج عقلي ، وهو من التنزل للخصم من أجل إفحامه ودحض شبهته ، وهو ملزم للخصم بالتسليم ، وقاطع لحجته ، التي يستند إليها ، ليعضد استدلاله بالدلائل العقلية .

وحول موقفه من الاستدلال بالكشف على أصول الاعتقاد ، يبين الشيخ أن هذا مما أبطله الشرع وزيفه⁽²⁾ .

وأما عن المقلدين لآراء الرجال بلا دليل ففي سياق مناقشتهم والرد عليهم يقول - رحمه الله - في حديثه حول أتباع الأئمة المتبوعين : « فكان الواجب عليهم أن ينصروا علم الكتاب ويجعلوا قول إمامهم تبعاً لهما ، فإن وافقهما قبل وإلا فلا »⁽³⁾ .

-
- (1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/173) ،
وانظر نص هذا الكلام في ص : (98-99) من هذه الرسالة .
(2) انظر نص كلام الفقيه في هذه الرسالة ، ص : (128 - 129) .
(3) انظر : «رسالة في تقرير ونقض الفكر السامي» ،
(ق/7) .

والمفهوم من هذا أن من استدل بغير نصوص
الوحي فقد وقع في الإثم والزلل ، لأنه ترك ما هو
واجب عليه .

- تقرير مسائل الاعتقاد تقريراً معقداً ، غامضاً ،
متكلفاً ، بعيداً عن الوضوح والبيان .

وقد رد الشيخ على من كان هذا منهجه ، وشنع
عليه ، وبين أن هذا من القدح في النصوص الشرعية
والأدلة النقلية ، وتساءل هل هذا التكلف في الطرح ،
وتفريع المسائل وتعسير الشريعة والتعمق في مسائل
كلامية وفلسفية لا طائل تحتها ، هو مطلب إلهي ، أم
تلبيس شيطاني ، وهل الأمة الإسلامية ، وعامة الناس
يحتاجون مثل هذا الطرح والعرض ! ثم أرشد الشيخ ،
المشتغلين بهذا التعسير بالعناية بالنصوص الشرعية ،
لاشتمالها على الصلاح في الدنيا والآخرة⁽¹⁾ .

- من منهج المخالفين في الاستدلال على مسائل
الاعتقاد ، التأويل ، وهو صرف اللفظ عن ظاهره⁽²⁾ ،

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/6-7) .

(2) التأويل : هو من آل الشيء يؤول إلى كذا ، أي رجع
وصار إليه .

قال ابن تيمية : « لفظ التأويل قد صار بتعدد الاصطلاحات
مستعملاً في ثلاث معان :

أحدها : وهو اصطلاح كثير من المتأخرين المتكلمين في الفقه
وأصوله ، أن التأويل هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح
إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به وهذا هو الذي عناه

فلا بد عندهم من تأويل النصوص المعارضة لدلائلهم العقلية ، عند تيسر التأويل ، وإن لم يتيسر تأويل النصوص فيصار إلى تفويض معانيها والمراد منها ، يقول الرازي : « ثم إن جوزنا التأويل ، اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل ، وإن لم نجوز التأويل ، فوضنا العلم بها إلى الله تعالى » (3)

وقد رفض الفقيه هذا التقرير من المتكلمين ، ورد عليه وزيفه ، ففي

سياق الحديث عن الانحراف الذي طرأ على كتب التفاسير ، يشير الشيخ إلى أن أحد عوامل هذا الانحراف ، هو التأويل الباطل الذي تبناه المتكلمون ،

أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل الصفات
والثاني : أن التأويل بمعنى التفسير ، وهذا هو الغالب على اصطلاح مفسري القرآن ، كما يقول ابن جرير وأمثاله من المصنفين في التفسير : (واختلف علماء التأويل)
الثالث : من معاني التأويل ، هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ، كما قال تعالى : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ) [الأعراف : 53] .

فتأويل ما في القرآن من أخبار المعاد هو ما أخبر الله تعالى به فيه ، مما يكون من القيامة والحساب والجزاء والجنة والنار ، ونحو ذلك » . انظر : «الرسالة التدمرية» ، ص : (91 - 93) ، لابن تيمية ، و«معجم مقاييس اللغة» ، (0/158-1-159) ، و«النهاية في غريب الحديث والأثر» ، (81-1/80) ، لابن الأثير .

(3) انظر : «أساس التقديس» ، ص : (194) .

يقول - رحمه الله - : « وإذا قرأت التفاسير للمتقدمين رأيت ما يضحك الثكلى ضحك تعجب ، ولا سيما إذا رأيت المعتزلي يستدل على نفي رؤية الله في القيامة ، بقوله تعالى : (ت ت ت)⁽¹⁾ ، ويتأول ما سوى ذلك من الآيات ، والأشعري يستدل على مذهبه في الجبر [على خلق القرآن]⁽²⁾ بقول الله تعالى : ()⁽³⁾ ، ورأيت المتكلم ينفي عن الله حقائق اسمائه وصفاته ، وكل صفة أثبتها سبحانه لنفسه ، وأثبتها له رسوله ، ويصفه بصفات العدم بقوله تعالى : (ت ت)⁽⁴⁾ ، ويقول : (ت ت ت ت ت)⁽⁵⁾ ، ويتأول كل ما ورد في إثبات حقائق الأسماء والصفات ، ويقول هذه كلها دلائل لفظية ، لا تفيد علماً ولا يقيناً ، بل اعتقادها على ظاهرها كفر صريح ، يخرج عن ملة الإسلام .

ثم يرد الشيخ عليهم برد إلزامي ، فيقول : « فقد حكم بالكفر والعياذ بالله على محمد رسول الله ، لأنه هو أول من تكلم بها ، وأعلمها أصحابه ولم ينههم عن اعتقاد ما دلت عليه ، وكذلك كفّروا أصحابه والتابعين فمن بعدهم وكل من يقول بقولهم »⁽⁶⁾.

(1) سورة الأنعام ، ص : (103) .

(2) بحذفها يستقيم الكلام .

(3) سورة الزمر ، (62) .

(4) سورة الشورى ، (11) .

(5) سورة الإخلاص ، (4) .

(6) انظر : «تعريف الخلق بحال السلف» ، (ق/27-28) .

وما سبق عرضه من كلام الشيخ عبارة عن عرض
لكلام المخالف ورد عليه بالحجة الإلزامية الدامغة ،
فإن الشيخ قد جعل الخصم في زاوية ضيقة ، فإما أن
يلتزم بما ألزمه به الشيخ من تكفير النبي ﷺ وأصحابه ،
وإما أن يتراجع عن مذهبه في تأويل النصوص
الشرعية ، وهو لا مخرج له من هذا الإلزام ولا مفر ،
فالأدلة تقطع بأن النبي ﷺ وصحابته من بعده والتابعين
لهم بإحسان ، كانوا يعتقدون بظواهر النصوص الواردة
في مسائل الاعتقاد ، ولم يتأولوها وبالله التوفيق .
وفي بيان حقيقة حال هؤلاء الفرق من التأويل ،
يبين الشيخ أن بعض هؤلاء المتأولة قد وصل مع
النصوص الشرعية إلى حال لا يُرضي .
يقول الشيخ : « ولو رأيت ما يفعله أتباع أهل هذه
المذاهب بالنصوص القرآنية ، والأحاديث الصحيحة
النبوية ، من التأويل والتحريف ، وجرح المعدل وتعديل
المجروح ، لرأيت أمراً عجيباً ... »
والحاصل أن هذه المذاهب قد قصت على
النصوص القرآنية والنبوية ، فإذا فسر القرآن ...

زیدی⁽¹⁾ ، أو جعفري⁽²⁾ ، أو إباضي⁽³⁾ ، جعل القرآن والسنة أدلة لمذهبه⁽⁴⁾ ، وهذا ظاهر أمام العيان لكل من طالع كتب هؤلاء القوم ، فإنهم يتأولون النصوص الشرعية تأويلات بعيدة ، ويلوون أعناق النصوص بنظرة سقيمة ، وقد عقد الرازي فصلا مستقلا في «أساس التقديس» ، لتأويل المتشابهات من الأخبار والآيات⁽¹⁾ ، وهذا على حد زعمه ، وإلا فإن ما ظنه متشابهاً من نصوص الصفات وغيرها هو في الحقيقة

(1) إحدى فرق الشيعة ، وتنسب إلى زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة - رضي الله عنها - ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم ، وتغير حال الزيدية بعد ذلك فطعنوا في الصحابة ن وانحرفوا في مسائل الاعتقاد ، وتفرقوا إلى فرق متعددة ، انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (140-1/13) ، و«الملل والنحل» ، (126-1/124) ، و«الفرق بين الفرق» ، ص : (22-21) .

(2) هو المذهب الفقهي للشيعة الإمامية الإثنى عشرية ، وسمى بالجعفري نسبة إلى جعفر ابن محمد المعروف بالإمام الصادق ولأن أكثر فقه المذهب مأخوذ عنه - كما يقولون - . انظر : «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذهب» ، (1/137) ، نشر دار الندوة العالمية .

(3) الإباضية : أصحاب عبدالله بن يحيى الإباضي المتوفى سنة 86هـ ، الذي خرج في أيام مروان بن محمد ، وهم إحدى فرق الخوارج ، ويقولون بأن أهل القبلة كفار غير مشركين ، تجوز مناكرتهم ، ولا يجوز قتلهم وسبيهم . انظر : «الملل والنحل» ، (1/107) .

(4) انظر : «إستلفات نظر الموحدين» ، (ق/20-21) .

(1) انظر : «أساس التقديس» ، ص : (91-188) .

من المحكم الذي لا يقبل المراء ولا الجدل ، وسبق أن أحد حذاق المتكلمين ، وهو الجويني ، قد رفض هذا المسلك ، وبين أنه خلاف ما كان عليه سلف الأمة⁽²⁾ .

وشيخ الإسلام ابن تيمية له كلام بين فيه أن هناك تأويلات يروم أصحابها من ورائها الكيد والمكر بالنصوص الشرعية ، مثل تأويلات الباطنية⁽³⁾ ، يقول - رحمه الله - : « فهذه التأويلات من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، والإلحاد في آيات الله ، وهي من باب الكذب على الله وعلى رسوله وكتابه ، ومثل هذه لا تُجعل حقاً حتى يقال إن الله استأثر بعلمها ، بل هي باطلة مثل شهادة الزور ، وكفر الكفار ، ... وهو حال الباطنية وأشباههم ، ممن يتظاهر بالإسلام واتباع القرآن والرسالة ، بل بموالة أولياء الله تعالى ، من أهل بيت النبوة ، وغيرهم من الصالحين ، وهو في

(2) انظر : «العقيدة النظامية» ، ص : (32) .

(3) هم قوم تستروا بالإسلام ومالوا إلى الرفض وسموا بهذا الإسم لدعواهم أن لطواهر القرآن والحديث بواطن تجري من الطواهر مجرى اللب من القشر ، ومحصل قولهم تعطيل الصانع وإبطال النبوة والعبادات وإنكار البعث ، وحكى أصحاب المقالات أن الذي أسس فرقة الباطنية جماعة منهم (ميمون بن ديسان) المعروف بالقداح ، ولهم ألقاب ومسميات أوصلها الغزالي إلى عشرة ، وقد كفرهم العلماء وبينوا خطرهم . انظر : «فضائح الباطنية» ، ص : (21-22) ، للغزالي ، و«الملل والنحل» ، (1/157-158) ، و«الفرق بين الفرق» ، (199-200) ، و«تلبيس إبليس» ، (2/622-623) ، و«مجموع الفتاوى» ، (4/97-100)

الباطن من أعظم الناس مناقضة للرسول فيما أخبر به وما أمر به ، لكنه يتكلم بألفاظ القرآن والحديث ، ويضم إلى ذلك من المكذوبات ما لا يحصيه إلا الله ، ثم يتأول ذلك من التأويلات بما يناسب ما أبطنه من الأمور المناقضة لخبر الله ورسوله ، وما أمر الله ورسوله ، ويظهر تلك التأويلات لمستجيبه بحسب ما يراه من قبولهم وموافقتهم له «⁽¹⁾ .

ويؤكد الشيخ الفقيه على اجتناب التأويل ورفضه ، فيوصي في مسائل الاعتقاد بإتباع ما جاء في النصوص الشرعية ، من غير التعرض لها بتأويل أو غيره ، يقول - رحمه الله - : « أما العقائد فعليك أن تتبع فيها نصوص القرآن والسنة ، وما جاء عن سلف هذه الأمة ، من غير تأويل ، ولا تعطيل ، ولا تشبيه »⁽²⁾ . وهذا تصريح يُظهر به الفقيه موقفه من تأويل النصوص الشرعية .

ويصف الفقيه منهج المخالفين في الاستدلال بأنه رأي فاسد ونظر كاسد ، ولا يشهد له عقل ولا نقل . يقول - رحمه الله - : « ولا تسأل عما أحدث في هذا الدين بسببهم ، فقد حرفوا القرآن وردوا النصوص الصحيحة .. » ، ثم أخبر عن حالهم مع كتب أهل السنة

(1) انظر : «درء تعارض العقل والنقل» ، (383/5-384) .

(2) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/31) .

فقال : « فمزقوا كتبهم وحرقوها ، وما سلم منها
غيروه وشوهوه بالتأويلات الفاسدة ، والآراء الكاسدة ،
التي لا يشهد لها عقل ولا نقل »⁽³⁾ .

- ومن منهج المخالفين ، الاستقلال بمنهج في
تفسير النصوص الشرعية يخالف منهج الصحابة
والسلف الصالح ، حيث إنهم يزعمون أنهم أعلم
وأحكم من الصحابة وتابعيهم بإحسان ، ولذلك يحكي
الشيخ عنهم مقولتهم المشهورة ، فيقول : « قال
أقبحهم : طريقة السلف في الصفات أسلم ، وطريقة
الخلف أعلم وأحكم »⁽¹⁾ ، ثم يوجه الفقيه النقد لهذا
الكلام ويشنع على أصحابه فيقول : « من يجعل نفسه
أعلم بمعاني القرآن من أصحاب النبي ﷺ فقد نادى
بفضيحته ، وكشف به عورته أمام الناس ، فإن ذلك
ضرب من الهوس ، ولكن من لم يجعل الله له نوراً
فما له من نور »⁽²⁾ .

وواضح من كلام الشيخ أنه يستبعد أن يصدر هذا
الأمر من عاقل راشد ، فكل من يعرض عن فهم
ومنهج الصحابة - رضي الله عنهم - فهو أقرب إلى

(3) انظر : «إستلغات نظر الموحدين» ، (ق/5-6) .
(1) المصدر السابق ، (ق/9) . وهذه المقولة ذكرها ابن
تيمية في بعض كتبه ولم ينسبها لأحد بعينه . انظر : «الفتوى
الحموية» ، ص : (185-187) .
(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (127) .

الخطأ والزلل والضلال ، كما أوضح الشيخ ذلك في مواضع أخرى⁽³⁾ .

ويؤكد ذلك ابن تيمية ، بل يجعل الإعراض عن فهم ومنهج الصحابة وتابعيهم بإحسان ، أصل للوقوع في الضلال والتحريف ، يقول - رحمه الله - : « وأصل وقوع أهل الضلال في مثل هذا التحريف ، الإعراض عن فهم كتاب الله تعالى كما فهمه الصحابة والتابعون ، ومعارضة ما دل عليه بما يناقضه ، وهذا هو من أعظم المحادة لله ولرسوله ، ولكن على وجه النفاق والخداع »⁽⁴⁾ ، كما هو حال الباطنية⁽⁵⁾ .

- ومن منهج المخالفين، عدم الاعتبار بمدلولات اللغة العربية ، ومعلوم

أن مصدري التشريع بلسان عربي مبين ، ومع ذلك فإن من منهج المخالفين عدم الاعتبار بمدلولات اللسان العربي ، ولا يستغرب منهم هذا فإنهم قد ضربوا صفحاً عن التلقي والاستدلال بالمصدر الأصيل للتشريع ، فكيف لا يعرضون عن مدلولات اللسان الذي جاء به ، وقد رد الفقيه على أصحاب هذا المنهج وناقشتهم فيما ذهبوا إليه ، ففي معرض رده على من غلا في الصحابة - رضي الله عنهم - يقول : « فأناس

(3) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/20-21) .

(4) انظر «الدرء» ، (5/383) .

(5) انظر : «فضائح الباطنية» ، ص : (59-71) ، للغزالي .

غلوا في الصحابة حتى جعلوهم كالمعصومين ، فقالوا كل من رأى النبي ﷺ مؤمن ، ولو لحظة من الزمن صغيراً كان أو كبيراً فهو صحابي ، ومتى كان صحابياً فهو عدل لا يسأل عن حاله ، وقد خالفوا بقولهم هذا اللغة والشرع ، أما اللغة فقد أجمع أهل اللسان أن مجالسة⁽¹⁾ الرجال ساعة أو يوماً لا يقال له هو صاحبه ، بل لا يسمى بهذا إلا إذا طالت صحبته وسبر حاله⁽²⁾ .

فالشيخ قد رد وشنع على أصحاب هذا القول ، لأنهم لم يعتبروا مدلولات اللسان العربي في توضيح هذه المسألة والاستدلال عليها .

وهذا ما ظهر من موقف الشيخ الفقيه من الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند المخالفين لمعتقد السلف ، أهل السنة والجماعة ، ومن خلال تقرير الفقيه لعقيدة السلف ورده على مخالفها ، يتضح موقفه من الاستدلال عند المخالفين بصورة تطبيقية⁽³⁾ ، وبالله التوفيق .

-
- (1) لعل الأنسب : « من جالس » .
(2) انظر : « تعريف الخلف » ، (ق/35-36) ، وستأتي مناقشة الشيخ في مسألة الصحبة ، وبيان أن قوله مرجوح .
(3) أنظره في الفصل الثاني من هذا الباب ، ص: (149) ، وما بعدها .



الفصل الثاني

جهود الشيخ محمد الفقيه

في تقرير عقيدة السلف

ويشتمل على أربعة مباحث :

المبحث الأول : جهود الفقيه في تقرير توحيد الربوبية .

المبحث الثاني : جهود الفقيه في تقرير توحيد الأسماء والصفات .

المبحث الثالث : جهود الفقيه في تقرير توحيد الألوهية (العبادة) .

المبحث الرابع : جهود الفقيه في تقرير بقية مسائل الاعتقاد .

تمهيد **توحيد الله تعالى وما طرأ عليه من** **تغير وانحراف**

- تعريف التوحيد لغة واصطلاحاً :

التوحيد في اللغة : يدور حول انفراد الشيء بذاته
أو بصفاته أو بأفعاله, وعدم وجود نظير له فيما هو
واحد فيه , قال الله تعالى حكاية عن المشركين : (ج
ج ج ج ج) ⁽¹⁾.

(1) سورة ص ، (5) ، و انظر : «دلائل التوحيد» ، ص : (49-48) .

قال ابن فارس⁽²⁾ : « والواو والحاء والذال ، أصل يدل على الإنفراد ، ومن ذلك، الوحدة، وهو واحد قبيلته، إذا لم يكن فيهم مثله، والواحد: المنفرد»⁽³⁾ .

وفي «القاموس» : « وحده توحيداً : أي جعله واحداً »⁽⁴⁾ .

وقال ابن الأثير⁽⁵⁾ : « الواحد : هو الفرد الذي لم يزل وحده ، ولم يكن معه آخر »⁽⁶⁾ .

(2) أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا القزويني المالكي اللغوي ، نزيل همذان ، مولده بقزوين ومرباه بهمدان وأكثر إقامته بالري ، كان رأساً في الأدب ، بصيراً بفقهِ مالك ، مناظراً متكلماً على طريقة الحق ، وكان في النحو على طريقة الكوفيين ، وتخرج به أئمة ، توفي بالري في صفر سنة 395 هـ ، انظر: «معجم الأدباء»، (4/80 - 98) ، و«السير» ، (103 - 106) .

(3) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (91-6/90) .

(4) انظر : «القاموس المحيط» ، ص: (324) ، للفيروز آبادي .

(5) أبو السعادات محمد بن محمد بن عبدالكريم بن الأثير الشيباني الشافعي، ولد سنة 544هـ ، ونشأ في الموصل من العراق ، وكان محدثاً ، فقيهاً ، بصيراً بالعربية ، عارفاً بالحساب ، صاحب عقل وروية ، توفي في إحدى قرى الموصل، في آخر يوم من عام 606هـ ، وله مصنفات منها : «جامع الأصول» ، انظر : « العبر» ، (3/143) ، و«شذرات الذهب» ، (44-7/42) .

(6) انظر : «النهاية في غريب الحديث» ، (5/159) .

وقال الجرجاني : « التوحيد في اللغة : الحكم بأن الشيء واحد ، والعلم بأنه واحد »⁽¹⁾ .

وقال أبو القاسم الأصبهاني⁽²⁾ : « التوحيد على وزن التفعيل ، وهو مصدر وحدته توحيداً ، كما تقول كلمته تكليماً ، ... ومعنى وحدته جعلته منفرداً عما يشاركه أو يشبهه في ذاته وصفاته ، ... وتقول العرب : واحد وأحد ووحيد ، أي منفرد ، فالله تعالى واحد ، أي منفرد عن الأنداد والأشكال في جميع الأحوال »⁽³⁾ .

- التوحيد في الاصطلاح :

التوحيد في الاصطلاح الشرعي : هو إفراد الله تعالى بخصائص ربوبيته ، وأفعاله ، وإثبات أسمائه وصفاته بما يليق به ، وصرف العبادة له وحده لا شريك له .

وحول هذا التعريف يدور كلام العلماء المحققين .

-
- (1) انظر : التعريفات ، ص : (133) .
(2) الحافظ أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي التيمي الطلحي الأصبهاني ، قوام السنة ، ولد سنة 457 هـ ، رحل وتنقل في سماع الحديث ، ولقي الأئمة ، وحدث عنه الأئمة الكبار ، وكان معروفاً بالتدين والصلاح والفقه والدعوة إلى نهج السلف ، انظر : «السير» ، (20/80 - 88) .
(3) انظر : «الحجة في بيان المحجة» ، (1/305 - 306) ، للأصبهاني .

ويقول ابن القيم : « سورتا الإخلاص⁽⁵⁾ قد اشتملتا على نوعي التوحيد الذي لا نجا لعبد ولا فلاح إلا بهما ، وهما توحيد العلم والاعتقاد المتضمن تنزيه الله عما لا يليق به من الشرك والكفر والولد والوالد ، وأنه إله أحد صمد ، لم يلد فيكون له فرع ، ولم يولد فيكون له أصل ، ولم يكن له كفواً أحد فيكون له نظير ، ومع هذا فهو الصمد الذي اجتمعت له صفات الكمال كلها .

(2) سورة النحل ، (51) .

(4) سورة الزخرف ، (45)، وانظر «درء التعارض»، (

. (1/224

(5) هي سورة الكافرون والإخلاص .

والثاني : توحيد القصد والإرادة ، وهو أن لا يعبد إلا إياه ، فلا يشرك به في عبادته سواه ، بل يكون وحده المعبود «⁽⁶⁾ .

وقال السفاريني : « التوحيد : أفراد المعبود بالعبادة ، مع اعتقاد وحدته ، ذاتاً وصفاتاً وأفعالاً »⁽⁷⁾ .
وقال القاسمي : « توحيد الله معناه أنه واحد لا شريك له ، ونفي المثل والنظير عنه ، والتوجه إليه وحده بالعبادة »⁽¹⁾ .

ومن توضيح وبيان تعريف التوحيد في اصطلاح الشرع ، يتبين أنه ينقسم إلى قسمين باعتبار ، وإلى ثلاثة أقسام باعتبار آخر .

فأما التقسيم الثنائي ، فإنه باعتبار ما يجب على الموحد وما هو مطلوب منه ، فإنه مطلوب منه العلم والمعرفة والإثبات ، ومطلوب منه أيضاً توجيه القصد والإرادة والطلب وإخلاص العبادة لله ، وأما التقسيم الثلاثي ، فإنه باعتبار متعلق التوحيد ، وهو التعلق بالذات الإلهية من جهة توحيد الله ، بأفعاله وأسمائه وصفاته وخصائص ربوبيته واستحقاقه للعبادة وحده لا شريك له⁽²⁾ ، وقد صرح العلماء بذكر كلا التقسيمين

(6) انظر : «بدائع الفوائد» ، (1/243-244) ، لابن القيم .

(7) انظر : «لوامع الأنوار» ، (1/56) ، للسفاريني .

(1) انظر : «دلائل التوحيد» ، ص : (49) .

(2) المصدر السابق ، ص : (52) .

يونس وأوسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها ، وجملة سورة الأنعام»⁽⁴⁾.

وفي بيان تقسيم التوحيد الثلاثي يقول : « التوحيد يتضمن ثلاثة أنواع :

أحدها : الكلام في الصفات ، والثاني : توحيد الربوبية ، وبيان أن الله وحده خالق كل شيء ، والثالث : توحيد الإلهية ، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يعبد وحده لا شريك له »⁽⁵⁾.

وليس ثمة فرق بين قسمي التوحيد ، حيث إن الأول كان على جهة الإجمال ، والثاني على جهة التفصيل .

وما سبق عرضه من تقسيم للتوحيد ، مقرر في كتاب الله تعالى ، ومن

استقرأ وتتبع وسبر آيات الذكر الحكيم ، فإنه يجد ذلك كثيراً مستفيضاً ، فلا مجال لقبول دعوى أن ما سبق من تقسيم ، مبتدع ومحدث في الدين ، كما صرح بذلك جملة من المتكلمين والمتصوفة⁽⁶⁾.

(4) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» ، (1/42) لابن أبي العز .

(5) المصدر السابق ، (1/24) .

(6) انظر : مجلة نور الإسلام ، (4/255 - 257) ، مقال (توحيد الألوهية ، وتوحيد الربوبية) .

يقول ابن أبي العز : « وغالب سور القرآن
متضمنة لنوعي التوحيد ، بل كل سورة في القرآن ،
فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته
وأفعاله ، فهو التوحيد العلمي الخبري .
وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له ، وخلع ما
يعبد من دونه ، فهو التوحيد الإرادي الطلبي .
وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته ، فذلك من حقوق
التوحيد ، ومكملاته ، وإما خبر عن إكرامه لأهل
توحيده ، وما فعل بهم في الدنيا ، وما يكرمهم به في
الآخرة ، فهو جزاء توحيده .
وإما خبر عن أهل الشرك ، وما فعل بهم في الدنيا
من النكال ، وما يحل بهم في العقبي من العذاب ،
فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد »⁽¹⁾ .
ثم يجمال الشيخ ما سبق ويقول : « فالقرآن كله
في التوحيد وحقوقه وجزائه ، وفي شأن الشرك وأهله
وجزائهم »⁽²⁾ .
وهذا كلام جيد رصين من عالم تتبع واستقرأ آي
الكتاب العزيز ، من أجل أن يوضح هذه الحقيقة التي
قد تخفى على بعض الناس .

(1) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» ، (1/42-43) .

(2) المصدر السابق ، (1/43) .

والشيخ الفقيه ليس له كلام صريح يؤيد فيه ما سبق من تقسيم التوحيد أو ينفيه ، ولكن من نظر في كتب الشيخ وخبرها ، فإنه يتأكد له أنه يقرر هذا التقسيم ويعمل به ويعتمده ، فإنك تجده يقرر توحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات وتوحيد الألوهية ، ويرد على من خالف ذلك ، وكلامه في ذلك كثير جداً ، يأتي بسطه وبيانه بإذن الله تعالى⁽³⁾ .

- معنى التوحيد وأقسامه عند المتكلمين :

ما سبق من بيان التوحيد وتقسيمه هو مذهب أهل السنة والجماعة ، وقد أنكره المتكلمون ، واعتمدوا معنى وتقسيماً آخر ، وهو أن التوحيد قاصر على إثبات الذات الإلهية ، والصفات والأفعال ، ونفي الشبيه والقسيم والشريك لله تعالى .

ولم يدخلوا توحيد الألوهية - العبادة - في معنى التوحيد ، ولذلك فليس له ذكر عندهم .
وقد صرح بذلك كثير من أئمتهم ، بل إنك لا تجد في كتبهم إلا هذا .

(3) في المبحث الأول والثاني والثالث من هذا الفصل .

يقول القاضي عبد الجبار⁽¹⁾ ، وهو شيخ المعتزلة ، :
 « قال شيخنا أبو علي⁽²⁾ : إن القديم يوصف بأنه واحد
 على وجوه ثلاثة : أحدها : بمعنى أنه لا يتجزأ ولا
 يتبعض ، الثاني : بمعنى أنه منفرد بالقدم لا ثان له ،
 الثالث : أنه منفرد بسائر ما يستحق به من الصفات
 النفسية »⁽³⁾ .

ويقول : « التوحيد : ... فأما في اصطلاح
 المتكلمين ، فهو العلم بأن الله تعالى واحد لا يشاركه
 غيره فيما يستحق من الصفات ، نفيًا وإثباتًا ، على الحد
 الذي يستحقه ، والإقرار به »⁽⁴⁾ .

ويقول الجويني : « الرب سبحانه وتعالى ، موجود
 فرد متقدس عن قبول التبعية والانقسام »⁽⁵⁾ .

(1) عبد الجبار بن أحمد بن خليل ، أبو الحسن الأسد ابادي
 الهمذاني ، شيخ المعتزلة ، ومن فقهاء الشافعية ، سمع
 الحديث ، وعمر طويلاً ، ولي قضاء الري ، وتخرج به خلق
 كثير في الفكر الاعتزالي ، توفي في ذي القعدة سنة 415 هـ
 ، على قول الأكثرين ، وذكر ابن الأثير أن وفاته كانت سنة
 414 هـ ، انظر : «تاريخ بغداد» ، (113/11-115) ، للخطيب
 ، و«الأنساب» ، (1/141) للسمعاني ، و«الكامل في
 التاريخ» ، (8/142) لابن الأثير ، و«السير» ، (17/244-
 245) .

(2) يعني الجبائي .

(3) انظر : «المغني» ، (1/241) ، و«المحيط بالتكليف» ،
 ص: (53 - 54) ، كلاهما للقاضي عبد الجبار .

(4) انظر : « شرح الأصول الخمسة » ، ص: (80) ، لعبد
 الجبار .

(5) انظر : «الإرشاد» ، ص : (52) .

ويقول الشهرستاني⁽¹⁾ : « إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسيم له ، وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له ، وواحد في أفعاله لا شريك له »⁽²⁾.

ويقول الشريف الجرجاني : « التوحيد ثلاثة أشياء : معرفة الله تعالى بالربوبية ، والإقرار بالوحدانية ، ونفي الأنداد عنه جملة »⁽³⁾.

ومن كلام متأخر الأشاعرة ، ما جاء في رسالة التوحيد ، لمحمد عبده⁽⁴⁾ ، يقول : « أصل معنى التوحيد : ... إثبات الوحدة لله في الذات والفعل ، في

-
- (1) أبو الفتح محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشهرستاني ولد سنة 467هـ ، ونسبته إلى شهرستان أحد مدن إيران ، برع في الفقه والأصول وعلم الكلام والفلسفة ، وهو على مذهب الأشاعرة في العقيدة ، توفي في شهرستان سنة 548هـ . انظر: «السير» ، (288-20/286) .
 - (2) انظر : «الملل والنحل» ، (1/70) .
 - (3) انظر : «التعريفات» ، ص : (133) ، للشريف الجرجاني الحنفي .
 - (4) محمد عبده بن حسن خير الله ، من آل التركماني ، مفتي الديار المصرية ، ولد سنة 1266 هـ ، في شنرا من قرى الغربية بمصر ، ونشأ بمحلة نصر بالبحيرة ، تعلم بالجامع الأحمدى ثم بالأزهر ، وتصوف وتفلسف ، نفي إلى الشام سنة 1299 هـ ، ثم عاد إلى مصر وتولى منصب القضاء ، ثم مفتيًا للديار المصرية سنة 1317 هـ ، من أشهر شيوخه جمال الدين الأفغاني ، عقيدته عقيدة الأشاعرة ، توفي بالإسكندرية ، ودفن في القاهرة سنة 1323 هـ ، انظر : «الأعلام» ، (6 / 252 - 253) ، و«معجم المطبوعات العربية» ، (2 / 1677 - 1679) .

خلق الأكوان ، وأنه وحده مرجع كل كون ، ومنتهى كل
قصد ، وهذا المطلوب كان الغاية العظمى من بعثة
النبي ﷺ «(5) .

وفي هذا النص يفسر الشيخ محمد عبده التوحيد
بأحد مدلولاته ، وهو توحيد الربوبية ، ويجزم أن هذا
المعنى هو الغاية العظمى من بعثة الرسل عليهم
الصلاة والسلام .

ويحكي ابن تيمية هذا المذهب عنهم ويوضحه ،
فيقول : « عامة المتكلمين الذين يقررون التوحيد في
كتب الكلام والنظر ، غايتهم أن يجعلوا التوحيد ثلاثة
أنواع :

فيقولون : هو واحد في ذاته لا قسم له ، وواحد
في صفاته لا شبيه له ، وواحد في أفعاله لا شريك له
«(1) .

وبهذا يعلم أن عامة المتكلمين عنوا بتقرير توحيد
الربوبية ، بإثبات وجود الصانع ووحدانيته في أفعاله ،
ونفي المثل والنظير له ، ولم يهتموا بتوحيد العبادة
الذي من أجله أنزلت الكتب ، وأرسلت الرسل .

(5) انظر : «رسالة التوحيد» ، ص : (43) ، لمحمد عبده .

(1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (3/98) ، لابن تيمية .

يقول الحافظ ابن كثير موضحاً المعنى : «فسد وجهك واستمر على الدين الذي شرعه الله لك من الحنيفية ملة إبراهيم ، التي هداك الله لها، وكملها لك غاية الكمال ، وأنت مع ذلك لازم فطرتك السليمة التي فطر الله الخلق عليها ، فإنه تعالى فطر خلقه على معرفته وتوحيده وأنه لا إله غيره»⁽²⁾.

وقال مجاهد في قوله : (ﷻ) : الزموا فطرة الله ، أي دين الله ، واتبعوا ولا تبدلوا التوحيد بالشرك⁽³⁾.

ومن الأدلة ، ما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله : « ما من مولود إلا يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه ، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء » ، ثم يقول أبو هريرة - رضي الله عنه - وأقرؤوا إن شئتم : (وَوُلِدُوا ﷻ)⁽⁴⁾.

-
- (2) انظر : «تفسير ابن كثير» ، (3/442) .
 (3) انظر «تفسير البغوي» ، ص : (1007) .
 (4) سورة الروم ، (30) ، والحديث أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب الجنائز ، باب إذا أسلم الصبي فمات ، هل يصلى عليه ، برقم : (1358) ، (1359) ، (1385) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الأقدار ، باب معنى : «كل مولود يولد على الفطرة» ، برقم : (2658) .

يقول الإمام البغوي⁽¹⁾ في شرح الحديث : « يعنى على العهد الذي أخذ الله عليهم بقوله : (ج ج ج ج ج ج ج)⁽²⁾ ، وكل مولود في العالم على ذلك الإقرار ، وهو الحنيفة التي وقعت الخلقة عليها وإن عبد غيره ، كما قال تعالى : (□ □ □ □ □ □ □) »⁽³⁾ .

ويتبين من دلالة هذه النصوص وغيرها أن أول البشر كانوا على التوحيد وإخلاص العبادة لله سبحانه وتعالى ، وظل الناس على هذا التوحيد قروناً متطاولة ، حتى زين الشيطان لبعض أوليائه عبادة غير الله تعالى ، فوقع الشرك في البشرية ، وحينها بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ، لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل .

وفي بيان كيفية تزيين الشيطان للشرك للإنسان ، يقول الله تعالى في الحديث القدسي : « ... وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم ، وإنهم أتتهم الشياطين

-
- (1) أبو محمد الحسين بن مسعود بن الفراء البغوي الشافعي من خراسان ، فقيه مفسر واسع الإطلاع والمعرفة بالحديث ، لقب بمحي السنة ، وكان ذا عبادة وزهد وخلق ، توفي بمرور الروذ إحدى قرى خراسان ، في شوال سنة 516 هـ ، ومن مصنفاته : «شرح السنة» . انظر : «تذكرة الحفاظ» ، (1259-4/1257) ، للذهبي ، و«البداية والنهاية» ، (12/171) ، و«طبقات الحفاظ» ، (457) ، للسيوطي .
- (2) سورة الأعراف ، (172) .
- (3) سورة الزخرف ، (87) ، وانظر : «تفسير البغوي» ، ص : (1007) .

وقد اختلف المفسرون في زمن وقوع الشرك ،
وأصح ما قيل وأقربه للصواب ، أن الشرك وقع في
زمن نبي الله نوح عليه السلام ، إستناداً إلى قوله
تعالى : (چ چ چ چ د د د د ڈ ڈ ڈ ڈ ژ ژ ژ ژ ک ک ک ک)⁽²⁾ .

(4) أخرجه مسلم في «الصحيح» ، من حديث عياض بن حمار المجاشعي ، كتاب الجنة ، باب الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار ، برقم : (2865) .

(1) انظر : «شرح صحيح مسلم» ، (17/163) حديث رقم (2865) ، للنووي .

(2) سورة البقرة ، (213) .

(3) التابعي الجليل عكرمة بن عبد الله البربري ثم المدني ، أبو عبد الله ، مولى ابن عباس ، أحد الأعلام ، لازم ابن عباس وأخذ عنه وكان كثير التنقل في الأقاليم ، دخل اليمن وخراسان والمغرب ، وكانت الأمراء تكرمه وتصله ، واصل طلب العلم قرابة الأربعين عامًا ، توفي سنة 106 هـ ، وقيل 107 هـ ، انظر : «العبر» ، (1/100) .

شريعة من الحق ، فاختلفوا فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين» (4) .

ومن دلالة الآية أيضاً ، زيادة كلمة : (فاختلفوا) في قراءة عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - في قوله تعالى : (كان الناس أمة واحدة فاختلفوا) (5) ، فظهر بهذا أن الناس كانوا منذ بداية البشرية على التوحيد حتى ظهر الشرك بينهم ، وعندما فشا الشرك بين الناس أرسل الله أول رسول وهو نوح عليه السلام ، كما أخبر الله بذلك في آيات متعددة ، ومنها قوله تعالى : (چ چ ی د ت ذ ڈ ڈ ژ ژ ر ر ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ) (6) . وجاء في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أن نوحاً أول رسل الله إلى أهل الأرض (1) .

وقد ذكر الله تعالى قصه نوح في عدة سور من كتابه (2) .

-
- (4) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (2/234) ، وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (2/442) .
(5) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (2/234) .
(6) سورة نوح ، (1-3) .
(1) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب التفسير ، باب (ق ق ج ج) برقم : (4476) ، ومسلم في الصحيح ، كتاب الإيمان ، باب أدنى أهل الجنة منزلة ، برقم : (327) .
(2) انظر : «دعوة الرسل» ، ص : (1-16) ، للعدوي .

[illegible]

وفي تفسير الآية الكريمة يقول ابن عباس - رضي الله عنه - أن هذه الأوثان : « أسماء قوم صالحين من قوم نوح ، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا فلم تعبد ، حتى إذا هلك أولئك وتنسخ العلم ، عبادت » (4) .

وظل نوح يدعو قومه إلى التوحيد وصبر على هذه الدعوة مدة طويلة قدرها تسعمائة وخمسين عاماً ، كما أخبر الله تعالى : (ﷻ)⁽⁵⁾ ، ولكن قومه لم يستجيبوا لدعوته إلا قليل منهم ، فأهلك الله أهل الشرك من أمة نوح عليه السلام ، وأنجاه ومن معه ، لأنهم كانوا من أهل التوحيد ، يقول سبحانه :

(3) سورة نوح ، (21-23) .
 (4) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التفسير ، باب :
 ﴿ ه ه ه ه ه ﴾ (ك) ، برقم : (4920) .
 (5) سورة العنكبوت ، (14) .

[illegible]

وبعد أن أهلك الله مشركي قوم نوح ، ونجي نوحاً
ومن معه من المؤمنين، زال بذلك الشرك وعاد
التوحيد للبشرية ، ولم يبق على الأرض إلا موحد ،
وهذا إن لم ينص عليه دليل إلا أنه ظاهر النصوص
الشرعية الواردة في قصة نوح عليه السلام .

وظلت البشرية على التوحيد ما شاء الله تعالى ،
حتى عاد الشرك من جديد ، ولا يُعلم متى حدث
الشرك بعد نوح عليه السلام ، حيث إن القرآن لم
يذكر ذلك ، وإنما الذي ذكره الله لنا أنه استخلف عاداً
في الأرض بعد قوم نوح ، كما أخبر سبحانه : (تَتَذَكَّرُ
أَمْ نَكَلِّمُ الْمَلَأَيْنِ الْمَتَى قَوْمِ الْفُتُورِ) (٢) .

- وقوع الشرك في قوم هود :

وقد كانت عاد على الشرك ، كما أخبر الله بذلك عنهم ، يقول سبحانه : ﴿ هـ هـ هـ هـ هـ ﴾ كَذَّابُونَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ يَمُوتُ فَمِنْهُمْ شِرْكٌ ۚ ﴾ (٣).

وظل قوم هود على ما هم عليه من الشرك وعبادة الأوثان، حتى أهلكهم الله سبحانه وتعالى ، ونجى هوداً

(1) سورة الأعراف ، (63 - 64) .

(2) سورة الأعراف ، (69) .

(3) سورة هود ، (59) .

والذين آمنوا معه ، يقول سبحانه : (يٰٓيٰٓأَيُّهَا الْمَدِينَةُ االَّتِي كُنتِ تَكْفُرِينَ) (١) ، وقال عن
هود والمؤمنين معه : (يٰٓكُلُّ نَفْسٍ رَّجِعٌ إِلَىٰ هَٰؤُلَاءِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِكُونَ) (٢) .

وما زالت الأمم تشرك بالله سبحانه وتعالى ، والله سبحانه وتعالى يرسل إليهم الرسل بالدعوة للتوحيد الخالص ، كما أخبر سبحانه : ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾^(٣) ، حتى حل الشرك في جزيرة العرب التي كانت تدين الله تعالى بالملة الحنيفية ، وهي التوحيد الخالص ، الذي كان يدعو إليه نبي الله إبراهيم عليه السلام^(٤) .

٢- كلام الفقيه في الإنحراف عن التوحيد :

لم أجد للفقيه كلاماً حول انحراف الناس عن التوحيد في بداية البشرية وإنما تكلم - يرحمه الله -

- (1) سورة الحاقة ، (6-8) .
- (2) سورة هود ، (58) .
- (3) سورة النحل ، (36) .
- (4) انظر للتوسع: «دعوة الرسل إلى الله تعالى» ، لمحمد العدوي ، و «رسالة الشرك ومظاهره» ، ص : (68-77) ، لمبارك المليي، و«دعوة التوحيد» ، للدكتور محمد خليل هراس ، و«الشرك في القديم والحديث» ، ص: (237) ، وما بعدها ، لأبي بكر زكريا .

على حالة الجاهلية التي سبقت ولادة خاتم الأنبياء والمرسلين عليه الصلاة والسلام بزمن يسير .

يقول - رحمه الله - : « من البديهي المقرر عند أهل العقول السليمة والفطرة النيرة ، أن الناس جميعاً كانوا قبل بعثة نبينا محمد في جهل عظيم ، وفي ظلمة كظلمة الليل البهيم ، كانوا لا يفرقون بين حلال وحرام ، وحسن وقبيح ، كانوا في الهمجية على جانب تأباه العقول ، وتنفر منه الطباع والأذواق ، كانوا يئدون البنات ، ويفعلون المنكرات من غير مبالاة منهم في ذلك ، كانوا يعبدون الأحجار والأشجار والكواكب والملائكة والصالحين والشمس والقمر والنار ، وكانوا يدينون الله بتسييب السوائب والبحائر والحوامي ، وكانوا لا يعرفون معروفاً ولا ينكرون منكراً ، كانوا يتقربون إلى آلهتهم بالذبائح والندور ، وإيقاد السرج على قبورهم ، وكانوا يدينون بالطيرة والتشاؤم ، وزجر الطير ، وتعليق التمايم والتول والسن والعظم والحلقة والخيط ، وغير ذلك مما قص الله علينا من أخبارهم ، ومما هو مسطور في كتب التاريخ»⁽¹⁾ .

ثم يبين الشيخ أن الشرك طارئ على البشر وأن الناس كانوا على التوحيد يقول - رحمه الله - : «

(1) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق / 2) .

والحاصل أنهم كانوا على ما وصفنا وزيادة فكأن الله ما أنزل عليهم كتاباً ، ولا أرسل لهم رسولاً»⁽²⁾ .

ومما يدل من كلام الشيخ على أنه يقرر أن التوحيد هو الأصل والشرك طارئ على الناس ، قوله : فكأن الله ما أنزل عليهم كتاباً ، ولا أرسل لهم رسولاً ، حيث إنه يشير إلى ما سبق توضيحه من حال الأمم السابقة ، وحال أنبيائهم في دعوتهم إلى التوحيد ، وأن الله مكن لأول المرسلين بالتوحيد ، ولم يبق في الأرض أحد لم يكن على التوحيد .

ثم يتحدث الشيخ عن الشرك الذي عمم الدنيا بأسرها قبل بعثة خاتم الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام ، ويبين أنه زال ببعثة النور المبين والسراج المنير، محمد عليه الصلاة والسلام .

يقول - رحمه الله - : « بُعث رسول الله والناس على ما وصفنا ، فقام بدعوة الخلق إلى الحق بهذا القرآن وبما أوتيته من الحكمة والموعظة الحسنة، ... حتى أعز الله به دينه ، وأظهره على كل دين »⁽¹⁾ .



(2) المصدر السابق ، (ق/3) .
(1) المصدر السابق ، (ق/3) ، وانظر للتوسع : «رسالة الشرك ومظاهره» ، ص : (78-85) .

المبحث الأول
جهود الفقيه في تقرير توحيد
الربوبية
- معنى توحيد الربوبية لغة :

الربوبية مأخوذة من كلمة (الرب) ، ويدور معناها في لغة العرب على معاني كثيرة ، ومنها ، التربية والإنشاء ، والمالك والصاحب ، والمصلح للشيء ، والسيد والمربي ، والقيم والمنعم .

والرب هو الله تعالى ، قال الأزهرى : « الرب هو الله تبارك وتعالى ، وهو رب كل شيء أي مالكه ، وله الربوبية على جميع الخلق لا شريك له ، ولا يقال (الرب) بالألف واللام لغير الله ، وهو رب الأرباب ، ومالك الملوك والأملاك »⁽¹⁾ .

- معنى توحيد الربوبية شرعاً :

هو إفراد الله تعالى بجميع أفعاله وربوبيته ، من الخلق والملك والتدبير والإحياء والإماتة ، وغيرها من أفعاله وخصائص ربوبيته .

قال ابن تيمية : « فتوحيد الربوبية : أنه لا خالق إلا الله ، فلا يستقل شيء سواه بإحداث أمر من الأمور ، بل ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن »⁽²⁾ .

(1) انظر : « لسان العرب » ، (1/399) ، لابن منظور ، و« معجم مقاييس اللغة » (2/181) ، و« تهذيب اللغة » ، (15/ 176) ، للأزهري ، و« مختار الصحاح » ، ص : (228) ، للرازي ، و« القاموس المحيط » ، ص : (41) ، و« النهاية في غريب الحديث والأثر » ، (2/181) ، و« تجريد التوحيد » ، ص : (44-43) ، للمقرئزي .

(2) انظر « مجموع الفتاوى » ، (10/331) .

وقال ابن القيم : « معنى ربوبيته لهم : إضافة الربوبية ، المتضمنة لخلقهم وتديبرهم وتربيتهم وإصلاحهم وجلب مصالحهم ودفع الشر عنهم وحفظهم ، وإضافة الملك ، فهو ملكهم المتصرف ، وهم عبيده ، وهو المتصرف لهم المدبر لهم كما يشاء ، النافذ القدرة فيهم»⁽¹⁾ .

والشيخ الفقيه لم يكن له كثير كلام في هذه الأصل ، وإنما اكتفى بإشارات وخطرات ، وذلك أن هذا التوحيد لم يكن فيه كبير نزاع بين البشرية ، فالإقرار بوجود الله تعالى وبخصائص ربوبيته أمر فطري لا يكاد ينزع فيه أحد من الناس ، لكن كان هناك نزر يسير خالفوا فطرهم وانساقوا وراء أهوائهم فأنحرفوا في هذا الأصل العظيم ، فقام العلماء بواجبهم تجاههم ، فردوا شبههم وأبطلوا حججهم .

وسأعرض بإذن الله تعالى لكلام الفقيه في تقرير هذا الأصل ، مع بيانه وتوضيحه .

تجاوز الفقيه الكلام في إثبات وجود الله إلى الكلام في إثبات وحدانيته ، ذلك أن وجود الله لم يخالف فيه أحد ، ومن ادعى ذلك فإنه إما أن يكون مطموس الفطرة ، أو أنه مكابر ومخالف ما استقر في قلبه من

(1) انظر : «بدائع الفوائد» ، (2/779) ، لابن القيم .

إثبات للصانع ، ولذلك حكى الله تعالى عن فرعون ذلك فقال : (ب ب ب ب ب ب ب ب)⁽²⁾ .

وقد دعى الفقيه العلماء إلى إرشاد عامة الناس لتحقيق هذا المعنى ، وهو أن الله واحد لا شريك له في ملكه وفي خلقه ، وغير ذلك من أفعاله وخصائص ربوبيته .

قال - رحمه الله - : « المطلوب من المدرسين إرشاد العامة إلى ما يجب عليهم من أمور الدين ، وأولها توحيد الله عز وجل ، وتعليمهم ما يجب عليهم من توحيد ذاته وصفاته وأفعاله ، وأنه لا شريك له ، ولا وزير له ، ولا ظهير له ، ولا يستغنى عنه أحد ، وهو مستغن عن كل أحد ، وأنه لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه ، وأن الأنبياء والملائكة والأولياء لا يملكون لأحد نفعاً ولا ضرراً ، ولا يطلب منهم شيء بعد مماتهم ، لا حقيراً ولا عظيماً »⁽¹⁾ .

والذي قرره الشيخ هو أساس العقيدة الإسلامية وجوهرها ، وعليه يقوم ما سواه من عقائد هذا الدين وأركانه ، ولقد أوضح الشيخ وحدانية الله تعالى بأوضح عبارة وأبين إشارة ، وما نهجه هو عينه منهج القرآن في تقرير هذا الأصل العظيم ، يقول القاسمي⁽²⁾ : «

(2) سورة النمل ، (14) .
(1) انظر : « قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين » ، (3/ق) .
(2) سبق ترجمته ، وهو شيخ الفقيه .

لهذا كانت شئون الربوبية كلها ، من الخلق والرزق
والملك والتدبير والتصريف ، مختصة به سبحانه لا
يشاركه فيها أحد من خلقه ، وهذا أمر مركوز في
الفطرة لا يكاد ينزع فيه أحد ، ... ولكن لما وجد في
الناس من ينزع في توحيد الربوبية ويجعل لغير الله
عز وجل شيئاً من الشراكة معه في الخلق أو التدبير ،
لم يهمل القرآن الكريم الاحتجاج له ، بل قرره أبدع
تقرير في قوله من سورة المؤمنون : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يُشْرِكْ بِاللَّهِ شَيْءٌ مِّمَّا يَخْلُقُ الْبَشَرَ إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ)

(3) ق

قال شارح الطحاوية ابن أبي العز معلقاً على هذه الآية : « فالعلم بأن وجود العالم عن صانعين متماثلين ممتنع لذاته ، مستقر في الفطرة ، معلوم بصريح العقل بطلانه ، فكذا تبطل إلهية اثنين ، فالآية الكريمة موافقة لما ثبت

واستقر في الفطر من توحيد الربوبية ، دالة مثبتة مستلزمة لتوحيد الإلهية «⁽¹⁾.

- توحيد الربوبية بين أهل السنة والمتكلمين :

3) سورة المؤمنون ، (91) ، وانظر: «دلائل التوحيد» ، ص: (70-71) ، لمحمد جمال الدين القاسمي .

(1) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» ، (1/40) .

ويقول ابن أبي العز الحنفي : « وكثير من أهل النظر ... اعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو توحيد الإلهية الذي بينه القرآن ودعت إليه الرسل

(3) سور الزمر، (11) ، وانظر : «مجموع الفتاوى» (107-3/105) .

عليهم السلام ، وليس الأمر كذلك ، بل التوحيد الذي
دعت إليه الرسل ، ونزلت به الكتب : هو توحيد الإلهية
المتضمن توحيد الربوبية ، وهو عبادة الله وحده لا
شريك له ، فإن المشركين من العرب كانوا يقرون
بتوحيد

الربوبية «⁽¹⁾ .

ويقول العلامة المقرئ ⁽²⁾ : « لا ريب أن توحيد
الربوبية لم ينكره المشركون ، بل أقروا بأنه سبحانه
وتعالى وحده خالقهم ، وخالق السموات والأرض ،
والقائم بمصالح العالم كله ، فتوحيد الربوبية هو الذي
اجتمعت فيه الخلائق ، مؤمنها وكافرها ، وإنما أنكروا
توحيد الإلهية ، وتوحيد الإلهية مفرق الطرق بين
المؤمنين والمشركين ، ولهذا كانت كلمة الإسلام (لا
إله إلا الله) ، فلو قال : لا رب إلا الله لما أجزأه عند

(1) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» ، (1/28-29) .
(2) أحمد بن علي بن عبد القادر المقرئ ، ولد سنة 766
هـ ، أصله من بعلبك ، ثم تحول أبوه إلى القاهرة ، كان إماماً
متفتناً يميل إلى الحديث والتاريخ ، طلب العلم ورحل وسمع
الحديث ، وحدث ببعض مسموعاته وصنف التصانيف المجودة
، توفي في يوم الخميس سابع عشر رمضان عام 845 هـ ،
انظر : «إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ» ، (9 / 170-
172) ، لابن حجر العسقلاني ، و«البدر الطالع» ، (1/79-81) .

المحققين ، فتوحيد الإلهية هو المطلوب من العباد ،
ولهذا كان أصل (الله) : الإله «⁽³⁾ .

ويقول القاسمي - رحمه الله - : « توحيد الربوبية
وحده لا يكفي لتحقيق معنى التوحيد المطلوب
شرعاً ، وأن العبد لا يكون موحدًا التوحيد الذي ينجي
صاحبه في الدنيا من عذاب القتل والأسر ، وفي
الآخرة من عذاب النار ، بمجرد اعتقاده أن الله هو
رب كل شيء وخالقه ومليكه وأنه المدبر للأمور جميعاً
، فإن مثل هذا التوحيد كان يقربه المشركون الذين
أمر الرسول ﷺ بقتالهم ، بل لابد مع ذلك من توحيد
الإلهية الذي هو الغاية العظمى من بعثة الرسل عليهم
الصلاة والسلام »⁽⁴⁾ .

وقال أيضا : « لو كان توحيد الربوبية هو المقصود
لكانت كلمة التوحيد

هي (لا رب إلا الله) ، والقرآن نفسه يحكي عن
المشركين أنهم كانوا يقولون لله بالربوبية المطلقة ،
قال تعالى : (ﻻ ﻳﻠﻮﻩ ﻟﻪ ﺷﻲﺀ) ﻫﻲ ﻫﻲ »⁽¹⁾ .

(3) انظر : «تجريد التوحيد المفيد» ، ص : (46-48) ، لأحمد
بن علي المقرئ .

(4) انظر : «دلائل التوحيد» ، ص : (85) .

(1) سورة لقمان ، (25) ، وانظر : «دلائل التوحيد» ، ص :
(50) .

وشيخ الإسلام ابن تيمية يبين أن الإقرار بتوحيد الربوبية دون توحيد الإلهوية حجة على صاحبة عند الله تعالى حيث إنه مستلزم له، يقول - رحمه الله تعالى -: « أما توحيد الربوبية فقد أقر به المشركون وكانوا يعبدون مع الله غيره ، ويحبونهم كما يحبونه ، فكان ذلك التوحيد - الذي هو توحيد الربوبية - حجة عليهم ، فإذا كان الله هو رب كل شيء ومليكه ، ولا خالق ولا رازق إلا هو ، فلماذا يعبدون غيره معه »⁽²⁾ .

فهذه هي عقيدة السلف حول هذا الأصل العظيم - توحيد الربوبية - .

وقد خالف هذه العقيدة أكثر المتكلمين وطائفة من المتصوفة ، فذهبوا إلى أن التوحيد المطلوب هو توحيد الربوبية ، وأنه هو الذي أنزلت من أجله الكتب وأرسلت الرسل ، وفسروا كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) ، أن معناها لا خالق إلا الله⁽³⁾ ، وإذا طالعت كتبهم فإنك تكاد لا تجد كلاماً لهم في تقرير توحيد الألوهية ، لا من قريب ولا من بعيد ، وقد طالعت جملة من كتب القوم فلم أجد لهم كلاماً في الإلهوية

(2) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (14/380) .

(3) انظر كلامهم في : «شرح الأصول الخمسة» ، ص : (80) ، و«الإرشاد» ، ص : (52) ، للجويني ، و«الملل والنحل» ، (1/70) ، و«أصول الدين» ، ص : (123) ، للبغدادى ، و«رسالة التوحيد» ، ص : (43) ، لمحمد عبده ، و«درء التعارض» ، (1/226 - 228) ، (7/377) .

إلا في كتابي «تحفة المرید» ، و«تبسيط العقائد الإسلامية» .

وقد حاول صاحب «التحفة» أن يعتذر عن أسلافه ولكن اعتذاره بارد ، يقول : « وحقيقة الألوهية : العبادة بحق ، ويلزم منها استغناء عن كل ما سواه ، وافتقار كل ما عداه إليه ، فحقيقة الإله المعبود بحق ، ويلزم منه أنه مستغن عن كل ما سواه ومفتقر إليه كل ما عداه ، فمعنى (لا إله إلا الله) الحقيقي : لا معبود بحق في الواقع إلا الله ، ومعناها بطريق اللزوم لا مستغنياً عن كل ما سواه ومفتقراً إليه كل ما عداه إلا الله ، فتفسير الشيخ السنوسي الذي ذكره في الصغرى ، باللازم لا بالحقيقة ، وإنما اختاره لكون استلزامه للعقائد المتقدمة أظهر من استلزام المعنى الحقيقي لها »⁽¹⁾ .

وللوقوف على تقرير هؤلاء لهذا الأصل ، سأعرض بإذن الله تعالى لكلام اثنين ممن يمثل هذه المدرسة من المتأخرين ، أحدهما على مذهب الأشاعرة ، والآخر على مذهب المتصوفة .

يقول يوسف الدجوي: « قولهم أن التوحيد ينقسم إلى توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، تقسيم غير معروف لأحد قبل ابن تيمية ، وغير معقول أيضاً كما

(1) انظر : «تحفة المرید» ، ص: (140) ، للبيجوري .

ستعرفه ، وما كان رسول الله ﷺ يقول لأحد دخل في الإسلام : إن هناك توحيدين ، وأنت لا تكون مسلماً حتى توحيد توحيد الألوهية ، ولا أشار إلى ذلك بكلمة واحدة ، ولا سمع ذلك عن أحد من السلف «⁽²⁾ .

ويقول أيضاً في معرض حديثه عن الكفار الذين بُعث فيهم يوسف عليه السلام : « ليس عند هؤلاء الكفار توحيد الربوبية كما قال ابن تيمية ، وما كان يوسف عليه السلام يدعوهم إلا إلى توحيد الربوبية ، لأنه ليس هناك شيء يسمى توحيد الربوبية وشيء آخر يسمى توحيد الألوهية عند يوسف عليه السلام ، فهل هم أعرف بالتوحيد منه ، أم يجعلونه مخطئاً في التعبير بالأرباب دون الآلهة »⁽¹⁾ .

ويقول علوي الحداد⁽²⁾ : « ومن العجب العجائب قول المدعى الكذاب لمن يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله من أهل القبلة : أنت لم تعرف ، التوحيد نوعان : توحيد الربوبية الذي أقرت به المشركون والكفار ، وتوحيد الألوهية الذي أقرت به الحنفاء وهو الذي يدخلك في دين الإسلام ، وأما توحيد الربوبية فلا ، فيا عجباً ، هل للكفار توحيد صحيح ، فإنه

(2) انظر : «مجلة نور الإسلام» ، (4/255-256) ، مقال :

(توحيد الألوهية ، وتوحيد الربوبية) .

(1) المصدر السابق ، (4/257) .

(2) تأتي ترجمته .

لو كان توحيده صحيحاً لأخرجه من النار ، إذ لا يبقى فيها موحد كما صرحت به الأحاديث «⁽³⁾» ، إلى آخر ما جاء في كلامهما .

وقد ترتب على قول المتكلمين هذا عدم تحقيقهم لمعنى توحيد الألوهية وانحرافهم عنه ، ووقوع الشرك في محيطهم ، بصرف العبادة لغير الله تعالى ، واعتقاد أن لا شرك إلا في توحيد الربوبية ، بصرف شيء من أفعال الله وخصائص ربوبيته لغيره ، ولهذا كان في أتباع هؤلاء من يشرك الشرك الأكبر في توحيد الألوهية ، ولا يجد من ينكر عليه ، بل قد يصل الحال ببعض أئمتهم أنه يدافع عن هذا الشرك ويسوغه !⁽⁴⁾ .

ولذا فإن الشيخ الفقيه كان له موقف تجاه هذا الاعتقاد الباطل ، وقد تولى الرد على منظرهم وكبرائهم ، فضلاً عن دعواهم الباطلة .

ففي معرض مناقشتهم والرد عليهم ، يذكر الشيخ ويبين الدليل القاطع والبرهان الساطع على أن توحيد الربوبية لا يكفي في تحقيق معنى التوحيد ، وأنه لو كان يكفي لما توعد الله سبحانه وتعالى المشركين في عهد النبي ﷺ بالعذاب يوم القيامة ، وإن قيل إن

(3) انظر : «مصباح الأنام» ، ص : (17) ، لعلوي أحمد الحداد .

(4) انظر : «الدرء» ، ص : (227-1/226) .

هؤلاء الكفار لم يحققوا معنى توحيد الربوبية ، فبين
الشيخ أن الله تعالى قد أوضح ذلك بنفسه .

يقول الشيخ : « من البديهي عند أهل العقول
السليمة النيرة أن الناس جميعاً كانوا قبل بعثة نبينا
محمد ﷺ في جهل عظيم ، وفي ظلمة كظلمة الليل
البهيم ، ... ومع ذلك فكانوا يدينون بأن الله في
السماء ، وهو الذي خلق السموات والأرضين ومن
فيهن ، وأنه سبحانه وتعالى هو الذي يرزقهم ويحييهم
ويميتهم ، ولكنهم أشركوا معه آلهتهم التي زعموا أنها
شفعاؤهم عند الله ، وأنها تقربهم إلى الله زلفى ، فما
جعلوهم آلهة مستقلين ، بل كانوا معتقدين أن الله
تعالى وحده هو المتفرد بكل ما ذكر ، ومع هذا فقد
سماهم الله سبحانه وتعالى مشركين وكافرين »⁽¹⁾ .

وفي موضع آخر يرد على الدجوي ، فيقول : « فإن
الله سبحانه وتعالى أخبر أن المشركين كانوا يعتقدون
أن لا خالق ولا رازق إلا الله ، وأنه هو الذي بيده
ملكوت كل شيء ، وهو يجير ولا يجار عليه ، وأنه
يخرج الحي من الميت ، ويدبر الأمر وحده سبحانه
وتعالى ، فقال : (وَوُجِدُوا فِي غَرْبٍ وَكَانَ لِشَيْءٍ
بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا هُمْ يَدْعُونَ حُجْرٌ) »⁽²⁾ ، وقال : (كُلُّ لُكْ كُكْ

(1) انظر : «الاستلفات» ، (ق/2-3) .

(2) سورة يونس ، (31) .

(⁽⁴⁾) (\square \vdash \vdots \vdots \vdots \vdots \vdots) , (⁽³⁾) (ؤؤؤؤؤؤ) , (⁽⁵⁾) ($\square \square \square \square \square \square$) وفي كل

واحد يخبر أنهم يقولون: (الله)، ومع هذا كله سماهم مشركين⁽¹⁾.

وسبب هذه التسمية هو أنهم أشركوا مع الله تعالى غيره في عبادته ، وإن كانوا مقرين بتوحيد الربوبية ، إلا أنه لا ينفعهم بشيء .

ويقول الفقيه في مناقشة الدجوي في عدم
اعتباره توحيد الألوهية : « وما فَرَّقَ به الدجوى من
قوله إن المستغيث يقول : إن الله خالق كل شيء
وبيده ملكوت كل شيء ، الخ .

[illegible]

(3) سورة المؤمنون ، (84) .

(4) سورة المؤمنون ، (86) .

(5) (سورة المؤمنون ، سورة المؤمنون ، (88) .

(1) انظر : «الرد على الدحوى» ، (ق/28-29) .

(2) سورة يونس ، (18) ، وأنظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/26 - 27) .

وبين الشيخ حقيقة مهمة وهي أن كتب هؤلاء طافحة بتقرير الشرك في توحيد الربوبية والألوهية وهم لا يعترفون إلا بتوحيد الربوبية ، وعندهم أنه يكفي في تحقيق معنى التوحيد المطلوب من العباد ، ومع ذلك وقعوا في الشرك فيه ، وذلك لعلاقة التلازم بين نوعي التوحيد .

يقول الفقيه في معرض رده على الدجوي : « أهل الحق لا يستغيثون في الحاجات التي لا يقدر عليها إلا الله وحده بأحد من المخلوقين ، حياً كان أو ميتاً ، حاضراً كان أو غائباً ، وأنه لا متصرف في الكون ولا مدبر لشئون العالم إلا رب العالمين ، ولا يقولون بوجود قطب ولا غوث ، ولا برجال الغيب ولا برجال النوبة ولا بأهل الديوان ولا بالمدركين ولا بالمتصرفين ولا بالأوتاد ، كما تقول أنت وأهل الحق الذي هم على شاكلتك ، فطائفتنا تنكر هذا ، وتقول إن الأمر كله لله ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، وأنه يعطى من يشاء فضلاً ، ويمنع من يشاء عدلاً ، لا يسأل عما يفعل ، وأما طائفتكم فتقول : إن أهل الغيب ورجال النوبة والمتصرفين والمدركين والأوتاد والأقطاب والأغوث هم الذين يدبرون شأن العالم ، أما قرأت يا دجوي «المنن» و«الطبقات» ، كلاهما للشعراني ،

و«الإنسان الكامل» ، للجيلي ، حتى ترى صدق ما قلته لك ⁽¹⁾ .

وواضح من كلام الفقيه أنه تتبع كتب هؤلاء القوم وطالعتها حتى خرج بهذه النتيجة ، وهي أنهم يقررون الشرك في الربوبية والألوهية في كتبهم ، وحتى يقيم عليهم الحجة فإنه يبين لهم المذهب الحق ، وهو عدم جواز صرف شيء من خصائص الربوبية لغير الله تعالى .

وهذا أمر في غاية الأهمية أدرجه الفقيه ضمن رده على القائلين بأن معنى التوحيد هو الربوبية فقط ، فبين أن هؤلاء لم يحققوا معنى توحيد الربوبية عملياً وإن حققوه نظرياً ، وذلك أن بعضهم يقر الإشراك في هذا الأصل العظيم ، بل ويؤصل له ، كما سبق بيانه في كلام الشيخ ، فظهرت مظاهر الشرك الواضحة عندهم ، من اعتقاد أتباعهم فيهم بأن لهم تحكم وتصرف في الكون ، وغير ذلك ، ويوضح ذلك الشيخ أكثر ويجليه فيقول : « وبعضهم غلى في الصالحين حتى نسب إليهم ما ينسب إلى الله وحده ، من سعة الرزق وضيقه ، والإحياء والإماتة وتدبير الأمر ، وأنه

(1) المصدر السابق ، (ق/42) ، وانظر: «الإنسان الكامل» ، ص: (300 - 301) ، لعبدالكريم الجيلي ، و«لطائف المنن» ص : (58 - 70) ، لابن عطاء الله السكندري .

يفعل لنفسه ولمريده ما يحب ويشتهي ، وأنه يدخل الجنة من يشاء ويدخل النار من يشاء ، وأنه يتصرف في أحوال الدنيا والآخرة كما يشاء »⁽¹⁾ .

ويقول عن أتباع أئمة التصوف : « ونسبوا لهم أشياء لا تجوز نسبتها إلا لله عز وجل ، لا يشاركه فيها أحد كالإحياء والإماتة ، والمنع والهداية والإضلال ، ... وغير ذلك مما لا يقدر عليه أحد إلا الله وحده »⁽²⁾ .

وواضح من هذا الكلام أن هؤلاء القوم قد تواطئوا على تحريف هذا الأصل العظيم ، وعلى عدم تحقيق توحيد الله تعالى بأنواعه وفروعه ، وهذا يبين لنا حقيقة التلازم بين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية ، حيث إن الإشراك في توحيد الألوهية يقود إلى الإشراك في الربوبية ، والله المستعان .

- حكم من صرف شيئاً من خصائص الربوبية لغير الله تعالى :

أوضحنا فيما سبق أن الشيخ الفقيه يقرر توحيد الربوبية تقريراً صحيحاً على منهج السلف الصالح ، وكما قرره الوحي وبينه .

ثم إن الشيخ - رحمه الله - يبين حكم من أخل بشيء من خصائص هذا الأصل العظيم ، فيقرر أن هذا

(1) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/37) .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (103) .

الأصل وإن كان لا يكفي في تحقيق معنى التوحيد المطلوب من العباد إلا أنه مطلوب ومفروض ، بل هو الأساس لعقيدة المسلم كما أسلفنا ، ومن لم يحقق معناه ، بأن صرف شيئاً من خصائصه لغير الله تعالى ، فقد وقع في الشرك بالله سبحانه وتعالى ، المخرج من الملة .

يقول الشيخ : « فمن اعتقد في أحد من الأنبياء أو الأولياء أنه يملك له أو لنفسه نفعاً أو ضرراً بطريق الاستقلال أو بطريق التبعية ، فيجب تعليمه أولاً وإقامة الحجة عليه ، فإن تمادى بعد ذلك على ضلاله فهو كافر بالله

العظيم ، وإن قال لا إله إلا الله محمد رسول الله »⁽¹⁾

ويشير الفقيه هنا إلى أمر مهم وهو أن الشرك في توحيد الربوبية قد يقع ممن ينتسب للإسلام ويدين بالتوحيد ، وهذا صحيح وهو ما سبق تقريره وإيراد كلام الشيخ وكلام العلماء المحققين فيه .

وأيضاً كأن الشيخ يشير إلى علاقة التلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية ، فإن ثمة تلازم بينهما من جهة أن توحيد الربوبية يستلزم توحيد الألوهية وتوحيد الألوهية يتضمن توحيد الربوبية ، وهذا يدل

(1) انظر : «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» ، (ق/3).

على أن من قال لا إله إلا الله وأشرك في ربوبيته ،
فإنه في الحقيقة لم يحقق معنى توحيد الألوهية ،
حيث إنه إن اعتقد في غير الله تعالى أنه يملك
ويتصرف في الكون ، وينفع ويضر ، فلا بد أن يتحرك
القلب بعبادة تجاهه ، من حب ، أو خوف ، أو غير
ذلك .

ويشير الشيخ كذلك إلى مسألة مهمة ، وهي أن
اعتقاد العبد في غير الله تعالى أنه يملك النفع والضرر
وغيرها من خصائص الربوبية ، أن ذلك يستوي فيه
الاستقلال والتبعية ، أي الحكم واحد سواء كان
الاعتقاد أن غير الله يملك ذلك مستقلاً عن الله
منفصلاً عنه ، أو أنه كان تحت أمر الله وحكمه .



المبحث الثاني

جهود الفقيه في تقرير توحيد الأسماء والصفات

- المراد بهذا التوحيد :

هو أفراد الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العليا
كما وردت بذلك النصوص الشرعية من الكتاب والسنة ،
من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ولا
نفويض ، كما في قوله تعالى : (ن ت ث ط ظ) (١)
، وقوله : (ح ج چ پ گ گ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ف ق ك خ غ ع ه و ا ب ت ث ج د ي) (٢)

(١) سورة الفاتحة الآية الأولى

(٢) سورة البقرة الآية الثانية والثمانون

وحقيقة توحيد الأسماء والصفات أنه جزء من
توحيد الربوبية وفرع عنه , ولكن جعل قسماً له
لاشتغال العلماء بتأصيل مسائله والرد على مخالفه ,
وذلك أن الكلام والخلاف كثر على هذا التوحيد من
أهل البدع والضلال .

وما سبق تقريره حول هذا الأصل ، هو عينه منهج ومسلك السلف الصالح من الصحابة ومن تبعهم بإحسان ، وأقوالهم في ذلك ظاهرة متضافرة ، وقد أوضح ابن تيمية ذلك وبينه أتم بيان ، يقول - رحمه الله - : «فأما الأول - وهو التوحيد في الصفات - فالأصل في هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه ، وبما وصفته به رسله ، نفيًا وإثباتًا ، فيثبت لله ما أثبتته لنفسه ، وينفي عنه ما نفاه عن نفسه ، وقد علم أن طريقة سلف الأمة وأئمتها، إثبات ما أثبتته من الصفات ، من غير تكيف ولا تمثيل ومن غير تحريف

(1) سورة الشورى ، (11) .
(2) سورة الأعراف ، (180) .

فطريقتهم تتضمن إثبات الأسماء والصفات مع نفي مماثلة المخلوقات إثباتاً بلا تشبيه وتنزيهاً بلا تعطيل - كما قال تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) (٣) .

250

سلك الفقيه في تقرير هذا الأصل مسلك السلف الصالح ، في تقرير قواعده وتأصيل مسأله والرد على مخالفه ، ويمكن عرض كلامه في ذلك على صورتين ، مجمل ومفصل :

- تقرير الفقيه لهذا الأصل على جهة الإجمال :

تكلم الفقيه حول هذا الأصل كلاماً كثيراً ، ولكن قبل أن ندلف إلى تفاصيل كلامه حول هذا الأصل ومسأله ، لا بد من ذكر كلام مجمل له في تقرير هذا القسم من أقسام التوحيد .

ففي معرض الرد على الشيخ عبدالحى الكتاني ، وبيان المعتقد الصحيح ، يقول - رحمه الله - : « ولو سألتني عن عقيدتي ومذهبي في المجلس الذي كنا فيه لذكرت لك كل ما أدين الله به من أصول وفروع من غير مبالاة بمن خالفني ، وإن أردت معرفة ما أنا عليه فاسمع ما يتلى عليك ، أما مذهبي في الأصول ، فإنني على عقيدة السلف الصالح ، وهي الفرقة التي كان عليها الرسول وأصحابه ، من إقرار آيات الصفات والأحاديث على ظاهرها ، من غير تكيف ولا تمثيل ولا تعطيل ، وأنها لها معانٍ تليق بجلاله سبحانه وتعالى ، وأن كل ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسوله فهو على الحقيقة لا على المجاز ، وأن كل من رد

شيئاً من ذلك فهو خاطئ ، وأن عقيدة السلف هي أحكم وأسلم وأعلم ، وكل ما خالفها فهو من القول على الله بلا علم ، وذلك من الفواحش التي حرمها الله «⁽¹⁾ .

وهذا الكلام غاية في الدقة والوضوح في تقرير توحيد الأسماء والصفات تقريراً صحيحاً على منهج السلف وأصولهم ، وقد نص الشيخ في مطلع الكلام على أن ما سيذكره هو عقيدته وهو ما يدين الله تعالى به .

وفي موضع آخر يبين الشيخ أن المرجع في إثبات أسماء الله صفاته هو الكتاب وصحيح السنة ، وأنه متى ما ورد الدليل بها فالواجب إثباتها ، وإجراؤها على ظاهرها ، وعدم التعرض لها بتأويل ولا تكييف ولا تعطيل ، وأن من فعل ذلك ، فإنه قد وقع في الضلال والانحراف .

يقول - رحمه الله - : « والحاصل أن كل اسم أو صفة له سبحانه وتعالى ورد بها القرآن ، وصحت معه سنة النبي المختار ، يجب علينا معشر المسلمين الإيمان بها وإجراؤها على ظاهرها ، لا نتعرض لها بتأويل ولا تكييف ولا تعطيل ، بل الكيف عنها ممنوع ،

(1) انظر : «رسالة في بيان أغلاط السيد عبدالحى الكتاني» ، (ق/3 - 4) ، وانظر : «قانون الخطباء الأئمة والمؤذنين» ، (ق/2) .

فمن شبه الله بخلقه فقد كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه أو وصفه به رسله فقد كفر»⁽¹⁾ .

وهذا الكلام صريح بأن الشيخ يجعل نصوص الوحي مستنده في الكلام حول هذا الأصل العظيم ، ويبين أيضاً أن هذا الأصل ثابت بأدلة مقطوع بثبوتها ، من القرآن والمتواتر من السنة .

- تقرير توحيد الأسماء والصفات على جهة التفصيل :

في هذه الفقرة نبين بعون الله تعالى تقرير الشيخ الفقيه لتفاصيل هذا الأصل ومسائله .

- آيات الصفات بين المحكم والمتشابه :

بين العلماء معنى المحكم والمتشابه في كتاب الله تعالى ، وملخص أقوالهم في ذلك ما يلي :

قول بعضهم : المحكم ما لا يعرض فيه شبهة من حيث اللفظ ولا من حيث المعنى ، والمتشابه : ما أشكل تفسيره لمشابهته بغيره ، إما من حيث اللفظ ، أو من حيث المعنى⁽²⁾ .

(1) انظر : «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» (ق/2) ، وآيات تحرير كلام الفقيه في حكم الجاحد لأسماء الله أو صفاته .

(2) انظر : «المفردات» ، ص: (250- 251 ، 443) ، للراغب الأصفهاني .

وقال بعضهم : المحكم المكشوف المعنى الذي لا يتطرق إليه إشكال ولا احتمال ، والمتشابه ما تعارض فيه الاحتمال⁽³⁾ .

وقال بعضهم : المحكم ما لا يحتمل من التأويل غير وجه واحد، والمتشابه ما احتمل أوجهاً .

وقال بعضهم : المحكم ما يستقل بنفسه في المعنى , والمتشابه ما لا يستقل بنفسه إلا برده إلى غيره⁽¹⁾ .

وقال بعضهم : المحكم كل آية لها معنى لا يحتمل غيره ، والمتشابه ما احتمل تأويلين أو أكثر⁽²⁾ .

وقيل غير ذلك ، وكلها أقوال متقاربة تدل على أن المحكم واضح بين لا يجوز أن يختلف فيه اثنان ، أما المتشابه فهو الذي خفي معناه على البعض ، والاختلاف في معناه له مسوغ ومبرر .

وقد نص الله تعالى على أن في كتابه آيات محكمات وأخر متشابهاً ، وذلك في قوله تعالى :

(كَبْكَبْ كَبْ كَبْ كَبْ نِ نِ نِ نِ نِ نِ نِ نِ نِ) ⁽³⁾

(3) انظر: «المستصفى»، (1/ 106)، للغزالي.

(1) انظر: «تفسير البغوي»، ص: (189).

(2) انظر: «أصول الدين»، ص: (222) للبغدادي.

(3) سورة آل عمران ، (7) .

وقد اختلف الناس في آيات الصفات هل هي من المحكمات أم من المشتبهات ، فمذهب سلف الأمة أهل السنة والجماعة أنها من المحكمات التي لا يجوز الاختلاف فيها .

وذهبت طوائف أخرى إلى أن آيات الصفات من المتشابه الذي خفي معناه على العلماء .
ولا شك أن قول سلف الأمة أهل السنة هو الحق ، وأن من ذهب إلى أن آيات الصفات من المتشابه فإن قوله باطل فاسد .

وفي بيان هذه المذاهب ومناقشتها ، يقول ابن تيمية : « وأما إدخال أسماء الله وصفاته - أو بعض ذلك - في المتشابه الذي لا يعلم تأويله إلا الله ، أو اعتقاد أن ذلك هو المتشابه الذي أستأثر الله بعلم تأويله ، كما يقول كل واحد من القولين طوائف من أصحابنا وغيرهم ، فإنهم وإن أصابوا في كثير مما يقولونه ونجوا من بدع وقع فيها غيرهم ، فالكلام على هذا من وجهين :

الأول : من قال إن هذا من المتشابه وأنه لا يفهم معناه فنقول : أما الدليل على بطلان ذلك ، فإنني ما أعلم عن أحد من سلف الأمة ولا من الأئمة - لا أحمد بن حنبل ولا غيره - أنه جعل ذلك من المتشابه الداخل في هذه الآية ، ونفى أن يعلم أحد معناه ، وجعلوا

أسماء الله وصفاته بمنزلة الكلام الأعجمي الذي لا يفهم ، ولا قالوا : إن الله ينزل كلاماً لا يفهم أحد معناه

الوجه الثاني : أنه إذا قيل : هذه من المتشابه أو كان فيها ما هو من المتشابه , كما نقل عن بعض الأئمة أنه سمى بعض ما استدل به الجهمية متشابهاً ، فيقال : الذي في القرآن أنه لا يعلم تأويله إلا الله ، إما المتشابه ، وإما الكتاب كله - كما تقدم - ونفي علم تأويله ليس نفي علم معناه ، كما قدمناه في القيامة وأمور القيامة ... » ، ثم قال الشيخ : « وإنما نكته هو ما قدمناه أولاً أن نفي علم التأويل ليس نفيّاً لعلم المعنى »⁽¹⁾ .

ونلاحظ من كلام شيخ الإسلام أنه أتى بتفصيل حسن وهو أن آيات الصفات قد تكون من المتشابه ، وقد تكون من المحكم ، فباعتبار إدراك المعنى فإنها من المحكم ، وباعتبار إدراك كیفيتها ومآلها فإنها من المتشابه الذي لا يعلم كیفيتها إلا الله تعالى .

- تقرير الفقيه لهذه المسألة :

يقرر الشيخ الفقيه بكل وضوح أن آيات الصفات من المحكم وليست من المتشابه الذي خفي معناه .

(1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (13 / 295 ، 306) .

ففي سياق مناقشة صاحب كتاب «الفكر السامي»⁽¹⁾ ، ودفاعه عن ابن القيم ، يقول - رحمه الله - : « وما قاله⁽²⁾ : رد المحكم بالمتشابه من قوله تعالى : (ن ت ت)⁽³⁾ ، (پ پ پ پ ت)⁽⁴⁾ ، () □ ب ب ب ب)⁽⁵⁾ ، فهو لم يتكر هذا القول بل سبقه إلى ذلك الإمام أحمد في رده على الجهمية .

-
- (1) هو الشيخ محمد الحجوي الفاسي .
 - (2) يقصد ابن القيم .
 - (3) سورة الشورى ، (11).
 - (4) سورة مريم ، (65).
 - (5) سورة الإخلاص ، (1) .

وكذلك الإمام الدارمي⁽⁶⁾ في رده على المريسي⁽⁷⁾ ، وقوله في تفسير المتشابه : هو الذي عطلت دلالة فهو كلام صحيح ، وهو المحكي عن كثير من السلف ، وعلماء الأصول ، فإنهم يقولون المحكم محتمل معنى واحد والمتشابه ماله عدة معان ... فما ذكره ابن القيم لا غبار عليه فإن الآيات الواردة في إثبات الصفات لا تحتل إلا معنى واحد وهو إثبات الصفة المذكورة لله عز وجل بلا كيف⁽¹⁾ .

(6) عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني ، أبو سعيد ولد في أواخر القرن الثاني الهجري ، رحل وطوف البلدان في طلب الحديث ، وهو أحد الأئمة الأعلام ، صاحب حجة وبيان وصدع بالحق ، قال فيه أبو داود السجستاني : منه تعلمنا الحديث ، توفي في ذي الحجة ، سنة 280 هـ . انظر : «طبقات الحنابلة» ، (1/221) ، لأبي يعلى ، و«السير» ، (326-13/319) .

(7) بشر بن غياث ابن أبي كريمة العدوي المريسي ، أبو عبدالرحمن ، من موالى آل زيد بن الخطاب ، كان متكلماً مناظراً بارعاً ، وكان من الفقهاء ، أخذ عن أبي يوسف وحماد بن سلمه وسفيان بن عيينة ، ثم نظر في الكلام فغلب عليه ، وانسلخ من الورع والتقوى ، وجرّد القول بخلق القرآن ، ودعا إليه حتى كان عين الجهمية في عصره وعالمهم ، فمقته أهل العلم وكفروه بعضهم ، ولم يدرك جهم بن صفوان ، بل تلقف مقالاته من أتباعه ، له تصانيف ، منها : «الرد على الخوارج» ، توفي المريسي في آخر سنة 218 هـ . انظر : «سير أعلام النبلاء» (202-10/199) ، و«ميزان الاعتدال» ، (323-1/32) .

(1) انظر : «تقريظ ونقض كتاب الفكر السامي» ، (ق/12-13) .

ثم يبين الشيخ أن السلف كانوا يعملون بالمحكم والمتشابه من كتاب الله تعالى ، وفي بيان كيفية ذلك يقول - رحمه الله - : « نعم إن السلف الصالح قد عملوا بالمحكم والمتشابه فقالوا : إن قوله تعالى : (ث ت ث)⁽²⁾ ينفي المثلية والآيات المثبتة بالصفات⁽³⁾ تفيد أن الله موصوف بهذه الصفات فإذا جمعنا بين المحكم والمتشابه ، أنتجا أن الله موصوف بصفات لا تشبه صفات المحدثين ، فهو إثبات بلا تمثيل وتنزيه بلا تعطيل ، وهذا هو الحق الذي ندين به »⁽⁴⁾ .

- تقرير أسماء الله تعالى وصفاته بالدليل :

من منهج السلف أهل السنة والجماعة أن يبينوا الحق تجاه أسماء الله وصفاته على التفصيل ، وبذكر الدليل من الكتاب والسنة .

ولذلك تجد أن الأئمة عنوا بهذا الجانب عناية فائقة فألفوا الكتب على هذه الطريقة ، ومنهم من يبسط الكلام في ذلك ومنهم من يوجزه⁽⁵⁾ .

(2) سورة الشورى ، (11) .
 (3) لعل الصواب : « للصفات » .
 (4) انظر : «تقريظ ونقض كتاب الفكر السامي» ، (ق/13) .
 (5) ذكر الفقيه نماذج من هذه الكتب ، انظرها في «الكشف المبدي» ، ص: (413-414) .

والفقيه قد نهج هذا المنهج فسر عقيده في
أسماء الله وصفاته مقررًا أن هذا هو معتقد السلف
الصالح - رضي الله تعالى عنهم - .

وسأورد الصفات التي ذكرها الشيخ الفقيه بجعل
كل صفة في الموضع المناسب لها من حيث تعلقها
بذات الله تعالى أو انفكاكها عنه ووقوعها بمشيئة
وقدرته .

- الصفات الذاتية :

وهي التي لا تنفك عن ذات الله تعالى ، ولم يزل
ولا يزال متصفاً بها⁽¹⁾ .

1- صفة النفس :

من الصفات الثابتة لله تعالى صفة النفس كما
جاءت بذلك الأدلة ، وقرر ذلك سلف الأمة وأئمتها .
وقد قرر ذلك وأثبتته الفقيه أثناء عرضه وإثباته
لصفات الله تعالى يقول - رحمه الله - : « وأنه له
نفس »⁽²⁾ .

والأدلة على إثبات هذه الصفة ظاهرة متضافرة ،
وقد ذكر الفقيه - رحمه الله - شيئاً منها .

(1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (6/218) ، و«شرح
القواعد المثلى» ، ص : (138) ، للشيخ محمد بن عثيمين .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

يقول - رحمه الله - : « وأما الدليل على إثبات
 صفة النفس ، فقولته تعالى : (ﻟَﻮْ ﻟَﻤْ ﻧَﻤُﻮﺩِ)⁽³⁾ ، وقوله
 تعالى حكاية عن عيسى بن مريم عليه السلام : (ﻧَﻮْ ﻧَﻮْ ﻧَﻮْ ﻧَﻮْ ﻧَﻮْ ﻧَﻮْ ﻧَﻮْ ﻧَﻮْ ﻧَﻮْ)⁽³⁾ ، وقوله
 تعالى :
 (ﻛَﻮْ ﻛَﻮْ ﻛَﻮْ)⁽¹⁾ .

ويثبت أهل السنة والجماعة هذه الصفة لله تعالى
 كما تليق بجلاله وعظمته بلا تكييف ولا تمثيل ولا تشبيه
 بخلقه ، وهي من الصفات الذاتية التي لم يزل ولا
 يزال الله تعالى متصفاً بها .

2 - صفة العين :

ومن الصفات الذاتية التي يجب إثباتها لله تعالى ،
 حيث أثبتها سبحانه لنفسه ، صفة العين ، وثبت لله
 إثباتاً يليق بجلاله وعظيم سلطانه ، كما هو مذهب
 السلف ، وقد قررها وأثبتها الفقيه بأدلتها .

يقول - رحمه الله - : « وأنه له عين »⁽²⁾ .

وأورد الفقيه الأدلة على إثبات هذه الصفة ،
 قال - رحمه الله - : « وأما

(3) سورة آل عمران ، (28) .

(4) سورة المائدة ، (116) .

(1) سورة طه ، (41) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (404) .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

الدليل على إثبات صفة العين فقوله تعالى لموسى عليه السلام : (فَقُفْ قَفًّا)⁽³⁾ ، وقوله تعالى لنبينا : (يَا أَيُّهَا الْمَلَأَى الْأُبْهَامَ)⁽⁴⁾ وقوله تعالى : (ثَرْثَرْتَ)⁽⁵⁾ .

ثم ساق الفقيه دليلاً من السنة يثبت فيه هذه الصفة ، وهو الحديث الذي أخرجه الشيخان ، أن رسول الله ﷺ لما وصف الدجال وأخبر أنه أعور ، قال : « وإن ربكم ليس بأعور ، وأشار إلى عينيه »⁽⁶⁾ ، والأدلة واضحة الدلالة

على إثبات صفة العين لله تعالى .

- صفة الدين :

ومن الصفات التي يجب إثباتها لله تعالى إثباتاً يليق بجلاله ، صفة الدين حيث دل الدليل القاطع على إثباتها لله سبحانه وتعالى .

-
- (3) سورة طه ، (39) .
(4) سورة الطور ، (48) .
(5) سورة القمر ، (14) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (404) .
(6) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التوحيد ، باب : (فَقُفْ قَفًّا) ،
برقم : (4407) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ،
باب ذكر المسيح ابن مريم والمسيح الدجال ، برقم : (169)
، وانظر : الكشف المبدي ، ص : (413) .

ويقول الفقيه في تقريرها وإثباتها : « وأنه له يدان »⁽¹⁾.

واستدل على ذلك بأدلة فقال : « وأما الدليل على إثبات صفة اليدين فقوله تعالى رداً على اليهود : () وقوله تعالى لإبليس اللعين : () و () »⁽²⁾ ،
()⁽³⁾.

وأورد - رحمه الله - دليلاً من السنة ، وهو حديث عبدالله بن عمرو ، قال : قال رسول الله ﷺ : « المقسطين على منابر من نور عن يمين الرحمن ، وكلتا يديه يمين »⁽⁴⁾ .

ونورد حديثاً فيه زيادة إيضاح في إثبات هذه الصفة وهو حديث ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « يطوي الله عز وجل السموات يوم القيامة ، ثم يأخذهن بيده اليمنى ، ثم يقول : أنا الملك ، أين الجبارون ؟ أين المتكبرون ؟ ثم يطوي الأرضين بشماله ، ثم يقول : أنا الملك أين الجبارون ؟

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

(2) سورة المائدة ، (64) .

(3) سورة ص ، (75) ، وانظر : الكشف المبدي ، ص : (404) .

(4) أخرجه مسلم في «الصحیح» ، كتاب الإمارة ، باب فضل الإمام العادل ، برقم (1827) ، وانظر : الكشف المبدي ، ص : (410) .

أين المتكبرون؟»⁽¹⁾ .

وتقرير الفقيه لهذه الصفة هو عينه تقرر السلف ، وهو الحق الذي دلت عليه قواطع الأدلة ، والواجب إثبات هذه الصفة إثباتاً يليق بجلال الله وعظمته ، بدون تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف ، خلافاً لما ذهب إليه متأخرو الأشاعرة من عدم إثبات هذه الصفة ، وتأويلها بأن المراد بها النعمة ، أو القدرة⁽²⁾ ، وقد ذكر الفقيه عنهم هذا التأويل ، ورد عليه وزيفه .

يقول - رحمه الله - : « كما أولوا قوله تعالى رداً على اليهود : (□ □ □)⁽³⁾ ، وقوله تعالى لإبليس : (وَأَوْفِرْ لَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ) ⁽⁴⁾ فقالوا في الأول المراد به النعمة ، وفي الثانية المراد به القدرة »⁽⁵⁾ .

ثم يتولى الفقيه الرد عليهم فيقول : « وفاتهم أن لفظ النعمة إسم جنس ، واسم الجنس لا يثنى ، فلا يقال مثلاً ، ما أكثر الدرهم في أيدي الناس ، بثنية

-
- (1) أخرجه مسلم في «الصحیح» ، كتاب صفة القيامة ، باب ابتداء الخلق وخلق آدم ، برقم: (2788) .
 - (2) انظر : «أصول الدين» ، ص: (110 - 112) للبغدادي ، و«أساس التقديس» ، ص: (140 - 145) .
 - (3) سورة المائدة ، (64) .
 - (4) سورة ص ، (75) .
 - (5) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/154) .

الدرهم ، وفي الثاني أن صفة القدرة لله واحدة والله قد ثناها»⁽⁶⁾ .

وفي هذا الرد يشير الشيخ إلى أن تأويلهم هذا مخالف لمدلولات اللسان العربي الذي نزل به القرآن ، فالله أخبر أنه له يدان ، وهم يفسرونها بكلمة لا تثنى لأنها اسم جنس ، واسم الجنس لا يثنى ، وكذلك القدرة .

- صفة الساق :

ومن الصفات التي يتعين إثباتها لله تعالى حيث أثبتها لنفسه ، صفة الساق ، وقد درج على هذا السلف وأئمة الدين ، ونهج هذا النهج الفقيه فأثبت لله تعالى صفة الساق .

قال - رحمه الله - : « وأنه له ساق »⁽¹⁾ ، ثم ساق الفقيه دليلاً يثبت فيه هذه الصفة ، قال : « وأما الدليل على إثبات صفة الساق فقوله تعالى في سورة القلم : (□ □ □ □)⁽²⁾ ، ولم يورد الفقيه دليلاً من السنة لإثبات هذه الصفة ، وقد جاء في ذلك حديث طويل ، رواه أبو سعيد الخدري ، وفيه أن النبي □ يقول عن

(6) المصدر السابق ، (ق/154)

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

(2) سورة القلم ، (42) ، وانظر الكشف المبدي ، ص : (404) .

الله سبحانه وتعالى : « فيكشف عن ساقه ، فيسجد له كل مؤمن »⁽³⁾ .

وقد أوردت هذا الحديث لقطع مادة النزاع حول إثبات صفة الساق لله تعالى ، حيث إن الفقيه استدل بالآية فقط ، وقد وقع الخلاف في معنى هذه الآية بين أهل السنة والجماعة ، هل تفسَّر بأنها مثبتة لصفة الساق لله تعالى ، أم أنها تحمل على معنى الكشف عن الشدة⁽⁴⁾ .

وبسوق حديث أبي سعيد الخدري المثبت لصفة الساق لله تعالى ، يحصل الإطباق من أهل السنة والجماعة على إثبات هذه الصفة ، ويبقى الخلاف بين أهل السنة وبين فرق البدع والانحراف .

وحول هذا الكلام يقول ابن القيم - رحمه الله - : « نقول : من أين في ظاهر القرآن أن لله ساقاً ؟ وليس معك إلا قوله تعالى : (□ □ □ □)⁽¹⁾ ، والصحابة متنازعون في تفسير الآية ، هل المراد الكشف عن الشدة ؟ أو المراد بها أن الرب تعالى يكشف عن

(3) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : (پ پ پ پ) ، برقم: (7439) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب معرفة طريق الرؤية ، برقم: (183)

(4) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (42-14/38) ، و«تفسير ابن كثير» ، (4/435) .

(1) سورة القلم ، (42) .

ساقه ؟ ولا يحفظ عن الصحابة والتابعين نزاع فيما يذكر أنه من الصفات أم لا في غير هذا الموضع ، وليس في ظاهر القرآن ما يدل على أن ذلك صفة الله ، لأنه سبحانه لم يصف الساق إليه ، وإنما ذكره مجرداً عن الإضافة منكرأً ، والذين أثبتوا ذلك صفة كاليدين والإصبع لم يأخذوا ذلك من ظاهر القرآن ، وإنما أثبتوا بحديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته ، وهو حديث الشفاعة الطويل ، وفيه : « فيكشف الرب عن ساقه فيخرون له سجداً »⁽²⁾ ، ومن حمل الآية على ذلك ، قال : قوله تعالى : (﴿ ﻭﻣﻦ ﺣﻤﻞ ﺍﻻﻳﻪ ﻋﻠﻰ ﺫﻟﻚ ﴾) ، قال : « فيكشف عن ساق فيخرون له سجداً » ، وتنكيره للتعظيم والتفخيم كأنه قال : يكشف عن ساق عظيمة جلّت عظمتها ، وتعالى شأنها أن يكون لها نظير أو مثل أو شبيه ، قالوا : وحمل الآية على الشدة لا يصح بوجه ، فإن لغة القوم في مثل ذلك أن يقال : كُشفت الشدة عن القوم ، لا كُشف عنها ، كما قال الله تعالى : (﴿ ﻭﻗﻪ ﻗﻪ ﻗﻪ ﻗﻪ ﻗﻪ ﻗﻪ ﴾)⁽⁴⁾ ، وقال : (﴿ ﺑﻪ ﺑﻪ ﺑﻪ ﺑﻪ ﺑﻪ ﺑﻪ ﴾)⁽⁵⁾ .

فالعذاب والشدة هو المكشوف لا المكشوف عنه ، وأيضاً فهناك تحدث

(2) سبق تخريجه .

(3) سورة القلم ، (42) .

(4) سورة الزخرف ، (50) .

(5) سورة المؤمنون ، (75) .

الشدة وتشتد ولا تزال إلا بدخول الجنة ، وهناك لا يدعون إلى السجود»⁽¹⁾.

وصفة الساق من الصفات الذاتية التي يجب إثباتها
بلا تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف .

- صفة القدم :

ومن الصفات الواجب إثباتها لله سبحانه وتعالى ،
صفة القدم ، وهي صفة ذاتية ، ويوصف الله بهذه
الصفة على الوجه اللائق بجلاله سبحانه ، وقرر هذه
الصفة وأثبتها السلف أهل السنة والجماعة ، وكذلك
فعل الشيخ الفقيه فقرر ذلك وأثبتته ، قال - رحمه الله
- : « وأنه له قدم »⁽²⁾ .

ولم يستدل الفقيه على إثبات هذه الصفة .
والأدلة في ذلك من السنة معلومة مشهورة ، وقد
جاءت روايات بإثبات صفة القدم وأخرى بإثبات صفة
الرجل ، وكلاهما بمعنى واحد .

ومما جاء بلفظ القدم حديث أنس بن مالك _
رضي الله عنه _ أن النبي ﷺ قال : « لا تزال جهنم
تقول هل من مزيد حتى يضع فيها رب العزة تبارك

(1) انظر : «الصواعق المرسله» ، (1/252) ، لابن القيم .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

وتعالى قدمه ، فتقول : قط قط وعزتك ، ويزوى بعضها إلى بعض »⁽³⁾.

وما جاء بلفظ الرجل ، فحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال : النبي ﷺ : « فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فيها فتقول : قط قط »⁽⁴⁾.

٢٠ - صفة الأصابع :

ومن صفات الله تعالى الذاتية التي يجب إثباتها وإمرارها على ظاهرها ، صفة الأصابع ، وهذا هو مذهب السلف أهل السنة والجماعة ، والشيخ الفقيه سلك مسلكهم ونهج منهجهم ، إذ هو الحق ، فقرر وأثبت لله تعالى هذه الصفة ، وأجراها على ظاهرها ، واستدل على إثباتها بحديثين صحيحين أحدهما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، أنه سمع النبي ﷺ يقول : « إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن »⁽¹⁾ .

(3) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التفسير باب قوله : (ي ي ي) ، برقم : (4848) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون ، برقم : (2848) ، واللفظ لمسلم .

(4) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التفسير ، باب قوله: (ي ي ي) .
برقم: (4850) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون برقم: (2846) .

(1) أخرجه مسلم في «الصحيح» ، كتاب القدر ، باب
تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء ، برقم (2654) .

والحديث الآخر ، قوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله يضع السموات على إصبع والأرضيين على إصبع »⁽²⁾⁽³⁾.

والأحاديث في ذلك متضاربة ، وكلها تدل على إثبات هذه الصفة من غير تمثيل ولا تشبيه بخلقه ، ولا تكييف .

- صفة العلو والفوقية :

ومن الصفات التي يجب إثباتها لله تعالى ، صفة العلو ، وهي صفة ذاتية له سبحانه ، ومذهب السلف في ذلك أن الله سبحانه وتعالى فوق جميع مخلوقاته ، مستو على عرشه ، عالياً على خلقه ، وهو معهم بعلمه وإحاطته .

والفقيه يقرر ويثبت هذه الصفة كما قررها السلف الصالح ، يقول : « بيننا وبينك كتاب الله وسنة رسوله وأقوال أصحابه ، وكلها تنادي بأعلى صوت يسمعه القريب والبعيد ، بأن الله سبحانه وتعالى على عرشه ، وعرشه فوق سبع سمواته ، وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا ، وأن الملائكة يعرجون إليه »⁽¹⁾.

(2) أخرجه البخاري في « الصحيح » ، كتاب التفسير ، باب

قوله : (ب ب ب ب) ، برقم : (4811) ، ومسلم في

« الصحيح » ، كتاب صفة القيامة برقم : (2786) .

(3) انظر : « الكشف المبدي » ، ص : (410) .

(1) المصدر السابق ، ص : (401) .

وللاستدلال على هذه الصفة حشد الفقيه - رحمه
الله - جملة من النصوص الشرعية من الآيات
القرآنية ، الأحاديث النبوية .

وما ساقه الشيخ من نصوص شرعية تدل على علو
الله تعالى من وجوه أربعة:

أولاً: دلالة العلو والفوقية ، وهي دلالة مباشرة على
إثبات صفة العلو والفوقية ، حيث أنه فوق مخلوقاته ،
عالياً عليهم .

وقد أورد الفقيه في ذلك عدة نصوص منها :

قوله تعالى : (يٰ ي) ⁽²⁾ ، وقوله : (يٰ ي) ⁽³⁾ ، وقوله
: (يٰ ي) ⁽⁴⁾ ، وقوله : (يٰ ي) ⁽⁵⁾ ، وقوله :
لٰكْ كْ كْ ⁽⁶⁾ .

ومن السنة النبوية يستدل بالحديث المروي في
«الصحيح» في كتاب بدء الخلق : أن النبي ﷺ قال : «
إن الله كتب كتاباً فهو عنده فوق العرش» ⁽⁷⁾ .

-
- (2) سورة البقرة ، (255) .
(3) سورة سبأ ، (23) .
(4) سورة الشورى ، (51) .
(5) سورة الأنعام ، (18) .
(6) سورة النحل ، (50) .
(7) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التوحيد ، باب :
(وَفَقْ)

(ق) ، برقم: (7422) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب
التوبة ، باب : في سعة رحمه الله تعالى ، برقم: (2751) ،

ثانياً : دلالة وجوده في السماء ، والإشارة إلى وجود الله في السماء يفهم منها أنه سبحانه في العلو ، إذ من المعلوم ضرورة أن السماء في العلو . واستدل الفقيه على ذلك بأدلة منها ، قوله تعالى : (ج ج ج ج)⁽¹⁾ ، وقوله : (ث ر ط ك ك ك ك ك)⁽²⁾ . وأما الدليل من السنة على وجود الله في السماء فيورد فيه الفقيه أحاديث منها :

1 - حديث الجارية المروى في الصحيح ، عن معاوية بن الحكم ، أنه قال: كانت لي جارية ترعى غنماً لي - وذكر القصة بطولها - حتى قال: فجئت بها إلى النبي ﷺ فقال لها رسول الله ﷺ : « أين الله ؟ فقالت الجارية له : في السماء ، ثم قال لها : « من أنا » فقالت :أنت رسول الله ، فقال له : « أعتقها فإنها مؤمنة » (3) .

ثم قال الفقيه : « وهذا الحديث موافق لقوله تعالى : (ج ج ج ج) »⁽⁴⁾ .

وانظر «الكشف المبدي» ، ص: (403 ، 413) .

(1) سورة الملك ، (16) .

(2) سورة السجدة ، (5) .

(3) أخرجه مسلم في «الصحیح» ، كتاب المساجد ، باب
تحريم الكلام في الصلاة ، برقم : (537).

(4) سورة الملك ، (16) ، وانظر: «الكشف المبدي» ، ص: (407) .

2 - من الأدلة حديث : « ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء »⁽⁵⁾ .

- دلالة عروج الأشياء ، وصعودها إليه ، وبالإلحاح
أنه إذا ثبت صعود الأشياء إلى الله ، فإنه في الأعلى
سبحانه وتعالى .

[illegible]

5) أخرجه البخاري في «الصحيح»، كتاب المغازي ، باب بعثة علي بن أبي طالب ، برقم: (4351) ، ومسلم في «الصحيح»، كتاب الزكاة ، باب ذكر الخوارج وصفاتهم ، برقم: (1064) ، وانظر «الكشف المبدي» ، ص: (403 ، 413 ، 407 - 708) .

(1) سورة السجدة ، (5).

(2) سورة المعارج ، (4).

(3) سورة فاطر ، (10).

(4) سورة النساء ، (157 ، 158).

(5) سورة غافر ، (36 ، 37).

(6) سورة القصص ، (38).

(7) سورة غافر ، (15) .

ثم استدل الشيخ على ذلك بأدلة من السنة ومنها :

قوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، وفيه : « ثم يعرجون فيسألهم ربهم - وهو أعلم بهم - ماذا تركتم عبادي ؟ فيقولون : تركناهم وهم يصلون وجئناهم وهم يصلون »⁽⁸⁾ .

وحديث : « إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام » ، وفيه : « يُرفع له عمل الليل قبل عمل النهار ، وعمل النهار قبل عمل الليل »⁽¹⁾⁽²⁾ .

قال الفقيه : « والعروج والصعود لا يكونان إلا من أسفل إلى أعلى »⁽³⁾ .

- دلالة نزول الله تعالى إلى السماء الدنيا كل ليلة ، ومستقر في العقول السليمة أن النزول إنما يكون من العلو.

(8) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، برقم : (555) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب المساجد ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر ، برقم : (632) ، كلاهما من حديث أبي هريرة .

(1) أخرجه مسلم في «الصحيح» ، من حديث أبي موسى الأشعري ، كتاب الإيمان ، باب في قوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله لا ينام » ، برقم : (179) .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (403 ، 408 ، 412) .

(3) المصدر السابق ، ص : (403) .

- ويورد الفقيه في ذلك دليلاً من السنة ، وهو قوله □ : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا فينادي هل من سائل ، هل من مستغفر ... »⁽⁴⁾ .

ثم أورد الفقيه - رحمه الله - في إثبات هذه الصفة آثاراً عن الصحابة والتابعين وأئمة الدين ، نذكر طرفاً منها :

- ما ورد عن الصحابة الكرام في إثبات صفة العلو والفوقية :

ذكر الفقيه أثراً عن أبي بكر الصديق في إثبات أن الله تعالى في السماء ، ثم بين الفقيه أنه وإن كان المتكلم أحد الصحابة إلا أن الجميع مطبقون على ما تكلم به ، إذ أنهم سمعوه ولم ينكروا عليه ، والصحابة لا يسكتون على الباطل ، وهذا ما يعرف عند الأصوليين بالإجماع السكوتي⁽⁵⁾ .

يقول الفقيه - رحمه الله - : « روى ابن أبي شيبه ، والبخاري في «التاريخ

(4) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التهجد ، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل ، برقم : (1145) ، ومسلم في «الصحيح» ، باب الترغيب في الدعاء والذكر في آخر الليل ، برقم : (758) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص 410 - 411 .

(5) انظر في حجيته : «المستصفى» ، (1/358 - 360) .

الكبير» عن عبدالله بن عمر أنه قال : لما قبض رسول الله ﷺ ، قال أبو بكر - رضي الله عنه - : « أيها الناس إن كان محمداً إلهكم الذي تعبدونه ، فإن إلهكم قد مات ، وإن كان إلهكم الله الذي في السماء ، فإن إلهكم لم يموت ، ثم تلا : ﴿ جِئَ الْجِبِلَّاتُ خَضِيحًا ﴾^(١) ، حتى أتم الآية »^(٢).

ثم قال الفقيه : «هذا إجماع من الصحابة على أنهم كانوا مجمعين على أن الله في السماء ، لأن أبا بكر خطب يومئذ بحضرة أصحاب رسول الله (3) ، فلو كان أحد منهم يعلم خلافاً في ذلك لبادر بالإنكار على أبي بكر، وهو من أشد الناس تحرياً للحق والصواب ، سيما في أمر العقائد ، وقد حفظ عن الصحابة أشياء كثيرة من هذا النوع ، ذكرها الحافظ ابن القيم في كتاب الجيوش الإسلامية (4)»

- ما ورد عن التابعين والأئمة :

- 1) سورة آل عمران ، (144) .
- 2) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» ، (455-3/454) ،
برقم : (38018) ، والدارمي في «الرد على الجهمية» ، ص :
(78) ، وصححه الذهبي في «العلو»، ص : (62) ، وانظر :
«الكشف المبدي» ، ص : (417) .
- 3) زيادة السياق يقتضيها .
- 4) انظر : «اجتماع الجيوش الإسلامية» ، ص : (118) ،
وما بعدها ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : « 417 » .

وحشد الفقيه أيضاً جملة كبيرة من آثار أئمة الدين
في إثبات صفة العلو والفوقية لله سبحانه وتعالى ،
وابتدئها بالآثار الواردة عن أئمة المذاهب الأربعة ،
وإليك بعضها :

قول الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - :

يقول الفقيه : «روى البيهقي⁽¹⁾ بإسناده إلى نوح
بن أبي مريم أبي عصمة⁽²⁾ يقول : كنا عند أبي حنيفة
أول ما ظهر ، إذ جاءته امرأة من ترمذ ، كانت تجالس
جهماً ، فدخلت الكوفة ، فقيل لها إن هاهنا رجلاً قد
نظر في المعقول يقال له أبو حنيفة فأتيه ، فأنته
فقالت أنت الذي يعلم الناس المسائل وقد تركت

(1) أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني
البيهقي ، مولده سنة 384هـ ، في شعبان ، وسمع وهو ابن
خمس عشرة سنة ، وسمع من الحاكم أبي عبدالله وتخرج به
، أنقطع بقريته مقبلاً على التأليف ، فعمل «السنن الكبرى» ،
و«معرفة السنن والآثار» ، وغيرهما ، قال الجويني : ما من
فقيه شافعي إلا وللشافعي عليه منة إلا أبا بكر البيهقي فإن
المنة له على الشافعي ، توفي في العاشر من جمادى الأولى
سنة 458هـ . انظر : «السير» (170-18/163) .

(2) نوح بن أبي مريم المروزي القرشي ، أبو عصمة ،
قاضي مرو ، ويعرف بنوح الجامع لجمعه العلوم ، كذبه
العلماء في الحديث ، وضعفوا حديثه ، عُرف بشدته على
الجهمية ورده عليهم ، توفي سنة 173 هـ ، انظر : «تهذيب
الكمال في أسماء الرجال» ، (7 / 368 - 369) ، برقم : (7090) ،
للمزي ، و«تقريب التقريب» ، ص : (658) ،
برقم : (7210) ، لابن حجر العسقلاني .

دينك ، أين إلهك الذي تعبدته ؟ فسكت عنها ، ثم مكث سبعة أيام لا يجيبها ، ثم خرج إلينا ، وقد وضع كتاباً أن الله سبحانه وتعالى في السماء دون الأرض ، فقال له رجل أرأيت قول الله تعالى : (ق ق)⁽³⁾ ، قال : هو كما تكتب : أني معك ، وأنت عنه غائب⁽⁴⁾ .

قول : الإمام مالك بن أنس - رحمه الله - :

قال عبد الله بن الإمام أحمد : قال مالك : « إن الله في السماء ، وعلمه في كل مكان لا يخلو منه مكان »⁽⁵⁾ .

قول الإمام الشافعي - رحمه الله - :

عن أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي قال : « القول في السنة التي وردت وأنا عليها ، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم ، مثل سفيان الثوري ومالك وغيرهما : الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وأن الله تعالى على عرشه في سمائه ، يقرب من خلقه

(3) سورة الحديد ، (4) .

(4) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» ، (2/337) - 338 ، برقم : (905) .

(5) أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» ، (1/107) ، برقم : (11) ، وصح

إسناده الشيخ الألباني في «مختصر العلو» ، ص: (140) .

كيف شاء ، وأن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا
كيف شاء»⁽¹⁾.

قول الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - :

عن عبدالله بن الإمام أحمد ، قال : قيل لأبي : ربنا
تبارك وتعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن
من خلقه ، وقدرته وعلمه بكل مكان ؟ قال : نعم ،
لا يخلو شيء من علمه⁽²⁾ .

وقيل له : ما معنى قوله تعالى : (يَثْبُتُونَ ثُبَاتًا
(ث))⁽³⁾ ، وقوله : (قَف)⁽⁴⁾ ، قال : علمه محيط بالكل ،
وربنا على العرش بلا حد ولا صفة ، (□ □ □ □ □)⁽⁵⁾ .

(1) أخرجه ابن قدامة في «إثبات صفة العلو» ، ص : (123-124) ، برقم : (108) ، وجزم ابن تيمية بنسبته إليه
في «الفتاوى» ، (4/182) .

(2) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة
والجماعة» ، (3/445 - 446) ، برقم : (674) ، وابن قدامة
في «إثبات صفة العلو» ، ص : (116) ، برقم : (96) ،
وصحح إسناده الألباني في «مختصر العلو» ، ص : (189-
190) .

(3) سورة المجادلة ، (7) .

(4) سورة الحديد ، (4) .

(5) سورة البقرة ، (255) ، والأثر رواه اللالكائي ، في
«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ، (3/446) ، برقم (675) ،
وابن قدامة في «إثبات صفة العلو» ، ص : (116) ، برقم : (95) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (418 - 426) .

- أقوال أئمة المفسرين في إثبات صفة العلو والفوقية :

قال الفقيه : « وأما أقوال المفسرين في هذا الباب فكثيرة ، منها ما ذكره شيخ المفسرين وإمامهم ومرجعهم عند النزاع أبو جعفر بن جرير ، محمد الطبري - رحمه الله تعالى ورضي عنه - في تفسيره المسمى ، «جامع البيان» ، عند آيات الصفات ، أيد فيها طريقة السلف وأثنى عليها وأتصر لها حتى قال عند تفسير قوله تعالى : (ج ج ج ج)⁽¹⁾ ، قال : وهو الله⁽²⁾ .

ثم بين الفقيه - رحمه الله - أنه عند الرجوع إلى تفاسير السلف فإنه لن نجد غير هذا التفسير الذي أوضحه الإمام ابن جرير⁽³⁾ .

وبهذه الدلالات التي تضمنتها النصوص الشرعية ، وآثار الصحابة والتابعين ، تكتمل الحجة على إثبات علو الله على خلقه ، وأنه فوق مخلوقاته ، وهو معهم بعلمه وإحاطته .

- الصفات الفعلية :

-
- (1) سورة الملك ، (16 ، 17) .
 - (2) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (14/7) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (428) .
 - (3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (428) .

وهي الصفات التي تتعلق بمشيئة الله تعالى
وقدرته⁽⁴⁾ :

٢٠ - صفة الاستواء على العرش :

وهي من صفات الله تعالى الفعلية التي يجب إثباتها بلا تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف ، وهذه الصفة ثابتة بدليل الكتاب والسنة وإجماع السلف .

والفقيه ينص على إثبات هذه الصفة ، ويمررها على ظاهرها كما جاءت بها الأدلة ، وقد حشد - رحمه الله - الأدلة القطعية ليدل على إثباتها .

يقول - رحمه الله - : «بيننا وبينك كتاب الله وسنة رسوله وأقوال أصحابه، وكلها تنادي بأعلى صوت يسمعه القريب والبعيد ، بأن الله سبحانه وتعالى على عرشه ، وعرشه فوق سبع سمواته »⁽¹⁾ .

ومن الأدلة التي أوردتها الفقيه ، قوله تعالى : (ثُمَّ لِيُذْخِرِ الْبَشَرِ الْأَكْثَرُ الْأَقَلَّ) (٢).

ثم قال الفقيه: «أما الدليل على استوائه تعالى فهو مذكور في الكتاب العزيز في سبعة مواضع»⁽³⁾.

(4) انظر: «مجموع الفتاوى»، (6/218)، و«شرح القواعد المثلى»، ص: (189).

(1) انظر: «الكشف المبدي»، ص: (401).

(2) سورة الأعراف، (54)، وانظر: «الكشف المبدي» ص: (402).

ثم ساق الفقيه أدلة صحيح السنة ، ومنها حديث :
« إن الله كتب كتاباً فهو عنده فوق العرش »⁽⁴⁾.

- ما ورد من آثار عن أئمة الدين في إثبات صفة الاستواء :

أورد الفقيه جملة من الآثار في تقرير هذه الصفة
نذكر طرفاً منها :

يقول الفقيه : « قال الإمام أبو حنيفة : من قال لا أعرف ربي ، في السماء أم في الأرض ؟ فقد كفر ، لأن الله تعالى يقول : (ذُرِّيَّتُ رُبُّ) ⁽¹⁾ ، عرشه فوق سبع سموات » ⁽²⁾ .

قول الإمام مالك بن أنس :

(3) قوله تعالى : (ثُمَّ نَفِثْنَا فِي أُولَئِكَ مِنْ دُونِكَ ذُرِّيَّتَهُمْ فَاتَّخَذَ كُلُّ شَرْطَلٍ ذُرِّيَّتَهُ عَدُوًّا لِّلْآخَرِينَ) ، يونس (30) .

وقوله : (ت ت ت ط ط ط ط ط ف ف ف) , الرعد , (2) .

وقوله : (دُثِرْ دُثِرْ) طه ، (5) .

[illegible]

(٥٩) الفرقان ، (٥٩) .

وقوله : ﴿قُلْ جَعَلْتُ لِي ذُرِّيَّتًا خَالِدَةً فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ خَلْقًا﴾ السجدة ، (4)

وقوله: ﴿بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ﴾ الحديد، (4)، و انظر : «الكشف المبدى» ، ص : (402-403).

(4) سبق تخريجه , وانظر الكشف المبدي , ص : (413) .

(1) سورة طه ، (5) .

(2) انظر: «إثبات صفة العلو»، ص: (116-117)، برقم:

(97) ، لابن قدامه ، وسكت عنه الشيخ الألباني في

«مختصر العلو» ، ص: (136) .

سئل الإمام مالك عن قوله تعالى : (دُثِرَ رُطْرُ) (3) ،
 كيف استوى ؟ فقال مالك - رحمه الله تعالى - :
 استواؤه معقول ، وكيفيته مجهولة ، وسؤالك عن هذا
 بدعة ، وأراك رجل سوء (4) .

قول الإمام الشافعي :

قال - رحمه الله - : القول في السنة التي وردت
 وأنا عليها ، ورأيت أصحابنا عليها ، أهل الحديث الذين
 رأيتهم ، وأخذت عنهم ، مثل سفيان الثوري ومالك
 وغيرهما : الإقرار بشهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً
 رسول الله ، وأن الله تعالى على عرشه في سمائه
 « (5) » .

قول الإمام أحمد بن حنبل :

عن عبدالله بن الإمام أحمد قال : قيل لأبي : ربنا
 تبارك وتعالى فوق السماء السابعة على عرشه بائن
 من خلقه ، وقدرته وعلمه بكل مكان ؟ قال : نعم ،
 لا يخلو شيء من علمه (1) .

(3) سورة طه ، (5) .

(4) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ، (3/398) ، برقم: (664) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ، برقم: (866) و (867) ، وابن عبد البر في «التمهيد» ، (6/138) ، وله عدة روايات .

(5) سبق تخريجه .

(1) سبق تخريجه ، وانظر: «الكشف المبدي» ، ص: (417) - (426) .

ثم أورد الفقيه كلاماً لابن عبد البر ، نقله عن
الذهبي ، يحكي فيه الإجماع على إثبات صفة الاستواء
لله تبارك وتعالى .

قال أبو عمر ابن عبد البر : « أجمع علماء الصحابة
والتابعين ، الذين حمل عنهم التأويل ، قالوا في تأويل
قوله : (يَثْبُتُ ثَبَاتٌ)⁽²⁾ ، هو على العرش ،
وعلمه في كل مكان ، وما خالفهم في ذلك أحد يحتج
بقوله »⁽³⁾.

وقد بين الشيخ الفقيه أن المتكلمين اشتغلوا بتأويل
هذه الصفة ، ولم يسلموا بها ويشتبوها .

يقول - رحمه الله - وهو يتكلم عن منهج المتكلمين
مع آيات الصفات : « فإذا أتاهم دليل من القرآن
يخالف أهواءهم تأدبوا معه ، وقالوا : هذا مؤول ولو
بأضعف التأويل ، كما أولوا قوله عز وجل : (يَثْبُتُ ثَبَاتٌ)
(ث) »⁽⁴⁾ بالاستيلاء والغلبة ، لقول الشاعر :

(2) سورة المجادلة ، (7) .
(3) انظر : « تحرير أقوال علماء الدين » ، (ق/163) ، وانظر
كلام ابن عبد البر بتصرف في « التمهيد » ، (6/130-131) ،
وانظر : « بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية » ،
(1/168-218 ، 237) ، لابن تيمية .
(4) سورة طه ، (5) .

قد استوى بشر على العراق *** من غير سيف
ولا دم مهراق» (5)

وتولى الفقيه الرد عليهم وناقشهم ، فقال : «
وفاتهم أن تأويل الآية بهذا المعنى مستحيل ، لأن
الاستيلاء يفيد أن الله لم يكن مستولياً على العرش ثم
استولى بعد ذلك ، كما وقع لبشر» (1) .

فيبين الشيخ أن معنى الاستيلاء لابد أن يكون فيه
مغالبة ، وليس هو معنى الآية ، ولا مراد المتكلمين ،
فكيف هو معنى الاستواء ، والمثال الذي أورده
المتكلمون ليس في محله كما أشار الشيخ ، فإن
بشراً استولى بعد أن لم يكن مستولياً ، وليس الله
تعالى كذلك .

- صفة النزول :

ومن الصفات التي يجب الإقرار بها وإثباتها بدون
تمثيل ولا تشبيه ولا تكييف ، صفة النزول ، فتثبت لله
وتجرى على ظاهرها .

(5) انظر : «شرح الأصول الخمسة» ، ص : (150-151) ،
وقد رد ابن القيم على استدلالهم بهذا البيت ، وبين أنه بيت
ملفق ، لا يُعرف في دواوين العرب ، انظر : «مختصر
الصواعق المرسلة» ، ص : (359) ، و«نقض عثمان بن سعيد
علي المريسي» ، ص : (249-251) .
(1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/154) ،
و«نقض عثمان بن سعيد علي المريسي» ، ص : (249-
251) .

وهذه هي عقيدة السلف الصالح ، وعلى هذا درج الشيخ الفقيه ، يقول

في إثباتها : « وأنه ينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا »⁽²⁾ .

ويستدل الفقيه على إثبات هذه الصفة بدليل من صحيح السنة ، وهو الحديث المتفق عليه ، يقول عليه الصلاة والسلام : « ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا فينادي ، هل من سائل ، هل من مستغفر ... »⁽³⁾ .

ويذكر الفقيه أيضاً أثراً عن الشافعي ، يقول - رحمه الله - : « وإن الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا كيف شاء »⁽⁴⁾ .

وهذه الصفة صفة فعلية متعلقة بمشيئة الله سبحانه وتعالى .

- صفة الإتيان والمجيء :

وهي صفة يجب إثباتها لله سبحانه وتعالى كما يليق بجلاله وعظمته ، وهي صفة فعلية ، يفعلها الله متى شاء ، ومعتقد السلف فيها ، إثباتها وإمرارها على ظاهرها ، والشيخ الفقيه يثبت هذه الصفة ويسوق الأدلة على إثباتها .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

(3) سبق تخريجه .

(4) سبق تخريجه ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (

410-411 ، 423) .

يقول - رحمه الله - : « وأنه يأتي يوم القيامة
»⁽¹⁾.

ويورد الأدلة على إثبات هذه الصفة ، ومن هذه
الأدلة قوله تعالى : (□ □ □ □ □ □)⁽²⁾ ، وقوله تعالى :
(□ □ □ □ □ □)⁽³⁾ .

ولم يذكر الفقيه أدلة من صحيح السنة ، وهي
معلومة مشهورة ، ومنها حديث أبي هريرة - رضي
الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ ، قال الله : «
وإن تقرب إليَّ ذراعاً تقربت إليه باعاً ، وإن أتاني
يمشي أتيته هرولة »⁽⁴⁾ .

ويورد الفقيه كلاماً لأبي الحسن الأشعري يوضح
فيه أن إثبات هذه الصفة لله هو عينه مذهب أهل
السنة وأصحاب الحديث .

يقول الأشعري : « ذكر مقالة أهل السنة وأهل
الحديث ، جملة قولهم : الإقرار بالله وملائكته وكتبه
ورسله ، ... ويقولون بأن الله يجيء يوم القيامة ، كما

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

(2) سورة البقرة ، (210).

(3) سورة الفجر ، (22) ، وانظر : الكشف المبدي ، ص : (404-403) .

(4) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التوحيد ، باب
قول الله : (□ □ □ □) ، برقم : (7405) ، ومسلم في
«الصحيح» ، كتاب الذكر والدعاء ، باب الحث على ذكر الله
تعالى ، برقم : (2675) .

تشبيهه ، وإثبات أنها حقيقة ، وأن الله يتكلم بصوت يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب .

وعلى هذا الاعتقاد مضى الشيخ الفقيه ، فقرر وأثبت أن لله صفة الكلام والصوت ، وأشار إلى بعض أدلة إثبات هذه الصفة وأورد بعضها .

يقول - رحمه الله - في بيان مذهب أصحاب الحق : « وأنهم لا يقولون

بالكلام النفسي ، بل هو سبحانه وتعالى يتكلم كيف شاء ومتى شاء ، ... وأنه سبحانه وتعالى متكلم بصوت وحرف قديمين ، وأنه ينادي يوم القيامة بصوت رفيع يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب ، وأنه يُسمع بعض مخلوقاته كلامه ، وأنه يكلم أهل الجنة بكلام قديم يسمعون ، وما من أحد من المكلفين إلا سيكلمه ربه ليس بينه ترجمان ، وأنه نادى موسى من جانب الطور الأيمن ، وكلمه بكلامه القديم الذي هو صفة من صفات ذاته »⁽¹⁾ .

وفي الاستدلال على هذا الأصل يقول الفقيه : «وأما الدليل من السنة على ما أثبتنا من الصفات فشيء كثير جداً ، ... ومنها الأحاديث الدالة على كلام

(1) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/5 - 6) .

الله عز وجل مع أهل الجنة ، كلام رحمه وحنان ، ومع أهل النار ، كلام تبكيت وهوان » ⁽²⁾ .

[illegible]

ما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ : « إن الله يقول لأهل الجنة : يا أهل الجنة ، فيقولون : لبيك ربنا وسعديك ، والخير بين يديك ، فيقول : هل رضيتم ... »⁽¹⁾ .

وكلام الله مع أهل النار بكلام التبكيث والهوان ، قد جاء ذكره في كتاب الله تعالى ، يقول سبحانه لأهل

(2) انظر: «الكشف المبدي»، ص: (407، 416).

(3) سورة النساء ، (164) .

(4) سورة الكهف ، (109) .

(5) سورة التوبة ، (6).

(1) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التوحيد ، باب كلام الرب مع أهل الجنة ، برقم: (7518) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الجنة ، باب إحلال الرضوان على أهل الجنة ، برقم: (2829) .

النار : (ث ف ث ق ق ق) ⁽²⁾ ، ويبين الفقيه كذلك أن كلام الله تعالى يكون بصوت ، وأن الله ينادي ، ويُسمع صوته وندائه من شاء من عباده .

[illegible]

ومن السنة النبوية ، يستدل الفقيه بحديث : « إن الله ينادي يوم القيامة بصوت ، يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب »⁽⁷⁾ .

١٠ - صفة الرضى :

- (2) سورة المؤمنون ، (108) .
- (3) سورة القصص ، (62) .
- (4) سورة مريم ، (52) .
- (5) سورة النمل ، (8) .
- (6) سورة القصص ، (30) ، انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (404 ، 413) .
- (7) أخرجه أحمد في «المسند» ، (3/495) ، برقم : (16048) ، والبخاري في «الأدب المفرد» ، باب المعانقة ، ص: (287-288) ، برقم : (970) ، وحسنه الألباني في «صحيح الأدب المفرد» ، ص: (371-372) ، رقم: (746) ، الكشف ، ص: (413) .

ومن الصفات الواجب إثباتها لله تعالى ، صفة الرضى ، فهو سبحانه يرضى متى شاء ويغضب متى شاء ، وهذا هو معتقد أهل السنة والجماعة ، والفقيه سلك مسلك أهل السنة ، فأثبت هذه الصفة ، وساق الأدلة على إثباتها ، قال - رحمه الله - : « وأنه يرضى »⁽¹⁾

[illegible]

ولم يستدل الفقيه على إثبات هذه الصفة بدليل السنة النبوية ، وأدلتها معلومة متوافرة ، ومنها ، حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله يرضى لكم ثلاثاً ويكره لكم ثلاثاً ، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً ... »⁽³⁾ ، وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة الصريحة الدالة ، وإثبات هذه الصفة يكون بلا تمثيل ولا تشبيه ولا تكسيف .

٢٠. صفة الغضب :

(1) انظر: «الكشف المبدي»، ص: (401).

(2) سورة الزمر ، (7) ، وانظر الكشف المبدي ، ص: (405).

(3) أخرجه مسلم في «الصحيح» ، كتاب الأقضية ، باب
النهى عن كثرة المسائل ، برقم : (1715) .

وهي من صفات الله تعالى ، ومعتقد أهل السنة فيها إثباتها لله تعالى بدون تمثيل ولا تكيف ولا تشبيه ، وهي صفة فعلية ، وقد أثبتها الفقيه وأستدل على إثباتها ، يقول - رحمه الله - : « وأنه يغضب »⁽⁴⁾ .

ويستدل - رحمه الله تعالى - على إثبات هذه
الصفة بأدلة منها :

قوله تعالى : (ذُذُّ ذُرْ ذُرْك)^(۱) ، وقوله
تعالى : (چچ چچ چچ چچ)^(۲) ، وقوله : (□□□□)
ی ی ی ی (□□) ^(۳).

ومن السنة يستدل الفقيه بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : قال الله تعالى في الحديث القدسي : « إن رحمتي تغلب غضبي » ، وفي رواية : « إن رحمتي سبقت غضبي »⁽⁴⁾ .

٢٠ - صفة الحب والمحبة :

وهي صفة لله تعالى فعلية ، ثابتة بالأدلة القطعية ، وهذا هو معتقد السلف الصالح في هذه الصفة ، ويقرر

(4) انظر : «الكشف المبدى» ، ص : (401).

(1) سورة المجادلة ، (14) .

(2) سورة الممتحنة ، (13) .

(3) سورة النور ، (9) .

(4) سبق تخريجهما ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (405 ، 413) .

الفقيه هذا المعتقد في هذه الصفة ، يقول - رحمه الله
- : « وأنه يحب »⁽⁵⁾ ، ويستدل بأدلة منها :

قوله تعالى : (ق ف ق ق ج ج ج ج)⁽⁶⁾ ، وقوله
تعالى : ()⁽⁷⁾ ، ويستدل - رحمه الله - من
السنة بحديث أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه -
عن النبي ﷺ قال : « من أحب لقاء الله ، أحب الله
لقاءه »⁽⁸⁾ .

- صفة الرحمة :

ومن صفات الله تعالى صفة الرحمة ، والسلف
يشتونها لله تعالى ولا يتأولون معناها ، وكذلك الشيخ
الفقيه يثبت هذه الصفة ، ويستدل على ذلك بأدلة
ومنها :

قوله تعالى : (ل ت ت ت)⁽¹⁾ ، وقوله تعالى : (و و و و
و و و و)⁽²⁾ ، ومن أدلة السنة يستدل - رحمه الله -

-
- (5) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (401) .
 - (6) سورة آل عمران ، (31)
 - (7) سورة المائدة ، (54).
 - (8) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الرقاق ، باب
من أحب لقاء الله ، برقم: (6507) ، ومسلم في «الصحيح»
كتاب الذكر والدعاء ، باب من أحب لقاء الله ، برقم: (2683) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص: (405 ، 415) .
 - (1) سورة يوسف ، (64) .
 - (2) سورة العنكبوت ، (21) .

بحدیث : «إن رحمتي تغلب غضبي»⁽³⁾، وفي رواية : «إن رحمتي سبقت غضبي»⁽⁴⁾.

- صفة البغض والسخط والكراهة :

وهي صفات ثابتة لله تعالى بقواطع الأدلة ، وهي فعلية متعلقة بمشيئة الله تعالى ، وتُجرى على ظاهرها ، ولا يتأول معناها ، هذا هو اعتقاد السلف في هذه الصفات ، وهو اعتقاد الشيخ الفقيه الذي نص عليه وساق الأدلة على إثباته وتقريره .

يقول - رحمه الله - : « وأنه يغضب ويكره »⁽⁵⁾ ،
وفي إثبات هذه الصفات يورد الفقيه جملة من
النصوص الشرعية ، ومنها :

[illegible]

ومن السنة النبوية فيستدل - رحمه الله - بحديث
أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ

(3) سبق، تخریجه .

(4) سبق تخريجه ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (40
5 ، 413) .

(5) سبق تخريجه ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401).

(6) سورة المائدة ، (80).

(7) سورة محمد ، (28).

قال : « من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه ، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه »⁽¹⁾ .

وهناك أدلة تطابق ما أورده الفقيه من صفات ، لم يشر إليها ، ومنها: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله إذا أحب عبداً ... وإذا أبغض عبداً دعا جبريل فيقول: إني أبغض فلاناً فأبغضه »⁽²⁾ .

وفي الكره ، قوله تعالى : (ﻻ ﻛﻮﻓﺮ ﻭﺍﻟﻜﻮﻓﺮ ﻭﺍﻟﻠﻪ ﻛﻮﻓﺮﺍً ﻛﺒﻴﺮﺍً)⁽³⁾ .
ومن الأحاديث في إثبات سخط الله تعالى ، حديث أبي سعيد الخدري ، أن النبي ﷺ قال : « إن الله يقول لأهل الجنة » ، وفيه : « فيقول : أحل عليكم رضواني ، فلا أسخط عليكم بعده أبداً »⁽⁴⁾ .

صفة العَجَب :

وهي من صفات الله تعالى الثابتة بالكتاب والسنة ، ويشتهر أهل السنة ، وكذلك الفقيه يشتهر بقوله : « وأنه يعجب »⁽⁵⁾ ، ثم يستدل بدليل من سورة

(1) سبق تخريجه ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص: (406) ، 415 - 416 .

(2) أخرجه مسلم في «الصحيح» ، كتاب البر والصلة ، باب إذا أحب الله عبداً حبه إلى عبادة ، برقم : (2637) .

(3) سورة التوبة ، (46) .

(4) سبق تخريجه .

(5) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

الصفات ، يقول سبحانه : (بل عجبٌ ويسخرون)⁽⁶⁾

قال الفقيه : « على قراءة من قرأ بضم التاء »⁽⁷⁾ .

ولم يورد الفقيه دليلاً من السنة في إثبات صفة العجب ، ومن أدلتها حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : « عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل »⁽¹⁾ .

- صفة الفرح :

وهي صفة ثابتة بالأدلة الساطعة الواضحة ، وقد أثبتها الفقيه كما أثبتها السلف ، يقول - رحمه الله - : « وأنه يفرح »⁽²⁾ .

ويستدل عليها بحديث عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « لله أفرح بتوبة عبده من رجل نزل منزلاً وبه مهلكة »⁽³⁾ .

(6) سورة الصفات ، (12).

(7) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (405) ، وانظر :

«تفسير ابن جرير» ، (12/43) .

(1) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب الجهاد والسير ، باب الأساري في السلاسل ، برقم : (3010) .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (401) .

(3) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب الدعوات ، باب التوبة ، برقم : (6308) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب التوبة ، باب في الحض على التوبة ، برقم : (2748) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص (411) .

- صفة الرأفة :

وهي صفة ثابتة بدليل الكتاب العزيز ، وتختلف عن الرحمة بأنها أخص من الرحمة وأرق ، كما نص على ذلك غير واحد من العلماء ، قال الأزهري : «ومن صفات الله - عز وجل - ، الرؤوف ، وهو الرحيم ، والرأفة أخص من الرحمة وأرق»⁽⁴⁾ .

والسلف يثبتون هذه الصفة ، وكذلك الفقيه - رحمه الله - ويستدل عليها بقوله تعالى : (تَطْفِئُ نَارَهُمْ وَتُعَسِّفُ لَهُمْ الْوُجُوهَ)⁽⁵⁾ ، وقوله سبحانه : () □
□ □ ي ي ي⁽¹⁾ ، والآيات في إثبات هذه الصفة كثيرة جداً .

- صفة الضحك :

وهي من صفات الله تعالى الفعلية الثابتة بالدليل القاطع ، والسلف يثبتونها ويثبتها الشيخ الفقيه ويسوق الأدلة على إثباتها ، وقد أورد - رحمه الله - دليلاً خلط فيه بين عدة أحاديث ، وكلها تثبت صفة الضحك ، وأقربها إلى مطلع الحديث الذي أورده الشيخ ، حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله □ قال : «

(4) انظر : «تهذيب اللغة» ، (15/138) ، للأزهري .

(5) سورة البقرة ، (143) .

(1) سورة الحديد ، (9) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (406) .

يضحك الله إلى رجلين ، يقتل أحدهما الآخر ، يدخلان الجنة»⁽²⁾ .

- صفة الإحسان :

وهي من صفات الله الفعلية التي يجب إثباتها ، كما وردت بها النصوص الشرعية ، وقد أثبتها السلف ، وأثبتها كذلك الفقيه بقوله: « وأنه يحسن »⁽³⁾ ، ولم يورد الفقيه أدلة على إثباتها ، وأدلتها متضافرة ، ومنها :

قوله تعالى : (□ □ □ □ □ □)⁽⁴⁾ ، وقوله سبحانه :
(ي ي ي □ □ □ □ □ □)⁽⁵⁾ ، وقوله تعالى : (□ □ □ □ □ □)⁽⁶⁾ ،
وقوله : (ن ن ن ن ن ن)⁽⁷⁾ .

وبلاحظ في الآيات نوعان من الإحسان اتصف بهما الله تعالى ، وهما الإنعام والإتقان ، فأيتا القصص والطلاق ، فيهما معنى الإنعام ، وآيتا السجدة والتغابن ، فيهما معنى الإتقان .

(2) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب الجهاد والسير ، باب الكافر يقتل المسلم ،

برقم: (2826) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإمارة ، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر ، رقم: (1890) .

(3) انظر: «الكشف المبدي» ، ص: (401) .

(4) سورة القصص ، (77).

(5) سورة الطلاق ، (11).

(6) سورة السجدة ، (7).

(7) سورة التغابن ، (3).

ومن أدلة السنة على ثبوت هذه الصفة لله تعالى ،
حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : قال
رسول الله ﷺ : « إذا حكمتم فاعدلوا ، وإذا قتلتم
فأحسنوا ، فإن الله محسن يحب الإحسان »⁽¹⁾ .

- صفة الغيرة :

وهي صفة لله تعالى ثابتة بالدليل الواضح ، وهذا
هو معتقد السلف ، وعليه جرى الفقيه ويستدل -
رحمه الله - على إثبات هذه الصفة بحديث عبدالله بن
مسعود - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ أنه قال : « لا
أحد أغير من الله »⁽²⁾ ، وفي الباب أحاديث كثيرة .

- توضيح أن أكثر الأمة مطبقون على هذه

العقيدة :

مراد الفقيه من حشده لما سبق من الآثار عن
سلف الأمة وعلمائها ، من أجل بيان حقيقة قد تخفى ،
وهي أن السواد الأعظم من هذه الأمة مطبقون على
العقيدة الأنفة الذكر ، وأن من خالف ذلك ، إنما هم
شرذمة قليلون ، ويؤيد ذلك من كلامه ، قوله بعدما

(1) أخرجه ابن أبي عاصم في «كتاب الديات» ، باب إذا
دفع القاتل إلى أولياء المقتول ، ص: (94) ، وأبو نعيم في
«أخبار أصبهان» ، (2/113) ، وجوّد إسناده الشيخ الألباني
في «السلسلة الصحيحة» ، برقم : (469) .

(2) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب النكاح ، باب
الغيرة ، برقم : (5220) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب
التوبة ، باب غيرة الله : (2760) ، الكشف ، ص: (412) .

عرض آثار الصحابة والتابعين والأئمة : « فإذا تقرر هذا وكان أمراً مجمعاً عليه بين المسلمين لا يخالف فيه إلا كل مبتدع جاهل ضال جهمي ، علم قطعاً أن كلامه⁽¹⁾ بدعة وضلالة وكفر ، بعد إقامة الحجة⁽²⁾ .

وفي هذا الكلام يصرح الشيخ الفقيه أن ما أوضحه من معتقد حول أسماء الله وصفاته ، هو أمر مجمع عليه بين السلف ، ولا يخالفه إلا مبتدع جاهل جهمي ثم يقول - رحمه الله - : « إن المتأخرين من أهل الكلام ، ما وافقوا في عقائدهم هذه أحداً من أهل السنة والجماعة ، لا الصحابة ولا التابعين ولا الأئمة المجتهدين ، ولا أهل الحديث ، ولا غيرهم ممن يعتد بعلمه ويوثق بدينه ، ولا أبا الحسن الأشعري ، الذي يدعون أنهم منتسبون إليه ، وليسوا صادقين لما عُلم من عقيدته ، وأن قيامهم وتشنيعهم وتضليلهم وتخطئتهم لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن تيمية - رحمة الله تعالى عليه - ليس ذلك قاصراً عليه ، بل هو قدح وتشنيع وتضليل لكافة سلف الأمة ، حتى الصحابة ، وحتى النبي ﷺ ، لما مر من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الصحابة فمن بعدهم ، المثبتة أن الله في السماء ، وله يدان وعينان وأصابع وقدم وساق ، وأنه ينزل إلى سماء الدنيا وأنه

(1) أي الجاحد لأسماء الله وصفاته .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (430) .

يجيء يوم القيامة ، وغير ذلك من الصفات التي
أنكرها هؤلاء ، فويل ثم ويل لمن كان سلف الأمة
ونبيها خصماءه «⁽³⁾ .

وقد بين الفقيه هنا أن من خالف هذا المعتقد في
أسماء الله وصفاته فإنه يقدر في كافة سلف الأمة
ومنهم النبي ﷺ وصحابته الكرام - رضي الله عنهم - ،
بل ويقدر كذلك في متبوعه الذي ينتسب إليه ،
وهم متقدموا

الأشاعرة الذين يشبّون هذه الصفات ، وعلى رأسهم
أبو الحسن الأشعري .

ثم إن الفقيه نقل نقولات عن أبي الحسن
الأشعري يقرر فيها عقيدة السلف في أسماء الله
وصفاته ، وذلك ليعلم أنه حتى مؤسس مذهب
الأشعرية قد رجع إلى عقيدة السلف في هذا الباب
وغيره⁽¹⁾ ، وذكر الشيخ أيضاً أن بعض منظري الفكر
الكلامي وأعيانه قد رجع إلى عقيدة السلف كذلك في
هذا الباب وغيره⁽²⁾ ، فهل بعد هذا يتبادر إلى ذهن أحد
أن المعتقد الآنف الذكر ليس عليه السواد الأعظم من
الأمة الإسلامية .

- عقيدة الفقيه في القرآن الكريم :

-
- (3) المصدر السابق ، ص : (435-436).
(1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/164-165) .
(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (433-434).

من الثابت المستقر عند سلف الأمة من الصحابة
وتابعيهم بإحسان أن القرآن كلام الله تعالى ، غير
مخلوق وأنه منزل من عنده وإليه يعود ، وأنه سبحانه
تكلم به وتكلم بغيره من الكتب المنزلة .

وسأورد نصين لاثنيين من العلماء المحققين ينصون
على أن ذلك هو معتقد السلف من الصحابة
والتابعين .

يقول ابن تيمية - رحمه الله - : « مذهب سلف
الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين لهم بإحسان
وسائر أئمة المسلمين - كالأئمة الأربعة وغيرهم - ما
دل عليه الكتاب والسنة ، وهو الذي يوافق الأدلة
العقلية الصريحة ، أن القرآن كلام الله منزل غير
مخلوق ، منه بدأ وإليه يعود ، فهو المتكلم بالقرآن
والتوراة والإنجيل وغير ذلك من كلامه ، ليس ذلك
مخلوقاً منفصلاً عنه ، وهو سبحانه يتكلم بمشيئته
وقدرته ، فكلامه قائم بذاته ليس مخلوقاً بآئنا عنه ،
وهو يتكلم بمشيئته وقدرته ، لم يقل أحد من سلف
الأمة إن كلام الله مخلوق بآئن عنه ، ولا قال أحد
منهم إن القرآن أو التوراة أو الإنجيل لازمة لذاته أزلاً
وأبداً ، وهو لا يقدر أن يتكلم بمشيئته وقدرته ، ولا
قالوا إن نفس ندائه لموسى أو نفس الكلمة المعينة

قديمة أزلية ، بل قالوا : لم يزل الله متكلماً إذا شاء ،
فكلامه قديم بمعنى أنه لم يزل متكلماً إذا شاء «⁽¹⁾ .
ويحكي ابن أبي العز الإجماع على ذلك فيقول : «
وبالجملة فأهل السنة كلهم من أهل المذاهب الأربعة
وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن القرآن
كلام الله غير مخلوق ، ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون
«⁽²⁾ .

وبكلام هذين الإمامين يتضح منهج السلف تجاه
القرآن خاصة ، وحول
كلام الله تعالى بعامة .

- تقرير الفقيه لعقيدته في القرآن الكريم :

يقرر الشيخ الفقيه ويثبت أن القرآن كلام الله
تعالى ، وأنه لا يجوز التشكيك في ذلك ، وينقل - رحمه
الله - كلام العلماء في ذلك ويرد على من خالف هذا
المعتقد .

وفي تفصيل كلام السلف ومعتقدهم في القرآن
وحكاية الإجماع على ذلك يقول - رحمه الله - : « اعلم
أن السلف رضوان الله تعالى عليهم مجمعون على أن
هذا القرآن المكتوب بين الدفتين والمحفوظ في

(1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (2/38) .

(2) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» (1/185) .

الصدور والملتو بالألسنة هو كلام الله ، كيفما تلي
وكتب وحفظ ، وأنه غير مخلوق ، ومن قال غير هذا
فهو كافر بلا نزاع بينهم في ذلك ، ومع ذلك فتلاوته
وكتابه مخلوقتان ، لأن التلاوة والكتابة من أفعال
المخلوقين ، وأفعال المخلوقين كلها مخلوقة ، لا يناع
في هذا أحد ، لقول الله عز وجل لنبيه : (﴿ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ﴾)
ي (١) ، فأخبر أن اللسان يتحرك بالقرآن ، وحركة
اللسان غير القرآن ، وقال تعالى : (﴿ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ﴾) (٢) ،
والتلاوة لا يشك أحد في أنها من فعله ، وكلما كان من
فعله فهو مخلوق لأنه عبد .

فالحاصل أن التلاوة والقراءة والكتابة كلها مخلوقة
، وأما الملتو والمقروء والمكتوب والمحفوظ هو كلام
الله الذي هو غير مخلوق ، وكذا الورق والرق والمداد
فهو مخلوق من غير شك « (٣) .

وبهذا العرض المفصل تتضح تماماً عقيدة الفقيه
في القرآن خاصة ، وفي إثبات صفة الكلام بعامة ،
حيث إنه إذا أثبت أن القرآن كلام الله فبالضرورة يثبت
صفة الكلام لله تعالى .

ثم إن الشيخ يوضح أمراً يعرض بعضهم الشبهة
حوله ، وهو أن السلف كانوا يقول بحدوث ما سوى

(1) سورة القيامة ، (16) .

(2) سورة العنكبوت ، (45) .

(3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/157) .

كلام الله من الورق الذي يكتب عليه القرآن والمداد وغيره ، فيبين أن السلف يقولون أنها مخلوقة ، فيقول - رحمه الله - : «ومن نسب قَدَم هذه للحنابلة فقد افتري عليهم ، فإن كتبهم بأيدينا وكلها تشهد ببراءتهم من هذا القول الذي لا يصدر من صبيان المكاتب ، وهذا الذي قلناه لا نعلم فيه خلافاً بين أهل العلم» (4) .

وقد جاء في كلام الفقيه السابق التصريح بأن إجماع السلف كان على كلام الله فحسب ، وأوضح أن ما سواه فهو مخلوق محدث .

- عرض أقوال المخالفين في هذه المسألة والرد عليهم :

ولم يكتف الفقيه بعرض العقيدة الصحيحة تجاه القرآن وصفة الكلام بصورة عامة ، بل إنه عرض عقيدة المخالفين ثم زيفها وأبطلها برد منهجي رصين على منهج المتقدمين من السلف ، وذلك بإيراد النصوص القرآنية الدالة بجلاء ووضوح على أن القرآن كلام الله ، وأنه منزل غير مخلوق .

يقول - رحمه الله - : « ولقد صدق السلف فيما قالوه في حق علماء الكلام ، فإنهم جميعاً مجمعون على أن الله لم يتكلم بهذا القرآن الذي هو بين

(4) المصدر السابق ، (ق/157-158) ، وانظر : «حاشية السیالکوتی علی شرح المواقف» ، (8 / 104) ، لعبد الحکیم السیالکوتی .

الدفتين ، وأنه تعالى لا يتكلم بحروف وأصوات
قديمات أزليات ، بل بعضهم يقول : إن الله خلق
كلامه في بعض الأجرام⁽¹⁾ ، وبعضهم يثبت له الكلام
النفسي⁽²⁾ ، وأما هذا القرآن المكتوب في مصاحفنا
المحفوظ في صدورنا ، إنما يطلق عليه كلام الله على
المجاز لا على الحقيقة ، كقول القائل : بيت الله ،
وناقة الله ، أو هو عبارة أو مدلول ، أو دال على
الكلام النفسي ، وأن القرآن والتوراة والإنجيل معناها
واحد ، فإن عبر عنها باللسان العربي كان قرآنًا ، أو
باللسان العبري كان توراة ، أو باللسان السرياني كان
إنجيلًا⁽³⁾ .

فهذا عرض لمذهب ومعتقد المخالفين بجملتهم ،
وقد أوضح الفقيه - رحمه الله - حقيقة قولهم حول
القرآن ، وأنهم وإن اختلفوا في تحديد ماهية القرآن إلا
أنهم اتفقوا على أنه ليس كلام الله تعالى على
الحقيقة .

وقد أشار الفقيه في كلامه الآنف الذكر إلى بعض
مذاهب المخالفين في القرآن ، وبيان ذلك أن الناس
في كلام الله تعالى يرجع قولهم إلى ستة مذاهب كما

(1) هم المعتزلة .

(2) هم الأشاعرة .

(3) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق / 11-12) .

قال ابن تيمية : « والناس قد تنازعوا في كلام الله نزاعاً كثيراً ، والطوائف

الكبار نحو ست فرق »⁽¹⁾ ، ثم ذكر أقوال هذه الفرق وهي كالتالي :

الأولى : من يقول أن كلام الله تعالى هو ما يفيض من المعاني على النفوس ، إما من العقل الفعال وإما من غيره ، فهم يقولون : إنما كلم الله موسى من سماء عقله ، أي بكلام حدث في نفسه لم يسمعه من الخارج ، وهذا قول المتفلسفة⁽²⁾ والصابئة .

الثانية : من يقول إنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه ، أي في غيره ، وهذا قول الخوارج⁽³⁾ والمعتزلة⁽⁴⁾ .

الثالثة : من يقول إنه معنى واحد قديم قائم بذات الله أزلاً وأبداً ، وهو الأمر والنهي والخبر ، وإن عبر عنه بالعربية كان قرآناً ، وإن عبر عنه بالعبرية كان

-
- (1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (12/42) .
(2) المراد بهم في كلام ابن تيمية الفلاسفة الذين يسمون بالإسلاميين ، كابن سينا والفارابي وغيرهما .
(3) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (2/256 ، 262-267) .
(4) انظر : «شرح الأصول الخمسة» ، ص : (357) ، والمحيط بالتكليف ، ص : (345-346) ، و«العقد الثمين» ، ص : (44-46) ، للحسين بن بدر الدين .

توراة ، وهذا قول عبد الله بن سعيد بن كلاب⁽⁵⁾ ومن وافقه من الأشعرية⁽⁶⁾ .

الرابعة : قول من يقول إن حروفه ومعانيه صفة قديمة لازمة لذات الرب تعالى أزلاً وأبداً ، ولا يتكلم بها بمشيئته وقدرته ، ولا يتكلم بها شيئاً بعد شيء وهذا قول موافق لقول ابن كلاب⁽¹⁾ .

الخامسة : قول من يقول كلام الله صفة متعلقة بمشيئته وقدرته ، لكن لم يكن يمكنه أن يتكلم بمشيئته في الأزل ، وهذا قول الكرامية⁽²⁾ ، وهم

(5) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (257-2/258) ، و«أصول الدين» ص: (107 - 108) ، للبغدادى ، وابن كلاب هو عبدالله بن سعيد القطان البصري ، من حذاق المتكلمين ، وله أتباع يسمون بالكلائية ، عرف بجهاده ضد الجهمية والمعتزلة ومناظرته لهم ، وقال بأقوال فيها ضلال وانحراف . انظر : «السير» ، (174-11/176) .

(6) انظر : «الاقتصاد في الاعتقاد» ، ص: (132) ، و«الأربعين في أصول الدين» ، ص: (27-28) ، كلاهما للغزالي ، و«الملل والنحل» ، (1/76) ، و«معالم أصول الدين» ، ص: (50-51) ، للرازي ، و«شرح المواقف» ، (8/103-118) ، و«المسامرة في شرح المسامرة» ، للكمال بن الهمام ، مع حاشية زين الدين بن قطلوبغا على المسامرة ، (1/74 - 88) .

(1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (51-12/52) .

(2) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (2/258) ، و«أصول الدين» ، ص: (106) ، للبغدادى .

بقولهم هذا جعلوا الله تعالى غير قادر على الكلام
بمشيئته في الأزل .

السادسة : قول أهل السنة والجماعة⁽³⁾ .

وفي الرد على هؤلاء المخالفين ، وفي مناقشة
معتقدهم تجاه القرآن ، يقول الفقيه - رحمه الله - : «
وخالفوا جميعاً قوله تعالى لنبيه : (يٰٓرَسُولُ ٱللهِ ٱلَّذِى
جَآءَكَ مِنْ رَبِّكَ ٱلْحَقُّ)»⁽⁴⁾ ، (يٰٓرَسُولُ ٱللهِ ٱلَّذِى
جَآءَكَ مِنْ رَبِّكَ ٱلْحَقُّ)»⁽⁵⁾ ، (يٰٓرَسُولُ ٱللهِ ٱلَّذِى
جَآءَكَ مِنْ رَبِّكَ ٱلْحَقُّ)»⁽⁶⁾ ، (يٰٓرَسُولُ ٱللهِ ٱلَّذِى
جَآءَكَ مِنْ رَبِّكَ ٱلْحَقُّ)»⁽⁷⁾ ، وأشباه
ذلك من الآيات ، فأثبت سبحانه وتعالى أن المخلوق
يسمع كلام الله ، وأنهم حرفوه من بعد ما عقلوه .
هذا اعتقادهم في القرآن ودرجته عندهم «⁽¹⁾ .

وبلاحظ في رد الفقيه - رحمه الله - في هذه
المسألة أنه سلك مسلك المتقدمين ، حيث إنه
يناقشهم بالسواطع البينات من الآيات المحكمات ،
وذلك أنه يرى فيما يظهر من كلامه أن هذه الأدلة
كافية في رد ما زعمه المتكلمون ، وفي الحقيقة فإن

(3) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (12/4 - 52) ، و«شرح
العقيدة الأصفهانية» ، (59-60) ، لابن تيمية ، و«التوحيد» ،
(3 / 148-177) ، لابن منده .

(4) سورة التوبة ، (6) .

(5) سورة الفتح ، (15) .

(6) سورة البقرة ، (75) .

(7) سورة الأنعام ، (115) .

(1) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق/12) .

ما سلكه الفقيه في مناقشة هؤلاء هو عين الصواب ،
حيث إن النصوص القرآنية في غاية الوضوح والبيان ،
وكما قال الفقيه : « الله سبحانه وتعالى يثبت أن
المخلوق يسمع كلام الله ، وإن منهم من يحرفه بعدما
عقله » ، وهل يكون ذلك إلا تحريف للكلم عن
مواضعه ! .

ويضاف إلى رد الفقيه أن هؤلاء قد خالفوا إجماع
السلف في هذا الأصل العظيم ، وأيضاً هم قد خالفوا
العقل في ذلك .

فالذين يقولون تكليم الله لموسى - عليه السلام -
ليس إلا خلق إدراك يفهم به موسى ذلك المعنى ،
فيقال لهم: أفهم موسى كل الكلام أم بعضه ؟ فإن
كان فهمه كله فقد علم علم الله ، وإن كان فهم
بعضه فقد تبعض كلامه ، وعندهم كلام الله لا
يتبعض ولا يتعدد .

ويقال أيضاً : قد فرق الله تعالى بين تكليمه
لموسى وإيحائه لغيره من الخلق وعلى أصلكم لا فرق

وشيخ الإسلام يرى أن هذه الردود تنسحب على
الجهمية والمعتزلة والكلابية والأشاعرة ، ذلك أنهم
متفقون في أصل قولهم .

ويقال لفرقة السالمية : إن الحروف المتعاقبة شيئاً بعد شيء يمتنع أن يكون كل منها قديماً أزلياً وإن كان جنسها قديماً , لإمكان وجود كلمات لا نهاية لها وحروف متعاقبة لا نهاية لها , وامتناع كون كل منها قديماً أزلياً , فإن المسبوق بغير لا يكون أزلياً .

وأيضاً فإن من السالمية من يقول إن كلام الله القديم هو ما يسمع من العباد من الأصوات بالقرآن والتوراة والإنجيل أو بعض ذلك , وهذا معلوم الفساد بالضرورة , ولا يقبله جمهور العقلاء , فإن من المعلوم ضرورة أن أصوات العباد حادثة ⁽¹⁾.

- رأي الفقيه في مقولة : « لفظي بالقرآن مخلوق » :

تكلم الفقيه عن مقولة سرت بين المتكلمين وهي قولهم : « لفظي بالقرآن مخلوق » , وبين أن كثيراً من العلماء منعها بعله أنها تجر إلى القول بخلق القرآن , وأنه ليس كلام الله , ولا منزلاً من عنده . ورجح - رحمه الله - هذا القول , وأوضح أن هذه المقولة تتضمن أن المقروء مخلوق , واستشهد بتعريف النحاة للكلام , وأنه عندهم اللفظ المركب ⁽²⁾ ,

(1) انظر : «مجموع الفتاوى» , (52-12/48) , و«شرح

العقيدة الطحاوية» , (182-1/178) .

(2) انظر : «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» , (1/12) ,

- (14) , لابن هشام , و«شرح ابن عقيل» , (19-1/18) ,

ثم قال : والكلام هو اللفظ ، فتصبح النتيجة أن المقروء - وهو القرآن - مخلوق ، حيث إنه لم يتم تمييزه عن حركات لسان القارئ⁽³⁾ .

ثم فصل الشيخ في حديثه وقال : « والقارئ يقرأ كلاماً ، فإن كان هذا الكلام الذي تكلم به القارئ هو القرآن فهو كلام الله ، وإن كان غير القرآن

فهو مخلوق كما أن الأول قديم »⁽¹⁾ .

فبين رحمه الله أنه إذا كان القارئ يقرأ القرآن فلا يقال لفظي أو كلامي بالقرآن مخلوق ، بل يقول كلام الله المنزل من عنده ، وإن كان ما تكلم به غير القرآن فهو مخلوق حيث إن المتحدث به مخلوق ، ثم قال : إن الأول قديم ، أي أن كلام الله قديم ، وهذا صحيح ، ولكن لابد من التفصيل فيقال إن كلام الله قديم بنوعه حادث بآحاده ، أي لا يزال متكلماً إذا شاء الكلام سبحانه⁽²⁾ .

- حكم من قال بخلق القرآن :

لابن عقيل .

- (3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/158) ،
وانظر : «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» ، (1/109) ،
للصابوني ، و«مجموع الفتاوى» ، (303-12/309) .
(1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/158) .
(2) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (2/38) ، (12/54) ، و«
شرح العقيدة الطحاوية» ، (1/185) .

نص الفقيه على أن من قال بخلق القرآن فإنه
كافر ، وحكى إجماع السلف على هذا : قال - رحمه
الله - في سياق توضيح المعتقد الصحيح في القرآن :
« ومن قال غير هذا فهو كافر بلا نزاع بينهم في ذلك
» (3) .

وقال : « منع كثير من العلماء قول من يقول :
لفظي بالقرآن مخلوق ، لأنه يجر إلى القول بخلق
القرآن ، وهو كفر » (4) .

وما أوضحه الشيخ هو الحكم على جهة العموم
دون التعيين ، وليس في كلامه ما يشير إلى التعيين ،
وذلك أنه لتكفير المعين لابد من توفر الشروط وانتفاء
الموانع كما هو مقرر عند أهل السنة ، وتقرير الفقيه
هذا هو الذي درج عليه سلف الأمة ، وكلامهم في هذا
معلوم في مواطنه (5) .

وقد سئل الإمام مالك - رحمه الله - عن من
يقول : القرآن مخلوق ، فقال : اقتلوه كافر (1) .

(3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/157) .

(4) المصدر السابق ، (ق/158) .

(5) انظر : «التوحيد» ، (1/404) ، لأبي بكر ابن خزيمة ،
و«عقيدة السلف وأصحاب الحديث» ، (1/109) .

(1) انظر : «الأسماء والصفات» ، ص : (247) ، و«شرح
أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ، برقم : (501)
للالكائي ، و«الشرعة» ، ص : (79) للآجري .

ولابن تيمية تفصيل جيد في هذه المسألة⁽²⁾ .

- رؤية الله تعالى في الآخرة :

تضافرت النصوص الشرعية من الكتاب والسنة على إثبات رؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى في الآخرة ، رؤية حقيقية بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر لا يضامون في رؤيته ، بلا تمثيل ولا تشبيه بالمخلوق⁽³⁾ .

وقد دل على ذلك أيضاً الإجماع والدلائل العقلية . ولم يخالف في هذه العقيدة إلا طوائف من أهل البدع كالجهمية والمعتزلة .

- الأدلة من الكتاب والسنة على ثبوت رؤية الله تعالى في الآخرة :

- الأدلة من الكتاب العزيز :

استدل السلف على إثبات الرؤية بأدلة كثيرة منها :

1 - قوله تعالى : (ب ب ب ب ب)⁽⁴⁾ ، وقد فسر كلمة الزيادة النبي ﷺ وصحابته الكرام ، فقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا دخل أهل الجنة

(2) انظره في : «مجموع الفتاوى» ، (12/305 - 306 ، 484) .

(3) انظر : «رؤية الله تبارك وتعالى» ، ص : (95-136) ، لابن النحاس .

(4) سورة يونس ، (26) .

وجاء تفسير الزيادة في الآية بالنظر إلى وجه الله تعالى في الجنة عن عدد من الصحابة , منهم أبوبكر الصديق وحذيفة بن اليمان وكعب بن عجرة وغيرهم⁽²⁾ .

وغير ذلك من الآيات الكثيرة .

الأدلة من صحيح السنة :

الأحاديث الصحيحة في إثبات الرؤية متواترة
وكثيرة جداً ومنها :

(1) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى ، برقم : (181) .

(2) انظر: «السنة»، (244-1/243، 256-258، 262)، (2/491)، لعبد الله بن الإمام أحمد.

(3) سورة القيامة ، (22-23) .

(4) انظر: «تفسير ابن جرير»، (14/192)، و«تفسير ابن كثير»، (4/429).

1 - ما جاء في «الصحيحين» من حديث أبي

هريرة - رضي الله عنه - : أن

الناس قالوا : يا رسول الله ، هل نرى ربنا يوم القيامة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « هل تضارون في القمر ليلة البدر » ، قالوا : لا يا رسول الله ، قال : « فهل تضارون في الشمس ليس دونها سحاب » ، قالوا : لا يا رسول الله . قال : « فإنكم ترونه كذلك ، يجمع الله الناس يوم القيامة ، فيقول : من كان يعبد شيئاً فليتبعه ، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس ، ويتبع من كان يعبد القمر القمر ، ويتبع من كان يعبد الطواغيت الطواغيت ، وتبقى هذه الأمة فيها شافعوها ، أو منافقوها - شك إبراهيم⁽¹⁾ - فيأتيهم الله فيقول : أنا ربكم فيقولون : هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا ، فإذا جاءنا ربنا عرفناه فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون ، فيقول : أنا ربكم ، فيقولون : أنت ربنا فيتبعونه⁽²⁾ .

(1) أحد رواة الحديث ، وهو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الصحابي الجليل ، ويكنى بأبي إسحاق ، وهو قرشي مدني ، وكان ثقة وإماماً في الحفاظ ، حدث عن أبيه قاضي المدينة ، وعن ابن شهاب الزهري وسواهما ، وحدث عنه أبو داود الطيالسي وأحمد بن حنبل وخلق كثير ، توفي سنة 183 هـ ، وهو ابن ثلاث وسبعين ، انظر : «المعرفة والتاريخ» ، (1 / 174) ، و«السير» ، (310-8/304) .

(2) أخرجه البخاري «في الصحيح» ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى : (پ پ پ پ) ، برقم : (7437) ، ومسلم

2 - ما رواه الشيخان عن جرير بن عبدالله البجلي قال : كنا عند النبي ﷺ ، فنظر إلى القمر ليلة - يعني البدر - فقال : « إنكم سترون ربكم ، كما ترون القمر ، لا تضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا » (3) .

وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة المثبتة لرؤية المؤمنين لله سبحانه وتعالى في الدار الآخرة ، وهي متواترة وصریحة في دلالتها على ذلك .

يقول ابن كثير - رحمه الله - : « وقد ثبتت رؤية المؤمنين لله عز وجل في الدار الآخرة في الأحاديث الصحاح من طرق متواترة عند أئمة الحديث ، لا يمكن دفعها ولا منعها » (4) .

- دليل الإجماع :

وقد حكي الإجماع على إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة غير واحد من أئمة الإسلام وعلمائه المحققين ، ومن هؤلاء الأئمة أبو سعيد الدارمي ، وأبو

في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب معرفة طريق الرؤية ، برقم : (182) .

(3) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب فضل صلاة العصر ، برقم : (554) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب المساجد ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر ، برقم : (633) .

(4) انظر : «تفسير ابن كثير» ، (4/479) .

زكريا النووي ، وأبو الحسن الأشعري ، وابن القيم -
رحمهم الله - .

يقول الإمام الدارمي - عليه رحمة الله - بعد سرده
للأحاديث المثبتة لرؤية الله تعالى في الآخرة : «فهذه
الأحاديث كلها وأكثر منها قد رويت في الرؤية على
تصديقها والإيمان بها⁽¹⁾ ، وأدركنا أهل الفقه والبصر من
مشايخنا ، ولم يزل المسلمون قديماً وحديثاً يرونها
ويؤمنون بها ، لا يستنكرونها ولا ينكرونها ، ... فإذا
اجتمع الكتاب ، وقول الرسول ، وإجماع الأمة ، لم
يبق لمتأول عندها تأولٌ ، إلا لمكابرة أو جاحد»⁽²⁾ .

ويقول النووي : « اعلم أن مذهب أهل السنة
بأجمعهم أن رؤية الله تعالى ممكنة غير مستحيلة عقلاً
، وأجمعوا أيضاً على وقوعها في الآخرة ، وأن
المؤمنين يرون الله تعالى دون الكافرين ، ... ، وقد
تضافرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع الصحابة فمن
بعدهم من سلف الأمة على إثبات رؤية الله تعالى في
الآخرة للمؤمنين ، ورواها نحو من عشرين صحابياً عن
رسول الله ﷺ »⁽³⁾ .

(1) زيادة يقتضيها السياق .
(2) انظر : «الرد على الجهمية» ، ص : (122-123) ،
لعثمان بن سعيد الدارمي .
(3) انظر : «شرح صحيح مسلم» ، (14/3-15) ، للنووي .

ويقول أبو الحسن الأشعري وهو يتحدث عن
السلف أهل السنة : «وما روي عن أحد منهم أن
الله لا تراه الأبصار في الآخرة ، فلما كانوا على
هذا

مجتمعين ، وبه قائلين ، ثبتت الرؤية إجماعاً»⁽¹⁾ .

ويقول ابن القيم : « اتفق عليها الأنبياء
والمرسلون ، وجميع الصحابة والتابعين وأئمة الإسلام
على تتابع القرون »⁽²⁾ .

ومما يؤكد حكاية الإجماع ممن ذكر من الأئمة ،
تضافر نصوص وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة
المتبوعين في ذلك فهي كثيرة جداً ، وممن ورد عنهم
هذا القول أبو موسى الأشعري ، ومجاهد بن جبر ،
والحسن البصري ، وعكرمة ، ومالك ، والشافعي ،
وأحمد بن حنبل وغيرهم⁽³⁾ .

- دليل العقل والنظر :

(1) انظر : «الإبانة عن أصول الديانة» ، (26) ، لأبي
الحسن الأشعري .

(2) انظر : «حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» ، (2/605) ،
لابن القيم .

(3) انظر كلامهم في كتب الاعتقاد المسندة ، مثل :
«الشريعة» ، للآجري ، و«التوحيد» ، لابن خزيمة ،
و«الإيمان» ، لابن منده ، وغيرها .

رؤية الله تعالى في الدار الآخرة غير مستحيلة عقلاً
كما نص على ذلك غير واحد من العلماء المحققين
منهم النووي وابن القيم وأبو الحسن الأشعري ،
ونقول مادام أن النقل قد دل على ثبوت الرؤية فإنها
ولا بد ممكنه عقلاً ، لأنه من المستقر عند السلف أن
العقل لا يعارض النقل ، بل يوافقه ، ويؤيده .

وفي بيان صورة الدليل العقلي يقول الأشعري : «
ومما يدل على رؤية الله عز وجل بالأبصار ، أنه ليس
موجوداً إلا وجائز أن يُرى ، وإنما لا يجوز أن يرى
المعدوم .

فلما كان الله عز وجل موجوداً مثبتاً ، كان غير
مستحيل أن يرى نفسه عز وجل «⁽⁴⁾ ، فبين الأشعري
أنه ليس هناك موجود إلا ويمكن أن يرى ، والذي لا
يمكن رؤيته ليس له إلا تفسير واحد وهو المعدوم،
والله سبحانه وتعالى موجود وليس معدوماً فتجوز
رؤيته في الآخرة .

وبصور لنا ابن القيم دليلاً عقلياً آخر فيقول : «
اتفق الشرع والعقل على إمكان الرؤية ووقوعها ، فإن
الرؤية أمر وجودي لا يتعلق إلا بموجود ، وما كان أكمل
وجوداً كان أحق أن يرى ، فالباري سبحانه أحق أن

(4) انظر : «الإبانة» ، ص : (16) .

يرى من كل ما سواه , لأن وجوده أكمل من كل موجود سواه»⁽¹⁾ .

فيوضح - رحمه الله - أن الرؤية لا تتم إلا بوجود , والأحق أن يرى هو الأكمل , والله تعالى أكمل الموجودات حيث إنه الخالق , فهو أحق أن يُرى دون غيره من المخلوقات .

- عقيدة الفقيه في رؤية الله تعالى في الدار الآخرة :

سلك الشيخ الفقيه في هذه المسألة مسلك السلف والأئمة كما هي عادته في سائر أصول ومسائل الاعتقاد , فقرر - رحمه الله - أن الله تعالى يرى في الدار الآخرة , وأنكر على من خالف ذلك وشنع عليه وناقشه .

فيقول - رحمه الله - في معرض ذكره لما يعتقده على الإجمال : « أنا أعتقد وأصدق بكل ما ورد في الكتاب العزيز وصحيح السنة من أخبار الآخرة مما أعلم ومما لا أعلم , وأنه سبحانه وتعالى يُرى في الآخرة للمؤمنين , وأنهم يسمعون كلامه »⁽²⁾ .

(1) انظر : «مختصر الصواعق المرسلة» , ص : (280) , و«حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح» , (622-2/618) .

(2) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» , (ق/192) .

وهذه جملة بينة من الشيخ يوضح فيها معتقده في رؤية الله في الدار الآخرة ، فبين أن ذلك صحيح وحقيقة لا ريب فيها ، وأنها خاصة للمؤمنين ، كما نص على ذلك - رحمه الله تعالى - .

- موقف الفقيه من المخالفين في الرؤية :

خالف عقيدة السلف في الرؤية طوائف من أهل البدع على رأسهم طائفة المعتزلة ، كما قرر ذلك حُذَّاقهم ومُنَظِّرهم ، وذكره عنهم وعن غيرهم أصحاب المقالات .

يقول القاضي عبد الجبار : « وما يجب نفيه عن الله تعالى ، الرؤية »⁽¹⁾ .

ويقول الأشعري : « وأجمعت المعتزلة على أن الله لا يرى بالأبصار ، ... وقالت المعتزلة والخوارج وطوائف من المرجئة وطوائف من الزيدية بأن الله لا يرى بالأبصار في الدنيا والآخرة ، ولا يجوز ذلك عليه »⁽²⁾ .

وقد بين الفقيه أن هذا هو مذهب المعتزلة وذكر تأويلهم للنصوص حتى يستقيم مذهبهم على مرادهم ،

(1) انظر : «شرح الأصول الخمسة» ، ص : (155) ، و«العقد الثمين» ، ص : (31-34) .

(2) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/289) .

وأنكر عليهم هذا الصنيع ، وبين أن مستندهم في بدعتهم هذه أصولهم الفلسفية وقواعدهم المنطقية .

يقول وهو يتحدث عن الفرق والطوائف التي خالفت نهج السلف : «وأخذت كل فرقة تؤول أو ترد كل دليل يخالف ما ذهب إليه .

فالمعتزلة مثلاً أولت قوله تعالى : (يُؤَيِّدُ بِنُوحٍ أَيَّامَ مَوْلَاهُ وَنُوحٌ شَاكِرٌ) (٣) ، أي إلى نعيم ربها ، لأن من مذهبهم نفي رؤية الباري عز وجل ، وهكذا شأن غيرهم من المختلفين ، والسبب في ذلك أنهم أصلوا أصولاً عقلية استنتجوها من مجموع كتب الفلسفة والمنطق «(٤) .

وفي موضع آخر يذكر الفقيه ما يستدل به المعتزلة ويستندون إليه لتأييد مذهبهم ، ثم يبين أنهم لا يكتفون باستدلالهم الباطل بل ويؤولون الأدلة المثبتة للرؤية ، يقول : « وإذا قرأت التفاسير للمتمذهبين لا رأيت (١) ما يضحك الثكلى ، ضحك تعجب وتألم لا ضحك فرح وسرور ، ... ولا سيما إذا رأيت المعتزلي يستدل على

(3) سورة القيامة ، (22 ، 23) .

(4) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/153-154) .

(1) لعل الصواب : « لرأيت » .

نفی رؤية الله في القيامة بقوله تعالى : (ث ث ط)⁽²⁾ ،
ويتأول ما سوى ذلك من الآيات «⁽³⁾ .

والشيخ الفقيه أورد دليل المعتزلة على نفي رؤية الله تعالى في الدار الآخرة ولم يتولى الرد عليه ، وربما يرى الشيخ أن هذا الاستدلال لا يحتاج إلى مناقشة ، وإلى ذلك اشار في كلامه حيث أوضح أن استدلالهم يضحك الثكلى ، تعجبا واستنكاراً عليهم .

٢- الرد على دليل المعتزلة :

ونتولى الرد على دليلهم لتبيين أن مذهبهم عري
عن الدليل الصحيح ، فيقال لهم : إن قوله تعالى : (ث)
ط (ث) ، نفي للإدراك وهو الإحاطة ، والإدراك بطبيعته
يختلف عن الرؤية والإبصار ، فإن الأول زائد عن الثاني

ولذلك يقول تعالى: (يٰٓيٰٓرَبِّدِّىْ)⁽⁴⁾، ومما يوضح ذلك قوله تعالى: (يٰٓاَيُّهَا الَّذِىْ يَدْعُوْا يٰٓهٰٓى يٰٓهٰٓى)⁽⁵⁾، فلم ينفى موسى - عليه السلام - الرؤية، لأنها

2) سورة الأنعام ، (103) ، وانظر : شرح الأصول
الخمسة ، ص : (158) .

3) انظر: «تعريف الخلف بحال السلف»، (ق/27)، و«شرح الأصول الخمسة»، ص: (162).

(4) سورة طه ، (110) .

(5) سورة الشعراء ، (61 ، 62) .

وقعت كما قال سبحانه : (ب ب) ، وإنما نفى الإدراك .

وبهذا يعلم أن الرؤية غير الإدراك ، فالإدراك قدر زائد على الرؤية ، والمنفي عنه في هذه الآية الإدراك والإحاطة في الدنيا والآخرة⁽¹⁾ .

والمعتزلة لهم أدلة أخرى يستندون عليها ، أوردها علماء أهل السنة وردوا عليها وأبطلوا الاستدلال بها⁽²⁾ .

- رؤية الله تعالى في الدنيا :

أجمع سلف الأمة على نفي رؤية الله تعالى في الدنيا من كل أحد سوى النبي ﷺ ، فقد وقع النزاع في إثبات الرؤية له ونفيها.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « أجمع سلف الأمة وأئمتها على أن المؤمنين يرون الله بأبصارهم في الآخرة ، وأجمعوا على أنهم لا يرونه في الدنيا بأبصارهم ، ولم يتنازعوا إلا في النبي ﷺ ، ... ومن قال من الناس إن الأولياء أو غيرهم يرى⁽³⁾ الله بعينه في

(1) انظر : «التوحيد» ، ص : (77-85) ، لأبي منصور الماتريدي ، و «حادي الأرواح » ، (618-2/622) ، و «شرح العقيدة الطحاوية» ، (214-1/215) .

(2) انظر : «شرح الأصول الخمسة» ، ص : (155) ، وما بعدها ، و «شرح العقيدة الطحاوية» ، (208-1/215) .

(3) لعل الأنسب : « يرون » .

الدنيا ، فهو مبتدع ضال ، مخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة»⁽⁴⁾ .

والشيخ الفقيه يقرر ذلك ، فيستشهد من الشيبانية على نفي الرؤية لله في الدنيا من كل أحد سوى النبي □ يقول :

« ولا عينٌ في الدنيا تراه سوى المصطفى إذ كان
لقوله بالقرب أفردا
ومن كان في الدنيا يراه فذاك زنديق⁽¹⁾ طغى
بعينه وتمردا

- رؤية النبي □ لربه في الدنيا :

يقرر الشيخ الفقيه ويثبت أن النبي □ رأى ربه في الدنيا، وهل مراد الفقيه بالرؤيا رؤيا البصر والعين أم رؤيا القلب ، الذي يظهر لي أنه يقصد الرؤيا البصرية، وإن لم يصرح بذلك، حيث إنه استدل على ذلك بحديث الإسراء والمعراج، وقد أشار - رحمه الله - إلى أن

(4) انظر: «مجموع الفتاوى» ، (6/512) ، وانظر : «شرح حديث النزول» ، ص : (350-351) ، لابن تيمية .

(1) الزنديق : لفظ فارسي معرب ، يطلق على من أظهر الإسلام أو شيئاً منه ، وأبطن الكفر أو شيئاً منه ولم يصرح به ، وهو في حقيقته المنافق الخالص . انظر : «شرح حديث جبريل» ص: (303) ، لابن تيمية ، و«نيل الأوطار» ، ص: (1530) ، للشوكاني .

(2) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/1) .

حادثة الإسراء والمعراج كانت في اليقظة لا في المنام⁽³⁾ .

وفي إثبات الرؤيا للنبي ﷺ في الدنيا وتقريرها يقول: « وأن محمداً ﷺ عرج به إلى ربه ، وما زال يخترق السموات سماء بعد سماء حتى انتهى به إلى مستوى سمع فيه صرير الأقلام ، ودنا الجبار منه حتى كان قاب قوسين أو أدنى ، وأسمعه كلامه ، ومنحه رؤيته⁽⁴⁾ » .

ويستشهد من الشيبانية فيقول :

« ولا عينٌ في الدنيا تراه سوى المصطفى إذ كان لقوله بالقرب أفردا

ومسألة رؤيا النبي ﷺ لربه في الدنيا من المسائل التي وقع فيها الخلاف بين أهل السنة والجماعة ، فقد اختلف في ذلك على قولين⁽²⁾ :

-
- (3) انظر: «الكشف المبدي» ، ص: (379) .
- (4) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب التفسير ، باب : فكان قاب قوسين أو أدنى ، برقم: (4856) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب في ذكر سدرة المنتهى ، برقم: (173) ، (174) ، وانظر : «قانون الخطباء» ، (ق/1) .
- (1) انظر: «منظومة الشيبانية» ، (ق/1-2) .
- (2) انظر : «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» ، (7/156) وما بعدها .

الأول: أن النبي ﷺ رأى ربه حقيقة بعيني رأسه،
ونُسب هذا إلى ابن عباس - رضي الله عنهما -⁽³⁾ .

الثاني: أن النبي ﷺ لم ير ربه في الدنيا رؤيا
حقيقية وبصرية، وقال بهذا القول من الصحابة ، أم
المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -⁽⁴⁾ .

- أدلة الفريقين ووجه دلالتها⁽⁵⁾ :

الفريق الأول: استدل أصحاب الفريق الأول
على قولهم بأدلة، ومن أظهرها :

1 - حادثة الإسراء والمعراج، وأن النبي ﷺ رأى ربه
عندما عرج به إلى السماء السابعة⁽⁶⁾ .

2 - حديث عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما -
أنه قال في قوله تعالى : (يَدِ تَبْتَ ذُو الْأُنْثَى)⁽⁷⁾ ، (تَرَى كَيْدَ
كَ)⁽⁸⁾ ، قال : « رآه

بفؤاده مرتين »⁽¹⁾ .

(3) انظر: «شرح صحيح مسلم» ، (3/4 - 11) ، و«مجموع
الفتاوى» ، (513 - 6/508) .

(4) المصدران السابقان ونفس الصفحات .

(5) للتوسع في أدلة هذه المسألة ، انظر: «كتاب الرؤية»
ص: (308 - 359) للدارقطني .

(6) سبق تخريجه .

(7) سورة النجم ، (11) .

(8) سورة النجم ، (13) .

(1) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الإيمان ، باب
معنى قول الله عز وجل : ولقد رآه نزلة أخرى ، برقم: (176) .

وعن عكرمة عن ابن عباس قال : «رأى محمد ربه ، قلت : أليس الله يقول : (تَتَذَكَّرُ فِيْهِ)⁽²⁾ ، قال ويحك ذاك إذا تجلى بنوره الذي هو نوره ، وقد رأى محمد ربه مرتين»⁽³⁾ .

أدلة الفريق الثاني :

استدل أصحاب القول الثاني بدليل الكتاب والسنة والإجماع ، وفي إيراد الأدلة وسوقها يقول ابن تيمية: « النصوص الصحيحة على نفيه أدل كما في صحيح مسلم عن أبي ذر قال : سألت رسول الله ﷺ هل رأيته ربك؟ فقال: « نور أنى أراه »⁽⁴⁾ .

وقد قال تعالى : ﴿ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ ﴾⁽⁵⁾ ، ولو كان قد أراه نفسه بعينه لكان ذكر ذلك أولى .

وكذلك قوله : (دُ دُ ث ث ر)⁽⁶⁾ ، (□ □ □ □ ه ه ه)⁽⁷⁾ ،
ولو كان رأه بعينه لكان ذكر ذلك أولى⁽⁸⁾ .

(2) سورة الأنعام ، (103) .

(3) أخرجه الترمذي في جامعه، باب : ومن تفسير سورة

النجم، برقم: (3279) , وضعفه الألباني في «ضعيف

الترمذی» ، برقم: (647) ، وانظر : «الحجة على تارك

المحجة» ، (ق/12-13) ، لمحمد بن طاهر المقدسي .

(4) أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب الإيمان، باب قوله

عليه السلام : « نور أنى أراه », برقم: (178) .

(5) سورة الإسراء ، (1).

(6) سورة النجم ، (12) .

(7) سورة النجم ، (18).

(8) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (16/511) .

ومن الأدلة قوله عليه الصلاة والسلام: « تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت »⁽¹⁾ .

وحديث مسروق بن الأجدع⁽²⁾ ، قال : كنت متكئاً عند عائشة فقالت: يا أبا عائشة ، ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية ، قلت : ما هن؟ قالت : من زعم أن محمداً رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية ، قال: وكنت متكئاً فجلست ، فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل : (ه ه ه ه)⁽³⁾ ، (ر ك ك ك ك)⁽⁴⁾ ، فقالت : أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال : «إنما هو جبريل ...»⁽⁵⁾ .

-
- (1) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الفتن وأشرط الساعة ، باب ذكر ابن صياد، برقم: (2631) .
- (2) مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الوادعي الهمداني ، أبو عائشة من أهل اليمن، ومن كبار التابعين ، لقي كبار الصحابة وأخذ عنهم ، وكان عالماً عابداً زاهداً، ثقة في الحديث ، قال يحيى بن معين: مسروق ثقة لا يسأل عن مثله، توفي سنة 62هـ ، وقيل 63هـ . انظر: «الطبقات الكبرى» (84-6/76) ، لابن سعد ، و«السير» ، (69-4/63) .
- (3) سورة التكويد ، (23) .
- (4) سورة النجم ، (13) .
- (5) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب التفسير، باب سورة: والنجم، برقم: (4855) ، مسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل : (ر ك ك ك ك) ، برقم: (177) .

وأما دليل الإجماع فقد حكاه غير واحد من المحققين ، منهم الإمام الدارمي⁽⁶⁾ ، وشيخ الإسلام ابن تيمية⁽⁷⁾ - رحمهما الله تعالى - .

- الترجيح :

بالنظر في الأدلة يظهر والله أعلم أن القول الصحيح في هذه المسألة، هو نفي رؤية الله تعالى البصرية في الدنيا مطلقاً، لما مضى من الأدلة الظاهرة المتضافرة، ولعدم ظهور دليل أصحاب القول الأول.

- الإجابة عن أدلة الفريق الأول:

1- حديث الإسراء والمعراج، ويقال في هذا الدليل، إنه قد جاء تفسيره عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وقد أخبرت أن النبي ﷺ قال : إنه رأى جبريل - عليه السلام - .

ويقال أيضاً كما قال ابن تيمية : جاء عن ابن عباس في قوله: (قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ) ⁽¹⁾ ، قال: هي رؤيا أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به، وهذه رؤيا الآيات ⁽²⁾ ، لأنه أخبر الناس بما رآه بعينه ليلة المعراج،

(6) انظر: «الرد على الجهمية» ، ص: (124) ، برقم: (207) ، للدارمي .

(7) انظر: «مجموع الفتاوى» ، (6/511).

(1) سورة الإسراء ، (60).

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب التفسير، باب : (قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ) ، برقم: (4716) ، والمقصود بالآيات :

فكان ذلك فتنه لهم حيث صدقه قوم وكذبه قوم، ولم يخبرهم بأنه رأى ربه بعينه وليس في شيء من أحاديث المعراج الثابتة ذكر ذلك ، ولو كان وقع ذلك لذكره كما ذكر ما دونه⁽³⁾ .

2- ومن أدلتهم حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - والجواب عنه أنه قد جاء بروايات منها ما هو صحيح ومنها ما هو ضعيف .

أما ما صح عن ابن عباس فإن ألفاظه مطلقة ، أو مقيدة برؤية الفؤاد والقلب⁽⁴⁾ .

وما جاء عن عكرمة عن ابن عباس فإنه حديث ضعيف⁽¹⁾ .

يقول ابن تيمية : « والألفاظ الثابتة عن ابن عباس هي مطلقة ، أو مقيدة بالفؤاد تارة يقول: رأى محمد ربه، وتارة يقول: رآه محمد ، ولم يثبت عن ابن عباس لفظ صريح بأنه رآه بعينه ، ... وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه، ولا يثبت ذلك عن أحد من الصحابة، ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك »⁽²⁾ .

المعجزات .

3 (3) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (6/511) .

(4) سبق تخريجه .

(1) سبق تخريجه ، وكلام الألباني عليه .

(2) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (6/510 - 511) .

ويظهر مما سبق أنه لم يثبت عن عبدالله بن عباس القول برؤية النبي ﷺ لربه في الدنيا، وإنما غاية ما في الأمر أنه يقول بالرؤية القلبية، وهذه لا نزاع فيها، وبهذا يسلم لنا القول بانعقاد إجماع الصحابة على نفي الرؤية البصرية .

ويقرر ذلك ابن تيمية - رحمه الله - فيقول : « وأما الرؤية فالذي ثبت في الصحيح عن ابن عباس أنه قال: رأى محمد ربه بفؤاده مرتين⁽³⁾ ، وعائشة أنكرت الرؤية⁽⁴⁾ .

فمن الناس من جمع بينهما فقال : عائشة أنكرت رؤية العين وابن عباس أثبت رؤية الفؤاد ، ... وليس في الأدلة ما يقتضي أنه رآه بعينه ، ولا ثبت ذلك عن أحد من الصحابة ، ولا في الكتاب والسنة ما يدل على ذلك⁽⁵⁾ .

ويقول ابن القيم - رحمه الله - : « وقد حكى عثمان بن سعيد الدارمي في كتاب الرد له⁽⁶⁾ ، إجماع الصحابة على أنه ﷺ لم ير ربه ليلة المعراج ، وبعضهم استثنى ابن عباس من ذلك، وشيخنا⁽²⁾ يقول: ليس

(3) سبق تخريجه.

(4) سبق تخريجه.

(5) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (510/6 - 511).

(6) انظر : «الرد على الجهمية» ، ص: (124) ، برقم: (207) .

(1) يقصد ابن تيمية - رحمه الله تعالى - .

ذلك بخلاف في الحقيقة فإن ابن عباس لم يقل رآه بعيني رأسه»⁽³⁾.

- المخالفون لمنهج السلف الصالح في توحيد الأسماء والصفات وموقف الفقيه منهم :

تحدث الشيخ الفقيه عن المخالفين للحق في أسمائه وصفاته ، وبين فرقهم وانتسابهم ، وسبب تنازعهم ، ومحور اتفاقهم .

يقول - رحمه الله - : « وأما المتكلمون ، أتباع الفلاسفة ، وفروخ الصابئة والجهمية ، فلا تسأل عن مكائدهم التي كادوا بها الدين ، وجنابتهم التي جنوا بها على النصوص الواردة في إثبات الصفات والأسماء لله عز وجل...».

ثم يبين الشيخ أنهم أسسوا قانوناً يقضي بتقديم العقل على النصوص الشرعية ، وأنهم بعد تأسيس هذا الأصل تفرقوا إلى فرق شتى .

يقول : «... وأسسوا بينهم قاعدة وهي : إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل ، ... وبعد تأصيلهم هذا الأصل الخسيس انقسموا إلى فرق شتى ، فمنهم الأشعرية ، والماتريدية ، والمعتزلة ، ... وكلها تدور

³ (2) انظر : «اجتماع الجيوش الإسلامية» ، ص: (48) ، لابن القيم .

على شيء واحد، وهو جحد ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله «⁽³⁾» .

وبهذه الجمل التي ذكرها الشيخ يتبين أنه يرى أن الفرق الكلامية قد تأثروا بالفلاسفة والصائبة والجهمية ، ويظهر كذلك من كلام الشيخ أنه يرى أن الفرق الكلامية إنما تفرقوا عندما أسسوا قانون تعارض العقل مع النقل ، ومن ثم تقديم العقل ، وحقيقة الأمر والله أعلم أن هذه الفرق والطوائف لم تتفق في يوم من الدهر منذ نشأتها ، وذلك أن لكل فرقة أو طائفة أصولها وأسسها التي تخالف فيها غيرها ، بل إن كل فرقة قد تولت الرد على أختها .

ومما ذكره الشيخ في كلامه الأنف الذكر ، بيان أن هذه الفرق كلها متفقه على جحد صفات الله تعالى التي جاء ذكرها في الكتاب والسنة ، ولعل كلام الشيخ على سبيل التجوز ، حيث إنها كلها قد أنكرت صفات الله تعالى ، ولكن منهم من غلى في الإنكار ، ومنهم من اقتصد .

وبيان ذلك وتفصيله ، أن المخالفين لحقيقة توحيد الأسماء والصفات الذين ذكرهم الشيخ ثلاث طوائف . وهم : المعتزلة ، والأشاعرة ، والماتريدية ، وقد يضاف إليهم طائفة الجهمية ، والشيخ جعلهم هم

(3) انظر : «استلفات نظر الموحدين» ، (ق/9) .

والفلاسفة والصائبة مرجعاً للمتكلمين ولم يدخلهم معهم ، ولعل ما ذهب إليه الشيخ هو الصواب ، حيث إنهم من جملة الطوائف المباينة للإسلام وأهله ، فلا قيمة لكلامهم ، ولا وزن لمخالفتهم ، ونصوص العلماء والأئمة في تكفيرهم كثيرة ، وقد ذكر الفقيه طرفاً منها⁽¹⁾ .

ثم إنه من تنمة القسمة أن نذكر طائفة قد خالفت الحق والصواب تجاه أسماء الله وصفاته ، وهم المشبهة والمجسمة ، حيث شبهوا صفات الله تعالى بصفات المخلوقين فقالوا مثلاً : لله يد كيد المخلوق⁽²⁾ .

والذين ذكرهم الشيخ هم المعطلة ، ويقابلهم المشبهة والمجسمة .

- المعطلة ، وفرقهم :

سأذكر بعون الله تعالى معتقد فرق المعطلة حول أسماء الله وصفاته ، وسيتبين عندها حقيقة كلام الشيخ وتفصيله .

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (430) ، وبآتي الحكم عليهم .

(2) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/106 - 109) ، و«أساس التقديس» ، ص : (86-87) ، و«اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» ، ص : (97 - 99) ، للرازي .

1 - الجهمية ، وتنفي عن الله تعالى الأسماء والصفات⁽¹⁾ .

2- المعتزلة ، وثبتت لله تعالى الأسماء وتنفي عنه جميع الصفات⁽²⁾ .

3 - الأشاعرة ، وثبتت الأسماء وبعض الصفات ، حيث أثبتت سبع صفات ، وهي ما تسمى عندهم بالصفات العقلية ، وهي العلم والقدرة والإرادة والكلام والسمع والبصر والحياة⁽³⁾ ، وزاد بعضهم صفة ثامنة وهي البقاء⁽⁴⁾ ، وأما قدمائهم فهم أقرب إلى مذهب السلف في إثبات الصفات⁽⁵⁾ .

-
- (1) انظر : «مقالات الاسلاميين» ، (1/235) ، وما بعدها ، و«الفرق بين الفرق» ، ص: (146) ، للبغدادي ، و«الملل والنحل» ، (1/68) .
- (2) انظر : «شرح الأصول الخمسة» ، ص: (98) ، وما بعدها ، و«العقد الثمين» ، ص: (14 - 30) ، و«الملل والنحل» ، (66-1/39) .
- (3) انظر : «أصول الدين» ، ص: (89 - 130) ، للبغدادي ، و«الاقتصاد في الاعتقاد» ، ص: (71 - 72) .
- (4) انظر : «أصول الدين» ، ص: (90) ، للبغدادي ، و«المسامرة في شرح المسامرة» ، للكمال بن الهمام ، مع حاشية زين الدين بن قطلوبغا على المسامرة ، (1/24 - 25) .
- (5) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/345-350) ، و«الإنصاف» ، ص: (35 - 42) ، و«تمهيد الأوائل» ، ص: (45 - 49) ، و«مجموع الفتاوى» ، (201-12/204) .

4 - الماتريديّة ، وهي مثل الأشاعرة في توحيد الأسماء والصفات ، وقد يخالفون في مضايق⁽⁶⁾ .

وبهذا التفصيل في توضيح معتقد الفرق الكلامية في توحيد الأسماء والصفات يتضح كلام الشيخ ويستبين .

- مناقشة الفقيه للمعطلة :

بعد أن قرر الفقيه المعتقد الصحيح تجاه أسماء الله وصفاته يتولى الرد على المعطلة على جهة الإجمال فيقول : إنه كما أن ذات الله ليست كذوات خلقه فصفاته ليست كصفاتهم ، وأنه وإن اشتركت صفات الله تعالى مع صفات خلقه ، فإنه إنما تشترك في التسمية ، ولكنها تختلف في الحقائق والماهيات⁽¹⁾ .

وما أشار إليه الفقيه - رحمه الله تعالى - قد فصله علماء محققين أمثال ابن تيمية ، فبينوا ذلك وضربوا الأمثلة عليه ، ومن هذه الأمثلة والأقيسة ، أن الإنسان يشترك مع الحيوان في صفات فهل يقال إنه مثل الحيوان ، فالإنسان له سمع وبصر ويدان ورجلان وغير

(6) انظر : «التوحيد»، ص: (44-77) ، لأبي منصور الماتريدي، و«أصول الدين»، ص: (43-75) ، للبزدوي ، و«موقف ابن تيمية من الأشاعرة»، (2/481-487) .
(1) انظر : «الاستلفات»، (ق / 18) ، و«تحرير أقوال علماء الدين»، (ق/163-164) .

ذلك ، وكذلك الحيوان ، ولكن يقال لكل صفات تليق به ، فكذلك الله تعالى وله المثل الأعلى ، فإنه سبحانه له صفات تليق بجلاله وإن اشتركت في التسمية مع خلقه⁽²⁾ .

ثم يناقش الفقيه أصحاب هذه المذاهب من زاوية أخرى ، وبطريقة إلزامية ، وذلك أنه يقول لهم : أنتم قد أثبتتم لله تعالى صفات معدودة ، مع علمكم أن كل مخلوق موصوف بها ، فلم أثبتموها له تعالى مع كونه يشاركه فيها غيره من المخلوقات .

ثم يقول : فإن قلتم أثبتناها له تعالى بوجه غير الوجه الذي أثبتناها للمخلوقات ، فهو حي لا كحياة المخلوقين ، وكذا قادر ومريد ومتكلم .

قلنا لكم ، ولم لم تجروا هذا في سائر الصفات التي نفيتموها عنه فيتصف بها ، فيكون يرحم لا كما يرحم المخلوق ، ويحب وينتقم وغير ذلك من الصفات التي نفيتموها عنه⁽¹⁾ .

وهذا الرد من الشيخ أيضاً قد أجمله العلماء تارة وفصلوه تارات ، فابن تيمية يقعد في ذلك قاعدة فيقول : القول في بعض الصفات كالقول في

(2) انظر : «الرسالة التدمرية» ، ص : (20) ، وما بعدها ، لابن تيمية .

(1) انظر : «الاستلفات» ، (ق/18) ، و«تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/163 - 164) .

بعض الصفات⁽²⁾ ، أي باقي الصفات .

وفي الحقيقة فإن هذا الرد الأخير الذي أورده الفقيه ، لا ينطبق إلا على فرقتين من فرق المتكلمين ، وهم الأشاعرة والماتريدية ، حيث أنهم يثبتون بعض الصفات وينفون أكثرها كما سبق بيانه ، فليزموه بهذا الإلزام ، ولا مفر لهم منه البتة .

بيان حقيقة معبود المعطلة :

من ردود الفقيه على منكري الأسماء والصفات بيانه أن حقيقة معبودهم عدم وليس له وجود في الواقع .

وفي ذلك يقول الفقيه في معرض مناقشتهم : « وأما صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة فيستحيل عندهم أن يوصف بها جل ذكره ، بل يجب أن ينزه عنها ، وقالوا : ليس في السماء إله ، وليس على العرش إله .

وقالوا: لا ينزل ولا يصعد ولا ينزل من عند شيء ولا يصعد إليه شيء، ولا يأتي في ظلل من الغمام والملائكة ، ولا يأتي يوم القيامة لفصل القضاء ، بل الذي يأتي أمره أو ملكه .

(2) انظر : «الرسالة التدمرية» ، ص : (31) .

وقالوا : لا يغضب ولا يرضى ولا يعجب ولا يضحك
ولا يحب ولا يمشى ولا يهرول ولا يتردد ، ولا يغار ولا
يبغض ولا يكره ، وغير ذلك من
الصفات التي ورد بها القرآن ، وصحت في السنة
المطهرة .

وبالغوا في نفي ذلك حتى وصفوه تعالى بصفات
العدم المحض ، وقالوا: الله موجود ، لكنه لا فوق ولا
تحت ، ولا أمام ولا خلف ، ولا على العرش ، ولا عن
يمينه ولا عن شماله ، ولا في السماء ، ولا يشار إليه ،
ولا يقال له أين ،
إلى غير ذلك «⁽¹⁾ .

ثم يقول الشيخ الفقيه : « فأناشدك الله ، هل
يوصف العدم بشي أعظم من هذا ، ورحم الله الإمام
حماد بن زيد⁽²⁾ الذي قال : بعض المبتدعة نفات

(1) انظر : «السنة» ، (1/68) ، برقم: (191) لعبد الله بن أحمد ، و«مقالات الإسلاميين» ، (1/236 - 237) ، و«مجموع الفتاوى» ، (5/272 - 273) ، وانظر : «الاستلفات» ، (ق/12-13) ، و«تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/163-164) .

(2) حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل الأزدي مولى آل جرير بن حازم البصري ، أصله من سجستان وشي جده منها ، كان ثقة ثباتاً كثير الحديث ، مولده سنة 98 هـ ، سمع من عمرو بن دينار وابن سيرين وثابت البناني وغيرهم ، قال عبدالرحمن بن مهدي: ما رأيت أحداً أعرف بالسنة من حماد بن زيد ، توفي يوم الجمعة في رمضان سنة 179 هـ . انظر :

الصفات ، إذا قلت في بيتنا نخلة ، ولكنها لا جريد لها
ولا خوص ولا ليف ولا ساق ولا ولا ، مما هو صفات
للنخلة ، فهل نتيجة ذلك إلا أنه ليس في بيتك
نخلة»⁽³⁾ .

ثم يقول الفقيه : « وكذلك هؤلاء توحيدهم ، إما⁽⁴⁾
هو عدم صرف ، ولا ينفعهم قولهم : الله موجود ،
وهذه كتبهم بين ظهرانينا وبأيدينا »⁽⁵⁾ .

فبين الشيخ أنه لا يكفي اعتقاد وجود الله تعالى ،
بل لابد من تسميته بما سمى به نفسه ورسوله ،
ووصفه بما وصف به نفسه ورسوله ، وإلا فمن اعتقد
معتقد هؤلاء المذكورين ، فإن إلهه عدم ليس له وجود
في الواقع ، وإنما هو متصور في الأذهان فقط .

- بيان أنهم مشبهة ومعطلة :

يبين الفقيه حقيقة في المتكلمين ، وهي أنهم أولاً
شبهوا الله تعالى بخلقه ، فجعلوا صفاته كصفات خلقه
، ثم لم يجدوا بداً من تعطيل صفات الله تعالى ،
بتأويل أو تفويض معناها⁽¹⁾ .

«الطبقات الكبرى» ، (287-7/286) ، و«حلية الأولياء» ، (6)

257-258) ، لأبي نعيم ، و«السير» (456-7/457) .

(3) انظر : «الاستلفات» ، (ق / 13) .

(4) لعل الصواب : « ما » .

(5) انظر : «الإستلفات» ، (ق / 13) .

(1) المصدر السابق ، (ق / 18) .

وفي تقرير ذلك يناقش الفقيه أحد تُظَّار المتكلمين وكبارهم ، وهو الرازي ، فيذكر قوله في أسماء الله وصفاته فيقول : « انظر - رحمك الله - بعين الإنصاف ، خصوصاً إلى ما كتبه الرازي على قوله تعالى : (وَلَوْ كُنَّا ظَاهِرِينَ لَكُنَّا عَنْ عِلْمِهِ كَمَا كُنَّا) ⁽²⁾ ، وإلى ما كتبه على قوله تعالى : (رُفُّوا رُفُّوا كَمَا كُنَّا) ⁽³⁾ ، وما كتبه على قوله تعالى : (جِجْجِجْ) ⁽⁴⁾ .

أخذ ينزه الله عن سائر الصفات التي هي صفات الأجسام ، فهو أولاً شبه ثم عطل ⁽⁵⁾.

- شبهة وجوابها :

في سياق إثبات صفات الله تعالى ، والاستدلال على ذلك ، يورد الفقيه شبهة للمتكلمين ثم يفندھا ويبطلها ، وهذه الشبهة هي قول المتكلمين : إن ظاهر نصوص الصفات غير مراد ، وبالعكس بعضهم فقال : إن ظاهر نصوص الصفات كفر ⁽¹⁾ .

ويرد عليهم الفقيه على هذه الشبهة برد مطول ، فيقول : « كيف يكون ظاهر هذه النصوص القرآنية غير مراد لله وأن اعتقاد ظواهرها كفر صريح ،

-
- (2) سورة ص ، (75) .
 - (3) سورة غافر ، (36-37) .
 - (4) سورة الملك ، (16) .
 - (5) انظر : «الاستلفات» ، (ق/ 18) .
 - (1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/ 156) .

ويتركها النبي من غير أن يؤول شيئاً من ذلك ، أو يقول إياكم واعتقاد ظواهر هذه النصوص ، مع أن الناس كانوا حديثي عهد بكفر وجاهلية وعبادة للأوثان والأصنام ، مع قول الله تعالى له : (ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت) ، وكيف ساع له ترك هذا المقام من غير تبين ولا إيضاح ، ولم يأت بما يزيل الإشكال عنه ويحذر من الوقوع في ظواهر هذه النصوص ، مع أن هذا المقام - أعنى مقام التوحيد للذات والصفات - أعظم ما يحتاجه البشر، إذ الواجب على كل إنسان أن يعرف أولاً معبوده ثم يعبده ، وكيف جاز له جميع ذلك وقد أرسل للناس كافة ، منهم العرب والأعراب والعجم والبربر والترک والجاوى والمرأة والرجل والغلام والشيخ ، وليس في استطاعة كل من هؤلاء أن يعرف أن اعتقاد ظواهر هذه النصوص كفر صراح ، وأن الحق في خلاف ما أتت به ، فعليه أن يجتهد في معرفة الحق من عند نفسه ، ويترك ذلك ظهرياً ونسبياً منسياً ، حتى يأتي فروخ الفلاسفة والصائبة كالجهم بن صفوان وبشر المريسي ، والجعد بن درهم⁽³⁾ وأبو العلاف

(2) سورة النحل ، (44) .

(3) الجعد بن درهم ، مؤدّب مروان الحمار وأستاذه ، أصله

من خراسان ، ويقال إنه من موالي بني مروان ، سكن دمشق وكانت له بها دارٌ إلى جانب الكنيسة ، وهو أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وأول من ابتدع أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلاً ، ولم يكلم موسى تكليماً ، وأن ذلك لا يجوز على الله ، مات مقتولاً في العراق في مدينة واسط ، يوم

والعنبري وهشام والجاحظ وضرار وواصل وأضرابهم
فيبنون للناس ما هو الواجب عليهم في معرفة هذه
النصوص .

فإن كان الحق في معرفتها وما هو المراد
منها ، هو الذي أتانا عن هؤلاء وأضرابهم فيكون قد
أحسنوا للأمة أكثر من نبيها ، وأصحابه فإنهم تركوا
الناس وظواهر هذه النصوص التي لا تفيد إلا الكفر
الصراح عند حذاق المتكلمين ، فمعاذ الله أن يكون
الأمر على ما ظنوا وتوهموا أو تخيلوا»⁽¹⁾ .

وهذا الرد من الشيخ في غاية القوة والمتانة حيث
ألزمهم - رحمه الله - بلوازم لا مفر لهم منها ، فإن لم
يلتزموا بها بطل قولهم ، وإن التزموا بها فإنه وقوع
في الكفر الصراح .

- فقدان اليقين في اعتقادهم :

ومن الردود التي وجهها الفقيه في نحور
المتكلمين ، بيانه لحقيقة قد لا تبدوا ظاهرة للكثيرين ،
وهي أن المتكلمين يفتقدون اليقين فيما يذهبوا إليه
من إنكار أسماء الله أو صفاته ، وأنهم ليسوا على علم
حقيقي، بل هم على أوهام وتخيلات .

النحر على يد خالد القسري ، في أوائل المائة الثانية
للهجرة . انظر : «البداية والنهاية» ، (291-9/209) ،
«السير» ، (5/433) .
(1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/156-157) .

ولذلك يقول الفقيه - رحمه الله - : « وأما تأويل أخبار الصفات فهو خطر وأي خطر لأنه من القول على الله بلا علم ، ... والمتأول لا علم عنده بما يقول لا من كتاب ولا من سنة ولا إجماع ، وإذا قلت لبعضهم أتحلف بطلاق زوجتك بالثلاث أن مراد الله من قوله عز وجل : (ذُرْزُرٌ) ⁽¹⁾ ، هو بمعنى استولى ، وأن المراد من قوله تعالى : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ) ⁽²⁾ هو مجيء أمره ، فما أظنه يُقَدِّم على ذلك ، مخافة أن يعيش مع زوجته بالحرام لأنه ليس على علم فيما يقول » ⁽³⁾ .

- حكم من جحد أسماء الله أو صفاته :

بعد أن أوضح الشيخ الفقيه المعتقد الصحيح تجاه أسماء الله وصفاته ، وبين أن هذا المعتقد مجمع عليه بين سلف الأمة ، شرع - رحمه الله تعالى - في بيان حكم من جحد أسماء الله أو صفاته كلها أو بعضها . فيقرر - رحمه الله - أن من خالف هذه العقيدة في أسماء الله وصفاته فأنكرها جميعها أو بعضاً منها ، فإنه مبتدع ضال ، بل هو كافر إذا أقيمت عليه الحجة ولم يرجع عن قوله ومعتقده .

يقول - رحمه الله - في معرض تقريره لهذا الأصل : « فإذا تقرر هذا وكان أمراً مجمعاً عليه بين

(1) سورة طه ، (5) .

(2) سورة الفجر ، (22) .

(3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/158) .

المسلمين ، لا يخالف فيه إلا كل مبتدع جاهل ضال
جهمي ، علم قطعاً أن كلامه بدعة وضلالة ، بل كفر
بعد إقامة الحجة «⁽⁴⁾ .

وقد يتبادر إلى الذهن أن الفقيه يكفر سائر الفرق
الكلامية ، والذي يظهر لي غير ذلك ، حيث إنه جعل
الحكم على عمومهم ، فكل من جحد أسماء الله أو
صفاته وأقيمت عليه الحجة وأصر على ذلك فهو
كافر ، هذا نص كلامه ، ثم إنه - رحمه الله - خصص
الحكم بعد تعميمه ، فبين أن المراد بهذا الحكم هم
الجهمية ، فقال بعد ذكره للحكم مباشرة : «
وتكفير السلف

للجهمية معروف لمن قرأ كتاب «أفعال العباد» للإمام
البخاري «⁽¹⁾ .

فيظهر بذلك والله أعلم أنه أراد بهذا الحكم طائفة
الجهمية .

وما قرره الفقيه في بيان حكم الجاحد لأسماء الله
أو صفاته هو منهج السلف فإنه لم يثبت عنهم تكفير
طائفة بعينها سوى الجهمية⁽²⁾ .

(4) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (430) .

(1) المصدر السابق ، ص : (430) .

(2) انظر : «مجموع الفتاوى» (5/122 - 123) .



المبحث الثالث

جهود الفقيه في تقرير توحيد الألوهية

- معنى توحيد الألوهية لغة :

يعرف هذا التوحيد باسم توحيد الألوهية ، وباسم
توحيد العبادة ، وكلاهما بمعنى واحد ، وقد سبق بيان

معنى التوحيد ، ونشرع في بيان معنى الألوهية والعبادة .

فالألوهية نسبة إلى الإله بمعنى المعبود ، ويقال أله يأله إلهة وألوهة وألوهية ، أي عبد عبادة⁽¹⁾ ، وقد نص على هذا أئمة أهل اللغة والتفسير ، ولا تكاد تجد من يخالف هذا ممن يعتد بعلمه .

وقد كان ابن عباس - رضي الله عنهما - يقرأ قوله تعالى : (كُذِّبُوا)⁽²⁾ بمعنى عبادتك .

وقال : « الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين »⁽³⁾ .

وقال ابن فارس : (أله : هو التعبد ، فالإله الله تعالى ، وسمى بذلك لأنه معبود ، ويقال : تأله الرجل ، إذا تعبد ، قال رؤية⁽⁴⁾ :

(1) انظر : «دلائل التوحيد» ، ص : (77) ، للقاسمي .

(2) سورة الأعراف ، (127) .

(3) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (6/25) .

(4) رؤية بن العجاج التميمي ، الراجز من أعراب البصرة ، سمع من أبيه وكان أبوه قد سمع من أبي هريرة - رضي الله عنه - ، روى عنه يحيى بن سعيد القطان والنضر بن شميل وغيرهما ، وكان رأسًا في اللغة ، توفي سنة 145 هـ ، انظر : «الشعر والشعراء» ، ص : (376 - 380) ، لابن قتيبة ، و«السير» ، (6 / 162) .

لله دُرُّ الغانيات المده *** سبحن
واسترجعن من تألهي «(5)

وفي «الصحيح» : « التأله : التنسك والتعبد »⁽¹⁾ ،
وغير ذلك من أقوال أئمة اللغة .

٢- الألوهية في الشرع :

ليس هناك اختلاف بين معنى الألوهية لغة ومعناها
 شرعاً فكلاهما معناه التعبد ، وتوضيح معنى الألوهية
 يتضح ويستبين أنه ليس ثمة فرق بين مسمى الألوهية
 ومسمى العبادة⁽²⁾ ، فكلاهما يحمل المعنى نفسه .

والذي يؤكد ذلك ورود مسمى الآلهة في القرآن
بمعنى المعبود ، قال سبحانه حكاية عن كفار قريش :
(ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج) ⁽³⁾، وقد أوضح غير واحد من
المفسرين أن الهمزة في قوله : (ج) للإنكار ، فقد
أنكر كفار قريش أن يقول أحد من الناس إن المعبود
واحد لا شريك له، ولا يقال إن مراد الآلهة عند قريش
الخالق فإن قريشا كانوا يعلمون أن الأصنام لا تخلق
شيئاً ، وأن الخالق هو الله وحده ⁽⁴⁾.

(5) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (1/127) ، والصاح (6/119) ، للجوهري .

(1) انظر : «الصحاح» ، (6/118) .

(2) يأتي تعريف العبادة .

(3) سورة ص ، (5) .

(4) انظر: «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»، (

(7/12) ، للشيخ محمد الأمين الشنقيطى .

- معنى توحيد الألوهية (العبادة) :

من تعريف توحيد الألوهية بتعريف أجزائه ينتج لنا تعريفه لقباً واحداً فهو : إفراد الله تعالى بالعبادة أو بأفعال المكلفين⁽⁵⁾ .

قال ابن القيم :

هذا وثاني نوعي التوحيد تو
العبادة منك للرحمن

ألا تكون لغيره عبداً ولا
بغير شريعة الإيمان⁽¹⁾

مكانة توحيد الألوهية :

سبق الحديث عن طرف من مكانة توحيد
الألوهية ، وذلك بإيراد كلام أئمة محققين لتوضيح أن
التوحيد المطلوب هو توحيد الألوهية ، ونتمم هذا
الحديث بعرض شيء من النصوص الشرعية التي تنص
على أن توحيد الألوهية هو المطلوب من العباد ، وأنه
هو الذي من أجله أرسلت الرسل وأنزلت الكتب
وجردت السيوف .

- الأدلة من كتاب الله تعالى :

(5) انظر : «تيسير العزيز الحميد» ، ص : (22-23) ،

للشيخ سليمان آل الشيخ .

(1) انظر : «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية» ،

(3 / 749) ، لابن القيم .

الآيات في الدعوة إلى توحيد الألوهية وتقريره
كثيرة جداً ، ذلك أنه هو الذي أنزل الكتاب من أجله ،
ومن هذه الآيات قوله تعالى : ﴿ ج ج ج ج ج ج ج ج ﴾
﴿ ج ج ج ﴾^(٢) .

وقوله تعالى : (كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَتَكْفُرُونَ أَفْوَاحًا) (٣) .

وقوله سبحانه : ﴿ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ ﴾ (٤) .

وقوله سبحانه حكاية عن رسله عليهم الصلاة
والسلام : (ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك)^(٥).

وقوله سبحانه : (وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَتُفْسَرُ لَهُ آيَاتُهُ لِشَايِئِهِ) (١)

وقوله : (كَذٰلِكَ يُفَصِّلُ الْاٰيٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُوْنَ) وَهُوَ الَّذِي يُفَصِّلُ الْاٰيٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُوْنَ . (٢)

[illegible]

٢- الأدلة من صحيح السنة :

- (2) سورة النحل ، (36) .
(3) سورة البينة ، (5) .
(4) سورة الأنبياء ، (25) .
(5) سورة المؤمنون ، (23) .
(1) سورة هود ، (50) ، وسورة الأعراف ، (65) .
(2) سورة هود ، (61) .
(3) سورة الأعراف ، (85) .

بعث النبي ﷺ من أجل دعوة الناس إلى توحيد الله تعالى ، وصرف العبادة له وحده لا شريك له ، ولذلك فقد تضافرت أقواله عليه الصلاة والسلام في تقرير توحيد الألوهية وتوضيحه ، ومن ذلك

1 - حديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - قال : قال ﷺ : « يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد ، قال : الله ورسوله أعلم ، قال : « أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً »⁽⁴⁾ .

2 - وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : لما بعث النبي ﷺ معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن ، قال له : « إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم ، إلى أن يوحدوا الله تعالى »⁽⁵⁾ .

ودلالة هذا الحديث ظاهرة حيث إن النبي ﷺ بعث معاذاً لأناس أهل كتاب ، ومعلوم أن أهل الكتاب يقرُّون بوجود الله تعالى ، إلا أنهم لم يصرفوا العبادة

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب اللباس ، باب إرداف الرجل خلف الرجل ، برقم : (5967) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب الدليل على صحة إسلام من حضره الموت ، برقم : (30) .

(5) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب المغازي ، باب بعث أبي موسى ، برقم : (4347) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ، برقم : (19) .

له وحده ، فدعاهم النبي ﷺ إلى توحيدِه سبحانه ،
والأحاديث في هذا الباب كثيرة جداً .

- توحيد الألوهية بين أهل السنة والمتكلمين :

سبق تقرير وبيان أن توحيد الألوهية هو التوحيد
المطلوب من العباد ، وأنه هو معنى كلمة الإخلاص « لا
إله إلا الله » ، وسبق الاستدلال على ذلك وعرض
أقوال أئمة الدين ، فيعلم بذلك أن أهل السنة
والجماعة متفقون على أهمية توحيد الألوهية ، وأنه هو
دعوة الأنبياء والمرسلين .

وقد خالف هذا المعتقد أكثر أهل الكلام ، فقرروا
أن دعوة الأنبياء والمرسلين ومعنى « لا إله إلا الله » ،
هو لا خالق ولا قادر على الاختراع إلا الله ، وفي ذلك
يقول الرازي حكاية عن بعض المتكلمين : « الإله من
له الإلهية ، وهي القدرة على الاختراع »⁽¹⁾ .

وقال البغدادي : « واختلف أصحابنا في معنى الإله
: فمنهم من قال إنه مشتق من الإلهية وهي قدرته
على اختراع الأعيان ، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري
، وعلى هذا القول يكون الإله مشتقاً من صفة ، وقال

(1) انظر : «شرح أسماء الله الحسنى» ، ص: (118) ،
للرازي .

القدماء من أصحابنا إنه يستحق هذا الوصف لذاته ، ...
وبه نقول «⁽²⁾ .

فظهر بهذا أن المتكلمين فسروا كلمة الإخلاص
بتوحيد الربوبية ، وقد

سبق عرض كلامهم في التصريح بهذا⁽¹⁾ .

ومما سبق عرضه من كلام أئمة أهل اللغة
والتفسير في معنى الإله ، يظهر جلياً فساد وبطلان
كلام المتكلمين وتقريرهم لهذه المسألة⁽²⁾ .

- موقف الفقيه من توحيد الألوهية (العادة) :

لقد وافق الشيخ الفقيه - كما هو منهجه - طريقة
القرآن ، وسار على نهج السلف في بيان توحيد
الألوهية وتقريره ، فقد اعتنى بهذا الأصل واهتم
بالدعوة إليه والتحذير من مخالفته ، ومن المناسب أن
أجعل الحديث عن تقرير الفقيه لمسائل هذا الأصل
ينتظم تحت مطلبين :

المطلب الأول : تقرير الفقيه لمسائل توحيد الألوهية (العادة) .

(2) انظر : «أصول الدين» ، ص : (123) .
(1) انظر للتوسع : «شرح أسماء الله الحسنى» ، ص : (107-120) .

(2) انظر للتوسع : «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس
بدعهم الكلامية» ، (3 / 145) ، وما بعدها .

المطلب الثاني : حديث الفقيه عن ما يناقض
توحيد الألوهية .



المطلب الأول

تقرير الفقيه لمسائل توحيد الألوهية

قبل الشروع في ذكر مسائل توحيد الألوهية يبين
الفقيه حقيقة في غاية الأهمية حول توحيد الألوهية
بخاصة ، وجملة أنواع التوحيد بعامة ، وهي أن توحيد
الله تعالى بالعبادة هو أشرف الأمور وأهمها وأسمها ،
ورأس ما يملكه الإنسان ، ففي سياق توضيح حقيقة
التوسل إلى الله تعالى ، المشروع منه والممنوع ،
يقول - رحمه الله - : « فلا غرو أن منعنا الإقسام على

الله بذوات أحد من المخلوقين ، حماية لجانب التوحيد
الذي هو رأس مال العبد «⁽¹⁾ .

ويستدل الشيخ على ذلك فيقول : « لقول النبي ﷺ
: « من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة »⁽²⁾ .

وكلام الشيخ ينزل أولاً على توحيد الألوهية ، إذ هو
منشأ الكلام وسببه ، وكذلك فإنه يشمل بقية أنواع
التوحيد .

وفي موضع آخر ينقل الفقيه كلاماً للشيخ
عبد اللطيف آل الشيخ⁽³⁾ ، يكشف به شبهات السبكي
وابن حجر المكي ، ويقرر به التوحيد الحق ، يقول : «
قال الشيخ عبد اللطيف في منهاج التأسيس

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/13) .
(2) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الإيمان ، باب من
مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، برقم: (93) ، من
حديث جابر بن عبد الله ، وانظر: «الرد على الدجوي» ، (ق/
13) .

(3) عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن
عبد الوهاب ، ولد سنة 1225هـ ، في الدرعية ، فنشأ بها
وتعلم القرآن ، ثم أصاب الدرعية ما أصابها فرحل مع والده
إلى مصر في آخر سنة 1233هـ ، فالتحق بالأزهر ، وتزوج
هناك ، وبقي بمصر حتى بلغ قدراً من العلم ثم عاد إلى نجد
سنة 1264هـ ، وكان ضليع العلم ، قوي الشخصية ، توفي
في ذي القعدة سنة 1293هـ ، وله تصانيف نافعة . انظر:
«مشاهير علماء نجد» ، ص: (70-75) .

والتقديس⁽¹⁾: ... إن الله سبحانه إنما خلق خلقه لعبادته الجامعة لمعرفته ومحبته ، والخضوع له وتعظيمه وخوفه ورجائه والتوكل عليه والإنابة إليه والتضرع بين يديه ، وهذه زبدة الرسالة الإلهية وحاصل الدعوة النبوية ، وهو الحق الذي خلقت له السموات والأرض ، وأنزل به الكتب ، وهو الغاية المطلوبة والحكمة المقصودة من إيجاد المخلوقات وخلق سائر البريات ، قال تعالى : (ج ج ج ج ج ج) ⁽²⁾ ، ودعا سبحانه عباده إلى هذا المقصود ، وافترض عليهم القيام به حسب ما أمر ⁽³⁾ .

ثم يشرع الشيخ الفقيه في تقرير وتوضيح مسائل هذا الأصل ، ومن ذلك توضيحه لمعنى العبادة وتعريفها ، حيث هي الألوهية كما سبق بيانه .

فحول تعريفها وبيان المراد منها يذكر الشيخ كلاماً لابن تيمية⁽⁴⁾ ، وابن القيم⁽⁵⁾ نقلاً عن كتاب «غاية

(1) انظر : «منهاج التأسيس والتقديس» ، ص : (323-324).

(2) سورة الذاريات ، (56) .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (269) .

(4) انظر : «العبودية» ، ص : (23-24) ، لابن تيمية .

(5) انظر : «مدارج السالكين» ، (1/74 ، 100-101) ، بتصرف ، لابن القيم .

الأمانى»⁽⁶⁾ ، فيقول - رحمه الله - : « أما العبادة فهي في اللغة : الذل والانقياد⁽⁷⁾ .

واصطلاحاً : اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه ، من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة ، كالتوحيد فإنه عبادة في نفسه ، والصلاة والزكاة والحج وصيام رمضان والوضوء وصلة الأرحام وبر الوالدين والدعاء والذكر والقراءة وحب الله وخشية الله والإنابة إليه وإخلاص الدين له والصبر لحكمه والشكر لنعمه والرضا بقضائه والتوكل عليه والرجاء لرحمته والخوف من عذابه ، وغير ذلك مما رضى وأحبه ، فأمر به وتعبد الناس فيه»⁽¹⁾ .

وفي موضع آخر يقول الفقيه : « قال ابن القيم : ... العبادة تجمع أصليين ، غاية الحب بغاية الذل والخضوع ، ... ومراتب العبودية وأحكامها لكل واحد من القلب واللسان والجوارح ، ... فكما لو صلى لغير الله أو صام على وجه التقرب إليه كان كافراً ومشاركاً عند جميع الناس ، فكذلك من تقرب إليه بالأعمال القلبية المذكورة من التوكل والإنابة والخوف والرجاء وغير ذلك »⁽²⁾ .

(6) انظر : «غاية الأمانى» ، (336-1/337) ، لمحمود شكري الألوسي .

(7) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (205-4/206) .

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (309) .

(2) المصدر السابق ، ص : (310-311) .

وهذا الكلام الذي نقله الفقيه حول معنى العبادة ،
كلام جامع مؤصل ، فقد أوضح وجلّى به حقيقة العبادة
، بالتقسيم والتفريع وضرب الأمثال .

- أنواع العبادة :

في الكلام الآنف الذكر إشارة إلى حقيقة مهمة
حول مفهوم العبادة وهي أن العبادة شاملة لكل ما
يحبّه الله ويرضاه ، من أقوال وأفعال الجوارح والقلب
واللسان ، وأنها مراتب بعضها أرفع من بعض ، وتتناول
بعض أنواع العبادة التي فصل الشيخ الفقيه فيها
القول .

الدعاء :

الدعاء من أشرف مراتب العبادة ، بل إنه العبادة
نفسها كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال : « الدعاء هو
العبادة »⁽³⁾ .

والشيخ الفقيه يقرر أن من أنواع العبادة دعاء الله
تعالى وسؤاله ، وقد نقل كلاماً جامعاً للشيخ
عبد اللطيف آل الشيخ في تقرير هذه العبادة
والاستدلال عليها ، يقول : « قال الشيخ

(3) أخرجه الترمذي في «جامعه» ، كتاب تفسير القرآن ،
باب : ومن سورة البقرة ، برقم :
(2969) ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ،
برقم : (3407) .

وحديث النزول كل ليلة إل سماء الدنيا ، يقول تعالى : « هل من سائل فأعطيه ، هل من مستغفر فأغفر له ، هل من تائب فاتوب عليه »⁽¹⁾.

التوسل :

التوسل لغة : من الوسيلة وهي الرغبة والطلب والتقرب ، يقال وسل إليه وسيلة وتوسل ، إذا تقرب إليه وتوصل⁽²⁾ .

يقول الفقيه : « مادة التوسل لا تتعدى إلا بالحرف كقولك : توسلت بفلان إلى فلان ، ومثله تشفعت به ، وتوجهت به ، وتصير الباء على هذا بمعنى السببية »⁽³⁾.

التوسل شرعاً : على ضوء ما مضى من المعنى اللغوي للتوسل ، يمكن أن يقال إن التوسل شرعاً : التقرب والتوصل إلى الله بما شرعه .

-
- (1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب التهجد ، باب الدعاء والصلاة في آخر الليل ، برقم : (1145) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتب صلاة المسافرين ، باب الترغيب الدعاء والذكر في آخر الليل ، برقم : (758) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (271 - 272) .
 - (2) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (6/110) ، و«النهاية في غريب الحديث» ، (5/185) .
 - (3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (260) .

والتوسل إلى الله تعالى بما شرعه يكون بأنواع العبادات والطاعات التي أمر الله تعالى بها ، وحث عليها .

والشيخ الفقيه يقرر ذلك ويثبته ، ويستند في ذلك على نصوص شرعية واضحة الدلالة ، يقول - رحمه الله - : « علينا أن نسأل الله ونقسم عليه بأسمائه وصفاته ، ونتوسل إليه تعالى بصالح الأعمال لقوله تعالى : ﴿ كَذُوْ وَكُذُوْ وَكَؤُ وٍ ﴾ (١) ، أجمع المفسرون على أن المراد بها ما يتقرب به إلى الله من طاعته وذلك بعد الإيمان به ، ولحديث الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة وهم بالغار ، فتوسلوا إلى الله بصالح أعمالهم فانفجرت عنهم . » (٢)

٢. أقسام التوسل وحكمه :

يبين الشيخ الفقيه أن التوسل ينقسم إلى ثلاثة أقسام ، قسمان مشروعان ، وثالث مختلف فيه بين المجوزين له وبين المانعين .

(1) سورة المائدة ، (35) .

(2) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الإجازة ، باب من استأجر أجيرا فتركه ، برقم: (2272) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الذكر والدعاء ، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بصالح الأعمال ، برقم: (2743) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (244) ، و«الرد على الدجوى» ، (ق/9).

الأول : وهو التوسل إلى الله تعالى بأسمائه وصفاته ، وبالأعمال الصالحة ، يقول الفقيه في بيان حكم القسم الأول والاستدلال عليه : « التوسل ينقسم إلى أقسام ، قسم منه جائز بلا خلاف ، وهو التوسل إلى الله بأسمائه وصفاته ، وبالأعمال الصالحة كالإيمان بالله ورسوله والصلوات والزكاة والصوم ، إلى غير ذلك من الأعمال التي أوجبها الله على عباده وشرعها لهم ، ويدل لهذا حديث الثلاثة نفر الذين آووا إلى الغار وانطبقت عليهم الصخرة ، فكل منهم توسل إلى الله بصالح عمله ، والحديث في الصحيح⁽³⁾ .

ويدل له أيضاً قول الله تعالى : (ﻟَﻚ ﻛُﻨُﻮﺓٌ ﻛُﻨُﻮﺓٌ ﻛُﻨُﻮﺓٌ) (٤) ، أجمع المفسرون على أن المراد بها ما يتقرب به إلى الله من طاعته وذلك بعد الإيمان به ، فهذا القسم لا نزاع فيه بين أحد من العلماء ، وهو نافع من غير شك⁽¹⁾ .

الثاني : وهو التوسل إلى الله بدعاء الحي الحاضر ، وفي بيان هذا القسم والاستدلال عليه يقول الفقيه : « القسم الثاني : التوسل إلى الله والتشفع والتوجه بدعاء النبي ﷺ وشفاعته ، وهكذا نقول في كل رجل حي من أهل الصلاح ، نسأله أن يدعو لنا ونتوجه

(3) سبق تخريجه .

(4) سورة المائدة ، (35) .

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (9/ق)

إلى الله بدعائه ، ونؤمن عليه ، كما فعل سيدنا عمر بن الخطاب حين استسقى فتوجه إلى الله بالعباس
«(2) .

ويقول في موضع آخر : « القسم الثاني : أعنى طلب الدعاء من الحي الحاضر، والاستشفاع والتوجه إلى الله بدعائه ، جائز أيضاً بلا خلاف أعلمه ، حتى وإنه يجوز للفاضل أن يطلب الدعاء من المفضل ، كما قال عليه الصلاة والسلام لسيدنا عمر : « لا تنسنا يا أخي من دعائك »(3) .

وأمره أن يطلب له الدعاء من أويس القرني(4) ، ويجب أن يقصر هذا على الحي الحاضر كما قلنا أولاً
«(5) .

ومن أدلة الشيخ الفقيه على هذا القسم من أقسام التوسل، حديث الأعمى ،

(2) أي بدعاء العباس ، كما في الحديث ويأتي تخريجه .

(3) أخرجه أبو داود في «سننه» ، باب الدعاء ، برقم (1493) ، وضعفه الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» ، برقم: (6278) .

(4) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل أويس القرني ، برقم: (2542) .

(5) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/11) .

الذي رواه الترمذي⁽⁶⁾، وفي الحقيقة فإن هذا الحديث لا يصلح الاستدلال به إلا على تقرير هذا القسم من أقسام التوسل خلافاً لمن زعم غير ذلك .

الثالث : وهو التوسل إلى الله بذوات المخلوقين ، وقد كثر كلام الشيخ فيه ، وحصل فيه نوع من الاضطراب والتردد ، وإن كان قد رجح جواز التوسل بذوات الأنبياء والصالحين ، إلا أنه وقع في كلامه وما نقله من كلام العلماء شيء من الاضطراب وعدم استقرار العبارة .

وسأعرض كلام الفقيه الذي يرجح فيه جواز التوسل بذوات الأنبياء والصالحين ، ثم أتبعه بعرض شيء من كلامه الذي يفهم منه عدم الرضى بذلك الترجيح ، ثم أشرع في مناقشة قوله ومذهبه . يقول - رحمه الله - : « أما من جهة الاعتقاد فأقول : إن التوسل المجرد ليس فيه بأس إذا كان بلفظ ما ورد في حديث الأعمى ، لأن المسئول هو الله تعالى ، سواء سألناه تعالى بأسمائه وصفاته ، أو توسلنا إليه بأنبيائه والصالحين من عباده »⁽¹⁾ .

(6) يأتي تخريجه ، وانظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/10) .

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (245 - 246) .

وفي موضع آخر يقول : « وعندي أن التوسل بالنبي ﷺ وبغيره من الأنبياء والصالحين جائز، لا فرق في ذلك بين أن يكونوا أحياءً أو أمواتاً »⁽²⁾ .

ويستدل الفقيه - رحمه الله - على ما رجه في هذه المسألة بحديث الأعمى الذي رواه الترمذي من حديث عثمان بن حنيف⁽³⁾ ، أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ فقال : أدع الله أن يعافيني ، قال : « إن شئت دعوت ، وإن شئت صبرت فهو خير لك » ، قال : فادعه ، قال : فأمره أن يتوضأ فيحسن وضوءه ويدعو بهذا الدعاء : « اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة ، إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه لتقضى لي ، اللهم فشفعه فيَّ »⁽¹⁾ .

-
- (2) المصدر السابق : ص : (264 - 265) .
- (3) عثمان بن حنيف بن واهب بن العُكيم بن الحارث الأنصاري ، من كبار الصحابة ، من بني عمرو بن عوف بن الأوس ، أخو سهل بن حنيف ، يكنى أبا عمرو ، وقيل أبا عبد الله ، عمل لعمر بن الخطاب ثم لعلي بن أبي طالب ، وولاه علي البصرة ، توفي في خلافة معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين - ، انظر : « الاستيعاب في معرفة الأصحاب » ، (3 / 1033) ، لابن عبد البر .
- (1) أخرجه الترمذي في « جامع » ، كتاب الدعوات ، برقم (3578) ، وصححه الألباني في تعليقه على « مشكاة المصابيح » ، برقم : (2495) ، وانظر : « الكشف المبدي » ، ص : (245 ، 264) .

وأما كلام الشيخ الفقيه الذي يفهم منه عدم رضاه بما سبق من ترجيح في هذه المسألة ، فقوله - رحمه الله - : « القسم الثالث : التوسل إلى الله تعالى والإقسام عليه بشخص أحد من النبيين والصالحين ، فهذا القسم فيه نزاع بين السلف والخلف ، فمن روي عنه المنع من ذلك الإمام أبو حنيفة والإمام أبو يوسف⁽²⁾ ... وتقدم أن ابن عابدين⁽³⁾ نقله عنهما في حاشيته على الدر ، وعلا ذلك بأنه لاحق للمخلوق على الخالق ، ولا يعلم أن السلف كان من دأبهم الإقسام على الله والتوسل إليه بذات أحد من المخلوقين ، فهذه كتب السلف بين ظهرانينا كالفقه

(2) القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي ، ولد سنة 113هـ، حدث عن عطاء بن السائب والأعمش وأبي حنيفة ولزمه وتفقه به ، وحدث عنه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهما ، قال ابن معين: ما رأيت في أصحاب الرأي أثبت في الحديث ولا أحفظ ولا أصح رواية من أبي يوسف ، توفي في يوم الخميس خامس ربيع الأول سنة 182هـ ، وقيل غير ذلك . انظر: «السير» (535-8/538) ، و«تذكرة الحفاظ» (292-1/293) .

(3) محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن نجم الدين ابن عابدين ولد بدمشق الشام سنة 1198هـ ونشأ في حجر والده وحفظ القرآن وهو صغير، وحفظ الشاطبية ، و اشتغل بقراءة النحو والصرف وفقه الشافعي ، وقرأ علم المعقول والحديث والتفسير ، ثم تحول لمذهب أبي حنيفة وبرع فيه ، توفي بدمشق سنة 1252هـ ، ودفن بمقبرة باب الصغير ، وله تصانيف كثيرة . انظر : «معجم المطبوعات» (150-1/154) .

الأكبر لأبي حنيفة وموطأ مالك وصححي البخاري
ومسلم وأهل السنن وأهل المسانيد ، وكتب الفقه
كالأم للشافعي ومدونة مالك والسير الكبير ، لمحمد
بن الحسن⁽¹⁾ ، إلى غير ذلك ، فهذه الكتب كلها لم
يذكر أحد منه⁽²⁾ في خطبة كتابه ، أو في شيء منها
التوسل بشخص أحد من الناس ، فلما جاء
المتأخرون ، ووجد هذا في كلامهم ، فعند ذلك سئل
العز بن عبد السلام الذي كان يلقب بسلطان العلماء ،
وقالوا إنه بلغ رتبة الاجتهاد المطلق ، فقال : إن صح
حديث الأعمى فهو خاص بالنبي ﷺ⁽³⁾ .

وقال في موضع آخر : « وأما القسم الثالث ،
أعني التوسل إليه سبحانه وتعالى بذوات المخلوقين
الأحياء منهم والميتين ، فقد عرفت ما جاء عن أبي
حنيفة وأبي يوسف ، ولا يعلم لهما مخالف ، فهذا
القسم وإن كان الخطب فيه يسير ، ولكن لما صار

(1) محمد بن الحسن بن فرقد ، أبو عبد الله الكوفي ، فقيه
العراق وصاحب أبي حنيفة ، ولد بواسط سنة 132 هـ ، ونشأ
بالكوفة ، أخذ عن أبي حنيفة والأوزاعي ومالك بن أنس
وسواهم ، وأخذ عنه الشافعي فأكثر جدًا ، ولي القضاء بعد
أبي يوسف ، وكان متبحرًا في الفقه شديد الذكاء ، استفاد
الإمام أحمد من كتبه ، وقد تكلم عليه يحيى ابن معين ، ولم
يقبل العلماء كلامه فيه ، انظر : «الضعفاء الكبير» ، (4/ 52 -
55) ، للعقيلي ، و«السير» ، (9/ 134-136) .

(2) لعل الصواب : « من أصحابها » .

(3) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/10) .

الناس لا يفرقون بين التوسل والاستغاثة والنداء
للأحياء والأموات ، وجب أن يمنع منه سداً لذريعة
الشرك ، ومع هذا إذا سمعت أحداً يقول : اللهم إني
أسألك بحق نبيك أو بجاه أو بحرمة نبيك ، أو قال مثل
ذلك في غيره من مَن قطع له بالجنة ، لا ننكره عليه
«(4) .

وقال : « فلا غرو أن منعنا الإقسام على الله
بذوات أحد من المخلوقين ، حماية لجانب التوحيد
الذي هو رأس مال العبد ، لقول النبي ﷺ : « من لقي
الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة »(1) .

وقال بعد ترجيحه القول بالجواز : « غير أن
الوقوف عند ماورد هو خير وأحسن تأويلاً ، فنحن لا
نكون أعلم بالله ، ولا أتقى له من أصحاب النبي ﷺ ،
ولو كان هذا معرفاً في زمانهم لنقل إلينا نقلاً
مستفيضاً »(2) .

وبلاحظ في كلام الشيخ أنه يوجب منع التوسل
بذوات المخلوقين تارة ، ويقول عكس هذا الكلام تارة
أخرى .

(4) المصدر السابق ، (ق/12) ، و«الكشف المبدي» ، ص :
(246) .

(1) الحديث سبق تخريجه ، وانظر : «الرد على الدجوي» ،
(ق/13) .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (246) .

وأيضاً فإن الشيخ الفقيه ينقل كلاماً لبعض العلماء لتوضيح مسألة التوسل ومفاد ذلك الكلام عدم جواز التوسل بذوات المخلوقين سواء كانوا أنبياء أو صالحين أو غيرهم⁽³⁾ .

وأيضاً فإن الفقيه قد استدل بحديث الأعمى ، على جواز التوسل بدعاء الغير ، ثم هو - رحمه الله - يستدل بنفس الدليل على جواز التوسل بذوات المخلوقين ، وقد فسر الحديث بأنه توسل بدعاء النبي ﷺ ، ثم فسره بأنه توسل بذات النبي ، وهذا تردد وحيرة⁽⁴⁾ .

وقد يؤخذ من تصرف الشيخ هذا أنه بات يميل بعض الشيء إلى القول بالمنع ، ويؤيد هذا أن كلامه الذي يفهم منه المنع قد أوقعه في آخر حياته⁽⁵⁾ ، ولكن مع ذلك كله فإن الشيخ قد صرح بالقول المختار عنده في هذه المسألة ، وهذا لا يعدله شيء .

(3) المصدر السابق ، ص: (261 - 314) .

(4) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/10) ، و«الكشف المبدي» ، ص (245) .

(5) كلام الفقيه الذي يفهم منه منع التوسل بذوات المخلوقين في «الرد على الدجوي» ، وهو من أواخر كتبه ، حيث فرغ من تأليفه في شهر ذي القعدة من عام (1349هـ) ، أما كلامه الذي جزم فيه بالجواز فهو في «الكشف المبدي» وقد فرغ من تأليفه عام 1333هـ . انظر: «الرد على الدجوي» ، (ق/60) ، و«الكشف المبدي» ، ص: (440) .

- مناقشة الشيخ الفقيه فيما ذهب إليه :

الصحيح في مسألة التوسل بجاه أو بذوات المخلوقين والله أعلم أنها ممنوعة شرعاً ، وأن هذا التوسل ليس من أنواع التوسل المشروع ، لعدم ورود الدليل به ، وأما الاستدلال بحديث الأعمى ، فليس بشيء ، فهو وإن كان صحيحاً ، إلا أنه ليس فيه وجه دلالة على المسألة الأنفة الذكر ، وغاية ما يستفاد من الحديث ، جواز التوسل بدعاء الغير ، وذلك أن الرجل الأعمى طلب من النبي ﷺ الدعاء ، ثم أرشده النبي ﷺ إلى ما يدعوا به ، وأمره باتخاذ الوسائل الصحيحة التي تقرب إلى الله تعالى ، من العمل الصالح ، وذلك بإحسان الوضوء ، والصلاة ، وكذلك فإنه عليه الصلاة والسلام قال للرجل : « إن شئت دعوت ، وإن شئت صبرت » ، وهذا يبين أن الذي كان مستقراً في ذهن النبي ﷺ وذهن الرجل ، هو الدعاء وليس شيئاً غيره ، وكذلك فإن الرجل طلب من الله أن يتقبل دعوة النبي ﷺ فقال : « اللهم فشفعه فيَّ » ، والشفاعة من أخص أنواع الدعاء⁽¹⁾ ، ومن نظر في أدعية النبي لم يجد غير التوسل الذي سبق تقريره⁽²⁾ .

(1) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (3/201) .

(2) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (1/266) ، و«اقتضاء الصراط المستقيم» ، (2/784 ، 793) ، لابن تيمية ، و«فتح المنان» ، ص : (335-338) ، لمحمود شكري الألوسي .

وهذا التفسير هو الذي جرى عليه عامة السلف ،
بل إن الفقيه نفسه فسر حديث الأعمى بهذا
التفسير ، ففي سياق الاستدلال على جواز التوسل
بدعاء الغير ، يقول - رحمه الله - : « القسم الثاني :
التوسل إلى الله والتشفع والتوجه بدعاء النبي ﷺ
وشفاعته ، وهذا أيضاً لا يرتاب فيه عاقل ، ويدل له
حديث الأعمى الذي أمره النبي ﷺ أن يتوضأ ثم يقول :
« اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك نبي الرحمة ، يا
محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي أن تقضى ،
اللهم شفعه فيَّ » ، فالرسول دعا له وأمره أن
يتوسل بدعائه كما ترى ، ورسول الله حاضر يسمعه
«(1)

فهذا كلام الشيخ الفقيه في غاية الوضوح في بيان
أن غاية ما يفيد هذا الحديث هو جواز التوسل بدعاء
الغير ، فإنه - رحمه الله - قال : فالرسول دعا وأمره
أن يتوسل بدعائه .

وكذلك فإنه لو رجعنا إلى كلام الأئمة في تفسير
هذا الحديث فإننا لن نجد في كتبهم إلا ما سبق ذكره ،
وهذه كتبهم تنالها الأيدي والأبصار ، كما سبق في كلام
الفقيه .

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/10) ، و«الكشف
المبدي» ، ص : (261-263).

وأذكر بعض كلام الأئمة غير ما ذكر في كلام الفقيه

يقول ابن تيمية : « وحديث الأعمى الذي رواه الترمذي والنسائي ، هو من القسم الثاني من التوسل بدعائه ، فإن الأعمى قد طلب من النبي ﷺ أن يدعو له بأن يرد الله عليه بصره ، فقال له : «إن شئت صبرت وإن شئت دعوت لك» ، فقال : بل ادعه ، فأمره أن يتوضأ ويصلي ركعتين ويقول : «اللهم إني أسألك بنبيك نبي الرحمة ، يا محمد يا رسول الله ، إني أتوجه بك في حاجتي هذه ليقضيها ، اللهم فشفعه فيَّ» (2) ، فهذا توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته ، ودعا له النبي ﷺ ولهذا قال : « وشفعه فيَّ » ، فسأل الله أن يقبل شفاعته رسوله فيه وهو دعاءه ، وهذا الحديث ذكره العلماء في معجزات النبي ﷺ ودعائه المستجاب ، وما أظهر الله ببركة دعائه من الخوارق والإبراء من العاهات ، فإنه ﷺ ببركة دعائه لهذا الأعمى أعاد الله عليه بصره (3) .

ويقول الشيخ أبو بكر خوقير : « التوسل الذي جاءت به السنة ، وتواتر في الأحاديث هو التوسل والتوجه إلى الله بالأسماء والصفات ، وبالأعمال الصالحات ، ... كالتوسل بدعاء

(2) سبق تخريجه .

(3) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (1/266) .

الأنبياء وشفاعتهم في حياتهم ، كتوسل الصحابة بالنبي
□ في الاستسقاء⁽¹⁾ ، ... وتوسل الأعمى بدعاء النبي □
وشفاعته له ، ... وأما التوسل بذوات المخلوقين ، فلا
دليل عليه ، ولا قاله أحد من الصحابة والتابعين ، ولم
ينقل عن السلف إلا ما يناقض ذلك⁽²⁾ .

وما نص عليه خوقير من عدم وجود قائل من
السلف بالجواز ظاهر ، وكتب القوم تشهد على ذلك .
وقد سرد خوقير نقولات كثيرة تفيد منع التوسل
بذوات المخلوقين⁽³⁾ .

ويظهر مما سبق عدم وجود دليل يعضد قول
المجوزين للتوسل بذوات المخلوقين ، وكذلك عدم
وجود قائل به من السلف .

وفي الحقيقة فإن الأدلة متوفرة ظاهرة الدلالة
على منع هذا التوسل ، ومن هذه الأدلة إجماع
الصحابة الإقرارى على عدم جوازه ، وذلك كما في
طلب عمر بن الخطاب من العباس أن يدعو الله
تعالى للمسلمين ، ثم قال عمر : « اللهم إنا كنا

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الاستسقاء، باب
الاستسقاء في المسجد الجامع ، برقم: (1013) ، ومسلم
في «الصحيح» ، كتاب صلاة الاستسقاء باب الدعاء في
الاستسقاء ، برقم: (897) ، ومطلعه : « يا رسول الله هلكت
المواشي » .

(2) انظر : «فصل المقال وإرشاد الضال» ، ص: (75)
لأبي بكر خوقير .

(3) المصدر السابق ، ص: (76) وما بعدها .

نتوسل إليك بنينا فتسقيننا وإننا نتوسل إليك بالعباس
عم نبيك فاسقنا»⁽⁴⁾ .

وكان ذلك في محضر من أصحاب النبي ﷺ ، مع
وفور علمهم واكتمال عقولهم ، ولم ينقل عن أحد
منهم اعتراضه على قول عمر - رضي الله عنه - ، ولم
يقولوا إنه استبدل الذي هو أفضل بالذي هو أدنى ،
حيث قدم التوسل بدعاء العباس على التوسل بذات
النبي ﷺ ، ولو كان هذا سائغاً لفعله عمر بن الخطاب -
رضي الله عنه - وهو من عرف عنه امثال قول النبي
ﷺ وأمره ، وليس هناك فرق بين الحي والميت في
التوسل بذواتهم⁽¹⁾ .

ومن الأدلة كذلك ، قوله تعالى لنبيه محمد عليه
الصلاة والسلام : (ﷺ)⁽²⁾ ،
وقد فسر الآية ابن عباس - رضي الله عنهما - فقال :
« كان فيهم أمانان : النبي ﷺ والاستغفار ، فذهب
النبي ﷺ وبقي الاستغفار »⁽³⁾ .
والشاهد قوله : « وبقي الاستغفار » .

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الاستسقاء ، باب
سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا ، برقم: (1010) ،
ومسلم في «الصحيح» ، كتاب صلاة الاستسقاء ، باب الدعاء
في الاستسقاء ، برقم: (897) .

(1) انظر : «قاعدة جلية في التوسل والوسيلة» ، ص: (210-211) ، لابن تيمية .

(2) سورة الأنفال ، (33) .

(3) انظر : «تفسير ابن كثير» ، (2/317) .

ـ الاستغاثه :

يُعرّف الشيخ الفقيه الاستغاثه فيقول : « أما الاستغاثه فهي طلب الغوث من المستغاث به ... وهو إزالة الشدة »⁽⁴⁾ .

ويقرر أن صرفها لله تعالى من العباده التي أمر الله بها ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ ب ب ب ﴾⁽⁵⁾ .

وحول حكم الاستغاثه بالمخلوق يستشهد الفقيه بكلام للشوكاني مفاده انه يجوز أن يستغاث بالمخلوق فيما يقدر على الغوث فيه من الأمور ، وأما ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يستغاث فيه إلا به ، كغفران الذنوب وإنزال المطر والرزق ونحو ذلك .

ويستدل الفقيه على ذلك بقوله تعالى مخبراً عن موسى عليه السلام : ﴿ ق ق ق ج ج ج ج ﴾⁽¹⁾ ، وبقوله سبحانه : ﴿ ك ك ك ك ك ك ك ﴾⁽²⁾ .

ويمثل الشيخ للاستغاثه بالمخلوق فيما يقدر عليه بأن يستغيث المخلوق بالمخلوق أن يحول بينه وبين عدوه ، أو يدفع عنه سبعا صائلاً أو لصاً⁽³⁾ .

(4) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (260 ، 268 ، 315) ، و«النهاية في غريب الحديث» ، (392/3 - 393) .

(5) سورة الأنفال ، (9) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص: (303) .

(1) سورة القصص ، (15) .

(2) سورة الأنفال ، (72) .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (315) .

- الاستعانة :

ويعرفها الفقيه بأنها طلب العون⁽⁴⁾ .
 ويقرر - رحمه الله - أن الاستعانة بالله تعالى من
 أنواع العبادة التي أمر الله تعالى بها ، ويستدل على
 ذلك بقوله تعالى : (تَتَذَكَّرُ)⁽⁵⁾ ، وعن حكم
 الاستعانة بالمخلوق ، يستشهد الفقيه بكلام
 للشوكاني ، يفيد أنه يجوز أن يستعان بالمخلوق فيما
 يقدر عليه من أمور الدنيا ، ويضرب مثلاً على ذلك
 بالاستعانة بالمخلوق على حمل المتاع ، وأما ما لا يقدر
 عليه إلا الله سبحانه وتعالى فلا يستعان إلا به
 سبحانه .

ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ()⁽⁶⁾ ،
 وقوله سبحانه : ()⁽⁷⁾ ، وقوله تعالى : ()⁽⁸⁾ .

ومن السنة النبوية يستدل - رحمه الله تعالى -
 بقوله عليه الصلاة والسلام : « المؤمن للمؤمن
 كالبنيان يشد بعضه بعضاً »⁽¹⁾ .

(4) المصدر السابق ، ص (315 ، 398) ، وانظر :

«النهاية في غريب الحديث والأثر» (393 - 492) .

(5) سورة الفاتحة ، (5) .

(6) سورة المائدة ، (2) .

(7) سورة طه ، (29-32) .

(8) سورة القصص ، (53) .

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الصلاة ، باب

تشبيك الأصابع ، برقم : (481) ، ومسلم في «الصحيح» ،

وحديث : « المؤمنون كالجسد الواحد إذا اشتكى
منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى
»⁽²⁾ .

ثم يقول الفقيه : « ونحن مطالبون بأن يعاون
بعضنا بعضاً »⁽³⁾ .



كتاب البر والصلة والآداب ، باب تراحم المؤمنين ، برقم : (2585) ، واللفظ لمسلم .

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الآداب ، باب
رحمة الناس والبهائم ، برقم: (6011) ، ومسلم في

«الصحيح» ، كتاب البر والصلة والآداب ، برقم: (2586) .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (398) .

المطلب الثاني

حديث الفقيه عن ما يناقض توحيد الإلهية

بعد أن فرغ الشيخ الفقيه - رحمه الله - من تقرير توحيد الإلهية ، وبيان أدلته وأنواعه ، شرع في بيان حقيقة ما يضاد هذا الأصل ، وهو الشرك في الإلهية ، لأنه بضدها تتبين الأشياء .

وقد تكلم الشيخ عن الشرك في الإلهية كلاماً مطولاً وبين زيفه ودحض شبهات من يسوّقه بين عامة الناس ، ووضح صورته التي انتشرت وسرت ، وسنعرض لها بإذن الله تعالى بشيء من التفصيل .

- تعريف الشرك في الإلهية :

الشرك لغة : هو أصل يدل على مقارنة وعدم انفراد ، وهو أن يكون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما⁽¹⁾ .

الشرك في الإلهية شرعاً : كثر كلام العلماء في بيان معنى الشرك في الإلهية وحقيقته ، وأجمع ما رأيته تعريف الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، يقول - رحمه الله - : « هو صرف شيء من أنواع العبادة لغير الله تعالى »⁽²⁾ .

(1) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (3/265) .

وقد ذكر الفقيه كلاماً لابن القيم⁽³⁾ ، يعرف فيه
الشرك في الألوهية بأنه : أن يتخذ العبد من دون الله
نداً يحبه كما يحب الله⁽⁴⁾ .

وهذا التعريف يفيد بيان صورة من صور الشرك
في الألوهية .

أقسام الشرك في الألوهية :

تنوعت تقسيمات العلماء للشرك في توحيد
الألوهية ، وقد ذكر الفقيه كلاماً لابن القيم يفيد أن
الشرك ينقسم إلى قسمين، شرك أكبر وشرك أصغر.

وأن الشرك الأكبر : هو الذي لا يغفره الله إلا
بالتوبة منه ، وهو أن يتخذ العبد من دون الله ندأً يحبه
كما يحب الله ، وسبق تعريف الشيخ محمد بن عبد
الوهاب للشرك الأكبر وهو أجمع .

ويمثل ابن القيم لهذا النوع من أنواع الشرك بالندى
لغير الله تعالى والتوكل والذل والإنابة والسجود لغير
الله سبحانه وتعالى .

(2) انظر : «مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد»، ضمن
مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، قسم العقيدة والآداب
الإسلامية ، (1/381) ، و«رسالة الشرك ومظاهره» ، ص: (63)
، لمبارك الملي .

(3) انظر : «مدارج السالكين» ، (1/339) .

(4) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (364) .

والقسم الثاني : الشرك الأصغر ، ويمثل له بأمثله منها : يسير الرياء ، والحلف بغير الله ، وقول : هذا من الله ومنك ، وأنا بالله وبك ، ومالي إلا الله وأنت ، وأنا متوكل على الله وعليك ، ولولا أنت لم يكن كذا وكذا⁽¹⁾ ، ويلاحظ أن ابن القيم عدل عن تعريف الشرك الأصغر إلى التمثيل له ، وهذا هو الأضبط .
ثم يقول ابن القيم : « وقد يكون هذا شركاً أكبر بحسب حال قائله ومقصده »⁽²⁾ .

- بيان خطورة الشرك في الألوهية والتحذير منه :

وحول خطورة الشرك والتحذير منه يبينه الفقيه أنه قد جاء النهي عن ما هو أقل منه وأخف ، فكيف به وهو أعظم المعاصي والآثام .

يقول في سياق الرد على المتبركين بأصحاب القبور : « وأما زيارتها للتبرك بأهلها وطلب حوائج الدنيا والآخرة من أهلها فأمر مُحدث في الدين ، ما ورد به كتاب ولا سنة ، ولا دل عليه أثر عن صحابي معروف بالعلم والفتيا ، بل جاء في القرآن العظيم وسنة النبي الكريم وقول الصحابة ما يناقض ذلك ، وكيف يكون هذا الأمر مشروعاً وقد نهى رسول الله ﷺ

(1) المصدر السابق ، ص : (366) .

(2) المصدر السابق ، ص : (366) ، وانظر : «مدارج

السالكين» (347-1/339) .

عن ما هو أقل من ذلك ، كاتخاذ القبور مساجد ، وإيقاد السرج عليها ، وتحريم تجسيصها ، والحلف بغير الله »⁽¹⁾ .

وينقل الفقيه كلاماً للشوكاني متضمناً لنصوص من الكتاب والسنة فيها التحذير من الشرك وأنواعه ، يقول الشوكاني⁽²⁾ في سياق الرد على عباد القبور : «وها نحن نقص عليه أدلة في كتاب الله سبحانه وتعالى وفي سنة رسول الله ﷺ ، فيها المنع مما هو دون هذا بمراحل ، وفي بعضها التصريح بأنه شرك ، ... فمن ذلك قوله تعالى : (﴿لَا يَدْعُونَ بِهِمُ اسْمَ اللَّهِ وَرَبَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾)»⁽³⁾ ، ومن ذلك ما في الصحيح عن أبي بشير الأنصاري أنه كان مع النبي ﷺ في بعض أسفاره ، فأرسل رسولاً ، «أن لا يبقين في رقبة بغير قلادة من وتر ، إلا قطعت»⁽⁴⁾ ، وأخرج أحمد وأبو داود عن ابن مسعود قال :

(1) انظر: «الكشف المبدي» ص: (121 - 122).

(2) انظر: «الدر النضيد»، ص: (28 - 65)، لمحمد بن علي الشوكاني، بتصرف.

(3) سورة الكهف ، (110) .

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب الجهاد والسير، باب ما قيل في الحرس ونحوه، برقم: (3005)، ومسلم في «الصحيح»، كتاب اللباس والزينة، باب كراهة قلادة الوتر، برقم: (2115).

سمعت رسول الله ﷺ يقول: « إن الرقى ⁽⁵⁾ والتمائم ⁽⁶⁾ والتولة ⁽¹⁾ شرك ⁽²⁾ » ، وعند أحمد والترمذي مرفوعاً إلى النبي ﷺ : « من تعلق شيئاً وكل إليه » ⁽³⁾ ، وعن رويغ ⁽⁴⁾ قال : قال رسول الله ﷺ : « يا رويغ لعل الحياة ستطول بك فأخبر الناس أن من عقد لحيته أو

(5) الرقى : جمع رقية : وهي العُودة التي يُرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات . انظر : «النهاية في غريب الحديث والأثر» ، (2/254) .

(6) التمام : جمع تميمة ، وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين في زعمهم فأبطلها الإسلام . انظر : «النهاية في غريب الحديث والأثر» ، ص : (1/197) لابن الأثير .

(1) التَّوَل : بكسر التاء وفتح الواو ، جمع تَوَلَة ، وهي ما يحجب المرأة عن زوجها من السحر وغيره ، جُعِلَ من الشرك لإعتقادهم أن ذلك يؤثر ويفعل خلاف ما قدره الله تعالى . انظر : «النهاية في غريب الحديث والأثر» ، (1/200) .

(2) أخرجه أحمد في «مسنده» ، (1/496) ، برقم : (3614) ، وأبو داود في «سننه» ، باب في تعليق التمام ، برقم : (3883) ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ، برقم : (1632) ، وفي «الصحيحة» برقم : (331) .

(3) أخرجه أحمد في «مسنده» ، (4/310) ، برقم : (18806) ، والترمذي في «سننه» ، كتاب الطب ، باب ما جاء في كراهة التعليق ، برقم : (2072) ، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» ، برقم : (3456) .

(4) رويغ بن ثابت بن سكن بن عدي بن حارثة الأنصاري ، من بني مالك بن النجار ، صحابي جليل ، سكن مصر ، وأمّره معاوية بن أبي سفيان على طرابلس سنة 46 هـ ، توفي سنة

تقلد وتراً^(٥) أو استنجدى برجيع دابة أو عظم فإن محمداً بريء منه «^(٦) ، فانظر كيف جعل الرقى والتمايم والتولة شركاً ، وما ذلك إلا لكونها مظنة لأن يصحبها اعتقاد أن لغير الله تأثيراً في الشفاء من الداء ، وفي المحبة والبغضاء ، فكيف بمن نادى غير الله ، وطلب منه ما لا يطلب إلا من الله ، واعتقد استقلاله بالتأثير أو اشتراكه مع الله عز وجل ، ومن ذلك ما أخرجه الترمذي وصححه ، عن أبي واقد الليثي قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين ونحن حدثاء عهد بكفر ، وللمشركين سدرة يعكفون عليها وينوطون بها أسلحتهم يقال لها ذات أنواط ، فمررنا بسدرة فقلنا : يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط ، فقال: النبي ﷺ : »

الله أكبر ، قلت والذئ نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل، (ث ن ث ت ث ث ث ت ث ث ث ث) (١) ، لتركن سنن من كان قبلكم»^(٢).

56 هـ ، وله رواية ، انظر : الاستيعاب ، (2/504) ، والسير ، (36 / 3) .

(5) الوتر : جمعه أوتار , وهي ما يكون في القوس . انظر : «النهاية في غريب الحديث» , (5/148) .

6) أخرجه أحمد في «مسنده» ، (4/108) ، برقم : (16997) ، وصحه الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» ، برقم : (351) .

(1) سورة الأعراف ، (138) .

(2) أخرجه أحمد في «مسنده» ، (5/218) ، برقم : (21956) ، والترمذي في «سننه» ، كتاب الفتن ، باب ما جاء لترکین سنن من كان قبلكم ، برقم : (2180) ، وصححه

فهؤلاء إنما طلبوا أن يجعل لهم شجرة ينوطون بها أسلحتهم ، كما كانت الجاهلية تفعل ذلك ، ولم يكن من قصدهم أن يعبدوا تلك الشجرة ويطلبون منها ما يطلبه القبوريون من أهل القبور ، فأخبرهم □ أن ذلك بمنزلة الشرك الصريح ، وأنه بمنزلة طلب آلهة غير الله تعالى .

ومن ذلك ما أخرجه مسلم في «صحيحه» عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : حدثني رسول الله □ بأربع كلمات : « لعن الله من ذبح لغير الله ، لعن الله من لعن والديه ، لعن الله من آوى محدثاً ، لعن الله من غير منار الأرض »⁽³⁾ ، ومن ذلك أنه □ نهى عن الحلف بغير الله فقال : « من حلف فليحلف بالله ، أو ليصمت »⁽⁴⁾ ، وقال : « من حلف بملة غير الإسلام لم يرجع إلى الإسلام سالماً »⁽⁵⁾ ، وسمع رجلاً

-
- الألباني في «صحيح سنن الترمذي» (2/235) .
 (3) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الأضاحي ، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى ، برقم : (1978) .
 (4) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الإيمان والنذور ، باب لا تحلفوا بأبائكم ، برقم : (1646) .
 (5) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الأدب ، باب من أكفر أخاه ، برقم : (6105) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ، برقم : (110) ، وزيادة : « لم يرجع إلى الإسلام سالماً » ، رواها أحمد في «مسنده» ، (5/356) ، برقم : (23075) ، وابن ماجه في «سننه» ، كتاب الكفارات ، باب من حلف بملة غير ملة الإسلام ، برقم : (2100) ، وصحها الألباني في «الإرواء» ،

يحلف : والعزى , فأمره أن يقول: « لا إله إلا الله »
(1) ، وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من حلف
بغير الله فقد أشرك » (2) .

فهذه الأحاديث في دواوين الإسلام وفيها أن الحلف
بغير الله يخرج به الحالف عن الإسلام (3) ، ذلك لكون
الحالف بشيء مظنة تعظيمه فكيف بما كان شركاً
محضاً يتضمن التسوية بين الخالق والمخلوق في
طلب النفع أو استدفاع الضر ، وقد يتضمن تعظيم
المخلوق زيادة على تعظيم الخالق ، كما يفعله كثير
من المخدولين .

ومن ذلك ما ثبت في «الصحيحين» عنه ﷺ عند
موته أنه كان يقول : «لعن الله اليهود والنصارى ،

برقم: (2576) .

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الإيمان والنذور ،
باب لا يحلف باللات والعزى ، برقم : (6650) ، ومسلم في
«الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب من حلف باللات والعزى ،
برقم : (1647) .

(2) أخرجه الترمذي في «سننه» ، كتاب النذور والأيمان ،
باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله ، برقم: (1535) ،
ولفظه : « فقد كفر أو أشرك » ، وصحه الألباني في
«الإرواء» برقم: (2561) .

(3) الحلف بغير الله شرك أصغر ، وهو من شرك الألفاظ ،
إلا إذا قارنه اعتقاد في المحلوف به أنه له صفات الخالق
سبحانه ، فذلك شرك أكبر . انظر : «فتح الباري» ، (11/545) ، لابن حجر العسقلاني .

اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»، يحذر ما صنعوا⁽⁴⁾، وعند مسلم أن رسول الله ﷺ قال : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد ، ألا فلا تتخذوا القبور مساجد ، إني أنهاكم عن ذلك »⁽¹⁾ ، وأخرج أحمد بسند جيد عن ابن مسعود مرفوعاً : « إن من شرار الناس ، من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد »⁽²⁾ .

والأحاديث في هذا الباب كثيرة ، وفيها التصريح بلعن من اتخذ القبور مساجد مع أنه لا يعبد إلا الله ، وذلك لقطع ذريعة التشريك ، ودفع وسيلة التعظيم . ومن ذلك حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « من أتى كاهناً أو عرافاً فصدقه فقد كفر بما أنزل على محمد »⁽³⁾ ، ومن ذلك ما في «الصحيحين» عن زيد بن خالد قال : صلى لنا

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الصلاة ، باب الصلاة في البيعة برقم : (435-436) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب المساجد ، باب النهي عن بناء المساجد على القبور ، برقم : (531) .

(1) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب المساجد ، باب النهي عن بناء المساجد على القبور ، برقم : (532) .

(2) أخرجه أحمد في «مسنده» ، (1/564) ، برقم : (4142) ، وصحه الألباني في «تحذير الساجد» ، ص : (278) .

(3) أخرجه أحمد في «مسنده» ، (2/565) ، برقم : (9548) ، وصحه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ، برقم : (5939) .

رسول الله ﷺ صلاة الصبح على إثر سماء من الليل ،
فلما انصرف أقبل على الناس بوجهه الشريف فقال
: « هل تدرون ماذا قال ربكم ؟ » ، قالوا : الله
ورسوله أعلم ، قال : « أصبح من عبادي مؤمن بي
وكافر ، فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته ، فذلك
مؤمن بي وكافر بالكواكب ، وأما من قال مطرنا بنوء
كذا وكذا ، فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب »⁽⁴⁾ .

ولا يخفى على العارف أن العلة في الحكم
بالكفر⁽⁵⁾ ، هي ما في ذلك من

إيهام المشاركة ، وأين هذا ممن يصرح في دعائه
عندما⁽¹⁾ أن يمسه الضر ، بقوله : يا الله ، ويا فلان ،
وعلى الله ، وعلى فلان ، فإن هذا يعبد إلهين ، ويدعو
اثنين .

ومن ذلك ما أخرجه مسلم عن أبي هريرة - رضي
الله عنه - قال رسول الله ﷺ : « يقول الله عز وجل :
أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك
معي فيه غيري تركته وشركه »⁽²⁾ ، وأخرج أحمد عن

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الآذان ، باب
الذكر بعد الصلاة ، برقم : (846) ، ومسلم في «الصحيح» ،
كتاب الإيمان ، باب بيان كفر من قال مطرنا بالنوء ، برقم :
(71) .

(5) زيادة من الدر النضيد ، ص : (55) .

(1) حرف « ما » ، زيادة من الدر النضيد ، ص : (55) .

(2) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الزهد والرقائق ،
باب من أشرك في عمله غير الله ، برقم : (2985) .

أبي سعيد مرفوعاً: « ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم من المسيح الدجال ، قالوا : بلى ، قال : الشرك الخفي ، يقوم الرجل فيزين صلاته لما يراه من نظر الرجل » (3) .

فإذا كان مجرد الرياء الذي هو فعل الطاعة لله عز وجل مع محبة أن يطلع عليها غيره ، أو يثني بها أو يستحسنها ، شركاً ، فكيف بما هو محض الشرك .

ومن ذلك ما أخرجه النسائي ، أن يهودياً أتى النبي ﷺ فقال إنكم تقولون : ما شاء الله وشئت ، وتقولون والكعبة ، فأمرهم النبي ﷺ أن يقولوا : « ورب الكعبة وأن يقولوا : ما شاء الله ثم شئت » (4) ، وأخرج النسائي أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً أن رجلاً قال : ما شاء الله وشئت ، قال : « أجعلتني لله نداً ، ما شاء الله وحده » (5) ، ومن ذلك قوله ﷺ لمن قال : من يطع الله ورسوله فقد رشد ، ومن يعصهما فقد غوى : «

(3) أخرجه أحمد في «مسنده» ، (3/37) ، برقم : (11258) ، وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» ، برقم : (30) .

(4) أخرجه النسائي في «الكبرى» ، كتاب عمل اليوم والليلة ، باب النهي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان ، برقم : (10822) ، وصحه الألباني في «الصحيحة» ، برقم : (136-137) .

(5) أخرجه النسائي في «الكبرى» ، كتاب عمل اليوم والليلة ، باب النهي أن يقال ما شاء الله وشاء فلان ، برقم : (10825) ، وصحه الألباني في «الصحيحة» ، برقم : (139) .

وبالجملة فالوارد عن الشرع من الأدلة الدالة على قطع ذرائع الشرك، وهدم كل شيء يوصل إليه ، في غاية الكثرة ، ولو رمت حصر ذلك على التمام لجاء في مؤلف بسيط ⁽⁴⁾ .

0000

392

- بيان حقيقة ما ينافي أصل وكمال توحيد الألوهية :

سنتعرض في هذه الفقرة بإذن الله تعالى لبيان وتوضيح قوادح توحيد الألوهية التي تكلم عليها الفقيه وناقشها .

- الاستغاثة والاستعانة بغير الله تعالى :

سبق تقرير أن الاستغاثة والاستعانة عبادة لا يجوز صرفها إلا لله تعالى، وتم الاستدلال على ذلك بالنص القرآني الصريح، وأوضحنا ما قرره الفقيه من أن الاستغاثة والاستعانة التي لا يجوز صرفها إلا لله وحده هي التي لا يقدر عليها إلا هو سبحانه، وأن هناك استغاثة واستعانة يجوز طلبها من المخلوق ، وهي ما كان في مقدور المخلوق .

ومع وضوح ذلك وبيانه بأدلته، إلا أنه كان هناك من يقرر الاستغاثة الشركية، ويدعو إليها ، ويعرض الشبهات في ذلك ، ويخلط بين التوسل والاستغاثة بغير الله تعالى ، فسلكوا بعامه الناس في هاوية الشرك وظلماته .

وفي تقرير هذه الاستغاثة وخلطها مع التوسل،
يقول السبكي: «الباب الثامن : في التوسل
والاستعانة والتشفع بالنبي □ .

اعلم أنه يجوز ويحسن التوسل والاستعانة والتشفع
بالنبي □ إلى ربه سبحانه وتعالى ، وجواز ذلك وحسنه
من الأمور المعلومة لكل ذي دين، المعروفة من فعل
الأنبياء والمرسلين ، وسير السلف الصالحين ،
والعلماء والعوام المسلمين ، ولم ينكر أحد ذلك من
أهل الأديان ، ولا سمع به في زمن من الأزمان ، حتى
جاء ابن تيمية فتكلم في ذلك بكلام يلبس فيه على
الضعفاء الأغمار⁽¹⁾ ، وابتدع ما لم يسبق إليه في سائر
الأعصار

وأقول إن التوسل بالنبي □ جائز في كل حال ،
قبل خلقه وبعد خلقه ، في مدة حياته في الدنيا وبعد
موته في مدة البرزخ ، وبعد البعث في عرصات
القيامة والجنة ، وهو على ثلاثة أنواع :
النوع الأول : أن يتوسل به بمعنى أن طالب الحاجة
يسأل الله تعالى به أو بجاهه أو لبركته ، فيجوز في
الأحوال الثلاثة ، ... قبل خلقه ... وبعد خلقه □ في
مدة حياته ، ... وبعد موته

(1) الأغمار : جمع عُمر بالضم ، وهو الجاهل الغر الذي لم
يجرب الأمور . انظر : «النهاية في
غريب الحديث والأثر» ، (3/385) .

النوع الثاني : التوسل بمعنى طلب الدعاء منه ،
وذلك في أحوال: أحدها في حياته صلى الله عليه
وسلم ، ... والحالة الثانية بعد موته ☐ ، في عرصات
القيامة بالشفاعة منه ☐ ، ... والحالة الثالثة المتوسطة
في مدة البرزخ

النوع الثالث من التوسل : أن يطلب منه ذلك الأمر
بمعنى أنه ☐ قادر على التسبب فيه بسؤاله ربه
وشفاعته إليه ، فيعود إلى النوع الثاني في المعنى ،
وإن كانت العبارة مختلفة

وأما الاستغاثة : فهي طلب الغوث ، وتارة يطلب
الغوث من خالقه وهو الله تعالى وحده ، كقوله تعالى
: (☐ ب ب)⁽⁴⁾ ، وتارة يطلب ممن يصح إسناده إليه
على سبيل الكسب ، ومن هذا النوع الاستغاثة بالنبي
☐ في هذين القسمين ، ... واستغيث بالنبي ☐ بمعنى
واحد ، وهو طلب الغوث منه بالدعاء ونحوه على
النوعين السابقين في التوسل من غير فرق، وذلك
في حياته وبعد موته »⁽⁵⁾ .

وكلام السبكي الذي سقناه بطوله في غاية
الوضوح والبيان في تقرير الاستغاثة الشريكية التي

(1) سورة الأنفال ، (9) . 4

(2) انظر: «شفاء السقام»، ص: (160 - 176)، بتصرف ، 5
لعلى بن عبد الكافي السبكي .

مضمونها صرف بعض أنواع العبادة لغير الله سبحانه وتعالى .

وقد رد علماء الإسلام على هؤلاء القوم وفندوا شبهاتهم وحججهم، ومنهم الشيخ الفقيه ، فلقد بذل الجهد العظيم في تزييف باطل هؤلاء وكشف عوارهم بالأدلة الظاهرة والحجة الباهرة .

وسأعرض كلاماً مجملاً للفقيه يذكر فيه حال هؤلاء وتماديهم في باطلهم، وحاله وموقفه منهم ومن ضلالهم ، ثم أدلف إلى التفصيل .

يقول - رحمه الله - : « وجميع ما حذر منه □ قد وقع في زماننا وقبله بقرون عديدة ، وما ذلك إلا بسبب فتيا من السبكي وأضرابه ، وما زال هذا الشر يتفاقم شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى ما يُرى ، من العكوف على القبور والاستنجاد بالمقبور والذبح لأهلها والتهاتف بأسمائها والخشوع والتضرع والتذلل والتملق عندها » (6) .

ويقول - رحمه الله - في رسالته التي رد بها على الدجوي: « فإياك يا يوسف أن تغتر بمدح بعض من لم يتعلم العلم الصحيح المتلقى من الوحيين فتضل وتضل .

6 (1) انظر: «الكشف المبدي» ، ص: (196) .

قد رشحوك لأمر لو فطنت⁽⁷⁾ له ** فارباً بنفسك أن
ترعى مع الهمل⁽⁸⁾

وأعلم بأن في الزوايا خبايا ، وأن الله تعالى لم
يخل الأمة من قائم له بحجة

وهؤلاء ولله الحمد والمنة متفرقون في البلاد
الإسلامية ، لا يشاركونكم في صناديق النذور
الموضوعة عند قبور الصالحين كالبدوي ، التي تفتح
كل شهر، وتفرق غلته على العلماء حسب درجاتهم
وكذلك صندوق الحسين وزينب والشافعي ، إلى غير
ذلك من مَنْ جعلتم قبورهم مصائد وشبكات تصطادون
بها الدنيا ، فإذا كان ذلك كذلك ، فكيف تنكرون
الاستغاثة ونداء غير الله عز وجل وهذا باب معيشتكم
وكسبكم، وإني إن شاء الله تعالى سأناقشك الحساب
فيما كتبته في هذه المقالة التي حجت بها نور الإسلام
أن يصل إلى قلوب المؤمنين الذين لا يسألون ولا
يستغيثون ولا يستنصرون إلا بخالقهم ورازقهم
ومعبودهم ، وهو الله الذي لا إله إلا هو »⁽⁹⁾ .

- الرد على أصحاب الاستغاثة الشركية :

⁷ (2) في الأصل « فتنت » ، والتصويب من « الغيث
المسجم » ، (2/438) .

⁸ (3) قائل هذا البيت : إسماعيل بن الحسين الطغرائي ،
في لاميته ، «لامية العجم» ، انظر : « الغيث المسجم في
شرح لامية العجم » ، (2/438) ، لصالح الدين الصفدي .

⁹ (1) انظر: «الرد على الدجوي» ، (ق/3) .

لقد رد الشيخ الفقيه على دعوى جواز الاستغاثة
الشركية بردود مطولة متنوعة ، ويمكن ترتيبها على
النحو التالي :

- 1 - التفريق بين التوسل والاستغاثة ، وإبطال
القول بتمائلهما .
- 2 - نفي وجود دليل يعضد قولهم ، وإثبات أن
الدليل يرده .
- 3 - الإجابة عن أدلة أصحابه الاستغاثة الشركية .
- 4 - حكاية الإجماع على بطلان الاستغاثة الشركية .
- 5 - الرد على شبهاتهم .

- التفريق بين التوسل والاستغاثة وإبطال القول بتمائلهما :

بعض من تبنى الاستغاثة الشركية يسوي بينها
وبين التوسل ، ولا يفرق
في الاستدلال على أي منها ، وليس الأمر كذلك فإن
ثمة فرق بين الاستغاثة والتوسل ، ويؤكد هذا ويبينه
الشيخ الفقيه فيوضح أن من لم يعرف التفريق بين
هذه المصطلحات والألفاظ فلا يحق له أن يصدر نفسه
لتعليم الناس وإفتائهم في أمور دينهم .
يقول - رحمه الله - في سياق الرد على الدجوي :
« إني في هذه الأيام قد اطلعت على ما كتبه

الفيلسوف الشيخ يوسف الدجوي ، الذي هو أحد كبار العلماء الأزهريين ، مجيباً عن سؤال من سأل عن حكم التوسل بالنبي ﷺ، فرأيت أن السؤال في وادٍ والجواب في وادٍ ، ... وهو أن الدجوي أجاب بشيء يجاب به عن حكم الاستغاثة ، وأما حكم التوسل فلم يتعرض له إلا بقوله : هو جائز ، فكأن حضرة الفيلسوف لم يعلم الفرق بين التوسل والتوجه والتشفع والاستغاثة والندبة والنداء ، ومن لم يعرف الفرق بين هذه الألفاظ كيف ساغ له أن يصدر نفسه للإفتاء في دين الله بغير بينة ولا هدى مستقيم» (10) .

وفي موضع آخر يبين الفرق بين التوسل والاستغاثة فيقول: « وأما قوله: فلا فرق في هذا المعنى بين أن يعبر عنه بلفظ التوسل أو الاستغاثة أو التشفع أو التوجه ، إلخ .

أقول : هذا كلام من لم يعرف أسلوب لغة العرب ، لأن كل من له أقل معرفة بلغة العرب يظهر له الفرق بين التوسل والاستغاثة والتوجه ، ولا يشك عاقل في أن التوسل هو سؤال الله تعالى متوسلاً إليه سبحانه بالنبي أو الوالي (11) ، أما الاستغاثة فهي طلب الغوث من المستغاث به ، لا طلب الغوث من غيره ، كما قال

(1) المصدر السابق، (ق/ 1 - 2).

(2) لعل الصواب : « الولي » .

الله تعالى : (ق ق ج ج ج ج ج) ⁽¹²⁾، فظهر الفرق ،
وأيضاً فإن مادة التوسل لا تتعدى إلا بالحرف كقولك :
توسلت بفلان إلى فلان ، ومثله تشفعت به وتوجهت
به ، وتصير الباء على هذا بمعنى السببية ، وأما مادة
الاستغاثة فإنها تتعدى بنفسها وبالحرف وكلاهما واحد
فنقول : استغاثه واستغاث به وكلا المعنيين طلب
الغوث من المستغاث به ، فظهر الفرق بين التوسل
والاستغاثة «⁽¹³⁾.

ومن كلام الشيخ الفقيه يظهر وجه الفرق بين
اللفظين فإنه بالتوسل يكون المسئول هو الله سبحانه
وتعالى ، وأما بالاستغاثة فيكون المسئول هو
المستغاث به ، واستدل - رحمه الله - بآية القصص
التي تحكي قصة موسى عليه السلام حيث استغاث به
الذي من شيعته وطلب الغوث منه فبادر موسى بإغاثة
الرجل .

وهذا التفريق هو الذي يستقيم مع مدلول اللسان
العربي ، وكان لابد من الرجوع إلى اللسان العربي
في تحرير هذه المسألة حتى لا يُستدل بالدليل في
غير موضعه، فيُستدل بأدلة التوسل المشروع على
شرعية الاستغاثة بغير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا
الله.

12 (1) سورة القصص ، (15).

13 (2) انظر: «الكشف المبدي» ، ص: (260) .

وقد ذكر الفقيه كلاماً لابن تيمية⁽¹⁴⁾ حول هذه المسألة ، يقول شيخ الإسلام : « من زعم أن مسألة الله بجاه عبده تقتضي أن يسمى العبد مغيثاً أو يكون ذلك استغاثة بالعبد ، فهذا جهل ونسبته إلى اللغة أو إلى أمة من الأمم كذب ظاهر، فإن المغيث هو فاعل الإغاثة ومحدثها لا من تطلب بجاهه وحقه ، ولم يقل أحد إن التوسل بشيء هو الاستغاثة به ، بل العامة الذين يتوسلون في أدعيتهم بأمور كقول أحدهم : نتوسل إليك بحق الشيخ فلان أو بحرمة أو باللوح أو بالقلم أو بالكعبة ، في أدعيتهم ، يعلمون أنهم لا يستغيثون بهذه الأمور ، وأن المستغيث بالشيء طالب منه سائل له ، والمتوسل به لا يدعى ولا يطلب منه ولا يسأل ، وإنما يطلب به ، فكل أحد يفرق بين المدعو به والمدعو »⁽¹⁵⁾.

ويقال أيضاً : إن أصر الخصم على تسمية هذا الفعل منهم توسلاً ، فإن تغير الأسماء لا يغير الأحكام ما دام أن ماهية الشيء باقية على ما هي عليه، فإن هذه الصورة من التوسل - على حد تسميتهم - غير مشروعة ، بل هي ضرب من الشرك إذ أنها صرف نوع من العبادة لغير الله سبحانه وتعالى، وهذه هي حقيقة التوسل عندهم .

14 (3) نقلاً عن «منهاج التأسيس» ، للشيخ عبداللطيف آل الشيخ ، ص: (340 - 141) .

15 (1) انظر: «الكشف المبدي» ، ص: (291 - 292).

وإلى هذا يشير الفقيه عند ذكره لأقسام التوسل ، يقول : « وقد أحدث الناس في الزمان المتأخر قسماً رابعاً ، وهو: أن يستغيث وينادي غير الله عز وجل من نبي وولي ، سواء كان المنادي والمستغاث به حياً أو ميتاً ، غائباً أو حاضراً ، ويطلب منه أشياء لا يقدر عليها غير الله عز وجل ، من حوائج الدنيا والآخرة ، ويسمى ذلك توسلاً » (16) .

ويقول في موضع آخر : « ولكن المصيبة كل المصيبة والرزية كل الرزية ممن يستغيث بغير الله ، حياً كان أو ميتاً ، غائباً كان أو حاضراً ، وسواء كان المستغاث فيه في مقدور المستغاث به أم لا ، ويناديهم لكشف الكربات ودفع الملمات ، وإذا أنكر عليه يقول : إنما أنا متوسل بهم إلى الله » (17) .

وبهذا يظهر بطلان ما يعتقده هؤلاء ، وذلك بنقض ما يستندون إليه من تسمية دعواهم باسم ما وردت النصوص بالأمر بها.

- نفي وجود دليل يستندون إليه وإثبات أن الدليل يرد قولهم :

من وجوه الرد التي وجهها الفقيه على من يتبنى الاستغاثة الشركية ، تقرير أن هؤلاء لا يستندون في

(2) انظر: «الرد على الدجوي» ، (ق/10 - 11).

(3) المصدر السابق، (ق/12 - 13) .

دعواهم إلى أدلة صحيحة يمكن الاستدلال بها ، وقد تكفل الفقيه بالرد على كل دليل من أدلتهم⁽¹⁸⁾ .

بل إن الفقيه - رحمه الله - يقرر ويثبت أن الأدلة متوفرة ظاهرة على منع ما ذهبوا إليه ، ولذا يقول عن قولهم ومذهبهم : « فهذا قول ترده الأدلة الصحيحة الثابتة في الكتاب والسنة وسير السلف ، فأما القرآن فمن أوله إلى آخره ليس فيه آية تدل على ما قاله⁽¹⁹⁾ ولا تومي ، بل فيه ما يرد ذلك ، ... وأما السنة فلم يأت فيها حديث واحد يدل على طلب التوسل بالمعنى الذي أراده السبكي ، وأنه أفضل من سؤال الله تعالى ، والإقسام عليه بأسمائه وصفاته ، وأدعيته صلى الله عليه وسلم الواردة في الصحيح والضعيف ليس فيها حرف يدل على استحسان ذلك أو جوازه⁽²⁰⁾ » .

ثم سرد الفقيه جملة كبيرة من نصوص الكتاب والسنة فيها تقرير الرد على ما ذهب إليه أصحاب الاستغاثة الشريكية⁽⁴⁾ ، وهي كالتالي :

- الأدلة من القرآن :

قوله تعالى : (٢١٠ ٢٠٩ ٢٠٨ ٢٠٧ ٢٠٦ ٢٠٥ ٢٠٤ ٢٠٣ ٢٠٢ ٢٠١ ٢٠٠ ١٩٩ ١٩٨ ١٩٧ ١٩٦ ١٩٥ ١٩٤ ١٩٣ ١٩٢ ١٩١ ١٩٠ ١٨٩ ١٨٨ ١٨٧ ١٨٦ ١٨٥ ١٨٤ ١٨٣ ١٨٢ ١٨١ ١٨٠ ١٧٩ ١٧٨ ١٧٧ ١٧٦ ١٧٥ ١٧٤ ١٧٣ ١٧٢ ١٧١ ١٧٠ ١٦٩ ١٦٨ ١٦٧ ١٦٦ ١٦٥ ١٦٤ ١٦٣ ١٦٢ ١٦١ ١٦٠ ١٥٩ ١٥٨ ١٥٧ ١٥٦ ١٥٥ ١٥٤ ١٥٣ ١٥٢ ١٥١ ١٥٠ ١٤٩ ١٤٨ ١٤٧ ١٤٦ ١٤٥ ١٤٤ ١٤٣ ١٤٢ ١٤١ ١٤٠ ١٣٩ ١٣٨ ١٣٧ ١٣٦ ١٣٥ ١٣٤ ١٣٣ ١٣٢ ١٣١ ١٣٠ ١٢٩ ١٢٨ ١٢٧ ١٢٦ ١٢٥ ١٢٤ ١٢٣ ١٢٢ ١٢١ ١٢٠ ١١٩ ١١٨ ١١٧ ١١٦ ١١٥ ١١٤ ١١٣ ١١٢ ١١١ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ١٠٧ ١٠٦ ١٠٥ ١٠٤ ١٠٣ ١٠٢ ١٠١ ١٠٠ ٩٩ ٩٨ ٩٧ ٩٦ ٩٥ ٩٤ ٩٣ ٩٢ ٩١ ٩٠ ٨٩ ٨٨ ٨٧ ٨٦ ٨٥ ٨٤ ٨٣ ٨٢ ٨١ ٨٠ ٧٩ ٧٨ ٧٧ ٧٦ ٧٥ ٧٤ ٧٣ ٧٢ ٧١ ٧٠ ٦٩ ٦٨ ٦٧ ٦٦ ٦٥ ٦٤ ٦٣ ٦٢ ٦١ ٦٠ ٥٩ ٥٨ ٥٧ ٥٦ ٥٥ ٥٤ ٥٣ ٥٢ ٥١ ٥٠ ٤٩ ٤٨ ٤٧ ٤٦ ٤٥ ٤٤ ٤٣ ٤٢ ٤١ ٤٠ ٣٩ ٣٨ ٣٧ ٣٦ ٣٥ ٣٤ ٣٣ ٣٢ ٣١ ٣٠ ٢٩ ٢٨ ٢٧ ٢٦ ٢٥ ٢٤ ٢٣ ٢٢ ٢١ ٢٠ ١٩ ١٨ ١٧ ١٦ ١٥ ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١ ٠ هـ

(1) انظر: «الكشف المبدي» ، ص: (246) . 18

(2) أي السبكي . 19

(3) انظر: «الكشف المبدي» ، ص: (243) . 20

(4) انظرها في : «الرد على الدجوي» ، (ق/21-30) .)

﴿ه ه ه ه﴾⁽²¹⁾ ، وقوله تعالى: ﴿ذ ذ ذ ذ ذ ذ﴾⁽²²⁾ .
 وقوله تعالى: ﴿ج ج ج ج ج﴾⁽²³⁾ . وقال تعالى لنبيه
 محمداً عليه الصلاة والسلام: ﴿م م م م م﴾
 ﴿م م م م م م م م م م﴾⁽²⁴⁾ .

قال الفقيه تعليقاً على آية الأنفال : « فلو كان لا فرق بين التوسل به في حياته وبعد مماته لقال الله تعالى: وما كان الله معذبهم وهم يتوسلون .

فإن قال المعترض : إن الله تعالى منع العذاب عنهم في حياته لأجل أن يستغفر لهم ، واستغفاره □ للمؤمنين مجاب ومقبول .

قلنا له : إنك تقول ما زال عليه الصلاة والسلام يستغفر لأمته في قبره، واستغفاره كما قلنا مجاب ومقبول ، فلمَّا فَرَّقَ الله سبحانه وتعالى بين حياته ومماته علمنا أن التوسل به أي بدعائه وشفاعته نافع في حياته لأنه قادر عليه، وأما بعد موته لا ينفعنا إلا الاستغفار والصلاة عليه ، والتقرب إليه سبحانه وتعالى بما فرضه وشرعه ، واجتناب ما نهى عنه ، وبالتمسك بسنته ۞ من غير زيادة في دينه ، هذا هو التوسل النافع » (25) .

21 (1) سورة يونس ، (18) .

22 (2) سورة الزمر ، (43) .

23 (3) سورة الأعراف ، (180) .

24 (4) سورة الأنفال ، (33) .

(5) انظر: «الرد على الدجوى»، (ق/12).

أدركوني ، إن صح زرعي فلكم عندي جاموسة أو بقرة ، إلى غير ذلك »⁽³¹⁾ .

ويقول - رحمه الله - : « وأما الدليل على كون ما يقع من الناس في هذا الزمان مما تقدم ذكره عنهم شرك أكبر ، فهو أننا نقول أن هؤلاء قد دعوا غير الله وطلبوا منهم ما لا يقدر عليه إلا هو سبحانه وتعالى ، فهذه المقدمة ثابتة لا يتنازع فيها أحد ، وقد قال تعالى لنبيه ﷺ : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ هُمْ يَدْعُونَ بِمِلَّةِ الْكَافِرِينَ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَلَا تَقْرَبُوا مِلَّةَ الشَّارِكِ مَعَهُ بِأَمْثَلِ الْبُرْهَانِ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاسْلُكُوا سَبِيلَهُ) (١١٦) ، فهذا تصريح منه تعالى بأن من دعا من دونه ما لا ينفعه ولا يضره فهو ظالم ، والشرك ظلم عظيم (١١٧) .

ثم أخبر عن نفسه أنه هو الذي يملك الضر والنفع ولم يملكهما لأحد , لا بالاستقلال ولا بالتبع ولو كان هنا أحد غيره يملك ذلك بالتبع لقال : إلا من أقدرته على ذلك» (34) .

وقوله تعالى : ﴿ بَبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ بِبْ ﴾⁽³⁵⁾.

31 (4) انظر: «الرد على الدجوى» ، (ق/24) .

32 (5) سورة يونس ، (106 ، 107) .

(1) بِشِيرٍ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : (ق ج ج ج ج) , [لقمان: 13]. 33

(2) انظر: «الرد على الدجوى»، (ق/25).

35 (3) سورة الرعد ، (14) .

والمراد بالدعاء هنا هو دعاء العبادة ، وهو طلب ما لا يقدر عليه إلا الله، من المخلوق الذي لا يملك من ذلك شيء »⁽³⁶⁾ .

قال الفقيه معلقاً : « روى الترمذي في جامعه أن رسول الله لما قرأ هذه الآية ، قام عدي بن حاتم وقال : يا رسول الله لا صلوا لهم ولا صاموا ، فقال عليه السلام : « أما كانوا يحلون لهم الحرام ويحرمون عليهم الحلال » ، فقال :

نعم ، فقال : « تلك عبادتهم » (38) .

فإذا كانت طاعة المخلوق في التحليل والتحرير
بغير دليل عبادة وشرك، فكيف بمن يطلب منه حوائج
الدنيا والآخرة « (39) .

37 (5) سورة التوبة ، (31) .

(2) انظر: «الرد على الدجوى»، (ق/26).

وقوله تعالى : (ت ت ت)⁽⁴⁰⁾ .

قال الفقيه معلقاً : « وتقديم المعمول يفيد الاختصاص ، فالكثير من أهل زمننا إذا قام أو قعد أو عثر، ينادي من يعتقده من الصالحين ، فهذا خلاف ما أمر الله به »⁽⁴¹⁾ .

- الأدلة من السنة النبوية :

ومن أدلة الفقيه من السنة : حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ حين أنزل عليه : (چ چ د)⁽⁴²⁾ : « يا معشر قريش ، اشترُوا أنفسكم من الله ، لا أغني عنكم من الله شيئاً ، يا بني عبد المطلب لا أغني عنكم من الله شيئاً ، يا عباس ابن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا صفية عمّة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً ، يا فاطمة بنت رسول الله سليني بما شئت لا أغني عنك من الله شيئاً »⁽⁴³⁾ .

قال الفقيه معلقاً على هذا الحديث : « فإذا كان هذا حال سيد المرسلين ،

40 (3) سورة الفاتحة ، (5) .

41 (4) انظر: «الرد على الدجوي» ، (ق/28) .

42 (5) سورة الشعراء ، (214) .

43 (6) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب المناقب، باب من انتسب إلى آبائه في الإسلام

والجاهلية ، برقم: (3527) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان، باب قوله : (چ چ د) ، برقم : (204) ، واللفظ لمسلم ، والحديث له ألفاظ متعددة .

وإمام المتقين فما الظن بمن دونه بمراحل ، كيف يطلب منه ما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل .

ونسأل الفيلسوف⁽⁴⁴⁾ : هل كان يعلم الفرق بين ما يقدر بالاستقلال وبين ما يقدر بالتبع ؟ فإن كان يعلم هذا الفرق فلم قال لعشيرته : « لا أغني عنكم من الله شيئاً » ، إذا كان هو يملك كل شيء بطريق التبع ! وإن كان لا يعلم هذا الفرق ، ثم جاء هذا الفيلسوف فعَلِمه ، فهذا هو الافتراء الفاضح والخطأ الذي ما أخطأ بمثله أحد⁽⁴⁵⁾ .

ومن أدلته : حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رجلاً قال للنبي ﷺ : ما شاء الله وشئت ، فقال النبي ﷺ : « أجعلتني لله نداً ، ما شاء الله وحده »⁽⁴⁶⁾ . قال الفقيه : « فهل يقول مسلم أن الذي قاله الرسول للذي قال له : ما شاء الله وشئت ، « أجعلتني لله نداً » ، شرك صريح ، وما ذكرناه من استغاثة هؤلاء ليس بشرك⁽⁴⁷⁾ » .

ومن أدلة الفقيه : حديث ابن عباس أيضاً ، قال : كنت خلف النبي ﷺ فقال : « يا غلام إني أعلمك كلمات : احفظ الله يحفظ ، احفظ الله تجده تجاهك ،

(1) يقصد الدجوي . 44

(2) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/23) . 45

(3) سبق تخريجه . 46

(4) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/24 - 25) . 47

إذا سألت فاسأل الله ، وإذا استعنت فاستعن بالله
« (48) .

قال الفقيه : « ومن المعلوم قطعاً أن الرسول ما
أراد بهذا إلا سؤال ما لا يقدر عليه إلا الله ، فإن كل
إنسان لا يستغني عن قوله لأخيه : اسقني
وأطعمني » (49) .

ومن أدلته : حديث عبدالله بن عمرو قال : قال
رسول الله ﷺ : « أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً ،
ومن كانت فيه خلة منهن كانت فيه خلة من نفاق حتى
يدعها : إذا حدث كذب ، وإذا عاهد غدر ، وإذا وعد أخلف
، وإذا خاصم فجر » (50) .

قال الفقيه : « فإذا كان قد حكم عليه بالنفاق
الخالص وأنه ليس بمؤمن وهي ذنوب غير الشرك ،
فما الظن بمن أشرك بالله في العبادة » (51) .

(5) أخرجه أحمد في «مسنده» ، (1/293) برقم : (48
2673) ، والترمذي في «جامعه» ،

كتاب صفة القيامة ، برقم: (2516) وصححه الألباني في
تعليقه على «مشكاة المصابيح» ، برقم: (5302) .

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/28) . 49

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الإيمان ، باب
علامة المنافق ، برقم: (34) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب
الإيمان ، باب بيان خصال المنافق ، برقم: (58) . 50

(3) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/32 - 33) . 51

وليس المراد من الحديث النفاق الأكبر وإنما المراد شديد الشبه بالمنافقين , نص على هذا التفسير غير واحد من العلماء, ونقل الإجماع عليه النووي . يقول : - رحمه الله - «أجمع العلماء على أن من كان مصدقا بقلبه ولسانه وفعل هذه الخصال, لا يحكم عليه بكفر, ولا هو منافق يخلد في النار, ...وقوله □ : كان منافقا خالصا , معناه : شديد الشبه بالمنافقين» (4) .

ومن أدلته : حديث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت : « من حدثك أن محمداً يعلم ما في غد فقد كذب »⁽⁵⁾.

قال الفقيه : « وهذا صحيح , مصداقه في القرآن
«(6)

وبهذه الأدلة يوضح ويقرر الشيخ الفقيه أن أصحاب الاستغاثة الشركية ليس عندهم دليل يعضد قولهم ، وإنما الدليل قائم على منع ما ذهبوا إليه وتحريمه ، بل وجعله من الشرك بالله سبحانه وتعالى.

وبعد إيراد ما سبق من أدلة يبين الفقيه أن هذا قليل من كثير ، وغيض من فيض ، يقول - رحمه الله -

4) انظر: «شرح صحيح مسلم» , (41-2/40) , للنووي ,
و «مجموع الفتاوى» , (144-11/143) .

(5) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب التوحيد، باب قول الله : () ، رقم: (7380) .

(6) انظر : «الرد على الدجوى» ، (ق/22) .

: « والآيات والأحاديث الدالة على أن هذا الفعل الذي يصدر من هؤلاء شرك وكفر، كثيرة جداً » (52) .

- حكاية الإجماع على بطلان الاستغاثة الشركية :

ومن أدلة الشيخ الفقيه على بطلان الاستغاثة بالرسول عليه الصلاة والسلام فيما لا يقدر عليه ، وكذلك الصالحين من بعده ، إجماع السلف من الصحابة والتابعين على عدم فعل هذا النوع من الاستغاثة أو تقريرها .

ويسوق في إثبات ذلك ما ورد في الصحيحين ، من توسل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بالعباس بن عبد المطلب ، عم النبي ﷺ .

يقول الفقيه في توجيه استدلاله : « وأما الإجماع ، فأليك ما ورد من توسل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بالعباس عم النبي ﷺ وقوله : « اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا ففسقنا ، وإننا نتوسل إليك بالعباس عم نبيك فاسقنا » (53) ، مع وجود قبر النبي ﷺ ، وكان ذلك في محضر من أصحابه - رضي الله عنهم - وقد أقره الصحابة على ذلك ، مع كمال علم عمر ووفور عقله وتمام حريته ، ومع ما

52 (1) المصدر السابق ، (ق/26) .

53 (2) سبق تخريجه .

عرف من حال الصحابة ، ومع ذلك ما نقل لنا أن أحداً منهم اعترض على قول عمر هذا ، ولم يقل أحد لا فرق في التوسل بالنبي ﷺ في حياته ولا بعد موته ، وإذا لم ينقل عنهم شيء من ذلك علمنا قطعاً أنهم اعترفوا بصحة قول عمر ، فهل يقول أحد شتم رائحة العلم أن هؤلاء الصحابة كلهم لم يعلموا حكم هذه المسألة وعلمه الشيخ الدجوي! سبحانك هذا بهتان عظيم» (54).

وفي موضع آخر يبين الفقيه أن هذه المسألة محل إجماع عند المتقدمين، وأنه لم يعلم حولها نزاع إلا في زمن المتأخرين، ويستند في ذلك على ما هو مسطور في كتب أئمة وعلماء المسلمين .

يقول - رحمه الله - : « ولا يعلم أن السلف كان من دأبهم الإقسام على الله والتوسل بذات أحد من المخلوقين ، فهذه كتب السلف بين ظهرانينا، كالفقه الأكبر لأبي حنيفة وموطأ مالك وصحيح البخاري ومسلم وأهل السنن وأهل المسانيد وكتب الفقه كالأم للشافعي ومدونه مالك والسير الكبير لمحمد بن الحسن ، إلى غير ذلك ، فهذه الكتب كلها لم يذكر أحد

(1) بتصرف من: «الكشف المبدي» ، ص: (243-244) ،
و«الرد على الدجوي» ، (ق/2)، وانظر تفصيل ابن تيمية لهذا الاستدلال في «التوسل والوسيلة» ، ص: (210-211) .

منه (55) في خطبة كتابه أو في شيء منها التوسل
بشخص أحد من الناس « (56) .

وهذا الكلام حول التوسل بذوات المخلوقين ،
فكيف بالاستغاثة والاستنجاد بهم ، والله المستعان .



- الإجابة عن أدلة أصحاب الاستغاثة الشركية :

استدل أصحاب الاستغاثة الشركية بأحاديث رويت
عن النبي ﷺ ، وقد جمع الشيخ الفقيه أصولها ودرسها
حديثاً حديثاً وخرج بنتيجة وهي أن هؤلاء القوم لا
يستندون في ما زعموه على خبر صحيح عن النبي ﷺ ،
وقد بين الفقيه هذا في رده على السبكي ، وهو مَنْ
دعم هذا المذهب الفاسد بأدلته الضعيفة الواهية .

قال الفقيه : « وأما ما أورده السبكي في هذا
الباب من الأحاديث التي ظنها أدلة وبراهين قاطعة ،
وأخذ يشنع على شيخ الإسلام من أجل مخالفته لها ،

(2) لعل الصواب : « من أصحابها » . 55

(3) انظر : « الرد على الدجوي » ، (ق/10) . 56

فستكلم عليها إن شاء الله تعالى حديثاً حديثاً وبالله
التوفيق»⁽⁵⁷⁾.

ونعرض هذه الأحاديث مع بسط كلام الفقيه عليها.

الحديث الأول :

حديث الأعمى الذي رواه الترمذي⁽⁵⁸⁾.

قال الفقيه فيه: « اعلم أيها القارئ أن أجود حديث
ورد في التوسل حديث الأعمى ، ... وهو حديث صحيح
غريب⁽⁵⁹⁾ ، وما سوى هذا الحديث فكلها أباطيل أو
واهيات »⁽⁶⁰⁾.

والفقيه - رحمه الله - قد أجمل الكلام في هذه
الجمال عن الأحاديث التي استند عليها الخصم ، وإن
كان سيأتي عليها واحدا يتلوه الآخر .

(1) انظر: «الكشف المبدي» ، ص: (246). 57

(2) سبق تخريجه . 58

(3) الحديث الغريب : هو الذي يتفرد به بعض الرواة ، أو
الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره في متنه أو
إسناده، والحديث الغريب يصدق على ما صح وما لم يصح .
انظر : «مقدمه ابن الصلاح»، ص: (374)، لابن الصلاح،
و«الموقظة» ، ص: (43)، للذهبي . 59

(4) انظر: «الرد على الدجوي» ، (ق/13) . 60

وحديث الأعمى الذي رواه الترمذي قد بينه
الفقيه ، ونقل كلام العلماء في بيان معناه ، وأوضح أنه
لا يدل على مراد أصحاب الاستغاثة الشريكية⁽¹⁾.

الحديث الثاني :

حديث توسل آدم - عليه السلام - بالنبي ﷺ .
فقد أخرج الحاكم في «مستدركه» عن عمر بن
الخطاب - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ : «
لما اقترب آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق
محمد لما غفرت لي ، فقال الله : يا آدم وكيف عرفت
محمدًا ولم أخلقه؟ قال: يا رب لأنك لما خلقتني بيدك
ونفخت فيّ من روحك رفعت رأسي فرأيت على
قوائم العرش مكتوباً لا إله إلا الله محمدًا رسول الله
فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك
» .

فقال الله: صدقت يا آدم إنه أحب الخلق إليّ ،
ادعني بحقه فقد غفرت لك ، ولولا محمد ما خلقت

«(61)» .

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (245، 261، 266) ،

وانظر هذه الرسالة ، ص: (275-278) .

(2) أخرجه الحاكم في «مستدركه» ، (2/672)، برقم: (61)

4228)، والبيهقي في «دلائل النبوة» ، (5/489) .

وقد تكلم الفقيه على هذا الحديث وبين أنه ضعيف
باتفاق أهل الصنعة حاشا الحاكم فإنه قد صححه ،
وهذا من تساهله ، وهو من عرف عنه التساهل .
ثم بين الفقيه أن علة ضعف هذا الحديث هو أن
مداره على عبد الرحمن

بن زيد بن أسلم⁽¹⁾ ، وهو ضعيف⁽²⁾ ، ثم نقل - رحمه
الله - كلام علماء الحديث في تضعيف عبد الرحمن بن
زيد ، وأوضح أن السبكي لم يأت بأحد من أهل
الحديث يعدله .

قال الفقيه : « قال في تهذيب التهذيب :
عبد الرحمن بن زيد ، وذكر تضعيفه عن مالك ،
وأحمد ، وأبي زرعة ، وأبي طالب⁽³⁾ ، وناهيك بهم⁽⁴⁾ » .

(1) عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري المدني ، أخو عبد
الله وأسامة ، وكان عبد الرحمن صاحب قرآن وتفسير ،
حدث عن أبيه ، وعن ابن المنكدر ، وضعفه الأئمة ، وكانت
وفاته سنة 182 هـ ، انظر : « السير » ، (8 / 349) ،
و« ميزان الاعتدال » ، للذهبي ، (2 / 564 - 566) .
(2) انظر : « ميزان الاعتدال » ، (2 / 564) .
(3) أحمد بن حميد المشكاني ، صحب الإمام أحمد وروى
عنه مسائل ، عرف بالصلاح والزهد والصبر ، توفي سنة
244 هـ . انظر : « تاريخ بغداد » ، (4 / 122) ، للخطيب
البغدادى .

(4) انظر : « تهذيب التهذيب » ، (6 / 162 - 163) ، لابن
حجر ، وانظر : « الكشف المبدي » ، ص : (249) .

وكذلك فإن الفقيه يرد الاستدلال بهذا الحديث على فرض صحته، وذلك أن الاستدلال به لا يتمشى مع عقيدة من يستدل به فإنه على عقيدة الأشعرية ، ومتأخروا الأشاعرة لا يعللون أفعال الله تعالى⁽⁵⁾ .

الحديث الثالث :

روى الحاكم في «المستدرک» عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال: أوصى الله إلى عيسى - عليه السلام - : « يا عيسى آمن بمحمد ، وأمر من أدركه من أمتك أن يؤمنوا به ، فلولاً محمد ما خلقت آدم ، ولولاً محمد ما خلقت الجنة ولا النار ، ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب فكتب عليه: لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فسكن⁽¹⁾ .

(5) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (247 - 257) ، بتصرف ، و«الرد على الدجوي» ، (ق/14) ، والرد على مجلة نور الإسلام ، (ق1 - 5) ، وانظر قول الأشاعرة في : «الإرشاد» ص: (268) ، للجويني ، و«محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» ، ص: (205) ، للرازي ، و«تلخيص المحصل» ، ص: (205) ، و«شرح المواقف» ، (8/163-177) ، و«كبرى اليقينيّات الكونية» ، ص: (142-149) ، للبوطي .

ومذهب السلف أهل السنة في هذه المسألة أن أفعال الله سبحانه وتعالى صادرة عن حكمة بالغة ، وأن الله لا يفعل شيئاً عبثاً ، ولا لغير معنى ومصلحة وحكمة ، انظر : «مجموع الفتاوى» (8/377) ، و«شفاء العليل» ، (1/537) ، لابن القيم .

وهذا الحديث أيضا تكلم عليه الشيخ الفقيه ،
وأوضح أنه أشد ضعفاً من الحديث الذي قبله ، وعله
ضعفه هو أن رجال الحديث متكلم فيهم .

ثم نقل الفقيه كلاماً للذهبي في رجال هذا
الحديث مفاده أن الحديث يحتمل أنه موضوع ، حيث
إن عمرو بن أوس مجهول الحال ، وجندل بن والقي
ضعيف⁽²⁾ .

الحديث الرابع :

حديث أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ
: « من خرج من بيته إلى الصلاة فقال : اللهم إني
أسألك بحق السائلين عليك ، وأسألك بحق ممشي
هذا ، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعة
، وخرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك ، فأسألك أن
تعيزني من النار ، وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر
الذنوب إلا أنت ، أقبل الله عليه بوجهه ، واستغفر له
سبعون ألف ملك »⁽³⁾ .

(1) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ، (2/671 - 672)،
برقم: (4227).

(2) انظر: «ميزان الاعتدال» ، (3/246)، للذهبي،
و«الكشف المبدي» ، ص: (258) .

(3) أخرجه أحمد في «المسند» ، (3/21) برقم: (11162)
، وابن ماجه في «سننه» ، كتاب المساجد ، باب
المشي إلى الصلاة ، برقم: (778) .

وقد بين الفقيه أن هذا الحديث ضعيف كذلك ،
فهو مروى من طريق عطية العوفي ، وهو ضعيف⁽⁶²⁾ .

ثم أوضح الفقيه أنه على فرض صحة الحديث فإنه ليس فيه دلالة على مراد المخالف ، لأنه ليس فيه توسل بجاه أو ذات المخلوقين ، وغاية ما فيه السؤال بحق السائلين عليه سبحانه ، وحق السائل هو إجابته ، حيث إنه سبحانه وعد بالإجابة ووعدده حق ، كما أخبر بقوله : (بِئْسَ ثَمَرٌ) ⁽⁶³⁾ .

ويضاف إلى كلام الفقيه أن في الحديث توسل بالعمل الصالح ، وهو المشي إلى الصلاة ، كما جاء في الحديث .

قال ابن تيمية : « وهذا الحديث هو من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد ، وهو ضعيف بإجماع أهل العلم ، وقد روي من طريق آخر وهو ضعيف أيضاً ، ولفظه لا حجة فيه ، فإن حق السائلين عليه أن يجيبهم وحق العابدين أن يثيبهم ، وهو حق أحقه الله تعالى على نفسه الكريمة بوعدده الصادق باتفاق أهل

⁶² (1) قال أبو حاتم وأحمد بن حنبل والنسائي: ضعيف

الحديث . انظر: «میزان الاعتدال» ، (3/79 - 80).

⁶³ (2) سورة غافر ، (60) ، وانظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/16) .

العلم ، وبإيجابه على نفسه في أحد قولهم ، وقد تقدم بسط الكلام على ذلك .

وهذا بمنزلة الثلاثة الذين سألوه في الغار بأعمالهم ، فإنه سأله هذا ببره العظيم ، وسأله هذا بعفته العظيمة عن الفاحشة ، وسأله هذا بأدائه العظيم للأمانة ، لأن هذه الأعمال أمر الله بها ووعد الجزاء لأصحابها « (64) .

وفي موضع آخر يقول : « ومن قال : بل للمخلوق على الله حق فهو صحيح إذا أراد به الحق الذي أخبر الله بوقوعه ، فإن الله صادق لا يخلف الميعاد وهو الذي أوجبه على نفسه بحكمته وفضله ورحمته .

وهذا المستحق لهذا الحق إذا سأل الله تعالى به فسأل الله تعالى إنجاز وعده ، أو سأله بالأسباب التي علق الله بها المسببات كالأعمال الصالحة فهذا مناسب « (65) .

الحديث الخامس :

حديث عبد الملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده ، أن أبا بكر الصديق أتى النبي ﷺ فقال : إني أتعلم

64 (3) انظر: «التوسل والوسيلة» ، ص: (215 - 216) .

65 (1) المصدر السابق ، ص: (108) ، وانظر: ص: (277 -

(279) .

القرآن ويتفلسف ، فقال له رسول الله ﷺ : « قل: اللهم
 إني أسألك بمحمد نبيك ، وبإبراهيم خليلك ، وبموسى
 نجيك ، وعيسى روحك وكلمتك ، وبتوراة موسى ،
 وإنجيل عيسى ، وزبور داود ، وفرقان محمد ، وبكل
 وحى أوحيت له وقضاء قضيت له ... » (66) ، وقد أوضح الفقيه
 أن هذا الحديث مكذوب ومفتري على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ، وعلل ذلك بأن الحديث مداره
 على عبد الملك بن هارون ابن عنترة ، وهو كذاب
 وذاهب الحديث ، ويأتي بالعجائب والطامات (67) .
 وتوثيقاً لكلام الفقيه أُورد كلاماً لشيخ الإسلام ابن
 تيمية جمع فيه أقوال علماء الحديث في الراوي
 المذكور ، يقول - رحمه الله - : « عبد الملك بن
 هارون بن عنترة من المعروفين بالكذب .

66 (2) انظر : «جامع الأصول» ، (4/302) ، برقم: (2302) ،

لابن الأثير ، قال ابن تيمية : « وهذا الحديث ... نقله ابن
 الأثير في جامع الأصول ولم يعزه إلى كتاب من كتب
 المسلمين » . انظر: «التوسل والوسيلة» ، ص: (164) .

67 (3) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/14) .

قال يحيى بن معين: هو كذاب⁽⁶⁸⁾، وقال السعدي⁽⁴⁾ :
 دجال كذاب⁽³⁾ ، وقال أبو حاتم بن حبان : يضع
 الحديث⁽⁴⁾، وقال النسائي: متروك⁽⁵⁾، وقال البخاري :
 منكر الحديث⁽⁶⁾، وقال أحمد بن حنبل : ضعيف⁽⁷⁾، وقال

-
- (1) انظر : «التاريخ» ، (2/376) ، لابن معين . 68
 (2) أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني ،)
 نزيل دمشق ومحدثها ، تفقه بأحمد بن حنبل وغيره ، وحدث
 عنه أبو داود والترمذي والنسائي وأبو زرعة وخلق كثير ، وثقه
 العلماء ورووا عنه ، توفي في ذي القعدة سنة 256 هـ ،
 وقيل 259 هـ ، انظر : «تذكرة الحفاظ» ، (2 / 549) .
 (3) انظر : «أحوال الرجال» ، ص: (68)، برقم: (77)، لأبي 3
 إسحاق السعدي الجوزجاني .
 (4) انظر : «كتاب المجروحين» ، (2/133) ، لأبي حاتم بن 4
 حبان البستي .
 (5) انظر : «الضعفاء والمتروكين» ، ص: (166) ، برقم : (5
 405) ، للنسائي .
 (6) انظر : «الضعفاء» ، ص: (87)، برقم: (225) ، 6
 للبخاري ، وقريب منه كلام أبي نعيم ، انظر : «الضعفاء» ،
 ص: (105) ، برقم : (132) ، لأبي نعيم الأصبهاني .
 (7) انظر : «العلل ومعرفة الرجال» ، (2/371) ، برقم : (7
 2648) ، لأحمد بن حنبل .

الدار قطني : هو وأبوه ضعيفان^(٥١) ، وقال الحاكم في كتاب المدخل : عبد الملك بن هارون بن عنترة الشيباني، روى عن أبيه أحاديث موضوعة^(١١)، وأخرجه أبو الفرج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات «^(٦٩)» .

الحديث السادس :

روي عن النبي ﷺ أنه قال : « حياتي خير لكم ، تحدثون ويحدث لكم، فإذا أنا مت كانت وفاتي خيراً لكم ، تعرض علي أعمالكم فإذا رأيتم خيراً حمدت الله ، وإن رأيتم شراً استغفرت الله لكم »^(٧٠) .

9 (9) انظر : «الكامل في ضعفاء الرجال»، (6/529) ، برقم (1448) ، لابن عدي.

1 (10) انظر : «الضعفاء والمتروكين» ، ص: (179)، برقم: (363) ، للدارقطني .

1 (11) انظر : «المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم» ، (1/187) ، برقم : (130) للحاكم النيسابوري.

69 (1) انظر : «الموضوعات» ، (3/281) ، لابن الجوزي ، وانظر : «التوسل والوسيلة» ، ص: (165 - 166) .

70 (2) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ، (2/194)، والبخاري في «مسنده» ، (5/308) ، برقم: (1925) ، وضعفه الألباني في «الضعيفة» ، برقم: (975) .

وقد تكلم الشيخ الفقيه على هذا الحديث وبَيَّن أنه ضعيف ، لأنه مرسل⁽⁷¹⁾، أرسله بكر بن عبدالله المزني⁽⁴⁾، والمرسل من أنواع الحديث الضعيف .

ثم أوضح الفقيه أن مما يحتم عدم قبول هذا الحديث المرسل مخالفته لما صح عن النبي ﷺ حيث قال ﷺ : «يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال، فأقول: يا رب أصحابي ، فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول كما قال العبد الصالح : (وَأُوْا ﷻ وَآٰلِهِٖ وَبَنُوْا ﷻ)»⁽⁷²⁾، فيقال: إن هؤلاء لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم

«(73)».

-
- 71 (3) المرسل : هو أن يحدث التابعي عن رسول الله ﷺ ويسقط الصحابي ، انظر : «مقدمة ابن الصلاح» ، ص: (126) ، و«الموقظة» ، ص: (38) .
- (4) انظر : الرد على الدجوي ، (ق/45) ، وبكر: هو بن عبد الله بن عمرو المزني البصري ، أبو عبد الله ، حدث عن المغيرة بن شعبة وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأنس بن مالك وسواهم ، وحدث عنه خلق كثير ، وله نحو خمسين حديثاً ، وثقه العلماء وذكره مع الأئمة ، توفي سنة 108 هـ ، وقيل 106 هـ ، ورجح ابن سعد الأول ، انظر : «الطبقات الكبرى» ، (7 / 209 - 211) ، و«السير» ، (4 / 532 - 536) ، و«تهذيب التهذيب» ، (1 / 442 - 443) .
- 72 (1) سورة المائدة ، (117) .
- 73 (2) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التفسير، باب قوله: (وَأُوْا ﷻ) ، برقم: (4625)، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الجنة، باب النار يدخلها الجبارون، برقم: (2860) .

يقول الفقيه : « فلو كانت أعمالهم تعرض عليه لكان عالماً بما وقع منهم من التبديل والتغيير ، ولما اشتبه عليه حالهم ، ولكان الله قد غفر لهم ما فعلوه باستغفاره » لهم ، فإن الله يقول : ﴿ ه ه ه ه ه ﴾ أن استغفار الرسول » المؤمنين⁽⁷⁵⁾ نافع لهم ، فلو كان يستغفر للمؤمنين في قبره لما وجد عاصياً ، ولما توعد الله أحداً من المؤمنين⁽⁵⁾ به بالعذاب إلا أن يتوب قبل موته ، إذ كان الرسول يستغفر لهم في قبره ، وقد تقرر في الأصول أن الحديث الضعيف إذا عارضه حديث صحيح ، لا يعول على هذا الضعيف ، ويكون الحكم للحديث الصحيح »⁽⁶⁾ .

الحديث السابع :

أثر عثمان بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان - رضي الله عنه - في حاجة له ، فكان عثمان لا يلتفت إليه ولا ينظر في حاجته ، فلقي ابن حنيف فشكى ذلك إليه ، فقال له عثمان بن حنيف أت الميضاة فتوضأ ، ثم أت المسجد فصل فيه ركعتين ، ثم قل: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبينا

74 (3) سورة النساء ، (64) .

75 (4) لعل الصواب: « للمؤمنين » .

(5) لعل الصواب : «الكافرين» .

(6) انظر: «الرد على الدجوى»، (ق/45 - 46).

محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي
فتقضي لي حاجتي » .

وتذكر حاجتك ، ورح حتى أروح معك ، فانطلق
الرجل فصنع ما قال له ، ثم أتى باب عثمان بن عفان
- رضي الله عنه - فجاء البواب حتى أخذ بيده فأدخله
على عثمان بن عفان - رضي الله عنه - فأجلسه معه
على الطنفسة⁽¹⁾ ، فقال: «حاجتك ، فذكر حاجته
وقضاها له ، ثم قال له : ما ذكرت حاجتك حتى كان
الساعة ، وقال : ما كانت لك من حاجة فأذكرها ، ثم
إن الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حنيف فقال
له : جزاك الله خيراً ما كان ينظر في حاجتي ولا
يلتفت إليّ حتى كلمته فيّ ، فقال عثمان بن حنيف :
والله ما كلمته ، ولكنني شهدت رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأتاه ضرير، فشكى إليه ذهاب بصره ،
فقال له النبي ﷺ : « فتصبر » ، فقال : يا رسول الله
ليس لي قائد وقد شق علي ، فقال النبي ﷺ : « ائت
الميضأة فتوضأ ، ثم صلي ركعتين ، ثم ادع بهذه
الدعوات » .

قال ابن حنيف : فوالله ما تفرقنا ، وطال بنا
الحديث حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضرر
قط⁽²⁾ .

(1) الطنفسة : جمعها طنافس ، وهي البساط الرقيق .

انظر : «النهاية في غريب الحديث» ، (3/140) .

(2) أخرجه الطبراني في « الكبير » ، (9/30) ، برقم : (

8311) ، والبيهقي في «دلائل النبوة» ، (6/166) .

وقد أوضح الفقيه أن هذا الحديث لا حجة فيه من وجهين :

الأول : أنه حديث ضعيف .

الثاني : أنه رأي صحابي .

أما أنه حديث ضعيف فيبين الشيخ أن أصل الحديث رواه الترمذي والنسائي والحاكم وأقره الذهبي ، وهناك زيادة أخرجها الطبراني في «الكبير» والبيهقي في «الدلائل» ، وهي زيادة شاذة⁽¹⁾ .

وبين ابن تيمية أن علة شذوذ هذه الزيادة هو أن شبيب بن سعيد الحبطي⁽²⁾ قد تفرد بها عن من هو أكبر وأحفظ منه ، وهم شعبة بن الحجاج ، وحماد بن

(1) انظر : «الكشف المبيد» ، ص : (267) .
(2) شبيب بن سعد التميمي الحبطي ، أبو سعيد البصري وحدث عن أبان بن أبي عياش ، وروح بن القاسم وشعبة بن الحجاج وسواهم ، وحدث عنه ابنه أحمد ، و عبد الله بن وهب وخلق كثير ، ذكره العلماء في الثقات ، وقبلوا حديثه من طريق ابنه أحمد ، روى له البخاري وأبو داود والنسائي ، توفي سنة 286 هـ . انظر : «الثقات» ، (8 / 310) ، لابن حبان البستي ، و«تهذيب الكمال» ، (3 / 361) ، للمزي ، و«تقريب التقريب» ، ص : (313) ، لابن حجر .

سلمة ، وهشام الدستوائي⁽³⁾ ، فقد رووا جميعهم حديث الأعمى عن أبي جعفر الخطمي المدني .
ثم استرسل شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان علل هذه الزيادة فذكر علتين أخريين وهي :
1- اضطراب لفظ هذه الزيادة .

2- أن راويها - شبيب - عرف له عن روح بن القاسم⁽⁴⁾ أحاديث منكورة⁽⁵⁾ .

الوجه الثاني : أنه رأي صحابي :
ومما يبين أن هذا الأثر لا حجة فيه ، ما أشار إليه الفقيه من أنه على فرض صحته إلا أنه يبقى قول صحابي تفرد به دون غيره من الصحابة .

(3) أبو بكر هشام بن أبي عبد الله سنبر البصري الربيعي الحافظ الحجة ، حدث عن يحيى بن أبي كثير ، وقتادة وسواهما ، وحدث عنه شعبة وابن المبارك ويحيى بن سعيد القطان ووكيع وعبد الرحمن بن مهدي وخلق كثير ، وثقة العلماء وجودوا حديثه ، وُرْمِي بالقدر - رحمه الله - ، توفي سنة 152 هـ ، وقيل سنة 153 هـ ، وقيل 154 هـ ، انظر : «السير» ، (7 / 149 - 156) .

(4) روح بن القاسم العنبري البصري التميمي أبو غياث ، حافظ حجة ، حدث عن عمرو بن دينار ، ومحمد بن المنكدر ، وقتادة السدوسي وسواهم ، وحدث عنه محمد بن إسحاق و إسماعيل بن عُلية وسواهما ، توفي في خلافة أبي جعفر المنصور سنة 150 هـ تقريبًا ، وله نحو من 150 حديثًا ، انظر : «الإكمال» ، (6 / 135) ، لابن ماكولا ، و«السير» ، (6/404) .

(5) انظر : «التوسل والوسيلة» ، ص : (188 ، 199) .

يقول : «أما أثر عثمان بن حنيف ...لو صح فهو رأي صحابي لا حجة فيه , ولو كان شائعاً ذائعاً لما اختص به عثمان بن حنيف وحده من دون الصحابة - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين- , سيما الخلفاء الراشدين»⁽¹⁾ .

وفي توضيح هذه المسألة أسوق كلاماً لابن تيمية في غاية الوضوح والبيان، يقول - رحمه الله - في قول آحاد الصحابة : « ومثل هذا لا تثبت به شريعة كسائر ما ينقل عن آحاد الصحابة في جنس العبادات أو الإباحات أو الإيجابات أو التحريمات ، إذا لم يوافقه غيره من الصحابة عليه ، وكان ما ثبت عن النبي ﷺ يخالفه لا يوافقه ، لم يكن فعله سنة يجب على المسلمين اتباعها، بل غايتها أن يكون ذلك مما يسوغ فيه الاجتهاد ومما تنازعت فيه الأمة، فيجب رده إلى الله والرسول ، ولهذا نظائر كثيرة ، ... فلا يكون شريعة للأمة إلا ما شرعه رسول الله ﷺ ، ومن قال من العلماء إن قول الصحابي حجة، فإنما قاله إذا لم يخالفه غيره من الصحابة ، ولا عرف نص يخالفه ، ثم إذا اشتهر ولم ينكروه كان إقراراً على القول فقد يقال : هذا إجماع إقرارى ، إذا عرف أنهم أقروه لم ينكره أحد منهم ، وهم لا يقررون على باطل وأما إذا لم يشتهر فهذا إن عرف أن غيره لم يخالفه فقد يقال

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (267) .

هو حجة ، وأما إذا عرف أنه خالفه فليس بحجة
بالاتفاق ، وأما إذا لم يعرف هل وافقه غيره أو خالفه
لم يجزم بأحدهما ، ومتى كانت السنة تدل على خلافه
كانت الحجة في سنة رسول الله ﷺ لا فيما يخالفها بلا
ريب عند أهل العلم .

وإذا كان كذلك فمعلوم أنه إذا ثبت عن عثمان بن
حنيف أو غيره أنه جعل من المشروع المستحب أن
يتوسل بالنبي ﷺ بعد موته من غير أن يكون النبي ﷺ
داعياً له ولا شافعاً فيه ، فقد علمنا أن عمر وأكابر
الصحابة لم يروا هذا مشروعاً بعد مماته ، كما كان
يشرع في حياته ، بل كانوا في الاستسقاء في حياته
يتوسلون به ، فلما مات لم يتوسلوا ، بل قال عمر في
دعائه الصحيح المشهور الثابت باتفاق أهل العلم ،
بمحضر من المهاجرين والأنصار : «اللهم إنا كنا إذا
أجدبنا نتوسل إليك بنينا فتنسقيننا ، وإنا نتوسل إليك
بعم نينا فاسقيننا»⁽¹⁾ ، فيسقون .

وهذا دعاء أقره عليه جميع الصحابة ، لم ينكره أحد
مع شهرته ، وهو من أظهر الإجماعات الإقرارية⁽²⁾ .
ومما يذكر من علل أثر عثمان بن حنيف ما أوضحه
الشيخ الألباني من نكارة المتن ، يقول - رحمه الله - :

(1) سبق تخريجه .

(2) انظر : «التوسل والوسيلة» ، ص : (199 ، 209 - 210) .

«وفي القصة جملة إذا تأمل فيها العاقل العارف
بفضائل الصحابة وجدها من الأدلة الأخرى على نكارتها
وضعفها، وهي أن الخليفة الراشد عثمان - رضي الله
عنه - كان لا ينصر في حاجة ذلك الرجل ، ولا يلتفت
إليه ، فكيف يتفق هذا مع ما صح عن النبي صلى الله
عليه وعلى آله وسلم أن الملائكة تستحي من
عثمان⁽³⁾، ومع ما عرف به - رضي الله عنه - من رفقه
بالناس ، وبره بهم ولينه معهم ، هذا كله يجعلنا نستبعد
وقوع ذلك منه، لأنه ظلم يتنافى مع شمائله رضي الله
عنه وأرضاه»⁽⁴⁾.

ويقال أيضا إن أثر عثمان بن حنيف ليس فيه حجة
للمخالف حتى على فرض ثبوت رفعه إلى النبي ﷺ ،
فإن غاية ما يفيدته هو جواز التوسل بالنبي ﷺ ، ولكن
المسئول هو الله سبحانه وتعالى ، وليس فيه حجة
على جواز الاستغاثة به ﷺ .

ولكن أنى يكون ذلك وقد علم عدم حجته .

الحديث الثامن :

(3) يشر إلى حديث : « ألا أستحي من رجل تستحي منه
الملائكة » ، أخرجه مسلم في «الصحيح»، كتاب فضائل
الصحابة، باب فضائل عثمان بن عفان ، برقم: (2401).
(4) انظر : «التوسل أنواعه وأحكامه» ، ص: (89) ،
للألباني .

حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : ضرب بعض أصحاب النبي ﷺ خباءه على قبر وهو لا يحسب أنه قبر , فإذا فيه إنسان يقرأ سورة (ب ب ب)⁽¹⁾ حتى ختمها , فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إني ضربت خبائي على قبر وأنا لا أحسب أنه قبر , فإذا فيه إنسان يقرأ سورة تبارك الملك , حتى ختمها , فقال رسول الله ﷺ : « هي المانعة هي المنجية , تنجيه من عذاب القبر »⁽²⁾ .

وقد أجاب الفقيه عن هذا الحديث بأنه ضعيف , لأن فيه يحيى بن عمرو بن مالك النكري , وهو ضعيف , قال الفقيه : « قال الإمام الذهبي في ترجمة يحيى هذا ما نصه : يحيى بن عمرو بن مالك النكري البصري عن أبيه , ضعفه أبو داود , ورماه حماد بن زيد بالكذب⁽³⁾ , انتهى .

أقول⁽⁴⁾ : وإذا كنت يا يوسف لا تدري ما الحديث وما رجاله فمالك

(1) سورة الملك , (1) .
(2) أخرجه الترمذي في «جامعه» , كتاب فضائل القرآن , باب ما جاء في فضل سورة الملك , برقم: (2890) , والطبراني في «الكبير» , (2/135 - 136) , برقم: (12801) , وضعفه الألباني في تعليقه على «مشكاة المصابيح» , برقم: (2154) .
(3) انظر : «ميزان الاعتدال» , (4/399) .
(4) القائل : الفقيه .

ومال هذا الشأن « (76) .

ويضاف إلى كلام الفقيه أن هذا الحديث ليس فيه دلالة على جواز الاستغاثة أو التوسل بالأنبياء والصالحين بعد مماتهم .

حكاية العتبي :

حكاية العتبي الذي كان نائماً فرأى رجلاً أتى القبر الشريف ، فسلم على النبي ﷺ ، ثم توسل به ، فلما انصرف قال له رسول الله ﷺ في المنام : « يا عتبي الحق الأعرابي وأخبره بأن الله قد غفر له » (77) .

وقد أوضح الفقيه أن الرد على هذه الحكاية من وجهين :

الأول: أنها حكاية مكذوبة ملفقة ، رويت عن العتبي بدون إسناد ورويت عن غيره بإسناد مظلم كما قال الإمام ابن عبد الهادي (3) .

الوجه الثاني: أن هذه الحكاية رؤيا منامية لا يثبت بها حكم شرعي البتة (4) .

قصص الأنبياء في التوسل :

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/46) . 76

(2) انظر : «معجم الشيوخ» (1/599 - 600) ، برقم : (738) ، لابن عساكر . 77

(3) انظر : «الصارم المنكي» ، ص : (252 - 253) ، لابن عبد الهادي .)

(4) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/ 14 - 15) .)

روي عن الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - أنهم كانوا يتوسلون بذوات أو بجاه المخلوقين⁽⁵⁾ ، وقد ذكر الفقيه كلاماً لابن تيمية فيه إجابة عن هذه المرويات قال شيخ الإسلام⁽⁶⁾ : « يقال: مثل هذه القصص لا يجوز الاحتجاج

بها بإجماع المسلمين ، فإن الناس لهم في شرع من قبلنا قولان :

أحدهما : أنه ليس بحجة .

الثاني: أنه حجة ما لم يأت شرعنا بخلافه ، بشرط أن يثبت ذلك بنقل معلوم كإخبار النبي ﷺ ، فأما الاعتماد على نقل أهل الكتاب أو نقل من نقل عنهم فلا يجوز باتفاق المسلمين ، لأن في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم»⁽¹⁾ .

وهذه القصص التي ذكر فيها توسل الأنبياء بذوات المخلوقين ، ليست في شيء من كتب الحديث المعتمدة ، ولا لها إسناد معروف عن أحد من الصحابة

(5) انظر: «حلية الأولياء» ، (10/9) ، لأبي نعيم .

(6) انظر : «الرد على البكري» ، (491 - 494) ، لابن

تيمية ، بتصرف .

(1) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب التفسير، باب

(ت ت ت) ، برقم: (4485) .

... والقرآن قد أخبر بأدعية الأنبياء وتوباتهم
واستغفارهم ، وليس فيها شيء من هذا «⁽²⁾» .



- شبهات الخصم والرد عليها :

الحديث في هذه الفقرة عن شبهات من يتبنى
الاستغاثة الشركية وبيان موقف الفقيه منها .
وقد أورد الفقيه - رحمه الله - طائفة من شبهات
القوم ثم تولى الرد عليها والإجابة عنها من قوله ومن
كلام أهل العلم ، ونشرع في جمعها وبسطها .

الشبهة الأولى :

قولهم : إنه لا تصح التسوية بين من يستغيث
بالنبي ﷺ والأولياء وبين المشركين من أهل الجاهلية ،

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (256 - 257) .

ذلك أن المشركين من أهل الجاهلية ما شهدوا لمحمد
□ بالرسالة ، ولم يؤمنوا بالحق الذي جاء به ، وإن
شهدوا لله تعالى بالوحدانية وأنه هو رب كل شيء
ومليكه وخالقه ، وأنه لا يشاركه أحد في ملك هذا
الخلق وتديره .

وأما من يستغيث بالنبي عليه الصلاة والسلام
وبالأولياء ، فإنه يشهد لله بالوحدانية ، وللرسول
بالرسالة .

الجواب عن هذه الشبهة :

بعد نقل الفقيه لهذه الشبهة يجيب عليها بتقرير
أصل ينقله عن الشوكاني⁽¹⁾ مفاده أن الإيمان والإسلام
لا يتحقق إلا بثلاثة أركان وهي : قول اللسان ، واعتقاد
القلب ، وعمل الجوارح⁽²⁾ ، ومن نطق بكلمة الإسلام
والتوحيد ، فليزمه أن يحقق ذلك باعتقاد القلب وعمل
الجوارح ، وهذا موضع الانحراف عند من استغاث بغير
الله سبحانه وتعالى فإنهم يعتقدون فيمن يستغيثون به
أنه يجلب الخير ويكشف الضر بالتبع أو بالاستقلال ،
وكذلك فإنهم يعملون لهم أعمالاً لا يجوز صرفها إلا لله
تعالى ، كالذبح والنذر والدعاء وغير ذلك .⁽⁷⁸⁾

الشبهة الثانية :

(1) انظر : « الدر النضيد » ، ص : (78 - 83) ، للشوكاني .
(2) يأتي مزيد بسط لهذه المسألة عند الكلام على الإيمان
ومسائله .

ثم يقول الفقيه : « فأرني يا دجوي هل قال الله أو رسوله في الاستغاثة ونداء غير الله مثل ذلك ، وإلا فانتبه من نومك وانظر كيف تتكلم ، ودع عنك التلبيس على ضعفاء العقول ، واسلك سبيل الرشاد »⁽⁸⁴⁾ .

قولهم : أنهم ليسوا كالمشركين من أهل الجاهلية ،
لأنهم إنما يعتقدون في الأولياء والصالحين وأولئك
المشركين اعتقدوا في الأوثان والشياطين .

يقول الفقيه : إن هذا لا يبرر ما وقعتم فيه من الشرك , وفعلكم هو ذات فعل المشركين في الجاهلية , وقد كفرهم الله على ذلك , ولم يعذرهم عليه , وفي ذلك يقول سبحانه مخاطباً كل من غلى في عيسى عليه السلام :

(4) انظر : « الرد على الدحوى » ، (ق/27 ، 30 - 31) . 84

پ پ پ پ پ پ ن ت ز ن ت ت ت ت ت ط ط ف
ف ف ف ق ق) (85 ، وقال لمن كان يعبد الملائكة: □
ب ب ب ب ب ب پ پ پ پ پ پ ن ت ز ن ت) (86 .

ولا شك أن عيسى - عليه السلام - والملائكة أفضل من أوليائهم وصالحهم ، ومع ذلك فقد نهى سبحانه عن هذا الاعتقاد فيهم ، بل ونهى عن هذا الاعتقاد تجاه أفضل الخلق وهو محمد ﷺ ، وهو ﷺ نهى عن ذلك بقوله : « لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم ، فإنما أنا عبده ، فقولوا عبد الله ورسوله » (87) .

الشبهة الرابعة :

استدلال بعضهم على جواز الاستغاثة بالمخلوق حياً
كان أو ميتاً ، بقوله تعالى حكاية عن نبيه موسى -
عليه السلام - : (قُفْ جُجْ جُجْ جُجْ جُجْ) (88) .

الجواب عن هذه الشبهة :

يقول الفقيه : من المتقرر أن الاستغاثة والاستعانة والاستصراخ والاستنصار والنداء إذا كانت من حي

85 (1) سورة النساء ، (170) .

86 (2) سورة سبأ ، (40 - 41) .

(3) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله: (ج ج ج ج) ، برقم: (3445)، وانظر :
«الكشف المبيد»، ص: (350 - 351)، و«الدر النضيد» ،
ص: (88 - 89) .

88 (4) سورة القصص ، (15) .

حاضر وكان المستغاث منه في مقدور المستغاث به
فإن ذلك جائز ومباح ، ومن قال غير ذلك فإنه خالف
المعقول فإنه لا يزال كل أحد يستغيث ويستنصر
ويستعين بالمخلوقين فيما يقدرون عليه ، وأما
الاستغاثة بالمخلوق فيما لا يقدر عليه فإنه شرك بين
وواضح ، وما جاء في قصة موسى - عليه السلام -
فإنه من نوع الاستغاثة الجائزة التي هي في مقدور
المخلوق ، وبرهان ذلك ما جاء في تنمة الآية حيث
قال سبحانه : (ج ج ج ج ج)⁽⁸⁹⁾، فظهر أن ما طلبه
المستغيث من موسى كان في مقدوره - عليه السلام -
، حيث بادر بالنجدة والنصرة .

وبهذا الإيضاح يظهر جلياً أن دليل القوم أصبح
عليهم وقد حسبوه لهم ، وبعد مناقشة الفقيه لهذه
الشبهة ورده عليها يوضح - رحمه الله - أنه قد يكون
استدلال هؤلاء بمثل هذه الأدلة الواضحة من المغالطة
والسفسطة ولي أعناق النصوص .

يقول : « كيف استدل الفيلسوف الشهير⁽⁹⁰⁾ بقصة
سيدنا موسى على جواز الاستغاثة بالمخلوق حياً كان
أو ميتاً والمستغاث منه كان مما يقدر عليه ، أم لا ؟
فيا حضرة الفيلسوف قد فضحت الفلاسفة بصنيعك

(1) سورة القصص ، (15) . 89

(2) يقصد الدجوي . 90

هذا , ... فلا أدري هل هذا الفيلسوف يستعمل
المغالطة والسفسطة , أو هذا اعتقاده حقيقة»⁽⁹¹⁾.

الشبهة الخامسة :

قولهم: إن الذي يمنع الاستغاثة ونداء غير الله فيما
لا يقدر عليه , قد وقع في الشرك , بل هم أكثر الناس
شركاً , إذ هم من أكثر الناس نداءً لغير الله سبحانه
وتعالى .

الجواب عن هذه الشبهة :

يريد الخصم بنداء غير الله , أي نداء المخلوق
الحي الحاضر فيما هو في مقدوره , ويجب الفقيه
بأن هذا من المغالطة والسفسطة , لأن هذا النداء من
النوع الجائر المباح , كما سبق بيانه .

يقول الفقيه مخاطباً الدجوي : « وكذلك نداء غير
الله إن كان المنادى حياً حاضراً يسمع من يناديه ,
وطلب من المنادى شيئاً يقدر عليه , كمن يقول يا زيد
اطعمني , أو اسقني , فهذا أيضاً لا خلاف فيه بين
العقلاء , وكيف هذا الفيلسوف يجعله حجة على هذه
الطائفة التي تمنع نداء غير الله - الميت والغائب - وأن
يطلب منه شيء , فإن الميت والغائب لا يسمعان
شيئاً ولا يقدران على شيء »⁽⁹²⁾ .

91 (3) انظر : «الرد على الدجوي» , (ق/ 17 - 18) .

92 (1) المصدر السابق , (ق/ 17-18 , 42-43) .

الشبهة السادسة :

قولهم : إن للنبي ﷺ منزلة عظيمة عند الله سبحانه وتعالى ، ولذلك يهرع الناس إليه يوم القيامة ليشفع لهم⁽⁹³⁾ ، فكيف لا يستغاث به .

الجواب عن هذه الشبهة :

يجيب الفقيه عن هذه الشبهة بتقرير أن هذا الدليل الذي تستدلون به عليكم وليس لكم ، ولكن قبل أن أورد كلام الفقيه ، أوضح رداً على هذه الشبهة تضمنه كلام الشيخ ، وهو أن هذا الدليل لا يستدل به على إثبات الاستغاثة بالنبي ﷺ بعد مماته في الدنيا وإنما غاية ما يفيد ، إثبات الشفاعة للنبي ﷺ يوم القيامة ، وكون الناس يهرعون إليه يوم القيامة ، فلا إشكال لأنه عليه الصلاة والسلام حي حاضر قادر على الشفاعة ، حيث أعطاه الله سبحانه وتعالى له وأكرمه بها⁽¹⁾ .

وأما كلام الفقيه ورده على هذه الشبهة فكما سلف أنه - رحمه الله - جعل دليلهم ، عليهم وليس لهم ، يقول : « ولكن سلني لمن تكون شفاعته يوم القيامة ، فشفاعته ﷺ ثابتة لأهل الكبائر من أمته الذين لم يشركوا بالله شيئاً ولهم ذنوب اقترفوها غير

⁹³ (2) كما في حديث الشفاعة ، ويأتي تخريجه بإذن الله تعالى .

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (348-349) .

الشرك , فهو لاء تقبل فيهم شفاعة الشافعين , أما من
لقي الله وهو يشرك به شيئاً فحرام عليه رائحة الجنة
, كما قال تعالى: ﴿چ چ چ چ چ چ چ د د د د د د﴾^(٢).

ولا ينفعهم التلفظ بـ « لا إله إلا الله » من غير تحقيق لمعناها فإن معناها : لا معبود بحق إلا الله , وهؤلاء قد أشركوا بربهم في أخص العبادة وهو الدعاء

الشبهة السابعة :

قولهم: إنه لا فرق في إيصال النفع وكشف الضرر بين الحي والميت ، ذلك أن الفاعل لكل ذلك هو الله سبحانه وتعالى⁽⁴⁾ .

الجواب عن هذه الشبهة:

يجيب الفقيه عن هذه الشبهة ويوضح أن هذا من
أجل الجهل ، ومخالف للقرآن ولغة العرب ، فكيف
يسوى بين الحي والميت وقد فرق الله ورسوله ﷺ
بينهما ، وكذلك فرق بينهما كل من منحه الله عقلاً

(2) سورة المائدة ، (72) .

(3) انظر: «الرد على الدجوي»، (ق/32)، و«الدر

النضيد»، ص: (84 - 87) .

(4) هذه هي عقيدة الجبرية في أفعال العباد ، وسيأتي لها مزيد بسط في بابها .

سليماً ، بل حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحلم
يفرقون بينهما .

وبهذا يبين الفقيه - رحمه الله - أن هذا القول مخالف لصريح المنقول وصحيح المعقول .

ثم يشرع الشيخ في ذكر الأدلة من الكتاب والسنة التي ترد هذه الشبهة, ومن ذلك :

قوله تعالى: ﴿بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ﴾⁽⁹⁴⁾

وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث »⁽⁹⁵⁾.

يقول الفقيه مخاطباً الدجوي : « وأنت قد كذّبت
الله ورسوله في التسوية بين الحي والميت ، فأنت
تقول إن الميت ما زال يعمل أعمالاً ، يجيب
المضطرين ويغيث الملهوفين ويقضي لهم حوائجهم
ويسأل الله لمن استغاث به واستمده أن يقضي
حوائجه ، فمن أين لك هذا فلقد صدق الله ورسوله
في أن الميت قد انقطع عمله إلا من مما قدمته يده

94 (1) سورة فاطر ، (19 - 22) .

95 (2) أخرجه مسلم في «الصحیح» ، كتاب الوصية، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته، برقم: (1631).

قبل موته ، وكذبت يا دجوي في قولك لا فرق عندنا
بين الأحياء والأموات » (96) .

ثم يورد الفقيه آية من كتاب الله تعالى يلزم
المخالف بمعناها ، وهي قوله

تعالى : (ز ن ت ت ت ت ت ت ت ت)
ف ف ف ف ف ف ف ف ف ف (97) .

فيقول - رحمه الله - : وإذا كنت تثبت للمخلوق
عملاً بعد الموت فما معنى هذه الآية وكيف تفسرها .
فإن الآية تفيد أنه إذا جاء أجل الإنسان فإنه لا يفيد
الإيمان والعمل الصالح ، وإنما له ما كسب قبل ذلك
من الخير.

ونسألك ، أليس ما تزعمه للأموات من إغاثة
الملهوف ، وتفريج كرب المكروب ، ومساعدة
المحتاجين ، من العمل الصالح ، أم لا ؟ فإن نفى فقد
كابر ، وإن أثبت فقد رجع عن قوله .

ويجب الفقيه أيضاً بجواب عقلي فيقول : إذا كان
الميت عندك يستطيع أن يفعل كل ما ذكر فأعماله إذا
لا تنقطع إلى يوم القيامة ! فيصبح بذلك لا معنى
لقضاء الأجل والموت ، وهذا مخالف للمنقول
والمعقول كما سبق تقريره.

96 (3) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/39-40) .

97 (1) سورة الأنعام، (158).

ويجب الفقيه كذلك بأن الميت لو كان يفعل بعد موته كما كان يفعل في الدنيا أو أشد ، فلم يُقسم ماله وزوج نسائه .

وأما منشأ هذه الشبهة وعلتها ، وهو قولهم : إن الله هو الفاعل لكل شيء ، فيطيل الفقيه القول في مناقشتها وإبطالها .

ونقتضب شيئاً من كلامه في هذا فنقول ⁽⁹⁸⁾ : يقرر الفقيه أن الله تعالى خالق لفعل العبد ، وأن العبد يفعل ما يريد من طاعة ومعصية ، وأن الله سبحانه وتعالى قد أعطى هذه القوة للحي وجعله بها قديراً سمياً بصيراً ،

وسلبها عن الميت ، فلا يملك ما يملكه الحي .

وأما ما ذهب إليه المخالف من أن الله تعالى هو الفاعل ، والعبد ليس بفاعل ، فباطل فاسد ، يلزمه بذلك أن يقول : إن الله سبحانه وتعالى هو الفاعل لجميع المعاصي ، ويكون الحال أنه لا يوجد عاصي سوى الله - تعالى الله - .

يقول الفقيه : « وهذا القول شر من القول ⁽⁹⁹⁾ النصارى والمجوس » ⁽¹⁰⁰⁾ .

98 (2) يأتي بسط كلام الفقيه هذا في باب القدر .

99 (1) لعل الصواب : « قول » .

100 (2) انظر : « الرد على الدجوي » ، (ق/52) ، وانظر كذلك : (ق/39-40 ، 43 - 44 ، 53 - 54) .

الشبهة الثامنة :

مطالبتهم بإثبات أن من نادى رسول الله ﷺ أو توسل به قد جعله إلهاً مع الله سبحانه وتعالى .

الجواب عن هذه الشبهة:

يجيب الفقيه عن هذه الشبهة ببيان وتوضيح الفرق بين الاستغاثة والنداء وبين التوسل.

فيقرر أن التوسل بغير الله تعالى هو سؤال الله بجاه أو كرامة أو حق أحد من خلقه ، وأما الاستغاثة والنداء فالسؤال فيها موجه للمنادى والمستغاث به ، وليس لله سبحانه وتعالى .

وعلى ضوء هذا التفريق يكون الجواب عن هذه الشبهة ، وهو أن التوسل الممنوع لا يقول أحد شتم رائحة العلم أن صاحبه اتخذ له إلهاً مع الله، ذلك أن المسؤل هو الله سبحانه وتعالى .

وأما المنادة أو الاستغاثة بغير الله ففيهما تفصيل ، فإن كان النداء أو كانت الاستغاثة بمخلوق حي حاضر ، وكان المستغاث منه في مقدوره فإنه جائز ومباح ، وأما من نادى أو استغاث بميت أو غائب أو حاضر غير قادر فهذا هو الشرك بعينه ، وصاحبه اتخذ له إلهاً من دون الله سبحانه وتعالى ، ذلك أنه لابد أن يكون حصل اعتقاد في المستغاث به أو المنادى أنه يملك شيئاً من خصائص الربوبية ، وإذا لم يكن هذا شرك فليس هناك

شرك أبداً ، إذ هو شرك الجاهليين كما سبق بيانه ،
ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَوُؤُ وُؤُ وُؤُ ﴾ ي
﴿ ي ﴾ (101) وقوله تعالى : ﴿ ﴾
﴿ ﴾ (102) .

الشبهة التاسعة :

الاحتجاج بحديث : « ما من عبد يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه , عرفه و رد عليه السلام » (103)

الجواب عن هذه الشبهة:

يقرر الشيخ الفقيه في رد هذه الشبهة أن هذا من أمور الغيب التي لا يعلم حقيقتها إلا الله سبحانه وتعالى، يقول - رحمه الله - : « فالمؤمن يقول : هذا الإشكال وارد ، ولكننا لا نقيس ما جاء في الروح على الحياة الدنيا بل نكل علم ذلك إلى الله عز وجل » (104) .

101 (1) سورة النمل ، (62) .

102 (1) سورة النمل ، (63) ، وانظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/17 - 18 ، 23 - 24) .

(2) أخرجه ابن جميع في «معجم شيوخه» ، ص: (351) ،
برقم : (333) ، وأبو العباس الأصم في «الجزء الثاني من
حديثه» ، ص: (127) ، برقم: (214) ، والخطيب البغدادي
في «تاريخ بغداد» ، (6/137)، وتَمَّام في «الفوائد» ، (2/12)
(2) ، برقم : (515) ، والديلمي في الفردوس ، (4/19) ،
برقم : (6055) ، وضعفه الألباني في «الضعيفة» ، برقم :
(4493) .

104 (1) انظر: «الرد على الدجوي»، (ق/58).

ثم يورد الفقيه إشكالاً على الخصم من النوع نفسه
 فيقول : « ونسأله هل تعرف حقيقة الروح ؟ هل هي
 جسد أو لا يعلم حقيقتها إلا الله ؟ كما هو قول أهل
 الحق » (105) .

وبهذا الإيراد يقطع حجة الخصم ببيان أننا لا نعلم حقيقة الروح فكيف نعلم كيفية رجوعها إلى الجسد بعد الممات.

وفي بيان حقيقة الروح يقول سبحانه : ﴿ وَفِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ (١٠٦).

الشبهة العاشرة :

قولهم إن الشرك لا يكون إلا اعتقادياً ، فلو أن
المستغيث بالأنبياء والأولياء بعد موتهم كان معتقداً
أنهم الفاعلون للإغاثة والإعانة بالاستقلال لكان هذا
منه كفر صريح ، ولكن اعتقاده أن الله هو المتصرف
والمدير والفاعل حقيقة ، وأنه يمنح ويكسب بعض
عباده شيئاً من ذلك .

الجواب عن هذه الشبهة:

سبق الجواب عن جزء من هذه الشبهة ، ويتمم
الفقيه رده على هذه الشبهة بكلام يتضمن ثلاثة أوجه :

105 (2) المصدر السابق ، (ق/58) .

106 (3) سورة الإسراء ، (85) .

الوجه الأول : أن دعوى أن المستغيثين

بالأموات لا يعتقدون في أمواتهم

أنهم ينفعون ويضرون ويفعلون أفعال الإله دعوى كاذبة ، بل إن حقيقة الأمر أنهم قد وصلوا إلى حد في اعتقادهم في الأموات يوازي اعتقاد المشركين أو يفوقه ، والشواهد من واقعهم كثيرة جداً .

وينقل الشيخ الفقيه كلاماً للشوكاني فيه استنكار ونقد لهذه الدعوى ، يقول الشوكاني⁽¹⁾ : «دعوى أن ما يفعله المعتقدون في الأموات من كفر العمل في غاية الفساد ، ... فليت شعري ما هو الحامل له على الدعاء والاستغاثة وتقيل الجدارات ونذر النذورات ؟ هل هو مجرد اللعب والعبث من غير اعتقاد ؟ فهذا لا يفعله إلا مجنون ، أم الباعث عليه الاعتقاد في الميت ، فكيف لا يكون هذا من كفر الاعتقاد الذي لولاه لم يصدر فعل من تلك الأفعال »⁽²⁾ .

وبين الفقيه أن مما يدل أنهم معتقدون هذا الاعتقاد ، تهاونهم بالحلف بالله سبحانه وتعالى ، وخشيتهم من الحلف بأمواتهم كذباً وزوراً⁽³⁾ .

الوجه الثاني : أنه على فرض أنهم لا يعتقدون في أمواتهم هذا الاعتقاد فإنهم قد وصلوا إلى الشرك

(1) انظر : «الدر النضيد» ، ص: (84 - 87) .

(2)² انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (362) .

(3) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/34) .

بمجرد عملهم الذي شابهوا فيه المشركين ، وفي ذلك ينقل الفقيه كلاماً للآلوسي فيه بيان هذا الوجه، يقول الآلوسي⁽⁴⁾ : «أما أول اعتراضكم وقولكم إنه ليس مقصودهم إلا التوسل وإن تكلموا بما يفيد غيره ، فإنه يدل على أن الشرك لا يكون إلا اعتقادياً وأنه لا يكون كفراً إلا إذا طابق الاعتقاد ، وهذا يقتضي سد أبواب الشرائع بأسرها ، ومحو الأبواب التي ذكرها الفقهاء في الردة ومحققها ، كيف وأن الله سبحانه يقول: (ت ت ت ت ت ت ت ت) ، وقال سبحانه : (ر ر ر ر ر ر ر ر) (1) (2) .

وكذلك العلماء كفروا بألفاظ سهلة جداً ، وبأفعال تدل على ما هو دون ذلك ، ولو فتحنا هذا الباب لأمكن لكل من تكلم بكلام يُحكم على قائله بالردة أن يقول : لم تحكمون بردتي ؟ فيذكر احتمالاً ولو بعيداً يخرج به عما كُفر فيه ، ولما احتاج إلى توبة ، ولا توجه عليه لوم أبداً ، ولساغ لكل أحد أن يتكلم بكل ما أراد ، فتسد الأبواب المتعلقة بأحكام الألفاظ من قذف وكفارة يمين وظهار ، ولانسدت أبواب العقود من نكاح وطلاق وغير ذلك من الفسوخ والمعاملات ، فلا يتعلق

(4) انظر : «غاية الأمانى» ، (1/332) ، لمحمود شكري الآلوسي .

(1) سورة التوبة ، (74) .

(2) سورة التوبة ، (65 - 66) .

حكم من الأحكام بأي لفظ كان إلا إذا اعتقد المعنى ، وإن أفيد بوضع الألفاظ «⁽³⁾ .

الوجه الثالث : بيان الكلام المحقق حول هذه المسألة ، وذلك بأن تفسر المسألة تفسيرا صحيحا ، بعيدا عن المغالطة والجهل ، وفي ذلك ينقل الفقيه كلاماً للشوكاني يقول فيه⁽⁴⁾ : «وتحقيقه أن الكفر كفر عمل وكفر جحود وعناد ، فكفر الجحود : أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله، جحوداً وعناداً ، فهذا الكفر يضاد الإيمان من كل وجه .

وأما كفر العمل فهو نوعان : نوع يضاد الإيمان ، ونوع لا يضاده «⁽⁵⁾ .

الشبهة الحادية عشر :

قولهم : إن المعتقدين في الأموات لا يعلمون بأن ما يفعلونه شرك ، بل لو عرض أحدهم على السيف لم يقر بأنه مشرك بالله ، ولو علم أدنى علم أن ذلك شرك لم يفعله .

الجواب عن هذه الشبهة :

يقول الفقيه - رحمه الله - : «من المتقرر في أسباب الردة أنه لا يعتبر في ثبوتها العلم بمعنى ما

³ (3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (304 - 305) .

⁴ (4) انظر : «الدر النضيد» ، ص: (104 - 105) .

⁵ (5) انظر «الكشف المبدي» ، ص: (359) .

جاء به من لفظ أو فعل كفري ، وإنما يكفي العلم بمنع ذلك شرعاً⁽¹⁾ .

وما ذكره الفقيه هو الذي نص عليه العلماء ، وبيان ذلك أنه لا عذر بالجهل في مدلول الشهادتين ، وهو أصول الدين وعبادة الله تعالى وحده ، وتحقيق العبادة الخالصة لا يمكن مع الجهل بها ، فمن أشرك مع الله تعالى غيره في ربوبيته وألوهيته فلا مسوغ لفعله⁽²⁾ .

الشبهة الثانية عشر :

قولهم: إن الخلائق يوم القيامة يأتون الأنبياء فيدعونهم ويستغيثون بهم حتى يصلوا إلى محمد ﷺ ، كما صح بذلك الخبر .

الجواب عن هذه الشبهة :

يقول الفقيه : إن أهل المحشر إنما يأتون هؤلاء الأنبياء يطلبون منهم أن يشفعوا لهم إلى الله سبحانه ويدعو لهم بفصل الحساب والإراحة من ذلك الموقف ، وهذا جائز فإنه من طلب الشفاعة والدعاء المأذون فيهما ، والنبي ﷺ قد أعطاه الله الشفاعة في ذلك الموقف العظيم ، وذلك هو المقام المحمود، وقد

(1) المصدر السابق، ص: (348) ، و«الدر النضيد» ، ص: (82 - 83) .

(2) انظر: «مجموع الفتاوى» ، (161/35-162) ، و«نيل الأوطار» ، ص: (1479) ، للشوكاني ، و«ضوابط التكفير» ، ص: (261-266) ، للدكتور عبدالله القرني .

أرشد الله سبحانه وتعالى الخلق إلى أن يسألوا النبي ﷺ ذلك ويطلبوه منه، كما جاء ذلك في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال : « إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ، ثم صلوا عليّ ، فإن من صلى عليّ صلاة صلى الله عليه بها عشراً ، ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله ، وأرجو الله أن أكون أنا هو ، فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة » (107) .

وسؤال الأنبياء في الدنيا بعد مماتهم غير جائز لعدم ورود الدليل أنهم في مقدورهم إجابة المستغيثين ، بخلاف السؤال يوم القيامة فإن الله سبحانه وتعالى قد جعل ذلك في مقدور النبي ﷺ (108) .



107 (1) أخرجه مسلم في «الصحیح» ، كتاب الصلاة، باب

استحباب القول مثل قول المؤذن، برقم: (384) .

108 (2) انظر : «الكشف المبدي»، ص: (348 - 349)،

و«الدر النضيد»، ص: (84 - 87) .

- التبرك الممنوع شرعاً :

يذكر الشيخ الفقيه معنى التبرك في اللغة فيقول:
« وإليك ما ذكره أهل اللغة في معنى تبرك به ، ...
تبرك به : تيمن ، وتبرك به : فاز منه بالبركة، تبارك
بالشيء : تفاعل به »⁽¹⁰⁹⁾ .

ويضاف إلى ما نقله الفقيه ، ما جاء في «معجم
مقاييس اللغة» ، قال ابن فارس : « برك : الباء
والراء والكاف أصل واحد وهو ثبات الشيء ثم يتفرع

¹⁰⁹ (1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (116) ، وانظر هذا
الكلام في «القاموس المحيط» ص: (932) ، للفيروز آبادي .

فروعاً يقارب بعضها بعضاً ، ... قال الخليل⁽²⁾ : البركة :
من الزيادة والنماء، والتبريك : أن تدعو بالمبركة «⁽³⁾ .
وفي «النهاية في غريب الحديث» ، يقول ابن الأثير
: « وتطلق البركة أيضاً على الزيادة »⁽⁴⁾ .

وفي «الصحاح» : « كل شيء ثبت وأقام فقد برك
، ... والبركة أيضاً كالحوض والجمع البرك ، ويقال
سميت بذلك لإقامة الماء فيها ، ... والبراكاء الثبات
في الحرب والجد ، وأصله من البروك ، ... والبركة :
النماء والزيادة »⁽⁵⁾ .

ويتحصل مما سبق أن معنى البركة يدور حول
أصليين :

أحدهما : الثبوت واللزم .

والثاني : النماء والزيادة .

التبرك شرعاً : هو طلب ثبوت الخير ودوامه
وزيادته .

(2) الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري ، أبو
عبدالرحمن ، صاحب العربية ومنشئ العروض ، توفي سنة
100هـ ، سمع الحديث من أيوب السخيتاني وغيره ، وكان
مفرط الذكاء ، دينا ورعا ، توفي سنة 170هـ ، وقيل غير ذلك
، له كتاب العين . انظر : «السير» ، (431-7/429) ، و«غاية
النهاية في طبقات القراء» ، (1/275) ، لابن الجزري .
(3)³ انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (1/227 ، 230) .
(4) انظر : «النهاية في غريب الحديث والأثر» ، (1/120) .
(5) انظر : «الصحاح» ، (348-4/347) .

قال في «المفردات»: «البركة: ثبوت الخير الإلهي في الشيء، قال تعالى: (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هٰذَا بَاطِلًا يُعَذِّبُ بِهٖ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا ۚ هٰذَا هُوَ ٱلَّذِي كُفِّرُوا عَنْكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَأَخْرَجُكُمْ مِنْ ظُلُمَٰتٍ إِلَىٰ نُورٍۭ ۚ هٰذَا هُوَ ٱلَّذِي يَهْدِيكُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍۭ مُّسْتَقِيمٍۭ)» (١١٠).

وسمي بذلك لثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ، والمبارك ما فيه ذلك الخير»⁽¹¹¹⁾.

وقال الإمام القرطبي^(٣) في تفسير قوله تعالى: ﴿كَبَّ كَبًّا﴾، «جعل مباركاً لتضاعف العمل فيه ، فالبركة كثيرة الخير»^(٥).

٢- أقسام التبرك :

من خلال قراءة كلام الفقيه حول التبرك يؤخذ منه بصريح عبارته أنه يقسم التبرك إلى قسمين ، مشروع، وممنوع شرعاً .

110 (1) سورة الأعراف ، (96) .

111 (2) انظر: «المفردات في غريب القرآن»، ص: (119)، للراغب الأصفهاني.

(3) أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي الأندلسي المالكي ، إمام متفنن له تصانيف تدل على سعة إطلاعه وفضله ، وكان حافظاً ذكياً ، صاحب عبادة وزهد ، وكان من الغواصين على معاني الحديث ، توفي في شوال سنة 671هـ ، وله مؤلفات منها: «التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة» ، انظر : «شذرات الذهب» ، (7/584) .

(4) سورة آل عمران ، (96) .

(5) انظر: «الجامع لأحكام القرآن»، (5/209)، للقرطبي

يقول في التبرك المشروع: « نعم إن التبرك
بالنبي ﷺ في حياته حق وصدق ، فقد صح أنه كان إذا
تنخم نخامة وطرحها فكان أصحابه يرفعون أيديهم
فمن وقعت في يده تلك النخامة ذلك بها وجهه وما
استطاع من جسده »⁽¹¹²⁾ .

وفي التبرك الممنوع يقول : « وأما القسم الثالث
الذي ذكره الخصم⁽¹¹³⁾ وهو زيارتها⁽¹¹⁴⁾ للتبرك بأهلها إن
كانوا من أهل الخير والصلاح ، فهذا القسم لم يرد به
كتاب ولا سنة ، بل هو مناقض لشرع الله ورسوله
»⁽¹¹⁵⁾ .

وهذا الكلام من الشيخ الفقيه - رحمه الله - يفيد
بكل وضوح وجلاء أن التبرك نوعان ، مشروع وممنوع
شريعاً .

التبرك المشروع :

من المتقرر عند السلف أهل السنة والجماعة أن
التبرك توقيفي ، فلا يجوز التبرك بشيء حتى يدل
الدليل عليه .

¹¹² (1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الشروط، باب
الشروط في الجهاد، برقم: (2731 ، 2732) ، وانظر : «الرد
على الدجوي» ، (ق/56) .

¹¹³ (2) يقصد السبكي .

¹¹⁴ (3) أي القبور .

¹¹⁵ (4) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (116) .

وقد قرر الفقيه ذلك ، فبيّن أن التبرك المشروع هو الذي دل الدليل الشرعي عليه⁽¹¹⁶⁾.

وقد جاءت النصوص الشرعية بأنواع كثيرة من التبرك المشروع ، حسية ومعنوية ، قولية وفعلية⁽¹⁾ .

والفقيه - رحمه الله - ذكر نوعاً من هذه الأنواع المشروعة ، وهو التبرك بريق النبي ﷺ ، فأوضح أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا يتبركون بنخامته عليه الصلاة والسلام ، والنبي ﷺ يقرهم على ذلك⁽²⁾ .

وهذا الذي ذكره الفقيه واضح ظاهر ، فإنه عليه الصلاة والسلام يشرع التبرك بذاته وآثاره ، كما جاءت بذلك الأدلة الصحيحة الصريحة .

1 - أما التبرك بآثاره عليه الصلاة والسلام ، فمن أدلته ما سبق في كلام الفقيه من تبرك الصحابة بنخامته وإقراره لذلك ، وكذلك التبرك بفضله وطعامه ، فقد كان أبو أيوب الأنصاري - رضي الله عنه - يتتبع موضع أصابع النبي ﷺ في الإناء⁽³⁾ .

116 (5) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (121) ، و«قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» ، (ق/6) .

(1) انظر للتوسع في ذلك : «التبرك أنواعه وأحكامه» ، لناصر الجديع .

2 (2) سبق تخريجه ، وانظر : الرد على الدجوي ، (ق/56) .

2 - وأما التبرك بذاته ﷻ فيكون بالتبرك بأعضاء جسده كاليد والوجه، أو التبرك بما انفصل من جسده كالشعر، ومما يدل على ذلك ما جاء في «الصحيحين» من حديث عائشة - رضي الله عنها - أنها قالت : كان النبي ﷺ ينفث على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات ، فلما ثقل كنت أنفث عليه بهن وأمسح بيد نفسه رجاء ببركتها⁽⁴⁾ .

ومن ذلك ما جاء في «صحيح مسلم» عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا صلى الغداة جاء خدم المدينة بأنيتهم فيها الماء، فما يؤتي بإناء إلا غمس يده فيها ، فربما جاءوه في الغداة الباردة فيغمس يده فيها⁽¹¹⁷⁾ .

- التبرك بذوات أو آثار الأولياء والصالحين

:

-
- 3 (3) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الأشربة ، باب إباحة أكل الثوم ، برقم: (2053).
- 4 (4) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب فضائل القرآن ، باب فضل المعوذتين ، برقم: (5016) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب السلام، باب رقية المريض بالمعوذات والنفث، برقم: (2192) .
- 117 (1) أخرجه مسلم في «الصحيح» ، كتاب الفضائل، باب قرب النبي عليه السلام من الناس وتبركهم به ، برقم: (2324) .

لا يصح قياس الصالحين على النبي ﷺ في التبرك بهم ، فإن ثمة فرق بينهم وبين النبي ﷺ .

والفقيه - رحمه الله - ليس في كلامه ما يجوز التبرك بذوات الصالحين ، بل في صريح عباراته ما يمنع ذلك⁽¹¹⁸⁾ .

وأما التبرك بآثار الصالحين ففي كلام الفقيه ما يجوز بعضه ، وهو التبرك بريق من عرف عنه الصلاح .

ويظهر من كلام الشيخ أنه يخص من التبرك بالصالحين ، بريقهم فقط ، وذلك أنه استدل بدليل ليس فيه إلا ذلك .

يقول - رحمه الله - : « بل إذا اعتقدنا في إنسان من أهل الخير والصلاح نتبرك بريقه »⁽¹¹⁹⁾ .

ويستدل على ذلك بحديث : « باسم الله ، تربة أرضنا ، بريقة بعضنا ، يشفى سقيمنا ، بإذن ربنا »⁽¹²⁰⁾ .

(2) يأتي نص كلامه ، ص: (344) . 118

(3) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/56) . 119

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الطب ، باب رقية النبي ﷺ ، برقم: (5745) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب السلام ، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمية والنظرة ، برقم: (2194) ، وانظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/56) . 120

وقد سبق الشيخ الفقيه إلى هذا القول من بعض
شراح الحديث⁽¹⁾ ، وفي الحقيقة فإن ما ذهب إليه
يحتمل أمرين :

الأول : أنه يقصد جواز التبرك بريق الصالحين أثناء
الرقية الشرعية فحسب .

الاحتمال الثاني : أنه يقصد جواز التبرك بريق
الصالحين في كل حال , سواء كان ذلك أثناء الرقية
الشرعية أو غير ذلك .

أما الاحتمال الأول فإنه لا غبار عليه لورود
النصوص باستخدام الريق عند الرقية الشرعية وأنه
ينفع بإذن الله تعالى ، وهذا الذي ينزل عليه الحديث
الذي استدل به الشيخ .

أما الاحتمال الثاني فإنه مرجوح والله أعلم ، وذلك
من وجهين :

الأول : أنه لا يسلم بالدليل الذي استدل به ، إذ أنه
خاص باستخدام الريق والتبرك به أثناء الرقية
الشرعية .

الثاني : أن هناك ما يدل على منع ذلك ، وهو
إجماع الصحابة - رضوان الله عنهم - على عدم التبرك
بآثار أحد غير النبي ﷺ ، ومن ذلك ريق الصالحين ، فإنه

(1) انظر : «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل
الشيخ» ، (1/103) ، جمع الشيخ محمد بن قاسم .

لم ينقل حصول ذلك عنهم ، وهم من عرفوا بالسبق
والمسارعة إلى فعل الخيرات ، فلم يتبرك صغار
الصحابة بالعشرة المبشرين بالجنة ، ولم يتبرك من
تأخر إسلامهم بالسابقين من المهاجرين والأنصار .

وفي تقرير ذلك يقول الإمام الشاطبي : « الصحابة
- رضي الله عنهم - بعد موته عليه الصلاة والسلام لم
يقع من أحد منهم شيء من ذلك بالنسبة إلى من
خلفه ، إذ لم يترك النبي ﷺ بعده في الأمة أفضل من
أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - فهو كان خليفته ،
ولم يفعل به شيء من ذلك ، ولا عمر - رضي الله عنه
- وهو كان أفضل الأمة بعده ، ثم كذلك عثمان ثم
علي ، ثم سائر الصحابة الذين لا أحد أفضل منهم في
الأمة ، ثم لم يثبت لواحد منهم من طريق صحيح
معروف أن متبركاً تبرك به على أحد تلك الوجوه أو
نحوها ، بل اقتصروا فيهم على الاقتداء بالأفعال
والأقوال والسير التي اتبعوا فيها النبي ﷺ ، فهو إذاً
إجماع منهم على ترك تلك الأشياء » (121).

ثم أوضح الشاطبي - رحمه الله - علة ترك
الصحابة لهذا النوع من التبرك ، وهو أنهم يعتقدون أن
ذلك من خصائص الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة
والسلام ، لما منحهم الله من صفات لا تساوي سائر

121 (1) انظر : «الاعتصام» ، (2/8 - 9) ، للشاطبي .

صفات البشر، ولما شرفهم الله به من النبوة والرسالة⁽¹²²⁾ .

وبين كذلك أن فعل التبرك على هذا الوجه يعد من الابتداع في الدين، والله المستعان⁽¹²³⁾ .

ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله - : « إن الذوات جعل الله فيها ما جعل من البركة ، ولكن لا تصلح للتبرك بها إلا نبينا محمد ﷺ من أبعاضه كريقه ، ولا يقاس على النبي غيره ، والصحابة ما فعلوا مع أبي بكر وعمر من قصد البركة فيهما كما فعلوا مع النبي ، ... وهناك مسألة ، وهي أن بعض شراح الحديث يذكر أنه لا بأس بالتبرك بآثار الصالحين إذا مروا بذكر شعر النبي ، وهذا غلط لا يوافقهم عليه أهل العلم والحق ، وذلك أنه ما ورد إلا في حق النبي »⁽¹²⁴⁾ .

ثم أوضح أن هذا النوع من التبرك سبيل للوقوع في الشرك ، قال : « إنه لو أذن فيه على وجه البركة من غير اعتقاد ذاتي فهو سبب يوقع في التعلق على

122 (2) المصدر السابق ، (2/9) .

123 (3) المصدر السابق ، (2/10) .

124 (1) انظر : «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ» ، (1/103 - 104) .

غير الله في أكبر من هذا ، والشريعة جاءت بسد أبواب الشرك» (125).

- التبرك الممنوع :

بعد أن قرر الفقيه المشروع من التبرك وأوضحه ، شرع في الكلام حول التبرك الممنوع .

فبين أن القاعدة في معرفة حقيقة التبرك الممنوع هي عدم ورود الدليل به، يقول : « وأما زيارتها⁽¹²⁶⁾ للتبرك بأهلها وطلب حوائج الدنيا والآخرة من أهلها فأمر محدث في الدين ، ما ورد به كتاب ولا سنة ولا دل عليه أثر عن صحابي معروف بالعلم والفتيا »⁽¹²⁷⁾ .

والتبرك الممنوع شرعاً له أنواع وصور ، كالتبرك بالأحجار والأشجار وصالحي البشر ، وقد أشار الفقيه إلى شيء من هذه الأنواع ، وأطال الحديث عن التبرك بصالحي البشر.

1- التبرك بالأحجار والأشجار :

لا شك أن بعض أهل الإسلام قد وقع في شيء من التبرك بالأحجار والأشجار ، وكاد أن يقع ذلك في حياة النبي عليه الصلاة والسلام ، ولذلك جاء النهي والتحريم المشدد لهذا الفعل ، كما في حديث أبي

125 (2) المصدر السابق ، (1/104) .

126 (3) أي القبور .

127 (4) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (121) .

واقده الليثي، عندما طلب بعض الصحابة ممن كان قريب عهد بإسلام من النبي ﷺ أن يجعل لهم ذات أنواع - أي شجرة - كما كان للمشركين شجرة ، فقال النبي ﷺ : « سبحان الله ، هذا كما قال قوم موسى : (تَذَكَّرْتُ) »⁽¹²⁸⁾ ، والذي نفسي بيده لتركبن سنة من كان قبلكم »⁽¹²⁹⁾ .

وقد بين الفقيه أن ما أخبر به النبي ﷺ قد وقع وتحقق في الأزمان المتأخرة ، يقول : « وجميع ما حذر منه ﷺ قد وقع في زماننا وقبله بقرون عديدة ، ... وما زال هذا الشر يتفاقم شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى ما يرى من العكوف على القبور »⁽¹³⁰⁾ .

وحول التبرك بالأحجار فإن الفقيه يبين أنه لا يجوز التبرك بشيء منها إلا ما دل الدليل عليه ، وذلك جرياً على القاعدة التي ذكرها من أن التبرك توقيفي ، فلا يجوز إلا بدليل صحيح صريح .

ثم يوضح أنه لم يأت دليل ينص على التبرك بشيء من الأحجار إلا حجراً واحداً وهو الحجر الأسود ، يقول - رحمه الله - : « وأما التبرك بالأحجار فلم يشترط قط إلا في الحجر الأسود »⁽¹³¹⁾ .

128 (1) سورة الأعراف ، (138) .

129 (2) سبق تخريجه .

130 (3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (196) .

131 (4) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/56) .

وما ذكره الفقيه هو ما دل عليه الدليل ، فقد جاء
عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أنه قال في
الحجر الأسود : « أَمَّ والله لقد علمت أنك حجر، ولولا
أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبلك ما
قبلتك » (5) .

وأما بقية الأحجار وكذلك الأشجار فيشير الفقيه
إلى أنه لم يرد دليل يدل على جواز التبرك بها ، يقول
: « وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، لما بلغه
أن الناس يتبركون بالشجرة التي بايع النبي ﷺ أصحابه
تحتها ، ذهب إليها واجتثها من أصلها ، وقال : أخشى

5 (5) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الحج، باب تقبيل
الحجر، برقم: (1610) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الحج،
باب استحباب تقبيل الحجر الأسود في الطواف ،
برقم : (1270) .

أن يطول عليها الأمد فتعبد من دون الله⁽¹³²⁾ ، فما أفقه هذا الإمام وما أدق فهمه⁽¹³³⁾ .

2- التبرك بصالحي البشر من أهل القبور:

(1) أخرج هذا الأثر ابن سعد في «الطبقات الكبرى» ، (2/100) ، والفاكهي في «أخبار مكة» ، (5/77-78) ، وقد أنكره سعيد بن المسيب ، كما في «صحيح البخاري» ، كتاب المغازي ، باب غزوة الحديبية ، برقم ، (4163) ، فعن طارق بن عبدالله قال: انطلقت حاجاً فمررت بقوم يصلون ، قلت: ما هذا المسجد؟ قالوا: هذه الشجرة حيث بايع رسول الله ﷺ بيعة الرضوان ، فأتيت سعيد بن المسيب فأخبرته ، فقال سعيد: حدثني أبي أنه كان فيمن بايع رسول الله تحت الشجرة ، قال: فلما خرجنا من العام المقبل نسيناها ، فلم نقدر عليها ، قال سعيد: إن أصحاب محمد ﷺ لم يعلموها وعلمتموها أنتم فأنتم أعلم أ.هـ ، والحافظ بن حجر في «الفتح» ، (7/513) ، يصح إسناد هذا الأثر ، ويبين أن عدم معرفة والد سعيد ابن المسيب لا يدل على رفع معرفتها ، يقول : « إنكار سعيد ابن المسيب على من زعم أنه عرفها معتمداً على قول أبيه إنهم لم يعرفوها في العام المقبل لا يدل على رفع معرفتها أصلاً ، فقد وقع عند المصنف من حديث جابر الذي قبل هذا : « لو كنت أبصر اليوم لأريتكم مكان الشجرة » ، فهذا يدل على أنه كان يضبط مكانها بعينه وإذا كان في آخر عمره بعد الزمان الطويل يضبط موضعها ففيه دلالة على أنه كان يعرفها بعينها ، لأن الظاهر أنها حين مقالته تلك كانت هلكت إما بجفاف وإما بغيره واستمر هو يعرف موضعها بعينه ، ثم وجدت عند ابن سعد بإسناد صحيح عن نافع أن عمر بلغه أن قوماً يأتون الشجرة فيصلون عندها فتوعدهم ، ثم أمر بقطعها فقطعت » أ.هـ ، وفي كلام

132

حذر الشيخ الفقيه من هذا النوع من التبرك ،
وأطال الحديث حوله ،
ذلك أنه أكثر ما وقع الناس فيه في زمانه .
وبالنظر في كلامه وتحليله ، يظهر أنه ناقش
أصحاب هذا المذهب من وجهين:
الأول: بيان أنهم لا يستندون في دعواهم هذه إلى
دليل صحيح صريح .

الثاني : إقامة الدليل على منع ما ذهبوا إليه .

الوجه الأول :

أما هذا الوجه فقد أوضح الشيخ فيه إفلاس هؤلاء
القوم من الدليل الذي يعضد مذهبهم ويؤيد قولهم .
يقول في معرض مناقشته للسبكي: « وأما قوله :
وأن المعلوم من الدين وسير السلف الصالحين ،
التبرك ببعض الموتى من المسلمين فكيف بالأنبياء
والمرسلين ، ... إلى آخره ⁽¹³⁴⁾ .

أقول : هذه دعوى ما عليها أثارة من علم ، بل هي
أصل ضلال المضلين، وشرك المشركين ، ويقال له

الحافظ ابن حجر تصريح بتصحيح الأثر الوارد عن عمر بن
الخطاب - رضي الله عنه - .

133 (2) انظر: «الرد على الجوي» ، (56) .

134 (1) انظر: «شفاء السقام» ، ص: (130) ، للسبكي .

أوجد لنا دليلاً من الكتاب العزيز أو من سنة صحيحة أو أثر صحابي يدل على ما قلته» (135) .

وفي هذا الكلام يبين الفقيه أن ما زعموه من وجود الدليل إنما هو دعوى لا أساس لها من الصحة والصدق .

ويقول في موضع آخر : « وأما زيارتها للتبرك بأهلها وطلب حوائج الدنيا والآخرة من أهلها فأمر محدث في الدين ، ما ورد به كتاب ولا سنة ولا دل عليه أثر عن صحابي معروف بالعلم والفتيا » (3) .

وما ذكر الفقيه من إفلاس هؤلاء القوم من الدليل الصحيح الصريح، كلام في غاية الصحة والإنصاف ، ومن تتبع كتبهم فإنه لن يجد سوى نوعين من الأدلة. أحدهما : أدلة صحيحة ثابتة ، ولكنها ليس فيها دلالة على المراد .

والثاني من أدلتهم : هي أكاذيب وأباطيل ليس لها أساس من الصحة (136) .

الوجه الثاني :

ويقرر الفقيه فيه أن هناك من الأدلة ما يمنع هذا النوع من التبرك ، وبعد النظر في هذه الأدلة التي

135 (2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (195) .

3 (3) المصدر السابق ، ص: (121) .

136 (1) انظر في ذلك ، «شفاء السقام» .

أوردها الفقيه تبين أنه يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أصناف ، وهي : أدلة نقلية ، ودليل الإجماع ، وأدلة عقلية .

الأدلة النقلية :

ويقول فيها الفقيه : « وقد تتبعا الآيات والأحاديث النبوية الصحيحة فلم نجد فيها أن القبور تزار لطلب الخير من أهلها ، بل وجدنا في القرآن والسنة ما يناقضه وبيانه أشد مناقضة ومباينة ، وأنه من جنس أفعال المشركين التي كانوا يفعلونها بقبور صالحهم » (137) .

ثم أورد الفقيه جملة من النصوص المانعة لهذا النوع من التبرك ومن ذلك قوله - رحمه الله - : « ولذلك نهى الرسول ﷺ عن اتخاذ القبور مساجد ، ولعن فاعل ذلك ، وسأل ربه - تعالى - أن لا يجعل قبره وثناً يعبد » (3) .

ويقول في موضع آخر : « وكيف يكون هذا الأمر مشروعاً ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن ما هو أقل من ذلك ، كاتخاذ القبور مساجد ، وإيقاد السرج عليها ، وتحريم تجسيصها ، والحلف بغير الله » (1) .

137 (2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (117) .

(3) المصدر السابق ، ص (117) .

(1) المصدر السابق ، ص : (122) .

وفي كلام الفقيه الآنف الذكر جملة من النصوص الشرعية ذكرها بمعانيها ، وهي تدل بكل وضوح على منع التبرك بالصالحين من أهل القبور وغيرهم ، وهي كالتالي :

حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله ﷺ : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد »⁽²⁾ .

وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد »⁽³⁾ .
وحديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - قال : نهى رسول الله ﷺ أن يخصص القبر، وأن يقعد عليه ، وأن يبنى عليه⁽⁴⁾ .

وحديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ : « من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » ،

² (2) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الجنائز، باب ما يكره من اتخاذ المساجد على المساجد برقم: (1330) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب المساجد ، باب النهي عن بناء المساجد على القبور ، برقم : (529) .

³ (3) أخرجه أحمد في «المسند» ، (2/246) ، برقم: (7376) ، وصحه الألباني في «تحذير الساجد» ، ص: (25) - (26) .

⁴ (4) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الجنائز ، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه ، برقم: (970) .

فكانت قريش تحلف بآبائها فقال : « لا تحلفوا بآبائكم
» (5).

ووجه الدلالة من هذه الأدلة الذي قصده الفقيه هو
أن هذه الأدلة تمنع هذا الفعل بطريق الأولى، حيث
إنها دالة في الأصل على ما هو أقل حرمة منه، وإليه
الإشارة بقوله : « وقد نهى رسول الله ﷺ عن ما هو
أقل من ذلك » (138).

وهذا الوجه الذي ذكره الفقيه في غاية القوة
والمثانة ، وفيه إلزام للمخالف بإباحة هذه الأفعال
التي نهت عنها النصوص ، أو أن يترك قوله .

ثم إن الفقيه - رحمه الله - يبين أنه يمكن أن تكون
بعض هذه الأدلة مطابقة في النهي لفعل هؤلاء ، وذلك
أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن اتخاذ القبور مساجد
، وسأل الله أن لا يجعل قبره وثناً يُعبد .

يقول الفقيه : « فأى عبادة للقبر أعظم من طلب
حوائج الدنيا والآخرة من صاحبه ، والاستغاثة والالتجاء
له في جلب المنافع ودفع المضرات » (139) .

5 (5) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب مناقب الأنصار،
باب أيام الجاهلية، برقم :

(3836)، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب النهي
عن الحلف بغير الله تعالى ، برقم: (1646).

138 (1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (122) .

139 (2) المصدر السابق ، ص: (118) .

وفي الحقيقة فإن هذا هو حقيقة تبرك هؤلاء القوم ، وإلا فما الذي يرومونه من أصحاب القبور وماذا يلتمسون منهم .

- دليل الإجماع :

سبق بيان أن الإجماع من الصحابة قد انعقد على ترك هذا النوع من التبرك ، وأوردنا طائفة من كلام علماء محققين قرروا ذلك وأثبتوه ، والشيخ الفقيه يذكر هذا الدليل ويورده على الخصم ، ويجزم بعدم حصول هذا التبرك من أحد من الصحابة .

يقول في معرض مناقشة السبكي والرد عليه :
« وهذا الذي ذهب إليه

السبكي ، وهو مشروعية التبرك بقبر النبي - عليه الصلاة والسلام - وغيره⁽¹⁴⁰⁾ ، هو الذي أنكره شيخ الإسلام وغيره من أئمة المسلمين ، وحججهم ظاهرة مستفيضة في الكتاب والسنة والإجماع ، وهذا المخالف لم يأت بشيء يصلح للاستدلال على ما قاله ، فبطل ما ادعاه وبالله تتأيد»⁽¹⁴¹⁾ .

ويقول : « فإذا تأملت بعين الإنصاف في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة وأفعال الصحابة علمت أن

¹⁴⁰ (1) قال السبكي : « وإن المعلوم من الدين وسير السلف

الصالحين التبرك ببعض الموتى من الصالحين فكيف بالأنبياء والمرسلين » ، انظر : «شفاء السقام» ، ص: (130) .

¹⁴¹ (2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (120 - 121) .

زيارة القبور المشروعة هي الدعاء والترحم والسلام على الأموات ، وتذكر الآخرة ، وذكر الموت برؤية القبور ليس إلا، وأما زيارتها للتبرك بأهلها وطلب حوائج الدنيا والآخرة من أهلها فأمر محدث في الدين ، ما ورد به كتاب ولا سنة ، ولا دل عليه أثر عن صحابي معروف بالعلم والفتيا « (142) .

ويقول في موضع آخر في معرض مناقشة السبكي : « ويقال له : أوجد لنا دليلاً من الكتاب العزيز أو من سنة صحيحة أو أثر صحابي يدل على ما قلته ، وإلا فكيف يكون هذا الشرك معلوماً من الدين وسير السلف ، وهم كانوا أشد الناس تحريماً وتباعداً عن الشرك » (143) .

وواضح من كلام الشيخ أنه يروم تعجيز الخصم بطلب أثر عن أحد الصحابة فيه إقرار هذا الفعل ، وفي قرارة نفس الشيخ عدم وجود شيء من ذلك .

- الأدلة العقلية :

يقرر الشيخ الفقيه - رحمه الله - أن الدلائل العقلية تمنع التبرك بالصالحين من أهل القبور وتستقبحه .
ويوضح صورة هذا الدليل العقلي من وجوه :

142 (3) المصدر السابق ، ص: (121) .

143 (4) المصدر السابق ، ص: (195) .

الأول: بيان مقدمة لابد من التسليم بها وهي أن التبرك عند أهل اللغة معناه: طلب البركة والخير⁽¹⁴⁴⁾ .

وبعد التسليم بها يقول : فأني عاقل راشد مؤمن يقول : إن الميت يعطي من يشاء ويمنع من يشاء⁽¹⁴⁵⁾ ، والله تعالى يقول : (نذ ت ت ت)⁽³⁾ والنبى ﷺ يقول : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث »⁽⁴⁾ .

ويقول : ونسأل أصحاب هذا القول ، هل الأعمال التي تعملها الروح بعد موت صاحبها يثاب عليها أم لا ؟ فإن قالوا نعم فقد ناقضوا قول الرسول ﷺ في قوله في الحديث السابق ، وكذلك فإنه يصبح لا فرق في التكليف بين حي وميت ، وهذا لا يقول به إلا من فقد عقله ، وإن قالوا إنه لا يثاب الميت إلا بالأعمال التي عملها في الدنيا قبل موته ، فقد تركوا قولهم ورجعوا عنه⁽⁵⁾ .

ثم يقول الفقيه : « وكيف يطلب الزائر تحصيل البركة والفوز بها من صاحب القبر وقد انقطع عمله بموته »⁽⁶⁾ .

144 (1) سبق تعريف التبرك .
145 (2) «الكشف المبدي» ، ص: (196) .
(3) سورة فاطر ، (22) .
4 (4) سبق تخريجه ، انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/58)

5 (5) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/44 - 45) .

6 (6) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (116) .

الوجه الثاني: قوله للمخالف: هل كان النبي ﷺ يعلم أن التبرك بقبور الصالحين خيراً أو لا ؟ فإن كان يعلم أنه خير فكيف ينهي أمته عن اكتساب هذا الخير وهو حريص على هداية أمته وعلى جلب الخيرات إليها ! وإن كان لا يعلم فكيف اهتدى لهذا الخير غيره من السبكي وأضرابه ! ممن حسنوا للناس العكوف على القبور وطلب الحوائج من أهلها⁽¹⁴⁶⁾ .

وفي الحقيقة فإن هذا الوجه الذي أورده الفقيه فيه الحجة الدافعة لهذه الفرية والبدعة التي أضلت كثيراً من بسطاء المسلمين والله المستعان .

ثم بعد مناقشة أصحاب هذا المذهب وتفنيد بدعتهم وضلالهم يبين الفقيه - رحمه الله - أن حقيقة هذا الفعل هو نفسه حقيقة فعل المشركين والكفار الجاهليين ، يقول : « وأما قوله⁽¹⁴⁷⁾ : القسم الثالث : زيارة القبور للتبرك بأهلها إن كانوا من أهل الخير والصلاح ، ... إن أراد التبرك بصاحب القبر بمعنى أن الميت يعطيه خيراً من حصول علم ورزق وشفاء مرض وتفريج كرب ومغفرة ذنب وغير ذلك مما لا يعطيه إلا الله ، أو حاجة من حوائج الدنيا التي كان يقدر عليها وهو حي ، فهذا وأيم الحق لهو الشرك بعينه ، ومنشأ ضلال المضلين ، وهو الذي كان السبب

146 (1) المصدر السابق، ص: (195).

147 (2) يقصد السبكي.

لنهي رسول الله ﷺ عن زيارة القبور في أول الأمر⁽¹⁴⁸⁾
كما كان يعملها أهل الجاهلية ، فلما وقر الإيمان
والتوحيد في قلوب أصحابه أذن لهم⁽¹⁴⁹⁾ .

ويقول في موضع آخر وهو يبين حقيقة مذهب
هؤلاء القوم ، وأن بعضهم قد وصل إلى الشرك في
الربوبية قال : « وهؤلاء الذين جاءوا من بعد السبكي
وأضرابه لم يكتفوا بما ذكرناه عنهم من جواز تقبيل
القبر ومسحه والتبرك بترابه ، بل اعتقدوا في أهلها
أنهم لهم قدرة على الإحياء والإماتة والعطاء والمنع
»⁽¹⁵⁰⁾ .

ثم ذكر الشيخ الفقيه نقولات من كتبهم تؤكد
ذلك⁽¹⁵¹⁾ .



¹⁴⁸ (3) يشير الفقيه إلى حديث : « نهيتكم عن زيارة القبور
فزوروها » ، أخرجه مسلم في « صحيحه » ، كتاب الجنائز ،
باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه ، برقم :
(977) .

¹⁴⁹ (4) انظر : « الكشف المبدي » ، ص : (61 - 62) .

¹⁵⁰ (1) المصدر السابق ، ص : (69) .

¹⁵¹ (2) المصدر السابق ، ص : (96 - 70) ، وانظر هذه
النقولات في « الفتاوى الحديثية » ، ص : (397-399) ، لابن
حجر الهيتمي .

- الرقى :

الرقى جمع رقية ، وهي العوذة التي يرقى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات⁽¹⁵²⁾

وقد جاءت النصوص الشرعية الصحيحة الصريحة بجواز الرقية إذا كانت خالية من الشرك ، وقد نقل الحافظ بن حجر الإجماع على ذلك في الفتح ، يقول - رحمه الله - : « وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط :

الأول : أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته .

الثاني : باللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره .

الثالث : أن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى «⁽¹⁵³⁾

(1) انظر : «النهاية في غريب الحديث والأثر» ، (2/254) .¹⁵²

(2) انظر : «فتح الباري» ، (10 / 206) ، لابن حجر .¹⁵³

ويستدل الحافظ على ذلك بحديث عوف بن مالك الأشجعي - رضي الله عنه - قال : كنا نرقى في الجاهلية فقلنا : يا رسول الله كيف ترى في ذلك؟ فقال : « اعرضوا عليّ رقاكم ، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك » (154) .

والشيخ الفقيه يقرر ذلك ويرتضيه ، يقول - رحمه الله - : « يجب على المدرسين إفهام العامة أن حكومتنا تحرّم الرقى بغير القرآن » (155) .

ويرفض الشيخ كل رقية خالفت الكتاب والسنة ويحذر منها وينقل الأدلة في ذلك ، يقول : « يجب على المدرسين إفهام العامة أن حكومتنا تحرّم الرقى بغير القرآن كالعزائم والطلاسم وأسماء الجن وأسماء الملائكة ، سواء كان ذلك باللغة العربية أو السريانية أو العبرية » (156) .

وينقل الأدلة في التحذير منها ، ومن ذلك حديث عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - قال : سمعت

(3) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب السلام، باب لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك ، برقم : (2200) ، وانظر : «فتح الباري» ، (10/206) .

(4) انظر : «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» ، (ق/7) .

(1) المصدر السابق ، (ق/7) .

رسول الله ﷺ يقول : « إن الرقى والتائم والتولة
شرك » (157) .

وفي بيان علة جعل الرقى شركاً ، ينقل الفقيه
كلاماً للشوكاني مفاده أن الرقى والتائم والتولة
مظنة لأن يصحبها اعتقاد أن لغير الله تأثيراً في
الشفاء من الداء ، وفي المحبة والبغضاء (158) .

التائم :

التائم جمع تميمة، وهي خرزات كانت العرب
تعلقها على أولادهم يتقون بها العين (159) .
فأما ما كان منها بالقرآن أو بأسماء الله وصفاته
فقد وقع فيه خلاف بين العلماء في جوازه ومنعه .
وأما ما كان من غير القرآن وأسماء الله وصفاته
فإنه ينزل عليها النصوص الواردة في النهي عن
التائم وتحريمها ، وجعلها من الشرك (160) .

157 (2) سبق تخريجه ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص: (325-324) .

158 (3) انظر : «الدر النضيد» ، ص: (33) ، وانظر هذا الكلام
في «الكشف المبدي» ، ص: (325 - 324) .

159 (4) انظر : «النهاية في غريب الحديث والأثر» ، (1/197) .

160 (5) انظر : «تيسير العزيز الحميد» ، ص: (122 - 121) ،

للشيخ سليمان آل الشيخ ، و«فتح الحميد في شرح كتاب
التوحيد» ، (2/512 - 521) ، لعثمان بن منصور التميمي .

وعلة ذلك كما قال ابن الأثير : « كأنهم كانوا يعتقدون أنها تمام الدواء والشفاء ، وإنما جعلها شركاً لأنهم أرادوا بها دفع المقادير المكتوبة عليهم، فطلبوا دفع الأذى من غير الله الذي هو دافعه » (161) .

والشيخ الفقيه لا يظهر من كلامه أنه يفرق بين نوع من التمايم وآخر، وإنما الظاهر من كلامه أنه يمنعها جميعها بشتى أنواعها وصورها .

يقول - رحمه الله - : « وتحَرَّم أيضاً (162) تعليق التمايم والهاكل والحجب والتول - وهي الكشح - والمعاضد .

فكل ذلك قد ورد الشرع بتحريمه ولعن فاعله » (163)

وينقل الفقيه في التحذير من التمايم وبيان حكمها جملة كبيرة من النصوص الشرعية ومنها :

حديث : « من تعلق تميمة فقد أشرك » (164) .

وقوله عليه الصلاة والسلام : « من تعلق شيئاً وكل إليه » (165) .

(1) 161 انظر : «النهاية في غريب الحديث» ، (1/198) .

(2) 162 أي الدولة السعودية .

(3) 163 انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/7) .

(4) 164 سبق تخريجه .

(5) 165 سبق تخريجه .

وحديث ابن مسعود الآنف النذر .

- التول والحجب والحلقة والقلادة والطيرة وغيرها :

التول : بكسر التاء وفتح الواو ، جمع تولة ، وهي ما يحجب المرأة عن زوجها من السحر وغيره ، جعل من الشرك لاعتقادهم أن ذلك يؤثر ويفعل خلاف ما قدره الله تعالى⁽¹⁶⁶⁾ .

الطيرة : مصدر تطير ، يقال تطير طيرة ، وأصلها التطير بالسوانج والبوارح من الطير والظباء وغيرها ، وكان ذلك يصد المتطير عن مقصده ، ولذلك نفاه الشرع وأبطله ونهى عنه⁽²⁾ .

وهذه الأمور كلها من الأمور التي نهى الشرع عنها وشدد في تحريمها وجعل فعلها من الشرك بالله سبحانه وتعالى .

وقد حذر الفقيه منها وبين أنها من أفعال وعوائد المشركين من أهل الجاهلية ، وساق في إثبات ذلك طائفة من النصوص الشرعية الصحيحة الصريحة الدلالة .

¹⁶⁶ (1) انظر : «النهاية في غريب الحديث» ، (1/200) .

(2) المصدر السابق ، (3/152) .

يقول - رحمه الله - : « وتحَرَّم أيضاً تعليق التماثيل والهيكل والحجب والتول - وهي الكشاح - والمعاضد .

فكل ذلك قد ورد الشرع بتحريمه ولعن فاعله كما أنها تحرم السوائب والبحائر والطيرة والتشاؤم وما كان من عوائد الجاهلية » (3) .

ومن النصوص التي نقلها الفقيه :

ما جاء في الصحيح أنه عليه الصلاة والسلام كان في بعض أسفاره ، فأرسل رسولاً أن لا يبقين في رقبة بغير قلادة من وتر إلا قطعت (4) .

وحديث : « يا رويغ لعل الحياة ستطول بك فأخبر الناس أن من عقد لحيته أو تقلد وترأ أو استنجد برجيع دابة أو عظم فإن محمداً بريء منه » (167) .

وكذلك من سبق من حديث عبد الله بن مسعود (2) .

(3) انظر : « قانون الخطباء » ، (ق/7) . 3

(4) سبق تخريجه . 4

(1) سبق تخريجه . 167

(2) انظر هذه النصوص في « الكشف المبدي » ، ص : (324))
- (325) .

- الذبح والنذر لغير الله ، والحلف بغيره ، والبناء على القبور ، وإيقاد السُّرُج والشُّمُوع عليها :

وهذه من الأمور التي حرمها الله تعالى وشدد في
تحريمها ، والنصوص في ذلك ظاهرة متضافرة .

والشيخ الفقيه قد حذر منها ونهى عنها ، وأورد
الأدلة في بيان حكمها ونهي الشرع عنها .

يقول - رحمه الله - : « يجب على المدرسين إفهام
العامة أنه لا يجوز شرعاً رفع القبور وتشبيدها والبناء
عليها زيادة على الشيد ونحوه ، ليعرف أنه قبر فلان
فلا يوطأ ولا يجلس عليه ، وما زاد على ذلك فيجب
هدمه ولو كان مسجداً أو قبة ، وهذا أمر مجمع عليه
بين المسلمين ، منهم الأئمة الأربعة كما قال الشافعي
في الأم⁽³⁾ .

فلا غرو حينئذٍ إذا بادرت حكومتنا المسلمة السنية
إلى هدم ذلك وتسوية القبور .

كما تحرّم التقرب إلى أصحاب القبور بالذبائح
والنذور وإيقاد الشُّمُوع والسُّرُج عليها ، وإبطال كل
وقف على شيء من ذلك ، والحكم على فاعليه
بالشرك إن لم يتب⁽¹⁾ .

(3) انظر : «الأم» ، (1/317) ، للشافعي .

(1) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/6 - 7) .

وفي موضع آخر يقول : « يجب على المدرسين أن يفهموا العامة بأن عقيدة مليكنا المعظم وحكومته تحريم الحلف بغير الله - عز وجل - ، والذبح لغيره ، فكل ذلك حرام بل شرك »⁽²⁾.

وفي بيان حكم فاعل هذه الأمور المحرمة يقول : « يجب تعليم وإرشاد فاعله ، فإن أصر على ذلك بعد إقامة الحجة عليه فهو كافر »⁽³⁾.

وحقيقة فإن في كلام الشيخ إبهام ، هل أراد بالشرك أو الكفر الأكبر أم الأصغر ، فإن أراد الأكبر فهو مشكل ، وإن أراد الأصغر فهو كذلك مشكل ، حيث إن الصواب التفصيل في ذلك .

فيقال ، إن بعض هذه الأفعال شرك أكبر كالذبح والنذر لغير الله تعالى ، وأما الحلف بغير الله فإن الأصل فيه أنه شرك أصغر وهو من شرك الألفاظ ، ويكون شركاً أكبراً ، وذلك إذا اعتقد في المحلوف به أنه له بعض صفات الله تعالى ، أو عظمه مثل عظمة الله سبحانه وتعالى ، وبقية الأفعال من تشييد القبور وإيقاد السرج فإنها أمور محرمة شرعاً ولم تصل إلى حد الشرك⁽⁴⁾.

(2) المصدر السابق ، (ق/7) .

(3) المصدر السابق ، (ق/7) .

(4) انظر : «فتح الباري» ، (11/545) ، لابن حجر .

وفي الاستدلال على تحريم هذه الأفعال ، وأن بعضها من أعمال الشرك ينقل الفقيه جملة كبيرة من النصوص الشرعية الواضحة الدلالة ومن ذلك :

حديث : « لعن الله من ذبح لغير الله »⁽⁵⁾ .

وحديث : « من حلف فليحلف بالله أو ليصمت

»⁽¹⁶⁸⁾ .

وحديث : « من حلف بملة غير الإسلام لم يرجع إلى الإسلام سالماً »⁽¹⁶⁹⁾ .

وحديث : « من حلف بغير الله فقد أشرك »⁽¹⁷⁰⁾ .

وحديث : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، يحذر ما صنعوا »⁽¹⁷¹⁾ .

وحديث : « إن من شرار الخلق من تدركهم الساعة وهم أحياء ، والذين يتخذون القبور مساجد »⁽¹⁷²⁾ .

وحديث : « اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد »⁽¹⁷³⁾ .

-
- | | | |
|-----|-----|-------------|
| 5 | (5) | سبق تخريجه. |
| 168 | (1) | سبق تخريجه. |
| 169 | (2) | سبق تخريجه. |
| 170 | (3) | سبق تخريجه. |
| 171 | (4) | سبق تخريجه. |
| 172 | (5) | سبق تخريجه. |
| 173 | (6) | سبق تخريجه. |

وحديث جابر بن عبدالله - رضي الله عنه - قال :
« نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر أو أن يقعد عليه
، وأن يبني عليه » (174) .

وحديث : « من نذر أن يطع الله فليطعه ، ومن
نذر أن يعصيه فلا يعصه » (175) .



- شد الرحل لزيارة القبور :

مسألة شد الرحل أو السفر لزيارة ا لقبور بعامه
وقبر النبي محمد ﷺ بخاصة من ا لمسائل التي وقع
فيها خلاف ، وامتنح بسببها بعض العلماء، ونيل من
عرضهم وصنفوا من أرباب البدعة والمارقين .
والحق الذي لا مرية فيه أن شد الرحل لزيارة أي
قبر من القبور ممنوع شرعاً ، ومحرم ووسيلة إلى
الشرك ، وهذا هو مذهب أهل السنة والجماعة ، وهو
الذي عليه سلف الأمة من الصحابة والتابعين ، وعليه
دل الدليل الصحيح الصريح .

- موقف الشيخ الفقيه من هذه المسألة :

(7) سبق تخريجه. 174
(8) سبق تخريجه ، ص : (346) ، وانظر هذه النصوص في 175
«الكشف المبدي» ، ص: (323 - 330) ، و«الرد على
الدجوي» ، (ق/ 32 - 34) .

تكلم الفقيه - رحمه الله - في هذه المسألة بكلام مطول ، وقرر واستدل وحلل وناقش ، ويمكن ترتيب كلامه على النحو التالي :

الأول : تقريره لما يعتقده .

الثاني : الرد على المخالف ومناقشته .

- تقرير الفقيه لما يراه في هذه المسألة :

يقرر الفقيه في الجملة تحريم شد الرجل أو السفر وإعمال المطي لزيارة القبور بعامه ، وقبر النبي ﷺ بخاصة .

يقول - رحمه الله - : « يجب على المدرسين أن يفهموا العامة أن مليكنا المعظم وحكومته لا تمنع أحداً من زيارة القبور وعلى الأخص قبر نبينا ﷺ ، بل تستحب ذلك وتحث عليه وترغب فيه ، ... ولكن تمنع منع تحريم شد الرجل وإعمال المطي إلى زيارة أي قبر من القبور »⁽¹⁾ .

ويستدل الشيخ على ذلك بحديث أبي هريرة المخرج في «الصحيحين» ، قال : قال النبي ﷺ : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجد الرسول ﷺ ، ومسجد الأقصى »⁽¹⁾ .

(1) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/ 6) .
(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة ، برقم (1189) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب

ولكنه - رحمه الله - يرى أن المحرم من شد الرحل أو السفر ، هو الذي كان لزيارة القبر فقط من غير قصد الصلاة في المسجد ، ثم ينصرف دون أن يصلي .

ويخرج نوعان من الزيارة الممنوعة عنده :
الأول : شد الرحل أو السفر بقصد الزيارة والصلاة في المسجد .

الثاني : شد الرحل أو السفر بنية الزيارة فقط ، وإذا وصل المسافر المدينة أتى المسجد فصلى فيه وزار القبر⁽²⁾ .

ولم يتعرض الفقيه للقسم الذي تحدث عنه العلماء وأجازوه وهو شد الرحل أو السفر بقصد الصلاة في المسجد فقط ، ثم يزور القبر ، ولعله سهى عنه .
والحق أن ما ذهب إليه الفقيه مجانب للصواب ، فإنه - رحمه الله - حصر المنع في حالة واحدة من الحالات السابقة ، والظاهر أن النهي يُنزل على حالتين وهي :

1- شد الرحل بقصد الزيارة المجردة .

الحج ، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة ، برقم : (1397) ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (135 ، 139 ، 151) .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (164-167 ، 208-209) .

2- شد الرحل بنية الزيارة ثم إذا وصل أتى المسجد وصلى فيه .

ذلك أن الحالتين تحقق فيهما نية وفعل السفر لغير المساجد الثلاثة ، وهو ما جاء النص بمنعه .

وأما شد الرحل بقصد الزيارة والصلاة في المسجد وتشريك النية في ذلك ، فقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى خلاف فيه ⁽¹⁾ ، والأحوط الترك .

- رد الفقيه على المخالف ومناقشته :

تبين بما سبق عرضه أن مناقشة الفقيه ورده محصور في حالة واحدة وهي القول بجواز شد الرحل أو السفر لزيارة القبر فقط .

وقد أتى الفقيه على أدلة وأصول أصحاب هذا المذهب فأبطلها ، ثم عرج على بعض شبهاتهم وناقشها وزيفها .

وقد عرض - رحمه الله - كلاماً لهم يتضمن أدلتهم وأصولهم ، ثم عاد عليه بالكشف والبيان .

يقول : « ثم قال المعترض : الباب السادس في كون السفر إليها ⁽²⁾ قرينة وذلك من وجوه :

(1) انظر : «الرد على الإخنائي» ، ص : (119-121) ، لابن

تيمية .

(2) أي القبور .

وتجريدته عما سواه ، وقد تقدم أن حالة الموت مرادة منه إما بالعموم وإما أنها هي المقصود .

الثالث : من السنة⁽⁴⁾ أيضاً لنصها على الزيارة ، ولفظ الزيارة يستدعي الانتقال من مكان الزائر إلى مكان المزور كلفظ المجيء الذي نصت عليه الآية الكريمة ، فالزيارة إما نفس الانتقال من مكان إلى مكان بقصدها ، وإما الحضور عند المزور من مكان آخر ، وعلى كل حال لا بد في تحقيق معناها من الانتقال ، ولهذا إن من كان عند الشخص دائماً لا يحصل الزيارة منه ، ولهذا تقول زرت فلاناً من المكان الفلاني وتقول زرنا النبي ﷺ من مصر أو من الشام فتجعل ابتداء زيارتك من ذلك المكان ، فالسفر داخل تحت اسم الزيارة من هذا الوجه ، فإذا كانت كل زيارة قرية كان كل سفر إليها قرية ، وأيضاً فقد ثبت خروج النبي ﷺ من المدينة لزيارة القبور وإذا جاز الخروج إلى القريب جاز إلى البعيد ، فمما ورد في ذلك : خروجه إلى البقيع كما هو ثابت في الصحيح⁽¹⁾ ، وقد ذكرته في الباب السابع من هذا الكتاب .

(4) هذا الوجه متضمن لدليل من القياس .

(1) أخرجه مسلم في «الصحيح»، كتاب الجنائز ، باب ما

يقال عند دخول القبور ، برقم: (974) ، ومطلعه : « ألا

أحدثكم عني وعن رسول الله ﷺ » .

وخروجه □ لقبور الشهداء ، روى أبو داود في «سننه» عن طلحة بن عبيد الله قال : خرجنا مع رسول الله □ نريد قبور الشهداء ، حتى إذا أشرفنا على حرة واقم⁽²⁾ ، فلما تدلينا منها فإذا قبور بمجنية ، قال : قلنا : يا رسول الله أقبور إخواننا هذه ؟ قال : « قبور أصحابنا » ، فلما جئنا قبور الشهداء قال : «هذه قبور إخواننا»⁽³⁾ .

وإذا ثبت مشروعية الانتقال إلى قبر غيره فقبره □ أولى .

الرابع : الإجماع ، لإطباق السلف والخلف ، فإن الناس لم يزالوا في كل عام إذا قضوا الحج يتوجهون إلى زيارته □ ، ومنهم من يفعل ذلك قبل الحج ، وهكذا شاهدناه وشاهده من قبلنا وحكاه العلماء عن الأعصار القديمة كما ذكرناه في الباب الثالث ، وذلك أمر لا يرتاب فيه ، وكلهم يقصدون ذلك ويعرجون إليه وإن لم يكن طريقهم ، ويقطعون فيه مسافة بعيدة وينفقون فيه الأموال ويبدلون فيه المهج ، معتقدين أن ذلك قرينة وطاعة ، وإطباق هذا الجمع العظيم من مشارق الأرض ومغاربها على مر السنين وفيهم

(2) هي المعروفة اليوم بالحرّة الشرقية .
(3) أخرجه أبو داود في «السنن» كتاب المناسك ، باب في الصلاة على النبي □ وزيارة قبره ، برقم : (2043) ، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» ، برقم : (2043) .

العلماء والصلحاء وغيرهم يستحيل أن يكون خطأً، وكلهم يفعلون ذلك على وجه التقرب به إلى الله عز وجل ، ومن تأخر عنه من المسلمين فإنما يتأخر بعجز أو تعويق المقادير⁽¹⁾ ، مع تأسفه عليه ووده لو تيسر له ، ومن ادعى أن هذا الجمع العظيم مجمعون على خطأ فهو المخطئ .

فإن قلت : إن هذا ليس مما يسلمه الخصم ، لجواز أن يكون سفرهم ضم فيه قصد عبادة أخرى إلى الزيارة ، بل هو الظاهر كما ذكر كثير من المصنفين في المناسك ، أنه ينبغي أن ينوي مع زيارته التقرب بالتوجه إلى مسجده □ والصلاة فيه ، والخصم ما أنكر أصل الزيارة إنما أراد أن يبين كيفية الزيارة المستحبة وهي أن تضم إليها قصد المسجد كما قاله غيره .

قلت : أما المنازعة فيما يقصده الناس ، فمن أنصف من نفسه وعرف ما الناس عليه علم أنهم إنما يقصدونه بسفرهم الزيارة من حيث يعرجون إلى طريق المدينة ولا يخطر غير الزيارة من القربات إلا بال قليل منهم ثم مع ذلك هو مغمور بالنسبة إلى الزيارة في حق هذا القليل ، وغرضهم الأعظم هو الزيارة ، حتى لو لم يكن ، ربما لم يسافروا ، ولهذا قل القاصدون إلى بيت المقدس مع تيسير إتيانه ، وإن

(1) هذا التعبير فيه إيهام بانفكاك القدر عن أمر الله تعالى .

كان في الصلاة فيه من الفضل ما قد عرف ،
فالمقصود الأعظم في المدينة الزيارة ، كما إن
المقصود الأعظم في مكة الحج أو العمرة ، وهو
المقصود أو معظم المقصود من التوجه إليه وإنكار
هذا مكابرة ، ودعوى كون هذا الظاهر أشد ، وصاحب
هذا السؤال إن شك في نفسه فليسأل من⁽²⁾ كل من
توجه إلى المدينة ، ما قصد بذلك ؟

الخامس : أن وسيلة القربة قربة⁽³⁾ .

وقد تولى الفقيه الرد على أدلة وأصول هذا
المذهب ، ونقضها واحداً يتلوه الآخر ، ثم بين - رحمه
الله - أنه لا يلتفت بعد ذلك إلى ما تفرع من هذه
الأصول ، لأنه متى بطل الأصل ، بطل الفرع .

يقول : « نتكلم على المهم منها وهي الأصول
الخمس⁽¹⁾ التي ذكرها هنا ونترك له الكلام على ما
عدا ذلك إلا إذا رأينا محل شبهة فنتكلم عليها ، وهو ما
بنى هذه الفروع الفقهية والأصولية إلا على هذه
الأصول التي ذكرها هنا ، ونحن - إن شاء الله تعالى -
نتكلم على جميعها ، وننقضها واحدة واحدة لنستغني

(2) هذا الحرف زائد ، وب حذفه يستقيم الكلام .

(3) انظر : «شفاء السقام» ، ص (100 - 103) ، وانظره
بتصرف في «الكشف المبدي» ، ص : (123 - 125) .

(1) الخامس هو وسيلة القربى ، ويأتي في كلام الفقيه .

بذلك عن إبطال الفرع ، لأنه متى بطل الأصل بطل الفرع «⁽²⁾ .

٢- الرد على الأصول الخمسة وإبطال الإستدلال بها :

عقد الشيخ الفقيه خمسة فصول حول هذه القضية ، وخصص لكل أصل فصلاً مستقلاً يناقش فيه الاستدلال به ويبين وجه الصواب في ذلك .

الكلام على الأصل الأول : الاستدلال بآي الكتاب العزيز .

استدل المخالف على جواز شد الرحل أو السفر
لزيرة القبور بقوله تعالى: ﴿ هـ هـ هـ هـ ﴾^(١).

(2) انظر: «الكشف المبدي» ص: (124 - 125).

(1) سورة النساء ، (64) .

الجواب عن هذا الأصل :

يقرر الشيخ الفقيه أن الآية الكريمة الآنف الذكر لا تدل على ما ذهب إليه المخالف لا من قريب ولا من بعيد ، إذا أنها خاصة بالمجيء إلى النبي صلى الله عليه وسلم في حال حياته كما فسرهما بذلك جميع المفسرين من السلف والخلف⁽²⁾ .

وفي تقرير ذلك يسأل الفقيه المخالف هل هو من المقلدين أم من المجتهدين ، ثم يجيب الفقيه على فرض الاحتمالين فيقول :

إن كان من المقلدين فيقال له أوجد هذا الذي قلده في فهم الآية ، ولن يجد أحداً على قوله كما سيأتي .

وعلى فرض أنه من المجتهدين ، فيقال : من المتقرر أنه يشترط للمجتهد شروطاً ، ومنها العلم بمسائل الإجماع لئلا يخرقه⁽³⁾ .

ثم يستفهم الفقيه من المخالف كيف خرقت هذا الإجماع بهذا التفسير الذي ما سبقك به أحد من الصحابة أو التابعين أو من بعدهم .

(2) انظر : «فتح البيان في مقاصد القرآن» (3/166) ، لصديق حسن خان ، و «الكشف المبدي» ، ص: (128) .
(3) انظر : «المستصفى» ، (2/384) ، و «روضة الناظر» ، (3/962) ، و «شرح الكوكب المنير» ، (4/464) .

ويقول : كيف يفهم المخالف هذا الفهم من الآية الكريمة ، ولم يفهمه إمام المفسرين في عصره وبعد عصره ، الصحابي الجليل عبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - ولم يفهم ذلك الأئمة الكبار من الصحابة والتابعين: كعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود ومجاهد وعلي بن طلحة والضحاك بن مزاحم والسدي وابن أبي نجيح وابن أبي مليكة وابن أبي حاتم والبخاري وابن جرير والرازي⁽¹⁾ ، وغيرهم ممن لهم قدم راسخة في التفسير، فإن هؤلاء كلهم ما فسروا هذا التفسير الذي فسره به المخالف فهل يقال هؤلاء كلهم جهلوا معنى الآية ، وعلمه السبكي وأضرابه .

ويقول الفقيه : إن قول المخالف مناقض لما اتفق عليه السلف من عدم اشتراط مجيء مريد التوبة إلى قبر النبي ﷺ ، فإنه لم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف أنه قال : من شروط التوبة المجيء إلى قبره عليه الصلاة والسلام ، والاستغفار عنده واستغفار الرسول صلى الله عليه وسلم لهم ، ولو قال أحد هذا لكان مناقضاً لكتاب الله تعالى وسنة

(1) الرازي ليس من أئمة أهل التفسير ، وإنما هو من أئمة المتكلمين ، وربما ذكره الفقيه مع المفسرين لاشتغال تفسيره .

نبیہ ﷺ ولإجماع المسلمين , لأن الله يقول : (كَلِمَاتُ
كَبْكَبْ كَلِمَاتُ كَلِمَاتُ كَلِمَاتُ كَلِمَاتُ كَلِمَاتُ كَلِمَاتُ) (۲)

والأحاديث الواردة في فضل التوبة مشهورة وليس فيها اشتراط المجيء إلى قبر أحد .

ويقول أيضاً : لو كان معنى الآية كما زعم
المخالف لكان المجيء إلى قبر النبي ﷺ والسفر إليه
فرضاً كالصلاة والحج , من تخلف عنه يموت عاصياً
إذ هو لم يتب من ذنبه⁽¹⁾ .

ثم بعد مناقشة المخالف فيما ذهب إليه يوضح
الفقيه حقيقة معنى الآية الكريمة ، كما فسرهما به
السلف الصالح ، فينقل كلاماً في ذلك لصديق خان⁽²⁾
في «تفسيره» .

يقول : « وإليك ما قاله أهل التفسير في هذه الآية الشريفة ، قال العلامة المحقق خاتمة المحدثين

(2) سورة النساء ، (110) .

(1) انظر: «الكشف الميدي» ص: (125 - 133) , بتصرف

(2) محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني البخاري القنوجي ، أبو الطيب ، ولد سنة 1248 هـ من رجالات النهضة الإسلامية المجددين ، نشأ في قنوج بالهند وتعلم في دهلي ، تملك ثروة عظيمة وجاها كبيرا وتزوج بملكة بهوبال ، له نيف وستون مصنفاً بالعربية والفارسية ، توفي سنة 1307 هـ ، انظر : « الأعلام » ، (6 / 167 - 168) .

أناس قد قلدوا السبكي في هذا الاستدلال من غير
نظر ، علماً منهم بأن السبكي قد قلد غيره ، وقد
علمت بما سلف أنه لم يفهم هذا أحد من المفسرين ،
فعلم قطعاً أن هذا الرجل قد فسر الآية برأيه وهواه
«(2) .

الأصل الثاني : الاستدلال من السنة النبوية .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ص : (128-129) ، وكذا
فعل النبّهاني في كتابه «مفرج الكروب» ، ص : (110) .

استدل المخالف على مذهبه بجملة من الأحاديث ،
وقد أوضح الشيخ الفقيه أن هذه الأحاديث ليس فيها
شيء يعتمد عليه ، بل هي أحاديث ملفقة مختلقة
الأسانيد ، وأن أسانيدها ما بين ضعيف شديد الضعف
وموضوع ، ويستنكر الاستدلال بمثلها .

ويورد - رحمه الله - في ذلك شبهات للمخالف
ويجيب عنها ومن ذلك :

قول : إن الحديث الضعيف إذا كثرت طرقه يرتقي
من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره .

ويجيب الفقيه فيقول : صحيح أن العلماء اختلفوا
في الحديث الضعيف على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه لا يقبل مطلقاً ، ولو بلغت طرقه في
الكثرة ما بلغت ، وينسب الفقيه هذا القول لمالك
والبخاري ومسلم وابن حزم الظاهري وداود - ولعله
يقصد الظاهري - .

الثاني : أنه يقبل به إذا تعددت طرقه واختلف
مخرجه ، وينسب الفقيه هذا القول ، للحافظ ابن حجر
العسقلاني .

الثالث : أنه يعمل به في فضائل الأعمال فقط ،
من ترغيب وترهيب⁽¹⁾ .

(1) انظر : «المقنع في علوم الحديث» ، (1/104) ، لابن
الملقن .

يقول الفقيه : ولكن محل هذا الخلاف مالم يكن
في إسناد الحديث كذابون أو متهمون بالتدليس
والوضع⁽²⁾ .

وهذه الأحاديث لا يخلوا رجال إسنادها من
المتهمين بالكذب والوضع والتدليس .

ويقول أيضاً : ومما يبين حال هذه الأحاديث وأنها
ليست من الصحيح في شيء ، أنه لم يخرجها أحد من
أهل السنن الذين أخرجوا الصحيح والحسن والضعيف
، وكيف يخلون كتبهم منها وقد اشتملت على إثبات
حكم شرعي⁽¹⁾ .

ثم يبين - رحمه الله - أنه لا يلتفت لذكر الدار
قطني والبيهقي لها في سننهما ، وأن ذلك لا يفيدها
قوة ، حيث إن الدار قطني ما قصد في «سننه» إلا
جمع الغرائب ، ولذلك فإنه يذكر الصحيح والسقيم
والموضوع ، وقد يبين حالة الرواية وقد يترك اتكالا
على ظهوره عنده ، وكذلك البيهقي فإنه قد جمع في
سننه الغث والسمين ، ولذلك تعقبه العلماء في كثير
مما ذكره .

(2) انظر : «إعلام الموقعين» ، (32-1/31) ، لابن القيم ،
و«الكشف المبدي» ، ص : (136) .

(1) في الحقيقة إن هذا الرد ليس بملزم لإمكان وجود
الصحيح والحسن في غير السنن .

وبين الفقيه كذلك أنه على فرض صحة هذه الأحاديث - وهذا بعيد - فإن غاية ما تفيده استحباب زيارة القبور ، وهذا مسلم به ، وإنما المردود ، تفسير هذه النصوص بأن معناها شد الرحل والسفر لزيارة القبور ، وبهذا يصرح السبكي فيقول : « إن لفظ الزيارة يتناول شد الرحل وغيره » .

ويرد الفقيه هذا التفسير بقوله : إن هذا مردود بفعل النبي ﷺ وفعل أصحابه من بعده فإنه لم يثبت عنهم أنهم سافروا من أجل زيارة القبور ، وإنما كانت زيارتهم للقبور التي تليهم ، وقبور الأنبياء كانت موجودة في زمان النبي ﷺ ، ولو شاء لدعى الله تعالى أن يدلّه على مكانها ، ولكن لم يثبت من ذلك شيء .

وكذلك الصحابة - رضي الله عنهم - فإن منهم من كان خارج المدينة ، ومع ذلك لم ينقل عن أحد منهم أنه شد الرحل وأعمل المطي في سبيل زيارة قبر النبي ﷺ أو قبر أصحابه ، فهل يقول مسلم عاقل أن النبي ﷺ وأصحابه تركوا أمراً مشروعاً محبوباً إلى الله تعالى ، واهتدى إليه أصحاب هذا المذهب من السبكي وأضرابه ، وكيف يتفق هذا مع قوله تعالى : (چ چ چ)⁽¹⁾ ، وقوله عليه الصلاة والسلام : « أنا أعلمكم بالله وأتقاكم له »⁽²⁾ .

(1) سورة المائدة ، (3) .

(2) أخرجه البخاري في « صحيحه » ، كتاب الإيمان ، باب

قول النبي : « أنا أعلمكم بالله » ، برقم : (20) ، ولفظ

ويقول : لو كان شد الرجل إلى زيارة القبور بعامه وقبر النبي محمد ﷺ بخاصة أمراً مستحباً في الشرع ، ولم يفعله الرسول ولم يبينه لأمته ، لكان هذا الدين لم يكمل إلا بعد مجيء أصحاب هذا المذهب من السبكي وغيره⁽³⁾ .

وفوق هذا كله فإنه قد جاء النهي الصريح عن فعل هذا الأمر ، كما في قوله عليه الصلاة والسلام : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة مساجد »⁽⁴⁾ .

شبهة وجوبها :

ومن الشبه التي أوردتها الفقيه وأجاب عنها قولهم : « فإذا كانت كل زيارة قربه ، كان كل سفر إليها قرية »⁽⁵⁾ .

وذلك أن هذه العبارة قد تستند على الأحاديث الصحيحة الواردة في بيان فضل واستحباب زيارة القبور ، مثل قوله عليه الصلاة والسلام: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»⁽⁶⁾ .

ويجيب الفقيه عن هذه الشبهة فيقول : هذا الكلام صحيح لو لم يرد ما يخص هذه الزيارة ، وهو نهيه

الحديث : « إن أتاكم وأعلمكم بالله أنا » .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (135- 150) .

(4) سبق تخريجه ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص: (139, 151) .

(5) انظر : «شفاء السقام» ص: (101) .

(6) سبق تخريجه .

عليه الصلاة والسلام عن شد الرحل وإعمال المطي
إلى غير المساجد الثلاثة ، فيكون حديث أبي هريرة
المتضمن النهي ، مخصص لأحاديث استحباب زيارة
القبور ، وهذا في غاية الوضوح والظهور⁽¹⁾ .

الأصل الثالث : الاستدلال بالإجماع⁽¹⁾ .

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (151) .

مما استدل به القائلون باستحباب الزيارة المجردة ،
حكاية الإجماع على ما يزعمون ، وإليه الإشارة بقول
السبكي : « وأما الإجماع ، لإطباق السلف والخلف ،
فإن الناس لم يزالوا في كل عام إذا قضوا الحج
يتوجهون إلى زيارته عليه الصلاة والسلام ... إلخ
»⁽²¹⁷⁶⁾ .

ويجب الشيخ الفقيه عن ذلك بأن الأمر ليس كما
يزعم المخالف ، فحقيقة الأمر أنه لم ينعقد الإجماع
على هذه المسألة ، وبرهان ذلك أن الخلاف فيها
مشهور معلوم ، ومن نظر في كلام العلماء في هذه
المسألة عرف ذلك ، ثم يبين الفقيه أن المخالف
يتجاهل الحقائق ، فإنه في الرسالة التي حكى فيها
الإجماع على هذه المسألة ، نقل الخلاف في زيارة
القبور ، وقبر النبي ﷺ داخل في العموم ، ويرجع
الفقيه هذا التصرف إلى اتباع الهوى الذي يحمل
الإنسان على إنكار الحق .

ثم يوضح الفقيه فساد دعوى الإجماع في هذه
المسألة ببيان أن العلماء ضبطوا هذا الأصل وبينوا
شروطه وحقيقته .

(1) قدمت الحديث عن دليل الإجماع وقد جعله الفقيه
متأخرا عن القياس .

(2) انظر «شفاء السقام» ص: (102) . 176

يقول - رحمه الله - : الإجماع شرعاً : «اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر على حكم شرعي»⁽³⁾ .

ثم يتسائل الفقيه هل ما ذكره المخالف يتمشى مع ما ذكره العلماء في حقيقة الإجماع ، ويقول : إن مسألتنا هذه ليس لها نصيب من هذا التعريف ، لأن الخلاف فيها مشهور معروف .

ثم يتوجه الفقيه إلى مستند المخالف في دعوى الإجماع فيبطله ، ذلك أن المخالف يزعم أن كل الناس لم يتوجهوا إلى المدينة إلا من أجل زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم دون تشريك نية أخرى معها .

ويناقشه الفقيه في ذلك فيقول : هذا الذي ذكر من توجه الناس في كل عام بعد قضاء الحج صحيح ، ولكن من أين له علم سرائرهم وأنهم ما يتوجهون إلا للزيارة المجردة عن كل قصد سواها ، كالصلاة في مسجده ﷺ ، فإن قال : إن الناس يقصدون بتوجههم هذا زيارة القبر مع الصلاة في مسجد النبي ﷺ فقد رجع عن قوله ، حيث قال بالتشريك في النية .

(3) سبق تعريف الإجماع والكلام حوله ، وانظر : «الكشف المبدي» ، ص : (158) .

وإن قال : لا يتوجهون إلا لقصد الزيارة فحسب ،
فقد خالف بقوله هذا ما عليه المسلمون ، وجنى
عليهم جناية عظيمة بتحكمه في مقاصدهم ونياتهم
التي لا يعلمها إلا خالقهم سبحانه وتعالى .

ثم يبين الفقيه أن حقيقة الأمر على عكس ما يذكر
المخالف ، فإن الناس الذين يتوجهون إلى المدينة
النبوية يظهر لكل أحد أنهم إنما همهم الأول هو الصلاة
في مسجد النبي ﷺ ، ثم إذا قضوا صلاتهم توجهوا إلى
قبر النبي ﷺ فسلموا عليه ، وكذا قبر أبي بكر وعمر ،
ومن تأمل حال الناس اليوم وقبل اليوم علم يقيناً أنهم
لا يفعلون غير ذلك ، وسواء في ذلك العالم منهم
والجاهل ، وهذا هو الذي يقول به أهل الحق من
السلف والخلف ، وهو ما دل الدليل القاطع عليه⁽¹⁾ .

ثم يبين ويؤكد الفقيه أن الإجماع منعقد على خلاف
ما يزعمه المخالف ، ذلك أنه لم يعرف عن السلف
ولم ينقل عن أحد منهم أن شد الرحل والسفر لزيارة
القبور أمر جائز فضلاً عن أن يكون مستحباً .

يقول الفقيه في معرض مناقشة المخالف : « وإن
أراد بهذا الإطباق أمراً آخر غير ما ذكرنا ، بأنهم أطبقوا
على شد الرحل والسفر إلى الزيارة المجردة من غير
أن يصلوا في مسجده ﷺ ، فهذا وأيم الحق قول لا

(1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (157-160 ، 162) .

يقول به أحد من العلماء ولا يفعله أحد , ... فعلم بهذا
أن السلف والخلف متفقون ومجمعون على ما ذهب
إليه شيخ الإسلام ⁽¹⁾ قولاً وفعلاً , ... وهذا الذي
وصفناه وذكرناه هو الإجماع الذي يستحيل معه
الخطأ , وشيخ الإسلام أسعد به من مخالفه والله
الموفق « ⁽²⁾ .

¹ (1) وهو منع شد الرجال إلى غير المساجد الثلاثة , وشيخ
الإسلام ابن تيمية من أوائل من رد على المخالفين في هذه
المسألة , وأوضح الحق فيها بكل قوة وشجاعة .
(2) انظر : «الكشف المبدي» , ص : (164) .

الأصل الرابع : الاستدلال بالقياس .

ومما استدل به المخالف لتأييد مذهبه ، دليل القياس ، وإليه الإشارة بقوله : « وأيضاً فقد ثبت خروج النبي ﷺ من المدينة لزيارة القبور ، وإذا جاز الخروج إلى القريب جاز إلى البعيد ، فمما ورد في ذلك : خروجه إلى البقيع كما هو ثابت في الصحيح (177) ، وإذا ثبت مشروعية الانتقال إلى قبر غيره فقبره ﷺ أولى » (178) .

ويظهر لي أن الخصم استدل بوجهين من القياس :
الأول : قياس زيارة البعيد على زيارة القريب ، إذ هي ثابتة .

الثاني : قياس زيارة قبر النبي ﷺ على قبر من سواه .

الجواب عن هذا الاستدلال :

قدم الفقيه جواب الوجه الأول عند الإجابة عن أدلة السنة ، ويظهر لي أن موضعه في الكلام على دليل القياس أنسب لوضوح الاستدلال به بصورة القياس .
جواب الوجه الأول :

(1) 177 سبق تخريجه .
(2) 178 انظر : «شفاء السقام» ، ص: (101) .

يبين الفقيه في البداية أن تعبير المخالف بقوله:
«ثبت خروج النبي ﷺ» ، فيه إيهام بأنه سافر وشد
الرحل من أجل زيارة القبور .

ثم يقول : وحقيقة الأمر خلاف ذلك ، فإن النصوص
الدالة على خروج النبي ﷺ مع أصحابه لزيارة قبور
الشهداء ليس فيها سفر ولا شد رحل ، فلا يستدل بها
على جواز شد الرحل والسفر للزيارة .

ثم يوضح أن قياس السفر وشد الرحل للزيارة
على زيارة القبور القريبة تخليط وتغافل واتباع للهوى
، إذ كيف يُجَوِّزُ ويمنع برأيه من غير نص ولا استناد إلى
فعل أحد من الصحابة الذين هم أعلم الناس بمقاصد
نبيهم ﷺ .

وهذا القياس فاسد ولا اعتبار به لوجود النص في
هذه المسألة وهو حديث أبي هريرة المتضمن النهي
عن شد الرحال إلى غير المساجد الثلاثة .

ثم يقول الفقيه للمخالف : فإذا كان السفر وشد
الرحل إلى القبور جائزاً فلم لم يفعله النبي ﷺ
والصحابه من بعده ، فهل كانوا لا يعلمون جواز ذلك،
وعلمته أنت وأتباعك⁽¹⁷⁹⁾ .

- جواب الوجه الثاني :

ويجب الفقيه عن هذا الوجه بجوابين :

¹⁷⁹ (1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (152).

الأول : أنه لا قياس في هذا النص إذ أن لفظ : «
زوروا القبور»⁽¹⁸⁰⁾ ، لفظ عام يشمل كل قبر ، حتى
قبر النبي ﷺ وقبر غيره من الأنبياء والمرسلين - عليهم
الصلوة والسلام - ، ولكن لم يرد دليل يدل على
استحباب أو جواز شد الرحل أو السفر لمجرد زيارة
القبور ، بل الدليل على منعه .

الثاني : أنه يقال للخصم على سبيل التنزل : إن
الأصل الذي يقاس عليه هو مشروعية الانتقال وزيارة
القبور بعامة من غير سفر ولا شد رحل ، والفرع
المقاس على الأصل هو شد الرحل لزيارة قبر النبي ﷺ
، فالنتيجة أنه لا يشرع السفر وشد الرحل لمجرد
زيارة القبور ، كما أن ذلك لا يشرع في الأصل ،
والفرع تابع للأصل ، فلا يكون الفرع مختصاً بأشياء
على أصله ،
وإلا لاختل القياس⁽¹⁾ .

180 (2) سبق تخريجه .
(1) انظر : «الكشف المبدي» ص: (152 - 153) .

الأصل الخامس : الاستدلال بوسيلة القرية

مما يستدل به المخالف على مذهبه , شهود قواعد
الشرع بأن الوسائل معتبرة بالمقاصد , فكل وسيلة
تؤدي إلى قرينة وطاعة فهي قرينة وطاعة .
وقد رد الفقيه على هذا الأصل من وجهين :

الأول : أن هذا الأصل مبني على الأصول الأربعة
الآنفة الذكر ، وقد سبق بطلان الاستدلال بها فيبطل
الاستدلال بهذا الأصل ، إذ أنه إذا بطل الأصل بطل
الفرع بالضرورة .

الثاني : أن يقال إن وسيلة القرية ، قرية في
حالتين :

الأولى : إذا كانت مشروعة .

الثانية : أن يتوقف فعل القرية أو الطاعة على هذه
الوسيلة .

وشد الرحال أو السفر للزيارة ليست من هذا في
شيء ، حيث أنها وسيلة غير مشروعة ، لورد النهي
عنها .

وأيضاً فإن هذه القرية والطاعة - زيارة القبور - لا
يتوقف فعلها على هذه الوسيلة - شد الرحل والسفر -
، إذ يمكن فعلها بدون سفر .

فعلم بهذا أن استدلال المخالف بهذا الأصل -
وسيلة القربى - ساقط وباطل⁽¹⁸¹⁾ .



¹⁸¹ (1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (174 - 175) .

المبحث الرابع

جهود الشيخ الفقيه في تقرير بقية مسائل الاعتقاد

ويشتمل على خمسة مطالب :

المطلب الأول : جهود الفقيه في تقرير الإيمان
ومسائله .

المطلب الثاني : جهود الفقيه في تقرير القضاء
والقدر ومسائله .

المطلب الثالث : جهود الفقيه في تقرير اليوم الآخر
ومسائله .

المطلب الرابع : جهود الفقيه في تقرير فضائل
الصحابة .

المطلب الخامس : جهود الفقيه في تقرير الولاية
والكرامة ومسائلها .

المطلب الأول جهود الفقيه في تقرير الإيمان ومسائله

تعريف الإيمان لغة وشرعاً :
الإيمان لغة : قيل هو التصديق ، ومنه قوله تعالى :
(ج ج ج ج ج ج ج) ⁽¹⁸²⁾ ، أي مصدقين ⁽¹⁸³⁾ .
وقيل إنه مشتق من الأمن وهو ضد الخوف ،
فيكون معناه التأمين ، ومنه قوله تعالى : (ت ت ت ت ت)
⁽¹⁸⁴⁾ .

وفي الحقيقة فإن الإيمان يشمل كلا المعنيين ،
يقول ابن تيمية : « إن اشتقاقه من الأمن الذي هو

-
- (1) سورة يوسف ، (17) . ¹⁸²
(2) انظر : «كتاب العين» ، (389-8/388) ، للخليل بن ¹⁸³
أحمد الفراهيدي ، ومختصر العين ، (2/431) ، لأبي بكر محمد
بن الحسين الأندلسي ، و«لسان العرب» ، (13/23) ، لابن
منظور ، و«أصول الدين» ، ص: (247) ، للبغدادي .
(3) سورة قريش ، (4) ، و انظر : «مختصر العين» ، ¹⁸⁴
(2/431) ، و «النهاية في غريب الحديث» ، (1/69) ،
و«أصول الدين» ، ص: (248) .

القرار والطمأنينة ، وذلك إنما يحصل إذا استقر في القلب التصديق والانقياد »⁽¹⁸⁵⁾ .

ويجزم ابن تيمية أن المعنى اللغوي الحقيقي للإيمان هو الإقرار ، وليس مجرد التصديق⁽¹⁸⁶⁾ .
الإيمان شرعاً : أجمع أهل السنة والجماعة وسلف الأمة على أن الإيمان قول وعمل ، فهو إقرار باللسان ، وتصديق بالقلب وعمل بالجوارح .
وقد اشتمل هذا التعريف على أمور خمسة وهي :
قول اللسان وعمله ، وقول القلب وعمله ، وعمل الجوارح .

فأما قول اللسان فهو النطق بالشهادتين والإقرار بلازمها ، وأما عمله فهو عمل ما لا يتم إلا به مثل تلاوة القرآن والأذكار ، وغيرها .

وقول القلب ، تصديقه ومعرفته ، وعمله النية والإخلاص والإقبال على الله تعالى والتوكل عليه وما يتبع ذلك .

وعمل الجوارح ، عمل ما لا يكون إلا بها مثل الصلاة والحج والجهاد في سبيل الله تعالى ، وغير ذلك من شعب الإيمان المتعددة⁽¹⁾ .

185 (4) انظر : «الصارم المسلول على شاتم الرسول» ، (3/967) ، لابن تيمية .

186 (5) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (7/529) .

وهذا هو المذهب الحق الذي دل عليه الدليل
الصحيح الصريح ، وهو ما قرره الشيخ الفقيه وأوضحه
ببليغ إشارته ، قال مستشهداً بمنظومة مسماة
بالشيبانية :

وإيماننا قولاً وفعلاً ونية *** ويزداد بالتقوى
وينقص بالردا⁽²⁾

وما استشهد به الفقيه موافق تمام الوفاق لما
سبق شرحه وبيانه ، وهو الذي أثر عن سلف الأمة
وأئمتها ، وأقوالهم كالتالي :

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام : « من كان
قبلنا يقول : الإيمان قول وعمل ، يزيد وينقص »⁽³⁾ .
وقال أبو عبد الله بن أبي زمنين : « ومن قول أهل
السنة : أن الإيمان إخلاص لله بالقلوب ، وشهادة
بالألسنة ، وعمل بالجوارح ، على نية حسنة وإصابة
السنة »⁽⁴⁾ .

1 (1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (7/189) ، و«الصارم
المسلول» ، (3/967) ، و«مدارج السالكين» ، (1/113-
115) ، و«معارج القبول» ، (2/587-594) ، لحافظ حكيم .
2 (2) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/1) .
3 (3) انظر : «الإبانة» ، (2/814) ، برقم : (1117) ، لابن
بطة العكبري .
4 (4) انظر : «أصول السنة» ، ص : (207) ، لابن أبي زمنين .

وقال الحميدي⁽⁵⁾ : « الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، لا ينفع قول إلا بعمل ، ولا عمل وقول إلا بنية ، ولا قول وعمل ونية إلا بسنة »⁽¹⁾ .

وقال الإمام الصابوني⁽²⁾ : « ومن مذهب أهل الحديث أن الإيمان قول وعمل ومعرفة »⁽³⁾ .

(5) عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي ، صاحب المسند ، حدث عن الفضيل بن عياض وسفيان بن عيينة ووكيع والشافعي وسواهم ، وحدث عنه البخاري وأبو زرعة الرازي وسواهما ، وهو ثقة ثبت ، قال الإمام أحمد : الحميدي عندنا إمام ، وقال أبو حاتم : ثقة إمام ، توفي سنة 219 هـ . انظر : «الجرح والتعديل» ، (56 / 5 - 57) ، لابن أبي حاتم الرازي ، و«التاريخ الصغير» ، (310 / 2) ، البخاري ، و«المعرفة والتاريخ» ، (177 / 2) ، لأبي يوسف البسوي ، و«السير» ، (10 / 616 - 621) .

(1) انظر : «أصول السنة» ، (37-38) ، للحميدي .

(2) أبو عثمان ، إسماعيل بن عبد الرحمن بن أحمد النيسابوري الصابوني ، ولد سنة 373 هـ ، مفسر محدث ، عقد له مجلس للوعظ وهو ابن تسع سنين ، روى عنه خلق كثير منهم البيهقي .

قال الذهبي : كان من أئمة الأثر ، له مصنف في السنة واعتقاد السلف مارآه منصف إلا واعترف له ، وكانت وفاته سنة 449 هـ ، انظر : «السير» ، (18 / 40 - 44) .

(3) انظر : «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» ، (1/123) .

وقال ابن عبد البر : « أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل »⁽⁴⁾ .

وقال البغوي : « اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أن الأعمال من الإيمان »⁽⁵⁾ .

وقال أبو عمر الطلمنكي⁽⁶⁾ : « أجمع أهل السنة على أن الإيمان قول وعمل ونية وإصابة السنة »⁽¹⁾ .

وقال ابن زيد القيرواني : « الإيمان قول باللسان ، وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح »⁽²⁾ .

(4) انظر : «التمهيد» ، (9/238) ، لابن عبد البر . 4

(5) انظر : «شرح السنة» ، (1/38) للبغوي . 5

(6) أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الأندلسي الطلمنكي ، نزيل قرطبة ، ولد سنة 340 هـ ، رحل لسماع الحديث ، وكان من بحور العلم ، وهو أول من أدخل علم القراءات إلى الأندلس ، صنف في السنة كتبًا تدل على علمه وفضله ، وكان سيقًا على أهل الأهواء والبدع ، شديدًا في السنة ، من تلاميذه ابن عبد البر ، توفي في ذي الحجة سنة 429 هـ . انظر : «السير» ، (17 / 566 - 569) ، و « غاية النهاية في طبقات القراء » ، (1/120) .

(1) انظر : «الإيمان» ، ص : (260) ، لابن تيمية .)

(2) انظر : «مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني» ، ص : (8) 2

وقال الإمام الشافعي : « كان الإجماع من الصحابة والتابعين ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية ، ولا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر »⁽³⁾.

وقال الإمام أحمد : « الإيمان قول وعمل »⁽⁴⁾.

وقال البخاري : « كتبت عن ألف نفر من العلماء وزيادة ، ولم أكتب إلا عمن قال : الإيمان قول وعمل ، ولم أكتب عمن قال : الإيمان قول »⁽⁵⁾.

وأقوال السلف في ذلك كثيرة ومعلومة ، وهذه الأقوال المأثورة عن السلف متفقة في المعنى وإن وقع تغير في بعض ألفاظها وعباراتها ، وفي توضيح ذلك يقول ابن تيمية : « ومن هذا الباب أقوال السلف وأئمة السنة في تفسير الإيمان ، فتارة يقولون هو قول وعمل ، وتارة يقولون هو قول وعمل ونية ، وتارة يقولون قول وعمل ونية واتباع للسنة ، وتارة يقولون هو قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح ، وكل هذا صحيح .

³ (3) انظر : « شرح اصول اعتقاد أهل السنة والجماعة » ، (5/956) ، برقم : (1593) ، للالكائي .

⁴ (4) انظر : « السنة » ، (1/307) ، برقم : (599) ، لعبدالله بن أحمد .

⁵ (5) انظر : « شرح اصول اعتقاد أهل السنة » ، (5/958) ، برقم : (1597) .

فإذا قالوا : قول وعمل فإنه يدخل في القول ،
قول القلب واللسان جميعاً

، وهذا هو المفهوم من لفظ القول والكلام .

ونحو ذلك إذا أطلق ، فإن القول المطلق والعمل
المطلق في كلام السلف يتناول قول القلب
واللسان ، وعمل القلب والجوارح »⁽¹⁸⁷⁾ .

- الدليل على ما سبق بيانه من حقيقة الإيمان :

استدل السلف على ما سبق بيانه من حقيقة الإيمان بأدلة كثيرة جداً، ومن ذلك، قوله تعالى : ﴿ هـ كَذَٰلِكَ يُؤْخَذُ النَّاسُ فِي الدَّيْلِ وَالْأَسْرِ ﴾ (١٨٨) .

وقوله سبحانه : () (189)

وقوله: ﴿بَبِبِئْسَ مَا يَشْكُرُ﴾ (بَبِبِئْسَ مَا يَشْكُرُ) (١٩٠).

وقوله تعالى: (ط ط ط ف ف ف ق ق ج ج ح
ج ج ج ح) (191).

187 (1) انظر: «الإيمان»، ص: (137)، لابن تيمية.

188 (2) سورة الحجرات ، (15) .

189 (3) سورة الرعد ، (28) .

190 (4) سورة فصلت ، (30) .

191 (5) سورة الأنفال ، (2) .

[illegible]

(192) (□

وقوله : (يٰٓاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا)⁽¹⁾ ، وقوله :

[illegible]

والآيات في ذلك كثيرة معلومة ، ودلالاتها ظاهرة

واضحة.

وأما أدلة السنة فأكتفى بما أورده الفقيه ، فلقد

استدل - رحمه الله - على أن الإيمان قول وعمل

بحديثين من الأحاديث المشهورة المعلومة :

الأول: حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي

الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « أمرت أن أقاتل

الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً

رسول الله ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا

ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام ،

وحسابهم على الله» (3).

192 (6) سورة البينة ، (5) .

(1) سورة الأحزاب ، (41 ، 42) .

(2) سورة فاطر ، (29) .

(3) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الإيمان، باب :

(ؤ و و و و) ، برقم: (25)، ومسلم فى «الصحيح» ، كتاب

الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله

محمد رسول الله وقيموا الصلاة، برقم: (22)، وانظر:

«الكشف المبدي» ، ص (347) .

الحديث الثاني : عن جابر بن عبد الله عن معاذ بن جبل - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « من شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه ، أو يقيناً من قلبه ، لم يدخل النار ، أو دخل الجنة »⁽⁴⁾ .

وبمجموع الحديثين اللذان استدل بهما الفقيه تتحصل لنا دلالة مطابقة لما سبق بيانه من حقيقة الإيمان .

- أقوال المخالفين لمذهب السلف أهل السنة والجماعة :

مع وضوح حقيقة الإيمان وظهور أدلتها إلا أن هناك من ضل في معرفة حقيقة الإيمان ، فعرفه بخلاف ما دل عليه النص الشرعي ، والمخالفون في هذا طرفان ، وأهل الحق وسط بينهم .

الطرف الأول: المعتزلة والخوارج ، وحقيقة مذهبهم في الإيمان أنه قول باللسان واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح ، والعمل عندهم شرط في صحة الإيمان ، ومن أخل به انتفى إيمانه⁽¹⁹³⁾ .

4 (4) أخرجه أحمد في «المسند» ، (5/236)، برقم:)

(22121)، وصححه الألباني في «الصحيحة» ، برقم:)
(2355)، وقال : على شرط الشيخين ، وانظر «الرد على الدجوي» ، (ق/27) .

193 (1) انظر : «شرح الأصول الخمسة» ، ص: (478) ،
و«مقالات الإسلاميين» ، (1/204)، و«أصول الدين» ، ص:)
(148) ، للبزدوي ، و«المسامرة في شرح المسامرة» مع

الطرف الثاني: المرجئة ، وهم طوائف متعددة ،
وتنحصر أقوالهم في أربعة مذاهب :

الأول : أن الإيمان هو الإقرار باللسان والتصديق
بالقلب فقط ، ولا يدخل العمل بالجوارح فيه ، وينسب
هذا القول إلى حماد بن أبي سليمان ، وأبي حنيفة ،
ومن تبعهم من الفقهاء ، ويسمون مرجئة الفقهاء⁽¹⁹⁴⁾ .

الثاني : أن الإيمان تصديق القلب فقط ، وهذا
القول ينسب إلى الأشاعرة والماتريدية⁽¹⁹⁵⁾ .

الثالث : أن الإيمان قول اللسان ، وهذا القول
ينسب إلى الكرامية⁽⁴⁾ .

-
- حاشية ابن قطلوبغا الحنفي ، ص: (174-175) .
- (2) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/219 - 221) ،
و«شرح الفقه الأكبر» ، ص: (141 - 142) ، لملا علي
القارئ ، و«أصول الدين» ، ص: (151-152) ، للبزدوي.
- (3) انظر : «التوحيد» ، ص: (373-380) ، للماتريدي ،
و«الإرشاد» ، ص: (397) ، و«أصول الدين» ، (248 - 249)
، للبغدادي ، و«المسامرة في شرح المسامرة» مع حاشية بن
قطلوبغا الحنفي ، ص: (174) .
- (4) انظر : «السنة» ، (1/305) ، برقم : (594) ،
لعبد الله بن أحمد ، و«مقالات
الإسلاميين» ، (1/223) ، و«الإرشاد» ، ص: (396) ،
للجويني ، وأصول الدين ، ص: (148) ، للبزوي .

الرابع : أن الإيمان مجرد معرفة القلب ، وينسب هذا القول إلى الجهمية ومن وافقهم من سائر المتكلمين⁽¹⁹⁶⁾ .

- موقف الفقيه من هذه الآراء :

استنكر الفقيه هذه الآراء ورد عليها وناقشها ، وأبطل شبهات أصحابها وقد وجه رده على مذهب الخوارج والمعتزلة⁽¹⁹⁷⁾ ، وعلى مذهب المرجئة .

الموقف من المرجئة :

يبين الشيخ الفقيه أن ما ذهب إليه المرجئة بطوائفها مصادم للشرع ، وحول ذلك ينقل كلاماً للشوكاني مفاده أن من تكلم بكلمة التوحيد ، ولم يعتقد بقلبه ويعمل بجوارحه ، فإنه ليس من الإيمان في شيء .

وبوضح ذلك بأنه لو كان مجرد الإقرار باللسان كافٍ في دخول الإسلام لكان ذلك نافعاً لليهود مع قولهم عزيز ابن الله ، وللنصارى مع قولهم المسيح ابن الله ، وللمنافقين مع أنهم يكذبون بالدين ،

196 (1) انظر : «الإيمان» ، ص: (50) ، لأبي عبيد ، و«الإيمان» ، ص: (96) ، للعدي ، و«السنة» ، (1/306) ، برقم: (594) ، لعبدالله بن أحمد ، و«مقالات الإسلاميين» ، (1/213 - 214) ، و«الفرق بين الفرق» ، ص: (146) .

197 (2) تأتي مناقشة الخوارج والمعتزلة عند الحديث عن مكانة العمل من الإيمان .

ويقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم ، وكل هذه الطوائف الثلاث يتكلمون بكلمة التوحيد ويقولون بها ، ومع ذلك فهم من أهل النار كما جاءت بذلك النصوص الشرعية⁽¹⁹⁸⁾ .

- شبهة وجوابها :

وينقل الفقيه عن الشوكاني جواباً على شبهة يذكرها بعض أهل الإرجاء ومن أشكل عليه النص الشرعي .

ذلك أنه جاء في الحديث أن أسامة بن زيد قتل رجلاً من الكفار بعد أن قال لا إله إلا الله ، فقال له رسول الله ﷺ : « لم قتلته ؟ » ، قال يا رسول الله أوجع في المسلمين وقتل فلاناً وفلاناً ، وسمّى له نفراً ، وإني حملت عليه ، فلما رأى السيف قال : لا إله إلا الله ، قال رسول الله ﷺ : « أ قتلته ؟ » ، قال نعم ،

¹⁹⁸ (3) انظر : « الدر النضيد » ، ص : (80 - 81) ، و«الكشف المبدي» ، ص : (347) .

قال : « فكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة » ، قال: يا رسول الله، استغفر لي ، قال : « وكيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة » ، قال فجعل لا يزيد على أن يقول : « كيف تصنع بلا إله إلا الله إذا جاءت يوم القيامة » (199) .

يقول الفقيه : والجواب عن هذا النص أنه لا إشكال فيه فإنه من قال: لا إله إلا الله ولم يظهر من حاله وأفعاله ما يخالف معناها فهو مسلم محقون الدم والمال ، ويلزمه الإتيان بلوازمها من أركان الإسلام وغيرها ، ومن قال: لا إله إلا الله ولم يمض وقت يستطيع به الإتيان بلوازم هذه الكلمة ، فإنه يحمل على الإسلام ، نظراً لما أقر به لسانه ، وذلك كالذي ينطق بالشهادة ويدركه الموت قبل أن يكون قادراً على فعل شيء من أمور الدين (200) .

وما نقله الفقيه عن الشوكاني له أصل في الشرع ، وهو قوله عليه الصلاة

199 (1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب المغازي، باب

بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد ، برقم: (4269) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، برقم: (97) ، واللفظ لمسلم .

200 (2) انظر: «الدر النضيد» ، ص: (77 - 83) ، و«الكشف المبدي» ، ص: (346 - 347).

والسلام للغلام اليهودي الذي نطق بالشهادة : « الحمد لله الذي أنقذه بي من النار » (201) .

وقد مات الغلام اليهودي ولم يكن أتى بشيء من أمور الدين غير نطقه بالشهادتين .

- شبهة أخرى وجوابها :

ويعرض الفقيه شبهة أخرى ، تشكل على البعض ، وهي حديث أبي الدرداء - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال : « ألا أنبئكم بخير أعمالكم ، وأزكاها عند مليكم ، وأرفعها في درجاتكم ، وخير لكم من إنفاق الذهب والورق ، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم ، فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم ، قالوا بلى يا رسول الله ، قال ذكر الله » (202) .

وحول مناقشة هذه الشبهة ، وفي بيان حقيقة مستندها ، يضع الفقيه رسالة مستقلة (203) يضمها بعض ما يدور في خلد من جواب .

201 (1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، برقم: (1356) .

202 (2) أخرجه الترمذي في «سننه» ، كتاب الدعاء، باب ما جاء في فضل الذكر، برقم: (3377)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ، برقم: (2629) .

203 (3) سبق الحديث عنها .

وقد أوضح الفقيه أن هذا الحديث وغيره من النصوص ، يتشبت بها المغترون والمقصرون في الطاعات .

يقول : « وطالما تشبت المغترون بمثل هذا الحديث فكانت معينة لهم على الفجور والعصيان وترك المأمورات ، حتى أنهم تركوا أداء الزكاة ، وتحيلوا على إسقاطها واشتغلوا بالذكر المجرد من خشية الله ، والوقوف عندما شرعه ، وفعل ما أمر به ، وترك ما نهى عنه » (204) .

وقال في موضع آخر : « واعلم أنه قد روي كثير من هذه الأحاديث المرغبة في فضل الذكر والأعمال الهينة » (205) ، التي إذا سمعها المقصرون في الصلاة والزكاة والصيام والحج ، والمرتكبون لموبقات الذنوب يغترون بها ويتكلون على ظواهرها » (206) .

وقد أجاب الفقيه عن الحديث بجواب مطول ، وخلاصته أنه يرى أن الحديث له جوابين :
الأول : تضعيف الحديث بجميع طرقه .

204 (1) انظر : «هداية الفكر إلى معرفة حديث أفضل الذكر»

، (ق/8) .

205 (2) أي أدائها والقيام بها ، ولكنها عند الله عظيمة .

206 (3) انظر : «هداية الفكر» ، (ق/3) .

الثاني : بيان حقيقة معناه بالجمع بينه وبين نصوص أخرى تفسره وتوضحه .

أما الجواب الأول فقد أوضح فيه الشيخ أن الحديث ضعيف بجميع طرقه ، ذلك أن الحديث روي بطريقتين :

الأول: برواية مالك بن أنس عن زياد⁽⁴⁾ بن أبي زياد قال أبو الدرداء به.

الثاني : برواية عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن زياد بن أبي زياد عن أبي بحرية⁽²⁾ عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ به .

(4) زياد بن أبي زياد ، مولى عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، حدث عن موله عبدالله بن عياش ، وأبي بحرية ونافع بن جبير بن مطعم وجماعة ، وروى عنه مالك بن أنس وابن إسحاق وعبدالله بن أبي هند وآخرون ، ثقة ثبت ، عابد صالح زاهد ، وكان صديقاً لعمر بن عبد العزيز ، وله عقب بدمشق ، انظر : «الطبقات الكبرى» ، (5/305 - 306) ، و«السير» ، (5/456 - 458) .

(1) ساقطة من كلام الفقيه .

(2) عبدالله بن قيس الكندي التراغمي الحمصي ، أبو بحرية ، من كبار التابعين ، شهد خطبة عمر بن الخطاب بالجابية ، وحدث عنه وعن معاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي هريرة وطائفة ، وروى عنه خلق كثير ، وكان عالماً فاضلاً ناسكاً مجاهدًا ، يعظمه معاوية بن أبي سفيان ويجله ، توفي في خلافة الوليد ، انظر : «الطبقات الكبرى» ، (7/442) ، و«المعرفة والتاريخ» ، (2/313 - 314) ، للبسوي ، و«السير» ، (4/594) .

أما الطريق الأول فعلته أنه موقوف ومنقطع ،
فالحديث ينسب إلى أبي الدرداء ، ولم يرفعه إلى
النبي ﷺ ، وهو كذلك قد سقط منه بحرية .

وأما الطريق الثاني فعلته أن عبد الله بن سعيد بن
أبي هند ، ضعيف فقد ضعفه أبو حاتم .

وعلى فرض تصحيح حديث ابن أبي هند فإنه ليس
بإمامة مالك ولا شك ، وقد تفرد برفع الحديث ووصله
، وخالفه مالك ، وكلهم يروي عن زياد بن أبي زياد ،
حيث إن مدار الحديث عليه ، فينتج من ذلك أن الحكم
والقول لمالك ، فإنه مجمع على عدالته وضبطه
وإتقانه ، بخلاف عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، فإن
غاية ما قاله الأئمة فيه أنه ثقة .

قال الفقيه : قال الإمام أحمد : ثقة ، وقال يحيى
بن سعيد القطان : صالح يعرف وينكر⁽³⁾ ، وذكره ابن
حبان في الثقات وقال : يخطئ⁽⁴⁾ .

ثم نقل الفقيه تضعيف الحديث عن بعض أئمة
الحديث ، ومنهم أبو حاتم وأبو زرعة⁽⁵⁾ .

3 (3) انظر كلام الأئمة فيه في «ميزان الاعتدال» ، (2/429) ، برقم: (4352) .

4 (4) ذكره ابن حبان في «الثقات» ، (7/12) ، ولم يتكلم فيه بجرح ولا تعديل .

5 (5) انظر : «العلل» ، ص: (1377) ، برقم: (2039) ، لابن أبي حاتم ، و«هداية الفكر» ، (ق/7) .

الجواب الثاني :

أشار الفقيه إلى جواب آخر عن الحديث الآنف الذكر، وهو إمكانية الجمع بينه وبين نصوص أخرى مفسرة له ، ولكن الشيخ لم يوضح هذا الجواب ، وقد ذكر سبب ذلك وهو أنه يجزم بضعف الحديث فلا يحتاج بعد ذلك إلى الجمع بينه وبين نصوص القرآن وصحيح السنة .

يقول: « فإذا كان هذا حال هذا الحديث على ما وصفنا وبينا فحينئذٍ لا نحتاج إلى الجمع بينه وبين نصوص القرآن وصحيح السنة » (207).

ولكن طالما أن هناك من صحح الحديث من العلماء فيتحتم الإجابة بالصورة الأخرى تنزلاً .

وقد اشتغل العلماء بالجمع بين نصوص شرعية
ظاهرها التعارض، بل وصنفت في ذلك المصنفات ،
ومن هذه النصوص ، الحديث الذي نحن بصدده .

وفي توجيهه أشار الفقيه إلى كلام جيد ، وهو أن المراد بالذكر الوارد في الحديث هو ذكر الله تعالى بقلب خاشع كما أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله : ﴿ تَتَذَكَّرُ فِي مَا دُعِيَ لَكَ ﴾ (٢٠٨) ، وليس المراد الذكر المجر من خشية الله تعالى الذي لا ينهي صاحبه عن فعل

207 (1) انظر: «هداية الفكر»، (ق/7).

208 (2) سورة الأنفال ، (2) .

الفواحش والإثم، بل الذكر الحقيقي هو الذي يملأ القلب بالإيمان ومخافة الباري ، فيظهر ذلك على الجوارح فيكف صاحبه عن كل معصية ، كما قال سبحانه : ()

() (209) .

ثم يشير الفقيه إلى أن تفسير الحديث بهذه الصورة هو الذي يوافق النصوص الأخرى كقوله تعالى : () (210) .

وقوله : () (211) .

وقوله : () (212) .

وقوله تعالى : () (213) .

209 (1) سورة النازعات ، (40 ، 41) . وانظر : «هداية الفكر» (ق/9 - 10) .

210 (2) سورة الحجر، (92 ، 93) .

211 (3) سورة النساء، (123) .

212 (4) سورة النساء، (40) .

213 (5) سورة الأنبياء، (47 ، 116)، وانظر: هداية الفكر، (ق/8) .

- زيادة الإيمان ونقصانه :

مما يتعلق بالإيمان مسألة زيادته ونقصانه ، فإن أهل السنة والجماعة يقررون أن الإيمان يزيد وينقص ، وزيادته بالطاعة ، ونقصه بالمعصية .

وهذا ما قرره الشيخ الفقيه وأثبتته وفي ذلك ، يقول - رحمه الله - مستشهداً من منظومة الشيبانية :

وإيماننا قولاً وفعلاً ونيةً ويزداد بالتقوى وينقص

وما سبق تقريره هو الذي دل الدليل عليه من الكتاب والسنة ، بل هو مقتضى إثبات حقيقة الإيمان ، ذلك أن الإيمان قول واعتقاد وعمل ، والناس يتفاوتون في كل ذلك ، فيلزم ضرورة تفاوتهم في الإيمان بالزيادة والنقصان . وقد بسط القول في ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ، وأثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه يلزم بالضرورة من إثبات حقيقة الإيمان الإقرار بزيادته ونقصانه .

214 (1) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/1) .

ومن كلامه قوله : « العلم والتصديق نفسه يكون بعضه أقوى من بعض , ... وأعمال القلوب مثل محبة الله ورسوله وخشية الله تعالى ورجائه ونحو ذلك هي كلها من الإيمان , كما دل على ذلك الكتاب والسنة واتفاق السلف , وهذه يتفاضل الناس فيها تفاضلاً عظيماً , والأعمال الظاهرة مع الباطنة هي أيضاً من الإيمان والناس يتفاضلون فيها , وذكر الإنسان بقلبه ما أمره الله به واستحضاره لذلك بحيث لا يكون غافلاً عنه , أكمل ممن صدّق به وغفل عنه » (215) .

- الأدلة من الكتاب والسنة على زيادة الإيمان ونقصانه :

لم يذكر الفقيه شيئاً من النصوص الشرعية الدالة على زيادة الإيمان ونقصانه، وربما أن الشيخ رأى أن المسألة في غاية الظهور والوضوح كما سبق تقريره فعدل عن الاستدلال عليها ، والنصوص الشرعية في ذلك معلومة مشهورة ومنها :

قوله تعالى : (ج ج ج ج ج) (216) ، وقوله : (و و و)
 (217) ، وقوله : (ي ي ي ي ي) (218) ، وقوله : (و و و و و)

215 (2) انظر : «الإيمان» ، ص: (184 - 185) ، لابن تيمية .

216 (1) سورة الفتح ، (4) .

217 (2) سورة الكهف ، (13) .

218 (3) سورة مريم ، (76) .

[illegible]

- من أدلة صحيح السنة :

حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله
 قال : « أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً » (223) .

وحدیث أبی أمامة الباهلی - رضی اللہ عنہ - أن
النبي ﷺ قال: « من أحب

لله وأبغض لله وأعطى لله ومنع لله فقد استكمل الإيمان» (224).

وحدیث أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - أن
النبي ﷺ قال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ،

219 (4) سورة محمد ، (17) .

220 (5) سورة الأحزاب ، (22) .

221 (6) سورة آل عمران ، (173) .

222 (7) سورة الأنفال ، (2) .

223 (8) أخرجه أبو داود في «سننه» ، كتاب السنة، باب الدليل

على الزيادة والنقصان، برقم: (4644)، والترمذي في

«جامعه»، كتاب الرضاع، باب ما جاء في حق المرأة على

زوجها، برقم: (1162) ، وصحه الألباني في «صحيح أبي

داود»، (3/886).

224 (1) أخرجه أبو داود في «سننه» ، كتاب السنة، باب الدليل

على الزيادة والنقصان، برقم: (4652)، وصحه الألباني في

«صحيح الجامع الصغير» ، برقم: (5964) .

فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ،
وذلك أضعف الإيمان « (225) .

وحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ
قال : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أو بضع وستون
شعبة ، فأفضلها قول : لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة
الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » (226) .
وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة جداً .

- دليل الإجماع على زيادة الإيمان ونقصانه :

من المسائل التي انعقد الإجماع عليها مسألة زيادة
الإيمان ونقصانه ، وقد حكى الإجماع غير واحد من
أئمة السلف ، ومنهم :

- الإمام أبو عمر بن عبد البر ، قال : « أجمع أهل
الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل ، ولا عمل
إلا بنية ، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة ، وينقص
بالمعصية » (227) .

- الإمام ابن جرير الطبري ، قال : « إن الصواب
فيه قول من قال : هو

225 (2) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الإيمان، باب كون
النهي عن المنكر من الإيمان برقم: (49) .

226 (3) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الإيمان، باب بيان
عدد شعب الإيمان، برقم: (35) .

227 (4) انظر : «التمهيد» ، (9/238) .

قول وعمل، يزيد وينقص، وبه جاء الخبر عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ ، وعليه مضى أهل الدين والفضل « (228) .

- الإمام أبو عثمان الصابوني ، قال : « ومن مذهب أهل الحديث ، أن الإيمان قول وعمل ومعرفة ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية » (229) .

- شيخ الإسلام ابن تيمية ، قال : « أجمع السلف أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص » (230) .
ومن نظر في كلام السلف من الصحابة والتابعين علم حقيقة هذا الإجماع (231) .

ومن كلامهم في ذلك :

قول ابن مسعود - رضي الله عنه - : « اللهم زدنا إيماناً و يقيناً وفقهاً » (232) . وعن معاذ بن جبل أنه قال :
« اجلس بنا نؤمن من ساعة » (233) .

228 (1) انظر : « صريح السنة » ، ص : (25) ، لابن جرير .

229 (2) انظر : « عقيد السلف وأصحاب الحديث » ، (1/123) .

230 (3) انظر : « مجموع الفتاوى » ، (7/672) .

231 (4) انظر : « فتح الباري » ، (1/5 - 14) ، لابن رجب .

232 (5) انظر : « الشريعة » ، (1/348) برقم : (218) ، للأجري

، و« الإيمان » برقم : (35) ، لابن أبي شيبة ، وصححه الألباني

، وانظر : « فتح الباري » ، (1/14) ، لابن رجب .

233 (6) انظر : « شرح أصول اعتقاد أهل السنة » ، (5/101)

، برقم : (1707) . (4)

وعن أبي هريرة وأبي الدرداء أنهما قالا : « الإيمان يزدد وينقص »⁽²³⁴⁾.

وعن عمار بن ياسر أنه قال : « ثلاث من كن فيه فقد استكمل الإيمان : إنصاف من نفسه ، والإنفاق من الإقتار ، وبذل السلام للعالم »⁽²³⁵⁾.

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما - : « الإيمان يزدد وينقص »⁽²³⁶⁾.

وعن عمر بن عبد العزيز ، قال : « للإيمان حدوداً وشرائع وفرائض ، من استكملها استكمل الإيمان ، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان »⁽²³⁷⁾.

وقال مجاهد بن جبر ، تلميذ ابن عباس : « الإيمان يزيد وينقص »⁽²³⁸⁾.

وقال أحمد بن حنبل : « الإيمان قول وعمل يزيد وينقص »⁽²³⁹⁾.

234 (7) انظر : «السنة» ، (1/314)، برقم: (622 ، 623) ، لعبد الله بن أحمد .

235 (8) انظر : «الإيمان» ، برقم: (440) ، لابن أبي شيبة ، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» ، (5/1017) .

236 (1) انظر : «الشريعة» ، (2/582) .

237 (2) انظر : «المصنف» ، (11/48) لابن أبي شيبة ، و«شرح السنة» ، (1/40) للبغوي .

238 (3) انظر : «السنة» ، (1/31) ، لعبد الله ، و«الإبانة» ، (2/859) ، برقم : (1167) ، لابن بطه .

239 (4) انظر : الإبانة ، (5/1034) ، برقم: (1750) .

والأقوال عن أئمة السلف كثيرة جداً ، ومعلومة في مواضعها .

- مكانة العمل من الإيمان وارتباطه به :

سبق تقرير أن العمل من الإيمان وأنه جزء منه ، ومضى ذكر النصوص المثبتة ذلك ، وحكاية إجماع السلف عليه .

ومضى بيان أن ثمة مذهبين خالفاً الحق في ذلك وهم الخوارج والمعتزلة ، ويقابلهم المرجئة ، وأن أهل السنة والجماعة وسط بينهما .

وقول الخوارج والمعتزلة يوافق قول أهل السنة في لفظه إلا أنه يخالفه في مقصده ، ذلك أن الخوارج والمعتزلة مذهبهم في العمل أنه شرط صحة للإيمان ، فإذا ذهب بعضه أو كله ذهب الإيمان وانتفى (240) .

ومذهب أهل السنة والجماعة في الإيمان ، أن الأعمال جزء من الإيمان الواجب والمستحب ، وأن من ترك جنسه انتفى إيمانه ، ومن ترك آحاده ، نقص من إيمانه بقدر ما ترك من عمل ، إلا أن يترك من العمل ما دل الدليل على كفر تاركه ، مثل ترك الصلاة

(5) انظر : « شرح الأصول الخمسة » ، ص: (474-478) ، و« أصول الدين » ، ص: (148 - 149) ، للبزدوي ، و« المسامرة في شرح المسامرة » مع حاشية ابن قطلوبغا الحنفي ، ص: (174-175) ، و« طريق دار الهجرتين » ، ص: (681-682) ، لابن القيم .

بالكلية على الصحيح ، فقد جاء الدليل الذي يخص تارك هذا العمل بانتفاء الإيمان عنه ، وهو قوله تعالى : (كَيْفَ يَكْفُرُ الْكَافِرُ) (241) ، ومفهوم الآية أنه إن لم يقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فليسوا بإخوة لنا في الدين ، حيث لم تتحقق توبتهم .

ومن الأدلة قوله □ : « العهد الذي بيننا وبينكم الصلاة فمن تركها فقد كفر » (242) .

ومستند أهل السنة في تقسيم العمل ، نصوص شرعية صحيحة صريحة ، منها قوله عليه الصلاة والسلام : « الإيمان بضع وسبعون شعبة ، أو بضع وستون شعبة ، فأفضلها قول : لا إله إلا الله ، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق ، والحياء شعبة من الإيمان » (243) .

فأدخل في الإيمان جميع الأعمال ، الواجبة منها والمستحبة ، ولذلك فإذا ذهب من العمل ما هو مستحب كإماطة الأذى عن الطريق فإنه لا يذهب الإيمان ولا ينتفي بالكلية ، وإنما يذهب من الإيمان

(1) سورة التوبة ، (11) . 241

(2) أخرجه أحمد في «المسند» ، (5/346) ، برقم : (23001) ، والنسائي في «الكبرى» ، كتاب الصلاة ، باب الحكم على تارك الصلاة ، (1/145) ، برقم : (329) ، وصحه الألباني في «صحيح الترغيب» ، برقم : (564) . 242

(3) سبق تخريجه . 243

بمقدار ما ترك من العمل، وكذلك سائر الأعمال عدا ما دل الدليل على كفر تاركه .

وما سبق تقريره هو رد أيضاً على المرجئة بطوائفها ، الذين يرون أن العمل ليس داخلاً في مسمى الإيمان .

وبهذا يتبين أن أهل السنة والجماعة وسط بين طرفين في العمل وفي سائر أمور الإيمان⁽¹⁾.

وهذا هو الذي أثبتته الشيخ الفقيه وقرره ، حيث بين حقيقة العمل وأنه من الإيمان ، فيبين - رحمه الله - أن كل من ترك العمل وتهاون عن الإتيان به فإنه محاسب عليه ويستدل على ذلك بجملة من الآيات ومنها :

قوله تعالى : (يٰ يٰ يٰ يٰ يٰ يٰ يٰ)⁽²⁾.

وقوله : (ق ق ج ج ج) (3) .

وقوله : (ج ج ج ج ج ج ج) (4).

وقوله : (ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج)⁽⁵⁾.

(1) انظر: «شرح حدیث جبریل»، ص: (441-427).

(2)² سورة الحجر ، (92 ، 93) .

(3) سورة النساء ، (123) .

(4) سورة النساء ، (40) .

(5) سورة الأنبياء ، (47) ، وانظر : «هداية الفكر» ، (ق/

(8)

وفيه رد واضح على المرجئة وأتباعهم .
ثم يثني بالرد على الخوارج والمعتزلة ، فيبين أن
الإخلال بالعمل لا يعدو أن يكون كبيرة من كبائر
الذنوب .

يقول عقب ذكره الآيات الأنفة الذكر: « إلى غير
ذلك من الآيات الناصة
بأن من ارتكب ذنباً من الكبائر ، مؤاخذ به إلا أن يتوب
منه في حالة صحته»⁽¹⁾ .

وواضح أن الشيخ فسر الآيات بأن الكلام فيها عن
كبائر فقط وليس شيئاً آخر ، مع أن الحديث والوعيد
متوجه لمن أخل بعمله أو تركه .

- حكم مرتكب الكبيرة :

مذهب أهل السنة والجماعة في مرتكب الكبيرة
عدا الشرك ، مع عدم الاستحلال ، أنه لا يخرج من
الدين ، ولا ينتفي عنه الإيمان بالكلية ، ويكون فاسقاً
بمعصيته ، ويسمى مؤمناً ناقص الإيمان .
وحكمه في الآخرة إن لم يتب من الكبيرة أنه تحت
مشيئة الله تعالى ، إن شاء عذبه وذلك بعدله ، وإن
شاء عفا عنه بمنه وكرمه .

(1) المصدر السابق ، (ق/8) .

ومستند ذلك قوله تعالى : ﴿ ۝۱۲۱ ۝۱۲۰ ۝۱۱۹ ۝۱۱۸ ۝۱۱۷ ۝۱۱۶ ۝۱۱۵ ۝۱۱۴ ۝۱۱۳ ۝۱۱۲ ۝۱۱۱ ۝۱۱۰ ۝۱۰۹ ۝۱۰۸ ۝۱۰۷ ۝۱۰۶ ۝۱۰۵ ۝۱۰۴ ۝۱۰۳ ۝۱۰۲ ۝۱۰۱ ۝۱۰۰ ۝۹۹ ۝۹۸ ۝۹۷ ۝۹۶ ۝۹۵ ۝۹۴ ۝۹۳ ۝۹۲ ۝۹۱ ۝۹۰ ۝۸۹ ۝۸۸ ۝۸۷ ۝۸۶ ۝۸۵ ۝۸۴ ۝۸۳ ۝۸۲ ۝۸۱ ۝۸۰ ۝۷۹ ۝۷۸ ۝۷۷ ۝۷۶ ۝۷۵ ۝۷۴ ۝۷۳ ۝۷۲ ۝۷۱ ۝۷۰ ۝۶۹ ۝۶۸ ۝۶۷ ۝۶۶ ۝۶۵ ۝۶۴ ۝۶۳ ۝۶۲ ۝۶۱ ۝۶۰ ۝۵۹ ۝۵۸ ۝۵۷ ۝۵۶ ۝۵۵ ۝۵۴ ۝۵۳ ۝۵۲ ۝۵۱ ۝۵۰ ۝۴۹ ۝۴۸ ۝۴۷ ۝۴۶ ۝۴۵ ۝۴۴ ۝۴۳ ۝۴۲ ۝۴۱ ۝۴۰ ۝۳۹ ۝۳۸ ۝۳۷ ۝۳۶ ۝۳۵ ۝۳۴ ۝۳۳ ۝۳۲ ۝۳۱ ۝۳۰ ۝۲۹ ۝۲۸ ۝۲۷ ۝۲۶ ۝۲۵ ۝۲۴ ۝۲۳ ۝۲۲ ۝۲۱ ۝۲۰ ۝۱۹ ۝۱۸ ۝۱۷ ۝۱۶ ۝۱۵ ۝۱۴ ۝۱۳ ۝۱۲ ۝۱۱ ۝۱۰ ۝۹ ۝۸ ۝۷ ۝۶ ۝۵ ۝۴ ۝۳ ۝۲ ۝۱ ۝﴾

(2) $\left(\begin{array}{c} \square \\ \square \end{array} \right) \in$

والشيخ الفقيه يقرر ذلك فيوضح أن مرتكب الكبيرة ليس بكافر ، حيث أن الكبيرة لا تكفر مرتكبها إن لم يستحلها .

وفي ذلك يقول: « يجب على المدرسين أن يفهموا العامة أن ملك الحجاز وحكومته ليس لهم مذهب خاص , أو أنهم أحدثوا مذهباً جديداً لم يشرعه الله ولا رسوله , ... ولا يكفرون أحداً بذنوب , ولا يقولون بالمنزلة بين المنزلتين »⁽³⁾ .

ويستشهد - رحمه الله - بأبيات من الشيبانية
فيقول :

ويغفر دون الشرك ربي
ولا مؤمن إلا له كافر فدا
لمن يشا
ولو قتل النفس الحرام
ويقول - رحمه الله - : « من ارتكب ذنباً من الكبائر
، مؤاخذه به إلا أن يتوب منه في حالة صحته » (245) .

وهذا صريح في رد قول المرجئة ، والأول في رد قول الخوارج والمعتزلة .

(2) سورة النساء ، (48 ، 116) .

(3) انظر : « قانون الخطباء » ، (ق/7 - 8) .

244 (1) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/2) .

245 (2) انظر : «هداية الفكر» ، (ق/8) .

ويقول أيضاً متحدثاً عن مقولة أصحاب الحق مقررًا لهم : « وببالغون في تعظيم النبي ﷺ ، ويشبتون شفاعته لأهل الكبائر من أمته ، وشفاعة غيره من الأنبياء والصالحين » (246) .

ويمكن أن يفسر كلام الفقيه فيقال : إذا كان النبي ﷺ والأنبياء من بعده والصالحون يشفعون في أهل الكبائر فإنهم ليسوا بكفار ، إذ إنه لا يجوز الشفاعة في الكفار لأن الله لم يرضها لهم ، وهم في النار خالدين فيها ، والأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يخالفون أمر ربهم سبحانه وتعالى ، فلا يشفعون في الكفار .

- مذاهب الناس في مرتكب الكبيرة :

خالف في مسألة مرتكب الكبيرة ثلاث فرق ، وهم :

الأولى: الخوارج ، ومذهبهم أن مرتكب الكبيرة كافر في الدنيا خالد في النار في الآخرة (247) .

(3) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/8) . 246

(4) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/204) ، 247

و«التبصير في الدين» ص : (38) ،
للإسفرائيني ، و «طريق دار الهجرتين» ، ص : (681) .

الثانية: المعتزلة ، ومذهبهم أن مرتكب الكبيرة بمنزلة بين المنزلتين في الدنيا ، فلا يقال له مؤمن ولا يقال له كافر ، وفي الآخر مخلص في النار⁽²⁴⁸⁾ .

الثالثة: المرجئة , ويقولون أنه مؤمن كامل الإيمان ، ولا تضره الكبيرة بشيء ، ولا تؤثر في إيمانه⁽²⁴⁹⁾ .

ومذهب أهل السنة والجماعة هو المذهب الحق الذي جاءت الأدلة به، وأجمع السلف عليه.

٢- الأدلة من الكتاب والسنة:

[illegible]

ووجه دلالة الآية خطاب الله تعالى للقاتل وتسميته بالإيمان ، وكذلك جعله أخاً لولي القصاص ، والمقصود بالأخوة أخوة الدين ، مع أن القاتل مرتكب لكبيرة من أكبر الكبائر (251) .

(1) انظر: «شرح الأصول الخمسة»، ص: (697)،
و«مقالات الإسلاميين»، (1/204)، و«العقد الثمين»، ص
: (57 - 58)، و«طريق دار الهجرتين»، ص: (682-
683).

249 (2) انظر: الملل والنحل ، (1/112) .

250 (3) سورة البقرة ، (178) .

(4) انظر: «تيسير الكريم المنان»، (1/140)، للشيخ عبد الرحمن السعدي.

وقوله سبحانه : (كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَأَكْبِرَنَّ لَهُمْ فَاَنْظِرْ لَهُمْ تَأْوِيلَهُمْ) (252) ، وفي الآية تسمية للمتقاتلين باسم الإيمان مع ارتكابهم كبيرة القتال .

ومن أدلة السنة قوله ﷺ : « أتدرون ما المفلس ؟ » ، قالوا : المفلس فينا

من لا درهم له ومتاع ، فقال ﷺ : « إن المفلس من أمتي يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة ، ويأتي قد شتم هذا ، وضرب هذا ، فيعطى هذا من حسناته ، وهذا من حسناته ، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ، ثم طرح في النار » (253) .

وفي الحديث بيان أن للظالم حسنات يؤخذ منها بقدر ظلمه للغير ، فهو محاسب على ذنبه ، ولكنه لا يكفر به .

وكذلك من الأدلة ، النصوص الظاهرة المتضافرة في إقامة الحدود والقصاص والكفارات ، تطهيراً لأصحابها من الكبائر التي وقعوا فيها ، ولم يُحكم على أصحابها بالكفر والخلود في النار .

- أقوال السلف في مرتكب الكبيرة :

(5) سورة الحجرات ، (9) .
(1) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب البر والصلة، باب
252 253
تحريم الظلم ، برقم: (2581).

قال الإمام أحمد : « ليس من الأعمال شيء تركه كفر إلا الصلاة » (254) .

وقال الإمام الصابوني : « يعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنباً كثيراً صغائر كانت أو كبائر فإنه لا يكفر بها ، وإن خرج من الدنيا غير تائب منها ومات على التوحيد والإخلاص » (255) .

وقال ابن بطة : « يخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام ولا يخرج من الإسلام إلا الشرك بالله » (256) .
وعن ابن عبد البر أنه قال : « إن مات صاحب الكبيرة فمصيره إلى الله ، إن شاء غفر له وإن شاء عذبه » (257) .

وحكى الإجماع على ذلك ابن تيمية ، وقد سئل عن العبد المؤمن ، هل يكفر بالمعصية أم لا ؟ فقال : « لا يكفر بمجرد الذنب ، فإنه ثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف أن الزاني غير المحصن يجلد ولا يقتل ، والشارب يجلد والقاذف يجلد ، والسارق يقطع ، ولو

254 (2) انظر : «طبقات الحنابلة» ، (1/243) ، لأبي يعلى .

255 (3) انظر : «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» ، (1/124) .

256 (4) انظر : «الشرح والإبانة» ، ص: (183) ، لابن بطة العكبري .

257 (5) انظر : «التمهيد» ، (4/49) .

كانوا كفاراً لكانوا مرتدين. ووجب قتلهم , وهذا خلاف
الكتاب والسنة وإجماع السلف «⁽²⁵⁸⁾.



- الإيمان بالأنبياء والرسل :

²⁵⁸ (1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (4/308) .

تعريف النبي لغة :

النبي في اللغة : مشتق من النبأ وهو الخبر ، لأنه يأتي من مكان إلى مكان، والمنبئ المخبر ، والنبأ الصوت ، وسمي النبي كذلك لأنه أنبأ عن الله تعالى، ومنه قوله تعالى : (ب ب ب ب ب ب ب ب)⁽²⁵⁹⁾ .

وقيل مشتق من النبوة أو النباوة أي ما ارتفع من الأرض وعلا ، وسمي النبي كذلك لأن الله رفعه وعظمه في الدنيا والآخرة⁽²⁶⁰⁾ .

ويرى ابن تيمية أن المعنى الثاني راجع للمعنى الأول .

يقول : « والتحقيق أن هذا المعنى داخل في الأول ، فمن أنبأه الله وجعله منبئاً عنه ، فلا يكون إلا رفيع القدر علياً »⁽²⁶¹⁾ .

تعريف الرسول لغة :

الرسول في اللغة : مشتق من الإرسال ، يقال أرسل الشيء إذا أطلقه وأرسل الرسول بعثه برسالة

(1) سورة النبأ ، (1 ، 2) . 259

(2) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (5/385)، و«لسان العرب» ، (162-1/164) ، و«النهاية في غريب الحديث» ، (5/403) . 260

(3) انظر : «النبوات» ، (2/882) ، لابن تيمية . 261

، وتراسل القوم أرسل بعضهم إلى بعض رسولاً أو رسالة ، ومنه قوله تعالى : (يُرْسِلُ الرُّسُلَ أَنْ يَنْذِرَ الْقَوْمَ أَنْ يُقْبَلَ إِلَيْهِمْ) (262) .
والإرسال : التوجيه ، والرسول المتابع لأخبار باعته ، وسمي الرسل بذلك ، لإرسال الله لهم وتوجيههم وتكليفهم بالرسالة .

وإليه الإشارة بقوله تعالى : (يُرْسِلُ الرُّسُلَ أَنْ يَنْذِرَ الْقَوْمَ أَنْ يُقْبَلَ إِلَيْهِمْ) (263) .

- تعريف النبي والرسول شرعاً :

وقع خلاف بين العلماء في تعريف النبي والرسول ، تبعاً للاختلاف في وجه التفريق بينهما ، وأصح ما جاء في تعريف النبي والرسول ما يلي :

النبي : هو الذي بعث لتقرير شرع من قبله من الأنبياء ، مثل عدد من أنبياء بني إسرائيل .

والرسول : هو من أوحى إليه بشرع مستقل ، وإلى قوم مخالفين .

وبهذا التقرير يظهر وجه الفرق بين النبي والرسول .

(4) سورة النمل ، (35) . 262

(1) سورة المؤمنون ، (44) ، وانظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (2/392 - 393) ، و«القاموس المحيط» ، ص : (106-105) ، و«لسان العرب» ، (11/284) ، و«النهاية في غريب الحديث» ، (2/222 - 223) . 263

والشيخ الفقيه يثبت ذلك ، فيقرر الإيمان بالأنبياء والمرسلين على الإجمال ، ويثبت لهم النبوة والرسالة ، ويؤمن بنبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم بوجه خاص ، ويثبت له النبوة والرسالة ، ويحبه ويجله ويعظمه ويطيعه ويتبعه .

وهذا وإن كان صرح الفقيه بشيء قليل منه ، إلا أنه مضمون دعوته . وحول ذلك يستشهد بشيء من المنظومة الشيبانية فيقول :

ونؤمن بالكتب التي هي وبالرسل حقاً لا نفرق
قبله كالعدا

وفي الرسول □ بخاصة يقول :

وأن رسول الله أفضل على الأرض من أولاد آدم
من مشى أو غدا

ومما يدل دلالة قاطعة على إيمان الفقيه بالنبي □ وحب له وطاعته واتباعه له ما سبق تقريره من كلام الشيخ في التلقي والاستدلال بوجه خاص وفي تقارير الشيخ كلها بوجه عام .

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الإيمان ، باب سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة ، برقم: (50) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى ، برقم: (8 ، 9 ، 10) .

(2) انظر: «منظومة الشيبانية» ، (ق/1) .

(1) المصدر السابق ، (ق/2) .

فهي توضيح للرسالة ودفاع عنها ورد على من حرفها وغلى في صاحبها عليه الصلاة والسلام ، وهذا في غاية الوضوح والبيان .

- عصمة الأنبياء والمرسلين :

العصمة في اللغة : المنع والحفظ ، ومنه قوله تعالى : (وَوُحِّدْ لِّوَلِيِّهِ) ⁽²⁶⁹⁾ ، وعصمة الأنبياء والمرسلين أي حفظهم من الوقوع في الذنوب والمعاصي ، ومن الخطأ في تبليغ الرسالة ⁽³⁾ .

ويقرر الفقيه عصمة الأنبياء والمرسلين فيقول : « وأثبت العصمة للأنبياء والرسل » ⁽⁴⁾ .

وكلام الفقيه فيه إجمال ، هل يقصد بذلك العصمة من الكبائر والصغائر ، أم من الكبائر فقط ، فهو محتمل والله أعلم .

وذلك أن الناس قد اختلفوا في عصمة الأنبياء والمرسلين على قولين ، هل تكون من الكبائر فقط ، أم من الكبائر والصغائر .

²⁶⁹ (2) سورة هود ، (43) . وانظر : «مختار الصحاح» ، ص : (437) ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، والمصباح المنير ، (2/566) ، للفيومي .

(3) انظر : شرح الأصول الخمسة ، ص : (529) .

(4) انظر : « تحرير أقوال علماء الدين » ، (ق / 191-192) .

فالقول الأول ، يرى أصحابه عصمة الأنبياء والرسل من صغائر الذنوب وكبائرها ، وهذا هو قول الرافضة والمعتزلة⁽²⁷⁰⁾ .

والقول الثاني ، يرى أصحابه عصمة الأنبياء والرسل من الكبائر دون الصغائر ، مع عدم الإقرار على وقوع الصغائر ، وهذا هو قول أكثر علماء الإسلام وطوائفه⁽²⁷¹⁾ .

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف⁽²⁷²⁾ ، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام ، كما ذكر ذلك أبو الحسن الآمدي ، أن هذا قول أكثر الأشعرية ، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء ، بل هو لم ينقل

270 (1) انظر : «المغني» ، (25/309) ، و«شرح الأصول الخمسة» ، ص: (529) ، للقاضي عبد الجبار ، و«عصمة الأنبياء» ، ص: (4) ، للرازي ، و«الفصل» ، (7-4/5) ، لابن حزم ، و«مجموع الفتاوى» ، (4/319 - 320) .

271 (2) انظر : «الفصل» ، (4/6) لابن حزم ، و«أصول الدين» ، ص: (172-176) ، للبزدوي ، و«عصمة الأنبياء» ، ص: (1-4) ، للرازي ، و«مجموع الفتاوى» ، (4/319 - 320) .

272 (3) الحقيقة أن هذا التعبير ليس دقيقاً فليس القول بعصمة الأنبياء من الكبائر دون الصغائر ، قول لجميع الطوائف ، لمخالفة المعتزلة والرافضة ، وابن تيمية ذكر ذلك بنفسه .

عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول

وإنما نقل ذلك القول⁽⁴⁾ - في العصر المتقدم - عن الرافضة ، ثم عن بعض المعتزلة ، ثم وافقهم عليه طائفة من المتأخرين .

وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين عن الإقرار على الصغائر ولا يقرون عليها ، ولا يقولون إنها لا تقع بحال .

وأول من نقل عنهم من طوائف الأمة القول بالعصمة مطلقاً وأعظمهم قولاً لذلك الرافضة ، فإنهم يقولون بالعصمة ، حتى ما يقع على سبيل النسيان والسهو والتأويل «⁽²⁷³⁾ .

**- عموم بعثة محمد ﷺ ورسالته إلى الثقلين
الإنس والجن :**

لقد بُعث النبي ﷺ إلى كافة الإنس والجن ، بشيراً ونذيراً ، وذلك معلوم بنصوص الكتاب والسنة الصريحة .

(4) القول بالعصمة من الكبائر والصغائر .

(1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (4/319 - 320) . ²⁷³

قال ابن تيمية - رحمه الله - : « قد علم أن رسالة محمد بن عبد الله ﷺ لجميع الناس ، ... بل عامة الثقلين الإنس والجن » (274) .

والأدلة التي تقرر ذلك ظاهرة ، ومنها :

قوله تعالى : (تَبٰرَكَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) (275) .

وقوله : (هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) (276) .

وقوله سبحانه : (لَكَ كَلِمَاتٌ وَوُجُوهُ) (277) .

وقوله تعالى حكاية عن الجن : (جِئْ بِجَنَّتَيْنِ) (278) .

ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام: « وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة

وبعث إلى الناس عامة » (279) .

ولم يخالف في هذا الأصل العظيم أحد من أهل الإسلام .

قال ابن تيمية : « يجب على الإنسان أن يعلم أن الله عز وجل أرسل محمداً ﷺ إلى جميع الثقلين الإنس

274 (2) المصدر السابق ، (11/423) ، بتصرف ، وانظر :

جامع المسائل ، (3/229) ، لابن تيمية .

275 (3) سورة الأعراف ، (158) .

276 (4) سورة سبأ ، (28) .

277 (5) سورة الفرقان ، (1) .

278 (6) سورة الأحقاف ، (31) .

279 (1) أخرجه البخاري في « صحيحه » ، كتاب التيمم ، برقم : (335) .

والجن، ... وهذا أصل متفق عليه بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين وسائر طوائف المسلمين» (280).

وقد قرر الفقيه هذا الأصل كما جاء في الكتاب
والسنة , فأثبت أن المصطفى ﷺ أرسل إلى الثقيلين
الإنس والجن .

يقول - رحمه الله - مستشهداً بأبيات من الشيبانية

وأرسله رب السموات إلى الثقلين الإنس والجن
- الإيمان بالكتب السماوية :

من أصول الإيمان ، الإيمان بالكتب التي أنزلها الله سبحانه وتعالى على رسله على الإجمال ، والإيمان بالقرآن على الخصوص .

وأدلة ذلك كثيرة جداً ، ومنها :

قوله تعالى : (پ پ ی ی ث ث ز ز ت ت) (282) .

[illegible]

وقوله سبحانه : (ج ج ج ج ج ج ج ج) (284).

280 (2) انظر: «مجموع الفتاوى»، (19/9).

281 (3) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/2) .

282 (4) سورة البقرة ، (177) .

283 (5) سورة البقرة ، (285) .

284 (1) سورة ص ، (29) .

ومن السنة حديث جبريل الطويل عندما ما سأل
النبي ﷺ عن الإيمان، فقال ﷻ : « أن تؤمن بالله
وملائكته وكتبه » (2) .

والشيخ الفقيه يقرر تقرير الشرع الحنيف فيبين أنه
من الواجب الإيمان بجميع الكتب المنزلة على الرسل
وخاصة القرآن العظيم ، وأنها كلام الله تعالى على
الحقيقة .

يقول - رحمه الله - : « يجب على المدرسين أن
يعلموا العامة أن عقيدة ملك الحجاز وحكومته في
القرآن ، هو أنه كلام الله ، منه بدأ وإليه يعود ، وأنه
هو المتكلم به على الحقيقة ، وأنه هو الذي في
مصاحفنا ومحفوظ في صدورنا ومتلو في محاربنا
وبألسنتنا ، ليس لمحمد ﷺ ولا جبريل فيه قول، بل هو
كلام الله ، سمعه جبريل من الله ، وبلغه رسول الله
وحياً ، وبلغه محمد ﷺ لأمة من غير زيادة فيه ولا نقص
منه ، ... وأن التوراة والإنجيل والزبور وصحف إبراهيم
وسائر الكتب المنزلة هي كلامه على الحقيقة لا على
المجاز ، وكل كلمة من هذه الكتب لها معنى غير التي
في الأخرى » (285) .

ويستشهد - رحمه الله - بأبيات من الشيبانية
فيقول :

(2) سبق تخريجه .

(3) انظر : « قانون الخطباء » ، (ق/5) . 285

ونؤمن بالكتب التي هي	وبالرسل حقاً لا نفرق
قبله	كالعدا
ونعتقد القرآن تنزيل	به جاء جبريل النبي محمدا
ربنا	هذا الله يا طوبى به لمن
وأنزله وحياً إليه وإنه	اهتدا ⁽¹⁾

المطلب الثاني

جهود الفقيه في تقرير القضاء والقدر ومسائله

تعريف القضاء والقدر لغةً وشرعاً :

القضاء والقدر لغة : هو الحكم ، ومنه قوله تعالى :
(كَيْ كَيْ كَيْ كَيْ كَيْ)⁽²⁸⁶⁾ ، بمعنى حكم .

ويأتي بمعنى الفصل ، يقال قضى يقضي قضاء ،
إذا حكم وفصل .

ويأتي بمعنى الفراغ من الأمر ، يقال ، قضى إذ
فرغ ، وقضاء الشيء إمضاؤه والفراغ منه ، ويأتي
بوجه آخر ترجع إلى انقطاع الأمر وتمامه⁽²⁸⁷⁾ .

²⁸⁶ (1) سورة الإسراء ، (23) .

²⁸⁷ (2) انظر : «الصحاح» ، (471-6/473) ، و«لسان
العرب» ، (15/ 186 - 189) ، و«النهاية في غريب

والقدر : هو مصدر قدر يقدر قدراً ، وقد تسكن داله ، وهو ما قضاه الله وحكم به من الأمور⁽²⁸⁸⁾ .

القضاء والقدر شرعاً : هو تقدير الله تعالى الأشياء في القدم ، وعلمه بوقوعها في أوقات معلومة عنده ، وعلى صفات مخصوصة ، وكتابته ومشيئته لذلك ، ووقوعها بتقديره ، وخلقها لها⁽²⁸⁹⁾ .

- تلازم القضاء والقدر :

والقضاء والقدر متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر ، وفي بيان حقيقة التلازم بينهما يقول الإمام الخطابي : « وجماع القول في هذا الباب ، أنهما أمران لا ينفك أحدهما عن الآخر ، لأن أحدهما بمنزلة الأساس والآخر بمنزلة البناء ، فمن رام الفصل بينهما رام هدم البناء ونقضه »⁽²⁹⁰⁾ .

والإيمان بالقضاء والقدر أحد أصول ومراتب الإيمان ، ولا يصح إيمان العبد إلا بإيمانه بقضاء الله وقدره .

ودليل هذا الأصل حديث جبريل الطويل ، عندما سأل النبي ﷺ عن الإيمان ، فقال ﷺ : « أن تؤمن بالله

الحديث » ، (4/78) .

288 (3) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (5/62) ، و«النهاية» ، (4/22) .

289 (4) انظر : «لوامع الأنوار البهية» ، (1/348) ، و«القضاء والقدر» ، ص: (39 - 40) ، للدكتور عبد الرحمن المحمود .

290 (1) انظر : «معالم السنن» ، (4/323) ، للخطابي .

وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خير وشره

(291) <<

- مراتب القضاء والقدر :

للقضاء والقدر مراتب وأركان أربعة لا يتم إيمان العبد إلا بها جميعها، وقد جاءت الأدلة بتقريرها ، وهي كالتالي :

الأول: علم الله تعالى المحيط بكل شيء ، بما كان وما سيكون وما لم يكن لو كان كيف يكون .

ودلیل هذه المرتبة قوله تعالى : (يَدَّ ثَّدْ دُ دُ ر
ثُرُّ رُّ كِ كِ كِ) (292).

وقوله سبحانه : ()

وقوله سبحانه : (كَلَّا ۚ نَسُوءٌ ۚ كُنُوءٌ ۚ تَتَّبِعُونَ) (٢٩٤) .
والآيات في ذلك كثيرة جداً .

ومن السنة، حديث ابن عباس - رضي الله عنهما -
قال : سأل النبي ﷺ عن أولاد المشركين فقال : « الله
أعلم بما كانوا عاملين » (295) .

291 (2) سبق تخريجه .

292 (3) سورة سبأ ، (3) .

293 (4) سورة الطلاق ، (12) .

294 (5) سورة الحشر ، (22) .

المرتبة الثانية : كتابة الله سبحانه وتعالى مقادير
الخلائق كلها في اللوح المحفوظ .

ودليل ذلك قوله تعالى : (چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ)
ڈ ڈ (296) .

وقوله سبحانه : (چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ) (297) .

وقوله : (ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك)
ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي (298) .

وغيرها من الآيات الكثيرة .

ومن السنة أحاديث كثيرة منها ما جاء في «صحيح
مسلم» عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، قال :
سمعت رسول الله ﷺ يقول : « كتب الله مقادير
الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين
ألف سنة » (299) .

295 (1) أخرجه البخاري في «الصحيح» ، كتاب القدر ، باب
الله أعلم بما كانوا عاملين ، برقم: (6597) ، ومسلم في
«صحيحه» ، كتاب القدر ، باب معنى كل مولود يولد على
الفطرة ، برقم: (2660) .

296 (2) سورة الأنبياء ، (105) .

297 (3) سورة الأنعام ، (38) .

298 (4) سورة الحديد ، (22) .

299 (5) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب القدر ، باب
حجاج آدم وموسى عليهما السلام ، برقم: (2653) .

ومن أدلة السنة ما أثر من دعائه عليه الصلاة والسلام : « اللهم آت نفسي تقواها وزكها أنت خير من زكاها أنت وليها ومولاها » (309) .

فالمزكي هو الله تعالى ، ولذا طلب النبي ﷺ من الله تعالى التقوى وتزكية النفس ، لأنه هو من يخلق ذلك ويوجده ، كما أشار إلى ذلك النووي في شرحه للحديث (310) .

والأحاديث في الباب كثيرة جداً ، وقد صنف الإمام البخاري في ذلك كتاباً سماه «خلق أفعال العباد» (1) .
وقد أطبق السلف الصالح من الصحابة والتابعين على إثبات القدر ونُقل الإجماع عنهم في هذا الأصل .
يقول أبو الأسود الدئلي : « ما رأينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إلا يثبت القدر » (2) .

(5) أخرجه مسلم في «الصحيح» ، كتاب الذكر والدعاء ، باب التعوذ من شر ما عمل ومن شر ما لم يعمل ، برقم : (2722) .

(6) انظر : «شرح صحيح مسلم» ، (17/34) ، للنووي .
(1) له عدة طبعات منها ، طبعة مكتبة التراث الإسلامي ، بتحقيق محمد بسيوني ، ورفيقه .

(2) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ، برقم : (1202) ، وانظر : «القدر» لأبي بكر الفريابي ، و «الإبانة» ، (324-2/9) ، لابن بطّة .

وعلى هذا درج الفقيه فأثبت القدر وقرر الإيمان به
خيرهُ وشرهُ ، حلوه وممرهُ ، يقول - رحمه الله -
مستشهداً بأبيات من الشيبانية :

ونؤمن أن الخير والشر من الله تقديراً على العبد
كله عدداً

وكلام الفقيه والسلف من قبله في تقرير الإيمان
بالقدر على عمومهِ إذ أن مرادهم هو الإيمان بالقدر
بمراتبهِ الأربع ، ويوضح هذا ما جاء عنهم في مناقشة
الطوائف التي ضلت وانحرفت في تحقيق الإيمان
بالقدر .

- مذاهب الناس في القضاء والقدر :

مع ورود النصوص الواضحة في بيان حقيقة الإيمان
بالقضاء والقدر ، وكلام السلف في ذلك ، إلا أنه قد
وقع الخلاف فيه وفي حقيقة الإيمان به ، وأصبح الناس
فيه طرفان ووسط :

أما الوسط فهم أهل السنة والجماعة ، وقد وفقهم
الله سبحانه وتعالى لتحقيق الإيمان بالقضاء والقدر
كما أمر به سبحانه ، ونهجوا في ذلك على سنة نبيهم
ﷺ ، ومذهبهم هو ما سبق بيانه من الإيمان بمراتب
القدر الأربع .

الطوائف التي ضلت في القدر :

³ (3) انظر : «المنظومة الشيبانية» ، (ق/1) .

الأولى: طائفة القدرية، وهم نفاة القدر ، وقد
انقسموا إلى فرقتين :

الفرقة الأولى : نفاة العلم ، والفرقة الثانية : تثبت
العلم ولكن تنفي الخلق ، فتقول إن العباد يخلقون
أفعالهم دون الله سبحانه وتعالى .

أما نفي العلم فقد ظهر القول به مبكرا في عهد
الصحابة - رضي الله عنهم - فقد روى مسلم في
«صحيحه» عن يحيى بن يعمر⁽¹⁾ قال : « كان أول من
قال بالقدر في البصرة ، معبد الجهني⁽²⁾ ، فانطلقت أنا
وحميد بن عبد الرحمن الحميري⁽³⁾ حاجين أو معتمرين

(1) المقرئ أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني البصري ،
أبو عدي ، قاضي مرو وعالمها ، حدث عن أبي ذر الغفاري
وعائشة وأبي هريرة وابن عمر وابن عباس وآخرين ، وقرأ
القرآن على أبي الأسود الدؤلي ، وحدث عنه جماعة ، وكان
من أوعية العلم ، وله معرفة بالعربية ، توفي قبل سنة 90
هـ . انظر : «الطبقات الكبرى» ، (7 / 368) ، و «السير» ،
(4 / 441 - 443) .

(2) معبد بن عبدالله بن عويمر بن عكيم الجهني ، نزيل
البصرة وأول من تكلم بالقدر في زمن الصحابة ، وصفه
العلماء بالعلم والصدق في الحديث ، وتكلموا عليه في
بدعته ، توفي سنة 80هـ ، وقيل غير ذلك . انظر : «السير» ،
(4 / 185 - 187) .

(3) حميد بن عبد الرحمن الحميري ، شيخ بصري ، ثقة
عالم ، يروي عن علي بن أبي طالب وأبي هريرة وابن عمر
وسواهم ، قال ابن سيرين : كان أفقه أهل البصرة ، وقال
الذهبي : وفاته قريب من وفاة سميه حميد بن عبد الرحمن
الزهري ، ووفاة الزهري سنة 95 هـ . انظر : «الطبقات

فقلنا لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد فاكتنفته أنا وصاحبي ، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليّ فقلت : أبا عبد الرحمن إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرأون القرآن ويتقفرون العلم⁽¹⁾ ، وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف⁽²⁾ ، قال : فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم وأنهم براء مني ، والذي يحلف به عبد الله بن عمر ، لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر⁽³⁾ » .

وقد تصدى لهذه الفرقة الصحابة والتابعون ، ونص علماء السلف على تكفيرها حتى ذهبت وانقرضت منذ وقت مبكر .

قال النووي : « وأنكرت القدرية هذا ، وزعمت أنه سبحانه وتعالى لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه وتعالى بها وأنها مستأنفة العلم ، أي إنما يعلمها

الكبرى» ، (7 / 147) ، و«السير» ، (4 / 293 - 294) .

(1) أي يتطلبونه ويتبعونه . انظر : «النهاية في غريب الحديث» ، (4/90) ، و«شرح صحيح مسلم» ، (1/139) ، للنووي .

(2) يأتي معناه في كلام النووي .

(3) أخرجه مسلم في « صحيحه » ، كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان ، برقم: (8) .

سبحانه وتعالى بعد وقوعها وكذبوا على الله سبحانه وتعالى ، وجل عن أقوالهم الباطلة علواً كبيراً ، ... وقد انقضت القدرية القائلون بهذا القول الشنيع الباطل ، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه ، وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر ولكن يقولون الخير من الله والشر من غيره تعالى الله عن قولهم «(4) .

نفاة الخلق والمشية :

أما نفاة الخلق فهم الذين استقر عليهم المذهب وثبت عليهم اسم القدرية ، ويعرفون بالقدرية الثانية ، وهم المعتزلة القائلين بأن العباد يخلقون أفعالهم ، وأن الله تعالى لا يخلقها⁽³¹¹⁾ . وشبهتهم في ذلك أنه من الظلم أن يشاء الكفر من الكفار ثم يعذبهم عليه ، والله سبحانه وتعالى منزّه عن الظلم .

وبعرض ابن أبي العز لشبهتهم هذه ثم يرد عليهم فيقول : « وخالف في ذلك القدرية والمعتزلة ، وزعموا أن الله شاء الإيمان من الكافر ، ولكن الكافر شاء الكفر ، فرُّوا إلى هذا لئلا يقولوا شاء الكفر من

4 (4) انظر : «شرح صحيح مسلم» ، (1/138) .

311 (1) انظر : «شرح الأصول الخمسة» ، ص: (336) ،

و«العقد الثمين» ، ص: (38) .

الكافر وعذبه عليه ، ولكن صاروا كالمستجير من
الرمضاء بالنار ، فإنهم هربوا من شيء فوقعوا فيما
هو شر منه ، فإنه يلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت
مشيئة الله تعالى ، فإن الله قد شاء الإيمان منه - على
قولهم - والكافر شاء الكفر ، فوقعت مشيئة الكافر
دون مشيئة الله تعالى ، وهذا من أقبح الاعتقاد ، وهو
قول لا دليل عليه ، بل هو مخالف للدليل « (312) .

الطائفة الثانية : الجبرية ، وهم الذين غلو في
إثبات القدر فقالوا : إن العبد مجبور على أفعاله ،
وليست له إرادة ولا مشيئة فيما يفعل أو يترك ، والله
هو الفاعل لأفعال العباد ، وجعلوا العبد كالريشة في
مهب الريح .

وإمام هذه الطائفة هو الجهم بن صفوان⁽³¹³⁾ ، وهم
قد نكلوا عن العمل ، واحتجوا على ذلك بالقدر ،
فاستوى عندهم الإيمان والكفر والحسنة والسيئة
، فعطل الدين من واجباته وفروضه ، وأصبح عندهم
اسماً مجرداً عن الحقائق .

- موقف الفقيه من الطوائف المخالفة في القدر :

312 (2) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» ، (1/321) .
313 (3) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/338) ، و«اعتقادات
فرق المسلمين والمشركين» ، ص : (103) ، للرازي .

لقد تصدى الشيخ الفقيه لمناقشة الطوائف التي ضلت في هذا الأصل العظيم ، فرد عليهم وبين زيف قولهم ، وأبطل حججهم وفند شبهاتهم، ولكن الفقيه قصد برده بالدرجة الأولى طائفة الجبرية ، وضمن كلامه ردوداً على طائفة القدرية .

وفي بادي الأمر يصرح الفقيه ببراءته وبراءة أهل السنة من قول هاتين الطائفتين ، ويوجب على العلماء ويحثهم على تعليم عامة الناس أن المذهب الحق لا يكون في قول أهل الجبر وأهل القدر .

يقول في ذلك : « يجب على المدرسين أن يفهموا العامة أن ملك الحجاز وحكومته ليس لهم مذهب خاص أو أنهم أحدثوا مذهباً جديداً لم يشرعه الله ولا رسوله ، ... ولا يدينون الله بقول أهل الجبر ، ولا بقول أهل القدر ، ولا بمقالات الفلاسفة وأهل الاعتزال » (314).

- أفعال العباد :

من المعلوم أن أفعال العباد هي الأصل المشترك التي ضلت الفرق والطوائف بسببه ، فالقدرية ضلوا فيه لأنهم يعتقدون أنها ليست مخلوقة لله سبحانه وتعالى ، وإنما هي محض أفعال العباد وخلقهم .

314 (1) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/7 - 9) .

وقابلتهم الجبرية فقررُوا أن أفعال العباد خلق لله تعالى ، وأن الفاعل على الحقيقة هو الله ، والعباد مجبورون ، ولا حول لهم بذلك ولا قوة .

- رد الفقيه عليهم :

وفي ذلك يرد الفقيه على الطائفتين ويبين لهم المذهب الحق في ذلك ،

فيقول : إن الأمر ليس كما تصور القدرية أو الجبرية حيث إن كلاً منهم أخذ من الحق بطرف ، والجمع بين الطرفين هو الحق ، ذلك أن أفعال العباد هي في الحقيقة أفعالهم ، وهم فاعلون لها على الحقيقة ، وأن العبد يفعل ويترك باختياره ، وأنه محاسب على أفعاله ، ويستحق العقاب على السيئ منها، والثواب على الحسن ، وفي المقابل فإن الله سبحانه وتعالى خالق لأفعال العباد على الحقيقة ، وأن جميع ما يأتيه العبد أو يذره هو بتقدير الله وخلق له .

ثم يفسر الفقيه هذا الكلام ويوضحه فيبين أن ثمة فرق بين الخلق والفعل لم تهد إلى إدراكه كلا الطائفتين ، وهو أن الخلق لفظ يطلق على نفس المفعول ، ولا يلزم منه مباشرة الفعل باليد واللسان ، كما في قوله تعالى، بعد أن ذكر ما خلقه من السموات والأرض وإنبات النبات ، قال : (۞ ۞)⁽³¹⁵⁾،

315 (1) سورة لقمان ، (11) .

ومن المعلوم أن الله سبحانه وتعالى أوجد ذلك بقوله : كن، وإليه الإشارة بقوله سبحانه : (ن ي ن ن ن ن ن ن)⁽³¹⁶⁾، والأمر قديم، والخلق حادث ، وأما الفعل فإنه ما يفعل باليد واللسان .

ويتبين من ذلك أن لفظة الخلق لا تطلق إلا على
الله سبحانه وتعالى , وأن لفظ الفعل يطلق على
العبد .

ولذلك فإن الله سبحانه وتعالى لم يسند قط لفظة الخلق إلى العبد ، وإنما أسند إليه لفظ الفعل ، والذي أسنده لنفسه سبحانه هو لفظ الخلق ، ولذلك لم يوجد في الأسماء الحسنى اسم الفاعل ، وإنما يوجد فيها الخالق ، وأما ما جاء في قوله تعالى : (ﷻ)⁽³¹⁷⁾ ، فإن ذلك مقيد ومخصوص.

فإذا تقرر ما سبق تبين أن ما ينسب إلى العبد من طاعة ومعصية يقال هذا فعل العبد حقيقة ، وخلق الله حقيقة .

ثم يوضح الفقيه ذلك ويضرب عليه المثال فيقول :
بمعنى أن الله خلق قوة في العبد يقدر بها على فعل
الطاعة والمعصية ، مثل من أصح الله أعضائه
فيستطيع القيام والجلوس والمشي والكلام ، فيقال :

316 (2) سورة الأعراف ، (54) .

317 (3) سورة هود ، (107) .

العبد هو الذي يمشي ويتكلم ويقوم ويجلس حقيقة بالقوة التي جعلها الله فيه ، فينتج أن أفعال العباد ، هم الفاعلون لها على الحقيقة ، وهي في نفس الوقت خلق لله تعالى على الحقيقة (318) .

وما قرره الشيخ الفقيه حول مسألة أفعال العباد هو عين ما قرر العلماء المحققين من أهل السنة ، إلا أنه وقع في كلامه ما يشكل أثناء شرحه وتوضيحه لمراده من أن أفعال العباد هي أفعالهم على الحقيقة ، ذلك أنه شابه في كلامه هذا كلام الجبرية ، كما حكي ذلك عنهم الأشعري في مقالاته ، يقول : « الذي تفرد به جهم : ... أنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا الله وحده ، وأنه هو الفاعل ، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على المجاز كما يقال : تحركت الشجرة ، ودار الفلك ، وزالت الشمس ، وإن من فعل ذلك بالشجرة والفلك والشمس الله - سبحانه - إلا أنه خلق للإنسان قوة كان بها الفعل ، وخلق له إرادة للفعل واختياراً له منفرداً بذلك ، كما خلق له طولاً كان به طويلاً ، ولونا كان به متلوناً » (319) .

والفقيه وإن وقع في كلامه ما يشابه كلام الجبرية إلا أن ذلك كان في معرض توضيحه وبيانه ، ولكن المحكم من كلامه الذي يرجع إليه الكلام

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/53) . 318

(2) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/338) . 319

الأنف الذكر أن العباد فاعلون لأعمالهم على الحقيقة .

وكذلك فإن الشيخ قد تولى الرد على الجبرية وناقشهم نقاشاً عسيراً، وألزمهم بلوازم خطيرة جداً ، وهذا يبين بكل جلاء ووضوح أن ما جاء في توضيح وبيان الشيخ ليس هو مراده والله أعلم .

- استدلال الفقيه على المذهب الحق :

بعد أن قرر الفقيه الحق في مسألة أفعال العباد شرع - رحمه الله - في تدعيم ذلك بالدليل والبرهان ، وطريقة استدلاله أنه يذكر الأدلة التي تثبت التفريق بين الخلق والفعل وأن الخلق أسند إلى الله تعالى ونُفي عن العبد ، والفعل أسند إلى العبد .

- دليل إسناد الخلق إلى الله وحده :

يستدل الفقيه على ذلك بقوله تعالى محتجاً على المشركين : (ت ت ت ت ت ت) (320) .

ثم يقول - رحمه الله - عن العبد : « ومع هذا لا يستطيع فعل شيء مما خص الله به نفسه » (321) .

- دليل إسناد الفعل إلى العبد ونفي الخلق

عنه :

(1) سورة النحل ، (17) . 320

(2) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/58) . 321

ويستدل الفقيه على ذلك بقوله تعالى : (وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) (322)، وقوله : (وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) (323)، وقوله : (وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) (324)، وقوله : (وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى) (325) .

ثم يقول الفقيه : « وهل العمل إلا الفعل , ... والله قد أثبت للعبد الفعل ونفى عنه الخلق » (326) .

ثم يبين الفقيه أنه لو كانت أعمال وأفعال العباد خلقاً لهم لكان ذلك مشكلاً من جوانب منها :

أولاً: أنه سبيل ومدخل لاحتجاج الكفار على القرآن إذ كيف يأتي الأمر فيه بالقيام بأعمال الدين وهي في نفس الأمر ليست في إمكانهم ولا أفعالاً لهم، وإنما هي محض خلق الله .

الثاني: أن ذلك تناقض ، لأنه قد جاءت النصوص الصحيحة الصريحة بإثبات وإسناد الفعل للعبد ونفي الخلق عنه (327) .

(3) سورة التوبة ، (105) . 322

(4) سورة الحجرات ، (18) . 323

(1) سورة الزلزلة ، (7 ، 8) . 324

(2) سورة النساء ، (124) . 325

(3) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/59) . 326

(4) المصدر السابق ، (ق/59) . 327

ويمكن أن يستدل على المذهب الحق وهو أن
أفعال العباد أفعالهم على الحقيقة وخلق لله على
الحقيقة كذلك ، بقوله تعالى : (كُذِّبُوا وَ) (328) .

فإن هذه الآية قد جمعت الاستدلال على
الوجهين ، فإن فيها إثبات أن الله خالق أفعال العباد ،
وأنها فعل لهم .

والذي قرره الفقيه هو ما قرره سلف الأمة
وأئمتها ، ويجمل ذلك شيخ

الإسلام ابن تيمية فيقول : « أفعال العباد مخلوقة
باتفاق سلف الأمة وأئمتها ، كما نص على ذلك سائر
أئمة الإسلام ، الإمام أحمد ومن قبله ومن بعده . حتى
قال بعضهم : من قال إن أفعال العباد غير مخلوقة
فهو بمنزلة من قال إن السماء والأرض غير مخلوقة

.

وكان السلف قد أظهروا ذلك لما أظهرت القدرة
أن أفعال العباد غير مخلوقة لله ، وزعموا أن العبد
يحدثها أو يخلقها دون الله ، فبين السلف والأئمة أن
الله خلق كل شيء ، من أفعال العباد وغيرها » (329) .

وقال في موضع آخر : « ومما ينبغي أن يعلم ، أن
مذهب سلف الأمة - مع قولهم الله خالق كل شيء

(5) سورة الصافات ، (96) . 328

(1) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (8/406 - 407) . 329

وربه ومليكه وأنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن،
 وأنه على كل شيء قدير وأنه هو الذي خلق العبد
 هلوياً إذا مسه الشر جزوعاً وإذا مسه الخير منوعاً
 ونحو ذلك - أن العبد فاعل حقيقة وله مشيئته، قال
 تعالى : (۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞)⁽³³⁰⁾ ...
 وأيضاً فإن نفس فعل العبد وإن قال أهل الإثبات إن
 الله خلقه وهو مخلوق له ومفعول له ، فإنهم لا
 ينكرون أن العبد هو المتحرك بالأفعال ، وبه قامت ،
 ومنه نشأت ، وإن كان الله خلقها »⁽³³¹⁾ .

- مناقشة الجبرية حول شبهة المجاز :

يفرد الفقيه الجبرية بمناقشة خاصة حول شبهة ترد
 على ألسنتهم ، وهي قولهم : إن الفعل يسند إلى
 العبد على سبيل المجاز⁽³³²⁾ .

ونذكر أولاً تعريف المجاز والحقيقة والمراد بها ثم
 ندلف إلى كلام الفقيه حول هذه الشبهة ونحرره .
 وقد ذكر الفقيه تعريف كل من المجاز والحقيقة
 ومثل لهما .

330 (2) سورة التكويد ، (28 ، 29) .

331 (3) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (8/117 - 118) .

332 (4) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/338) ، و«الفرق

بين الفرق» ، ص : (211) ،

و«الملل والنحل» ، (1/87) .

المجاز : يقول فيه هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له .

الحقيقة : يقول فيها هي استعمال اللفظ فيما وضع له .

ويمثل على ذلك بقولهم : رأينا أسداً⁽³³³⁾ .

يقول الفقيه : « فإن أردنا بهذا اللفظ الأسد المفترس كان حقيقة ، وإن رأينا رجلاً شجاعاً وقلنا هذا أسد كان مجازاً ، فإن الرجل لا يكون ذات قوائم أربع وذنب ، فحينئذٍ فإطلاق لفظ أسد عليه ليس بحقيقة البتة وإنما فيه صفة من صفات الأسد ، وهي الشجاعة »⁽³³⁴⁾ .

وفي الحقيقة فإن تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز مسألة وقع الخلاف فيها، فبعضهم ينفي أن يكون المجاز من أقسام الكلام والبعض الآخر يثبت ذلك، وهذا ما استقر عليه أكثر المتأخرين .

والشيخ الفقيه ممن يمنع المجاز في الكلام ، ويرى - رحمه الله - أن هذا التقسيم حادث ومتأخر ، وأنه لم

³³³ (1) انظر : «المحصول» ، (1/26) ، للرازي ، و«المستصفى» ، (2/23 - 24) ، و«شرح اللمع» ، (1/119) ، (121) ، لأبي إسحاق الشيرازي ، و«روضة الناظر» ، (554-2/549) ، لابن قدامة ، و«الرد على الدجوي» ، (ق/43) .

³³⁴ (2) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/43) .

يكن في عهد السلف وأنهم لم يكونوا يفرقون بين الحقيقة والمجاز .

يقول : « لم ينقل أحد قط عن رسول الله ولا عن أصحابه ولا عن التابعين

ولا الأئمة الأربعة أنهم كانوا يفرقون بين الحقيقة والمجاز ، ولم نعلم أحداً نطق بالمجاز والحقيقة قبل أبي عبيد » (335) .

وهذا الذي ذكره الفقيه هو الذي قرره شيخ الإسلام ابن تيمية ، واجتهد في توضيحه وبيانه .

يقول - رحمه الله - : « معلوم أن أول من عرف أنه جرد الكلام في أصول الفقه هو الشافعي ، وهو لم يقسم الكلام إلى حقيقة ومجاز ، بل لا يعرف في كلامه مع كثرة استدلاله وتوسعه ومعرفته الأدلة الشرعية أنه سمى شيئاً منه مجازاً ، ولا ذكر في شيء من كتبه ذلك ، لا في الرسالة ولا في غيرها .

وحينئذٍ فمن اعتقد أن المجتهدين المشهورين وغيرهم من أئمة الإسلام وعلماء السلف قسموا الكلام إلى حقيقة ومجاز كما فعله طائفة من المتأخرين، كان ذلك من جهله وقلة معرفته بكلام أئمة الدين وسلف المسلمين ، كما قد تظن طائفة أخرى أن هذا مما أخذ من الكلام العربي توقيفاً ، وأنهم قالوا

335 (1) المصدر السابق ، (ق/52) .

هذه حقيقة وهذا مجاز ، كما ظن ذلك طائفة من المتكلمين في أصول الفقه ، وكان هذا من جهلهم بكلام العرب ، ... وإن أراد من عرف بهذا التقسيم المتأخرين ، المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام ومن سلك طريقتهم من ذلك من الفقهاء .

قيل له : لا ريب أن أكثر هؤلاء قسموا هذا التقسيم ، لكن ليس فيهم إمام في فن من فنون الإسلام لا في التفسير ولا في الحديث ولا في الفقه ولا في اللغة ولا في النحو ، بل أئمة النحاة أهل اللغة كالخليل وسيبويه والكسائي ... وغيرهم ، لم يقسموا تقسيم هؤلاء ⁽³³⁶⁾ » .

- الرد والمناقشة :

ويرد الفقيه على الجبرية ومن تأثر بهم حول هذه الشبهة من وجهين :

الأول: عدم التسليم بوجود المجاز في لغة العرب ، ولذلك لابد من الرجوع إلى تقسيم الكلام المتعارف عليه .

وهو ينقسم إلى قسمين ، أحدهما: الصدق، والآخر، الكذب، ولا وسيط بينهما فالذي أسند إليه الفعل إما أن يكون فاعلاً على الحقيقة أو غير فاعل ، ولا احتمال في جواب غير ما سبق .

336 (2) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (20/403 - 405) .

فإذا تقرر ذلك فنسألهم عن ما يسند إلى العبد من طاعة ومعصية هل هو فاعل بذلك على الحقيقة أم لا ؟ فإن قالوا نعم ، لزمهم القول بأن الله - تعالى وتقدس - هو الفاعل لجميع أنواع المعاصي ، ويكون الحال أنه لا يوجد عاص سوى الله ، وهذا القول شر من قول النصارى والمجوس .

ويلزمهم كذلك أن الله سبحانه وتعالى يعذب عباده على فعل معصية ليسوا هم الفاعلين لها ، وإنما هو - سبحانه وتعالى - الفاعل لها ، فيكون بذلك ظالماً لعباده - تعالى الله عن ذلك - وإن قالوا : لا ، رجعوا عن قولهم ومذهبهم⁽³³⁷⁾ .

الوجه الثاني : على فرض التسليم بوجود المجاز في كلام العرب فيقال : إن التستر بقناع المجاز لا يجدي شيئاً إذ الأمر نفسه والحال عينه ، ذلك أنهم إن قالوا إن الأفعال إنما تنسب إلى العباد نسبة مجاز ، كنسبة الأسد إلى الرجل الشجاع فإنه يلزم على هذا القول أن الله - تعالى - هو الذي يأكل ويشرب وينكح ويزني ويسرق ويشرب الخمر ويفعل كل المعاصي حقيقة ، وأما العبد فلا ينسب إليه شيء من ذلك إلا على سبيل المجاز ، فهو كالحديدة بيد صانعها ، وكالريشة في مهب الريح ، وهذا القول يُخرج صاحبه

337 (1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/52) .

من دين الإسلام ، بل ومن كل دين ، وهو مخالف
للعقول والفطر السليمة⁽³³⁸⁾ .

- الاحتجاج بالقدر:

الإيمان بقضاء الله وقدره يبعث على طمأنينة
القلب وانشرح الصدر، ويكسب العبد تصوراً صحيحاً
للكون وما يجري فيه .

ولكن ليس في الإيمان بالقدر ما يورث الكسل
والدعة ، وترك الواجبات أو فعل المعاصي والسيئات ،
ومن كان هذا فهمه للإيمان بالقدر فإنه قد أصيب في
عقله أو أنه يحمل في قلبه فساداً وسوءاً .

ومن تبنى ذلك فإنه محتج على القدر ، وهو مخالف
للعقل والدين ، وقد نبه على هذا الأمر وحذر منه
الأئمة والعلماء .

يقول ابن تيمية : «والاحتجاج بالقدر حجة باطلة
داحضة ، باتفاق كل ذي عقل ودين من جميع العالمين
»⁽³³⁹⁾ .

وكذلك كان موقف الفقيه ، فلقد شنع - رحمه الله
- على من يحتج بالقدر ورد عليه فيما ذهب إليه .

(1) المصدر السابق : (ق/43) . 338

(2) انظر : « منهاج السنة النبوية » ، (3/55) ، لابن تيمية . 339

يقول عن مصنفات أهل التصوف : « وضموا إليها شيئاً من الجبر والاحتجاج بالقدر ، حتى قال بعضهم⁽³⁴⁰⁾ : « طلبك منه اتهام له »⁽³⁴¹⁾ ، وقال أيضاً : « اشتغالك بما ضمن لك دليل على انطماس البصيرة منك »⁽³⁴²⁾ ، وغير ذلك مما يورث الكسل وترك العمل »⁽³⁴³⁾ .

والذي ذكره الفقيه هو نوع من الاحتجاج بالقدر ، وهو الاحتجاج به على ترك أمور الدنيا ، وعدم بذل السبب في سبيل تحصيل شيء من متاعها ، ودعوى أن السعي في تحصيل الرزق والمتاع قدح في التوكل على الله سبحانه وتعالى وتحريف له ، ولا شك أن هذا من روااسب الصوفية ومن هناتهم ، ولذلك فإنك تجد أن هذه العبارات لا تصدر إلا من أئمة المتصوفة ، كما في المقولتين السابقتين ، وإن كان هناك من المتصوفة من له ميل إلى القدر أشد مما ذكره الفقيه .

يقول ابن تيمية عنهم : « فصاروا يوافقون جهماً في مسائل الأفعال والقدر وإن كانوا مكفرين له في

(3) هو ابن عطاء الله السكندري . 340

(4) انظر : «غيث المواهب العلية في شرح الحكم 341

العطائية» ، (1/109) ، لمحمد بن إبراهيم بن عباد .

(1) المصدر السابق ، (1/61) . 342

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (103) . 343

مسائل الصفات , كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي ,
صاحب كتاب «ذم الكلام» «(344).



المطلب الثالث

جهود الفقيه في تقرير اليوم الآخر ومسائله

الإيمان باليوم الآخر أحد أصول الإيمان ومراتبه التي لا يقوم الإيمان إلا به، ودليل وجوب الإيمان به حديث جبريل المتقدم وغيره من الأدلة، وإنكاره والتكذيب به كفر وضلال ، يقول سبحانه : (زُرْكَا كَكْ كِكْ كِجْ كَجْ كَحْ) .⁽³⁴⁵⁾

وسيكون الحديث عن اليوم الآخر من جانبين إذ هذا
الذي مشى عليه الفقيه :

الأول : تقرير الإيمان به على الإجمال .

344 (3) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (14/354) .

345 (1) سورة النساء ، (136) .

الثاني : تقرير الإيمان بتفاصيله وأموره .

- الإيمان باليوم الآخر مجملًا :

يصرح الفقيه بإيمانه باليوم الآخر وأموره وأخباره على جهة الإجمال، وأنه يؤمن بما علم منه وما لا يعلم .

يقول : « وعلى الإجمال فأنا اعتقد وأصدق بكل ما⁽²⁾ ورد في الكتاب العزيز وصحيح السنة من أخبار الآخرة مما أعلم ومما لا أعلم⁽³⁾ » .

- الإيمان بتفاصيل اليوم الآخر :

بعد بيان الفقيه لمجمل اعتقاده باليوم الآخر ، يشرع في بيان تفاصيل ذلك وهي الأمور التالية :

الإيمان بالموت وأنه حق ، وعذاب القبر ونعيمه ، ومنكر ونكير، ومستقر الأرواح ، والبعث بعد الموت ، والمقام المحمود ، والشفاعة ، والحوض المورود ، والصراط ، والميزان ، والجنة والنار .

- الإيمان بالموت :

الموت من الحقائق التي لا ينزع فيها أحد حتى الكفار والمشركين والملحدين ذلك أنه من الأمور الحسية المشاهدة التي تدرك بالسمع والبصر، وقد

(2) زيادة مني يقتضيها السياق .

(3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/192) .

جاءت الشرائع السماوية بتأكيد هذه الحقيقة وتذكير الناس بها .

يقول سبحانه : (﴿ يٰ يٰ ﴾)⁽³⁴⁶⁾ ، وقال سبحانه :
(﴿ وُؤ وُؤ وُؤ وُؤ ﴾)⁽³⁴⁷⁾ ، وقال : (﴿ ج ج ج ج ج ج ﴾)
(﴿ ج ج ج ج ج ج ﴾)⁽³⁴⁸⁾ ، وقال سبحانه : (﴿ يٰ يٰ يٰ يٰ يٰ ﴾)⁽³⁴⁹⁾ ،
ويقول : (﴿ وُؤ وُؤ وُؤ وُؤ ﴾)⁽³⁵⁰⁾ .

والشيخ الفقيه يقرر ما قرر الكتاب العزيز فيبين أن الموت حق وأنه لا مفر منه ، فيقول مستشهداً من الشيبانية :

ونؤمن أن الموت حق سنبعث حقاً بعد موتنا

- عذاب القبر ونعيمه :

أهل السنة والجماعة يؤمنون بعذاب القبر ونعيمه ، وفتنته وأهواله ، ذلك أنه يدخل في الإيمان باليوم الآخر ، كما جاء الخبر عن النبي ﷺ أنه قال : « إن القبر أول منازل الآخرة فإن نجا منه فما بعده أيسر منه ، وإن لم ينج منه فما بعده أشد منه »⁽³⁵²⁾ .

346 (1) سورة العنكبوت ، (57) .

347 (2) سورة النساء ، (78) .

348 (3) سورة ق ، (19) .

349 (4) سورة الجمعة ، (8) .

350 (5) سورة المؤمنون ، (15) .

351 (6) انظر : « منظومة الشيبانية » ، (ق/1) .

352 (1) أخرجه الترمذي في « جامع » ، كتاب الزهد ، برقم : (2308) ، وحسنه الألباني في « صحيح الجامع الصغير » ، برقم :

وهذا الذي عليه أهل السنة والجماعة هو الذي
يقرره الفقيه ويدعو إليه، يقول - رحمه الله -
مستشهداً من الشيبانية:

وأن عذاب القبر حق على الجسم والروح الذي
وما استشهد به الشيخ صريح في إثبات عذاب
القبر ، وأنه يكون على الروح كما يكون على الجسد ،
وإثبات وقوعه على الروح والجسد هو قول أهل السنة
والجماعة بل حكى اتفاقهم على ذلك ابن أبي العز في
شرحه عقيدة الطحاوي .

قال ابن أبي العز : « وكذلك عذاب القبر يكون
للنفس والبدن جميعاً باتفاق أهل السنة والجماعة
» (354)

وحول إثبات نعيم القبر يستشهد الفقيه بقول
الناظم (355) :

ولكل حي عاقل في عمل يقارنه هناك
وموضع الشاهد ووجه من هذا البيت شطره
الثاني ، حيث يقول فيه :

(1684) .

- 353 (2) انظر : « منظومة الشيبانية » ، (ق/1) .
354 (3) انظر : « شرح العقيدة الطحاوية » ، (2/579) .
355 (4) نص أحمد بن عبدالله المرداوي على أن ناظم هذه
اللامية هو ابن تيمية . انظر شرحه لها المسمى «اللاكيء
البيهة شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية» ، (ص : 3-4) .

عمل يقارنه هناك ، ومقارنة العمل لصاحبه في القبر فيه معنيان :

الأول: أنه يكون نعيماً على صاحبه .

الثاني: أنه يكون عذاباً عليه .

ومستند ذلك ما أخبر به النبي ﷺ في حديث البراء بن عازب من تجسد العمل بالرجل حسن الصورة ، والرجل قبيح الصورة⁽³⁵⁶⁾ .

وهذا البيان لحقيقة عذاب القبر ونعيمه هو الذي دل عليه الدليل القاطع والبرهان الساطع ، بل نص غير واحد من العلماء على تواتر أخبار عذاب القبر ونعيمه .

يقول ابن أبي العز : « وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان أهلاً لذلك »⁽³⁵⁷⁾ .

- أدلة ثبوت عذاب القبر ونعيمه :

الأدلة من الكتاب العزيز :

5 (5) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين»، (ق/192) ، و«الآلئء البهية»، ص: (124) .

356 (1) أخرجه أحمد في «المسند» ، (4/288) برقم: (18561)، وصححه الألباني في تعليقه على «المشكاة» رقم: (1630) ، وانظر : «الآلئء البهية» ، ص: (124-125) .

357 (2) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» ، (2/578) .

□ □ □ □ ط ط ط ط گ گ گ گ (358) ه ه ه ه

اليم ثم النقلة منه إلى الجحيم ، فإن أرواحهم تعرض على النار صباحاً ومساءً إلى قيام الساعة ، فإذا كان يوم القيامة اجتمعت أرواحهم وأجسادهم في النار، ولهذا قال: (ﷻ ه ه ه)، أي أشده ألماً وأعظمه نكالاً ، وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على عذاب البرزخ في القبور ، وهي قوله تعالى : (ن ن ن ن ن ن ن ن) « (359).

جاء عن البراء ابن عازب وعلي بن أبي طالب
وابن عباس أن المراد بقوله تعالى : () ، عذاب
القبر (361) .

361 (3) انظر: «تفسير البغوي»، ص: (1241)، و«تفسير القرطبي»، (19/541).

3- قوله تعالى : (چ چ د د د)⁽³⁶²⁾، قال قتادة وغيره المراد بقوله : (چ) ، عذاب في الدنيا وعذاب في القبر⁽³⁶³⁾.

- دليل السنة النبوية :

تضافرت الأحاديث الصحيحة المثبتة لعذاب القبر ونعيمه ، بل تواترت على ذلك ، ومنها :

1- حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ يدعو: « اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ، ومن عذاب النار ، ومن فتنة المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال »⁽⁶⁾ .

2- حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « إن العبد إذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم ، أتاه ملكان فيقعدانه فيقولان : ما كنت تقول في هذا الرجل ؟ لمحمد ﷺ ، فأما المؤمن فيقول : أشهد أنه عبد الله ورسوله فيقال له : انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة فيراهما جميعاً ، ... وأما المنافق والكافر فيقال له : ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول : لا أدري ، كنت أقول ما يقول

³⁶² (4) سورة التوبة ، (101) .

³⁶³ (5) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (7/11) .

⁶ (6) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب، الجنائز، باب

التعوذ من عذاب القبر، برقم :

(1377)، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب المساجد ، باب

استحباب التعوذ من عذاب القبر، برقم : (588) .

الناس ، فيقال : لا دريت ولا تليت ، ويضرب بمطارق من حديد ضربة ، فيصيح صيحة يسمعها من يليه غير الثقلين» (364) .

3- حديث البراء بن عازب المتقدم .

قال ابن أبي العز معلقاً على هذا الحديث : «
وذهب إلى موجب هذا جميع أهل السنة والحديث» (365)

- الإيمان بسؤال منكر ونكير :

ومن مذهب أهل السنة والجماعة الإيمان بسؤال منكر ونكير للعبد في قبره ، وهما الملكان الموكلان بسؤال العبد في قبره .

ويقرر ذلك الفقيه ويشته ، وفي ذلك يستشهد من الشيبانية فيقول :

ومنكر ثم النكير بصحة هما يسألان العبد في القبر

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر، برقم: (1374)، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الجنة ، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه ، برقم (2870) .

(2) انظر : «شرح الطحاوية» ، (2/576) .

(3) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/1) .

والأدلة في إثبات سؤال منكر ونكير ظاهرة متضافرة ، ونص غير واحد من العلماء على تواترها منهم ابن أبي العز - رحمه الله - ⁽³⁶⁶⁾ .

ومن الأحاديث الدالة على ذلك حديث أنس بن مالك الأنف الذكر .

- مستقر الأرواح :

تكلم العلماء في مسألة مستقر الأرواح كلاماً مطولاً ، واختلفت وتباينت أقوالهم في ذلك ، وكل يرجح ما يراه أقرب للدليل .

ويرجح الفقيه في هذه المسألة أن أرواح الشهداء في الجنة في حواصل طيور خضر تسرح في الجنة كيف شاءت ثم تأوي إلى قناديل معلقة تحت العرش . وأما غيرها من أرواح الأنبياء وسائر الموتى غير الشهداء ، فيجزم الفقيه أنها ليست مثل أرواح الشهداء لعدم ورود الدليل بذلك .

ولكن لم يحدد الفقيه مستقر أرواح الموتى عدا أرواح الشهداء ، وكلامه محتمل أن أرواحهم على أفنية قبورهم ، ويحتمل أنه لم يترجح له شيء .

ويستدل - رحمه الله - على كلامه الأنف الذكر بما ظهر من الكتاب العزيز وما صح من الحديث .

³⁶⁶ (1) انظر : «شرح الطحاوية» ، (2/578) .

يقول : « وعند التحقيق فحياة الشهداء ثابتة بالكتاب العزيز والسنة الصحيحة ، ومنكرها مكذب بالقرآن وصحيح السنة .

فمن القرآن قوله : ﴿ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ بَبْ ﴾⁽²⁾.

[illegible]

وأما السنة فمثل قوله □ : « إن أرواح الشهداء في حواصل طيور خضر تسرح في الجنة كيف شاءت ثم تأوى إلى قناديل معلقة تحت العرش »⁽²⁾ .

هذا ما ورد في القرآن ولم يرد مثله في حق الأنبياء , وما ورد من ذلك لا يبلغ درجة هذا «⁽³⁾.

(2) سورة البقرة ، (154) .

(1) سورة آل عمران ، (169 - 171) .

(2) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الإمارة، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة ، برقم: (1887) .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (380) .

ويستشهد الفقيه بكلام الشيخ محمد رشيد رضا⁽⁴⁾ فيقول : « ويؤيد الذي قلناه ما ذكره العلامة المحقق السيد محمد رشيد رضا حفظه الله في تفسيره لهذه الآية ، قوله تعالى : (ب ب ب) إلخ .

قال ما نصه⁽⁵⁾ : أي لا تقولوا في شأنهم هم أموات ، وقالوا إن اللام في لمن للتعليل لا للتبليغ ، والمعنى ظاهر والتركيب مألوف ، بل هم أحياء في عالم غير عالمكم ولكن لا تشعرون بحياتهم إذ ليس في عالم الحس الذي يدرك بالمشاعر ، ثم لابد أن تكون هذه الحياة حياة خاصة غير التي يعتقدها في جميع الموتى من بقاء أرواحهم بعد مفارقة أشباحهم ، ... والمعتمد عند الأستاذ الإمام⁽³⁶⁷⁾ في هذه الحياة هو أنها حياة غيبية تمتاز بها أرواح الشهداء على سائر أرواح الناس ، بها يرزقون وينعمون ولكن لا نعرف حقيقتها

(4) محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين القلموني ، البغدادي الأصل ، ولد سنة 1282 هـ ، في القلمون ، من أعمال طرابلس الشام ، ونشأ وتعلم فيها ونظم الشعر في صباه ، رحل إلى مصر سنة 1315 هـ ، ف لازم محمد عبده ، وأصدر مجلة «المنازل» ، لنشر آرائه في الإصلاح الديني والاجتماعي ، أصبح مرجعاً في التأليف بين الشريعة والأوضاع العصرية ، توفي ودفن بالقاهرة . سنة 1354 هـ . انظر : «الأعلام» ، (6 / 126) .

(5) انظر : «تفسير المنار» ، (2/37) ، لمحمد رشيد رضا .

(1) يقصد الشيخ محمد عبده ، شيخه . 367

ولا حقيقة الرزق الذي يكون بها ، ولا نبحت عن ذلك
لأنه من عالم الغيب الذي نؤمن به ونفوض الأمر فيه
إلى الله تعالى « (368) .

وما رجه الفقيه هو ما ذهب إليه الإمام ابن البر ،
غير إن ابن عبد البر جزم بأن أرواح غير الشهداء على
أفنية قبورهم ، واستدل - رحمه الله - على ذلك
بحديث : « إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده
بالغداة والعشي ، إن كان من أهل الجنة فمن أهل
الجنة ، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار ، فيقال
له : هذا مقعدك حتى يبعثك الله يوم القيامة » (369) .

يقول ابن عبد البر عقب ذكره لهذا الحديث : «
وقد استدل به من ذهب إلى أن الأرواح على أفنية
القبور ، وهو أصح ما ذهب إليه في ذلك من طريق
الآثار ، لأن الأحاديث الدالة على ذلك ثابتة متواترة ،
وكذلك أحاديث السلام على القبور والله أعلم » (370) .

(2) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (380 - 382) . 368

(3) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الجنائز، باب
الميت يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي، برقم: (1379) ،
ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الجنة ، باب عرض مقعد
الميت من الجنة أو النار عليه ، برقم: (2866) ، من حديث
عبد الله بن عمر . 369

(4) انظر : «التمهيد» ، (6/327) . 370

ولكن الإمام ابن عبد البر يبين حقيقة وهي
أن المعنى المراد ، هو أن
الأرواح - سوى أرواح الشهداء - على أفنية قبورهم لا
على أن تلزمه ولا تفارقه ، ولكن قد تفارقه وتسرح
حيث شاءت⁽³⁷¹⁾ .

وهذا الذي رجحه الفقيه وابن عبد البر هو أحد
الأقوال في المسألة، وهناك أقوال أخرى ذكرها ابن
القيم في كتابه الروح وفصل فيها القول .
ومن هذه الأقوال ، القول بأن مستقر أرواح جميع
المؤمنين في الجنة، سواء كانوا شهداء أو غير شهداء
، وأما أرواح الكفار فإنها في النار .

وذهب إلى هذا القول ورجحه شيخ الإسلام ابن
تيمية⁽³⁷²⁾ وتلميذه ابن القيم⁽³⁷³⁾ ، وابن رجب⁽³⁷⁴⁾ وغيرهم
من العلماء المحققين .

والحقيقة أن هذا القول والذي قبله هما أظهر
الأقوال في هذه المسألة والله أعلم ، وذلك لمقارنتها
بأدلة قوية ظاهرة وقد سبق دليل القول ، ودليل

(1) 371 المصدر السابق ، (6/327) .

(2) 372 انظر : «مجموع الفتاوى» ، (4/311) ، (24/365) .

(3) 373 انظر : «الروح» ، ص: (244) ، وما بعدها ، لابن القيم

(4) 374 انظر : «أهوال القبور» ، ص: (177) ، وما بعدها ،
لابن رجب .

القول الثاني قوله عليه الصلاة والسلام : « إنما نسمة⁽³⁷⁵⁾ المؤمن طائر يعلق⁽³⁷⁶⁾ في شجر الجنة حتى يرجعه الله تبارك وتعالى إلى جسده يوم يبعثه »⁽⁷⁾ .

قال ابن تيمية : « وأرواح المؤمنين في الجنة وأرواح الكافرين في النار ، تنعم أرواح المؤمنين وتعذب أرواح الكافرين إلى أن تعاد إلى الأبدان »⁽⁸⁾ .

وقد تكلم ابن القيم - رحمه الله - على هذه المسألة ونصر القول بأن أرواح جميع المؤمنين في الجنة واستدل على ذلك بأدلة غير ما ذكر ، وأجاب عن أدلة المذهب الآخر ، ومن كلامه أنه لا تنافي ولا تعارض بين أدلة الفريقين فإنه يمكن الجمع بينها .

يقول : « لا تنافي بين قوله □ : نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة ، وبين قوله : إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي ، ... أما المقعد الخاص به والبيت الذي أعد له فإنه إنما يدخله يوم القيامة ، ويدل عليه أن منازل الشهداء ودورهم

³⁷⁵ (5) النسمة : الروح . انظر : «التمهيد» ، (6/332) ، و «الروح» ، ص : (253) ، و «النهاية في غريب الحديث» ، (5/49) .

³⁷⁶ (6) أي يأكل ويرعى من ثمارها . انظر : «التمهيد» ، (6/333) ، و «النهاية» ، (3/289) .

(7) أخرجه أحمد في «المسند» ، (3/456) ، برقم : (15786) ، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» ، برقم : (2373) .

(8) انظر : «مجموع الفتاوى» ، (4/311) .

وقصورهم التي أعد الله لهم ليست هي تلك القناديل التي تأوي إليها أرواحهم في البرزخ قطعاً ، فهم يرون منازلهم ومقاعدهم من الجنة ويكون مستقرهم في تلك القناديل المعلقة بالعرش ، فإن الدخول التام الكامل إنما يكون يوم القيامة ، ودخول الأرواح الجنة في البرزخ أمر دون ذلك ⁽¹⁾ .

وقال في موضع آخر : « وقد وافق أبو عمر ⁽²⁾ - رحمه الله - على أن أرواح الشهداء في الجنة ويسلم عليهم عند قبورهم كما يسلم على غيرهم كما علمنا النبي ﷺ أن نسلم عليهم ، وكما كان الصحابة يسلمون على شهداء أحد ، وقد ثبت أن أرواحهم في الجنة تسرح حيث شاءت كما تقدم ، ولا يضيق عطئك عن كون الروح في الملاء الأعلى تسرح في الجنة حيث شاءت ، وتسمع سلام المسلم عليها عند قبرها ، وتدنو حتى ترد عليه السلام ، فللروح شأن آخر غير شأن البدن ⁽³⁾ .

وفي هذا الكلام يشير ابن القيم إلى أنه لا بد من التسليم للنصوص الموجبة لخبر الآخرة وإن لم تستوعبها عقول بعضنا ، ذلك أن أمور الآخرة غيب ومنها شأن الروح بعد موت صاحبها .

(1) انظر : «الروح» ، ص : (258) .

(2) يقصد : ابن عبد البر .

(3) انظر : «الروح» ، ص : (267) .

وفي الحقيقة فإن القول بأن أرواح جميع المؤمنين
في الجنة هو أصح الأقوال وأسعدها بالدليل ، لما سبق
من الدليل وتوجيه ابن القيم له ، ومن طالع كلام ابن
القيم بطوله في الروح تبين له رجحان هذا القول على
غيره والله أعلم .



- الفرق بين حياة الشهداء وحياة غيرهم في الجنة :

يورد ابن القيم إشكالاً على من يرجح أن مستقر
أرواح المؤمنين في الجنة، فيقول : « فإن قيل : فإن
كان هذا حكم لا يختص بالشهداء فما الموجب
لتخصيصهم بالذكر في النصوص ؟ » (377) .

ثم يبين - رحمه الله - وجه الفرق بين حياة
الشهداء ونعيمهم في الجنة وبين حياة ونعيم غيرهم
من سائر الموتى .

يقول : « قلت تخصيصهم بالذكر في هذه النصوص
دل على التنبيه على فضل الشهادة وعلو درجاتها ،
وأن هذا مضمون لأهلها أبداً ، وأن لهم منه أوفر
نصيب فنصيبهم من هذا النعيم في البرزخ أكمل من
نصيب غيرهم من الأموات على فرشهم ، ... ويدل
على هذا أن الله سبحانه جعل أرواح الشهداء في
أجواف طير خضر ، فإنهم لما بذلوا أبدانهم لله حتى
أتلفها أعداؤه فيه ، أعاضهم منها في البرزخ أبداناً خيراً
منها تكون فيها إلى يوم القيامة، ويكون نعيمها

(1) 377 المصدر السابق، ص: (260) .

بواسطة تلك الأبدان أكمل من نعيم الأرواح المجردة عنها، ولهذا كانت نسمة المؤمن في صورة طير أو كطير، ونسمة الشهيد في جوف طير... ومعلوم أنها في جوف طير صدق عليها أنها طير» (378) .

- البعث بعد الموت :

البعث في اللغة : الإرسال والنشر ، وأصل البعث إثارة الشيء⁽³⁷⁹⁾، قال

ابن جرير : « وأصل البعث إثارة الشيء من محله ومنه قيل فلان بعث راحلته إذا أثارها من مبركها للسير » (380) .

وفي الشرع : هو إحياء الموتى يوم القيامة⁽³⁸¹⁾، ومنه قوله تعالى : (پ پ پ پ پ پ پ پ)⁽³⁸²⁾ .

378 (2) المصدر السابق ، ص: (260 - 261) ، وانظر : «فتح الباري» ، (3/287)، لابن حجر، و«أهوال القبور» ، ص: (207) ، لابن رجب .

379 (3) انظر : «لسان العرب» ، (2/116)، و«معجم مقاييس اللغة» ، (1/266) و«النهاية في غريب الحديث» ، (1/138) - (139) .

380 (1) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (1/290) .

381 (2) انظر : «شرح لمعة الاعتقاد» ، ص: (115) ، لابن عثيمين .

382 (3) سورة الأنعام ، (36) .

والبعث بعد الموت حقيقة لا بد من الإيمان بها إذ ذلك من الإيمان باليوم الآخر ، ولا يكون إيمان العبد إلا بإيمانه باليوم الآخر كما في حديث جبريل الطويل⁽³⁸³⁾ .

وقد تواردت الأدلة النقلية والعقلية في إثبات حقيقة البعث على الخصوص ، ولذلك غدا الإيمان بالبعث بعد الموت عند أهل السنة والجماعة من الأصول التي لا يحتمل النزاع فيها .

يقول الإمام ابن عبد البر : « من شرط الشهادة التي بها يُخرج من الكفر إلى الإيمان مع الإقرار بألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، الإقرار بالبعث بعد الموت ، وقد أجمع المسلمون على أن من أنكر البعث فلا إيمان له ولا شهادة ، وفي ذلك ما يغني ويكفي مع ما في القرآن من تأكيد الإقرار بالبعث بعد الموت ، فلا وجه للإنكار في ذلك »⁽³⁸⁴⁾ .

والشيخ الفقيه - رحمه الله - يسير وفق ما أثبتته القرآن وقرره ، فيقرر الإيمان بالبعث بعد الموت ، ويسلم بحقيقته وما يكون فيه .
ويأتي تقرير هذا الأصل في كلام الفقيه من وجهين :

(4) سبق تخريجه . 383

(5) انظر : « التمهيد » ، (9/116) . 384

الأول : إثباته على جهة الإجمال ، وذلك ضمن حديثه وإثباته لأخبار اليوم الآخر .

يقول : « وعلى الإجمال فأنا أعتقد وأصدق بكل ما⁽³⁸⁵⁾ ورد في الكتاب العزيز وصحيح السنة من أخبار الآخرة مما أعلمه ومما لا أعلمه »⁽³⁸⁶⁾ .

الثاني : ويثبت الفقيه كذلك هذا الأصل بتعيينه بالكلام .

وفيه يقول مستشهداً من الشيبانية :
ونؤمن أن الموت حق سنبعث حقاً بعد موتنا
وهذا إن لم يكن بصريح عبارة الشيخ إلا أنه يؤخذ
منه تقريره لهذا الأصل ، حيث إنه استشهد به في
إيضاح وتقرير عقيدة نفسه .

وأيضاً فإن الفقيه - رحمه الله - يثبت المقام
المحمود للنبي ﷺ ، ويثبت الشفاعة له ولغيره من
الأنبياء والصالحين ويثبت الجنة والنار وأنهما حق⁽³⁸⁸⁾ ،
وفي هذا إقرار بالإيمان بالبعث ضمن الحديث عن
الأمور التي تكون بعده، وهذا ظاهر جداً ومعقول .

(1) زيادة مني يقتضيها السياق . 385

(2) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/192) . 386

(3) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/1) . 387

(4) يأتي الحديث عنها . 388

- المقام المحمود :

المقام المحمود من الفضائل والمنازل التي وعد
الله بها نبيه محمداً ﷺ ، كما أخبر الله سبحانه: (چ چ چ
چ چ د د ت ت ث ث ڈ ڈ) (389) .

وقد اختلف العلماء في تفسير المقام المحمود
الذي ورد في الآية الكريمة .
فقال بعضهم إن المراد به الشفاعة العظمى يوم
القيامة (390) .

وقيل هو إعطاء النبي ﷺ لواء الحمد يوم القيامة ،
ويرى الشوكاني أن هذا القول راجع للأول ، وهو متجه .

وقال آخرون هو أن يُجلس الله سبحانه وتعالى
نبيه محمداً ﷺ معه على العرش يوم القيامة (391) .
والشيخ الفقيه يرجح القول الأخير ، ويرى أنه
مروي عن عدد من الصحابة والتابعين ، ونسبه كذلك
إلى مجاهد بن جبر .

يقول في معرض رده على السبكي: « ثم ذكر بعد
ذلك فصلاً في تفسير المقام المحمود ، ولكن لم
يستوف الكلام فيه فإن الذي تركه هو أعظم وأقر
لعين نبينا ﷺ مما ذكره ، وهو أن الله سبحانه وتعالى

(1) سورة الإسراء، (79) . 389

(2) يأتي الحديث عنها . 390

(3) انظر: «تفسير ابن جرير» ، (9/143 - 145) ، و«فتح
القدير» ، (251/3-252) ، لمحمد بن علي الشوكاني . 391

يجلس معه نبيه محمداً على العرش يوم القيامة كما جاء ذلك عن غير واحد من الصحابة والتابعين، ومثله لا يقال من قبل الرأي بل لابد فيه من التوقيف، فممن روى ذلك مجاهد وغيره «(392).

وفي الحقيقة فإن نسبة الفقيه هذا القول إلى جماعة الصحابة أو التابعين فيه نظر، وقد رجعت إلى كلام العلماء في ذلك فوجدت أن الأمر على عكس ما ذكر الفقيه، فإن جماهير العلماء يرجحون أن المراد بالمقام المحمود هو الشفاعة العظمى للنبي ﷺ في يوم القيامة، وحكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر، ولم يعتبر قول مجاهد، حيث جاء عنه ما يوافق الجماعة.

وفي ذلك يقول أبو عمر ابن عبد البر: «على هذا أهل العلم في تأويل قول الله عز وجل: (يَدْخُلُونَ دُجًى) أنه الشفاعة، وقد روي عن مجاهد أن المقام المحمود أن يقعه معه يوم القيامة على العرش، وهذا - عندهم - منكر في تفسير هذه الآية، والذي عليه جماعة العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المخالفين، أن المقام المحمود هو المقام الذي يشفع فيه لأمرته، وقد روي عن مجاهد مثل ما عليه الجماعة من ذلك، فصار إجماعاً في تأويل الآية من أهل العلم بالكتاب والسنة.

392 (4) انظر: «الكشف المبدي»، ص: (399).

ذكر ابن أبي شيبة عن مجاهد في قوله : « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا » ، قال : شفاعة محمد □ « (1) .

ويقول ابن جرير الطبري : « اختلف أهل التأويل في معنى ذلك المقام المحمود ، فقال أكثر أهل العلم : ذلك هو المقام الذي هو يقومه □ يوم القيامة للناس ليريحهم ربهم من عظيم ما هم فيه من شدة ذلك اليوم ، ... وقال آخرون : بل ذلك المحمود الذي وعد الله نبيه □ أن يبعثه إياه ، هو أن يقعده معه على عرشه ، ... عن مجاهد في قوله : (يَدَّ ذَا ذَا) (2) ، قال : « يجلسه معه على عرشه » (3) .

ثم رجَّح ابن جرير قول من يقول إنه الشفاعة العظمى يوم القيامة (393) .

ويلاحظ أنه لم ينسب القول المرجوح إلا إلى مجاهد ، وهذا يبين أن تفسير المقام المحمود بالجلوس على العرش مع الله تعالى قول لا يُعرف إلا عن مجاهد ، وأما ما أورده الخلال في السنة عن عبد الله بن سلام (394) ، وابن جرير في تفسيره عنه (395) ، أنه

(1) انظر : «التمهيد» (6/108) .

(2) سورة الإسراء ، (79) .

(3) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (9/143 - 145) .

(1) المصدر السابق ، (9/145) .

(2) انظر : «السنة» ، (1/209) ، برقم : (236) ، لأبي بكر الخلال .

(3) انظر : «تفسير ابن جرير» ، (9/148) .

يُنسب إليه هذا القول ففيه نظر ، لأنه لم يصح عنه شيء من ذلك حيث إن مدار حديث الخلال وابن جرير على سيف السدوسي، وهو مجهول⁽³⁹⁶⁾ .

وأرجح الأقوال في هذه المسألة والله أعلم تفسير المقام المحمود بالشفاعة العظمى يوم القيامة لأنه هو الذي صح به الخبر عن رسول الله ﷺ في تفسير الآية ، وهو الذي عليه سلف الأمة وعلمائها .

فعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ في قوله : (يَذْذِذُ ذُو) ⁽³⁹⁷⁾ وسئل عنها، قال: «هي الشفاعة» ⁽³⁹⁸⁾ .

(4) لم أجد ترجمته ، وقال الألباني : « سيف السدوسي لم أجده ، وفي طبiquه أبو عائد السعدي ، ومن المحتمل أن السدوسي تحريف عن الناسخ من السعدي » ، بتصرف من تخريج « السنة » لابن أبي عاصم ، ص : (351) . قلت : واحتمال الألباني متجه جداً ، ذلك أن سند الروايتين ، سعيد بن إياس الجريري عن سيف السدوسي ، وعند الرجوع إلى ترجمة الجريري لم أجد من شيوخه سيف السدوسي ، وإنما وجدت من شيوخه ، سيف بن أبي عائد السعدي ، وهو من طبقة السدوسي . انظر: « تهذيب الكمال » ، (3/136) ، ترجمة: (2224) ، لجمال الدين المزي .

(5) سورة الإسراء ، (79) . 396

(6) أخرجه الترمذي في « جامع » ، كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة بني إسرائيل ، برقم : (3137) ، وابن أبي 398

عاصم في « السنة » ، ص: (350) ، برقم: (784) ، وصححه الألباني في تخريجه للسنّة لابن أبي عاصم ، برقم: (784) .

وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « يبعث الناس يوم القيامة فأكون أنا وأمتي على تل ، ويكسوني ربي تبارك وتعالى حلة خضراء ، ثم يؤذن لي فأقول ما شاء الله أن أقول فذاك المقام المحمود » (399) .

ـ الشفاعة :

الشفاعة في اللغة : جعل الوتر شفعاً أو الفرد زوجاً ، قال ابن فارس في «معجمه» : « الشين والفاء والعين أصل صحيح يدل على مقارنة الشيئين ، من ذلك الشفع خلاف الوتر ، تقول كان فرداً فشفعته ، قال الله جل ثناءه : (پ پ پ) (400) .

شرعاً : قيل هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم (401) .

وهذا التعريف لا يناسب تعريف الشفاعة لأنها أنواع وهذا التعريف غير جامع لهذه الأنواع كما سيأتي .

(1) أخرجه أحمد في «المسند» ، (3/456) ، برقم: (399

15789) ، وابن أبي عاصم في «السنة» ، ص: (350) ، وصحه الألباني في تخريجه للسنة ، برقم: (785) .

(2) سورة الفجر، (3) . وانظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (3/201) . 400

(3) انظر : «النهاية في غريب الحديث» ، (2/485) . 401

وقيل : « التوسط للغير بجلب منفعة أو دفع مضرة
» (402).

وهو أفضل ما رأيت في تعريف الشفاعة لأنه جمع
أنواع الشفاعة .

وأهل السنة والجماعة جميعاً يؤمنون بالشفاعة
الشرعية في الآخرة بجميع أنواعها كما جاء ذكرها في
الخبر الصحيح .

يقول الإمام أبو عثمان الصابوني : « ويؤمن أهل
الدين والسنة بشفاعة الرسول ﷺ لمذنبى أهل
التوحيد ومرتكبى الكبائر كما ورد به الخبر
الصحيح عن رسول الله ﷺ » (403) .

وقال ابن خزيمة : « باب ذكر أبواب شفاعة النبي
ﷺ التي قد خص بها دون الأنبياء صلوات الله عليه
وسلامه لأمته : وشفاعة النبي ﷺ دون غيره من الأنبياء
صلوات الله عليهم ، وشفاعة بعض أمته لبعض أمته

(4) انظر : «شرح الأصول الخمسة»، ص: (464)،

و«شرح لمعة الاعتقاد»، ص: (128) .

(1) انظر : «عقيد السلف وأصحاب الحديث» ، (1/121)-

122 ، وانظر : «تحرير المقال في موازنة الأعمال» ،

للقضاعي الطرطوشي ، ومعه «مراتب الجزاء» لأبي عبد

الله الحميدي ص (203 - 239) .

ممن أوبقتهم خطاياهم وذنوبهم فادخلوا النار ليخرجوا منها» (404) .

- تقرير الفقيه :

يقرر الفقيه في الشفاعة ما قرره سلفه أهل السنة والجماعة فيبين أن الشفاعة ثابتة بالدليل القاطع وأن إثباتها هو مذهب أهل السنة .

يقول في معرض رده على السبكي : « وجوابه أن يقال : نحن وشيخ الإسلام ابن تيمية وسائر طوائف (405) أهل السنة قد أثبتوا الشفاعة » (406) .

ويقول حكاية عن مذهب أهل الحق مقررا لهم : « ويشبتون شفاعته لأهل الكبائر من أمته , وشفاعة غيره من الأنبياء والصالحين » (407) .

ويستشهد - رحمه الله - على إثبات الشفاعة من الشيبانية فيقول :

وأعطاه في الحشر	روي في الصحيحين
الشفاعة مثلما	الحديث وأسندا
ويشفع بعد المصطفى	لمن عاش في الدنيا

404 (2) انظر : «التوحيد» ، ص: (241)، لابن خزيمة .
405 (3) التعبير بلفظ «طوائف أهل السنة» يوهم أن أهل السنة مختلفين .

406 (4) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (398) .

407 (5) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/8) .

وما تكلم واستشهد به الفقيه صريح في إثبات الشفاعة وأن ذلك هو مذهب أهل الحق والإيمان .

٢. أدلة ثبوت الشفاعة في الآخرة :

تضافرت الأدلة المثبتة للشفاعة في الآخرة بل ذكر غير واحد من العلماء المحققين أنه قد تواترت الأحاديث بها ، وهذا ما قرره الفقيه ، فلقد أوضح أن الشفاعة في الآخرة أحاديثها متواترة عن النبي ﷺ .

يقول في معرض دفاعه عن ابن تيمية : « بل قد أثبتها في عدة كتب من كتبه , وكيف ينكر أمراً متواتراً وردت به صحاح الأخبار وتواترت عن النبي المختار

«(2)

وممن ذكر تواتر أحاديث الشفاعة في الآخرة، شيخ الإسلام ابن تيمية، قال : « وأحاديث الشفاعة كثيرة متواترة »⁽³⁾.

ومن الأدلة :

1- قوله تعالى : (چچ چچ ید ید ڌڌ ڌڌ ڌڌ)⁽⁴⁾،
وقد فسر ذلك النبي ﷺ بالشفاعة العظمى كما في
حديث أبي هريرة المتقدم .

1 (1) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/2) .

(2) انظر: «الكشف المبدي»، ص: (398).

(3) انظر: «مجموع الفتاوى»، (1/314).

4 (4) سورة الإسراء ، (79) .

2- قوله سبحانه : (ﻻ ﻳﺪﻋﻮ ﻓﻲ ﻫﻲ ﻟﻪ ﻧﻮﺩ) (408) .

3- قوله : (ﻛﻞ ﻛﻼ ﻛﻼ ﻛﻼ ﻛﻼ ﻛﻼ ﻛﻼ ﻛﻼ ﻛﻼ) (409) .

4- قوله : (ﻳﻮ ﻳﻮ ﻳﻮ ﻳﻮ ﻳﻮ ﻳﻮ) (410) .

5- قوله : (ﻳﺪ ﻳﺪ ﻳﺪ ﻳﺪ ﻳﺪ ﻳﺪ ﻳﺪ ﻳﺪ) (411) .

ومن السنة، قوله عليه الصلاة والسلام : « إن الله يخرج قوماً من النار بالشفاعة » (412) ، وقوله : « أنا أول الناس يشفع في الجنة » (413) .

وهذه الأدلة واضحة الدلالة على المراد ، وهي على عمومها بحيث يستدل بها على إثبات شفاعة الأنبياء وغيرهم .

ومن الأدلة الخاصة بشفاعة خاتم الأنبياء والمرسلين ، حديث الشفاعة العظمى في سؤال الناس النبي ﷺ أن يشفع لهم في الموقف حتى يقضي

(1) سورة النجم ، (26) . 408

(2) سورة طه ، (109) . 409

(3) سورة البقرة ، (255) . 410

(4) سورة يونس ، (3) . 411

(5) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الإيمان ، باب 412

أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (191) .

(6) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الإيمان، باب أنا 413

أول الناس يشفع في الجنة ، برقم: (196) .

الله بينهم ، فيقول عليه الصلاة والسلام : « ثم يقال :
يا محمد ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفع » (414) .

- المخالفون في مسألة الشفاعة في الآخرة :

يذكر الفقيه المخالفين في مسألة الشفاعة والمنكرين ويجهلهم ويضلّهم فيقول : « فلا ينكرها إلا كل جاهل مختال ، وأثيم مضلال » (415) .

وبين أن منكري الشفاعة هم طائفة المعتزلة ، يقول : « سائر طوائف أهل السنة قد أثبتوا الشفاعة له ، ولم ينكرها غير المعتزلة » (416) .

وما نسبته الفقيه إلى المعتزلة صحيح وثابت عنهم ، ولكن إنكارهم كان لنوع من أنواع الشفاعة ، وهي الشفاعة في أصحاب الكبائر أن يخرجوا من النار ، ويدخلوا الجنة ، وكلام الفقيه كان عاماً يوهم أن مقصد المعتزلة إنكار جميع أنواع الشفاعة ، وليس الأمر كذلك ، ولا يظن أن هذا مراد الفقيه .

414 (7) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب التفسير ، باب

ذرية من حملنا مع نوح ، برقم :

(4712)، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان باب أدنى

أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (194) .

415 (1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص: (398) .

416 (2) المصدر السابق ، ص: (398) .

وفي إيضاح هذا وتوثيقه أورد بعض كلام المعتزلة في ذلك .

يقول القاضي عبد الجبار : «الشفاعة ثابتة للمؤمنين دون الفساق من أهل الصلاة , خلاف ما تقول المرجئة»⁽³⁾ .

ويقول الحسين بن بدر الدين⁽⁴⁾ : « فإن قيل ما تقول في الشفاعة فقل : أدين الله تعالى بثبوتها يوم الدين , وإنما تكون خاصة للمؤمنين دون من مات مصراً من المجرمين على الكبائر , ليزدهم نعيماً إلى نعيمهم وسروراً إلى سرورهم , ولمن ورد العرض وقد استوت حسناته وسيئاته , فيشفع له النبي ﷺ ليرقا درجة أعلى من درجة , غير المكلفين في⁽¹⁾ الصبيان والمجانين »⁽²⁾ .

وهذا صريح في إنكار الشفاعة في أصحاب الكبائر .

(3) انظر : «شرح الأصول الخمسة» , ص: (465) .

(4) هو الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى , من علماء الزيدية في اليمن , ولد سنة 582هـ , في اليمن , وتوفي بها في هجرة رغافة , سنة 662هـ . انظر : مقدمة كتابه «العقد الثمين في معرفة رب العالمين» , ص: (6) .

(1) لعل الأصوب : «من» .

(2) انظر : «العقد الثمين» , ص: (62) , وانظر : «شرح الأصول الخمسة» , ص: (463 - 467) , و«مجموع الفتاوى» (1/148) .

ولكن يضاف إلى ما ذكره الفقيه أن طائفة الخوارج تنكر الشفاعة كذلك لأصحاب الكبائر ، وقد حكى ذلك عنهم أصحاب المقالات .

وقولهم هذا مبني على قولهم بخلود صاحب الكبيرة في النار⁽³⁾ .

- شروط الشفاعة :

قرر الفقيه أنه لابد من توفر شروط حتى تتم الشفاعة يوم القيامة وهي:

أولاً : إذن الله سبحانه وتعالى للشافع أن يشفع .
ثانياً : رضى الله تعالى عن المشفوع له ، وذلك بأن يكون موحداً .

يقول - رحمه الله - عن أهل السنة مقررا لهم : « ويشبتون شفاعته لأهل الكبائر من أمته ، وشفاعة غيره من الأنبياء والصالحين ، ولكن بعد أن يرضى الله عن المشفوع فيه وإذنه للشافع »⁽⁴⁾ .

وما ذكره الفقيه هو الذي جاءت به الأدلة الشرعية الصريحة .

³ (3) انظر : «أصول الدين» ، ص: (244 - 245) ،
للبيهقي ، و «التبصير في الدين» ، ص: (38) ، لأبي المظفر
السمعاني ، و «مجموع الفتاوى» ، (35/68) ، و «طريق دار
الهجرتين» ، ص: (684-685) .

⁴ (4) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/8) .

فدليل إِنْ الله تعالى للشافع أن يشفع قوله
تعالى : (وَوُجُوهُ)

(1) ()

وقوله : (ي ت ث ذ ڈ ڈ ژ ژ ر)⁽²⁾ .

ودلیل رضی اللہ تعالیٰ عن المشفوع له ، قوله تعالیٰ : (چ چ چ چ چ) (3) .

وقد جمع الله سبحانه وتعالى شرطا الشفاعة في قوله تعالى : (﴿ ۝۱۰۱ ۝۱۰۲ ۝۱۰۳ ۝۱۰۴ ۝۱۰۵ ۝۱۰۶ ۝۱۰۷ ۝۱۰۸ ۝۱۰۹ ۝۱۱۰ ۝۱۱۱ ۝۱۱۲ ۝۱۱۳ ۝۱۱۴ ۝۱۱۵ ۝۱۱۶ ۝۱۱۷ ۝۱۱۸ ۝۱۱۹ ۝۱۲۰ ۝۱۲۱ ۝۱۲۲ ۝۱۲۳ ۝۱۲۴ ۝۱۲۵ ۝۱۲۶ ۝۱۲۷ ۝۱۲۸ ۝۱۲۹ ۝۱۳۰ ۝۱۳۱ ۝۱۳۲ ۝۱۳۳ ۝۱۳۴ ۝۱۳۵ ۝۱۳۶ ۝۱۳۷ ۝۱۳۸ ۝۱۳۹ ۝۱۴۰ ۝۱۴۱ ۝۱۴۲ ۝۱۴۳ ۝۱۴۴ ۝۱۴۵ ۝۱۴۶ ۝۱۴۷ ۝۱۴۸ ۝۱۴۹ ۝۱۵۰ ۝۱۵۱ ۝۱۵۲ ۝۱۵۳ ۝۱۵۴ ۝۱۵۵ ۝۱۵۶ ۝۱۵۷ ۝۱۵۸ ۝۱۵۹ ۝۱۶۰ ۝۱۶۱ ۝۱۶۲ ۝۱۶۳ ۝۱۶۴ ۝۱۶۵ ۝۱۶۶ ۝۱۶۷ ۝۱۶۸ ۝۱۶۹ ۝۱۷۰ ۝۱۷۱ ۝۱۷۲ ۝۱۷۳ ۝۱۷۴ ۝۱۷۵ ۝۱۷۶ ۝۱۷۷ ۝۱۷۸ ۝۱۷۹ ۝۱۸۰ ۝۱۸۱ ۝۱۸۲ ۝۱۸۳ ۝۱۸۴ ۝۱۸۵ ۝۱۸۶ ۝۱۸۷ ۝۱۸۸ ۝۱۸۹ ۝۱۹۰ ۝۱۹۱ ۝۱۹۲ ۝۱۹۳ ۝۱۹۴ ۝۱۹۵ ۝۱۹۶ ۝۱۹۷ ۝۱۹۸ ۝۱۹۹ ﴾) .⁽⁴⁾

(5) وفي قوله سبحانه : (كَلَّمَكَ اللَّهُ خَوَّ وَوُؤَ وَوُؤَ وَوُؤَ)

٢- أنواع الشفاعة :

أشار الشيخ الفقيه إلى أنواع الشفاعة فأوضح أنها تكون من النبي محمد ﷺ لأهل الكبائر من أمته ، وتكون من الأنبياء وتكون من الصالحين .

(1) سورة البقرة ، (255) .

(2) سورة يونس ، (3) .

(3) سورة الأنبياء ، (28) .

(4) سورة النجم ، (26) . 4

(5) سورة طه ، (109) ، وانظر : «شرح العقيدة

الطحاوية» ، (301 - 1/300) .

قال - رحمه الله - : « ويشتون شفاعته لأهل الكبائر من أمته ، وشفاعة غيره من الأنبياء والصالحين » (6) .

وما ذكر الفقيه من أنواع الشفاعة هو على جهة الإجمال ، والعلماء قد فصلوا في هذه الأنواع وذكروا أدلتها .

وممن تكلم في ذلك وأجاد ابن أبي العز فلقد جمع أنواع الشفاعة واستدل على شرعيتها ، وقد قسم الشفاعة إلى ثمانية أقسام :

الأول : شفاعة النبي ﷺ في أهل الموقف حتى يقضي الله بينهم ، وهي الشفاعة العظمى .

الثاني : شفاعة النبي ﷺ في أقوام تساوت حسناتهم وسيئاتهم أن يدخلوا الجنة .

الثالث : شفاعته ﷺ في أناس أمر بهم إلى النار أن لا يدخلوها .

الرابع : شفاعته في دخول بعض المؤمنين الجنة بغير حساب ولا عذاب .

الخامس : شفاعته في رفع درجات بعض أهل الجنة أعلى مما يقضيه ثواب أعمالهم .

السادس : شفاعته في عمه أبي طالب في تخفيف العذاب عنه .

6 (6) انظر : « قانون الخطباء » ، (ق/8) .

السابع : شفاعته في دخول أهل الجنة الجنة بعد الفراغ من الحساب .

الثامن : شفاعته وشفاعة الأنبياء والمرسلين والملائكة والمؤمنون في أهل الكبائر من أمته في الخروج من النار⁽⁴¹⁷⁾ .

- الحوض :

الحوض في اللغة : الجمع ، يقال حاض الماء يحوضه إذا جمع ، وهو مجمع الماء⁽⁴¹⁸⁾ .

وشرعاً : هو حوض الماء النازل من نهر الكوثر في عرصات يوم القيامة للنبي ﷺ⁽¹⁾ .

ودليل إثبات الحوض قوله تعالى : (ثُذُذُ)⁽²⁾ .

عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا ، إذ أغفى إغفاءة ثم رفع رأسه متبسماً فقلنا ما أضحكك يا رسول الله ، قال : « أنزلت علي آناً سورة » ، فقرأ : بسم الله الرحمن الرحيم : (ثُذُذُ ثُرُثُرُ ك

(1) انظر : «شرح العقيدة الطحاوية» ، (282 - 294) . ⁴¹⁷

(2) انظر : «لسان العرب» ، (7/141) ، و«معجم مقاييس اللغة» ، (2/120) ، و«النهاية في غريب الحديث» ، (1/461) . ⁴¹⁸

(1) انظر : «شرح لمعة الاعتقاد» ، ص : (123) .)

(2) سورة الكوثر ، (1) .)

ك ك ك (ك ك) (3) ، ثم قال : « أتدرون ما الكوثر ؟ »
 قلنا : الله ورسوله أعلم ، قال : « فإنه نهر وعدنيه
 ربي - عز وجل - عليه خير كثير ، هو حوض ترد عليه
 أمتي يوم القيامة ، أنيته عدد النجوم » (4) .

ومذهب أهل السنة والجماعة إثباته والإيمان به
 لورود الخبر الصحيح بإثباته .

والشيخ الفقيه يثبته ويستشهد على إثباته من
 الشيبانية فيقول :

وحوض رسول الله حقاً له الله دون الرسل ماءً
 أعده مبرداً
 ويشرب منه المؤمنون سُقي منه كأساً لم يجد

- الصراط والميزان :

الصراط لغة : الصراط والسرط والزرط هو
 الطريق (2) .

-
- (3) سورة الكوثر ، (1 - 3) .
 (4) أخرجه مسلم في «الصحيح» ، كتاب الصلاة، باب حجة
 من قال : البسملة آية من أول كل سورة سوى (براءة) ،
 برقم: (400) .
 (1) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/2) .
 (2) انظر : «لسان العرب» ، (7/340) ، و«مختار الصحاح»
 ، ص: (361) .

وشرعاً : جسر منصوب على متن جهنم بين الجنة وأرض المحشر ، يرده الأولون والآخرون فيجوزهُ المؤمنون ، ويزل عنه الكفار والفجار إلا من شاء الله⁽³⁾

وقد جاء ذكره كثيراً في كتاب الله تعالى ، يقول سبحانه : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)⁽⁴⁾ ، وقال : (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)⁽⁵⁾ .

ودليله من السنة قوله عليه الصلاة والسلام : « ويضرب الصراط بين ظهرائي جهنم فأكون أول من يجوز من الرسل بأتمته »⁽⁶⁾ .

وقوله : « ونبيكم قائم على الصراط يقول رب سلم سلم »⁽⁷⁾ .

الميزان لغة : اسم الآلة التي توزن بها الأشياء⁽¹⁾ .

(3) انظر : «لوامع الأنوار البهية» ، (2/189) ، للسفاريني .

(4) سورة الصافات ، (22 ، 23) .

(5) سورة المؤمنون ، (74) .

(6) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب التوحيد، باب

وجوه يومئذٍ ناضر، برقم: (7434)، ومسلم في «الصحيح» ،

كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية ، برقم: (182) .

(7) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الإيمان، باب

أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، برقم :

(195) .

(1) انظر : «المفردات في غريب القرآن»، ص: (522)،

للاغب، و«معجم مقاييس اللغة» ، (6/107) .

والشيخ الفقيه يؤمن بها ويصدق كما ورد ذكرها في
الكتاب والسنة ، وتقريره لذلك على جهتين :

الأولى : على جهة الإجمال بذكر عقيدته في أمور
الآخرة وأنه يؤمن بكل ما ورد الخبر الصحيح بشأنها⁽¹⁾ .

الثانية : على جهة التعيين ، وفي ذلك يستشهد
الفقيه من الشيبانية بما يثبت به عقيدته في الصراط
والميزان فيقول - رحمه الله - :

وميزان ربي والصراط وجنته والنار لم تخلق
ويستشهد أيضاً بقول الناظم :
وأقر بالميزان والحوض أرجو بأنني منه رياً أنهل
الذي فمسلم ناجي وآخر



(1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/192) .
(2) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/1) .
(3) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/192) ،
و«الآلَاء البهية» ، ص: (94) .

ـ الجنة والنار :

الجنة : هي الدار التي أعدها الله لعباده المؤمنين الطائعين ، يقول سبحانه في شأنها: (ج ج ج ج) ⁽⁴¹⁹⁾ .

ويقول : () ⁽⁴²⁰⁾ ،

ويقول : () ⁽⁴²¹⁾ .

ومن السنة فعن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة، عن النبي ﷺ قال : «يناد مناد إن لكم ⁽⁴⁾ أن تصحوا فلا تسقموا أبداً ، وإن لكم أن تحيوا فلا تموتوا أبداً ، وإن لكم أن تشبوا فلا تهرموا أبداً ، وإن لكم أن تنعموا فلا

419 (1) سورة الشعراء ، (90) .

420 (2) سورة النازعات ، (40 ، 41) .

421 (3) سورة النساء ، (57) ، (122) .

(4) يعني أهل الجنة .

تَبَاسُوا أَبَدًا، فذلِكَ قَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ - : ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ دِينِكَ وَلَا هُمْ يَنْصُرُونَ﴾ (٥) .

ويقول □ : « من يدخل الجنة ينعم لا يبأس، لا تبلى ثيابه ، ولا يفنى شبابه »⁽⁶⁾ .

النار : هي الدار التي أعدها الله تعالى لمن عصاه وخالف أمره .

يقول سبحانه في شأنها : ﴿ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾

[illegible]

ومن السنة قوله عليه الصلاة والسلام : « منهم من تأخذه النار إلى كعبيه , ومنهم من تأخذه النار إلى ركبتيه , ومنهم من تأخذه النار إلى حجزته , ومنهم من تأخذه النار إلى ترقوته » (425) .

(5) سورة الأعراف ، (43) . والحديث أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الجنة ، باب: في دوام نعيم أهل الجنة ، برقم: (2837) .

(6) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الجنة ، باب في دوام نعيم أهل الجنة ، رقم: (2836) .

422 (1) سورة غافر ، (6) .

423 (2) سورة النساء ، (145) .

424 (3) سورة الزمر ، (71) .

(4) أخرجه مسلم في «صحيحه» ، كتاب الجنة ، باب في شدة حر نار جهنم ، برقم : (2845) .

ومذهب أهل السنة والجماعة في الجنة والنار
الإيمان والتصديق بهما كما ورد ذكرهما في الكتاب
العزير وصحيح السنة .

والشيخ الفقيه يقرر ما قرره أهل السنة ويذكر
ذلك بصريح عبارته فيقول : « وأثبت العصمة للأنبياء
والرسل , ... وأن الجنة والنار حق »⁽⁴²⁶⁾ ، ويقول
مستشهداً من الشيبانية :

وميزان ربي والصراط حقيقة
والنار لم تخلق سداً⁽⁴²⁷⁾ وجنته

هل الجنة والنار مخلوقتان الآن ؟

يثبت الفقيه أن الجنة والنار مخلوقتان موجدتان
الآن ، يقول : « وأن الجنة والنار حق ، وأنهما
مخلوقتان الآن »⁽⁴²⁸⁾ .

وما قرره الشيخ الفقيه وأثبتته هو الذي قرره أهل
السنة والجماعة وانعقد إجماعهم عليه .

قال الإمام الصابوني: « ويشهد أهل السنة أن
الجنة والنار مخلوقتان »⁽⁴²⁹⁾ .

426 (5) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/191 -
192) .

427 (6) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/1) .

428 (7) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/192) .

429 (1) انظر : «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» ، (1/123) .

وقال أبو بكر الآجري : « اعلّموا - رحمنا الله وإياكم - أن القرآن شاهد على أن الله - عز وجل - خلق الجنة والنار قبل أن يخلق آدم عليه السلام »⁽⁴³⁰⁾.

وقال ابن كثير : « والجنة والنار موجودتان الآن ، معدتان لأصحابهما ، كما نطق بذلك القرآن وتواترت بذلك الأخبار عن رسول الله ﷺ ، وهذا اعتقاد أهل السنة والجماعة ، المتمسكين بالعروة الوثقى » (431) .

وقال ابن أبي العز : « اتفق أهل السنة على أن الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الآن , ولم يزل على ذلك أهل السنة » (432) .

- دليل إثبات أن الجنة والنار مخلوقتان الآن :

أدلة هذا الأصل معلومة مشهورة ، وقد حكى غير واحد من العلماء تواتر أحاديثها كما سبق في كلام الحافظ ابن كثير .

ومن هذه الأدلة :

[illegible]

430 (2) انظر: «الشريعة»، (1/807)، للآجري.

431 (3) انظر: «النهاية في الفتن والملاحم»، (2/393)، لابن كثير.

432 (4) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية»، (2/614).

433 (5) سورة آل عمران ، (133) .

434 (6) سورة الحديد ، (21) .

وقال : () (435) .

ووجه الدلالة من هذه الآيات إخبار الله تعالى أن الجنة والنار معدة لأصحابها ، وهذا تصريح بأنهما مخلوقتان الآن .

ومن السنة قصة الإسراء والمعراج ودخول النبي ﷺ الجنة ، وفيه : « ثم انطلق بي جبريل حتى أتى سدرة المنتهى ، فغشيها ألوان لا أدري ما هي ، ثم قال : ثم دخلت الجنة ، فإذا فيها جنابذ⁽²⁾ اللؤلؤ ، وإذا ترابها المسك⁽³⁾ » .

وهذا صريح في دخول النبي ﷺ الجنة ورؤيته نعيمها ، فعلم أن الجنة مخلوقة موجودة الآن .

قال النووي معلقاً على هذا الحديث : « وفي هذا الحديث دلالة لمذهب أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان ، وأن الجنة في السماء⁽⁴⁾ » .

435 (1) سورة آل عمران ، (131) .

2 (2) الجنابذ : واحدتها جنبذة بالضم ، وهو ما ارتفع من البناء . انظر : «شرح صحيح مسلم» ، (2/191) ، للنووي ، و«فتح الباري» ، (1/553) ، لابن حجر .

3 (3) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الصلاة ، باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ، برقم: (349) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الإيمان ، باب الإسراء برسول الله إلى السماوات ، برقم: (163) .

4 (4) انظر : «شرح صحيح مسلم» ، (2/191) .

وقد أوضح القرطبي المفسر أن حديث الإسراء مفسر ومبين لقوله تعالى: (يٰٓيٰٓرَبِّ)⁽⁵⁾ .

وعنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « لقد رأيته أخذ قطفاً من الجنة حين رأيتموني أتقدم , ولقد رأيته جهنم يحطم بعضها بعضاً حين رأيتموني تأخرت »⁽⁶⁾ .

وهذا تصريح بوجود الجنة والنار وأنهما مخلوقتين الآن , لرؤية النبي ﷺ لها .

- المخالفون لوجود الجنة والنار الآن :

خالف في هذه المسألة طائفتا الجهمية والمعتزلة , فقالوا بأن الجنة والنار غير مخلوقتان الآن , وأن الله تعالى إذا طوى السماوات والأرض ابتداء خلقهما حيث شاء , لأنهما دار جزاء فتخلق وقت الجزاء⁽⁴³⁶⁾ .

وقد رد العلماء على المعتزلة في قولهم هذا وناقشوهم وألزموهم , ومن ذلك مناقشة ابن أبي العز لهم .

⁵ (5) سورة آل عمران , (133) , وانظر : «تفسير القرطبي» , (5/316) .

⁶ (6) أخرجه البخاري في «صحيحه» , كتاب العمل في الصلاة , باب إذا انفلتت الدابة في

الصلاة , برقم: (1212) , ومسلم في «الصحيح» , كتاب الكسوف , باب صلاة الكسوف , برقم: (901) .

⁴³⁶ (1) انظر : «التبصير في الدين» , ص : (65) , و«مقالات الإسلاميين» , (2/168) , و«أصول الدين» , ص: (237) .

قال : أنتم أن أردتم بقولكم هذا : إن الجنة والنار معدومتان الآن ، فيرد ذلك ما تقدم من الأدلة الصحيحة الصريحة الدلالة على المراد ، وإن أردتم أنها لم يكمل خلق جميع ما أعد الله فيها لأهلها وأنها لا يزال الله يحدث فيها شيئاً بعد شيء ، فهذا حق لا يمكن رده (437) .

- بقاء الجنة والنار وفنائهما :

يقرر الشيخ الفقيه أن الجنة والنار باقيتان لا تبيدان أبداً ، يقول : « وأن الجنة والنار حق ، وأنهما مخلوقتان الآن وأنهما لا يفنيان » (438) .

وما قرره الفقيه هو معتقد السلف أهل السنة والجماعة ، وكلامهم في ذلك ظاهر متضافر .

يقول الإمام ابن عبد البر : « قال أهل السنة إن الجنة والنار مخلوقتان ، وإنهما لا يبيدان » (439) .

ويقول الصابوني : « ويشهد أهل السنة أن الجنة والنار مخلوقتان ، وأنهما باقيتان لا يفنيان أبداً » (2) .

(2) انظر : « شرح العقيدة الصحابة » ، (2/620) . 437

(3) انظر : « تحرير أقوال علماء الدين » ، (ق/192) . 438

(1) انظر : « التمهيد » ، (3/320) ، بتصرف يسير . 439

(2) انظر : « عقيدة السلف » ، (1/123) .)

وقال ابن تيمية : « اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أهل السنة والجماعة على أن من المخلوقات ما لا يعدم ولا يفنى بالكلية , كالجنة والنار والعرش وغير ذلك » (3) .

- أدلة بقاء الجنة والنار وأبديتهما :

أدلة هذا الأصل في الكتاب والسنة كثيرة جداً ومنها

■ ■

قوله تعالى : ﴿لَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ سِوَاكَ﴾⁽⁴⁾

وقوله : (ط ن ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ)

وقوله تعالى في أصحاب النار : (ه ه ه)

[illegible]

ومن السنة حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : « يدخل الله أهل الجنة الجنة , ويدخل أهل النار النار، ثم يقوم

(3)³ انظر: «مجموع الفتاوى»، (18/307).

(4) سورة التوبة ، (20 - 22) .

(5) سورة النساء ، (57) .

440 (1) سورة النساء ، (168 ، 169) .

مؤذن بينهم فيقول : يا أهل الجنة لا موت ، ويا أهل النار لا موت، كل خالد فيما هو فيه « (441) .

وهذه النصوص الشرعية واضحة في دلالتها على المراد ، ولا يمكن تأويلها أو التغافل عنها .

- المخالفون في بقاء الجنة والنار وأبديتهما :

خالف في هذه المسألة الجهمية ومن تبعهم من المعتزلة الذين تأثروا بهم⁽⁴⁴²⁾، وقد رد عليهم العلماء وأبطلوا مذهبهم .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولم يقل بفناء جميع المخلوقات إلا طائفة من أهل الكلام المبتدعين ، كالجهم بن صفوان ومن وافقه من المعتزلة ونحوهم ، وهذا قول باطل يخالف كتاب الله وسنة رسوله وإجماع سلف الأمة وأئمتها »⁽⁴⁴³⁾ .

441 (2) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الرقاق، باب: يدخل الجنة سبعون ألفاً بغير حساب، برقم: (6544)، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الجنة، باب: النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء ، برقم: (2850) .

442 (3) انظر: «أصول الدين» ، ص: (238) ، و«مقالات الإسلاميين» ، (2/168) .

443 (4) انظر: «مجموع الفتاوى» ، (18/307) ، وانظر: «الرد على من قال بفناء الجنة والنار» ص: (41- 87) ، لابن تيمية .

وظاهر كلام ابن تيمية أن هذا القول يكفي في الرد عليه بيان أنه مخالف مخالفة ظاهرة لصريح الكتاب والسنة وما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، وهو متجه لأصالته .

المطلب الرابع

جهود الفقيه في تقرير فضائل الصحابة

تعريف الصحابي: هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام⁽⁴⁴⁴⁾.

قال ابن حجر: « فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمى »⁽⁴⁴⁵⁾.

وقال عن التعريف المذكور آنفاً: « هذا التعريف مبني على الأصح المختار عند المحققين، كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما، ووراء ذلك أقوال آخر شاذة »⁽⁴⁴⁶⁾.

444 (1) انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة»، (1/6)، لابن حجر.

445 (2) المصدر السابق، (1/6).

446 (3) المصدر السابق، (1/7).

والشيخ الفقيه له رأي آخر في ضبط تعريف الصحابي ، ذلك أنه صرح بأنه لا بد من توفر قيد حتى يصبح من لقي النبي ﷺ ، صحابياً ، وهو أن تطول مدته

ويستدل على ذلك بدلائل اللغة العربية وما انعقد عليه إجماع أهل اللسان.

يقول عن أصحاب التعريف الأنف الذكر: « وخالفوا بقولهم هذا اللغة والشرع⁽⁴⁴⁷⁾، أما اللغة فقد أجمع أهل اللسان أن مجالسة⁽⁵⁾ الرجل ساعة أو يوم لا يقال له صاحبه ، »

بل لا يسمى بهذا إلا إذا طالت صحبته وسُبر حاله»⁽⁴⁴⁸⁾

وفي الحقيقة فإن التعريف الذي رجحه ابن حجر هو أصح التعريفات وأولاها ، ذلك أن طول الصحبة أمر نسبي ويتعذر ضبطه ، فيكون هذا الضابط يحتاج إلى ضابط .

447 (4) استشهد على مراده بما لا يدل عليه وهو حديث أبي موسى الأشعري في الاستئذان على عمر ، وطلب عمر منه الإشهاد على حديث النبي ﷺ ، أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الاستئذان ، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ، برقم: (6245) ، وانظر : «تعريف الخلف» ، (ق/36) .

(5) لعل الأنسب : «من جالس» .

448 (1) انظر: «تعريف الخلف» ، (ق/36) ، ورسالة في معرفة وقف حمزة وهشام ، (ق/1-2) .

والشيخ الفقيه بعد أن قرر هذا الضابط عاد فقال :
« الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - لهم فضل
الصحة المعروفة في عرف اللغة ، وهي تتفاوت
بالطول والقصر »⁽⁴⁴⁹⁾ .

ويفهم من هذا أن الصحة أمر نسبي يتفاوت من
شخص لآخر ، وكلها تعد صحة في اللغة ، وهذا يناقض
ما قرره من قبل .

- موقف أهل السنة والجماعة من الصحابة

:

اتفق أهل السنة والجماعة على فضل الصحابة
ومكانتهم وعدالتهم ووجوب محبتهم .

يقول ابن حجر : « الفصل الثالث : في بيان حال
الصحابة من العدالة، اتفق أهل السنة على أن الجميع
عدول ، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة
»⁽⁴⁵⁰⁾ .

وعقد الخطيب البغدادي - رحمه الله - بابا في بيان
عدالة الصحابة وفضلهم ، وضمنه جملة من النصوص
الشرعية الدالة على ذلك .

449 (2) المصدر السابق ، (ق/36) .

450 (3) انظر : «الإصابة» ، (1/10) .

في آيات يكثر إيرادها ويطول تعدادها .
 ووصف رسول الله ﷺ الصحابة مثل ذلك ، وأطنب
 في تعظيمهم وأحسن الثناء عليهم ، فمن الأخبار
 المستفيضة في هذا المعنى :

عن عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قال : « خير
 أمتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ... » (458)،
 ...

وعن أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : « لا
 تسبوا أصحابي ، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم
 أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه » (459)،

والأخبار في هذا المعنى تتسع ، وكلها مطابقة لما
 ورد في نص القرآن، وجميع ذلك يقتضي طهارة
 الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم « (460) .

458 (1) سبق تخريجه .

459 (2) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب فضائل
 الصحابة، باب: قول النبي: لو كنت متخذاً خليلاً ، برقم: (3673) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب فضائل الصحابة ،
 باب قوله ﷺ : « لا تأتي مئة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة
 اليوم » ، برقم: (2541).

460 (3) انظر : «الكفاية في معرفة أصول علم الرواية» ، (1/180 - 186) للخطيب البغدادي ، وانظر : «شرح مذاهب
 أهل السنة» ، لابن شاهين ، و«اللائئ البهية» ، ص: (13-45)
 ، للمرداوي .

- موقف الفقيه من الصحابة :

موقف الفقيه من الصحابة الكرام هو نفس موقف أهل السنة والجماعة, فلقد قرر وجوب محبتهم وموالاتهم والترضي عنهم , والكف عن ما شجر بينهم , ويمكن ترتيب كلامه في الصحابة على النحو التالي :

أولاً : بيان فضل الصحابة على جهة العموم .

ثانياً : بيان فضلهم على الخصوص والتعيين .

ثالثاً : الموقف من ما شجر بينهم .

رابعاً : الموقف من المذاهب التي ضلت في الصحابة .

أولاً : بيان فضائل الصحابة على جهة العموم :

يقرر الفقيه أن الصحابة - رضي الله عنهم - هم أفضل البشر بعد الأنبياء والمرسلين , وأنهم الأتقى والأنقى , وأنهم هم الذين نصرروا الدين وحملوا الشريعة للعالمين حتى تكون كلمة الله هي العليا .

ويقرر أنهم لهم حقوق علينا أعظم وأكثر من حقوق غيرهم من سائر الناس , وأنه لا بد أن نواليهم

ونترضى عنهم وأن نحبههم وندين الله تعالى بمحبتهم ،
وأن نعتقد أنهم عدول كلهم .

يقول في معرض بيان عقيدته : « وأن الصحابة -
رضوان الله تعالى عليهم - كلهم عدول ، وبعضهم
أفضل من بعض وأعدل من بعض ، ونترضى ونترحم
عليهم أجمعين »⁽⁴⁶¹⁾ .

ويقول مبينا قولة أهل الحق مقررا لهم : « وأنهم
يترضون عن أصحاب رسول الله أجمعين ، وعن
أزواجه - رضي الله عنهم - ويوالون أهل بيته ويدينون
الله بمحبتهم »⁽⁴⁶²⁾ .

وفي بيان سبب تأليف كتاب « تشييد الباب في
تخريج حديث إذا وقع الذباب »⁽⁴⁶³⁾ ، يقول : « بادرت
بكتابة هذه الأحرف تمحيصاً للحق ، وذباً عن سادات
هذه الأمة الذين هم خير القرون بنص القرآن
العظيم وبنص النبي

□ في غير ما حديث ، وتأدية بعض ما يجب لهم علينا
من الحقوق ، فإن حقوقهم علينا أعظم وأكثر من
حقوق الوالدين ، فإنهم حملة الدين ونقلته ،
والمجاهدون في إعلائه باليد واللسان والقلب ، فمن

461 (1) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/192) .

462 (2) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق/8) .

463 (3) سبق الحديث عنه .

يدانيهم فضلاً عن أن يساويهم في الفضل ، ولفرد
الإسلام شعر :

أولئك آبائي فجئني إذا جمعنا يا جرير

وفي رسالة «تعريف الخلف» يذكر الفقيه جملة
من الفضائل والمناقب والمحاسن ثم يقول : « فأما
أصحاب النبي - رضي الله عنهم - فلهم في ذلك القدر
المعلا ، وكذلك من اقتفى آثارهم واقتدى بهديهم إلى
يوم القيامة » (3) .

ويستشهد - رحمه الله - من الشيبانية فيقول :
ونشهد أن الله خص بأصحابه الأبرار فضلاً
رسوله وأيدا

ويقول مستشهدا من اللامية :

حب الصحابة لي مذهب
ومودة القربى بها أتوسل
ولكلهم قدر علا وفضائل
الصديق منهم أفضل (5)

1 (1) قائل البيت : الفرزدق . انظر : «خزانة الأدب» ، (9/11)
(6) ، لابن حجة الحموي .

2 (2) انظر : «تشديد الباب» ، (ق/4) .

3 (3) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/24) .

4 (4) انظر : «منظومة الشيبانية» ، (ق/2) .

5 (5) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/192) ، و

«اللاكيء البهية» ، ص : (13-14) .

وبهذا يتضح مذهب الشيخ الفقيه في الصحابة
الكرام على جهة الإجمال .

ثانياً : فضائل الصحابة على الخصوص والتعيين :

بين الفقيه فضائلهم وذكر مناقبهم ، وأوضح أنهم
يتفاوتون في درجات الفضل والبر، يقول : « وأن
الصحابة رضوان الله عليهم كلهم عدول ، ولكن
بعضهم أفضل من بعض وأعدل من بعض »⁽⁴⁶⁴⁾ .

- بيانه لفضل الخلفاء الراشدين على غيرهم :

يقرر الفقيه أن أبا بكر وعمر أفضل من غيرهما من
سائر الصحابة ، وأن الخلفاء الراشدين وهم أبو بكر
وعمر وعثمان وعلي ، أفضل من غيرهم من باقي
الصحابة .

يقول - رحمه الله - في بيان حال المرجعية عند
وقوع الاختلاف بين الصحابة : « إن وجدتهم قد
اختلفوا فيه⁽⁴⁶⁵⁾ رجعت إلى قول الخلفاء الراشدين، وإن
وجدت الخلفاء الراشدين قد اختلفوا قدمت قول أبي

(1) انظر : تحرير أقوال علماء الدين ، (ق/192) . 464

(2) يقصد الحديث المرفوع إلى النبي ﷺ . 465

بكر وعمر ، فإن اختلفا فأنت مخير في هذا الحكم بين
أن تأخذ بقول هذا أو قول هذا « (466) .

ويستشهد الفقيه بأبيات من الشيبانية تفيد بيان
فضل الخلفاء الراشدين وذكرهم بالترتيب الذي أكثر
أهل العلم عليه ، يقول :

وأفضلهم بعد النبي	أبو بكر الصديق ذو
محمداً	الفضل والندا
لقد صدّق المختار في	وأمن قبل الناس حقاً
كل قوله	ووحدا
فاداه يوم الغار طوعاً	وواساه بالأموال حتى
بنفسه	تجردا
ومن بعده الفاروق لا	لقد كان للإسلام حصناً
تنس فضله	مشيدا
لقد فتح الفاروق	جميع بلاد المسلمين
بالسيف عنوة	ومهدا
وأظهر دين الله بعد	وأطفاً نار المشركين
خفائه	وأخمدا
وعثمان ذو النورين قد	وقد قام بالقرآن دهرأ
مات صائماً	تهجدا
وجهز جيش العسر يوماً	ووسع للمختار والصحب
بماله	مسجداً
وباع عنه المصطفى	مبايعة الرضوان حقاً

466 (3) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/20 - 21) .

وأشهدا	بشماله
فقد كان حبراً للعلوم	ولا تنس صهر المصطفى
وسيدا	وابن عمه
عشية لما بالفراش	فادى رسول الله طوعاً
توسدا ⁽⁴⁶⁷⁾	بنفسه

- بيان فضل بقية العشرة المبشرين بالجنة -

:

وفي بيان فضل بقية العشرة المبشرين بالجنة
يقول الفقيه مستشهداً من الشيبانية :

وطلحتهم ثم الزبير	كذا وسعيد ⁽⁴⁶⁸⁾ بالسعادة
وسعدهم	أسعدا

- بيان فضل أبي هريرة - رضي الله عنه - :

لما كثر الكلام حول الصحابي الجليل أبي هريرة
عبد الرحمن بن صخر الدوسي قام العلماء ببيان
فضله وقدره وعلمه ، ذلك أنهم يعلمون أن الدفاع عنه

467 (1) انظر : «المنظومة الشيبانية» ، (ق/2) .

468 (2) هو سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل العدوي ، أحد
العشرة المبشرين بالجنة ومن السابقين إلى الإسلام ، أسلم
قبل دخول النبي ﷺ دار الأرقم ، وهاجر إلى المدينة وشهد
أحداً والمشاهد بعدها . انظر : «الإستعاب في معرفة
الأصحاب» ، (2/620) ، لابن عبد البر ، و«الإصابة في تمييز
الصحابة» ، (3/103) ، لابن حجر .

469 (3) انظر : «المنظومة الشيبانية» ، (ق/2) .

دفاع عن الشريعة ، لأنه من أخص حملتها من سائر الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - .

والشيخ الفقيه سلك هذا المسلك فقام بواجبه في بيان فضل وقدر وشرف هذا الصحابي الجليل ، فوضع كتاباً مستقلاً يدافع فيه عن هذا الصحابي وعن أحاديثه التي رواها عن النبي ﷺ .

وقد أطلال الفقيه في بيان فضل أبي هريرة - رضي الله عنه - ومن كلامه قوله : « شيخ الأمة وحامل لواء سنة نبيها ﷺ ، خير الأمة والمؤدي إليها أكثر ما تحتاجه في عباداتها ومعاملاتها أكثر مما قام به غيره من الصحابة ، ألا وهو الإمام الورع الزاهد الحافظ المتقن المتبتل إلى الله تعالى المنقطع لسماع العلم من في النبي ﷺ ، أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر - رضي الله تعالى عنه وأرضاه وجعل الجنة مثله ومثواه - ... ورأيت أن فضل هذا الإمام أشهر

من أن تشهر⁽¹⁾، ومناقبه أجل من أن تنكر ، فلا يؤثر فيه ما استرسل به قلم حضرة الكاتب «⁽²⁾(3)» .

ثالثاً : موقف الفقيه من ما شجر بين الصحابة - رضي الله عنهم - :

أوضح الفقيه أن الصحابة كلهم كانوا مجتهدين ، ولكن الحق في جانب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - ، ومع ذلك فإنه لا يجوز سب أحد من الصحابة الذين شاركوا في الفتنة وإنما نترضى ونترحم عليهم، ونسكت عما شجر بينهم . يقول : « ونعتقد أن معاوية بن أبي سفيان كان مجتهداً في خروجه على سيدنا علي - عليه السلام⁽¹⁾ - ، ولكن خطأ في اجتهاده ، ومع كل ذلك فلا نستجيز سبه ولا سب أحد ممن كان معه من الصحابة ،

(1) لعل الصواب : « يشهر » .

(2) هو الدكتور الطيب محمد توفيق صدقي ، طبيب مصري ولد سنة 1298 هـ ، عرف بالبحث في قضايا الإصلاح الإسلامي ، تقلب في الوظائف الطبية في القاهرة ، وأولع بالأبحاث الدينية وتطبيقها على العلوم العصرية ، فنشر مقالات كثيرة في الصحف والمجلات المصرية ، وله عدة كتب منها «دين الله في كتب أنبيائه» ، و«الدين في نظر العقل الصحيح» ، توفي سنة 1338 هـ . انظر : «الأعلام» ، (65 / 6) .

(3) انظر : «تشديد الباب» ، (ق/1) .

(1) لا يصح تخصيص علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بهذا الدعاء .

كالمغيرة بن شعبة وعمرو بن العاص ، بل نترحم
عليهم أجمعين وندين الله بمحبتهم ، ساكتين عما جرى
بينهم ملتمسين لهم أحسن المخارج «⁽²⁾ .

وحقيقة فإن ما قرره الفقيه حول الفتنة التي جرت
بين الصحابة هو عين ما قرره السلف الصالح أهل
السنة والجماعة ، وكلامهم في ذلك ظاهر متضافر⁽³⁾ .

رابعاً : الطوائف التي ضلت في الصحابة الكرام :

خالف أهل السنة والجماعة في هذا الباب طائفتا
الشيعة والخوارج ، فقد ناصبوا الصحابة الكره والعداء

الطائفة الأولى : هم الشيعة ، ومن ضلالهم أن غلوا
في محبة بعض الصحابة ، وأما أكثر الصحابة فقد
ناصربوهم العداء والكره والبغض⁽⁴⁾ .

(2) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/192) .
(3) انظر : «شرح مذاهب أهل السنة والجماعة» لابن
شاهين ، «مجموع الفتاوى» ، (35/69 - 74) ، و«شرح
العقيدة الطحاوية» ، (2/722 - 724) .

(4) انظر : «العقد الثمين» ، ص: (46 - 50) ، و«الكافي»
(1/420) ، للكليني ، بواسطة كتاب «دراسة عن الفرق في
تاريخ المسلمين» ، ص: (235) ، للدكتور أحمد جلي ،
و«مقالات الإسلاميين» ، (1/83-92) ، و«الملل والنحل» ،
(1/117) ، و«مجموع الفتاوى» ، (13/359 - 360) .

والأمر كما قال الأول : «كلا طرفي قصد الأمور
ذميم»⁽⁵⁾ .

الطائفة الثانية : هم الخوارج ، وقد ناصبوا الصحابة
العداء حتى كفروا بعض الصحابة بالتعيين⁽⁴⁷⁰⁾ .

- موقف الفقيه من هذه الطوائف :

رفض الشيخ الفقيه مذهب هذه الطوائف وشنع
عليهم وعلى مذهبهم، وفي بيان موقفه تجاههم يقول
: « إن الصحابة - رضي الله عنهم أجمعين - لهم فضل
الصحة ، ... وأناس غلو في الصحابة حتى جعلوهم
كالمعصومين ، ... ومنهم من غلى في حب سيدنا
علي حتى جعله إله ، وبعضهم جعله أفضل من رسول
الله ، وبعضهم سوّاه به⁽⁴⁷¹⁾ ، وبعضهم سبه وثلبه ، وكل
هذا ضلال وبعد عن طريق الحق »⁽⁴⁷²⁾ .

وما سبق هو بيان لحال الطائفتين التي لم تهتد إلى
الحق في هذا الباب .

(5) شطر بيت مطلعته : ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد
... ، والقائل هو أبو سليمان

الخطابي ، انظر : «العزلة» له ، ص : (245) ، و«يتيمة
الدهر» ، (4/385) ، للثعالبي .

(1) انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/204 - 205) ،

و«الملل والنحل» ، (1/92 - 97) ، و«التبصير في الدين» ،
ص : (38 - 41) .

(2) هذه طائفة من غلاة الشيعة يسمون بالسبئية أتباع عبد
الله بن سبأ . انظر : «مقالات الإسلاميين» ، (1/86 - 88) .

(3) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/35 - 37) ، بتصرف

يسير .

ويتولى الفقيه الرد على الطائفة التي غلت في
محبة بعض الصحابة من آل بيت النبي ﷺ فيصنف
رسالتين مستقلتين في الرد على مزاعمهم .

الأولى أسماها «تعريف الخلف بحال السلف» ،
جاء في مطلعها : « ما قول علماء الحديث كثرهم الله
تعالى في القديم والحديث ، عن ما استدل به ابن
المطهر الحلي في كتابه «منهاج الكرامة»⁽⁴⁷³⁾ ، من
الأحاديث التي أوردها في فضائل سيدنا علي بن أبي
طالب ، وفي فضائل أهل البيت »⁽⁴⁷⁴⁾ .

والرسالة الثاني أسماها : «رسالة في بيان
الأحاديث التي أوردها الحلي الرافضي في فضائل
سيدنا علي »⁽⁴⁷⁵⁾ .

وقد اجتهد الفقيه في هاتين الرسالتين في الرد
على هذه الطائفة وفي تزيف أدلتهم التي يستدلون
بها .

- عدالة الصحابة الكرام :

سبق ذكر كلام من حكى الاتفاق على عدالة
الصحابة - رضي الله عنهم وأرضاهم - وذكرنا أن
الفقيه صرح كذلك بعدالتهم ، ولكننا نجد أن الفقيه بعد

473 (4) رد عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بكتاب أسماه «منهاج
السنة النبوية» .

474 (5) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/1) .

475 (1) سبق التعريف بها .

تقريره عدالة الصحابة يعود فيقرر عدم عدالتهم بمجرد أنهم نالوا شرف الصحبة ، إذ لا بد من اعتبارات أخرى تكسب العدالة ، وذلك أنه جعل نفي العدالة عنهم وجهاً من وجوه الرد على من غلى فيهم .
يقول عن منزلة الصحبة : « وهذه الفضيلة لا تثبت لهم العدالة بمجرد ما بل هم كغيرهم من سائر الناس » (476) .

ويبرهن الفقيه على ما ذكر فيقول : « فمن قرأ سيرتهم عرف يقيناً أن فيهم العدل المجتنب للكبائر وفيهم المنافق وفيهم من فعل شيئاً من الكبائر وهذا الأمر لا يرتاب فيه من عرف حالهم » (477) .

وفي الحقيقة فإن هذا الكلام من الشيخ قد يكون له مخرج وذلك أن يكون رومه ومراده بيان حقيقة في الصحابة وهي أنهم غير معصومين من الخطأ ، ولم يُرد من ذلك نفي معنى العدالة التي اصطلاح عليها أهل الحديث

من عدم استقامة دينه وخلقه (478) .

(2) انظر : «تعريف الخلف» ، (ق/36) . 476

(3) المصدر السابق ، (ق/36) . 477

(1) انظر : «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» ، ص : (478

55) ، لابن حجر .

وعلى احتمال أن الفقيه يريد نفي حقيقة المعنى الذي يعرف عند المحدثين، فإن الجواب حاضر ظاهر، وهو من وجوه :

أحدها : أن يقال إن ما قصدت مخالف لما انعقد عليه الاتفاق فلا يعتبر بقولك .

ثانياً: أن الله سبحانه وتعالى زكاهم وعدلهم من فوق سبع سموات كما قال سبحانه : (ﷻ) .

ثالثاً: وصف النبي ﷺ لهم بالخيرية .

رابعاً: أن النبي ﷺ استأمنهم على تبليغ الوحي، ولم يخش تحريفهم له، كما في إرسال معاذ بن جبل إلى اليمن⁽⁴⁷⁹⁾ .

خامساً: أنه لا يفهم من وصفهم بالعدالة وصفهم بالعصمة ، فإن ثمة فرق بينهما ، إذ أن غاية ما تفيده العدالة الاستقامة في الدين والخلق بالجملة، مع عدم الجزم بالثبات على ذلك ، وهذا ظاهر جداً .

سادساً: أنه لم يصل أحد من الصحابة إلى حد النفاق ، ومن عرف عنه ذلك فإنه ليس من الصحابة لأنه لقي النبي ﷺ غير مؤمن به .

(2) سبق تخريجه . 479



المطلب الخامس

جهود الشيخ الفقيه في تقرير الولاية والكرامة

الولاية لغة : يقول ابن فارس : « الواو واللام والباء أصل صحيح يدل على القرب »⁽¹⁾ ، وفي «القاموس» : الولاية : القرب والدنو ، والولي الإسم منه ، والمحِب والصديق والنصير ، وتولاه : أي أتخذه ولياً⁽²⁾ .

الولاية اصطلاحاً : الولي عند أهل السنة والجماعة هو المؤمن والمتقرب إلى الله تعالى بالطاعات .

وفي بيان ذلك يقول سبحانه : ﴿ بَ بٍ بِ بٍ بِ بٍ بِ بٍ بِ بٍ بِ بٍ بِ ﴾^(٣) .

يقول ابن تيمية - رحمه الله - : « الولاية ضد
العداوة وأصل الولاية المحبة والقرب وأصل العداوة
البغض والبعد .

(1) انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (6/141) .

(2) انظر: «القاموس المحيط»، ص: (1344).

(3) سورة يونس ، (62- 63) .

وقد قيل : إن الولي سمي ولياً من موالاته
للطاعات ، أي متابعته لها والأول أصح ، والولي
القريب يقال هذا يلي هذا أي يقرب منه ، ومنه قوله □
: « ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلأولى رجل ذكر
» (4) ، أي لأقرب رجل إلى الميت (5) .

ويقول ابن رجب الحنبلي : « أصل الموالاة القرب ،
وأصل المعاداة البعد ،

فأولياء الله هم الذين يتقربون إليه بما يقربهم » (1) .

وإذا كان ميزان وضابط الولاية هي الطاعة ،
فمقتضى ذلك عند أهل السنة والجماعة أن الأولياء
يتفاوتون في ولايتهم وفضلهم ، فبعضهم أقرب عند
الله من بعض .

ويوضح ذلك ابن أبي العز الحنفي فيقول : «
الولاية أيضاً نظير الإيمان وتكون كاملة وناقصة ،

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الفرائض ، باب
ميراث الجد مع الأب والإخوة ، برقم (6737) ، ومسلم في
«الصحيح» ، كتاب الفرائض ، باب ألحقوا الفرائض بأهلها ،
برقم : (1615) .

(5) انظر : «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء
الشیطان» ، ص : (53) ، لابن تيمية .

(1) انظر : «جامع العلوم والحكم» ، (2/135) ، لابن
رجب .

فالكاملة تكون للمتقين , كما قال تعالى : ﴿ ب ب ب ﴾⁽²⁾ .

- الكرامة :

الكرامة لغة : هي العظمة والشرف , قال في
القاموس : الكَرَمَ ضد اللؤم , وأكرمه كَرَّمَه , عظمه
ونزّهه⁽³⁾ .

الكرامة اصطلاحاً : هي الأمر الخارق للعادة غير
مقرون بدعوى النبوة , تظهر على يد عبد ظاهره
الصلاح , ملتزم لمتابعة نبي , واعتقاده صحيح⁽⁴⁾ .

- مذهب أهل السنة والجماعة في كرامات الأولياء :

إذا تقرر ما سبق فيقال إنه من الممكن وقوع
الكرامة , ولكن تكون من الأولياء خاصة , وهذا هو
مذهب أهل السنة والجماعة .

وفي تقرير ذلك يقول ابن تيمية - رحمه الله - : «
ومن أصول أهل السنة

(2) سورة يونس , (62- 63) , وانظر : «شرح العقيدة
الطحاوية» , (2 / 506) .

(3) انظر : «القاموس المحيط» , ص : (1153) ,
و«معجم مقاييس اللغة» , (5 / 171 - 172) .

(4) انظر : «التعريفات» , ص : (265) , و«لوامع الأنوار
البيهية» , (2 / 392) .

التصديق بكرامات الأولياء وما يجري على أيديهم من خوارق العادات في أنواع العلوم والمكاشفات وأنواع القدرة والتأثيرات ، والتصديق بالمأثور عن سالف الأمم في سورة الكهف وغيرها ، وعن صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين ، کیا سارية الجبل ، وعن سائر فرق الأمة ، وهي موجودة فيها إلى يوم القيامة »⁽¹⁾ .

- موقف الفقيه من كرامات الأولياء :

يثبت الفقيه ويقرر كرامات الأولياء كما قررها أهل السنة والجماعة ، يقول - رحمه الله - : « إن اعتقاد مليكنا المعظم إثبات كرامات الأولياء التي لا تخالف شيئاً من ذلك⁽²⁾ ، بشرط أن يكون الذي تنسب إليه كرامة من الكرامات ، كان مشهوراً بين أهل العلم بالتمسك بكتاب الله قراءة وتفسيراً وعلماً وتعليماً ، وبسنة النبي ﷺ على هذا الوصف ، منظماً إلى ذلك العلم بصحتها من سقيمها وموضوعها ، وصح سندها إلى صاحبها في كتاب معتبر »⁽³⁾ .

ويقول أيضاً في معرض بيان قول أهل السنة مقرراً له : « ويقولون بكرامات الأولياء ، إذا صحت

(1) انظر : «العقيدة الواسطية» ، ص : (63) ، لابن تيمية .

(2) أي من الكتاب والسنة .

(3) انظر : «قانون الخطباء» ، (ق / 2 - 3) .

بالسند الصحيح إلى صاحبها ، إن كان من أهل السنة والجماعة «⁽⁴⁾ .

وفي بيان وتقرير معتقده يقول : « وأثبت العصمة للأنبياء والرسل ، وكرامات الأولياء الواردة على ميزان الشرع »⁽⁵⁾ .

وحاصل كلام الفقيه في هذا أنه يعتقد ويثبت كرامات الأولياء ، ولكن بشروط في الكرامة نفسها ، وفي صاحب الكرامة .

- شروط صاحب الكرامة :

يشترط الفقيه في صاحب الكرامة أموراً وهي :

- 1 - أن يكون ظاهره الصلاح والطاعة .
- 2 - أن يكون متبعاً لهدي الكتاب والسنة ، مجتنباً للإحداث والابتداع في أمر الدين .
- 3 - أن يكون متحصلاً على نصيب من علم الكتاب والسنة ، رواية ودراية ، فيكون عارفاً بشيء من تفسير آيات الكتاب العزيز ومميزاً بين الحديث الصحيح والضعيف والموضوع .

وفي الحقيقة فإنه بالنظر في الدليل يظهر اتجاه الشرطين الأولين ، وبُعد الشرط الأخير ، فإن الله

(4) المصدر السابق ، (ق/8) .

(5) انظر : «تحرير أقوال علماء الدين» ، (ق/ 191 -

192) .

[illegible]

والآية تبين أن حقيقة الولي هو من آمن و اتقى ،
وليس فيه اشتراط توفر العلم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ
، ولا العلم بصحيح الحديث من سقيمه .

ويقال أيضاً إن الواقع أن الكرامات تحصل للصالحين وليسوا على قدر من العلم والمعرفة .

يقول ابن تيمية في تعليقه على آية يونس :
« أولياء الله - الذين هم أولياؤه - هم الذين آمنوا
وكانوا يتقون ، فقد أخبر سبحانه أن أولياءه هم
المؤمنون المتقون...، والتقوى هي فعل ما أمر الله به
وترك ما نهى الله عنه »⁽¹⁾.

- شروط الكرامة :

وحول شروط الكرامة نفسها ، يشترط الفقيه شرطين: لا بد من توفرهما :

1 - صحة نسبتها إلى صاحبها، فلا يصح إطلاق دعوى وقوع الكرامات حتى يتحقق وقوعها ونسبتها إلى صاحبها ، وهذا ظاهر .

2- أن لا تخالف الدين والشرع .

(1) سورة يونس ، (62 - 63) .

(1) انظر: «مجموع الفتاوى»، (3/416).

وفي بيان وإيضاح هذا الشرط يقول أبو إسحاق الشاطبي في «موافقاته»: «الكرامة لا يصح أن تراعى وتعتبر إلا بشرطين :

الأول : أن لا تخرم حكماً شرعياً .

والثاني : أن لا تخرم قاعدة دينية .

فإن ما يخرم قاعدة شرعية أو حكماً شرعياً ، ليس بحق في نفسه ، بل هو إما خيال أو وهم ، وإما من إلقاء الشيطان ، وقد يخالطه ما هو حق وقد لا يخالطه «(2) .

- أدلة إثبات كرامات الأولياء :

يستدل أهل السنة على ذلك بأدلة كثيرة منها :

1 - قوله تعالى عن مريم بنت عمران : (يٰ مَرْيَمُ

يٰ مَرْيَمُ اقْنُصِي ظَهْرَكَ إِذْ تَقُوْنِ إِلَىٰ رَبِّكَ وَأَقْبِرِي فِي ذُرِّيَّتِنَا أَيْنَمَا نَجْعَلِهَا يَسْتَوِ) (3) .

قال أهل التفسير : إن زكريا عليه السلام كان إذا دخل على مريم بنت عمران - أم عيسى عليه السلام - وجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف ، رزقاً من الله تعالى ، وقد نقل ابن كثير هذا التفسير عن جمع كبير من التابعين ، ورجح

(2) انظر : «الموافقات» ، (2 / 556) ، للشاطبي ، بتصرف يسير .

(3) سورة آل عمران ، (37) .

صحته ، ثم قال : « وفيه دلالة على كرامات الأولياء
»⁽¹⁾ .

2 - وفي قصة الرجل الصالح من بني إسرائيل
وحفظ ماله لولده من بعده يقول سبحانه : (وَلَوْ كُنَّا ظَاهِرِينَ
فَلْيَبْطِرُوا فِي كَيْدِهِمْ لَوَقَّعْنَا فِيهِمْ مِنْ شَرِّ مَا يَكْفُرُونَ)⁽²⁾ .

قال ابن كثير - رحمه الله - : « فيه دليل على أن
الرجل الصالح يحفظ في ذريته ، وتشمل بركة عبادته
لهم في الدنيا والآخرة ، قال سعيد بن جبير عن
ابن عباس : حفظا بصلاح أبيهما ولم يُذكر لهما صلاحاً
»⁽³⁾ .

3 - كرامات الصحابة - رضي الله عنهم - :
أما كرامات الصحابة التي وقعت في حياة النبي ﷺ
وبعد وفاته فكثيرة جداً ، وقد أورد ابن تيمية طرفاً من
ذلك في كتابه «الفرقان» .

يقول : « وكرامات الصحابة والتابعين بعدهم
وسائر الصالحين كثيرة جداً ، مثل ما كان أسيد بن
حضير يقرأ سورة الكهف فنزل من السماء مثل الظلة

(1) انظر : «تفسير ابن كثير» ، (1 / 368) .

(2) سورة الكهف ، (82) .

(3) انظر : «تفسير ابن كثير» ، (3/105) .

فيها أمثال السر ، وهي الملائكة ، نزلت تستمع لقراءته⁽⁴⁾

وقصة الصديق في «الصحيحين» لما ذهب بثلاثة أضياف معه إلى بيته وجعل لا يأكل لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها فشبعوا وصارت أكثر مما هي قبل ذلك ، فنظر إليها أبو بكر وامرأته فإذا هي أكثر مما كانت ، فرفعها إلى رسول الله ﷺ وجاء إليه أقوام كثيرون فأكلوا منها⁽¹⁾ .

وخبيب بن عدي ، كان أسيراً عند المشركين بمكة وكان يؤتي بعنب يأكله ، وليس بمكة عنب⁽²⁾ .

- موقف الفقيه من المخالفين للحق في الكرامات :

(4) أخرجه البخاري في «صحيحه»، كتاب فضائل القرآن ، باب نزول السكينة، برقم :

(5018) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب صلاة المسافرين ، باب نزول السكينة ، برقم: (796) .

(1) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب السمر مع الضيف والأهل ، برقم : (602) ، ومسلم في «الصحيح» ، كتاب الأشربة ، باب إكرام الضيف ، (2057) .

(2) أخرجه البخاري في «صحيحه» ، كتاب الجهاد والسير ، باب هل يستأسر الرجل ، برقم : (3045) ، وانظر : «الفرقان» ، ص : (300-304) .

خالف الحق في هذه المسألة طائفتان ، كل منهما
غلى في جانب ، وهما طائفة المعتزلة ، والأخرى
طائفة من المتصوفة .

1 - المعتزلة : أنكرت المعتزلة وبعض الأشاعرة
كرامات الأولياء ، مستندين في ذلك إلى شبهة واهية ،
وهي أن إثباتها يفضي إلى التشييك في شأن النبوة
والرسالة ، لمشابهة الكرامة بمعجزات الأنبياء .
يقول القاضي عبد الجبار : « فلا كرامة لولي أو
صحابي »⁽³⁾ .

ويقول مناقشا القائلين بكرامات الأولياء : « فإن
قالوا إن الذي يجوز ظهوره هي الكرامات دون
المعجزات ، قيل لهم ما الذي تريدون بالكرامات ؟ فلا
يخلو قولهم من أن يرجعوا إلى ما يناقض العادة ، كما
قلناه في المعجزات ، فيؤول الخلاف فيه إلى
عبارة⁽¹⁾ ، لآنا قد بينا أن ذلك لا يصح »⁽²⁾ .

(3) انظر : «المغنى في أبواب العدل والتوحيد» ، (15 / 414) .

(1) أي يصح خلافا لفظيا .

(2) انظر : « المغني » ، (15 / 242) .

وقال عبدالقاهر البغدادي⁽³⁾ : « وأنكرت القدرية⁽⁴⁾
كرامات الأولياء, لأنهم لم يجدوا في أهل بدعتهم ذا
كرامة فأنكروا ما حُرّموه بشؤم بدعتهم, وظنوا أن
إجازة ظهور الكرامة للأولياء يقدح في دلالة المعجزة
على النبوة»⁽⁵⁾.

ويقول السيف الآمدي موضحاً أن بعض الأشاعرة
تبعوا المعتزلة في هذه المسألة : « ذهب المعتزلة
وبعض الأصحاب إلى منع جواز ذلك على يدي من
ليس بنبي , وقالوا لو جاز ظهور مثل ذلك على من
ليس بنبي أفضى ذلك إلى تكذيب النبي وافتراءه , وألّا
نعرف النبي من غيره »⁽⁶⁾.

2 - بعض المتصوفة : غلت طائفة من المتصوفة
في إثبات الكرامة حتى وصل ببعضهم الحال إلى

(3) عبد القاهر بن طاهر البغدادي أبو منصور، الأستاذ البارع
المتفنن، من أعلام الشافعية ، نزيل خراسان ، حدّث عنه أبو
بكر البيهقي ، وكان من كبار تلامذة أبي اسحاق الإسفراييني ،
له تصانيف في النظر والعقليات وكان على مذهب الأشعرية ،
توفي سنة 429 هـ في سن متقدمة ، انظر : « أصول
الدين » له ، و« وفيات الأعيان » ، (3/203) ، لابن خلكان ،
و« السير » ، (17 / 572 - 573) .

(4) يقصد المعتزلة .

(5) انظر : « أصول الدين » ، ص : (175) .

(6) انظر : « غاية المرام في علم الكلام » ، ص : (334) ،
للآمدي .

صرف شيء من خصائص الربوبية إلى أوليائهم
بزعمهم⁽⁷⁾ .

- موقف الفقيه من طائفتي المعتزلة وغلاة المتصوفة :

لم أجد كلاماً للفقيه يرد به على المعتزلة في
مسألة إثبات الكرامة ، وإنما صرف رده ومناقشته
لغلاة المتصوفة الذين كثر كلامهم في تقرير مذهبهم ،
وأصبح لهم أتباع كثر .

ونتولى الرد على المعتزلة ، ثم نورد رد الفقيه
على غلاة المتصوفة :

- مناقشة المعتزلة :

سبق بيان أن سند المعتزلة ومن تبعهم من
الأشاعرة في هذه المسألة ، شبهة ذكرت عنهم ، وهي
قولهم : « إن إجازة ظهور الكرامة للأولياء يقدر في
دلالة المعجزة على النبوة »⁽¹⁾ .

(7) انظر : «لطائف المنن» ص: (58-70)، و«الفتاوى
الحديثية»، ص : (302) ، للهيتمي ، و«غيث المواهب العلية »
(1/109) ، لابن عباد ، و«الإنسان الكامل» ، ص :
(193/2-194)، و«تحفة المريد»، ص: (168 - 170)، و«مصباح
الأنام»، ص: (71-72).

(1) انظر : «أصول الدين» ، ص : (175) ، للبغدادي ،
و«غاية المرام في علم الكلام» ، ص: (334) .

ذلك أنهم يجعلون الكرامة شبيهة للمعجزة ، وقد
تولى الرد عليهم في هذه الشبهة غير واحد من
العلماء ، وحاصل كلامهم في ذلك أن يقال لهم : إن
هذه الشبهة غير واردة ، حيث إن ثمت فروقاً بين
المعجزة وبين الكرامة ، ومنها :

1- أن صاحب المعجزة يعلم أنه يحمل معجزة بل
يظهرها ويتحدى بها خصومه ، ويقول إن لم تصدقوا
بها فأتوا بمثلاً .

وصاحب الكرامة لا يدعيها وإنما يُطلع الله عليها
بعض عباده ، وكذلك لا يتحدى بها .

2- أن صاحب المعجزة مأمون التبديل ، معصوم
عن الكفر والمعصية بعد ظهور المعجزة عليه .

وصاحب الكرامة ليس كذلك فإنه قد يفتن
بالكرامة فتنة عظيمة ،
وغيرها
من الفروق الكثيرة⁽¹⁾ .

- مناقشة غلاة المتصوفة :

تولى الشيخ الفقيه مناقشة غلاة المتصوفة والرد
عليهم في هذه المسألة التي ضلوا فيها ، ويمكن
ترتيب كلامه على وجهين :

(1) المصدران السابقان ، ونفس الصفحات .

الأول : بيان حقيقة مذهبهم وهو أنهم غلوا في إثبات الكرامات حتى صرفوا شيئاً من خصائص الربوبية لأوليائهم على حد زعمهم .
الثاني : إبطال تقريرهم لكرامات الأولياء بهذه الصورة .

- بيان حقيقة مذهبهم :

يذكر الفقيه عن غلاة المتصوفة كلاماً يثبت به انحرافهم في توحيد الربوبية بسبب دعوى كرامات الأولياء .

يقول - رحمه الله - : « في كتب الشعراني ⁽²⁾ الذي نقل عنه ⁽³⁾ في حاشيته على الجوهرة عنه ، قال الناظم :

وأثبتن للأولياء الكرامة *** ومن نفاها فانبذن
كلامه

(2) عبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني الشافعي الشاذلي ، أبو المواهب ، فقيه أصولي صوفي ، ولد بقلقشندة بمصر ، في السابع والعشرين من رمضان من عام 898 هـ ، ونشأ بساقية أبي شعرة من قرى المنوفية ، حفظ القرآن وبعض المتون في صغره ، ثم انتقل إلى القاهرة سنة 911 هـ ، وقرأ المطولات ، ودَوَّن وكتب ، حتى توفي سنة 973 هـ ، له تصانيف في التصوف وغيره ، ومنها «الطبقات» . انظر: «شذرات الذهب» ، (544-10/547) ، و«معجم المؤلفين» ، (218-6/219) .
(3) يقصد البيجوري .

ما خلاصته أن الولي إذا مات واستغاث به أحد ،
يخرج من قبره فيقضى حاجة المستغيث به أو أن الله
يوكل بقبره ملكاً يقضى حوائج الناس ، وتقول
طائفتكم : إن أهل الغيب ورجال النوبة والمتصرفين
والمدركين والأوتاد والأقطاب والأغواث هم الذين
يدبرون شأن العالم .

أما قرأت يا دجوي «المن» و«الطبقات» ، كلاهما
للشعراني ، و«الإنسان الكامل» ، للجيلي ، حتى ترى
صدق ما قلته لك ⁽¹⁾ .

ويقول أيضاً: « وقد توسع بعض الغلاة في حياة
الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - والشهداء - رضي
الله تعالى عنهم - ولم يقصر الحياة على ما ذكره ،
بل قال بحياة الأولياء في قبورهم ، وأنهم يخرجون
منها فيقضون للناس المستغيثين بهم حوائجهم ثم
يعودون .

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق/42) ، و«استلفات
نظر الموحدين» ، (ق/7) ، بتصرف يسير .

أنظر إن شئت الوقوف على هذا في حاشية الشيخ إبراهيم الباجوري⁽²⁾ على جوهرة التوحيد للقاني عند قوله : « وأثبتن للأولياء الكرامة »⁽³⁾ .

ويقول أيضاً في سياق حديثه عن الصوفية : « ثم جاء من بعدهم أقوام عريقون في الجهل فأخذوا ينتصرون لهم ويشيدون بطريقتهم ، وتبعهم على ذلك أناس لا يحصيهم إلا الله - عز وجل - ، وضعوا لهم في ذلك التصانيف الكثيرة المحشوة بالأحاديث المكذوبة والحكايات الملفقة المخترعة وسموها كتب التصوف ، ... وألفوا أيضاً لأسلافهم كتباً جمعوا فيها كراماتهم وأحوالهم وما أفيض عليهم وسموها كتب المناقب ، ونسبوا لهم أشياء لا تجوز نسبتها إلا لله - عز وجل - لا يشاركه فيها أحد ، كالإحياء والإماتة والعطاء والمنع والهداية والإضلال وإغاثة الملهوف

(2) إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري الشافعي ، شيخ الجامع الأزهر ، ولد سنة 1198هـ في الباجور - قرية بمديرية المنوفية بمصر - ونشأ في حجر والده وقرأ القرآن عليه ، وقدم الأزهر سنة 1212هـ وتعلم بها ، ونبغ وبرز ، وانتهت إليه الرئاسة في الجامع الأزهر ، وتقلد مشيخته سنة 1263هـ ، توفي سنة 1277هـ ، وترك مصنفات كثيرة . انظر : «هدية العارفين» ، (42-1/41) ، و«معجم المطبوعات» ، (1/507-510) ، و«الأعلام» ، (1/71) .

(3) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (396) ، و«الإستلفات» ، (ق / 7) ، و«تحفة المريد» ، ص : (167 - 170) .

وإجابة المضطر وغير ذلك ما لا يقدر عليه أحد إلا الله وحده ، وكقول بعضهم كان للشيخ سبعون ألفاً من الملائكة إذا أراد أن يرسل أحداً من تلامذته لقضاء حاجته يوكلهم بحفظه حتى يرجع ، وغير ذلك مما هو مسطر في كتب المناقب التي تقرأ في محافل الناس «(1)

ثم نقل الفقيه في رسالة «الرد على الدجوي» نقولات كثيرة عن أناس يزعم أتباعهم أنهم وقعت لهم كرامات وبركات (2) .

وفي الحقيقة فإن ما ذكره الفقيه عن هؤلاء القوم وعن الضلال الذي وقعوا فيه صحيح وواقع ، وأكبر دليل على ذلك ما سطرته أناملهم ، وما هو مشاهد من حالهم (3) ، ويكفي في الإحالة إلى مراجعهم الإحالة على كتاب «الطبقات» للشعراني ، و«الإنسان الكامل» للجلي ، و«الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي (4) ،

-
- (1) انظر : «الكشف المبدي» ، ص : (103) .
(2) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق / 34 - 38) .
(3) انظر ما سبق ذكره من مصادر المتصوفة ، ص : (495 - 496) ، وانظر : «اقتضاء الصراط المستقيم» (2 / 705 - 707) ، لابن تيمية ، و«العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ» ، ص : (282) وما بعدها ، للمقبلي .
(4) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الأنصاري ، أبو العباس مكي شافعي ، وأصله مصري ، ولد في محلة أبي الهيثم ، من إقليم الغربية بمصر ، سنة 909 ، تلقى العلم بالأزهر وقرأ على مشايخ بلده ، وكان من المتصوفة الذين

وهذا الأخير قد عقد مطلباً في كتابه عنون له بقوله :
«مطلب : إحياء الموتى كرامة » ، وما خفي في
بطون الكتب كان أعظم وأرزى .

- إبطال مذهبهم :

بعد أن أوضح الفقيه حقيقة مذهب القوم وما هم
عليه ، شرع - رحمه الله - في الرد عليهم في دعواهم
هذه ، وذلك من وجهين كما ظهر لي :

الأول : بيان الحكم الشرعي في هذا الاعتقاد في
الأولياء أو غيرهم .

الثاني : بيان أن معتقدهم في الأولياء كذب ودجل
على الناس .

- الحكم الشرعي :

يقرر الفقيه - رحمه الله - أن هذا الاعتقاد في
الأولياء ليس من الإسلام والتوحيد في شيء ، بل هو
الكفر الصراح ، حيث إنه صرف شيء من خصائص
الربوبية لغير الله تعالى ، وكذلك صرف بعض أنواع
العبادة لغيره سبحانه .

غلوا في تقرير التصوف والدفاع عنه ، توفي بمكة ، سنة
973 هـ . انظر : «الفتاوى الحديثية» ، له ، و«شذرات
الذهب» ، (541/10-543) ، و«البدر الطالع» ، (1/109) ،
للشوكاني .

وفي ذلك يقول : « فتلخص من هذا أن الذين يدعون مع الله غيره ويرجونهم في كشف الشدائد والكرب ويستغيثون بهم ، غائبين أو ميتين ، مشركون وإن صلوا وصاموا وزكوا وحجوا فإنهم يقولون « لا إله إلا الله » ثم يأتون بما ينافي حقيقتها ، مثل من يتوضأ فيغسل فرجه ثم يخرج ريحاً ويغسل يديه ويخرج ريحاً ، فهذا لا يقال له إنه توضأ لأنه يأتي بالمنافي ، وكذلك ما نحن فيه .

وقد أجمع العلماء سلفاً وخلفاً على أن من اعتقد في مخلوق يرجوه كما يرجوا الله ويتوكل عليه ويخافه ويحبه ويعظمه كتعظيم الله فهو مشرك قطعاً»⁽¹⁾ .

وما ذكره الشيخ هو الحق الذي لا مرية فيه ، وإذا لم يكن هذا كفر فليس هناك كفر أبداً⁽²⁾ .

- بيان أن دعواهم كذب ودجل على الناس :

يقرر الفقيه ويوضح حقيقة في غاية الأهمية وهي أن دعوى كرامات الأولياء التي يروج لها المبطلون دعوى كاذبة أثيمة ، ذلك أن ما يزعمه هؤلاء في أوليائهم ليس له أساس من الصحة ، وغاية ما في الأمر أنه ضحك على عامة الناس واستخفاف بعقولهم من أجل طلب متاع الدنيا من أيديهم .

(1) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق / 33 - 44) .

(2) سبق الحديث عن هذا مفصلاً .

وفي ذلك يقول الفقيه : « أما كرامات أوليائكم التي ذكرنا لكم بعضها فهي فساد للبلاد وسخرية للدين والمسلمين ، وأين كان أوليائكم لما دخل الفرنسي مصر مراراً وربطوا الخيل في أزهركم الذي أخرج أمثالكم ، فلم لم يردوا جيشهم ويضربوا أعناقهم ، وأنتم تقولون أن الأحياء منهم⁽³⁾ والأموات سواء في حصول النفع وكسب الضرر⁽⁴⁾ .

وفي موضع آخر يقول وهو يخاطب الدجوي :
« اعلم بأن في الزوايا

خبايا وأن الله تعالى لم يخل الأمة من قائم له بحجه ، وهؤلاء ولله الحمد والمنة متفرقون في البلاد الإسلامية لا يشاركونكم في صنابير النذور الموضوعة عند قبور الصالحين كالبدوي التي تفتح كل شهر وتفرق غلته⁽¹⁾ على العلماء حسب درجاتهم وكذلك صندوق الحسين وزينب والشافعي إلى غير ذلك من من جعلتم قبورهم مصائد وشبكات تصطادون بها الدنيا فإذا كان ذلك كذلك فكيف تنكرون الاستغاثة ونداء غير الله عز وجل وهذا باب معيشتكم وكسبكم⁽²⁾ .

(3) يقصد الأولياء .

(4) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق / 39) .

(1) لعل الصواب : « غلتها » .

(2) انظر : «الرد على الدجوي» ، (ق / 3) .

وحقيقة فإن ما جاد به الفقيه في الرد على الذين
غلو في إثبات الكرامات لهو من أجود الردود
والمناقشات حيث إنه أتى على المذهب من جوانب
وأطراف متنوعة حتى أجهز عليه ، ولكنني أرى أنه
تجاوز - رحمه الله - في الرد على الدجوي وعلى
علماء الأزهر ، حيث وصفهم بدعوة الناس لصرف
العبادة لأصحاب القبور من أجل كسب المال ومتاع
الدنيا من وراء ذلك ، وكان الأولى به - رحمه الله - أن
يحسن الظن بهؤلاء العلماء ، حتى لو وقع بعضهم في
البدع والتجاوز في الفتيا ، والله المستعان .



القسم الثاني

دراسة المخطوط

التعريف بالرسالة

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب :

كُتِبَ في الورقة الأولى على طرة الكتاب اسم الكتاب بخط كبير واضح ومقروء .

المبحث الثاني : توثيق نسبته إلى مؤلفه :

كُتِبَ في الورقة الأولى تحت عنوان الكتاب اسم الشيخ محمد الفقيه بخط واضح ومقروء .

المبحث الثالث : تحليل موضوع الرسالة

ومباحثها :

تكلم المؤلف في الرسالة عن تاريخ العقيدة الإسلامية منذ نشأتها ، وما طرأ عليها من تغير وانحراف وتزييف ، ثم تكلم عن الفرق الإسلامية والفرق المنتسبة إلى الإسلام المخالفة لمنهج السلف الصالح ، وناقشهم ورد عليهم بالحجة والبرهان والدليل ، ثم أعقب ذلك بالحديث عن تصانيف الأوائل في مسائل الاعتقاد وأصول الدين ، وبين الجيد منها والرديء .

المبحث الرابع : منهج المؤلف في الرسالة :

من خلال استعراض الرسالة وتحليلها تبين أن المؤلف سار فيها على منهج المؤلفين المتقدمين من علماء السلف ، ذلك أنه اعتمد نصوص الوحي وإجماع علماء الأمة في تقرير ما يقول ، وعرض كل ما يخالف ذلك على المحكم من نصوص الوحي ، ورد كل منهج مخالف .

المبحث الخامس : مصادر المؤلف في رسالته :

تعددت مصادر وموارد الفقيه في رسالته هذه فبعضها يصرح بالرجوع إليها والإحالة عليها ، وبعضها يشير إلى ذلك إشارة ، وبعضها رجع إليها من أجل بيان الضلال الذي فيها .

ويمكن ترتيب ما رجع إليه الفقيه على النحو التالي

:

- الكتاب العزيز ، فقد اشتملت الرسالة على جملة من الآيات القرآنية التي أوردها الشيخ للاستدلال بها .
- كتب الحديث ، ذلك أن الرسالة قد حوت طائفة من الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ التي استدل بها الشيخ على مقاصده في الرسالة .
- كتب العقائد المسندة .
- كتب المقالات الإسلامية .
- «خلق أفعال العباد» ، للإمام البخاري .
- «جامع بيان العلم وفضله» ، لأبي عمر ابن عبد البر .
- «شرح معاني الآثار» ، للطحاوي .
- «الأسماء والصفات» ، لأبي بكر البيهقي .
- «إثبات صفة العلو» ، لابن قدامة المقدسي .
- «الفتوحات المكية» ، لابن عربي .
- «فصوص الحكم» ، لابن عربي .
- «الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل» ، لعبدالكريم الجيلي .
- «إحياء علوم الدين» ، لأبي حامد الغزالي .

- كتب أبي عمر الرازي ، وخاصة : «مفاتيح الغيب» و «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين» و «أساس التقديس» .
- «تلخيص المحصل» ، لنصير الدين الطوسي .
- كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وخاصة : «درء تعارض العقل والنقل» و «الرسالة التدمرية» و «الفتوى الحموية» .
- كتب ابن القيم ، وخاصة : «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» .
- «العلو للعلي الغفار» ، للذهبي .
- «سير أعلام النبلاء» ، للذهبي .
- «لسان الميزان» ، لابن حجر العسقلاني .
- «الإتقان في علوم القرآن» ، للسيوطي .
- «حاشية ابن عابدين على الدر المختار» ، لابن عابدين .
- «حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم» ، للباجوري .
- «تحفة المريد شرح جوهرة التوحيد» ، للباجوري .

- «البيان المبدي لشناعة القول المجدي» ،
لسليمان بن سحمان .
- «اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله
موضوع» ، للسيد محمد القاوقنجي .
- «تفسير عرائس القرآن» ، لإسماعيل حقي .
- «مصباح الأنام وجلاء الظلام» ، لعلوي الحداد .
- «التعليم والإرشاد» ، لبدر الدين النعساني
الحلبي .

المبحث السادس : قيمة الرسالة العلمية :

إن رسالة «استلفات نظر الموحدين» ، رسالة قيمة عظيمة القدر ، لما تشتمل عليه من تعقيد علمي رصين ، وعرض تاريخي متسلسل لنشأة العقيدة وما طرأ عليها ، وربط للقارئ في ذلك بالنصوص الشرعية ، ولما اشتملت عليه من ردود قوية متينة ضد المخالفين للحق .

المبحث السابع : وصف المخطوط واسم

ناسخها وتاريخ نسخها :

الرسالة تقع في 26 صحيفة ، 13 ورقة ، في كل صحيفة 21 سطرًا ، وكل سطر يتألف من 17 كلمة إلى 20 كلمة .

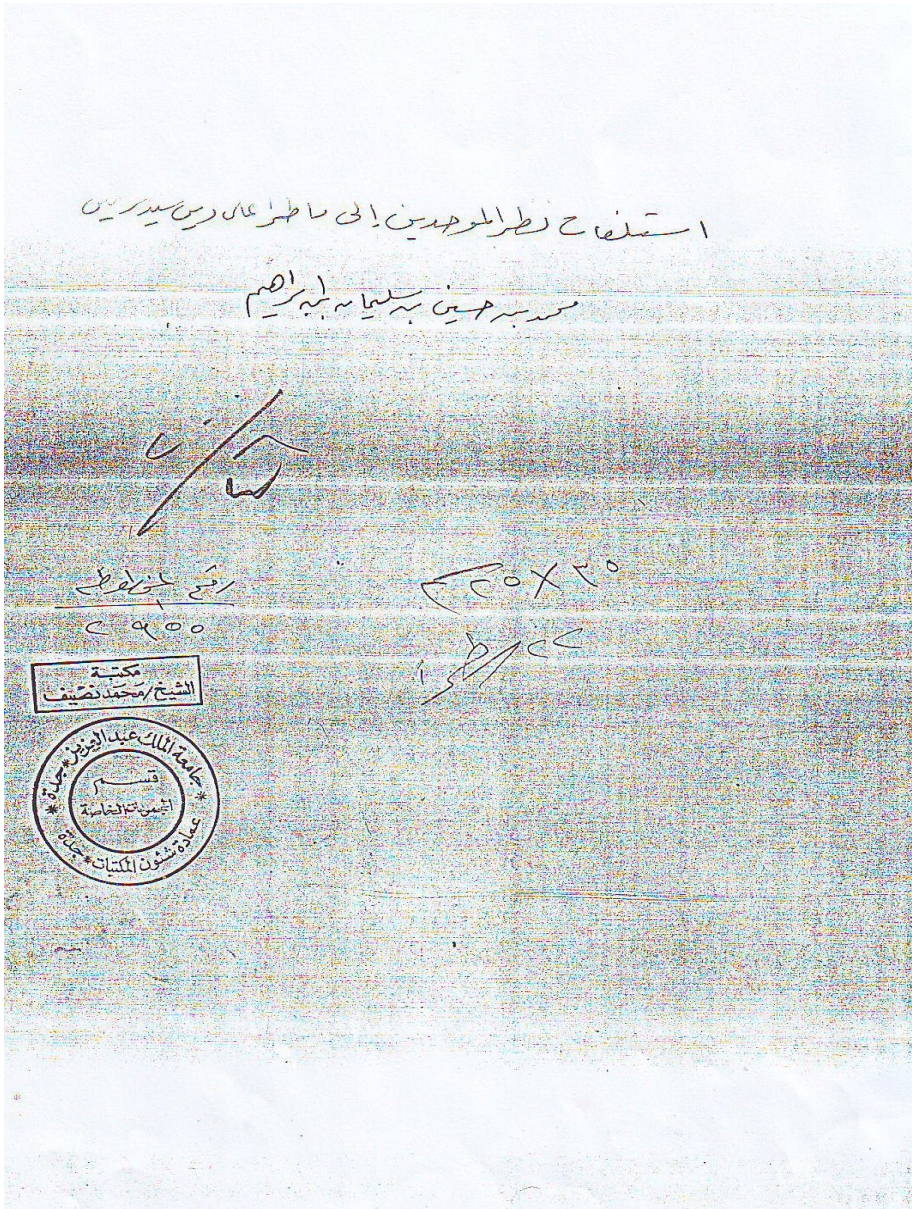
وهو بخط جميل ومقروء إلا في بعض المواضع
النادرة .

والرسالة نسخة وحيدة فيما أعلم ، ويظهر أن
الناسخ من المشتغلين بالعلم لما للرسالة من مميزات
، من أهمها ندرة الأخطاء وحُسن الخط ووضوحه ،
وليس هو الشيخ الفقيه بطبيعة الحال ، حيث إنه
كفيف البصر ، وليس ثمة ما يدل على اسم الناسخ
وزمن النسخ .

وهذه النسخة عليها تعليقات وهوامش كثيرة للشيخ
محمد نصيف - رحمه الله تعالى - مما يدل على أنه
اطلع عليها وراجعها .



نماذج مصورة من النسخة الخطية



صفحة عنوان المخطوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 بِتَوْحِيدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ
 مُحَمَّدٍ وَآلِهِ

الحمد لله رب العالمين نستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله
 من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يضل الله فلا هادي له
 ومن يهد الله فلا مضل له واشتهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك
 له واشتهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق
 ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون . وبعد فان النصيحة لله وكتابه
 ورسوله ولأسنته ولائمة المسلمين وعامتهم وخاصتهم واجبة على
 كل مسلم وجب لذلك سيد . وكنت ممن قام ببعض ذلك وبه (الحمد
 ولما استندت الى وظيفة « رئيس هيئة مراقبة المدارس والمدرسين
 والكتب » رأيت أن هذا الامر من أوجب الواجبات على ونظرت في المدارس
 والمدرسين والكتب الواردة من الخارج الى الحجاز فوجدت كل ذلك
 يحتاج الى اصلاح عظيم ولم يكن بيدي جدول يتضمن أسماء الكتب الممنوعة
 على المدرسين والمدارس ولا نظام يشمل لذلك فاجهدت الفكري
 تأسيس قوانين تكون لنافعة بنظام المدرسين والمدارس والكتب
 ومتضمنة لجمعة من الكلمات الجوهرية والحكم السنية النبوية التي
 شأني بها سيدي شيخ الاسلام وبوكة الانام الشافعي
 المختص لدينه وقومه ووطنه مولانا رئيس القضاء الشيخ عبد الله
 ابن حنبله من الله من الهم والحزن وكيف لا يكون ذلك وهو
 حفيد شيخ الاسلام حجة الله على الخلق اجمعين المجدد للقرن الثاني

الصفحة الأولى من المخطوط

وكتبه بمذاهب الفلاسفة واما ابو حامد نفسه فذكر في الاسم انه في آخر عمره استقر امره على
 الجيرة والوقوف بعد ان نظريا كان عنده من طرفه انظارا هادما وانفسه وسلك ما يتبعه من طرفه
 العبادة والرياضة والزهادة وفي آخر عمره استعمل بالبيت البخاري والمسلمة في ليس المراد بما نقلناه الا التنبيه
 على ما في كتبه من التأويديت الجائرة ليكون المسلم على حذر من تلك (كورحات) ولعل ان يهرب بدينه من تلك الاوثان
 كما ذكر ذلك (تتعلق الاثبات وما ذكرناه تعرف من ذلك هؤلاء المستطعين المذمومة الحياكة للمستغنية
 وانهم على معرفة (كذلك) وحقاؤه المعارف ومذكر الامكام بمجزل ليس عندهم الا التقليد المحض العاري
 عنه ليرى وتغير العوام والطعام عند ديد الله وسوله دعيه ما عليه السلف الصالح في الصدر الاول من
 اخذ من العبادة بجميع انواعها الله والتحذير عنه منه طريقة وهذه نحلة تفوز بالذم من محور بعد التور
 ومنه الضمير بعد البرك ومنه الذي بعد الرشد وكانه لاولي بهذا المكنى انه يكون خطه على لزوم الصيحية
 والسنة والسانيد وعلى تفاسير اهل التحقيق كتفسير محمد بن جرير الطبري وتفسير العارضة كثير والسفوي
 وغيرهم من تفاسير اهل السنة واما كتب الفزالي فهي كما سمعت كلام العلماء فيكم والواجب على كل
 مسلم الاعتصام بكتاب السنة والصحة عديها بالنواخذ والحصة عديها ما ترك ما خالفها ولزوم
 كهدى (صحة) وما كانوا عليه فانهم كانوا هم ابرهذه الامه قلوبا وعمقا علما واقدرا كلفنا
 قوم اختارهم الرعية نبية ولا طار دينه وقد قال بمجبه اهل التحقيق من اهل العلم في ابيات له

قال فيها : يا باغي الاجاه يطلب ربه
 لانواعه في الزمان الخاف الخي الخي ؟
 ليفوز منه بنهاية الآمال

(بلغ مقابلة ورجع نصحي هذا الكتاب بأكمله)

أشع مخطوط
 ٢٩٥٥
 مكتبة
 الشيخ محمد نصيف
 جامعة الملك عبد العزيز بجدة
 قسم
 المجموعات الخاصة
 عمادة شؤون المكتبات - جدة

الصفحة الأخيرة من المخطوط

F

وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين ، نستعينه ، ونستغفره ،
ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، و⁽¹⁾ سيئات
أعمالنا ، من يضل الله فلا هادي له ، ومن يهد الله فلا
مضل له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ،
وأشهد أن محمداً عبده ورسوله⁽²⁾ ، أرسله بالهدى
ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره
المشركون .

-
- (1) في الأصل : « ومن » ، والمثبت من الهامش .
(2) هذه خطبة الحاجة التي كان النبي ﷺ يبدأ بها في غالب
حديثه وخطبه ، وحديث خطبة الحاجة أخرجه مسلم في
«صحيحة» ، كتاب الجمعة ، باب تخفيف الصلاة والخطبة ،
برقم : (868) ، وغيره ، وقد أفرد الشيخ الألباني - رحمه الله
- حديث خطبة الحاجة برسالة مستقلة أسماها : «خطبة
الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه» .

وبعد : فإن النصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولسنته
ولأئمة المسلمين وعامتهم⁽³⁾ وخصصتهم ، واجبة على
كل مسلم وجد لذلك سبيلاً .

وكنْتُ ممن قام ببعض ذلك ولله الحمد ، ولما
أُسِنِدَت إليَّ وظيفة « رئيس هيئة مراقبة المدارس
والمدرسين والكتب »⁽⁴⁾ ، رأيت أن هذا الأمر من
أوجب الواجبات عليَّ ، ونظرت في المدارس
والمدرسين والكتب الواردة من الخارج إلى الحجاز
فوجدت كل ذلك يحتاج إلى إصلاح عظيم ، ولم يكن
بيدي جدول يتضمن أسماء الكتب الممنوعة على
المدرِّسين والمدارس ولا نظام يشمل ذلك⁽¹⁾ ،
فأجهدت الفكر في تأسيس قوانين تكون كافلة بنظام
المدرسين والمدارس والكتب ، ومتضمناً ما سمعته
من الكلمات الجوهرية والحكم السنية النبوية التي
شافهني بها سيدي⁽²⁾ شيخ الإسلام وبركة الأنام⁽³⁾
السُّنِّي السلفي المخلص لدينه وقومه ووطنه ، مولانا

(3) اقتباس من حديث أخرجه مسلم في «صحيحة» ، كتاب
الإيمان ، باب بيان أن الدين النصيحة، برقم: (55) ، من حديث
تميم الداري، أن النبي ﷺ قال: «الدين النصيحة» ، قلنا لمن
يارسول الله ؟ قال: «لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة
المسلمين وعامتهم» .

(4) كُتِبَ على طُرَّة رسالته «قانون الخطباء والأئمة
والمؤذنين» : لجامعها محمد بن حسين إبراهيم ، مفتش
المدارس والمساجد والكتب الواردة على الحجاز .

(1) في الأصل : « لذلك » ، والتصويب من الهامش .

رئيس القضاة الشيخ عبدالله بن حسن⁽⁴⁾ ، سلّمه الله من الهمّ والحزن ، وكيف لا يكون ذلك وهو حفيد شيخ الإسلام حُجّة الله على الخلق أجمعين ، المجدد للقرن الثاني عشر ، وأوائل الثالث عشر ، مولانا وقودتنا الشيخ محمد بن عبدالوهاب ، رَوَّحَ الله روحه ، وبرّد مضجعه ، وأسكنه بحبوة⁽⁵⁾ جنته ، وتغمده برحمته .

-
- (2)) اختلف العلماء في إطلاق مثل هذه التسميات على البشر ، فمنعه قوم ، وجوزه آخرون ، والأحوط الترك . انظر : «بدائع الفوائد» ، (3/1175) ، لابن القيم .
- (3)) الأولى عدم إطلاق مثل هذه العبارات ، لما في هذه التسميات والأوصاف من مزاحمة لأوصاف النبوة ، ومن تزكية للنفس ، انظر : « تحفة المودود » ، ص : (64) ، لابن القيم .
- (4)) عبدالله بن حسن بن حسين بن علي بن حسين بن محمد بن عبدالوهاب ، ولد في الرياض ، ثاني عشر محرم سنة 1287هـ ، ونشأ وترعرع في حضن والده ، وقرأ عليه القرآن حتى حفظه ، ثم شرع في طلب العلم ونال منه نصيبا وافرا ، ولي القضاء ، ثم عين رئيسا للقضاة في الحجاز ، ومشرفا على الحرمين الشريفين ، توفي في يوم السبت ، سابع رجب ، عام 1378هـ . انظر : «مشاهير علماء نجد» ، ص : (121-125) .
- (5)) بُحْبُوحَةُ الْجَنَّةِ وَسُطْهَا ، وَبُحْبُوحَةُ الدَّارِ وَسُطْهَا ، يقال تبجح إذا تمكن وتوسط المنزل والمقام ، ومنه حديث : « من سره أن يسكن بحبوة الجنة فليزِم الجماعة » . انظر : «النهاية في غريب الحديث» ، (1/98) .

وقد وضعت - أولاً - قانوناً للمدرسين ، مشتملاً على ثمان وعشرين مادة⁽⁶⁾ ، وسأتبعه - إن شاء الله تعالى - بقانون يشمل نظام المدارس والكتب ، ورأيت من الواجب أن أُقَدِّمَ أمام المقصود جُملاً تكون لهذه القوانين كالمقدمات يُستنتج منها هذه القوانين ، وتسهل على الجامد الحشوي⁽¹⁾ إذا سمع أن الحكومة - أعزّها الله - قد منعت من دخول كتاب في بلادها العربية، أو من إقراءه في المدارس والدروس العامة والخاصة ، فإن الأمر كما قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب ، ومن الله أستمد التوفيق والهداية إلى أقوم طريق ، فهو حسبي ونعم الوكيل .

من البديهي المقرر عند أهل العقول السليمة والفطرة النيرة ، أن الناس جميعاً كانوا قبل بعثة نبينا محمد ﷺ في جهل عظيم ، وفي ظلمة كظلمة الليل

(6) وهو كتابه المسمى «قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين» ، وسبق التعريف به .

(1) الحشوي : مأخوذة من « الحشو » ، وحشو الكلام ، الفضل الذي لا يعتمد عليه ، وحشو الناس ، أراذلهم ، انظر : «لسان العرب» ، (14/180) .

وقال ابن تيمية : هذا اللفظ ، أول من تكلم به عمرو بن عبيد ، قال : كان عبدالله بن عمر حشويًا ، وبراد بالحشوية ، أي الذين هم حشو في الناس ، وليسوا من المتأهلين عندهم ، أو من الحشو في القول والكلام الذي هو الفضل الذي لا يعتمد عليه ، انظر : «مجموع الفتاوى» ، (12/176-177) .

البهيم ، كانوا لا يُفَرِّقون⁽²⁾ بين حلال وحرام ، وحسن وقبيح ، كانوا في الهمجية على جانب تأباه العقول ، وتنفر منه الطباع والأذواق ، كانوا يئدون البنات⁽³⁾ ، ويفعلون المنكرات من غير مبالاة منهم في ذلك ، كانوا يعبدون الأحجار والأشجار والكواكب والملائكة والصالحين والشمس والقمر والنار ، وكانوا يدينون الله بتسبيب السوائب⁽⁴⁾ والبحائر⁽⁵⁾

والحوامي⁽¹⁾ ، وكانوا لا يعرفون معروفاً ، ولا ينكرون منكراً ، كانوا يتقربون إلى آلهتهم بالذبائح والندور وإيقاد السُّرُج على قبورهم ، وكانوا يدينون بالطَّيرة

(2) في الأصل : « يعوقون » ، والتصويب من الهامش .

(3) كما أخبر الله بقوله : (ف ق ق ق ق ج ج) ، التكوير ، (9-8) .

(4) السوائب : جمع سائبة ، وهي الناقة إذا تابعت في ولدها عشر إناث ، وقيل اثني عشرة إناثاً ، فإنها تُسبب وتترك ، فلا يركب ظهرها ، ولا يجز وبرها ، ولا يشرب لبنها ، إلا لضيف ، انظر : تفسير ابن جرير ، (5/88) ، وتفسير البغوي ، ص : (402) .

(5) البحائر : جمع بحيرة ، وهي بنت السائبة على الأظهر ، فإذا ولدت السائبة انثى سُقت إزنها ثم خلي سبيلها مع أمها وتسمى البحيرة . انظر : « تفسير ابن جرير » ، (5/88) ، و« النهاية في غريب الحديث » ، (1/100) ، و« تفسير البغوي » ، ص : (402) .

(1) الحوامي : جمع حامي ، وهو الفحل من النعم يُحمى ظهره من الركوب ولا يمنع من كلاً ولا ماء بسبب تتابع أولاد من صلبه . انظر : « تفسير ابن جرير » ، (5/88) ، و« تفسير البغوي » ، ص : (402) .

والتشاؤم وزجر الطير⁽²⁾ وتعليق التمايم والتَّوَلُّ والسن
والعظم والحلقة والخيط وغير ذلك مما⁽³⁾ قص الله
علينا من أخبارهم ومما هو مسطور في كتب التاريخ،
حتى قال فاروق هذه الأمة : « من لم يعرف أحوال
الجاهلية لم يعرف الإسلام »⁽⁴⁾ .

والحاصل أنهم كانوا على ما وصفنا وزيادة ، فكأن الله ما أنزل عليهم كتاباً ولا أرسل لهم رسلاً ، ومع كل ذلك فكانوا يدينون بأن الله في السماء ، وهو الذي خلق السموات والأرضين ومن فيهن ، وأنه - سبحانه وتعالى - هو الذي يرزقهم ويحييهم ويميتهم ، ولكنهم أشركوا معه آلهتهم التي زعموا أنها شفعاؤهم عند الله ⁽⁵⁾ ، وأنها تقربهم إلى الله زلفى ⁽⁶⁾ ، فما جعلوهم آلهة مستقلين ، بل كانوا معتقدين أن الله تعالى وحده هو المتفرد بكل ما ذكر ، ومع هذا فقد سماهم الله سبحانه مشركين وكافرين ، مع أنهم كانوا لا يشركون

(2) قال ابن الأثير: الزجر للطير هو التيمن والتشؤم والتفؤل بطيرانها، كالسائح والبارح، وهو نوع من الكهانة والعيافة. انظر: «النهاية»، (2/297).

(3) في الأصل : « فما » ، والتصويب من الهامش .

(4) هذا الأثر يُنسب إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ، ذكره ابن القيم في «مدارج السالكين» ، (1/344) .

[illegible]

(6) کما أخبر بقوله : (ثُرْثُ رِ كِ ك د گ گ گ گ گ گ) ,
الزمر , (3) .

به إلا في حالة الرخاء ، وأما في حالة الشدة فكانوا يخصصونه وحده بالعبادة ، كما قال تعالى : ﴿ بَابُ بِبَابٍ يُدْعَى بِهِ لِلَّهِ الْعِبَادَةُ ﴾ (١) وزاد عليهم كثير من أهل زماننا ، فهم يشركون به - سبحانه وتعالى - في الرخاء والشدة .

بُعْثَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَالنَّاسَ عَلَى مَا وَصَفْنَا ، فَقَامَ
بِدَعْوَةِ الْخَلْقِ إِلَى الْحَقِّ بِهَذَا الْقُرْآنِ وَبِمَا أُوتِيَهُ مِنَ
الْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ، وَلِلَّهِ مَا عَانَاهُ مِنَ الْعَنَاءِ
وَالْمَشَقَّةِ الَّتِي لَاقَاهَا مِنْ قَوْمِهِ ، وَمَا صَدَّهُ ذَلِكَ عَنْ
الْقِيَامِ وَالصَّدْعِ بِمَا أَمَرَ بِهِ ، بَلْ صَبَرَ وَاحْتَسَبَ ، حَتَّى
أَعَزَّ اللَّهُ بِهِ دِينَهُ وَأَظْهَرَ عَلَى كُلِّ دِينٍ ، فَتَبَدَّلَ الْخَوْفُ
أَمْنًا ، وَالضَّلَالُ هُدًى ، وَالظُّلْمَةُ نُورًا ، وَمَا زَالَ النَّاسُ
يَدْخُلُونَ فِي دِينِهِ أَفْوَاجًا حَتَّى مُلِئَتِ الْأَرْضُ إِيْمَانًا وَعِلْمًا
كَمَا مُلِئَتْ ظُلْمًا وَجَوْرًا وَجَهْلًا ، فَمَكَثَ عَلَى ذَلِكَ ثَلَاثًا
وَعِشْرِينَ سَنَةً ، حَتَّى أَتَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِ نِعْمَتَهُ ، وَأَكْمَلَ لَهُ
دِينَهُ ، وَمَا قَبِضَهُ إِلَيْهِ حَتَّى تَرَكَهُمْ عَلَى الْمَحْجَةِ الْبَيْضَاءِ
، لَيْلِهَا كُنْهَارُهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا إِلَّا هَالِكٌ ⁽²⁾ ، وَلَا شَيْءٌ

(1) سورة الإسراء ، (67) .

(2) جاء في حديث العرباض بن سارية قال : وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب ، قلنا : يا رسول الله ، إن هذه لموعظة مودع فماذا تهدي إلينا ؟ قال : « قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، ومن يعيش منكم فسيروا اختلافاً كثيراً ، فعليكم بما عرفتم من سنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، وعليكم بالطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي ، عضوا عليها بالنواجذ ، فإنما المؤمن كالجمل الأنف حيثما انقيداً انقاد » .

يقربهم من الجنة إلا علمهم إياه ، ولا طائر يقلب جناحيه إلا وترك لهم منه علماً⁽³⁾ ، فجزاه الله عنا أفضل ما جرى نبياً عن أمته .

ثم بعد ذلك نقله إلى الرفيق الأعلى ، وترك الأمر على ما وصفنا ، فقام به خلفاؤه الراشدون ، وهم الذين أمرنا بالتمسك بسنتهم أحسن قيام⁽¹⁾ ، ولكن لا يخفى على القارئ أن هذا الأمر كان مُسْتَتَباً ومستقيماً في أيام أبي بكر وعمر ، وأما في خلافة عثمان وعلي - رضي الله عنهم أجمعين - أخذ في التغيير والانقلاب شيئاً فشيئاً بسبب الفتن التي حصلت في زمن عثمان ، ثم توالى وتتابع في زمن علي - كرم الله وجهه⁽²⁾ - ، ففي زمان هذين الخليفين ظهرت مبادئ الروافض

أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ، (28/367) ، برقم : (1742) ، وابن ماجه في «سننه» ، (1/16) ، برقم : (43) ، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين ، وصححه الشيخ الألباني في «الصحيحة» ، (2/610) ، برقم : (937) .
(3) في حديث أبي ذر قال : تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكرنا منه علماً قال : فقال ﷺ : « ما بقي شيء يقرب من الجنة ويباعد من النار إلا وقد بين لكم » . أخرجه الطبراني في «الكبير» ، (2/155) ، برقم : (1647) ، باب ومن غرائب مسند أبي ذر ، وصححه الألباني في «الصحيحة» ، (4/416) ، برقم : (1803) .

- (1) كما في حديث العرياض بن سارية - رضي الله عنه - المذكور آنفاً .
- (2) لا يصح تخصيص هذا الدعاء لعلي بن أبي طالب - رضي الله عنه - .

والخوارج والمعتزلة بأسباب قوم دخلوا في الإسلام لا
 رغبة فيه ، بل دخلوا فيه ليفسدوه على أهله ،
 وساعدهم القَدَر⁽³⁾ فتوصلوا إلى مقاصدهم⁽⁴⁾ السيئة
 بأنواع من الحِيل والمكائد ، كعبدالله بن سبأ⁽⁵⁾
 وأضرابه .

(3) الأولى عدم إطلاق مثل هذه العبارات ، لما فيها من
 إيهام استقلال تقدير الأمور وخروجها عن أمر الله - تعالى - .

(4) في الأصل : « مفاسدهم » ، والتصويب من الهامش .

(5) عبدالله بن وهب بن سبأ ، أصله من اليمن ، كان يهودياً
 من أهل صنعاء ، من أم سوداء ، أظهر إسلامه في زمن
 عثمان بن عفان ثم تنقل في البلاد الإسلامية ينشر مذهبه ،
 ويدعو الناس إلى الخروج على أئمة المسلمين ، وكان من
 غلاة الزنادقة ، وقال بأقوال هي الكفر البواح ، فزعم أن
 القرآن جزء من تسعة أجزاء ، وعلمه عند علي بن أبي طالب
 ، وله أتباع يقال لهم السبائية ، يعتقدون إلهية علي ، وقد
 حرقهم علي بالنار ، واختلف في مصير ابن سبأ ، ف قيل إنه
 قُتل ، وقيل هرب ، وقيل إن علياً نفاه إلى المدائن ، ومن
 عقائد ابن سبأ وأتباعه أن علياً لم يموت ، ففيه الجزء الإلهي ،
 وأنه يجيء في السحاب ، وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك ،
 وقالوا بالتوقف والغيبة والرجعة ، وقالوا بتناسخ الجزء الإلهي
 في الأئمة من بعد علي ، إلى آخر ما يعتقدون . انظر :
 «تاريخ دمشق» ، (7-16) ، لابن عساكر ، و«ميزان
 الاعتدال» ، (2/426) ، و«لسان الميزان» ، (239-4/292) ،
 و«التبصير في معالم الدين» ، ص: (163-164) ، لابن
 جرير ، و«الملل والنحل» ، (141-1/140) ، و«الفرق بين
 الفرق» ، ص: (162-164) ،
 و«مقالات الإسلاميين» ، (12-1/9) .

فمن ذلك الحين ظهر التشيع والتعصب ، فتعصب وتشيع كل فريق إلى أناس مخصوصين أو إلى بعض الأفراد ، ولكن كان هذا قليلاً بالنسبة إلى الزمان الذي بعده ، حتى جاء المأمون⁽¹⁾ - وهو الخليفة السابع من بني العباس - فأحدث القول بخلق القرآن ، وترجم للناس كتب المنطق اليوناني وكتب الفلاسفة القدماء ، مستعيناً على ذلك ببشر المريسي ، والجهم بن صفوان والجعد بن درهم وحفص الفرد⁽²⁾ ، فعظمت في ذلك الفتنة ، وزاد الخرق اتساعاً ، فله ما لاقاه أهل السنة من المحن والبلايا ، فكم لهم من قتيل ومسجون ومضروب بالسياط ومُشَرَّد في البلدان ، فزاد الخرق اتساعاً ، فمن ذلك الوقت ألقت الكتب ودُونت المؤلفات من كل فريق للانتصار لما ذهب إليه ، وما وقف الحال عن⁽³⁾ هذا الحد ، بل بعده بقليل حدثت المذاهب

(1) أبو العباس ، عبدالله بن هارون الرشيد بن محمد العباسي المعروف بالمأمون ، ولد سنة 170هـ ، وقرأ العلم والأدب والأخبار والعقليات وعلوم الأوائل ، وأمر بتعريب كتب المنطق اليوناني ، ودعا إلى القول بخلق القرآن ، وحمل الناس على ذلك ، بوع بالخلافة في أول سنة 198هـ ، وتوفي في ثاني عشر رجب سنة 218 هـ ، ودفن بطرطوس . انظر: «السير» ، (289-10/272) .

(2) حفص الفرد ، مبتدع ضال ، قال النسائي : صاحب كلام لا يُكتب حديثه ، وكفره الشافعي في مناظرته . انظر : «لسان الميزان» ، (3/160) ، لابن حجر .

(3) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « عند » .

الأربعة⁽⁴⁾ وغيرها⁽⁵⁾ .

فبعد أن كان الرجل يأخذ العلم عن كل من لاقاه من الناس إذا علم فيه الأهلية من غير أن ينتسب لواحد منهم ، أصبح الحال بعد ذلك أن كل أحد له مذهب مخصوص يدين الله به لا يخرج عنه قيد شبر ، يخرج على أصوله ويفرّع على قواعده ، ويتأول له كل ما خالفه من القرآن ، ويضعّف له كل ما ورد من السنة ، إما بضرب من التأويل ، وإما بضرب من التحريف ، أو بذكر المجروح إن كان في دليل غيره ، أو بتعديل المجروح إن كان في دليل مذهبه ، هذا صنع أهل الفقه ، وأما أهل الكلام فقد ذهبوا فيه مذاهب شتى وسلكوا طرائق قِدَدًا ، ولا تسأل عما أحدث في

(4) مذهب الأحناف ، وينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت بن التميمي ، ولد سنة 80 هـ ، وتوفى سنة 150 هـ . والمذهب المالكي ، وينسب لمالك بن أنس ، أبو عبدالله ، إمام دار الهجرة ، ولد سنة 93 هـ ، وتوفى سنة 179 هـ . والمذهب الشافعي ، وينسب لمحمد بن إدريس المطلبي ، أبو عبدالله القرشي الغزي ، ولد سنة 150 هـ ، وتوفى سنة 204 هـ .

والمذهب الحنبلي ، وينسب لأحمد بن حنبل الشيباني ، أبو عبدالله ، إمام أهل السنة ، ولد سنة 164 هـ ، وتوفى سنة 241 هـ . انظر : «السير» ، (403-6/390) ، (8/48-133) ، (99-10/5) ، (108-11/177) .

(5) مثل مذهب الظاهرية ، أتباع داود بن علي الظاهري أبو سليمان ، ولد سنة 200 هـ ، وتوفى سنة 270 هـ . انظر : «السير» ، (108 - 13/97) .

هذا الدين بسببهم ، فقد حَرَّفوا القرآن وردوا النصوص الصحيحة ، وألَّفوا في ذلك كتباً مختلفة الألوان والأشكال والمذاهب والمشارب .

وفي هذا⁽¹⁾ الأثناء ظهر قوم جعلوا لبس الصوف شعارهم ، والتزهد في الدنيا وصفهم ، وحشيش الأرض طعامهم ، زاعمين أن الله - سبحانه وتعالى - لا يرضى عنهم إلا بهذا العمل ، اختاروا العُزلة عن الاختلاط بالناس ، وانتحلوا لهم علماً سُمِّوه علم التصوف ، وهذا العلم - كما قال الدكتور زكي مبارك وغيره - : « هو خليط من علم الشريعة ، وعلم الباطنية والفلاسفة والإبراهيمية⁽²⁾ »⁽³⁾ .

ولهم فيه مذاهب مختلفة ، وأقوال تأباها الشريعة المطهرة ، ووجدوا لهم أتباعاً وافقوهم على ذلك وزادوا عليهم .

ولكن لم يُخل الله الأرض من قائم له بحجة ، فكان في مقابل ذلك كله

(1) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : « هذه » .

(2) الإبراهيمية: يحتمل أن المقصود بها الحنيفية دعوة إبراهيم - عليه السلام - ، ويحتمل أن المقصود بها طائفة الإبراهيمية إحدى طوائف الخوارج ، انظر : «التبصير في معالم الدين» ، ص: (50) .

(3) لم أجد مصدر هذا الكلام .

رجال لم يزالوا متمسكين بظواهر القرآن والنصوص النبوية ، فألفوا كتباً في تفسير القرآن ، اقتصروا فيها على ما صح من الأحاديث النبوية ، وأقوال الصحابة والتابعين بالأسانيد القوية المتصلة ، فمنهم الكثير والمقل ، وألفوا كتباً في صحيح السنة وسقيمها ، وجعلوها حجة بينهم وبين الله - سبحانه وتعالى - ، ولكن ويا للأسف أن هؤلاء كانوا قليلين بالنسبة لأهل المذاهب الفاسدة الرديئة ، فسرعان ما تغلّبت هذه المذاهب على أهل السنة ، فمزقوا كتبهم وحرّقوها ، وما سلم منها غيروه وشوّهوه بالتأويلات الفاسدة والآراء الكاسدة التي لا يشهد لها عقل ولا نقل ، وما سلم من أيديهم الأثيمة إلا النزر اليسير من هذه الكتب السلفية ، ثم بعد ذلك زيد في الطنبور نعمة وفي الطين بلة .

أما كتب التفسير فقد جاء كثير من المتأخرين ورأوا أن ذكر الأسانيد بهذه الأقوال ممل للقارئ ، ومخرج إياه عن حد الإيجاز ، ورأوا أن لا فائدة لذكر هذه الأسانيد فعمدوا إلى حذفها واكتفوا بذكر القول مجرد عن الإسناد ، ولا تسأل - أيها القارئ - عما حدث في كتب التفسير بسبب ذلك ، فأنت ترى في كتب التفسير الموجودة في هذا الزمان أقوالاً كثيرة معزّوة⁽¹⁾ إلى قائلها ، فلا تستطيع أن تجزم بأنه قالها ، ولم يكتفوا بذلك حتى عمدوا إلى الإسرائيليات

(1) في الأصل : « مغرورة » ، والتصويب من الهامش .

والقصص فأدخلوها في تفسير القرآن ، ثم تفننوا في تفسير القرآن على مذاهب كثيرة ، فكل يُفسر القرآن بما يقتضيه مذهبه ومشربه وبما يوحيه إليه ضميره ، وإن خالف النصوص القطعية .

فترى الحنفي مثلاً إذا فسر القرآن يجعله كله أدلة لمذهبه ، ويقابله المالكي بالمثل ، وكذا الشافعي ، والحنبلي ، والزيدي ، والجعفري ، والأباضي ، وهكذا صنيعهم في كتب السنة المطهرة ، وقابلهم آخرون بشكل غير هذا الشكل ، قالوا : إن تفسير القرآن لا يكون إلا عن مكاشفة⁽²⁾ ، واعتقدوا في أنفسهم أنهم من أهل الكشف والوجدان، وأنهم تُحدثهم قلوبهم عن ربهم⁽¹⁾، وأنهم خاضوا بحرًا وقف الأنبياء بساحله ، وأن خاتمهم أفضل من خاتم⁽²⁾ النبوة ، لأنهم يأخذون عن الله بغير واسطة ، وأما النبي فإنه يأخذ عن الله بالواسطة⁽³⁾ ، فألفوا تفاسير للقرآن خالفوا فيها ظواهر القرآن ، مستدلين بحديث : « إن للقرآن ظهراً وبطناً »⁽⁴⁾ ، وهو حديث لم يثبت من طريق صحيح ، والأقرب أنه من وضع الباطنية .

(2) أهل الكشف والمكاشفة هم بعض المتصوفة ، (وكتبه محمد نصيف) .

(1) انظر : «الفتوحات المكية» ، (1/57) ، لابن عربي .

(2) يقول ابن عربي الطائي - دفين دمشق ، المتوفى [638هـ] - أنه هو خاتم الأولياء ، (وكتبه محمد نصيف) .

(3) انظر : «الفتوحات المكية» ، (1/ 56 - 57) .

(4) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» ، (4/108) ،

برقم: (2257) ، من حديث معقل بن يسار .

فممن ألف في التفسير على هذه الطريقة
أبو⁽⁵⁾ عبدالرحمن السلمى⁽⁶⁾ ،

ألف تفسيراً سماه «حقائق التفسير» ، قال الذهبي :
« إن اعتقد أن هذا مراد الله فهو كفر صريح »⁽⁷⁾ ، ثم
تلاه ابن عربي الحاتمي ، فألف تفسيراً⁽⁸⁾ كذلك ،

(5) ساقطة من الأصل .

(6) أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين بن محمد الأزدي
السلمى النيسابوري ، ولد في العاشر من جمادى الآخرة ،
سنة 325 هـ ، سمع كثيراً من جده لأمه ، وله رحلة ، وصنف
على طريقة المتصوفة ، تكلم عليه بعض العلماء ، كقول
محمد بن يوسف القطان فيه أنه غير ثقة ، وأنه يضع للصوفية
الأحاديث ، توفي في شعبان سنة 413 هـ ، وقيل في رجب ،
بنيسابور .

وهو غير أبو عبدالرحمن السلمى المتقدم المولود في حياة
الصحابة ، فذاك اسمه عبدالله بن حبيب بن ربيعة الكوفي ،
وهو إمام من أئمة التابعين ، أخذ العلم من كبار الصحابة .
انظر : «السير» ، (17/247-255) ، (267/268) .

(7) هذا الكلام نقله الذهبي عن ابن الصلاح قال : « قال
الإمام تقي الدين ابن الصلاح في «فتاويه» : وجدت عن
الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر - رحمه الله - أنه قال :
صنف أبو عبدالرحمن السلمى «حقائق التفسير» ، فإن كان
اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر » . انظر : «السير» ، (17/255) .

(8) ويسمى «تفسير ابن عربي» ، وكلام المؤلف يدل على
أنه ينسبه إليه . انظر في بحث هذا
الموضوع كتاب : «التفسير والمفسرون» ، (280/2-284) ،
للدكتور محمد بن حسين الذهبي .

ومثله صاحب «تفسير عرائس البيان»⁽¹⁾ ، ومثله فعل الشيخ إسماعيل حقي⁽²⁾ في تفسيره المسمى «روح البيان»⁽³⁾ ، والتفاسير التي على هذا النمط كثيرة جداً ، حسبنا أنا أشرنا إلى بعضها .

وهؤلاء المتصوفة لم يكتفوا بالقدر الذي ذكرناه عنهم ، بل تجاوزوه إلى ما هو أعظم ، فيقول بعضهم إنه يجتمع مع الرسول ﷺ في اليقظة ويأخذ عنه الحديث ، فترى المحدث بينما هو يقول هذا حديث كذب على رسول الله ، والمتصوف يقول قد صح هذا الحديث من طريق الكشف .

-
- (1) اسمه «عرائس البيان في حقائق القرآن» ، لأبي محمد روزبهان بن أبي النصر البقلي الشيرازي الصوفي ، توفي سنة 666هـ ، والتفسير مطبوع ومتداول ، وهو على طريقة المتصوفة في التفسير الإشاري الذي تظهر خفاياه لخاصتهم . انظر : «كشف الظنون» ، (2/1131) ، و«الأعلام» ، (3/35) ، و«التفسير والمفسرون» ، (2/272) .
- (2) في الأصل «حفي» والصواب ما أثبتته ، وهو إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي أصلاً ، والآيدوسي مولداً ، أبو الفداء ، ولد سنة 1036هـ ، عالم مشارك في أنواع من العلوم ، ومن أصحاب الطريقة الخلوتية ، جاء إلى القسطنطينية ثم انتقل إلى بروسة يبحث عن مسائل تتعلق بالتصوف ، توفي سنة 1137هـ ، في بروسة . انظر : «معجم المطبوعات العربية» ، (442-1/441) ، و«معجم المؤلفين» ، (2/266-267) .
- (3) اسمه «روح البيان في تفسير القرآن» ، أو «تفسير القرآن المسمى روح البيان» ، فرغ من تأليفه سنة 1117هـ ، وهو مطبوع ومتداول .

انظر هذا في «اللؤلؤ المرصوع في الحديث الموضوع»⁽⁴⁾ الذي ألفه السيد محمد القاوقجي الطرابلسي الشاذلي⁽⁵⁾ .

وتغالوا في التصوف حتى قال بعضهم : « ما في الجبة إلا الله »⁽¹⁾ ، وقال بعضهم : « الرب عبدٌ والعبدُ ربٌّ »⁽²⁾ ، وسمّو ذلك وحدة الوجود ، وقالوا : من قرَّق بين العبد والرب فهو مشرك⁽³⁾ ، وأضعاف أضعاف ما

(4) اسمه «اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع» ، وليس فيه نص مذكره الفقيه ، انظر : ص : (231-28) .

(5) محمد بن خليل بن إبراهيم القاوقجي الطرابلسي الشاذلي الحنفي أبو المحاسن ، محدث مسند فقيه صوفي ، ولد بطرابلس الشام عام 1224هـ ، وتلقى مبادئ العلوم بها ، ورحل إلى مصر فدرس في الأزهر ، ثم عاد إلى بلده ، توفى حاجاً بمكة ، في السابع من ذي الحجة سنة 1305هـ ، له تصانيف ، منها : «شواق الأنوار الجلية في أسانيد السادة الشاذلية» . انظر : «معجم المؤلفين» ، (288-9/287) .

(1) الذي قال عن نفسه : إن ما في الجبة التي هو لابسها إلا الله هو ابن سبعين الصوفي المقتول للكفر في عام [669هـ] . (وكتبه محمد نصيف) .

وتنيسب هذه المقولة لأكثر من شخص من المتصوفة ، أمثال الحلاج ، وأبي يزيد البسطامي ، كما نسب ذلك إليهم ابن تيمية وغيره . انظر : «جامع الرسائل» ، (1/81) ، وردد هذه المقولة ابن عربي في «الفتوحات المكية» ، (3/80) .

(2) قال ذلك ابن عربي ، (وكتبه محمد نصيف) .

انظر : «الفتوحات المكية» (1/552) ، و «فصوص الحكم» ، ص : (83) ، لابن عربي .

(3) انظر : الفتوحات المكية ، (2 / 194) .

ذكرنا ، تجد ذلك في «الفتوحات المكية» و«فصوص
الحِكم» لابن عربي الحاتمي ، وكتاب «الإنسان
الكامل»⁽⁴⁾ للجيلي .

وكان⁽⁵⁾ هؤلاء القوم من أضر⁽⁶⁾ الناس على الإسلام
والمسلمين ، لأنهم تظاهروا بالصلاح وكثرة العبادة
والزهد في الدنيا ، فصادف قلوباً فارغة من العلم
النبوي فصدقوها واعتقدوا صحة كل ما يقولون ،
وألفوا الكتب الكثيرة في مناقبهم وكراماتهم وفضل
زيارتهم ، حتى بالغ بعضهم فألف كتاباً سماه «وجوب
الحج إلى مشاهد الأولياء»⁽⁷⁾ ، واعتقدوا فيهم أنهم
يملكون الضر والنفع والصحة والسقم والغنى والفقر

(4) اسمه «الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل» ،
مطبوع ومتداول .

(5) في الأصل « وكانوا » ، والتصويب من الهامش .

(6) في الأصل « أخبر » ، والتصويب من الهامش .

(7) لم أجد كتاباً بهذا العنوان ، وقريب منه كتاب «الحج إلى

زيارة المشاهد» ، قال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية : « رأيت
كتاباً كبيراً قد صنّفه بعض أئمة الرافضة - محمد بن النعمان
الملقب بالشيخ المفيد ، شيخ الملقب بالمرتضى وأبي جعفر
الطوسي - سماه «الحج إلى زيارة المشاهد» ، ذكر فيه من
الآثار عن النبي ﷺ وأهل بيته وزيارة هذه المشاهد والحج
إليها ، ما لم يذكر مثله في الحج إلى بيت الله الحرام ،
وعامة ما ذكره من أوضح الكذب وأبين البهتان ، حتى إنني
رأيت في ذلك الكذب والبهتان أكثر مما رأيت من الكذب في
كثير من كتب اليهود والنصارى » . انظر : «مجموع الفتاوى»
(2/575) .

والإحياء والإماتة ، وأنهم يجيئون المضطر إذا دعاهم
واستغاث بهم أو تشفع أو استنجد بأحد منهم ، لا فرق
بين حيهم وميتهم ، وأنهم يعلمون الغيب لا يخفى
عليهم شيء منه ، وقالوا : إذا مات الولي فإذا زار أحد
قبره وطلب منه حاجة فإنه يخرج من قبره فيقضيها
له ، أو أن الله يُوَكِّل (1) بقبره (2) ملائكة يقضون حوائج
المستغيث بصاحب القبر .

انظر «حاشية الباجوري» نقلاً عن الشعراني عند
قول المصنف : « وَأُثِّتَنَ لِلأُولِيَاءِ الكَرَامَةِ » (3) وكم وكم
لهؤلاء من فتن ومصائب على المسلمين .
وقد تفرقوا على طرق شَتَّى بعدد الأولياء في
نظرهم ، وإليك بعضها :

(1) في الأصل « وكل » ، والتصويب من «تحفة المريد» ،
ص: (168) .

(2) في الأصل ، « قبله » ، والتصويب من الهامش .

(3) انظر حاشية الباجوري المسماة بـ «تحفة المريد» ص:
(168 - 169) .

فطريقة الرفاعية⁽⁴⁾ ، والبدوية التي تسمى الأحمدية
أتباع أحمد البدوي⁽⁵⁾ ، والدسوقية أتباع إبراهيم
الدسوقي⁽⁶⁾ ،

(4) طريقة صوفية تنسب إلى أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد بن يحيى بن حازم بن علي بن رفاعة الرفاعي المغربي ثم البطائحي أبو العباس ، شيخ الطائفة الأحمدية الرفاعية البطائحية ولد في العراق سنة 512هـ ، توفي أبوه وهو حمل فرباه خاله ، وله أتباع لهم أحوال عجيبة من أكل الحيات وغير ذلك ، توفي في جمادي الأولى سنة 578هـ ، في قرية أم عبيدة بالبطائح بين واسط والبصرة . انظر: «السير» ، (80-21/77) ، و«البداية والنهاية» (12/277) ، و«الأعلام» (1/174) .

(5) طريقة صوفية تنسب إلى أحمد بن محمد بن أحمد المجلسي نسباً ، الأموي البعقوبي الشنقيطي ، المنعوت بالبدوي ، من أهل شنقيط لا تعرف سنة ولادته ، وتوفي سنة 1220هـ ، وله تصانيف منها : «المغازي البدوية في أصول العرب وفصولها» ، و«عمود النسب في أنساب العرب» . انظر : «الأعلام» ، (1/245) .

(6) إبراهيم بن أبي المجد الدسوقي الهاشمي الشافعي القرشي ، من كبار المتصوفة ، كثير الأخبار ، توفي سنة 676هـ ، وله تصانيف منها : «الجواهر» في مجلد ضخمة ، وله شعر ينحى فيه منحى ابن لفارص في وحدة الوجود ، انظر : «شذرات الذهب» ، (612-7/611) ، و«الأعلام» ، (1/66) .

والقادرية أتباع الشيخ ⁽¹⁾ عبدالقادر الجيلاني ⁽²⁾ ،
والبيومية ⁽³⁾ ، والشاذلية ⁽⁴⁾ ، والسمانية ⁽⁵⁾ ،
والنقشبندية ⁽⁶⁾ ، والرشيديّة ⁽⁷⁾ ، والصاوية ⁽⁸⁾ ،
والخلوتية ⁽⁹⁾ ، والكثّانية ⁽¹⁾ ، والتيجانية ⁽²⁾ ، وغير ذلك
ممن لو ذهبنا نستقصي أسماءهم لاحتجنا إلى مجلد .

-
- (1) زيادة من الهامش .
 - (2) الشيخ عبدالقادر بن أبي صالح عبدالله بن جنكي دوست الجيلي أو الجيلاني الحنبلي شيخ بغداد ، أبو محمد ، مولده بجيلان سنة 441هـ ، وهو علي طريقة أئمة السلف في مسائل الاعتقاد ، وعليه مأخذ في الجانب العملي من العبادة والزهادة ، توفي في عاشر ربيع الآخر سنة 561هـ ، له تصانيف منها «الغنية لطالبي طريق الحق» ، وتنسب إليه طريقة صوفيه تسمى القادرية أو الجيلانية ، والحقيقة أن هذه الطريقة لا يصح نسبتها إليه لمخالفتها ما كان عليه ، ومن رجع إلى كتاب «الغنية» تبين له ذلك ، انظر : «السير» ، (451-20/439) ، و«الشيخ عبدالقادر الجيلاني وآراءه الإعتقادية والصوفية» ، للدكتور سعيد بن مسفر القحطاني .
 - (3) نسبة إلى أحمد بن سالم الجزار شيخ طائفة البيومية ، عاش في القرن الثالث عشر ، انظر : «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» ، (2/19) ، لعبد الرحمن الجبرتي .
 - (4) نسبة إلى علي بن عبدالله بن عبدالجبار الشاذلي أبو الحسن المغربي ، من قرية إفريقية ، نزيل الإسكندرية وشيخ الطائفة الشاذلية ، ولد في المغرب سنة 591هـ ، وتوفي سنة 656هـ ، في شهر ذي القعدة ، ومن أبرز تلاميذه ابن عطاء الله السكندري ، انظر : «الأعلام» ، (4/305) .
 - (5) **لم أقف على مؤسسها ، ومن ينتسب إليها .**
 - (6) نسبة إلى محمد بن بهاء الدين النقشبندي البخاري المعروف بشاه نقشبند ، توفي سنة 791هـ ، تعود طريقتهم لأئمة الرافضة ، ويصرحون بالشرك الأكبر في توحيد الربوبية والألوهية ويقولون بوحدة الوجود ، واعتنى زعمائهم بشرح

وكل طائفة من هذه الطوائف تزعم أن شيخها هو أفضل من غيره ، وأنه يتحمل عن مريديه كل تبعة أو تقصير في عبادة ، وأنه لا يدخل الجنة حتى يدخل أتباعه ، ولا تسأل عما وقع من جرّاء ذلك ، فكدت لا ترى رجلاً إلا وله مذهب وطريقة وإن كان منسوباً

كتب ابن عربي ، انظر : «الطريقة النقشبندية وأعلامها» ، ص: (18-19 ، 155 ، 395 ، 404 ، 423 ، 812) ، للدكتور محمد درنيقة .

(7) نسبة إلى رشيد الطوسي ويقال لهم العشرية ، وهي فرقة من فرق الخوارج ، ولم أقف على فرقة صوفيه تسمى بهذا الإسم ، انظر : «الملل والنحل» ، (1/105) ، و«الأنساب» ، (3/76) ، للسمعاني .

(8) لم أقف على مؤسسها ، ومن ينتسب إليها .
(9) نسبة إلى محمد بن أحمد الخلوتي الدمردائي أحد متصوفة أهل السلسلة ولد سنة 896هـ وتوفي في سنة 986هـ ، من آثاره : «الطراز الذهبي على أبيات ابن عربي» ، انظر :

« معجم المؤلفين » ، (4/9-5) .

(1) نسبة إلى محمد بن عبدالكبير بن محمد بن عبدالواحد الكتاني الحسني الإدريسي أبو الفيض ولد في ربيع الأول بفاس سنة 1290هـ ، وتوفي سنة 1327هـ ، مؤسس الطريقة الكتانية الصوفية ، إنتقد من علماء فاس على بعض أقواله ، ونسبوه إلى قبح الاعتقاد ، انظر : «معجم المؤلفين» ، (10-185-186) .

(2) نسبة إلى أحمد بن محمد فتحا بن المختار التجاني أو التيجاني المغربي ، أبو العباس ، مؤسس الطريقة التيجانية بالمغرب ، ولد بعين ماضي بالمغرب ، سنة 1150هـ ، وتوفي بفاس ، في السابع عشر من شوال سنة 1230هـ ، وله مؤلفات منها : «السر الأبهر في أواراد القطب الأكبر» ،

لأهل العلم ، وما وقفوا عند هذا الحد من التبرك
وطلب النفع ودفع الضر من قبور مشايخهم ، بل
تجاوزوا إلى غيره فاعتقدوا في الأحجار والأشجار ،
ودانوا بتعليق التماثيل ، والرقى بأسماء الجن والملائكة
، وألفوا في ذلك كتباً عديدة ، كـ«شمس
المعارف»⁽³⁾ ، و«شموس الأنوار»⁽⁴⁾ ، ورووا في ذلك

و«جوهرة الحقائق في الصلاة على خير الخلائق» . انظر :
«معجم المؤلفين» ، (2/143) .

(3) كتاب : «شمس المعارف ولطائف العوارف» ، لمؤلفه
أحمد بن علي القرشي البوني ، صاحب المصنفات في علم
الحروف ، منها : «شمس المعارف» الكبرى والوسطى
والصغرى ، و«لطائف الإشارات» ، توفي سنة 622هـ ، وقيل
649هـ ، وكتابه «شمس المعارف» مطبوع في مصر عام
1291هـ ، في أربعة أجزاء ، وله طبعات أخرى . انظر :
«كشف الظنون» ، (2/1062) ، و«معجم المطبوعات» ، (608-1/607) .

(4) مؤلفه محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي ،
الشهير بابن الحاج ، أبو عبدالله ، ولد بفاس ، ثم قدم مصر ،
وتوفى بالقاهرة في جمادى الأولى سنة 737 هـ ، له تصانيف
، منها «شموس الأنوار وكنوز الأسرار في علوم الحروف» ،
وكتاب «المدخل» أو «مدخل الشرع الشريف على المذاهب
الأربعة» .

وقد سُئِلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن هذا
الكتاب وغيره فقالت : « ما ذكر من الكتب لا يجوز لك أن
تعمل بما فيها من شعوذة واستخدام الجن ، ولا أن تتخذ ذلك
حِرفاً لك ، ولا يجوز أن تعتقد ما جاء فيها ، فإن فيها شركيات
وبدعاً وخرافات ودعوى علم الغيب » ، انظر : «معجم
المطبوعات» ، (71-1/70) ، و«معجم المؤلفين» ، (285-11/284) ، و«فتاوى اللجنة الدائمة» ، (12/132) .

أحاديث ، أقسم بالله العظيم أن رسول ﷺ ما قال حرفاً منها ، كحديث : « لو أعتقد أحدكم في حجر لنفعه »⁽¹⁾ ، وحديث : « إذا ضاقت عليكم الأمور فعليكم بأهل القبور »⁽²⁾ ، وحديث : « توسلوا بجاهي ، فإن جاهي عند الله عظيم »⁽³⁾ ، وحديث : « من كان له عند الله حاجة فليتوسل إليه بخديجة »⁽⁴⁾ ، وغير ذلك من الترهّات .

وراجت هذه الأحاديث المختلقة الموضوععة على العوام ، حتى على كثير ممن أشتَهَر عند الناس بالعلم ، بل بالغ بعض المنتسبين للعلم فقال : « إن زيارة

(133) ، جمع أحمد بن عبدالرزاق الدويش .
 (1) قال ابن القيم : « هو من وضع المشركين عُباد الأوثان » . وذكره السخاوي ، في «المقاصد الحسنة» ، ونقل كلاماً لشيخ الإسلام ابن تيمية في تكذيبه ، وأورده الألباني في «الضعيفة» ، ونقل كلام العلماء في وضعه . انظر : «المنار المنيف» ، ص : (137) ، و«المقاصد الحسنة» ، ص : (542) ، و«السلسلة الضعيفة» ، (1/647) ، برقم : (450) .

(2) قال ابن تيمية : « هذا الحديث كذب مفترى على النبي ﷺ بإجماع العارفين بحديثه ، ولم يروه أحد من العلماء بذلك ، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث المعتمدة » . انظر : «مجموع الفتاوى» ، (1/357) .

(3) قال ابن تيمية : « هذا الحديث كذب ليس في شيء من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث ، ولا ذكره أحد من أهل العلم بالحديث » . انظر : «التوسل والوسيلة» ، ص : (252) .

(4) لم أجده .

قبر بعض السادة من أهل حضرموت أفضل من عدد حجات ...»⁽⁵⁾ نسيت ذكر العدد حال الكتابة ، تجد كل ذلك في كتاب «مصباح الأنام»⁽¹⁾ الذي رد به السيد الحداد على الوهابية⁽²⁾ ، فسبحان من أعمى بصائر أهل الزرع والإلحاد ، ونور قلوب أهل الحق والاستبصار

وأما المتكلمون ، أتباع الفلاسفة وفروخ الصابئة والجهمية ، فلا تسأل عن مكائدهم التي كادوا بها الدين ، وجناباتهم التي جنوا بها على النصوص الواردة في إثبات الصفات والأسماء لله عز وجل ، فإنهم قد تكاتفوا وتعاونوا على هدم هذه القواعد التي بُني عليها الإسلام ، ومن أجلها أرسلت الرسل وأنزلت الكتب ، فما من رسول أرسل ولا كتاب أنزل إلا وهو يثبت لله الأسماء الحسنی والصفات العليا ، فهؤلاء أعداء القرآن والسنة⁽³⁾ قد ألفوا كتباً كثيرة ذهبوا فيها مذاهب شتى ، وسلکوا فيها طرائق قِددا ، حَكَّموا العقول ولم يبالوا بالمنقول ، وجعلوا نصوص الكتاب والسنة أدلة لفظية لا تفيد العلم ، وإنما لا يستفاد العلم إلا من

(5) انظر : «مصباح الأنام وجلاء الظلام» ، ص: (72) .

(1) في الأصل: «مصباح الظلام» ، والصواب ما أثبتته .

(2) الوهابية نسبة إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وغالب من يطلق هذه التسمية هم أعداء الدعوة الإصلاحية ، والأولى نسبة أهل الدعوة والإصلاح إلى مذهب السلف .

(3) كتب فوق الكلمة: « السنن » .

الحجج العقلية ، وأسسوا بينهم قاعدة وهي: «إذا تعارض العقل والنقل فُذِّمَّ العقل ، وأما النقل فإما أن يُؤوَّل أو يُرد مطلقاً»⁽⁴⁾ ، وهذا الأصل الملعون هو الذي حمل شيخ الإسلام ابن تيمية على تأليف كتابه المسمى «درء تعارض العقل والنقل»⁽⁵⁾ .

وبعد تأصيلهم هذا الأصل الخسيس انقسموا إلى فرق شتى ، فمنهم

الأشعرية ، والماتريدية ، والمعتزلة ، والجبرية ، والمرجئة ، والجارودية ، وغير ذلك من الطوائف التي لا تحصر ، وكلها تدور على شيء واحد وهو جحد ما وصف الله به نفسه ووصفه به رسوله ، وجحد ما أخبر به سبحانه وتعالى من إثبات عذاب القبر ، ووزن الأعمال ، والصراط ، وغير ذلك مما يجب اعتقاده عند أهل السنة، وكل طائفة من هذه الطوائف تزعم أن الحق فيما ذهبت إليه ، وأن العقل يؤيدها ، وتُضَلِّل أو تُكفِّر من خالفها ، ولم يكتفوا بتأليف الكتب في هذا

(4) قال فخر الدين الرازي : « الفصل الثاني والثلاثون ، في أن البراهين العقلية إذا صارت معارضة بالطواهر النقلية فكيف يكون الحال فيها » ، ثم قَصَّل القول في هذا الأصل ، انظر : «أساس التقديس» ، ص: (193-194) ، للرازي .

(5) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، وتحت إشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ويسمى الكتاب أيضاً : «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» ، ويقع في أحد عشر مجلداً .

الفن⁽¹⁾ على حدة⁽²⁾ ، بل أدخلوا كل ذلك في تفسير القرآن العظيم وفي تفسير أحاديث النبي الكريم ، فشوّهوا بهذه الآراء الممقوتة وجه القرآن والسنة ، وراجت هذه المعتقدات في قلوب العامة⁽³⁾ والخاصة ، حتى قال أقبحهم⁽⁴⁾ : « طريقة السلف في الصفات أسلم ، وطريقة الخلف أعلم وأحكم »⁽⁵⁾ .

وكدت لا ترى رجلاً من أهل العلم أو مؤلف سلم من هذه النزغات ، إلا من عصمه الله - عز وجل - ، وكان في مقدمة هؤلاء المتكلمين فخر الدين الرازي⁽⁶⁾ ، فملاً الدنيا بمؤلفاته في علم الكلام والفلسفة وأقوال الحكماء ، ألف «المحصل» و«تأسيس التقديس» وغيرها من الكتب ، ولم يكتف بذلك حتى أودعها تفسيره الكبير المسمى «مفاتيح الغيب» .

ويلقبونه بالإمام كما ترى ذلك إن شاء الله تعالى حين ما نذكر كلام أهل العلم فيه⁽⁷⁾ .

-
- (1) في الأصل: « المعنى » ، والتصويب من الهامش .
 - (2) في الأصل: « حده » ، والتصويب من الهامش .
 - (3) الحقيقة أن العامة لم تصبهم لوثة المتكلمين ولم يتأثروا بهم .
 - (4) في الأصل: « أقيمهم » ، والتصويب من الهامش .
 - (5) انظر : «الفتوى الحموية الكبرى» ، ص : (185- 187) ، واستحسنها بعض المعاصرين ، انظر : «كبرى اليقينيّات» ، للدكتور محمد سعيد البوطي .
 - (6) سيذكر المؤلف له ترجمة مطولة .
 - (7) زيادة من الهامش .

وأما مقدم الصوفية وناشر علمهم فهو أبو حامد محمد ابن محمد الغزالي، فأودع كتابه «الإحياء» شيئاً كثيراً من مذاهب الصوفية والفلاسفة والمتكلمين، ثم بعده بقليل جاءت الطامة الكبرى، وهو محي الدين محمد بن علي، الشهير بابن عربي الحاتمي، ألف «الفتوحات المكية» و«الفصوص»، وغيرها، وتلاه على هذا المنوال خلق كثير، كالصدر القونوي⁽¹⁾، وعبدالكريم الجيلي، والشاذلي، والمرسي⁽²⁾، وابن عطاء الله السكندري⁽³⁾، والتيجاني، وخلق لا يحصون

(1) محمد بن إسحاق بن محمد القونوي، صوفي، من تلاميذ ابن العربي، تزوج ابن العربي أمه ورباه، وكان القونوي شافعي المذهب، وبينه وبين نصير الدين الطوسي مكاتبات في بعض المسائل الحكمية، ومن كتبه «النصوص في تحقيق الطور المخصوص»، في التصوف، قال الذهبي: هو من أهل الوحدة، توفي بقونية في السابع عشر من المحرم، سنة 672هـ. انظر: «تاريخ الإسلام»، (50/137)، للذهبي، و«معجم المؤلفين»، (6/43)، و«الأعلام»، (6/30).

(2) عبدالحق بن إبراهيم بن محمد الإشبيلي المقدسي المرسى الرقوطي نسبة إلى رقوطة بلدة قريبة من مرسية، ولد سنة 614هـ، واشتغل بعلم الأوائل والفلسفة، وانتحل التصوف فتولد له من ذلك نوع من الإلحاد، أقام بمكة وحج، وجاور بغار حراء رجاء أن يوحى إليه بناءً على ما يعتقده من أن النبوة مكتسبة، توفي في الثامن والعشرين من شوال بمكة، سنة 669هـ. انظر: «البداية والنهاية»، (13/216-217)، و«معجم المؤلفين»، (91-5/90).

(3) أحمد بن محمد بن عبدالكريم بن عطاء الله الاسكندري أو السكندري الشاذلي، أبو العباس، متصوف شديد الخصومة لأهل السنة، له كتاب «الحكم العطائية»،

كثرة وعدداً ، واغتر بهم كثير من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم ، فأدخلوا كلامهم حتى في كتب الفقه ، فمن أجل ذلك اختلط الحابل بالنابل ، والغث بالسمين ، والظلمات بالنور ، والحق بالظلال ، حتى وإن معرفة الحق الصريح يتعسر على من طلبها إلا على من رحم ربك . وهذه الكتب الكثيرة لأهل الطوائف التي ذكرنا بعضها وغيرهم ممن لم نذكر ، قد كُتِرَتْ وَعَظُمَتْ ، حتى طار شررها ، وعمَّ ضررها ، وإنها لا تنضبط في فن من الفنون .

فلما رأت حكومتنا السعودية⁽¹⁾ - خَلَّدَ الله ملكها⁽²⁾ وشيَّدَ بنيانها - ما وقع المسلمون فيه من العقائد الزائفة والمذاهب المختلفة المقاصد ، وعلمت أنه لا تَمَّةَ علاج لهذا الداء العُضَال الذي قَتَّتْ أعضاء المسلمين ، وقَرَّقَ كلمتهم حتى أصبحوا في زمان مثل الزمان الذي بعث فيه نبينا ﷺ ، وتقرر عندها أن أقرب طريقة لنصر الحق ودحض الباطل إنما هو شيء واحد ، وهو الدواء الذي عالج به رسول الله ﷺ أهل ذلك الزمن⁽³⁾ الذي بعث فيه وهو الكتاب والسنة ،

و«لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس وشيخه أبي الحسن»، توفي سنة 709 هـ . انظر : «الدرر الكامنة» ، (1/273) ، و«شذرات الذهب» ، (8/36) ، و«معجم المؤلفين» ، (2/121) .

(1) سبق الحديث عن ضم الحجاز للدولة السعودية .
(2) هذا الدعاء فيه تعدي ، حيث إنه لا يُخَلَّدُ إلا مُلْكُ الله تعالى المحض .

(3) كتب فوق السطر : « الأزمان » ، وما أثبتته أولى .

فحثت على تعليمهما⁽⁴⁾ وإقراءهما وتدبرهما والرجوع إليهما في الأصول والفروع وسائر العبادات ، وقضت على الكتب المخالفة لهذين الأصلين بالمنع لها أن لا⁽⁵⁾ تدخل بلادها أو تُقرأ في مساجدها ودروسها ، فجزاها الله عن نبيها ﷺ وعن الإسلام والمسلمين أحسن الجزاء .

وأقرت الكتب السلفية ، المؤلفة في العقائد والتفسير وغير ذلك من سائر الفنون ، وأعني بها الكتب التي لم تُدَّس بآراء⁽⁶⁾ الفلاسفة والمتكلمين ، وخیالات الصوفية والباطنية وعباد القبور .

وكانني بك أيها القارئ الكريم إذا سمعت أن الحكومة السعودية منعت دخول «تفسير الفخر الرازي»⁽⁷⁾ ، و«الكشاف»⁽⁸⁾ للزمخشري⁽⁹⁾ ، وكتب الغزالي التي ألفها في التصوف والكلام ، وكتب ابن

(4) في الأصل : « تعليمهما » ، والتصويب من الهامش .

(5) زيادة من الهامش .

(6) في الأصل : « لآراء » ، والتصويب من الهامش .

(7) «مفاتيح الغيب» .

(8) «الكشاف عن حقائق التنزيل» ، اهتم مؤلفه فيه

بالعربية وفنونها ، إلا أنه حشده بالآراء الاعتزالية .

(9) أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري

الخوارزمي النحوي صاحب الآراء

الاعتزالية ، ولد بزمخشري - قرية من قرى خوارزم - في رجب

سنة 467هـ ، رحل وسمع ببغداد ، وكان رأساً في البلاغة

والعربية والمعاني والبيان وله نظم جيد ، وعُرف بالدعوة إلى

الاعتزال ، توفي سنة 538هـ . انظر : «السير» ، (20/151 -

156) ، و«معجم المطبوعات» ، (973-976) .

عربي الحاتمي، والشعراني، وسائر الكتب التي
تخالف القرآن والسنة، فإنك لتدهش وتقف متحيراً
عندما تسمع كل ذلك، ولكنني [لا إخالك]⁽¹⁾ إلا أنك
تخضع وتسلم لها ما فعلته إذا سمعت كلام أهل العلم
المحمدي، مثل الذهبي، والحافظ بن حجر
العسقلاني، والجلال السيوطي، وأضرابهم في حق
هؤلاء، وإن تماديت بعد ذلك على ما أنت عليه فما
على الحكومة السعودية إذا هي أسخطت لرضى الله -
عز وجل - عنها .

وإليك ما قاله الإمام الذهبي في كتابه «ميزان
الاعتدال في نقد الرجال»، وما قاله الحافظ ابن حجر
العسقلاني في «لسان الميزان» في الفخر الرازي
و«تفسيره»، وما قاله السيوطي وغيره في التفسير
المذكور⁽²⁾ .

ولنذكر لك أيها القارئ السني جملة من بعض ما
ورد عن السلف في ذم الكلام وأهله على العموم .
قال الإمام أبو يوسف صاحب أبي حنيفة : « من
طلب المال بالكمياء فقد أفلس ، ومن طلب الدين
بعلم الكلام فقد تزندق »⁽³⁾ .

-
- (1) في الأصل: « ما أخالك » ، والتصويب من الهامش .
(2) أرجأ المؤلف الكلام على الفخر الرازي وتفسيره حتى
ينتهي من حديثه حول ذم السلف للكلام وأهله .
(3) رواه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة
والجماعة» ، (1/66) .

وقال بعضهم : « ما تردّي رجل بعلم الكلام فأفلح
«(4) .

وقال الإمام الشافعي - رحمه الله - : « لأن يلقى
الله العبد بكل شيء من

المعاصي ما عدا الشرك بالله , خير له من أن يلقاه
ومعه شيء من علم الكلام»(1) .

وقال مرة أخرى : « حكي في علماء الكلام أن
يُضربوا بالجريد ، ويصفعوا بالنعال ، ويطاف بهم في
الأسواق ، ويقال لهم : هذا جزاء من ترك الكتاب
والسنة وقال على الله ما لم يعلم «(2) .

انظر كتاب «الأسماء والصفات» للحافظ البيهقي ،
وكتاب «العلو للعلي الغفار» للإمام الذهبي ، وكتاب
«العلو» للموفق بن قدامه ، وكتاب «الجيوش
الإسلامية لغزو المعطلة والجهمية»(3) للإمام ابن القيم
، وكتاب «جامع العلم»(4) للحافظ بن عبد البر .

(4) رواه أبو نعيم عن الشافعي بلفظ : « ما ارتدى أحد
بالكلام فأفلح » ، انظر : «حلية الأولياء» ، (9/11) .

(1) المصدر السابق ، (9/11) .

(2) رواه الهروي في «ذم الكلام وأهله» ، (4/294 -
295) .

(3) مطبوع ومتداول باسم : «اجتماع الجيوش الإسلامية» ،
بتحقيق الدكتور عواد بن عبدالله المعتق .

(4) مطبوع ومتداول باسم : «جامع بيان العلم وفضله» .

[illegible]

(5) في الأصل: « يوم » ، والتصويب من الهامش .
(6) في الأصل: « السرياني » ، والتصويب من الهامش .
(7) سورة التوبة ، (6) .
(1) سورة الفتح ، (15) .
(2) سورة البقرة ، (75) .
(3) سورة الأنعام ، (115) .

وأما صفات الله الثابتة في الكتاب والسنة
فيستحيل عندهم أن يوصف بها - جَلَّ ذِكْرُهُ - ، بل
يجب أن ينزه عنها .

وقالوا : ليس في السماء إله ، وليس على العرش
إله .

وقالوا : لا ينزل ولا يصعد ، ولا ينزل من عنده شيء
، ولا يصعد إليه شيء ، ولا يأتي في ظُلُلٍ من الغمام
والملائكة ، ولا يأتي يوم القيامة لفصل القضاء ، بل
الذي يأتي أمره أو ملكه .

وقالوا : لا يغضب ، ولا يرضى ، ولا يعجب ، ولا
يضحك ، ولا يحب ، ولا يكره ، ولا يمشي ، ولا يهرول ،
ولا يتردد ، ولا يغار ، ولا يبغض ، ولا يكره ، وغير ذلك
من الصفات التي ورد بها القرآن ، وصَحَّحت في السنة
المطهرة .

وقالوا : ما ورد منها في القرآن فهو مؤول ، وما
ورد منها في السنة فهي أخبار آحاد لا تفيد العلم مهما
اُحْتَقَّت بها القرائن⁽⁴⁾ .

وبالغو في نفي ذلك حتى وصفوه تعالى بصفات
العدم المحض .

(4) في الأصل: « احتقت بها القرآن » ، والتصويب من
الهامش .

وانظر في بسط المسألة : « مختصر الصواعق المرسلة » ،
لابن القيم ، ص : (256 - 287).

وقالوا : الله موجود ، ولكنه لا فوق ولا تحت ، ولا أمام ولا خلف ، ولا على العرش ، ولا عن يمينه ولا عن شماله ، ولا في السماء ، ولا يشار إليه ، ولا يقال له أين ، إلى غير ذلك ، فأناشدك الله هل يوصف العدم بشيء أعظم من هذا .

ورحم الله الإمام حماد بن زيد الذي قال : « بعض المبتدعة نفاة الصفات : إذا قلت في بيتنا نخلة ، ولكنها لا جريد لها ، ولا حُوص ، ولا ليف ، ولا ساق ، ولا ولا ، مما هو صفات للنخلة ، فهل نتيجة ذلك إلا أنه ليس في بيتك نخلة »⁽¹⁾ .

وكذلك هؤلاء توحيدهم إما⁽²⁾ هو عدم صرف ولا ينفعهم قولهم الله موجود ، وهذه كتبهم بين ظهرانينا وبأيدينا ، تُقرأ في مدارسنا ودروسنا من غير نكير ، بل يعتقدون أنها كتب أهل السنة والجماعة ، ويحكمون على من خالف شيئاً منها أو شك فيه فهو⁽³⁾ ضال أو كافر .

فإلى الله المشتكي من زمان صار فيه المعروف منكراً والمنكر معروفاً ، هجرت فيه آيات القرآن وصحيح السنة ، واستبدل بالكتب الكلامية الفلسفية المتننة⁽⁴⁾ ، والآراء الممقوتة التي أجمع السلف على تكفير وتضليل من يقدمها على القرآن والسنة ،

(1) لم أجد مصدر هذا الكلام .

(2) لعل الصواب : « ما » .

(3) لعل الأنسب : « بأنه » .

(4) في الأصل : « المتمنته » ، والتصويب من الهامش .

وبكفيها قيمة⁽⁵⁾ أن إمامهم ومقدمهم الجهم بن صفوان كان يقرأ يوماً في المصحف الشريف ، فلما انتهى إلى قوله تعالى : (ذُرْ ذُرْ)⁽⁶⁾ قال : « لو أمكنني حكها على المصحف لحككتها » ، انظر كتاب «خلق أفعال العباد»⁽⁷⁾ لإمام أهل الدنيا في الحديث محمد بن إسماعيل البخاري .

وكان جهم⁽¹⁾ من أجهل الناس بالفقه ، حتى لأنه سُئِلَ⁽²⁾ عن الرجل يتزوج المرأة ، ثم يطلقها من قبل إن يمسخها ، فأفتى بوجوب العدة عليها مع قول الله تعالى : (چ ید ت د ژ ڈ ڈ ژ ژ ر ژ ک ک گ)⁽³⁾ ، انظر الكتاب المذكور⁽⁴⁾ . فبالله عليك أمثل هذا الجاهل بأوضح المسائل القضائية يصلح أن يكون إماماً في العقائد الإلهية ، فإذا كان هذا حاله فما الظن بأتباعه .

والحاصل أن ذم السلف لعلماء الكلام وتقبيحهم إياهم شيء كثير لا يتسع لذكره هذا المقام ، وما ذكرناه عنهم قطرة من بحر ، وبالله التوفيق .

(5) في الأصل : « قيماً » ، والتصويب من الهامش .

(6) سورة طه ، (5) .

(7) انظر : «خلق أفعال العباد» ، ص : (20) ، رقم : (55) .

(1) زيادة من الهامش .

(2) في الأصل : « سأل » ، والتصويب من الهامش .

(3) سورة الأحزاب ، (49) .

(4) انظر: «خلق أفعال العباد»، ص: (11)، رقم: (16).

قف على ما ذكره الإمام الذهبي والحافظ بن حجر
العسقلاني في [ترجمة الفخر الزاري]⁽⁵⁾ .

قال الإمام الحافظ شيخ الإسلام شهاب الدين
أحمد بن حجر العسقلاني الشافعي في كتابه «لسان
الميزان» ما نصه : « الفخر بن الخطيب ، صاحب
التصانيف ، رأس في الذكاء والعقليات ، لكنه عريٌّ
من الآثار ، وله تشكيكات على مسائل من دعائم
الدين ، تورث حيرةً ، نسأل الله أن يثبت الإيمان في
قلوبنا ، وله كتاب «السر المكتوم في مخاطبة

(5) زيادة من الهامش .

النجوم»⁽⁶⁾، سحر صريح

..... /
فلعله تاب من تأليفه إن شاء الله تعالى « انتهى⁽¹⁾ .
وقد⁽²⁾ عاب التاج السبكي على المصنف⁽³⁾ ذكره
هذا الرجل في هذا الكتاب ، وقال إنه ليس من الرواة
، وقد تبرأ المصنف من الهوى والعصبية في هذا
الكتاب، فكيف ذكر هذا وأمثاله ممن لا رواية لهم ،

(6) ذكر ابن تيمية هذا الكتاب في مواضع من كتبه ، قال :
« الكتاب الذي صنفه بعض الناس وسماه : «السر المكتوم
في السحر ومخاطبة النجوم» ، فإن هذا كان شرك
الكلدانين ، وهم الذين بعث إليهم الخليل - صلوات الله عليه
- وهذا أعظم أنواع السحر ، وقد قال النبي ﷺ في الحديث
الذي رواه أبو داود وغيره : « من اقتبس شعبة من النجوم
فقد اقتبس شعبة من السحر ، زاد ما زاد » ، وقد رأيت
وبينت ما فيه من الفساد فإن فيه ضللاً كبيراً » .
وقال: « وأبلغ من ذلك أن منهم يصنف في دين المشركين
والردة عن الإسلام كما صنف الرازي كتابه في عبادة
الكواكب والأصنام ، وإن كان قد يكون تاب منه وعاد إلى
الإسلام » . انظر : «الرد على المنطقيين» ، ص : (286) ،
و«مجموع الفتاوى» ، (4/55) ، و«درء التعارض» ، (312-1/311) .

وذكر محقق «الدرء» الدكتور محمد رشاد سالم ، أن من
كتاب «السر المكتوم» نُسخ خطية في مكتبات برلين ولندن
وباريس والمتحف البريطاني وغيرها ، «الدرء» ، (1/311) .
(1) انتهى كلام الذهبي - رحمه الله - ، انظر: «ميزان
الاعتدال» ، (3/340) .

(2) الكلام للحافظ ابن حجر في «تذيله على الميزان» .

(3) يقصد الذهبي - رحمه الله - .

كالسيف الآمدي، ثم اعتذر عنه بأنه يرى أن القدر في هؤلاء من الديانة، وهذا بعينه التعصب في المعتقد، والفخر كان من أئمة الأصول، وكتبه في الأصلين شهيرة بفضل⁽⁴⁾، وله ما يقبل وما يرد.

وقد ترجم له جماعة من الكبار بما ملخصه أن مولده سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة، في رمضان، و⁽⁵⁾اشتغل على والده، وكان من تلامذة البغوي، ثم اشتغل على الكمال السمناني⁽⁶⁾، وتمهّر في عدة علوم، وعقد مجلس الوعظ، وكان إذا وعظ يحصل له وجد زائد، ثم أقبل على التصنيف، فصنف التفسير الكبير - [يسمى «مفاتيح الغيب»]⁽¹⁾ -، و«المحصول في أصول الفقه»، و«المعالم [في علم الكلام]⁽²⁾»، و«المطالب العالية»، و«الأربعين»، و«الخمسين»، و«المحاضر»⁽³⁾، و«المباحث المشرقية» [في علم

(4) في «اللسان»: «سائرة»، (6/318).

(5) زيادة من «اللسان»، (6/318).

(6) في الأصل: «السمعاني»، والتصويب من «لسان الميزان»، (6/318)، وهو أحمد بن زر بن كم بن عقيل، كما في «طبقات الشافعية»، وفي «طبقات الإسنوي»: أحمد بن زيد، أبو نصر الكمال السمناني، تفقه السمناني على محمد بن يحيى، وكان رئيس أصحابه، توفي سنة 575 هـ. انظر: «طبقات الشافعية»، (16/6-17)، للسبكي، و«طبقات الإسنوي» (2/57).

(1) ليست في «اللسان».

(2) ليست في «اللسان».

(3) في «اللسان»: «الملخص»، (6/319).

الإلهي [4] ، و«طريقة في الخلاف» ، و«مناقب الشافعي» .

وكان في أول أمره فقيراً ، ثم اتفق أنه صاهر⁽⁵⁾ تاجراً متمولاً ، و⁽⁶⁾ له ولدان فزوجهما ابنتيه ، ومات التاجر فتقلّب الفخر في ذلك المال ، وصار من رؤساء ذلك الزمان ، يقوم على رأسه خمسون مملوكاً بمناطق الذهب وحلل الوشي⁽⁷⁾ ، قاله ابن الريب⁽⁸⁾ في «تاريخه» .

قال : وكان⁽⁹⁾ قال للسلطان يوماً : نحن في ظل سيفك ، فقال له السلطان : ونحن في شمس علمك .

-
- (4) ليست في «اللسان» .
(5) في الأصل: « صاحب » ، والتصويب من «لسان الميزان» ، (6/319) .
(6) ليس في «اللسان» .
(7) الوشي : هو الشيء الذي فيه حُسن وزينة ، انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (6/114) .
(8) في الأصل: « الرسب » ، والتصويب من «لسان الميزان» ، (6/319) .
وهو الحسن بن محمد التميمي التاهرتي الأصل ، القاضي المعروف بابن الريب ولد في سنة 340 هـ ، وطلب العلم بالقيروان ، وهو أديب لغوي نسابه شاعر ، تولى القضاء ، وكان محمد بن جعفر القزاز معتنياً به محباً له ، فبلغ النهاية في الأدب وعلم الخبر والنسب ، توفي سنة 420 هـ ، وله كتاب في النسب . انظر : «الوافي بالوفيات» ، (12/148) .
(9) زيادة من «اللسان» ، (6/319) .

قال : وكانت له أوراد من صلاة وصيام [لا يخلّ بها]⁽¹⁰⁾ ، وكان من

تبحره في الأصول يقول : من التزم دين العجائز فهو الفائز ، وكان يُعاب بإيراد الشبه الشديدة ويقصر في حلها ، حتى قال بعض المغاربة يورد الشبه نقداً ويحلها نسيئة .

(10) في الأصل: « لا تجل بنها » ، والتصويب من « لسان الميزان » ، (6/319) .

وقد ذكره ابن دحية⁽¹⁾ بمدح⁽²⁾ وذم ، وذكره ابن شامة⁽³⁾ فحكى عنه أشياء رديّة⁽⁴⁾ ، وكانت وفاته بهراة ، يوم عيد الفطر ، سنة ستمائة وستة⁽⁵⁾ . ورأيت في «الإكسير في علم التفسير» للنجم الطوفي⁽⁶⁾ ما ملخصه :

- (1) أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي الأندلسي الدالي الأصل السبتي ، وذكر أنه من ولد دحية الكلبي - رضي الله عنه - ، ولد سنة 544هـ ، وكان حسن الخط ، معروفاً بالضبط ، ولي قضاء دانيه ثم عُزل عنه ، قال ابن كثير : وقد تكلم الناس فيه بأنواع من الكلام ، ونسبه بعضهم إلى وضع الحديث وكنت أودُّ أن أقف على إسناده لنعلم كيف رجاله ، توفي في ليلة الثلاثاء رابع عشر ربيع الأول سنة 633هـ . انظر : «تذكرة الحفاظ» ، (1420-4/1423) ، و«البداية والنهاية» ، (123-13/12) ، و«طبقات الحفاظ» ، ص : (501) .
- (2) في «اللسان» : (6/319) ، «فمدح» .
- (3) عبد الرحمن بن إسماعيل لمقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة ، فقيه محدث مؤرخ شيخ دار الحديث الأشرافية ومدرس المدرسة الركنية ، ولد سنة 599هـ ، ليلة الجمعة الثالث والعشرين من ربيع الآخر ، قال الغزاري : بلغ رتبة الاجتهاد ، وقال ابن كثير : لم يكن في وقته مثله في نفسه ، توفي مقتولاً ليلة الثلاثاء التاسع عشر من رمضان ، سنة 665هـ ، وله مصنفات منها : «الباعث على إنكار البدع والحوادث» . انظر : «البداية والنهاية» ، (13/208) .
- (4) في «اللسان» : « رديئة » ، (6/319) .
- (5) كذا في الأصل ، وفي «لسان الميزان» : « ست وست مائة » ، (6/319) .
- (6) سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي البغدادي الفقيه أبو الربيع ، ولد سنة 657هـ ، بقرية طوفى من أعمال بغداد ، قدم الشام ومصر ،

ما رأيت في التفاسير أجمع لغالب علم التفسير من القرطبي ، ومن تفسير الإمام فخر الدين ، إلا أنه كثير العيوب ، فحدثني شرف الدين النصيبي⁽⁷⁾ ، عن شيخه سراج الدين الشرمساحي المغربي⁽¹⁾ أنه صنّف كتاب «المأخذ»⁽²⁾ في مجلدين ، بينَ فيهما ما في تفسير الفخر من الزيف والبهرج ، وكان ينقم عليه كثيراً ويقول : يورد شبه المخالفين في المذهب

-
- ودرس وقرأ وتعلم وفاق غيره ، وقد تكلم عليه العلماء ورموه بأمور منها الرفض والدسيسة ، وذكروا أن تصانيفه طافحة بذلك ، توفي في الخليل بفلسطين سنة 716 هـ . انظر : «ذيل طبقات الحنابلة» ، (4/366-370) ، لابن رجب .
- (7) محمد بن محمد بن عيسى النصيبي ثم القوسي الأديب الشاعر ، سمع الحديث من الكبار وله مشاركة في النحو واللغة والتاريخ ومعرفة بالبدع والعروض ، وعرف بالظرافة واللطافة ، كانت نشأته بمدينة قوس ثم رجع إليها وأقام بها إلى آخر عمره وقرأ البخاري بها مرات ، توفي في قوس في مستهل صفر يوم الثلاثاء سنة 707 هـ . انظر : «الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد» ، ص : (613-622) ، لأبي الفضل الأدفوي .
- (1) في الأصل : « الشرمياحي » ، والتصويب من «اللسان» : (6/319) ، وهو سراج الدين الشرمساحي عبدالله بن عبدالرحمن بن عمر البصري الفقيه المالكي ، مدرس المدرسة المستنصرية ولد سنة 589 هـ ، وكان من أئمة المالكية ، زاهدا صالحاً متصوفاً ، روى الحديث ، وسمع منه ابن خروف الموصلي ، ودّرس بعده بالمدرسة المستنصرية ، توفي في جمادى الآخرة ، وله من العمر سبعون عاماً ، انظر : «تاريخ الإسلام» ، (49/282-283) .
- (2) في الأصل : «المأخذ» ، والتصويب من «لسان الميزان» ، (6/319) .

والدين على غاية ما يكون من التحقيق ، ثم يورد
مذهب أهل السنة والحق على غاية من الوهاء .

قال الطوفي : ولعمري إن هذا دأبه في كتبه
الكلامية والحكومية⁽³⁾ ، حتى اتهمه بعض الناس ، ولكنه
خلاف ظاهر حاله ، لأنه لو كان اختار قولاً أو مذهباً ما
كان عنده من يخاف منه حتى يتستر⁽⁴⁾ عنه ، ولعل
سببه أنه كان يستفرغ أقوالاً⁽⁵⁾ في تقرير دليل الخصم
، فإذا انتهى إلى تقرير دليل نفسه لا يبقى عنده شيء
من القوى ، ولا شك أن القوى النفسانية تابعة للقوى
البدنية ، وقد صرح في مقدمة «نهاية العقول» أنه
مقرر⁽⁶⁾ مذهب خصمه

[تقريراً لو أراد]⁽¹⁾ خصمه أن يقرره⁽²⁾ لم يقدر على
الزيادة على ذلك .

وذكر ابن خليل السكوني⁽³⁾ في كتابه «الرد على
الكشاف» أن ابن الخطيب قال في كتبه في الأصول

(3) الحكيمة : نسبة إلى الحكمة ، أي الفلسفة كما
يقولون . انظر : «الملل والنحل» ، (2/57) .

(4) في الأصل : « يستر » ، والمثبت من «اللسان» ، (6/320) .

(5) في «اللسان» : « قواه » ، (6/320) .

(6) في «اللسان» : « يقرر » ، (6/320) .

(1) في الأصل : « تقرير الوارد » ، والتصويب من
«اللسان» ، (6/320) .

(2) في الأصل : « تقريره » ، والتصويب من «اللسان» ، (6/320) .

أن مذهب الجبر هو المذهب الصحيح ، وقال بصحة بقاء⁽⁴⁾ الأعراض⁽⁵⁾ ، وينفي⁽⁶⁾ صفات الله الحقيقية⁽⁷⁾ ، وزعم أنها مجرد نسب وإضافات⁽⁸⁾ ، كقول الفلاسفة

.....

(3) في الأصل: « السكوتي » ، والتصويب من « لسان الميزان » ، (6/320) . والسكوني هو شيخ البلاغة والإنشاء القاضي أبو الخطاب محمد بن أحمد بن خليل السكوني الأندلسي الكاتب ، تفرد في تلك البلاد بإجازة أبي طاهر السلفي ، كان أديباً خطيباً مشاركاً في العلوم ، عالي الرواية ، ثبثاً ، له معرفة بالرجال ، وانتفع به خلق كثير ، وكان من الأسخياء الأجواد . توفي سنة 652 هـ . انظر : « السير » ، (23/299) .

(4) زيادة من « اللسان » : (6/320) .

(5) وقد بين ابن تيمية أن لفظ الأعراض والحوادث لفظان مجملان ، فإن أريد بذلك ما يعقله أهل اللغة من أنها الأمراض والآفات فهذه تعد من النقائص التي ينزه الله عنها ، وإن أريد بالأعراض والحوادث ، اصطلاح خاص إصطلحه المتكلمون يقصد به نفي صفات الله - تعالى - فإنه يجب أن نثبتها له - سبحانه - على الوجه اللائق به .

وقال أبو القاسم الأصبهاني : « أنكر السلف الكلام في الجواهر والأعراض وقالوا لم يكن على عهد الصحابة والتابعين ، ولا يخلوا أن يكونوا سكتوا عن ذلك وهم عالمون به فيسعدنا السكوت عما سكتوا عنه ، أو يكونوا سكتوا عنه وهم غير عالمين به فيسعدنا أن لا نعلم ما لم يعملوه » . انظر : « مجموع الفتاوى » ، (6/91) ، و« الحجة في بيان المحجة » ، (100-1/99) ، للأصبهاني .

(6) في الأصل : « وينفي » ، والتصويب من « اللسان » ، (6/320) .

وسلك طريق أرسطو⁽¹⁾ في دليل التمانع⁽²⁾ .
ونقل عن تلميذه التاج الأرموي⁽¹⁾ أنه نصر⁽²⁾ كلامه
فهجره أهل مصر ، وهمّوا به فاستتر ، ونقلوا عنه أنه

(7) في الأصل : « الحقيقة » ، والتصويب من « اللسان » ،
(6/320) .

(8) أي أن صفات الله تعالى لا تعقل ولا تعرف إلا مضافة
إلى ما يقابلها ، وهذا ما يعرف عند الفلاسفة بالصفات
الإضافية أي النسبية ، بمعنى أن الصفات حقيقتها أمر
اعتباري معنوي وليس وجودي ، فالصفة النسبية أو الإضافية
هي المعنى الذي لا يعقل إلا بوجود مقابل له ، ومثال ذلك
القبلية والبعدية والأبوة والبنوة ، فالقبلية مثلاً ليست صفة
ذاتية للشيء بل صفة باعتبار ما بعده وكذا الأبوة فيه صفة
باعتبار ابنه وإن كان هذا الأب ابناً باعتبار أبيه فهو اكتسب
الصفة بالنسبة لغيره وليست صفة ملازمة له مثل يده .
ويلاحظ أن هذه الصفات الإضافية أو النسبية لا وجود لها
حقيقة وإنما وجودها عقلي معنوي .
ومن الأمثلة التي تذكر لذلك تسمية الفلاسفة لله تعالى بالعلة
الأولى ، كقولهم : إن الله - تعالى - مبدأ الكائنات ، وعلة
الموجودات .

انظر : «التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية» ، ص : (52) ،
للشيخ فالح آل مهدي ، و«شرح الرسالة التدمرية» ،
ص : (89) ، للشيخ عبدالرحمن البراك .

(1) فيلسوف يوناني من كبار مفكريهم مؤسس مذهب
المشائين ، من أهل (أسطاخرا) ، واسمه أرسطو طاليس بن
نيقوماخوس يعرف بالمعلم الأول ، وكان مولده في أول سنة
من ملك (أردشير بن دارا) ، فلما بلغ سبع عشرة سنة دفعه
أبوه إلى المؤدب أفلاطون فمكث عنده نيفاً وعشرين سنة ،

قال : عندي كذا وكذا مائة⁽³⁾ شبهة على القول بحدوث⁽⁴⁾ العالم⁽⁵⁾

.....

.....

وإنما سمي المعلم الأول ، لأنه مقرر التعاليم المنطقية ،
ونسب هذا العلم إليه وعرف به ، وكتبه في الطبيعيات
والإلهيات والأخلاق معروفة ولها شروح عديدة . انظر :
«الملل والنحل» ، (2/115-116) .

(2) هذه هي مسألة تقرير وحدة الصانع بالأدلة العقلية
وإثبات أنه واحد لا شريك له ، ونقول بأن الطوائف جميعها قد
اتفقت على وحدة الصانع ، بمعنى عدم مشاركة الغير له في
الربوبية ، ولكنهم اختلفوا في الطرق المؤدية إلى إثبات
الوحدة له .

فالفلاسفة قد اعتمدوا في تقرير ذلك على صفة وجوب
الوجود بالذات ، ونفي التركيب عنه .

قال أبو عبد الله الأصبهاني: « والدليل على وحدته أنه لا
تركيب فيه بوجه » .

قال ابن تيمية وهو يشرح هذا الكلام : واجب الوجود لا
تركيب فيه وما لا تركيب فيه فهو واحد ، فواجب الوجود واحد
وإنما قلنا لا تركيب فيه لأن المركب مفتقر إلى ما تركب منه
وما تركب منه غيره ، وواجب الوجود لا يفتقر إلى غيره ،
فواجب الوجود لا تركيب فيه ، فهو واجب الوجود بذاته ولا
يفتقر إلى غيره . اهـ .

وأما المتكلمون فقد اعتمدوا دليل التمانع ، وهو كما قال ابن
تيمية : « إنه لو كان للعالم صانعان متكافئان فعند اختلافهما
مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم ويريد الآخر تسكينه ، أو
يريد الآخر إحياء ويريد الآخر إماتته فإما أن يحصل مرادهما أو
مراد أحدهما أو لا يحصل مراد واحد منهما ، والأول ممتنع ،

ومنها ما قاله شيخه ابن الخطيب في آخر
«الأربعين»: والمتكلم يستدل على القدم⁽¹⁾ بوجوب
تأخر الفعل ولزوم أوليته ، والفيلسوف يستدل⁽²⁾ على
القدم⁽³⁾ باستحالة تعطل الفاعل عن أفعاله .

وقال⁽⁴⁾ في «شرح الأسماء الحسنى» : إن⁽⁵⁾ من
أخّر عقاب الجاني مع علمه بأنه سيعاقبه فهو الحقود ،

لأنه يستلزم الجمع بين الضدين والثالث ممتنع لأنه يلزم منه
خلو الجسم عن الحركة والسكون وهو ممتنع ، ويلزم أيضاً
عجز كل منهما ، والعاجز لا يكون إلهاً ، ولأن المانع من فعل
أحدهما ، هو فعل الآخر فلو امتنع مرادهما لزم كون كل
منهما مانعاً للآخر وممنوعاً للآخر ، وذلك يستلزم كون كل
منهما قادراً غير قادر ، لأنه كونه مانعاً يقتضى القدرة وكونه
ممنوعاً يقتضى العجز ، وذلك تناقض ، وإذا حصل مراد
أحدهما دون الآخر كان هذا هو الإله القادر والآخر عاجز لا
يصلح للآلهية « ا . هـ .

وقد استشهد المتكلمون على طريقتهم هذه بنصوص من
القرآن ، ومن ذلك قوله تعالى: (ثُمَّ لِيَسْأَلَنَّ عَنْ إِيَّاهُ الْبَاقُونَ وَالْآخِرُونَ) ،
الأنبياء ، (22) .

وأما الطريقة الثالثة في إثبات وحدانية الله تعالى ، فهي
طريقة القرآن واستدلالة العقلي دون الخوض مع المتكلمين
فيما ذكروا من الاحتمالات والفروض والتفريعات ، وقد اعتمد
أهل السنة على نصوص من القرآن فيها الدلالة العقلية على
وحدانية الباري ، ومن ذلك قوله تعالى : (بِإِذْنِ اللَّهِ يُخَوِّضُ الْفُلُ) ،
النور ، (91) ، وقوله تعالى: (يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ) ،
الأنبياء ، (42) .

وقد بين ابن تيمية - رحمه الله - أن طريقة المتكلمين في
استدلالهم على هذا الأصل صحيحة في مجملها ولكن يدخل
الغلط في تفصيلاتهم وافتراساتهم ، وأما طريقة الفلاسفة
ومن تبعهم فقد أبطلها ابن تيمية وغيره من العلماء .

وقد تُعَقَّبُ بأن الحقوق من آخر مع العجز ، أمّا مع القدرة فهو الحليم⁽⁶⁾ ، والحقوق إنما يعقل في حق المخلوق دون الخالق بالإجماع .

وأبو عبدالله الرازي قد سلك في تقرير هذا الأصل طريقة الفلاسفة من أمثال ابن سينا ومن قبله كأرسطو . انظر : «الأربعين في أصول الدين» ص : (70 - 90) ، للرازي ، و«شرح الأصبهانية» ، (50-1/51 ، 86 ، 88 ، 103) ، و«درء التعارض» ، (130/3-131) ، لابن تيمية ، و«ابن تيمية السلفي ونقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات» ، ص : (83-89) ، لمحمد خليل هراس ، و«موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد في العقيدة وعلم الكلام والفلسفة» ، ص : (47-54) ، للدكتور الطبلاوي محمود ، و«المعرفة في الإسلام» ، ص : (532) ، للدكتور عبدالله القرني .

(1) أبو الفضائل محمد الحسين بن عبدالله الأرموي الأصولي صاحب كتاب : «الحاصل من المحصول» ، تتلمذ التاج الأرموي على الرازي المعروف بالمعقولات ، وروى عنه شرف الدين الدميّاطي أبياتاً سمعها من الفخر الرازي . وعاش نحواً من ثمانين سنة ، وكانت وفاته سنة 655هـ ، قريباً من بغداد . انظر : «السير» ، (23/334) .

(2) في الأصل : « بصر » ، والتصويب من «لسان الميزان» ، (6/320) .

(3) في «اللسان» : « مئة » ، (6/320) .

(4) في «اللسان» : « بحدث » ، (6/320) .

(5) هذه المسألة من أعظم أصول علم الكلام ولها لوازم وتفرعات كثيرة ، وهي تعرف

بمسألة قدم العالم أو حدوثه ، وتسلسل الحوادث أو استحالة تسلسلها ، وأصل هذه المسألة الذي وقع فيه الانحراف من

ثم أسند عن ابن الطباخ⁽⁷⁾ : أن الفخر كان شيعياً
يقدم محبة⁽⁸⁾ أهل البيت كمحبة الشيعة ، حتى قال في
بعض تصانيفه : وكان علي⁽⁹⁾ شجاعاً بخلاف غيره ،
وعاب عليه تصنيفه تفسيره⁽¹⁰⁾ «مفاتيح الغيب» ،

الفلاسفة والمتكلمين ، كان واضحاً عند السلف - رحمهم الله
- وهو حدوث الأشياء ، ويعتبر من الحقائق الضرورية ، وهو
مقتضى ضرورة الإدراك الحسي ، ومع وضوح هذه الحقيقة
وكونها ضرورية فقد أنكرها الفلاسفة القائلون بقدم العالم ،
كالفارابي وابن سينا ، وقابلهم المتكلمون وقالوا بحدوث
العالم واستحالة تسلسل الحوادث في الماضي ، وظنوا أنه لا
يمكن الرد على الفلاسفة إلا بهذا القول .

وأصل قول الفلاسفة في هذه المسألة أنهم نفوا أن يكون
الله فاعلاً باختيار وإرادة ، وقالوا إن وجود الممكنات إنما هو
على جهة الإيجاب الذاتي عن الله تعالى ، وحاصل قولهم في
ذلك أن علاقة الموجودات بالله ليست علاقة مفعولات بفاعل
وإنما هي علاقة معلولات بعلتها الطبيعية ، وإذا كان الله أزلياً
لم يسبق وجوده عدم ، وهو عندهم علة تامة لوجود
الممكنات ، فلا يمكن أن يكون وجود الممكنات مسبوقاً
بالعدم ، وهذه هي نظرية الفيض والصدور التي قالوا بها .
وقد عرف المتكلمون مافي قول هؤلاء من الضلال ، وأنه
يقتضي ألا يكون الله خالقاً ، لكنهم ظنوا أنه لابد لرد قول
الفلاسفة ونقض شبهاتهم من الاستدلال على الحدوث الذي
هو من القضايا الضرورية من حيث مقتضى الإدراك الحسي
المباشر ، وأنه لا بد لإثبات الحدوث الزماني الذي نفاه
الفلاسفة من القول باستحالة تسلسل الحوادث في الماضي
وأن مفعولات الله لا يمكن أن تكون أزلية ، وأنه لابد من زمن
لم يكن فيه مخلوق مطلقاً بحيث يكون جنس المخلوقات
مسبوقاً بالعدم .

ولمختصره في المنطق «الآيات البينات»⁽¹¹⁾ ، وتقريره لتلامذته في وصفه بأنه الإمام المجتبي ، أستاذ الدنيا ، أفضل العالم ، فخر ابن⁽¹²⁾ آدم ، حجة الله على الخلق ، صدر صدور العرب والعجم ، هذا آخر كلامه .

فهذا ملخص للتعريف بهذه المسألة التي هي من أعظم مسائل علم الكلام .

والقول بأن الأرموي والرازي لهما شبهات حول القول بحدوث العالم وارد وهو قول طائفة من المتكلمين وكثير من أهل السنة ، حيث قالوا بإمكان تسلسل الحوادث في الماضي ، وقالوا بحدوث المخلوقات وأن هذا لا يتنافي مع القول بقدمها من حيث الجنس ، بحيث تكون مفعولات الله أزلية ليس لها زمن ابتداء فيه الخلق بعد أن لم يكن ، وذلك أن إثبات الحدوث للأشياء من حيث هي آحاد لا يقتضى لذاته إثبات الحدوث لجملة المخلوقات ، بحيث يمتنع تسلسل الحوادث في الماضي بل يمكن أن يوجد قبل كل حادث حادث آخر إلى ما لا نهاية دون أن يتعارض ذلك مع إثبات حدوث الأشياء.

انظر : «الأربعين في أصول الدين ص : (15-56) ، و«درء التعارض» ، (304-1/303) ، (114-3/112) ، و«الرد على المنطقيين» ، ص : (296-297) ، و«المعرفة في الإسلام» ، ص : (509-507 ، 513-511) ، و«ابن تيمية السلفي» ، ص : (168-152) ، و«قدم العالم وتسلسل الحوادث» ، لكاملة الكواري .

(1) الصواب : «الحدوث» ، وهو بهذا المعنى في «الأربعين» ، ص : (467) .

(2) في «اللسان» : مستدل ، (6/320) .

(3) في «اللسان» : قدمه ، (6/320) .

(4) أي الرازي .

وقد مات الفخر يوم الاثنين سنة ستة وستمائة⁽¹⁾
 بمدينة هراة ، واسمه محمد بن عمر بن الحسين ،
 وأوصى بوصية تدل على أنه حَسُن اعتقاده⁽²⁾ .
 وقال الجلال السيوطي في كتابه «الإتقان»⁽³⁾ ،
 عندما ذكر طبقات المفسرين : وأما التفسير الكبير
 للفخر الرازي فقد شحنه بعلوم الفلاسفة والحكماء ،
 حتى قال بعضهم : « فيه كل علم إلا التفسير »⁽⁴⁾ .

(5) في الأصل: « أن » ، والمثبت من «لسان الميزان» ، (6/230) .

(6) في الأصل : « الحلم » ، والتصويب من «اللسان» ، (6/320) .

(7) لم أجد ترجمته .

(8) في الأصل: « محبته » ، والتصويب من «لسان الميزان» ، (6/230) .

(9) في الأصل: « على » ، والتصويب من «لسان الميزان» ، (6/8) .

(10) في «اللسان» : « لتفسيره » ، (6/321) .

(11) في الأصل : « والمختصرة في المنطق ، والآيات البينات » ، والتصويب من «اللسان» ، (6/321) .

(12) في «اللسان»: « بني » ، (6/221) .

(1) في «اللسان» : « ست وست مائة » ، (6/321) .

(2) انظر : «لسان الميزان» ، (6/318-321) ، لابن حجر ، وانظر : « العبر » ، (3/142) ، و« البداية والنهاية » ، (49-13/47) .

(3) سبقت ترجمته ، وانظر : «الإتقان في علوم القرآن» ، (2/378) ، للسيوطي .

(4) وقع إيهام حول تحديد قائل هذه المقولة ، فقد قيل إن القائل ابن تيمية ، وقيل هو أبو حيان المفسر ، ويظهر والله

وقال السيد بدر الدين النعساني⁽⁵⁾ في كتابه
«التعليم والإرشاد» ما نصه : « وأما »تفسير فخر
الدين الرازي« ، - وهو كتاب العامة والخاصة ، وعمدة
الناس في هذا الموضوع - ، فأبو حيان⁽⁶⁾ المفسر يقول
في «تفسيره» : « تفسير الإمام فخر الدين فيه كل

أعلم أن نسبة المقولة إلى ابن تيمية هي الأرجح ، ذلك أن
الصفدي نسبها إلى ابن تيمية بصريح العبارة ، قال في
«الوافي» : « قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية ، وقد ذكر
تفسير الإمام : فيه كل شيء إلا التفسير » ، وأما أبو حيان
فقد ذكرها عن غيره ، ولم يعين ، قال في تفسيره : « حكي
عن بعض المتطرفين من العلماء أنه قال : فيه كل شيء إلا
التفسير » ، وقد يقال إن أبا حيان نقل المقولة عن ابن تيمية
ولم يرد أن يسميه لما عرف من إعجابه بعلم ابن تيمية
وكرهه له ، انظر : «البحر المحيط» ، (1/341) ، لأبي حيان
، و «الوافي بالوفيات» ، (4/ 254) ، للصفدي .

(5) محمد بن مصطفى بن رسلان النعساني الحلبي أبو
فراس ، بدر الدين ، أديب كاتب شاعر ، ولد بحلب سنة
1298هـ ، وتعلم بالأزهر ، ورحل إلى الهند وعاد إلى مصر
فعمل في تصحيح بعض الكتب ، ورحل إلى تونس والجزائر
وطرابلس الغرب والقسطنطينية ، ودرس الأدب العربي في
مدارس حلب ، وانتخب عضواً بالمجمع العلمي العربي
بدمشق ، توفي عام 1362هـ ، وخلف تصانيف نافعة . انظر :
«معجم المؤلفين» (12/29) ، و«معجم المطبوعات
العربية» (2/1863) .

(6) في الأصل « أبو حيان » والتصويب من «التعليم
والإرشاد» ص : (89) . وهو أبو حيان محمد بن يوسف بن
حيان الأندلسي ثم المصري المفسر الأديب ، ولد سنة
654هـ في أواخر شوال ، بطخشارش مدينة من أعمال
غرناطة ، ونشأ بغرناطة وقرأ بها القراءات والنحو واللغة ،

شيء إلا التفسير»⁽¹⁾ ، وما أحسن ما ترجم به أبو حيان هذا التفسير الكبير [بل البحر]⁽²⁾ العميق .

ولقد يفتح الإنسان جزءاً من أجزاء هذا التفسير للمراجعة والكشف فيه عن تفسير آية من أي كتاب الله ، فلا يشعر إلا وقد توسط بحراً لجّياً ، لا يخلص الإنسان منه إلى ساحل ، ويظهر مما كتبه الإمام فخر الدين في مقدمة كتابه أنه قد أودع كتابه كثيراً مما لا تعلق له بعلم تفسير كتاب الله ، ولا ارتباط له فيه بوجه م الوجوه ، وإنما كان غرضه مما جمعه في «تفسيره» من هذه المسائل الغريبة - مع أن الكتاب في تفسير كتاب الله خاصة على ما يظهر من كلامه في أول كتابه - أن يبرهن على حقيقة ما قاله لبعض مناظريه من أن كتاب الله - جلّ ثناؤه وعلا سلطانه - لا يمكن استقصاء ما فيه من الأسرار ولا الإحاطة بما فيه من المعاني والحكم ، ولو كتب [في ذلك]⁽³⁾

ونظم وأقرأ بها العربية ، ثم ارتحل فدخل تونس والإسكندرية ، ورحل إلى مكة وحج ثم قدم مصر وتصدر لإقراء العربية ، توفي في ثاني عشر صفر سنة 745 هـ . انظر : «ذيل تذكرة الحفاظ» ، (26-5/2) ، لابن فهد .

(1) انظر : البحر المحيط ، (1 / 341) ، لأبي حيان ، وقد

سبق الكلام حول هذه المقولة .

(2) في الأصل « بالبحر » ، والتصويب من «التعليم

والإرشاد» ص : (89) .

(3) في الأصل « ذلك في » ، والمثبت من «العليم

والإرشاد» ص : (90) .

مئات⁽⁴⁾ من المجلدات ، وأن فاتحة الكتاب يمكن أن يكتب فيها مجلد ضخم في أحكامها وأسرارها ومعانيها ، ولذلك وضع في تفسير الفاتحة مجلدا لرد ما أنكره المنكرون عليه ، وإن كان لم يصنع⁽⁵⁾ شيئاً بالرد عليهم بحشو⁽⁶⁾ كتابه بهذه المسائل التي ذكرها ولا ارتباط لها بتفسير كتاب الله بوجه من الوجوه ، وكل كلام مؤلف كلام الله أو غيره يمكن للعالم أن يتوسع في الكتابة عليه إلى مثل ما توسع به الإمام فخر الدين في تفسير كتاب الله ، والمؤلف إذا أغمض عينه⁽¹⁾ وتسامح في تأليفه ، وراعى المناسب والمجاور ومجاوره ، استطال في يده حبل الكلام ، فلم يقف به عند حد ، ولقد رأينا لمتأخر⁽²⁾ من متأخري المصريين -

(4) كذا في الأصل ، ورسمت في «التعليم والإرشاد» ، «مآت» ، ص: (90) .

(5) في الأصل « يضع » ، والتصويب من «التعليم والإرشاد» ص : (90) .

(6) في الأصل « لحشو » ، والتصويب من «التعليم والإرشاد» ص : (90) .

(1) في الأصل « عينيه » ، والمثبت من «التعليم والإرشاد» ص : (90) .

(2) في الأصل « المتأخر » ، والتصويب من «التعليم والإرشاد» ص : (90) .

يدعى السحيمي⁽³⁾ - حاشية⁽⁴⁾ على شرح عبدالسلام⁽⁵⁾
على «جوهرة التوحيد»⁽⁶⁾ ، تقع في أربع مجلدات
ضخام ، على أن الأمير⁽⁷⁾ - وهو أطول باعاً منه في
علم الكلام وأدق نظراً - استوعب الكلام على شرح
عبدالسلام في مجلد صغير ، وكان في قدرة السحيمي

-
- (3) أحمد بن محمد بن علي السحيمي القرشي الحسني
القلعاوي الشافعي الأزهري ، نزيل قلعة الجبل بالقاهرة ،
فقيه مصري من أعيان الشافعية ، كانت وفاته سنة
1178هـ ، وله كتب منها : «العطايا السنية في شرح
المواهب اللدنية» ، و«المزيد على إتحاف المريد شرح
جوهرة التوحيد» . انظر : «الأعلام» (1/243) ، و«معجم
المطبوعات» ، (1/1012) ، و«معجم المؤلفين» ، (131-2/130) .
- (4) اسمها : «المزيد على إتحاف المريد بشرح جوهرة
التوحيد» .
- (5) اسم الشرح : «إتحاف المريد بشرح جوهرة التوحيد» ،
وعبد السلام هو بن إبراهيم اللقاني المصري المالكي ، فقيه
متكلم صوفي ولد سنة 971هـ ، وتوفي في الخامس عشر
من شوال سنة 1078هـ ، وله مؤلفات منها : «إتحاف المريد
بشرح جوهرة التوحيد» ، و«السراج الوهاج بشرح قصتي
الإسراء والمعراج» . انظر : «معجم المؤلفين» ، (5/222) .
- (6) كتاب «جوهرة التوحيد» ، لإبراهيم بن حسن اللقاني ،
والد عبدالسلام .
- (7) محمد بن محمد بن أحمد بن السبباوي المالكي
الأزهري الشهير بالأمير ، فقيه نحوي أصله من المغرب ، ولد
بنو من أعمال منفلوط بمديرية أسيوط بمصر ، في ذي
الحجة سنة 1154هـ ، ورحل مع والديه إلى القاهرة ، حفظ
القرآن في التاسعة من عمره ، وتعلم في الأزهر ، وحضر
دروس أعيان عصره وأجتهد وحصل ، توفي بالقاهرة في

أن يضيف إلى مجلداته الأربع أربعة آخر ، ولكن رأى
أن الاختصار على هذا المقدار كاف في البلاغ⁽⁸⁾
إلى ما قصده من البرهان ، على سعة إطلاعه .
وجاء الألوسي⁽¹⁾ من متأخري أهل العراق ، فأخذ
تفسيره⁽²⁾ من تفسير الإمام فخر الدين ، إلا أنه حذف
منه كثيراً من الزوائد ، وأضاف إليه - وأحسن غاية⁽³⁾
الإحسان - ، [ضم إليه]⁽⁴⁾ شيئاً من أقوال سلف
المفسرين⁽⁵⁾ ومتقدميهم وإن⁽⁶⁾ لم يميز بين ما قوي

العاشر من ذي القعدة سنة 1232 هـ . انظر : «الأعلام» ، (7/71) ، و«معجم المطبوعات» ، (1/473-475) ، و«معجم المؤلفين» ، (11/183-184) .

(8) في الأصل « البلاغة » ، والتصويب من «التعليم والإرشاد» ص : (91) .

(1) محمود بن عبدالله الحسيني الألوسي أبو الثناء ، مفسر محدث فقيه أديب ، ولد سنة 1217 هـ ، بمدينة بغداد ، في الرابع عشر من شعبان ، وتقلد الإفتاء بها ، ثم عزل وسافر إلى الموصل ، ثم ارتحل إلى بلدان أخرى ، ثم عاد إلى بغداد وتوفي بها في الخامس والعشرين من ذي القعدة سنة 1270 هـ . انظر : «معجم المؤلفين» ، (12/175) .

(2) اسمه : « روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني » ، وهو مطبوع ومتداول .

(3) في الأصل « غاليه » ، والتصويب من الهامش .

(4) ليست في «التعليم والإرشاد» ، والأولى حذفها .

(5) في الأصل « المتأخرين » ، والتصويب من «التعليم والإرشاد» ص : (91) .

(6) في الأصل « وأن » ، والتصويب من «التعليم والإرشاد» ص : (91) .

سنده من هذه الأقاويل [وما وهى]⁽⁷⁾ ، فبقي في الأمر بعض لبس وإشكال ، وأضاف إليه أيضاً جملة كبيرة من تفاسير المتصوفة ، فلم يكتف - رحمه الله - بجمع تأويلات المتكلمين⁽⁸⁾ التي تأولوا بها القرآن للاستدلال على عقائدهم وتطبيقها على ما أدتهم إليه عقولهم منها ، عملاً بقاعدتهم المشهورة عندهم من وجوب تأويل النقل إذا عارض العقل حتى يرجع إلى العقل ، فأضاف إلى ذلك تأويلات المتصوفة التي صرفوا بها القرآن عن ظاهره إلى معان لا تدل الألفاظ العربية عليها بوجه من وجوه الدلالات المعروفة عند الناس ، فجاء كتابه جامعاً للطرق الثلاثة .

طريقة السلف ، وطريقة المتكلمين ، وطريقة المتصوفة ، إلا أن طريقة السلف لم يتعرض فيها لبيان طرق نقلها ، وتمييز⁽⁹⁾ صحيحها من سقيمها ، ولذلك⁽¹⁾ كان ككتب الحديث التي لا يبين فيها سند الحديث وحال رجاله ، لا تقع الثقة به ، سيما إذا

(7) ليست في الأصل ، واستدركتها من «التعليم والإرشاد» ص : (91) .

(8) في الأصل « المتأولين » ، والتصويب من «التعليم والإرشاد» ص : (91) .

(9) في الأصل « تميز » ، والتصويب من الهامش .

(1) في الأصل « كذلك » ، والتصويب من «التعليم والإرشاد» ص : (91) .

تعارض مع غيره ولم يقع الترجيح بينهما بوجه من وجوه الترجيح»⁽²⁾.

أقول⁽³⁾ :هذا الذي نقلناه في حق الرازي و
«تفسيره» ، عن الذهبي ، والعسقلاني ، والسيوطي ،
وبدر الدين ، غير كاف في كشف عوار هذا التفسير ،
والذي يكشف عواره ويبيد سوءته ما كتبه في غمز
ولمز وتقبيح وتجهيل أهل الحديث ، ومنهم نبيهم ﷺ
وأصحابه والتابعون لهم ، ومنهم الأئمة الأربعة ،
وغيرهم ممن أثبتوا لله تعالى هذه الصفات التي ورد
بها القرآن والسنة ، وأثبتوا لله ما دلت عليه ، من غير
تأويل ، ولا تكييف .

أنظر - رحمك الله - بعين الإنصاف ، خصوصاً إلى
 ما كتبه الرازي على قوله تعالى : (وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ) (١)
 (يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) (٢) ، وإلى ما كتبه على قوله تعالى : (زُرُّوا
 كَذِبًا) (٣) ، وإلى ما كتبه على قوله تعالى : (وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا
 قَوْلَهُ) (٤) ، وإلى ما كتبه على قوله تعالى : (وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا
 قَوْلَهُ) (٥) ، وإلى ما كتبه على قوله تعالى : (وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا
 قَوْلَهُ) (٦) ، وإلى ما كتبه على قوله تعالى : (وَمَا كُنْتُمْ بِأَعْيُنِنَا
 قَوْلَهُ) (٧) .

(2) انظر «التعليم والإرشاد» ص : (89 - 92).

(3) الكلام للفقیه .

(4) سورة ص ، (75) .

(5) سورة غافر ، (36 - 37) .

(6) سورة الملك ، (16) .

(7) أَي سَوْرَةِ النَّمْلِ ، وَلَعَلَّ هَذَا مِنَ الْوَهْمِ ، فَإِنْ كَلَامٌ

الرازی علی هذه الآية فی سورة الملك .

أورد على أهل الإثبات إثنا عشر حجة عقلية ،
أبطل بها النصوص التي تمسكوا بها ووصفهم بأنهم
مشبهة⁽⁸⁾ .

وفي الآية الثانية التي في سورة غافر جهلهم ،
وسأل الله أن يخزيهم⁽¹⁾ . والذي يظهر لي أن الرجل ما
كان يستحضر حال الرد على أهل الحديث إلا صورة
نفسه .

ثم أخذ ينزه الله عن سائر الصفات التي هي من
صفات الأجسام ، فهو أولاً شبة ، ثم عطل ، ولو عقل
المسكين أن هناك إله ذاته ليست كالذوات وصفاته
ليست كالصفات ، وإن اشتركت في التسمية ، لما
قدم على هذه المخازي ، ولسنا الآن في صدد الرد
عليه ، ولكني أقول له كلمة وهي : أنكم معشر
المتكلمين ، قد أثبتتم له سبحانه وتعالى الحياة والقدرة
والإرادة والسمع والبصر والكلام إلخ ، مع أنكم تعلمون
أن كل إنسان ناطق موصوف بهذه الصفات ، فلم
أثبتموها له تعالى مع كونه يشاركه فيها غيره من
المخلوقات ، فإن قلتم أثبتناها له تعالى بوجه غير
الوجه الذي أثبتناها للمخلوقين فهو حي لا كحياة

(8) انظر : «مفاتيح الغيب» ، (30 / 69-70) ، للرازي .

(1) المصدر السابق ، (27 / 27) .

المخلوقين وكذا قادر ومريد ومتكلم ، قلنا لكم ولم لم تجرُّ هذا في سائر الصفات التي نفيتموها⁽²⁾ .

فالحاصل أن كل ما ذكره في هذه المواضع محتجاً به على أهل الإثبات فهو في الحقيقة سراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ، وأنى لعسكر الشيطان وجيوش الجهمية والمعتلة لملاقاة ومكافحة حزب الوحيين ، وفي مقدمتهم نبهم محمد ﷺ ، فهم يضربون ويناضلون تحت راية القرآن ، ألا إن حزب الله هم الغالبون⁽³⁾ ، (ي ن ن ن ن)⁽⁴⁾ ، ولولا مخافة طول المقام ، لنقلت كلامه ورددت عليه ، وفي هذا القدر كفاية لمن أراد الله عصمته .

وأما كتب الفقه فعند وصفها والكلام عليها يقف القلم مندهشاً متحيراً كيف يكتب ولكن إذا عرّفك⁽¹⁾ فضل الفقه وكيف كان في زمان الصحابة ومن بعدهم إلى الزمان الذي حدث فيه التمهذب والتشيع لكل

(2) انظر في تفصيل ذلك ، «الرسالة التدمرية» ص: (31) وما بعدها ، لابن تيمية .
(3) اقتباس من قوله تعالى : ي ت ت ت ت ت ، « المجادلة » (22) .
(4) سورة المجادلة ، (19) .
(1) كُتب فوق الكلمة ، « عرّفناك » .

إمام مخصوص ، فعند⁽²⁾ ذلك يسهل عليك ما لاقيته من الدهشة والحيرة .

فاعلم أيها القارئ السني الذي لم يضرب بمعول التمثال⁽³⁾ والعصبية ، أن الفقه هو لبُّ الكتاب والسنة ، وكيف لا يكون كذلك وقد قال □ : « من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »⁽⁴⁾ .

وقال : « الناس معادن كمعادن الذهب والفضة ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا »⁽⁵⁾ .

ولكن ما هو الفقه ؟

اعلم أولاً أن الفقه ليس هو الذي تجده مسطوراً في هذه الكتب الكثيرة الضخمة ، وإنما الفقه هو الفهم عن الله ورسوله ، والفقه الذي حض رسول الله □ على تعلمه وتعليمه هو الفقه المستنبط من الكتاب والسنة ، وأنت أيها القارئ ما أظنك تخالفني

-
- (2) في الأصل « فقد » ، والتصويب من الهامش .
(3) في الأصل « المذهب » ، والتصويب من الهامش .
(4) رواه البخاري في « صحيحة » ، كتاب العلم ، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، برقم : (71) ، ومسلم في « صحيحة » ، كتاب الزكاة ، باب النهي عن المسألة ، برقم : (1037) ، كلاهما من حديث معاوية بن أبي سفيان .
(5) رواه مسلم في « صحيحة » من حديث أبي هريرة ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب الأرواح جنود مجندة ، برقم : (2638) ، وفيه تقديم وتأخير .

إذا ألقت نظرك إلى عصر الصحابة والتابعين ، أسألك أولاً ، هل كانت هذه الكتب التي تراها في هذا الزمان كلها موجودة في تلك العصور المشهود لأهلها بالخير ؟ أو كانوا يحفظون كل ذلك ؟ فما أظنك تقول بالأول ، لأن الحس يردُّه ، ويجوز أن تقول بالثاني ، فإن قلتَ به فلم لم تُنقل عنهم بالأسانيد الصحيحة ، ومؤلفات القوم في تلك العصور معروفة مشهورة ، ونحن نعلم قطعاً أن رسول الله ﷺ مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين صحابياً ، فلو أخذنا نعدَّ العلماء منهم بالفقه ما نجد في الألف واحداً ، فالمعروفون بالفتوى كانوا أناساً معدودين⁽¹⁾ ، وكذلك في عصر التابعين ، فمن بعدهم إلى وقت ظهور التمثهزب ، ومع كل ذلك فما كنا نسمع أن فلاناً عُمرى أو بكرى أو عثمانى أو علوى ولا زهرى ، ولا غير ذلك من الانتساب إلى واحد بعينه ، بل كانت طريقتهم في تعلُّم هذا الدين هو أن يسأل العامي من يعتقد أنه من أهل العلم عن حكم الله في المسألة ، فيفتيه بما يعلمه فيها من كتاب أو سنة ، ولم يقل له هذا رأيي ، أو يجب عليك أن تقلدني ، وما

(1) قال ابن حجر : « أكثر الصحابة فتوى مطلقاً سبعة : عمر ، وعلي ، وابن مسعود ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وعائشة ، - رضوان الله تعالى عليهم أجمعين - . وقال ابن حزم : وفي الصحابة نحو من مائة وعشرين نفساً مُقلون في الفتيا جداً ، لا يروى عن الواحد منهم إلا المسألة والمسألتان والثلاث » . انظر : «الإصابة في تمييز الصحابة» ، (1/14) ، لابن حجر العسقلاني .

زال الأمر على هذه الحالة حتى حدث التمثيل ، فعند ذلك انبرى كل فريق يتبع إماماً مخصوصاً ، وليتهم انتسبوا إلى أحد من الصحابة أو التابعين ، بل تبعوا أئمة غيرهم ، وهجروا فتاوى الصحابة والتابعين ، وحرّموا على الناس العمل بها ، وأوجبوا عليهم العمل بما قاله أصحاب هذه المذاهب ، وليتهم اقتصروا على أقوال أئمتهم ، بل أخذوا في التأصيل والتفريع على أقوالهم ، وإن خالفت ما كتبه الأئمة ودونوه في كتبهم ، وأنت تعلم أن أئمة المذاهب ما قالوا معشار عُشر ما في هذه الكتب التي نراها الآن ، مع كونهم قد قالوا إن باب الاجتهاد قد سُدَّ وأُغلق بعد عصر الأئمة الأربعة ، وكيف ساغ لهم فتح هذا الباب إن سُدَّ وأُغلق ، فلا ندري أهم سدوه على الناس فقط وفتحوه لأنفسهم !

ولو رأيت ما يفعله أتباع أهل هذه المذاهب بالنصوص القرآنية والأحاديث

الصحيحة النبوية من التأويل والتحريف وجرح المعدل وتعديل المجروح ، لرأيت أمراً عجيباً ، فإذا سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أدرك من الصلاة ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح »⁽²⁾ ، ثم ترجع

(1) زيادة من الهامش .

(2) رواه البخاري في «صحيحه» ، من حديث أبي هريرة ، كتاب مواقيت الصلاة ، باب من أدرك من الفجر ركعة ، رقم

إلى الطحاوي لتنظر ما قال في هذا الحديث الذي يخالف مذهبه ، لوجدته يقول : معنى الإدراك هو الاحتلام ، لا بمعنى التحصيل⁽³⁾ .

وإذا سمعت أن رسول الله ﷺ⁽⁴⁾ كان يصلى في حجرة عائشة وهي معترضة بين يديه كالجنازة ، فإذا سجد غمزها في رجلها لترفعها لأجل أن يسجد ، وأنها التمسته ذات ليلة فوقع يدها على قدميه الشريفتين وهما منصوبتان ، وأنها أدخلت يدها في أصول شعره لتنظر هل أغتسل أم لا⁽⁵⁾ ، ومع كل ذلك فلم يتوضأ في لمسه إياها ، ثم رجعت إلى الشافعية مثلاً لقالوا لك لعله كان بحائل⁽⁶⁾ ، وإذا نظرت في «الموطأ»

(579) ، ومسلم في «صحيحه» ، كتاب المساجد ، باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك تلك الصلاة ، رقم (608) ، من حديث أبي هريرة ، ولفظه : « من أدرك ركعة من الصبح ... » .

(3) انظر في بسط المسألة : «شرح معاني الآثار» ، (1/399) ، للطحاوي .

(4) زيادة من الهامش .

(5) رواه البخاري في «صحيحه» بنحوه ، من حديث عائشة ، كتاب الصلاة ، باب هل يغمز الرجل امرأته عند السجود لكي يسجد ؟ برقم: (519)، ومسلم في «الصحيح» ، بنحوه كذلك ، من حديث عائشة ، كتاب الصلاة ، باب الاعتراض بين يدي المصلي ، برقم: (512) ، وأخرج تنمة الحديث مسلم ، برقم: (486) .

(6) قال النووي عند حديث : « فإذا سجد غمزني » ، استدل به من يقول لمس النساء لا ينقض الوضوء ، والجمهور على أنه ينقض ، وحملوا الحديث على أنه غمزها فوق حائل ، وهذا هو الظاهر من حال النائم ، فلا دلالة فيه على عدم

وغيره ، ورأيت أن رسول الله ﷺ كان يبسم في الصلاة⁽⁷⁾ ، وكان يضع يديه على صدره ، كما وردت بذلك الأحاديث الكثيرة المفيدة لذلك⁽¹⁾ ، ثم رجعت إلى المالكية لقالوا لك البسمة في أول الفرض مكروهة⁽²⁾ ، والسنة في الصلاة هو السدل⁽³⁾ ،

النقض . انظر «شرح صحيح مسلم» ، (4/194) ،
و«المجموع شرح المذهب» (2/37) للنووي ، و«المغني» (261- 10/256) لابن قدامة ، و«المحلى» ، (1/248) لابن حزم .

(7) انظر : «الأم» ، (1/129-130) ، للشافعي ،
و«المستصفى» ، (1/198-199) ، للغزالي .
(1) جاء في ذلك أحاديث كثيرة إلا أنها لم تحدد وضع اليدين على الصدر ، ومن ذلك ما رواه مالك في الموطأ عن سهل بن سعد أنه قال : (كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة) ، باب وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة ، (1/158) ، رقم (46) .
ورواه بلفظه البخاري في «صحيحه» عن سهل بن سعد ، كتاب الأذان ، باب وضع اليمنى على اليسرى ، برقم : (740) ، وروى مسلم في «الصحيح» من حديث وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه حيث دخل في الصلاة ، كبر ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى ، كتاب الصلاة ، باب وضع يده اليمنى على اليسرى بعد تكبيرة الإحرام ، برقم : (401) .

(2) انظر : «المدونة الكبرى» ، (1/64) ، للإمام مالك بن أنس .

(3) قال الحافظ ابن حجر في مسألة وضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة : « قال ابن عبد البر : لم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف ، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين ، وهو الذي ذكره مالك في

مستدلين برواية ابن القاسم⁽⁴⁾ في «المدونة»⁽⁵⁾ ، وإذا نظرت في كتب السنة الصحيحة ، ورأيت أن رسول الله ﷺ قد حكم في المَصْرَاة⁽⁶⁾ بردها وصاع من تمر معها⁽¹⁾ ، لقالوا لك هذا الحديث مخالف للقياس فلا يقبل⁽²⁾ ، وإذا قلت لهم إن رسول الله ﷺ قد قضى

«الموطأ» ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره ، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال ، وصار إليه أكثر أصحابه . انظر : «فتح الباري» ، (2/263-262) ، وانظر كلام ابن عبد البر في «التمهيد» (4/564) ، وانظر كذلك : «نصب الرأية تخريج أحاديث الهداية» ، (1/392-394) ، لجمال الدين الزيلعي .

(4) عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي ، أبو عبدالله المصري الفقيه مولده سنة 128 هـ ، وقيل غير ذلك ، رحل من مصر إلى المدينة لملاقاة مالك ، وروى عنه الحديث والمسائل وعن ابن عيينة وغيرهما ، قال عنه أبو زرعة : مصري ثقة ، وقال النسائي : ثقة مأمون أحد الفقهاء ، وقال الحاكم : ثقة مأمون ، توفي في صفر سنة 191 هـ ، وله رواية «الموطأ» المعروفة . انظر : «تهذيب التهذيب» (227-6/226) .

(5) انظر «المدونة الكبرى» ، (1/74) .

(6) المَصْرَاة : قال ابن فارس : من صرى ، والصاد والراء والحرف المعتل أصل واحد صحيح يدل على الجمع ، يقال صرى الماء يصريه إذا جمعه ، وماء صرى مجموع .

وكأن الصراة مشتقة ومأخوذة من هذا ، وسميت المَصْرَاة من الشاة وغيرها ، لاجتماع اللين في أخلافها ، انظر : «معجم مقاييس اللغة» ، (3/346) ، وقال ابن الأثير :

صریت الماء وصریته إذا اجمعتة وحبسته ، والمَصْرَاة : الناقة أو البقرة أو الشاة يصرى اللبن في ضرعها أي يجمع ويحبس . انظر : «النهاية» (3/27) .

بالقصاص من اللطمة⁽³⁾ ، وأنه أقاد فيمن قتل بحجر⁽⁴⁾ ،
لقالوا لكن لا قصاص في اللطمة ، لأنها لا تقدر ، ولا
قود في الحجر ولو ضربه بأبي قبيس⁽⁵⁾ ، وإذا نظرت
في السنة في أبواب النجاسات مثلاً ، تجد أن رسول
الله ﷺ لم يأمر بغسل الإناء سبعاً إحداهن بالتراب إلا

(1) أخرج مسلم في «صحيحه» ، كتاب البيوع ، باب حكم
بيع المصرّة ، برقم: (4/152) ، من حديث أبي هريرة رضي
الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من اشترى شاة مصراة
فليقلب بها فليحلبها فإن رضي حلابها أمسكها ، وإلا ردها
ومعها صاع من تمر » ، وأخرج البخاري نحوه ، في كتاب
البيوع ، باب النهي للبائع أن لا يحفل الإبل ، برقم: (2148) ،
من حديث أبي هريرة .

(2) نسب الحافظ ابن حجر هذا القول لابن دقيق العيد
واستحسنه . انظر : «فتح الباري» ، (4/424-425) .
(3) لم أجد ذلك فيما اطلعت عليه من كتب السنة ، وإنما
وجدت حديثاً أخرجه النسائي في «سننه» ، عن ابن عباس :
أن رجلاً وقع في أب كان له في الجاهلية فلطمه العباس
فجاء قومه فقالوا ليلطمه كما لطمه ، فلبسوا السلاح ، فبلغ
ذلك النبي ﷺ فصعد المنبر فقال: أيها الناس أي أهل الأرض
تعلمون أكرم على الله - عز وجل - ؟ فقالوا أنت ، فقال إن
العباس مني وأنا منه ، لا تسبوا موتانا فتؤذوا أحياءنا ، فجاء
القوم فقالوا يا رسول الله ، نعوذ بالله من غضبك استغفر
لنا ، كتاب القسامة ، باب القود من اللطمة ، (8/401-402)
، رقم: (4789) .

(4) وردت بذلك أحاديث منها ما أخرجه البخاري في
«صحيحه» ، من حديث أنس بن مالك قال : خرجت جارية
عليها أوصاح المدينة ، قال : فرماها يهودي بحجر قال فجيء
بها إلى النبي ﷺ وبها رمق ، فقال لها رسول الله : « فلان
قتلك » ، فرفعت رأسها ، فأعاد عليها ، قال : « فلان قتلك »

من ولوغ الكلب⁽¹⁾ ، ثم رجعت إلى كتب الحنابلة
لرأيهم يقولون سائر الأنجاس كالكلاب تغسل سبعاً
إحداهن بالتراب ، مستدلين بأثر بعض الصحابة⁽²⁾ ،
وهذا وحده لا تقوم به حجة ، وإذا نظرت في كتب
السنة في باب التحليل ، لوجدت فيها أن رسول الله

فخفضت رأسها ، فدعا به رسول الله فقتله بين الحجرين ،
كتاب الديات ، باب : إذا قتل بحجر أو بعصا ، برقم :
6877) ، وأخرج مسلم في «صحيحه» نحوه ، كتاب
القسامة والمحاريب ، باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر
وغيره ، برقم : (1672) .

(5) مسمى لجبل معروف بمكة ، قال أبو الوليد الأزرقى :
« أخشبا مكة ، أبو قبيس ، وهو الجبل المشرف على الصفا ،
... وكان يسمى في الجاهلية الأمين » ، انظر : «أخبار مكة
وما جاء فيها من الآثار» ، (2/266) ، للأزرقى ، وذكر أبو
البقاء محمد بن بهاء الدين ابن الضياء أن أبا قبيس هو أول
جبل وضع في مكة . انظر : «تاريخ مكة المشرفة» ،
ص : (25) ، لأبي البقاء ، والمراد المبالغة في حجم الحجر
الذي يضرب به .

(1) أخرج مسلم في «صحيحه» من حديث أبي هريرة
قال : قال رسول الله ﷺ : « طهور إناء أحلكم إذا ولغ الكلب
فيه أن يغسله سبع مرات » ، وعن ابن المغفل قال : أمر
رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ، ثم قال : « ما بالهم وبال الكلاب
؟ » ، ثم رخص في كلب الصيد وكلب الغنم وقال : « إذا ولغ
الكلب في الإناء فاغسلوه سبع مرات ، وعفروه الثامنة في
التراب » ، «صحيح مسلم» ، كتاب الطهارة ، باب حكم ولوغ
الكلب ، برقم : (279-280) ، وأخرج البخاري في «صحيحه»
نحوه ، كتاب الوضوء ، باب إذا شرب الكلب في إناء أحلكم
فليغسله سبعاً ، برقم : (172) .

□ (3) : « لعن المُحَلِّل والمُحَلَّل له » (4) ، وأنه التيس المستعار (5) ، ثم رجعت إلى حاشية ابن عابدين على الدر المختار (6) ، لوجدته يقول نقلاً عن أصحابه أنه مأجور (7) ، فرسول الله يقول ملعون ، وهم يقولون مأجور ، وهل يرضى أبا حنيفة ذلك ؟ كلا .

والحاصل أن هذه المذاهب قد قصت على النصوص القرآنية والنبوية ، فإذا فسر القرآن حنفي مثلاً أو

(2) ورد هذا عن عبدالله بن عمر بن الخطاب ، انظر : «المغني» لابن قدامه (1/75) .

(3) زيادة من الهامش .

(4) أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب النكاح، باب في التحليل ، برقم: (2069) ، والترمذي في «جامعه» ، كتاب النكاح ، باب ماجاء في المحلل له ، برقم: (1120) ، من حديث عبدالله بن مسعود ، وابن ماجه في «سننه» ، كتاب النكاح ، باب المحلل والمحلل له ، برقم: (1934) ، من حديث عبدالله بن عباس ، والحديث صححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» ، (2/908) ، برقم: (5101) .

(5) جاء في هذا حديث رواه ابن ماجة ، عن عقبه بن عامر قال : قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ » ، قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : « هو المحلل ، لعن الله المحلل والمحلل له » ، كتاب النكاح ، باب المحلل والمحلل له ، برقم: (1936) ، والحديث حسنه الألباني في «صحيح الجامع»، (1/507) ، برقم: (2596) .

(6) كتاب في الفقه الحنفي مسمى بـ «رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار» ، لمحمد أمين المعروف بابن عابدين ، طبع بمكتبة مصطفى البابي الحلبي ، وغيرها .

(7) انظر : «رد المختار على الدر المختار» ، (52-5/50) ، لابن عابدين .

مالكي أو شافعي أو حنبلي أو زيدي أو جعفري أو أباضي ، جعل القرآن والسنة أدلة لمذهبه ، وقابله الآخر بالمثل ، والحال أنهم قرروا قاعدة ، وهي أن الدليل إذا طرأ عليه الاحتمال سقط به الاستدلال⁽¹⁾ ، فعلى هذا لا تكون نصوص القرآن والسنة حجة ، لأنها كلها قد طرأ عليها الاحتمال ، فسقط بها الاستدلال ، وهم يقولون إن الحق عند الله في كل مسألة واحد فلا أدري ما هذا ، ونسمعهم يقولون عندنا ضعيف الحديث مقدّم على القياس ، ثم تجدهم بعد ذلك يقدّمون قياس الشبه⁽²⁾ على الحديث الصحيح ، فما هذا التناقض .

وجاء المتأخرون بعدهم فلم يقفوا عند حد معلوم ، بل كل من استحسّن شيئاً⁽³⁾ أو رأى رأياً سطره في كتابه ، ويأتي الذي بعده ويقول هذا مذهب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، والله يشهد أن هذا القول ما قاله أحد منهم ولا سمع به قط ، فلو رأيت الباجوري في «حاشيته على ابن قاسم»⁽⁴⁾ وهو يقول

(1) نسب الفقيه هذه القاعدة لأهل الأصول ، انظر :

«الكشف المبدي» ، ص : (158) .

(2) قياس الشبه : هو أن يتردد الفرع بين أصلين فيُلحق بأكثرهما شبيهاً . انظر : «مذكرة في أصول الفقه» ، ص : (316) ، للشنقيطي .

(3) زيادة من الهامش .

(4) «حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي على

متن ابي شجاع» في الفقه الشافعي ، لها طبعات قديمة ،

في غسل الميت وأنه فرض على الكفاية، وإذا مات الميت ولم يغسله أحد، فأحياه الله حتى غسل نفسه ، ثم مات هل يسقط الفرض عن لم يفعل ، كما وقع ذلك كرامة لسيده أحمد البدوي⁽¹⁾ .

وإذا رأيته يقول : السنة من تأخير ثلث الصداق⁽²⁾ ، هو ما ورد أن سيدنا آدم - عليه السلام - لما زوجّه الله من حواء - عليها السلام - ، فطلب منه صداقها فلم يجد شيئاً يصدقها به ، فطلب منه - سبحانه - أن يصلي على سيدنا محمد مائة مرة في نفس واحد ، ففعل حتى إذا بلغ ستا وستين مرة انقطع نفسه فقال له هذه سنة الصداق في ذريتك⁽³⁾ ، إلى غير ذلك مما لا

منها طبعة بولاق 1273هـ ، وطبعة شرف 1303هـ ، وطبعة الميمنية 1326هـ ، انظر : «معجم المطبوعات» ، (1/509) .

وابن قاسم هو أبو عبدالله محمد بن القاسم الغزي الشافعي يعرف بابن قاسم وابن الغرابيلي ، تلميذ جلال الدين المحلي فقيه متكلم ولد بغزة سنة 859هـ ، ونشأ وتعلم بها وتعلم في القاهرة كذلك ، وتقلد أعمالاً في الأزهر ، توفي سنة 918هـ . انظر : «معجم المطبوعات» ، (2/1416) ، و«معجم المؤلفين» (11/147) .

(1) انظر : « حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم » ، (246-1/245) .

(2) جمعها صدق ، وهو مهر المرأة ، وجمع صدقات ، ومفردا صدقه ، لقوله تعالى : (١٠٠ ١٠٠ ١٠٠) ، النساء : (4) ، ومن الأول حديث عمر بن الخطاب : « لا تغالوا في صدق النساء » . انظر : «النهاية في غريب الحديث» ، (3/18) .

(3) المصدر السابق ، (2/130) .

يشهد له عقل ولا نقل ، لقلت هذا مذهب الشافعي ،
لأن الباجوري من الشافعية ، وهذا قليل من كثير ،
تركناه خوف التطويل .

فإذا كان حال كتب الفقه كما وصفنا ، وجب أن
نرجع إلى ما كان عليه عصر الصحابة والتابعين والأئمة
المجتهدين ، فنستعين على فهم كلام الله وكلام
رسوله بأفهامهم وأقوالهم ، مُطَرِّحِينَ⁽⁴⁾ ما حدث
بعدهم من هذه الأقوال المتضاربة المتناقضة ،
المخالفة لما جاء به الرسول ، ونكون حينئذ قد رجعنا
إلى الأمر الأول ، فعند ذلك تحسم وتقطع مادة النزاع
والتفرقة ، والله الموفق .

وأما كتب الحديث ، فهي والله محطُّ الرجال ،
وغاية الآمال ، وبغية⁽⁵⁾ المسترشدين، إذا سَلِمَتْ
وَجُرِّدَتْ من الأحاديث الواهية والأخبار الموضوعة على
رسول الله ﷺ التي لم يقل حرفاً منها قط ، ولم تُتْرَكْ
بين دفتي هذه الكتب من غير تنبيه عليها ، ولا تبين
كشف حال واضعيها⁽⁶⁾ ، وإذا سَلِمَتْ من
تأويل الجاهليين ، وتحريف الغالين ، والله المستعان .

وأما كتب التصوف ، فقد أسلفنا لك بيان حالها
ودرجاتها وتأثيرها على المسلمين ، ولكننا نكتفي في
هذا المقام بما قاله العلماء في ترجمة إماميها

(4) في الأصل « طارحين » ، والتصويب من الهامش .

(5) في الأصل « وبغية » ، والتصويب من الهامش .

(6) في الأصل « اوضيعها » ، والتصويب من الهامش .

المقدّمين عند الصوفية وعلى كتبهما والتفرع عليها
والاقتصار منها بدور المتأخرون⁽¹⁾ عليهما⁽²⁾، وهما
الشيخ أبو حامد محمد [بن محمد]⁽³⁾ الغزالي الطوسي
صاحب كتاب «الإحياء» ، والثاني هو الشيخ محي
الدين محمد بن علي الشهير بابن عربي الحاتمي ،
صاحب «الفتوحات المكية»⁽⁴⁾ ، و«فصوص الحكم» .
ومن جاء بعدهما فإنما يضرب على نغمتهما ، لا
يخرجون عنهما إلا بالزيادة عليهما .

فأما أبو حامد الغزالي ، فإليك ما أنقله لك من
كتاب الشيخ سليمان بن سحمان النجدي⁽⁵⁾ في كتابه
المسمى بـ«البيان المبدي لشناعة»⁽⁶⁾ القول المجدي ،

-
- (1) لعل الصواب : « المتأخرين » ، لأنها مضاف إليه .
 - (2) في الأصل : « عنهما » ، والتصويب من الهامش .
 - (3) زيادة من الهامش .
 - (4) في الأصل « بمكة » ، والتصويب من الهامش .
 - (5) سليمان بن سحمان بن مصلح الخثعمي النجدي ، عالم
أديب ، ولد بقرية السقا في أبها بمنطقة عسير ، سنة
1266هـ وقيل 1268هـ ، ونشأ بها ثم انتقل مع والده إلى
الرياض ، وتولى الكتابة لعبد الله بن فيصل بن تركي ، وأخذ
العلم عن الشيخ عبدالرحمن بن حسن وابنه الشيخ
عبد اللطيف وغيرهما ، وكان شاعراً حاضراً البديهة ، سخر
شعر لخدمة الدعوة ، توفي في ربيع الآخر سنة 1349هـ ،
وله مصنفات . انظر : «مشاهير علماء نجد» ، ص: (200-
205) ، و«معجم المؤلفين» (4/264) .
 - (6) في الأصل « لشفاعة » ، والتصويب من الهامش .

في الرد على كتاب⁽⁷⁾ بابصيل⁽⁸⁾ ، قال في صفحة (14)
(0) ، من الكتاب المذكور :

« قال شيخنا شيخ الإسلام ، وقدوة العلماء الأعلام ،
الشيخ عبداللطيف ابن الشيخ عبدالرحمن بن حسن ،
- رحمه الله تعالى - :

**بسم الله الرحمن الرحيم . من عبداللطيف بن
عبدالرحمن إلى الأخ عبدالله [بن معيذر]⁽¹⁾ سلام
عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :**

فقد بلغني عنك ما يشغل كل من له حمية إسلامية
وغيره دينية على الملة الحنيفية ، وذلك أنك اشتغلت
بالقراءة في كتاب «الإحياء» للغزالي ، وجمعت عليه
مَن لديك من الضعفاء والعامة ، الذين لا تميز لهم
بين مسائل الهداية والسعادة ووسائل الكفر والشقاوة

(7) كتاب بابصيل هو «القول المجدي في الرد على عبدالله
بن عبدالرحمن السندي» ، وهو كتاب ينصر فيه مؤلفه دعوة
أحمد زيني دحلان المضللة .

(8) محمد بن سعيد بن سالم بن سعيد بصيل ، كان والده
مفتى الشافعية بمكة ، وكان
بابصيل الابن ووالده ، من أنصار دعوة أحمد زيني دحلان
المتصوف ، عاش بابصيل إلى أوائل القرن الرابع عشر
الهجري ، له كتب منها : «القول المجدي في الرد على
عبدالله بن عبدالرحمن السندي» . انظر : «معجم
المطبوعات» ، (504-1/505) ، و«معجم المؤلفين» ، (10/36) .

(1) ليست في «الدرر السنية» ، ولم أجد ترجمته .

، وأسمعتهم ما في «الإحياء» من التحريفات الجائرة ،
 والتأويلات الضالة الخاسرة ، و الشقاشق التي
 اشتملت على الداء الدفين ، والفلسفة في أصل الدين
 ، وقد أمر الله تعالى وأوجب على عباده أن يتبعوا
 رسله ، وأن يلتزموا سبيل المؤمنين ، وحرّم اتخاذ
 الولاّج⁽²⁾ من دون الله ورسوله ومن دون عباده
 المؤمنين ، و⁽³⁾ هذا الأصل المحكم لا قِوَام للإسلام إلا
 به .

وقد سلك في «الإحياء» طريق الفلاسفة
 والمتكلمين في كثير من مباحث الإلهيات وأصول
 الدين ، وكسى⁽⁴⁾ الفلسفة لحاء الشريعة ، حتى ظنها
 الأغمار والجهال بالحقائق من دين الله الذي جاءت به
 الرسل ونزلت به الكتب ، ودخل به الناس في الإسلام
 ، وهي في الحقيقة محض فلسفة منتنة ، يعرفها أولوا
 الأبصار ، ويمجها من سلك سبيل أهل العلم كافة في
 القرى والأمصار ، قد حَذَّر⁽¹⁾ أهل العلم والبصيرة عن
 النظر فيها ومطالعة خافيتها وباديها ، بل أفتى بتحريقها
 علماء المغرب ممن عُرف بالسنة ، وسماها كثير منهم
 إماتة علوم الدين ، وقام ابن عقيل أعظم قيام في

-
- (2) الولاّج : جمع وليجة ، ومعناها الخديعة أو الخيانة . انظر
 : «تفسير البغوي» ، ص : (435) .
 (3) زيادة من «الدرر السنية» (3/320) .
 (4) في «الدرر السنية» : « وكسا » (3/320) .
 (1) زيادة من الهامش .

الذم والتشنيع⁽²⁾ ، وزَيَّف ما فيه من التموية والترقيع ،
وجزم بأن كثيراً من مباحثه زندقة خالصة ، لا يُقبل
لصاحبها صرف ولا عدل .

قال شيخ الإسلام : ولكن أبو⁽³⁾ حامد دخل في
أشياء من الفلسفة ، وهي عند ابن عقيل زندقة .
وقد ردَّ عليه بعض ما دخل⁽⁴⁾ فيه من تأويلات
الفلاسفة ، ورد عليه شيخ الإسلام في «السبعينية»⁽⁵⁾ ،
وذكر قوله في العقول والنفوس ، وأنه مذهب
الفلاسفة ، فأفاد وأجاد ، وردَّ عليه غيره من علماء
الدين .

(2) في الأصل « والتشيع » ، والتصويب من الهامش .
(3) لعل الصواب : « أبا » ، لأنه منصوب بـ « لكن » .
(4) زيادة من « الدرر السنية » (3/320) ، و«البيان المبدي»
، ص : (41) .

(5) وتسمى «مسائل الإسكندرية في الرد على الملاحدة
والإتحادية» ، وتعرف بالسبعينية ، لاشتمالها الرد على ابن
سبعين وغيره من أهل الضلالة ، انظر : « العقود الدرية » ،
ص : (35) ، لابن عبد الهادي ، وقد طبع الكتاب بتحقيق
الدكتور موسى الدويش .

وقال فيه تلميذه ابن العربي المالكي⁽⁶⁾ : شيخنا أبو حامد دخل في جوف الفلسفة ، ثم أراد الخروج فلم يحسن .

وكلام أهل العلم معروف في هذا ، لا يشكل إلا على من هو مُزَجَّى البضاعة ، أجنبي عن تلك الصناعة .

إلى أن قال⁽¹⁾ : إذا سمعت ببعض⁽²⁾ عباراته المزخرفة ، قلت كيف ينهانا عن هذا فلان ، أو يأمر بالإعراض عن هذا الشأن ، كأنك سقطت على الدرة المفقودة والضالة المنشودة ، وقد يكون ما أطربك وهزَّ أعطافك وحركك فلسفة منتنة وزندقة مبهمة ، أخرجت في قالب الأحاديث النبوية والعبارات السلفية .

(6) القاضي أبو بكر محمد بن عبدالله بن العربي الأندلسي الإشبيلي المالكي ، ولد سنة 468هـ ، سمع من أهل الأندلس ، وارتحل مع أبيه وسمعا ببغداد من طراد الدينبي وابن الطيوري وغيرهما ، وتفقه بأبي حامد الغزالي ، رجع إلى الأندلس بعد أن دفن أباه في رحلته ، وكان بليغاً خطيباً مقبلاً على نشر العلم وتدوينه ، توفي بفاس في شهر ربيع الآخر سنة 543هـ ، وله كتب مجودة . انظر : «السير» ، (200- 20/197) .

(1) أي الشيخ عبداللطيف آل الشيخ .

(2) في «الدرر السنية» : « بعض » ، (3/321) .

إلى أن قال (3) : ثم جمعت بعض أقوال أهل (4) العلم وما أفتوا به في هذا الكتاب وتحذيرهم للطلاب والمسترشد ، ثم ذكر كلاماً طويلاً للذهبي في ترجمته للغزالي .

قال (5) : ومن «معجم أبي علي الصدفي» (6) تأليف القاضي عياض (7) له ، قال : الشيخ أبو حامد ذو الأنباء

(3) الشيخ عبد اللطيف .

(4) زيادة من «الدرر السنية» ، (3/322) .

(5) القائل هو الذهبي .

(6) القاضي أبو علي الحسين بن محمد بن حيون بن سكرة الصدفي الأندلسي السرقسطي ، ويعرف بابن الدراج ، حج سنة 481 هـ ، وسمع بالبصرة والأنبار ودمشق ، برع في الحديث مع حسن الخط والضبط وحسن التأليف ، وكان فقيهاً أديباً ديناً متواضعاً ، أكره على القضاء فوليه بمرسية ثم أعفى منه ، قال ابن بشكوال : هو أجل من كتب إليّ بالإجازة ، مات مقتولاً في إحدى الغزوات في ربيع الأول سنة 514 هـ ، وله كتاب «المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدفي» ، جمعه محمد بن أبي بكر القضاعي . انظر : «المعجم في أصحاب أبي علي» ، ص : (5) ، و«السير» ، (378-19/376) .

(7) أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي الأندلسي ثم السبتي المالكي ، ولد سنة 476 هـ ، رحل إلى الأندلس وروى عن أهلها وولي القضاء وكان هيناً ، متبحراً في العلوم صاحب ذكاء وفطنة ، جمع وألف وسارت بتصانيفه الركبان ، وله معرفة بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم ، توفي في ليلة الجمعة التاسع من جمادى الآخرة ودفن بمراكش سنة 504 هـ . انظر : «السير» ، (20/212 - 218) .

الشيعة والتصانيف العظيمة ، غلا في طريقة التصوف ، وتجرد لنصر مذهبهم ، وصار داهية في ذلك ، وألف فيه تأليفه⁽¹⁾ المشهورة ، أخذ عليه فيها مواضع ، وساءت به ظنون أمة ، والله أعلم بسيره ، ونفذ أمر السلطان عندنا بالمغرب وفتوى الفقهاء بإحراقها والبعد عنها فامتثل ذلك .

وقال الذهبي أيضاً⁽²⁾ : قد ألف الرجل في ذم الفلاسفة كتاب «التهافت»⁽³⁾ ، وكشف عوارهم⁽⁴⁾ ، ووافقهم في مواضع ظناً منه أن ذلك حق أو موافق للملة ، ولم يكن له علم بالآثار ، ولا خبرة بالسنة النبوية القاضية على العقل ، وحُبب إليه إدمان النظر في كتاب «رسائل إخوان الصفا»⁽⁵⁾ ، وهو داء عُضال وجربٌ مُرْدٍ⁽⁶⁾ وسمٌ قاتل ، ولولا أن أبا حامد من الأذكياء وخيار المخلصين لتلف ، فالحذر الحذر من هذه الكتب ، واهربوا بدينكم من شبه الأوائل ، وإلا وقعتم في الحيرة ، فمن رام النجاة والفوز فليلزم العبودية ، وليكثر الاستغاثة بالله وليبتهل إلى مولاه في

(1) في «البيان المبيد» : ص : (142) ، «تأليفه» .

(2) ليست في «الدرر السنية» .

(3) اسمه تهافت الفلاسفة ، مطبوع متداول .

(4) في «الدرر السنية» : «عوراتهم» ، (3/324) .

(5) اسمه «رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا» ، وهو كتاب مطبوع ومتداول ، وهو من وضع الباطنية .

(6) في الأصل «مردى» ، والتصويب من الهامش .

الثبات على الإسلام ، وأن يتوفى على إيمان الصحابة
وسادات⁽⁷⁾ التابعين ، والله الموفق ، فبحسن قصد
العالم يُغفر له وينجو إن شاء الله تعالى⁽⁸⁾ . انتهى .

قلت⁽⁹⁾ : فتأمل كلام الذهبي - رحمه الله - وهو من
أئمة الشافعية المشهورين بالصلاح والمعرفة والدين ،
حيث قال : « ولم يكن له علم بالآثار ولا خبرة بالسنن
النبوية القاضية على العقل » ، ثم تأمل ما ذكره
المكي⁽¹⁾ من أن كتاب «الإحياء» هو عبارة عن شرح
الكتاب والسنة والطريقة ، وهو موضع نظر الله -
تعالى - ، وموضع نظر رسول الله ، (وَوُؤ □
ؤ)⁽²⁾ .

وقال قاضي الجماعة ، أبو عبدالله محمد بن أحمد
القرطبي : [إن بعضاً⁽³⁾ ممن كان ينتحل رسم الفقه
، ثم تبرأ منه شغفاً بالشرعة الغزالية والتحلة الصوفية
، أنشأ كراسة تشتمل على معنى التعصب لكتاب أبي
حامد إمام بدعتهم ، فأين هو من تشنيع مناكيره ،
وتضليل أساطيرهم ، المبينة للدين ، وزعم أن هذا من

(7) في « الدرر السنية » : « سادة » ، (3/324) .

(8) زيادة من « الدرر السنية » ، (3/324) .

(9) القائل هو ابن سحمان .

(1) **تقدمت** ترجمته ، وهو محمد بن سعيد بابصيل .

(2) سورة النور ، (16) .

(3) في « الدرر السنية » ، (3/327) ، و« البيان المبدي » ، ص : (

143) : « إن بعض من يعص » .

علم المعاملة المفضي إلى علم المكاشفة ، الواقع بهم على سِرِّ الربوبية الذي [لا يسفر]⁽⁴⁾ عن قناعه ، ولا يفوز باطلاعه إلا من تمطى إلى شيخ ضلّاته التي رفع لهم أعلامها ، وشرع أحكامها .

قال أبو حامد : وأدنى النصيب⁽⁵⁾ من هذا العلم التصديق به ، وأقل عقوبته أن لا يرزق المنكر فيه شيئاً ، فأعرض من قوله على قوله ، ولا تشتغل⁽⁶⁾ بقراءة قرآن ، ولا بكتب حديث ، لأن ذلك يقطعه عن الوصول إلى إدخال رأسه في كُمِّ جيبه ، والتدثر بكسائه ، فيسمع نداء الحق ، فهو يقول ذروا ما كان السلف عليه ، وبادروا ما آمركم به ، ثم إن القاضي أقذع وسبَّ وكفَّر .

وقال أبو حامد : وصدور الأحرار قبور⁽⁷⁾ الأسرار ، ومن أفشى سِرِّ

(4) رسمت في الأصل : « لا يفر » ، والتصويب من الهامش .

(5) زيادة من « السير » ، (19/332) .

(6) في « الدرر السنية » ، (3/327) ، « يشتغل » .

(7) في الأصل : « قبول » ، والتصويب من الهامش .

الربوبية كفر ، ورأى⁽¹⁾ مثل قتل الحلاج⁽²⁾ خير من إحياء عشرة لإطلاقه ألفاظاً ، ونقل عن بعضهم قال : للربوبية سير ، لو ظهر لبطلت النبوة ، وللنبوة سير لو كشف لبطل العلم ، وللعلم سير لو كشف لبطلت الأحكام .

قلت : سر العلم قد كشف بصوفية أشقياء ، فأنحلّ النظام ، وبطل لديهم الحلال والحرام .

قال ابن أحمد⁽³⁾ : ثم قال الغزالي : القائل⁽⁴⁾ بهذا إن لم يُرد إبطال النبوة في حق الضعفاء ، فما قال ليس بحق ، فإن الصحيح لا يتناقض ، وإن الكامل لا يطفئ⁽⁵⁾ نور⁽⁶⁾ معرفته نور ورعه .

(1) في «البيان المبيدي» ، ص: (144) ، « ورأى » .
(2) الحسين بن منصور بن محمي الحلاج ، الفارسي البيضاوي الصوفي ، نشأ بتستر ويقال بواسط ، صلب سهل التستري ودخل بغداد وصحب الجنيد وغيره ، وأكثر الترحال ، وتردد إلى مكة وجاور بها ، والصوفية مختلفون فيه فأكثرهم نفي أن يكون منهم ، ومنهم من قبله من أمثال أبي العباس بن عطاء ، وبين الفقهاء أنه وصل إلى الكفر ، وأمرؤا بقتله ردة ، وللحلاج أتباع ينتحلون مذهب الحلول والاتحاد الذي دعاهم إليه ، توفي مقتولاً سنة 309 هـ ، لست بقين من ذي القعدة . انظر : «السير» ، (351-318-14/313) ، و«البداية والنهاية» ، (113-11/112) .

(3) هو القاضي أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي .
(4) زيادة من «الدرر السنية» ، (3/328) .
(5) في الأصل ، و«البيان المبيدي» ، ص: (144) : « يطفئ » ، والمثبت من «الدرر السنية» ، (3/328) .
(6) في الأصل : « نار » ، والتصويب من الهامش .

وقال الغزالي : العارف تتجلى⁽⁷⁾ له أنوار الحق ،
وتتكشف له العلوم المرموزة المحجوبة عن الخلق ،
فيعرف معنى النبوة ، وجميع ما وردت به ألفاظ
الشريعة التي نحن⁽⁸⁾ منها على ظاهرها .

و⁽¹⁾ قال عن بعضهم : إذا رأيته في البداية قلت
صديقاً ، فإذا⁽²⁾ رأيته في النهاية قلت زديقاً ، ثم
فسره الغزالي فقال : إذ⁽³⁾ اسم الزنديق [لا
يلصق]⁽⁴⁾ إلا بمعطل الفرائض لا بمعطل النوافل .

وقال : ذهبت الصوفية إلى العلوم الإلهامية دون
التعليمية ، فيجلس فارغ القلب مجموع الهم يقول⁽⁵⁾ :
الله الله على الدوام ، فيفرغ قلبه ، ولا يشتغل
بتلاوة ولا كتب حديث ، فإذا بلغ هذا الحد التزم الخلوة
ببيت مظلم ، ويدثر بكسائه ، فحينئذ يسمع نداء الحق
(□ ب)⁽⁶⁾ ، (ه ه)⁽⁷⁾ .

(7) في الأصل «يتجلى» ، والمثبت من «السير» ، (19/333)

(8) في الأصل «نحوه» ، والتصويب من «السير» ، (19/333)

- (1) زيادة من «السير» ، (19/333) .
- (2) في «الدرر السنية» ، « وإذا » ، (3/328) .
- (3) زيادة من الهامش .
- (4) كذا في الأصل : «الدرر السنية» ، (3/328) ، و«البيان
المبدي» ، ص : (145) ، وفي الهامش : « لا يليق » .
- (5) في «الدرر السنية» ، « فيقول » ، (3/328) .
- (6) سورة المزمل ، (1) .
- (7) سورة المدثر ، (1) .

قلت : إنما سمع شيطاناً ، أو سمع شيئاً لا حقيقة له من طيش دماغه ، والتوفيق في الاعتصام بالكتاب والسنة والإجماع .

وقال أبو بكر الطرطوشي⁽⁸⁾ : شحن أبو حامد كتاب «الإحياء» بالكذب على رسول الله ﷺ ، وما⁽⁹⁾ على بسيط الأرض أكذب⁽¹⁰⁾ منه ، شبكة بمذاهب الفلاسفة ومعاني «رسائل إخوان الصفا» ، وهم قوم يرون النبوة مكتسبة ، وزعموا أن المعجزات حيل ومخاريق⁽¹⁾ . انتهى .

قلت⁽²⁾ : والمقصود أنه ذكر في ترجمته للغزالي ، أن من لم يقرأ في كتبه ويعمل بمقتضاها فهو من أهل الباطل ، وقد رأيت ما ذكره هؤلاء الأئمة الأفاضل من

(8) أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الأندلسي الطرطوشي الفقيه عالم الإسكندرية ، ويعرف بابن رندقة ، أخذ عن أبي الوليد الباجي مسائل الخلاف ، وحج ودخل العراق وسمع بالبصرة من أبي علي التستري ، ومن أبي عبد الله الحميدي وغيرهما ، قال ابن بشكوال : كان إماماً عالماً زاهداً ورعاً ديناً متواضعاً راضياً باليسير ، توفي بالإسكندرية في جمادى الأولى سنة 520هـ ، وله تصانيف منها : «البدع والحوادث» . انظر : «السير» ، (96-19/490) .

(9) زيادة من «الدرر السنية» ، (3/329) ، و«البيان المبدي» ص : (145) .

(10) في «الدرر السنية» ، (3/329) ، «أكثر كذبا» .

(1) انتهى كلام الذهبي والشيخ عبد اللطيف ، انظر «السير» ، (334-19/327) ، و«الدرر السنية في الأجوبة النجدية» ، (329-3/319) ، جمع عبدالرحمن بن قاسم النجدي .

(2) القائل هو ابن سحمان .

ذم كتب الغزالي ، وعلى زعم هذا المكي⁽³⁾ أن الهدى لا يؤخذ من الكتاب والسنة، ولا يعمل بمقتضاهما ، ويكفي من ذلك النظر في «الإحياء» ، والعمل بمقتضاه ، وهل هذا إلا نبذ للكتاب و السنة وراء الظهر، فالله المستعان .

ويلزم من كلامه هذا أن أئمة الإسلام المذكورين أهل ضلال وليسوا من أهل السنة والجماعة ، لأنهم حذروا عن النظر في كتبه ، ونبهوا⁽⁴⁾ على ما فيها من الأمور المخالفة للشرعية الإسلامية والطريقة المحمدية ، وإنه شحن كتاب «الإحياء» بالكذب على رسول الله ﷺ وشبكة بمذاهب الفلاسفة .

وأما أبو حامد نفسه ، فذكر شيخ الإسلام : « أنه في آخر عمره استقرَّ أمره على الحيرة والوقوف ، بعد أن نظر فيما كان عنده من طرق التُّظار أهل الكلام والفلسفة ، وسلك ما تبين له من طرق العبادة والرياضة والزهادة ، وفي آخر عمره اشتغل بالحديث - البخاري ومسلم - »⁽⁵⁾ . انتهى .

وليس المراد بما نقلناه إلا التنبيه على ما في كتبه من التأويلات الجائرة ، ليكون المسلم على حذر من

(3) محمد بن سعيد بابصیل .

(4) في الأصل: « وينهوا » ، والتصويب من الهامش .

(5) انظر «الفتوى الحموية» ، ص: (191- 195) ، بمعناه ،

لابن تيمية .

تلك الورطات ، ولعله أن يهرب بدينه من شبه الأوائل
كما ذكر ذلك الثقات الأثبات ، وبما ذكرناه تعرف ضلال
هؤلاء المتنطعين المتهوكين الحيارى المفتونين ، وأنهم
عن معرفة الهدى وحقائق المعارف ومدارك الأحكام
بمعزل ، وليس عندهم إلا التقليد المحض العاري عن
الدليل ، وتنفير العوام والطغام عن دين الله ورسوله ،
وعن ما عليه السلف الصالح والصدر الأول من إخلاص
العبادة بجميع أنواعها لله ، والتحذير عن هذه طريقته
وهذه نحلته ، فنعوذ بالله من الحور بعد الكور ، ومن
الضلال بعد الهدى ، ومن الغي بعد الرشاد ، وكان
الأولى بهذا المكي أن يكون حظه⁽¹⁾ على لزوم
«الصحيحين» والسنن والمسانيد ، وعلى تفاسير أهل
التحقيق ، كتفسير محمد بن جرير الطبري ، وتفسير
العماد بن كثير ، والبغوي ، وغيرهم من تفاسير أهل
السنة ، وأما كتب الغزالي فهي كما سمعت كلام
العلماء فيها ، والواجب على كل مسلم الاعتصام
بالكتاب والسنة ، والعض عليهما بالنواجذ ، والحص
عليهما ، وترك ما خالفهما ، ولزوم هُدي الصحابة وما
كانوا عليه ، فإنهم كانوا هم أبر هذه الأمة قلوباً ،
وأعمقها علماً ، وأقلها تكلفاً ، قوم اختارهم الله
لصحبة نبيه ، ولإظهار دينه .

(1) لعل الصواب : « حظه » .

وقد قال بعض أهل التحقيق من أهل العلم في
أبيات له قال فيها :

يا باغي الإحسان يطلب ربه
ليفوز منه بغاية الآمال

كانوا
انظر إلى هدي الصحابة والذي
عليه في الزمان الخالي⁽²⁾⁽³⁾

إلخ إلخ⁽¹⁾ .

(2) ذكر هذه الأبيات الإمام ابن القيم في «إغاثة اللهفان
من مصائد الشيطان»، (1/212)، ولم ينسبها لأحد .
قال الشيخ محمد حامد الفقي : « أنا لا أشك في أن هذا
القائل هو الإمام المحقق الرباني الصادق ابن القيم ، وهذا
تَقَسُّه في الشعر وروحه ، وهذه شكايته من أهل زمانه ،
فرحمه الله ، وجزاه خير الجزاء » .

(3) انظر كتاب «البيان المبدي لشناعة القول المجدي» ،
ص: (140-147) ، للشيخ سليمان بن سحمان .
(1) وتتمة الأبيات :

واسلك طريق القوم أين تيمموا *** خذ يمنا ما الدرب ذات
شمال

تالله ما اختاروا لأنفسهم سوى *** سبل الهدى في القول
والأفعال

درجوا على نهج الرسول وهديه *** وبه اقتدوا في سائر الأحوال
نعم الرفيق لطالب يبغى الهدى *** فماله في الحشر خير مآل
القائتين المختبين لربهم *** الناطقين بأصدق الأقوال
التاركين لكل فعل سيء *** والعاملين بأحسن الأعمال
أهواؤهم تبع لدين نبهم *** وسواهم بالضد في ذي الحال
ما شابهم في دينهم نفس ولا *** في قولهم شطح الجهول
الغالي

الخاتمة

عملوا بما علموا ولم يتكلفوا *** فلذاك ما شابوا الهدى بضلال
وسواهم بالضد في الأمرين قد *** تركوا الهدى ودعوا إلى
الإضلال

فهم الأدلة للحيارى من يسر *** بهداهم لم يخش من إضلال
وهم النجوم هداية وإضاءة *** وعلو منزلة وبعد منال
يمشون بين الناس هوناً نطقهم *** بالحق لا بجهالة الجهال
حلماً وعلماً مع تقىً وتواضع *** ونصيحة مع رتبة الإفضال
يحيون ليلهم بطاعة ربهم *** بتلاوة وتضرع وسؤال
وعيونهم تجرى بفيض دموعهم *** مثل انهمال الواابل الهطال
في الليل رهبان وعند جهادهم *** لعدوهم من أشجع الأبطال
وإذا بدا علم الرهان رأيتهم *** يتسابقون بصالح الأعمال
بوجوهم أثر السجود لربهم *** وبها أشعة نوره المتلالي
ولقد أبان لك الكتاب صفاتهم *** في سورة الفتح المبين العالي
وبرابع السبع الطوال صفاتهم *** قوم يحبهم ذوو إدلال
وبراءة والحشر فيها وصفهم *** وبه هل أتى وبسورة الأنفال .
انظر : «إغاثة اللهفان» ، (1/216 - 217) ، و«البيان المبدي» ، ص :
(147-149) .

تنبيه : يظهر جلياً أن الرسالة ناقصة ، فإن المؤلف وعد بالكلام
على ابن عربي ، ولم يأت الحديث عنه .

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبفضله تتوالى المكرمات ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة وهاديًا للبريات ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ..

فأشكر الله - سبحانه وتعالى - على ما يسر وتمم وبارك وأنعم من إنجاز هذا البحث ، والتوفيق فيه ، فله الحمد أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً ، حتى يرضى سبحانه وتعالى .

وقد توصلت في هذه الرسالة من خلال دراستي وبحثي إلى نتائج يمكن إيجازها فيما يلي :

1 - أن الشيخ الفقيه من أهل السنة والجماعة ، وطريقته هي طريقة العلماء المحققين من أهل السنة ، ولم يخالف أهل السنة في شيء من أصولهم .

2 - أن الفقيه لا يطيل الكلام والطرح في قضايا العقيدة إلا فيما وقع حولها خلاف بين أهل السنة ومخالفهم .

3 - دعوة الفقيه إلى الأخذ من الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح ، ورفضه للتقليد والتعصب لآراء الرجال من دون دليل وبرهان .

- 4 - أن الفقيه من العلماء المجتهدين ، ويرجح وينصر ما يراه موافقاً للدليل ، والمسائل العقدية التي ناقش فيها ورجح ، شأنها شأن القضايا والمسائل الفقهية الاجتهادية .
- 5 - أن الفقيه يثبت أصول الاعتقاد ومسائله بخبر الواحد ، ويقرر أن هذا هو مذهب السلف الصالح .
- 6 - يرفض الفقيه دعوى تعارض العقل والنقل ، ويناقش أصحاب هذه الدعوى ويرد عليهم .
- 7 - يركز الفقيه على تقرير توحيد الألوهية (العبادة) ، وعلى الرد على مخالفه .
- 8 - وقع عند الشيخ الفقيه نوع تردد في مسألة التوسل بجاه أو ذوات الأنبياء والصالحين ، والصحيح منع هذا النوع من التوسل .
- 9 - يثبت الفقيه أسماء الله تعالى وصفاته كما جاءت في الكتاب والسنة ، وكما أثبتها سلف الأمة من غير تحريف ولا تعطيل ، ولا تمثيل ولا تكييف .
- 10 - موافقة الفقيه للسلف في مسائل الإيمان والقدر وأمور الآخرة ، كما هو نهجه ومسلكه .
- 11 - موافقة الفقيه للسلف في تقرير فضائل الصحابة الكرام ، إلا أنه جانب الصواب في مسألة

عدالة الصحابة ، حيث قرر عدم إثبات العدالة بمجرد
الصحبة .

- 12- تأثر الفقيه بالعلماء الربانيين ، الذين لا
يسكتون عن بيان الحق وإظهاره ، من أمثال شيخ
الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله
تعالى - ، وبرهان ذلك تواليه ومصنفاته التي لا تكاد
تجد فيها كتاباً إلا وهو رد على المخالفين للحق .
- 13 - تفنن الفقيه في علوم الشريعة وما يتبعها من
علوم الآلة ، وخاصة علوم الكتاب والسنة .
- 14 - حرص الفقيه على إرشاد وتوجيه وهداية
المخالف أثناء مناقشته والرد عليه .
- هذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال
بحثي ودراستي ، فما كان فيها من صواب فمن الله
وحده، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، والله
ورسوله منه بريئان، وصلى الله على نبينا محمد وعلى
آله وصحبه أجمعين .
- والحمد لله رب العالمين .



الفهارس

- 1 . فهرس الآيات القرآنية .
- 2 . فهرس الأحاديث النبوية .
- 3 . فهرس الأعلام المترجم لهم .
- 4 . فهرس الفرق والطوائف المعرف بهم في الحاشية .
- 5 . فهرس الأبيات الشعرية .

- 6 . فهرس الألفاظ الغريبة .
- 7 . فهرس المصطلحات العلمية .
- 8 . فهرس المصادر والمراجع .
- 9 . فهرس الموضوعات العام .
- 10 . فهرس الموضوعات التفصيلي .

فهرس الآيات القرآنية الآية الصفحة

سورة الفاتحة

- (ت ت ث ث) [الفاتحة ، 5] .

297 ، 275

سورة البقرة

285 - (و و و) [البقرة ، 22] .

- (ق ق ج ج) [البقرة ، 31] .

- (ب ب ب ب ب) [البقرة ، 75] . 535, 224
- (ف ف ف) [البقرة ، 143] .
- 477
- (ط ط ف ف) [البقرة ، 143] .
- 215
- (ب ب ب ب ب ب ب ب) [البقرة ، 154] . 443
- (ي ي ي) [البقرة ، 163] .
- 151
- (پ پ پ پ پ) [البقرة ، 177] .
- 414
- (ذ ذ ذ ذ ذ) [البقرة ، 178] . 405
- (م م م) [البقرة ، 186] .
- 263
- (ج ج) [البقرة ، 187] .
- 320
- (ن ن ن ن ن) [البقرة ، 210] .
- 207
- (چ چ چ چ د د) [البقرة ، 213] .
- 160
- (ف ف ف ف ف ف ج) [البقرة ، 253] . 420
- (و و و و و و و) [البقرة ، 255] .
- 461 , 458

- # سورة آل عمران

- 784

- (ب ب ب ب پ پ) [آل عمران ، 133] . 470، 469
- (پ پ پ) [آل عمران ، 133] .
470
- (ج ج ج ج) [آل عمران ، 144] .
199
- (ي ي ي ي پ پ) [آل عمران ، 164] .
74
- (گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ) [آل عمران ، 169] .
444
- (ي ي) [آل عمران ، 173] .
397

سورة النساء

- (ا ا ا ا ا ا) [النساء ، 4] . 560
- (ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج) [النساء ، 40] .
402 ، 395
- (ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا ا) [النساء ، 48 ، 116] .
403
- (ن ن ن ن ن ن) [النساء ، 57 ، 122] . 467 ،
472
- (ا ا ا ا) [النساء ، 59] .
76 ، 73

- (□ □ □ □ □) [المائدة ، 2] .
 275
 - (چ چ چ چ) [المائدة ، 3] .
 372
 - (□ □ □ □ □) [المائدة ، 35] 265 ، 263,264
 - (□ □ □ □ □) [المائدة ، 48] .
 420, 420
 - (□ □ □ □ □ □) [المائدة ، 54] .
 212
 - (□ □ □) [المائدة ، 64] .
 190, 189
 - (چ چ چ چ چ چ چ) [المائدة ، 72] . 324
 - (ک ک ک ک گ) [المائدة ، 80] .
 213
 - (□ □ □ □ □ □ □) [المائدة ، 116] .
 187
 - (□ □ □ □ □ □ □) [المائدة ، 117] .
 310

سورة الأنعام

- (ب ي ي ب ب ي ي) [الأنعام ، 36] . 450

- (گ گ ن) [الأعراف ، 127] .
254

- (ن ن ن ن ن ن ن) [الأعراف ، 138] .
342 ، 281

- (ن ن ن ن ن ن ن)

- [الأعراف ، 158] .

413

- (ج ج ج ج ج) [الأعراف ، 172] .
159

- (ج ج ج ج ج) [الأعراف ، 180] .
294

سورة الأنفال

- (ن ن ن ن ن ن ن)

- [الأنفال ، 2] .

397 ، 394 ، 386

- (ب ب ب) [الأنفال ، 9] .
287 ، 274

- (ب ب ب ب ب ب ب) [الأنفال ، 17] . 127

- (ن ن ن ن ن ن ن) [الأنفال ، 33] . 274 ،
294

- (ن ن ن ن ن) [الأنفال ، 42] .
113

- (ب ب ب پ پ) [الأنفال ، 46] .
125
- 477 - (ج ج ج ج ج) [الأنفال ، 64] .
- 275 - (گ گ گ گ) [الأنفال ، 72] .

سورة التوبة

- (ب ب ب ب) [التوبة ، 6] . 534, 224 , 209
- (ك ك ك ك) [التوبة ، 46] . 214
- (ر ر ر ر ك ك گ) [التوبة ، 59] . 295
- (و و و و) [التوبة ، 31] . 296 , 94
- (و و و و) [التوبة ، 5] .
401
- (ت ت ت ت ط ط) [التوبة ، 74] . 331
- (ر ر ر ر ك ك) [التوبة ، 65] . 331
- (گ گ گ گ) [التوبة ، 11] .
401
- (و و و و) [التوبة ، 105] .
329
- (ج ج) [التوبة ، 101] .
441
- (و و و و و و و) [التوبة 20] . 472
- (ب ب ب ب ب) [التوبة ، 100] . 477

سورة يونس

- (ي د ت ذ ث ڈ ڙ) [يونس ، 3] .
461, 458
- (ڙ ڙ ڙ) [يونس ،
18] . 319, 294
- (ب ب ب ب پ) [يونس ، 26] .
228
- (ت ت ت ت ڙ) [يونس ، 30] . 203
- (و و و و ڙ) [يونس ، 31] . 174
- (ڙ ڙ ڙ ڙ گ گ) [يونس 36] .
87
- (ي د ت ذ ث) [يونس ، 57] . 84
- (ب ب ب ب پ پ) [يونس ، 62] . 488
491
- (ي ي ي ي ي ي ي ي) [يونس ، 106] .
295

سورة هود

- 411 - (وُؤ وُؤ □ وُؤ) [ھود ، 43] .
- 257 - (وُؤ □ وُؤ وُؤ) [ھود ، 50] .

سورة النحل

- (ت ت ت ت ت) [النحل ، 17] .
429
- (ج ج ج ج ج) [النحل ، 36] .
256، 163
- (پ پ پ پ پ) [النحل ، 43] .
93
- (ت ت ت ت ت) [النحل ، 44] .
123،
250
- (ك ك ك ك ك) [النحل ، 50] .
195
- (و و و و و) [النحل ، 51] .
151
- (ه ه ه ه ه) [النحل ، 125] .
111

سورة الإسراء

- (ب ب ب ب ب) [الإسراء ، 1] .
239
- (گ گ گ گ گ) [الإسراء ، 23] .
417
- () [الإسراء ، 36] .
87

- (چ چ چ چ چ د د) [الإسراء ، 42] .
544
- (ق ق ج ج ج ج ج) [الإسراء ، 60] . 241
- (ب ب ب) .
517
- (چ چ چ چ چ) [الإسراء ، 79] . , 452
457
- (ي د د د د د) [الإسراء ، 79] . 454, 453
- () [الإسراء ، 85] .
329

سورة الكهف

- (و و و) [الكهف ، 13] .
397
- (و و و و) [الكهف ، 82] . 493
- () [الكهف ، 109] .
209
- () [الكهف ، 110] .
279

سورة مريم

- (ب ب ب ب) [مریم ، 52] .
210
- (پ پ پ پ) [مریم ، 65] .
185
- (ی ی ی ی) [مریم 76] .
397

سورة طه

- (ڈ ژ ژ ژ) [طه ، 5] . 252, 205, 204, 203
- (د د د د) [طه ، 29] .
275
- (ف ف ف) [طه ، 39] .
188
- (گ گ گ) [طه ، 41] .
188
- (ک ک ک ک و و و) [طه ، 109] .
461, 458
- (پ پ د د) [طه ، 110] .
235

سورة الأنبياء

- (و و و و) [الأنبياء ، 22] .
544
- (ب ب ب ب) [الأنبياء ، 25] .
256

- (ج ج چ چ) [الأنبياء ، 28] .
461
- (ف ف و و ق) [الأنبياء ، 47] .
465
- (ج ج ح ح ج ج ج ج) 402
- (ج ج ح ح ج ج) [الأنبياء ، 47 ، 116] . 395
- (ه ه ه ه ه ه) [الأنبياء ، 52] . 94
- (ج ج چ چ ج ج ر) [الأنبياء ، 105] . 419

سورة الحج

- 409 - (ڈڈ ڈر ڈر کی ک) [الحج ، 52] .

سورة المؤمنون

- (و ۋ و ۋ) [المؤمنون ، 15] .
438
- (ک ک ک ک گ) [المؤمنون ، 23] .
256
- (پ پ پ پ ید) [المؤمنون ، 44] .
409
- (ٹ ٹ ٹ ٹ) [المؤمنون ، 51] .
320
- (ق ق ق ق ق) [المؤمنون ، 74] .
464

- (ب ب ب ب ب ب ب) [المؤمنون ، 75] .
192
- (ك ك ك ك ك ك ك) [المؤمنون ، 84] .
174
- (ي ي ي ي ي ي ي) [المؤمنون ، 86] .
174
- (ن ن ن ن ن ن ن) [المؤمنون ، 88] .
174
- (پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ پ) [المؤمنون ، 91] . 168 ،
544
- (ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن) [المؤمنون ، 102] . 465
- (ف ف ف ف ف ف ف ف ف ف ف ف ف) [المؤمنون ، 108] .
210
- (ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي) [المؤمنون ، 117] .
151

سورة النور

- (ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن) [النور ، 9] . 212

سورة الفرقان

- (ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك ك) [الفرقان ، 1] .
413
- (ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج) [الفرقان ، 59] .
203

سورة الشعراء

- (ب ب ب) [الشعراء ، 61] .
235
- (ج ج ج ج) [الشعراء ، 90] .
467
- (ج ج ج د) [الشعراء ، 214] .
297

سورة النمل

- (گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ) [النمل ، 8] .
210
- (ب ب ب ب ب ب ب ب) [النمل ، 14] .
167
- (ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي) [النمل ، 35] .
408
- (و و و و و و و و و و) [النمل ، 62] .
238
- (ي ي ي ي ي ي ي ي ي ي) [النمل ، 63] .
238

سورة القصص

- (ق ق ق ق ق ق ق ق ق ق) [القصص ، 15] .
275 ، 322 ، 291
- (ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج) [القصص ، 15] .
321

- (ق ف ق ق ج ج) [القصص ، 30] .
210
- (چ د ي د ت) [القصص ، 38] .
197
- (□ □ □) [القصص ، 53] .
275
- (ج ج) [القصص ، 62] .
210
- (□ □ □ □ □ □) [القصص ، 77] .
216

سورة العنكبوت

- (□ □ □ □ □ □ □) [العنكبوت ، 14] .
161
- (ج ج ج ج ج) [العنكبوت ، 17] .
263
- (و و و و و و و) [العنكبوت ، 21] .
213
- (و و و و و و و) [العنكبوت ، 45] .
221
- (ب ب ب ب ب) [العنكبوت ، 46] .
111

- (ي ي ي ي ي ي) [العنكبوت ، 57] .
438

سورة الروم

- (ك ك ك ك ك ك) [الروم ، 30] .
158

سورة لقمان

- (ل ل ل ل ل ل) [لقمان ، 11] .
427
- (ق ق ق ق ق ق) [لقمان ، 13] .
296
- (ل ل ل ل ل ل) [لقمان ، 25] .
171

سورة السجدة

- (ق ق ق ق ق ق) [السجدة ، 4] .
203
- (ر ر ر ر ر ر) [السجدة ، 5] .
197، 196
- (ل ل ل ل ل ل) [السجدة ، 7] .
216

سورة الأحزاب

- () [الأحزاب ، 22] .
397
- () [الأحزاب ، 36] .
74
- () [الأحزاب ، 41] . 387

سورة سبأ

- () [سبأ ، 3] .
418
- () [سبأ ، 23] .
195
- () [سبأ ، 28] . 413
- () [سبأ ، 40] .
321

سورة فاطر

- () [فاطر ، 10] .
197
- () [فاطر ، 19] .
325
- () [فاطر ، 22] .
106

- 387 - () [فاطر ، 29] .

سورة الصافات

- (گ گ گ گ) [الصافات ، 12] .
214
- (ق ق ق ق) [الصافات ، 22] .
464
- (ك ك ك ك) [الصافات ، 95] .
421
- (ژ ژ ژ ژ) [الصافات ، 96] .
430

سورة ص

- (چ ج چ) [ص ، 5] .
255, 149
- (چ ج چ) [ص ، 29] .
415
- (ؤ و و و و) [ص ، 75] . 190, 189
551, 249

سورة الزمر

- (جِج) [الزمر ، 1] .

- (ک ک گ گ گ گ) [الزمر ، 3] .
319
- (چ چ چ چ چ چ) [الزمر ، 7] .
211
- (ب ب ب ب ب ب پ پ پ) [الزمر ، 11] .
169
- (ذ ذ ذ ذ ذ ذ ث) [الزمر ، 43] .
294
- (ک ک گ) [الزمر ، 62] .
126 ، 421 ، 142
- (ی ذ ذ ذ ذ ذ) [الزمر ، 71] .
468

سورة غافر

- (و و و و و) [غافر ، 15] .
197
- (ز ز ک ک ک ک) [غافر ، 36] .
197 ، 551 ، 249
- (گ گ گ گ گ گ) [غافر ، 45] .
440 ، 441
- (پ پ پ پ پ پ ت) [غافر ، 60] .
263 ، 306

سورة فصلت

- (ب ب ب پ) [فصلت ، 30] .
386

- (ف ف ف ق) [فصلت ، 40] .
180

سورة الشورى

- () [الشورى ، 10] .
73

- (ذ ث ت) [الشورى ، 11] .
186، 185
، 180، 142

- () [الشورى ، 51] .
195

سورة الزخرف

- (ب ب ب پ) [الزخرف ، 23] .
94

- (ؤ و) [الزخرف ، 45] .
151

- (ف ف ق) [الزخرف ، 50] .
192

- () [الزخرف ، 87] .
159

سورة الأحقاف

- (ک ی ک د گ گ گ گ) [الأحقاف ، 9] .

294

- (ج ج ج چ) [الأحقاف ، 31] .

413

سورة محمد

397

- (□ □ □ □ □ □) [محمد ، 17] .

- (ہ ہ ہ ہ ہ ہ) [محمد ، 28] .

213

سورة الفتح

- (ج ج ج ج ج) [الفتح ، 4] .

397

- (□ □ □) [الفتح ، 9] .

127

127

- (□ □ □ □ □ □) [الفتح ، 10] .

- (□ □ □ □ □ □) [الفتح ، 15] .

535, 224

- (ک ک ک گ گ گ) [الفتح ، 18] .

477

سورة الحجرات

- (١١١١١) [الطور ، 48] .

سورة النجم

- (ي د ت ث ذ) [النجم ، 11] .
238
- (ذ ذ ژ ز ر) [النجم ، 12] .
239
- (ر ک ک ک) [النجم ، 13] .
238 ، 240
- (ه ه ه ه) [النجم ، 18] .
239
- (ه ه ه ه ه ه) [النجم ، 26] .
458 ، 461
- (پ پ پ پ ن ن ت ت ت ت) [النجم ، 28] .
87

- (دڈ ڈر ڈر) [النجم ، 12] .

- (ٹریک کک) [النجم ، 13] .
240 ، 238

- (□□□□ ه ه ه ه) [النجم ، 18] .

- (□ □ □ □ □ □ □ □) [النجم ، 26] .
461 ، 458

- (پ پ ی ت ث ذ ز س ش ص ض ط ظ ف ق ک خ ع ج ح ط) [النجم ، 28] .
- 87

سورة القمر

- (ثُر) [القمر ، 14] .

سورة الرحمن

- (کد گ گ گ گ) [الرحمن ، 29] .
263

سورة الواقعة

- 477 - (وَوُودُ ۞ وَ ۞ وَ ۞) [الواقعة ، 18] .

سورة الحديد

- 203 - (۞ ب ۞ ب ۞ ب ۞ ب ۞) [الحديد ، 4] .
 - (ق ق) [الحديد ، 4] .
 201, 200
 - (۞ ۞ ۞ ي ي ي) [الحديد ، 9] .
 216
 - (ك ك ك ك ك ك ك) [الحديد ، 21] .
 469
 - (۞ ۞ ۞ ك ك ك) [الحديد ، 22] .
 419

سورة المجادلة

- , 201 - (پ ث ث ث ث ث ث) [المجادلة ، 7] .
 205
 - (ث ث ث ث ث ث ث ر ر ر ر ك) [المجادلة ، 14] .
 212
 - (ي ت ت ت ت ت ت) [المجادلة ، 22] .
 552
 - (ي ۞ ۞ ۞) [المجادلة ، 19] .
 552

- (ج ج ج ج) [الملك ، 16 ، 17] . 196 ، 202 ، 551 ، 249
- (ب ب ب ب) [الملك ، 1] . 315

سورة القلم

- (ق ق ق ق) [القلم ، 42] . 191 ، 192

سورة الحاقة

- (ه ه ه ه) [الحاقة ، 6] . 162 ، 163

سورة المعارج

- (ه ه ه ه) [المعارج ، 4] . 197

سورة نوح

- (ن ن ن ن) [نوح ، 1] . 160
- (ن ن ن ن) [نوح ، 21] . 161

سورة الجن

- (□ □ □ □ □ □) [النازعات ، 40] .
467 ، 395

سورة التكويد

- (□ □ □ □ □ □) [التكويد ، 23] .
240
- (□ □ □ □ □ □) [التكويد ، 28] .
431

سورة الفجر

- (□ □ □ □ □ □) [الفجر ، 22] .
252
- (□ □ □ □ □ □) [الفجر ، 3] .
455

سورة الشرح

- (□ □ □ □ □ □) [الشرح ، 7] .
263

سورة البينة

- (□ □ □ □ □ □) [البينة ، 5] .
386 ،
- (□ □ □ □ □ □) [البينة ، 8] .
430

سورة الزلزلة

- (ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ ذ) [الزلزلة ، 7] . 429,430

سورة قريش

- (ت ت ت ت) [قريش ، 4] .

382

سورة الكوثر

- (ذ ذ ذ ذ) [الكوثر ، 1] .

463

سورة الكافرون

- (ب ب ب ب) [الكافرون ، 1] .

153

سورة الإخلاص

- (ب ب ب ب) [الإخلاص ، 1] .

185

142 - (ت ت ت ت) [الإخلاص ، 4] .

فهرس الأحاديث النبوية الحديث الصفحة

- ائتوا نوحًا ، فإنه أول رسول بعثه الله .
161
- أتدرون من المفلس .
406
- إذا جاءكم عني حديث .
89
- إذا حدثكم أهل الكتاب .
317
- إذا حكمتكم فاعدلوا .
217

- إذا دخل أهل الجنة الجنة .
229
- إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول .
333
- إذا ضاقت عليكم الأمور فعليكم بأهل القبور .
228
- إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث .
325
- أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا .
299
- استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعت .
475
- أسماء قوم صالحين من قوم نوح .
161
- اشفعوا تؤجروا .
420
- أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا .
397
- ألا إن القبلة قد حولت .
90
- ألا أخبركم بالتيس المستعار .
558

- ألا أخبركم بما هو أخوف عليكم من المسيح الدجال .
284
- ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة .
314
- ألا أحدثكم عني وعن رسول الله ﷺ .
363
- ألا أنبئكم بخير أعمالكم .
391
- ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء .
196
- ألحقوا الفرائض بأهلها .
488
- الحمد لله الذي أنقذه بي من النار .
391
- العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة .
401
- اللهم آت نفسي تقواها .
421
- اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنينا فتسقينا .
273
- اللهم إني أسألك وأتوجه إليك .
268

- اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر .
441
- اللهم فاطر السموات والأرض .
77-76
- اللهم لا تجعل قبري وثناً يُعبد .
346
- أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله .
74
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا .
387
- أمره أن يطلب له الدعاء من أويس القرني .
266
- أمّ والله لقد علمت أنك حجر .
342
- إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة .
445
- إن أرواح الشهداء في حواصل طيور خضر .
444
- أنا أعلمكم بالله وأتقاكم له .
372
- أن الأنبياء كانوا يتوسلون .
316

- أنا أول الناس يشفع في الجنة .
458
- أن رجلا قال : ما شاء الله وشئت .
284
- أن رجلا كان يختلف إلى عثمان بن عفان .
311-310
- أن رجلا وقع في أب له في الجاهلية .
557
- إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن .
194
- إنك ستأتي قوما أهل كتاب .
83-82
- إنكم تقولون ما شاء الله وشئت .
284
- إنكم سترون ربكم كما ترون القمر .
230
- الأنناد أخفى من ديب النمل .
285
- أن لا ييقين في رقبة بعير .
279
- إن الرقى والتمايم والتولة شرك .
280-279

- إن العبد إذا وضع في قبر وتولى عنه أصحابه .
442
- إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا .
440
- إن القبر أول منازل الآخرة .
439
- إن الله إذا أحب عبدًا .
214
- إن الله كتب كتابًا فهو عنده فوق العرش .
195
- إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة .
95
- إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام .
198
- إن الله يخرج قومًا من النار بالشفاعة .
458
- إن الله يرضى لكم ثلاثًا .
211
- إن الله يضع السموات على إصبع .
194
- إن الله يقول لأهل الجنة .
210

- إن الله ينادي يوم القيامة .
210
- إنما نسمة المؤمن طائر يعلق في شجر الجنة .
446
- إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء .
283
- إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم مساجد .
283-282
- إني أتعلم القرآن ويتفلت مني .
307
- أوصى الله إلى عيسى - عليه السلام - : « يا عيسى
آمن بمحمد » . 305
- الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته .
410
- الإيمان بضع وسبعون شعبة .
398
- أين الله فقالت الجارية له : في السماء .
196
- أيها الناس إن كان محمدًا إلهكم الذي تعبدون .
199
- باسم الله تربة أرضنا بريقة بعضنا .
338

- بينا رسول الله ﷺ ذات يوم بين أظهرنا .
463
- تركنا رسول الله ﷺ وما طائر يقلب جناحيه .
517
- تعلمون أنه لن يرى أحد منكم ربه عز وجل حتى يموت .
240
- توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم .
528
- الثلاثة الذين انطبقت عليهم الصخرة .
265
- ثم انطلق بي جبريل حتى أتى سدرة المنتهى .
470
- ثم يقال : يا محمد ارفع رأسك .
458
- جاهدوا المشركين بأموالكم .
113
- حدثني رسول الله ﷺ بأربع كلمات .
281
- حياتي لكم تحدثون ويحدث لكم .
309
- خرجت جارية عليها أوضاع المدينة .
557

- خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين .
281-280
- خرجنا مع رسول الله ﷺ نريد قبور الشهداء .
363
- خير أمتي قرني ثم الذين يلونهم .
478
- خيركم قرني ثم الذين يلونهم .
103
- الدعاء هو العبادة .
262
- الدين النصيحة .
513
- رأى محمد ربه .
239
- رآه بفؤاده مرتين .
239-238
- رأى النبي ﷺ يرفع يديه .
556
- سئل النبي ﷺ عن أولاد المشركين .
419
- صلاة الاستسقاء .
273

- صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح على إثر سماء .
283
- ضرب بعض أصحاب النبي ﷺ خباءه على قبر .
315
- طهور إناء أحذكم إذا ولغ الكلب فيه .
558
- عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل .
215
- عرج به إلى السماء .
237
- فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريء منهم .
424
- فأما النار فلا تمتلئ حتى يضع رجله فيها .
193
- فأمره أن يقول « لا إله إلا الله » .
282-281
- فيكشف عن ساقه فيسجد له كل مؤمن .
191
- قال رسول الله ﷺ في قوله: «عسى أن يبعثك ربك
مقامًا محمودًا». 454
- كان الناس بين نوح وآدم عشرة قرون .
160

- كان النبي ﷺ ينفث على نفسه .
337
- كان رسول الله ﷺ إذا صلى الغداة .
338-337
- كان رسول الله ﷺ يصلي في حجرة عائشة .
555
- كان يؤتى بعنب يأكله ، وليس بمكة عنب .
494
- كتب الله مقادير الخلائق .
419
- كلمتان خفيفتان على اللسان .
465
- كنا نرقي في الجاهلية .
352
- كنت متكئاً عند عائشة .
240
- لا أحد أغير من الله .
217
- لا تزال جهنم تقول هل من مزيد .
193
- لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده .
478

- لا تشد الرحال إلا إلى ثلاث مساجد .
360
- لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم .
321
- لا تنسانا يا أخي من دعائك .
266
- لعن المحلل والمحلل له .
558
- لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد .
346 , 282
- لقد رأييني آخذ قطعًا من الجنة .
470
- لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون .
136
- لله أفرح بتوبة عبده .
215
- لما اقترف آدم الخطيئة .
303
- لما بلغه أن الناس يتبركون بالشجرة .
343
- لم قتلته .
390

- لو اعتقد أحدكم في حجر لنفعه .
528
- ما تنخم نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم .
336
- ما جاءني زائرا لا تحمله حاجة .
362
- مامن عبد يمر بقبر رجل كان يعرفه في الدنيا .
328
- ما من مولود إلا يولد على الفطرة .
159-158
- مثل ما كان أسيد بن حضير يقرأ سورة الكهف .
493
- المقسطين على منابر من نور .
189
- من أتى كاهنًا أو عراقًا فصدقه .
283
- من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه .
212
- من أحب لله وأبغض لله .
398-397
- من أدرك من الصلاة ركعة .
555

- من اشترى شاة مصراة فليقلب بها .
557
- من تعلق شيئا وكل إليه .
280
- من حدثك أن محمداً يعلم الغيب فقد كذب .
299
- من حلف بغير الله فقد أشرك .
282
- من حلف بملة غير ملة الإسلام .
281
- من حلف فليحلف بالله أو ليصمت .
281
- من خرج من بيته إلى الصلاة فقال : اللهم إني أسلك .
305
- من رأى منكم منكراً فليغيره بيده .
398
- من زار قبري كنت له شفيعاً .
362
- من شهد أن لا إله إلا الله مخلصاً من قلبه .
387
- من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله .
346

- من كان له عند الله حاجة فليتوسل إليه بخديجة .
528
- من لقي الله لا يشرك به شيئاً دخل الجنة .
260
- من لم يسأل الله يغضب عليه .
263
- من نذر أن يطع الله فليطعه .
358
- منهم من تأخذه النار إلى كعبه .
468
- من يدخل الجنة ينعم لا يبأس .
467
- من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين .
553
- من يطع الله ورسوله فقد رشد .
285-284
- المؤمن للمؤمن كالبنيان .
276
- المؤمنون كالجسد الواحد .
276
- نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر .
346

- نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها .
350
- هل رأيت ربك ؟
239
- هل من سائل فأعطيه .
264
- هل نرى ربنا يوم القيامة ؟
229
- هي رؤيا أريها رسول الله . ﷺ
241
- وإن تقرب إليّ ذراعًا تقربت إليه باعًا .
207
- وإن ربكم ليس بأعور .
189-188
- وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم .
159
- وجعل لا يأكل لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها .
494
- وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ذرفت منها العيون .
517
- وقال يا رسول الله لا صلوا لهم ولا صاموا .
297-296

- وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة .
414-413
- ونبىكم قائم على الصراط يقول: رب سَلِّمْ سَلِّمْ .
464
- ويضرب الصراط بين ظهрани جهنم .
464
- الناس معادن كمعادن الذهب والفضة .
553
- ياروفع لعل الحياة ستطول بك .
280
- يا عتبي الحق الأعرابي .
316
- يا غلام إني أعلمك كلمات .
298
- يا معاذ أتدري ما حق الله على العباد .
257
- يا معشر قريش اشتروا أنفسكم من الله .
297
- يبعث كل عبد على ما مات عليه .
455
- يتتبع مواضع أصابع النبي ﷺ في الإناء .
337

- يتعاقبون فيكم ملائكة .
197
- يجاء برجال من أمتي .
310-309
- يدخل أهل الجنة الجنة ، ويدخل أهل النار النار .
473
- يطوي الله عز وجل السموات يوم القيامة .
190
- يضحك الله إلى رجلين .
216
- يقول الله عز وجل : أنا أغنى الشركاء عن الشرك .
284
- يناد مناد إن لكم أن تصحوا فلا تسقموا أبدًا .
467
- ينزل ربنا كل ليلة إلى سماء الدنيا .
198

فهرس الأعلام

العلم الصفحة

- إبراهيم الباجوري .
498
- إبراهيم الدسوقي .
526-525
- إبراهيم بن سعد .
230
- إبراهيم السعدي الجوزجاني .
380
- إبراهيم بن سيار النظام .
96

- إبراهيم الشيرازي (أبو إسحاق) .
84
- أبو بكر الباقلاني .
85
- أبو بكر البيهقي .
200
- أبو بكر بن الوليد الطرطوشي .
568
- أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي الإشبيلي .
563
- أبو بكر محمد بن علي بن العربي .
131
- أبو بكر بن محمد خوقير .
47
- أحمد البدوي .
525
- أحمد التيجاني .
527
- أحمد الجزار .
526
- أحمد بن حجر الهيثمي .
500-499

- أحمد بن حميد المشكاني .
304
- أحمد الرفاعي .
525
- أحمد السباعي .
26
- أحمد بن سلامة الطحاوي .
152
- أحمد السمناني .
538
- أحمد الطلمنكي (أبو عمر) .
384
- أحمد بن العاقب بن شكرت الله .
69
- أحمد بن عطاء الله السكندري .
531
- أحمد بن علي البوني .
527
- أحمد بن علي أبو صبرين .
47
- أحمد بن علي المقرئزي .
170

- أحمد بن محمد السحيمي .
48
- أحمد بن فارس .
149
- أحمد بن محمد الزهرة .
48
- أحمد بن محمد الفقيه .
39
- أرسطو طاليس .
543
- إسماعيل الأصبهاني .
150
- إسماعيل حقي .
523
- إسماعيل الصابوني .
383
- إسماعيل بن كثير القرشي .
73
- بشر المريسي .
185
- بكر إدريس تكروني .
52

- بكر بن عبدالله المزني .
309
- الجعد بن درهم .
251-250
- الجهم بن صفوان .
114
- الحاج محمد علي زينل .
28
- حامد بن سالم بن رفادة .
21
- الحسن بن الربيب التاهرتي .
539
- حسين الأنصاري السعدي .
68
- الحسين بن بدر الدين .
459
- الحسين بن علي بن عون .
19-18
- الحسين بن الفراء البغوي .
159
- الحسين بن محمد الصدفي .
564

- الحسين بن المطهر الحلي .
58
- الحسين بن منصور الحلاج .
567
- حسين نصيف .
27
- حفص الفرد .
519
- حماد بن زيد بن درهم .
248
- حمزة بن عبدالله سعداوي .
52
- حميد الحميري .
423
- الخليل الفراهيدي .
334
- داود الظاهري .
519
- رحمة الله الهندي .
28
- رشيد الطوسي .
526

- رؤية بن العجاج .
254
- روح بن القاسم .
312
- روبف بن ثابت .
280
- زياد بن أبي زياد .
392
- سعيد بن زيد العدوي .
482
- السلطان عبد الحميد بن عبد المجيد .
18
- سليمان بن سحمان النجدي .
561
- سليمان بن عبد القوي الطوفي .
540
- سيف السدوسي .
454
- شبيب الحبطي .
312
- عائشة بنت محمد الفقيه .
39

- عبد الجبار الهمذاني .
155
- عبد الحق الإشبيلي المرسى .
531
- عبد الحي الكتاني .
59
- عبدالرحمن الإيجي .
120
- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي .
87
- عبدالرحمن بن زيد بن أسلم .
304
- عبدالرحمن بن القاسم العتقي .
556
- عبد الرحمن المقدسي (أبو شامة) .
540
- عبدالرزاق البيطار الميداني .
47
- عبدالستار الصديقي الدهلوي .
48
- عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود .
19

- عبدالقادر التلمساني الجزائري .
47
- عبدالقادر الجيلاني .
526
- عبدالقاهر البغدادي .
495
- عبدالقدوس الأنصاري .
27
- عبد الكريم الجيلي .
131
- عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ .
260
- عبدالله بن حسن آل الشيخ .
514
- عبدالله بن الزبير الحميدي .
384-383
- عبد الله بن سبأ .
518
- عبد الله سراج الدين الشرمياحي .
514
- عبد الله بن عدي .
308

- عبدالله بن قيس (أبو بحرية) .
393
- عبد الله بن هارون الرشيد (المأمون) .
519
- عبدالله بن محمد باشميل .
53
- عبدالملك بن هارون بن عنبرة .
309-307
- عبدالوهاب الشعرائي .
497
- عثمان بن حنيف .
267
- عثمان بن سعيد الدارمي .
158
- عكرمة المدني (مولى ابن عباس) .
160
- علي بن أبي علي الآمدي .
86
- علي بن إسماعيل الأشعري , (أبو الحسن) .
122
- علي الشاذلي المغربي .
526

- علي بن عبد الكافي السبكي .
56
- علي بن عقيل (أبو الوفاء) .
85
- علي بن محمد الجرجاني .
120
- عمر بن حسن بن دحية .
540
- عمر بن حسن (أبو الخطاب) .
540
- عياض بن موسى اليحصبي .
564
- محمد بن أحمد السكوني .
542
- محمد بن أحمد الشيباني .
59
- محمد بن أحمد القرطبي .
335
- محمد بن إسحاق القونوي .
531
- محمد أفندي كرد علي .
43

- محمد أمين بن عابدين .
268
- محمد بن بدر الدين النعساني .
547
- محمد بن بهاء الدين النقشبندي .
526
- محمد توفيق صدقي .
483
- محمد بن جرير الطبري .
93
- محمد جمال الدين القاسمي .
46
- محمد بن الحاج الفاسي .
528-527
- محمد حامد الفقيه .
39
- محمد الحجوي الفاسي .
61
- محمد بن الحسن .
269
- محمد الحسين الأرموي .
544

- محمد بن الحسين السلمي (أبو عبد الرحمن) .
522
- محمد بن حسين نصيف .
34
- محمد بن حيان الأندلسي .
547
- محمد الخلوتي الدمردائي .
526
- محمد بن خليل القاوقجي .
523
- محمد رشيد رضا .
444
- محمد بن سعيد بابصيل .
562-561
- محمد بن سعيد البوصيري .
109
- محمد السنباوي الأمير .
549
- محمد شرف الدين النصيبي .
541-540
- محمد بن صالح أو زنادة .
52

- محمد بن صالح بن عابد شيخ .
36
- محمد صديق خان .
368
- محمد بن عبدالرحمن السخاوي .
86
- محمد بن عبدالرزاق حمزة .
31
- محمد بن عبدالكريم الشهرستاني .
156
- محمد بن عبد الهادي .
56
- محمد عبده .
156
- محمد بن فورك .
84
- محمد بن القاسم الغزي .
559
- محمد الكتاني الحسيني .
527
- محمد بن محمد بن الأثير .
149

- محمد بن محمد الطوسي .
118
- محمد بن محمد الماتريدي , (أبو منصور) .
116
- محمد بن يوسف باشميل .
52
- محمود الحسيني الألوسي .
550
- محمود الزمخشري .
532
- مسروق بن الأجدع .
240
- معبد الجهني .
423
- نوح بن أبي مريم .
200
- هشام الدستوائي الربيعي .
312
- واصل بن عطاء .
116
- يحيى بن يعمر العدواني .
423

- يعقوب الأنصاري (أبو يوسف) .

268

- يوسف بن أحمد الدجوي .

57

فهرس الفرق والطوائف

الفرقة

الصفحة

- الإباضية .

143

- الإبراهيمية .

520

- الأشاعرة .	115
- الإمامية .	121
- الباطنية .	144
- البدوية (الأحمدية) .	525
- البيومية .	526
- التيجانية .	527
- الجارودية .	116
- الجبرية .	116
- الجعفرية .	143
- الجهمية .	114
- الخلوتية .	526
- الخوارج .	121
- الدسوقية .	525
- الرافضة .	119
- الرشيدية .	526

	- الرفاعية .	525
	- الزيدية .	143
518	- السبئية .	
	- السمانية .	526
	- الشاذلية .	526
	- الشيعة .	119
	- الصابئة .	114
	- الصاوية .	526
79 - 78	- الصوفية .	
	- الفلاسفة .	78
	- القادرية .	526
	- الكتانية .	527
	- الماتريدية .	115
84 - 83	- المتكلمون .	
	- المرجئة .	116

- المعتزلة .
116

- المعطلة .
77

- النقشبندية .
526

فهرس الفرق والطوائف

الفرقة

الصفحة

- الإباضية .
143

- الإبراهيمية .
520

- الأشاعرة .
115

- الإمامية .
121

- الباطنية .
144

- البدوية (الأحمدية) .
525

- البيومية .
526

- التيجانية .
527

- الجارودية .
116

- الجبرية .
116

- الجعفرية .	143
- الجهمية .	114
- الخلوتية .	526
- الخوارج .	121
- الدسوقية .	525
- الرافضة .	119
- الرشيدية .	526
- الرفاعية .	525
- الزيدية .	143
- السبئية .	518
- السمانية .	526
- الشاذلية .	526
- الشيعة .	119
- الصابئة .	114
- الصاوية .	526

	- الصوفية .
79 - 78	
	- الفلاسفة .
	78
	- القادرية .
526	
	- الكتانية .
527	
	- الماتريدية .
115	
	- المتكلمون .
84 - 83	
	- المرجئة .
116	
	- المعتزلة .
	116
	- المعطلة .
77	
	- النقشبندية .
526	

فهرس الأبيات الشعرية

القافية	السطر الأول	الصفحة
الآمال	- يا باغي الإحسان يطلب ربه	570
ألحدا	- وأن عذاب القبر حق وإنه	439
أسعد	- وطلحتهم ثم الزبير وسعدهم	482
أنهل	- وأقر بالميزان والحوض الذي	466
بالردا	- وإتماننا قولاً وفعلاً ونية	396
تألهي	- لله در الغانيات المدّه	254
ذميم	- ولا تغلوا في شيء من الأمر واقتصد	484
سدا	- وميزان ربي والصراط حقيقة	468
عددا	- ونؤمن أن الخير والشر كله	422

- وأن رسول الله أفضل من مشى
غدا
411
- ونؤمن أن الموت حق وأنا
غدا
451
- ويغفر دون الشرك ربي لمن يشا
فدا
404
- ونؤمن بالكتب التي هي قبله
كالعِدا
410
- وهذا وثاني نوعي التوحيد توحيد
للرحمن
256
- وحوض رسول الله حقًا أعده
مبردا
464
- أولئك آبائي فجئني بمثلهم
المحافل
480
- ونعتقد القرآن تنزيل ربنا
محمدا
415
- ومنكر ثم النكير بصحة
مقعدا
442
- قد رشحوك لأمر لو فطنت له
الهمل
288
- وأعطاه في الحشر الشفاعة مثلما
وأسندا
457

- ونشهد أن الله خص رسوله
480
وأيد
- وأفضلهم بعد النبي محمدًا
481
والندا
- ولكل حي عاقل في قبره
439
ويسأل

فهرس الألفاظ الغريبة

اللفظ

الصفحة

557	- أبو قبيس
	- الأغمار
	286
	- البحائر
	515
	- بحبوة
	514
67	- ثبّت
	- الجناذب
	470
	- الحشو
	515
	- الحوامي
	516
	- الزنديق
	237
515	- السوائب

-	الصدّاق
560	
-	الطنفسة
311	
-	المصرّاة
556	
-	نسمة
446	
-	الهجر
25	
-	الوتر
280	
-	الوشي
539	
-	الولائج
562	
-	يتقفرون
424	
-	يعلق
446	

فهرس المصطلحات العلمية المصطلح الصفحة

	- الإجماع
95	
	- الأعراض
542	
	- التأويل
140	
	- التشبيه
77	
	- التصديق
99	
	- التصور
99	
	- التصوف
79 - 78	
	- التعطيل
77	
	- التقليد
91	
	- التكييف
77	
	- التوحيد
150	
	- التمانع
544-543	
	- الحدود
545 - 544	
	- الحديث الغريب
302	
	- الحديث المرسل
309	
	- الحقيقة
432	

	- الحكمية
541	
	- الصفات الإضافية
543 - 542	
	- الصفات الذاتية
187	
	- الصفات الفعلية
202	
	- العدالة
487 - 486	
	- العصمة
411	
	- علم الكلام
84 - 83	
	- الفلسفة
78	
	- الفناء
89	
	- القدم
545 - 544	
	- القياس
104	
	- قياس الشبه
559	
	- الكشف والمكاشفة
79	
	- المجاز
432	
	- المنطق
78	
	- المنهج
98	

- وحدة الوجود
79

فهرس المصادر والمراجع القسم المخطوط حرف الألف

- استلفات نظر الموحدين إلى ما طرأ على دين سيد
المرسلين ، للفيق ، مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد
العزیز ، جدة ، برقم : (2955) ، قسم المجموعات
الخاصة .

حرف الباء

- البيان المبدي لشناعة القول المجدي ، لسليمان بن سحمان
، مصورة مكتبة أضواء السلف ، الرياض .

حرف التاء

- تحرير أقوال علماء الدين في حكم أخذ الأجر على القرآن
 وإهداء ثواب تلاوته إلى الأموات ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة
 جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2775) ، قسم
 المجموعات الخاصة .
- تحريم الكلام والإمام يخطب يوم الجمعة عند جميع الأئمة ،
 الفقيه ، مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ،
 برقم : (2965) ، قسم المجموعات الخاصة .

- تشييد الباب في تخريج حديث إذا وقع الذباب ، الفقيه ،
مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2962)
قسم المجموعات الخاصة .
- تعريف الخلف بحال السلف ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة
جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2954) ، قسم
المجموعات الخاصة .

حرف الراء

- الرد على الدجوي ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة جامعة
الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2978) ، قسم
المجموعات الخاصة .
- الرد على مجلة نور الإسلام ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة
جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2978) ، قسم
المجموعات الخاصة .
- رسالة في بيان الأحاديث التي أوردتها الحلبي الرافضي في
فضائل سيدنا علي - رضي الله عنه - ، الفقيه ، مصورة عن
مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2959) ،
قسم المجموعات الخاصة .
- رسالة في بيان أغلاط السيد عبد الحي الكتاني في كتابه
المسمى «فهرس الفهارس» ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة
جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2961) ، قسم
المجموعات الخاصة .

- رسالة في بيان أربع مسائل في مهمات الدين ، الفقيه ،
مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2979) ، قسم المجموعات الخاصة .
- رسالة في عقيدة محمد بن حسين الفقيه ، للفقيه ، مصورة
عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2969)
، قسم المجموعات الخاصة .
- رسالة في معرفة بعض المسائل في علم القراءات ، الفقيه
، مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم :
(2972) ، قسم المجموعات الخاصة .
- رسالة في معرفة حمزة وهشام في علم القراءات ، الفقيه
، مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، برقم : (2973)
، قسم المجموعات الخاصة .
- رسالة في تحرير الأوجه في قوله « الآن » على طريقة
ورش ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ،
جدة ، برقم : (2982) ، قسم المجموعات الخاصة .
- رسالة في تقرّيط ونقض كتاب «الفكر السامي في تاريخ
الفقه الإسلامي» ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة جامعة الملك
عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2964) ، قسم المجموعات
الخاصة .
- رسالة في رد بعض مسائل كتاب «فصل الخطاب» ، الفقيه
، مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم :
(2950) ، قسم المجموعات الخاصة .

حرف الفاء

- فصل الخطاب فيما هو الجواب ، أحمد بن العاقب بن
شكرت الله الأنصاري السوداني ، مصورة عن مكتبة جامعة
الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2967) ، قسم
المجموعات الخاصة .

حرف القاف

- قانون الخطباء والأئمة والمؤذنين ، الفقيه ، مصورة عن
مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2953) ،
قسم المجموعات الخاصة .

حرف الكاف

- الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي تكملة الصارم
المنكي ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز
، جدة ، برقم : (2941) ، قسم المجموعات الخاصة .

حرف الميم

- من الأحاديث النبوية ، الفقيه ، مصورة عن مكتبة جامعة
الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2872) ، قسم
المجموعات الخاصة .

حرف النون

- نفح أريج المسك والعطر ببيان أحكام الفطر ، الفقيه ،
مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم :
(2851) ، قسم المجموعات الخاصة .

حرف الهاء

- هداية الفكر إلى معرفة حديث أفضل الذكر ، الفقيه ،
مصورة عن مكتبة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، برقم : (2958) ، قسم المجموعات الخاصة .

القسم المطبوع

حرف الألف

- «الأعلام» ، لخير الدين الزركلي ، ط : الخامسة عشرة ،
دار العلم للملايين ، بيروت .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق
علي البجاوي ، ط : الأولى ، سنة 1412 هـ ، دار الجيل ،
بيروت .
- أساس التقديس ، محمد بن عمر الرازي ، تحقيق الدكتور
أحمد حجازي السقا ، ط : الأولى ، سنة 1413 هـ ، دار الجيل
، بيروت .
- الإنسان الكامل في معرفة الأواخر ، عبد الكريم الجيلي ،
اعتناء الدكتور عاصم الكيالي الشاذلي ، ط : الثانية ، سنة
2005 م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- اجتماع الجيوش الإسلامية ، ابن القيم ، تحقيق الدكتور عواد
المعتق ، ط : الثالثة ، سنة 1419 هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .

- الاقتصاد في الاعتقاد ، لأبي حامد محمد الغزالي ، تحقيق
الدكتورة إنصاف رمضان ، ط : الأولى ، سنة 1423 هـ ، دار
قتيبة ، دمشق .

- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في إقليم الحجاز ، حمد بن
محمد القحطاني ، ط : الأولى ، سنة 1422 هـ ، الكويت .

- الإتيان في علوم القرآن ، لجلال الدين عبد الرحمن
السيوطي ، اعتناء محمد سالم هاشم ، ط : الأولى ، سنة
1421 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة الباز ،
مكة المكرمة .

- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان ، ابن القيم ، تحقيق
محمد حامد فقي ، ط : الثانية ، سنة 1422 هـ ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة عباس الباز ، مكة المكرمة .
- إغاثة اللفهان من مصائد الشيطان ، ابن القيم ، (طبعة
أخرى) ، تحقيق خالد السبع ، ط : الرابعة ، سنة 1421 هـ ،
مكتبة المأمون ، جدة .

- الإبانة عن أصول الديانة ، لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق
بشير عيون ، ط : الرابعة ، سنة 1413 هـ ، مكتبة المؤيد ،
الرياض .

- الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة
لأبي عبد الله عبيد الله بن بطة العكبري ، تحقيق رضا نعلان
ورفقاءه ، ط : الأولى ، سنة 1415 هـ ، دار الراية ، الرياض .

- إحياء علوم الدين ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق محمد الدالي بلطة ، ط : الرابعة ، سنة 1420 هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- الأربعين في أصول الدين ، محمد بن عمر الرازي ، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا ، ط : الأولى ، سنة 2004م ، دار الجيل ، بيروت .
- الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق عبد الله الحاشدي ، ط : الأولى ، سنة 1413 هـ ، مكتبة السوادي ، جدة .
- الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين أبي الحسن علي الآمدي ، إعتناء إبراهيم العجور ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة عباس الباز ، مكة المكرمة .
- الاعتصام ، لأبي إسحاق الشاطبي ، تحقيق سليم الهلالي ، ط : الأولى ، سنة 1412 هـ ، دار ابن عفان ، الخبر - السعودية .
- أصول الدين ، عبد القاهر البغدادي ، ط : الثالثة ، سنة 1401 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، الجويني ، تحقيق الدكتور محمد يوسف موسى ورفيقه ، ط : الثالثة ، سنة 1422 هـ ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، طبع الشركة الدولية للطباعة ، مصر .

- الأدب المفرد ، الإمام أبي عبد الله البخاري ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، ط: الأولى ، سنة 1410 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : بدون ، سنة 1418 هـ ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- اعتقادات فرق المسلمين والمشركين ، محمد بن عمر الرازي ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ورفيقه ، ط : بدون ، سنة 1398 هـ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، للقاضي أبي بكر ابن الطيب الباقلاني ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، ط : الرابعة ، سنة 1421 هـ ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، طبع الشركة الدولية للطباعة ، مدينة (6) أكتوبر - مصر .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثانية ، سنة 1405 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- الاستغاثة في الرد على البكري ، ابن تيمية ، تحقيق عبد الله بن دجين السهلي ، ط : الأولى ، سنة 1417 هـ ، دار الوطن ، الرياض .
- أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار ، لأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرق ، تحقيق رشدي الصالح ملحس ، ط: التاسعة ، سنة 1421 هـ ، دار الثقافة للطباعة ، مكة المكرمة .

- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه ، لأبي عبدالله محمد بن إسحاق الفاكهي ، تحقيق عبد الملك بن دهيش ، ط : الأولى ، سنة 1407 هـ ، مكتبة النهضة الحديثه ، مكة المكرمة .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، ابن القيم ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : بدون ، دار الفكر ، بيروت .
- الإكمال في رفع المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى و الأنساب ، للأمير علي هبة الله بن مأكولا ، ط : الأولى ، سنة 1411 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- أصول السنة ، لأبي عبد الله ابن أبي زمنين الأندلسي ، تحقيق عبد الله بن محمد البخاري ، ط : الأولى ، سنة 1415 هـ ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة النبوية .
- الإيمان ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، تحقيق الألباني ، ط : الأولى ، سنة 1421 هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- أصول الدين ، لأبي البشير محمد البزدوي ، تحقيق الدكتور هانز بيرلنس ، اعتناء الدكتور أحمد حجازي السقا ، ط : بدون ، سنة 1424 هـ ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
- الإيمان ، لابن تيمية ، تحقيق الألباني ، ط : الخامسة ، سنة 1416 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- الإيمان ، لابن أبي شيبه ، تحقيق الألباني ، ط : بدون ، دار الأرقم ، الكويت .
- الإيمان ، للعدني ، تحقيق حمد بن حمدي الجابري الحربي ، ط : 1 ، 1407 هـ ، الدار السلفية .

- أهوال القبور وأحوال أهل النشور ، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب ، تحقيق خالد عبد اللطيف السبع ، ط : السادسة ، سنة 1420 هـ ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .
- أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، محمد علي مغربي، ط : الأولى ، سنة 1401 هـ، مكتبة تهامة ، جدة .
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم ، لابن تيمية ، تحقيق الدكتور ناصر العقل ، ط : الثانية ، سنة 1411 هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- ابن تيمية السلفي ونقده لمسالك المتكلمين والفلاسفة في الإلهيات ، الدكتور محمد خليل هراس ، ط : الأولى ، سنة 1424 هـ ، دار الشريعة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
- أصول البحث العلمي ومناهجه ، الدكتور أحمد بدر ، ط : السادسة ، سنة 1982 م ، نشر وكالة المطبوعات ، الكويت .
- أصول التخرج ودراسة الأسانيد ، الدكتور محمود الطحان ، ط : بدون ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- أصول كتابة البحث العلمي وتحقيق المخطوطات ، الدكتور يوسف المرعشلي ، ط : الأولى ، سنة 1424 هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، إشراف بكر أبو زيد ، ط : الأولى ، سنة 1426 هـ ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .

- أجزاء أبي العباس الأصم ، ضمن مجموع مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار ، تحقيق نبيل سعد الدين الجزار ، ط : الأولى ، سنة 1425 هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ ، ابن حجر العسقلاني ، ط : الثانية ، سنة 1406 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .

- الأنساب ، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني ، اعتناء محمد عبد القادر عطا ، ط : الأولى ، سنة 1419 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة عباس الباز ، مكة المكرمة .

- إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق أبي مصعب محمد البدري ، ط : الأولى ، سنة 1412 هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

- الأربعين في أصول الدين ، لأبي حامد محمد الغزالي ، تحقيق محمد مصطفى أبو العلاء ، ط : بدون ، سنة 1384 هـ ، مكتبة الجندي ، مصر .

- أحوال الرجال ، لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني ، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي ، ط : الأولى ، سنة 1405 هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- أصول السنة ، لأبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي ، تحقيق مشعل بن محمد الحدادي ، ط : الأولى ، سنة 1418 هـ ، دار ابن الأثير ، الكويت .

- الأم ، محمد بن إدريس الشافعي ، ط : الثانية ، سنة 1403هـ ، دار الفكر ، بيروت .

- إثبات صفة العلو ، موفق الدين عبدالله بن قدامة ، تحقيق بدرالبدر ، ط : الأولى ، سنة 1406هـ ، الدارالسلفية ، الكويت .

حرف الباء

- البحر الزخار مسند البزار ، لأبي بكر أحمد بن عمرو البزار ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، ط : الأولى ، سنة 1414هـ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة .

- البداية والنهاية ، إسماعيل ابن كثير ، اعتناء محمد بن علي معوض ورفقائه ، ط : الثانية ، سنة 1418 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- بدائع الفوائد ، ابن القيم ، تحقيق علي العمران ، ط : الأولى ، سنة 1425 هـ ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .
- البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع ، محمد بن علي الشوكاني ، ط : الأولى ، سنة 1348 هـ ، دار المعرفة ، بيروت .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل ، ط : الثانية ، سنة 1993هـ ، دار الفكر بيروت .

- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، ابن تيمية ، تحقيق الدكتور يحي الهنيدي ورفقائه ، ط : الأولى ، سنة

1426 هـ ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ،
المدينة المنورة .

حرف التاء

- تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلوم والاجتماع
والعمران ، أحمد السباعي ، ط : بدون ، سنة 1419 هـ ،
الأمانة العامة للإحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة
العربية السعودية ، الرياض .
- تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين
، الدكتورة مديحة بنت أحمد درويش ، ط : الثامنة ، سنة
1416 هـ ، دار الشروق ، جدة .
- تاريخ دمشق الكبرى ، ابن عساكر ، تحقيق علي عاشور
الجنوبي ، ط : الأولى ، سنة 1421 هـ ، دار إحياء التراث
العربي ، بيروت .
- تراجم علماء جدة من الحضارمة ، علي بن سالم العميري ،
تحقيق خضر بن صالح بن سند الغامدي ، ط : الأولى ، سنة
1425 هـ ، دار المحمدي ، جدة .
- تراجم الأعلام المعاصرين في العالم الإسلامي ، أنور
الجندي ، ط : الأولى ، سنة 1970 م ، مكتبة الأنجلو المصرية
، القاهرة .
- تحفة المريد شرح جوهره التوحيد ، إبراهيم البيجوري ،
اعتناء عبد الله بن محمد الخليلي ط : الثانية ، سنة 1424
هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- تذكرة الحفاظ ، محمد بن أحمد الذهبي ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت
- تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف ، لأبي البقاء محمد بن بهاء الدين بن الضياء ، تحقيق إبراهيم الأزهرى ، ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1418 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط : الأولى ، سنة 1415 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن كثير ، تقديم الدكتور يوسف المرعشلي ، ط : التاسعة ، سنة 1417 هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي ، تصحيح محمد بن سليمان البسان ، ط : بدون ، سنة 1408 هـ ، دار المدني ، جدة .
- تلخيص المحصل ، لنصير الدين الطوسي ، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد ، ط : بدون ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- تجريد التوحيد المفيد ، أحمد بن علي المقرئ ، تحقيق علي العمران ، ط : الأولى ، سنة 1417 هـ ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .

- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ، للقاضي أبي بكر محمد بن الباقلاني ، تحقيق عماد الدين حيدر ، ط : الأولى ، سنة 1407 هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
- تيسر العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد ، سليمان بن عبد الله آل الشيخ ، تحقيق عرفان عبد القادر العشا ، ط : بدون ، سنة 1412 هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- تبسيط العقائد الإسلامية ، حسن أيوب ، ط : الخامسة ، سنة 1403 هـ ، دار الندوة الجديدة ، بيروت .
- تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الأولى ، سنة 1422 هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، جمال الدين يوسف المزي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ، ط : الأولى ، سنة 1418 هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- تفسير البغوي ، المسمى «معالم التنزيل» لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، ط : الأولى ، سنة 1413 هـ ، دار ابن حزم ، بيروت .
- تبويب وترتيب أحاديث صحيح الجامع الصغير وزيادته ، زهير الشاويش ، ط : الأولى ، سنة 1406 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

- تحقيق النصوص ونشرها ، عبد السلام هارون ، ط :
الخامسة ، سنة 1414 هـ ، مكتبة السنة ، القاهرة .
- تليس إبليس ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي
، تحقيق الدكتور أحمد بن عثمان المزيد ، ط : الأولى ، سنة
1423 هـ ، دار الوطن للنشر ، الرياض .
- تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم المكلفين في
العقبى والمآل ، للقاضي أبي طالب عقيل بن عطية بن أبي
أحمد القضاء الطرطوشي ، تحقيق مصطفى باحو ، ط :
الأولى ، سنة 1427 هـ ، دار الإمام مالك ، أبو ظبي ، الإمارات
العربية المتحدة .
- تحفة المودود بأحكام المولود ، لابن القيم ، تحقيق
عبد السلام محمد عبدالسلام ، ط : الأولى ، سنة 1419 هـ ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة عباس الباز ، مكة
المكرمة .
- تاريخ جرجان ، حمزة بن يوسف السهمي ، ط : الثالثة ،
سنة 1401 هـ ، دار عالم الكتب ، بيروت .
- التاريخ الصغير ، لأبي عبد الله البخاري ، تحقيق محمود بن
إبراهيم زايد ، ط : الأولى ، سنة 1406 هـ ، دار المعرفة ،
بيروت .
- تقريب التقريب ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد
عوامة ، ط : الأولى ، سنة 1420 هـ ، دار ابن حزم ، توزيع دار
الوراق ، بيروت .

- التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع ، ابن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد السعوي ، ط : الخامسة ، سنة 1419هـ ، مكتبة العبيكان ، الرياض .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد الأزهرى ، تحقيق عبد السلام هارون ، ورفقائه ، ط : بدون ، سنة 1384هـ ، دار القومية العربية للطباعة ، مصر .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، ط : بدون ، سنة 1387هـ ، مطبعة حكومة الكويت .
- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين ، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ، تحقيق أسعد محمد الطيب ، ط : الثانية ، سنة 1419هـ ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة .
- التاريخ ، يحيى بن معين ، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف ، ط : الأولى ، سنة 1399هـ ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، مكة المكرمة .
- التبصير في معالم الدين ، ابن جرير الطبري ، تحقيق علي الشبل ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، دار العاصمة ، الرياض .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، يوسف بن عبد البر ، تحقيق سعيد أحمد أعراب ، ط : الثانية ، سنة 1387هـ .

- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد , ابن عبد البر ,
(طبعة أخرى) , تحقيق أسامة إبراهيم , ط : الأولى , سنة
1420هـ , دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر .
- التعليم والإرشاد , السيد محمد بدر الدين الحلبي
النعساني , ط : الأولى , سنة 1324هـ , مطبعة السعادة ,
مصر .
- التفسير والمفسرون , الدكتور محمد بن حسين الذهبي ,
اعتناء أحمد الزعبي , ط : بدون , شركة دار الأرقم بن أبي
الأرقم , بيروت .
- التمهيد في أصول الفقه , لأبي الخطاب محفوظ الكلوزاني
الحنبلي , تحقيق الدكتور مفيد أبو عمشة , ط : الأولى , سنة
1406هـ , مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ,
جامعة أم القرى , مكة المكرمة .
- التعريفات , علي بن محمد الشريف الجرجاني , تحقيق
الدكتور محمد المرعشلي , ط : الأولى , سنة 1224هـ , دار
النفايس , بيروت .
- التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل , تحقيق الدكتور عبد
العزيز بن إبراهيم الشهوان , ط : السادسة , سنة 1418هـ ,
مكتبة الرشد , وشركة الرياض , الرياض .
- التوسل أنواعه وأحكامه , الألباني , تنسيق محمد عيد
العباسي , ط : الأولى , سنة 1421هـ , مكتبة المعارف للنشر
والتوزيع , الرياض .

- التبرك أنواعه وأحكامه ، الدكتور ناصر الجديع ، ط :
الخامسة ، سنة 1421هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف ، زكي الدين عبد
العظيم المنذري ، ط : الأولى ، سنة 1422هـ ، دار ابن
حزم ، بيروت .
- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق
والتفرد ، محمد بن إسحاق بن منده ، تحقيق الدكتور علي
الفقيهي ، ط : الأولى ، سنة 1423هـ ، مكتبة العلوم
والحكم ، المدينة المنورة .
- التوحيد ، لأبي منصور محمد بن محمد الماتريدي ، تحقيق
الدكتور فتح الله خليف ، ط : بدون ، دار المشرق ، بيروت .
- التحفة المهدية شرح الرسالة التدمرية ، فالح بن مهدي آل
مهدي ، تصحيح وتعليق الدكتور عبد الرحمن المحمود ، ط :
الأولى ، سنة 1414هـ ، دار الوطن ، الرياض .
- التاريخ الكبير ، لأبي عبد الله البخاري ، ط : بدون ، دار
الكتب العلمية ، بيروت .
- التفسير الكبير المسمى «مفاتيح الغيب» ، محمد بن عمر
الرازي ، ط : بدون ، سنة 1410هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة
، لأبي المظفر الإسفرايني ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ،
ط : الأولى ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
- تفسير القرآن الحكيم المسمى «تفسير المنار» ، محمد
رشيد رضا ، ط : الثانية ، دار المعرفة ، بيروت .

- التاريخ الإسلامي ، محمود شاكر ، ط : الثالثة ، سنة 1411هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، الذهبي ، تحقيق الدكتور عمر التدمري ، ط : الثانية ، سنة 1410هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، ط : الثانية ، سنة 1403هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- تخریج أحاديث مشكاة المصابيح ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الأولى ، سنة 1382 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

حرف الثاء

- الثقات ، محمد بن حبان أبي حاتم التميمي البستي ، ط : الأولى ، سنة 1402هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند.
- ثبت الأثبات الشهيرة ، لأبي بكر بن محمد خوقير ، ضمن مجموعة مؤلفاته ، تحقيق الدكتور حاتم بن عارف الشريف ، ط : الأولى ، سنة 1425هـ ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

حرف الجيم

- جامع الرسائل ، لابن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، مطبعة المدني ، مصر .
- جامع المسائل ، ابن تيمية ، تحقيق محمد عزيز شمس ، ط : الأولى ، سنة 1422هـ ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، ط : بدون ، سنة 1408هـ ، دار الفكر ، بيروت .

- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم ، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن رجب ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ورفيقه ، ط : السابعة ، سنة 1417هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- جامع بيان العلم وفضله ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، ط : الأولى ، سنة 1414هـ ، دار ابن الجوزي ، الدمام .

- الجامع الصحيح ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق احمد شاكر ، ط : بدون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- الجامع الكبير ، لأبي عيسى الترمذي ، (نسخة أخرى) ، تحقيق الدكتور بشار عواد معرف ، ط : الثانية ، سنة 1998م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، اعتناء محمد زهير الناصر ، ط : الأولى ، سنة 1422هـ ، دار طوق النجاة ، بيروت .

- جامع الأصول في أحاديث الرسول ، لأبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير ، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط ،

ط : بدون ، سنة 1390هـ ، مكتبة الحلواني ، ومكتبة دار
البيان ، نشر وتوزيع مطبعة الملاح .
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي
الفرقان ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر
القرطبي ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي
ورفقائه ، ط : الأولى ، سنة 1427هـ ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت .

- الجرح والتعديل ، ابن أبي حاتم الرازي ، ط : الأولى ، سنة
1371هـ ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة .

حرف الحاء

- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، ابن القيم ، تحقيق زائد
الشهري ، ط : الأولى ، سنة 1428هـ ، دار عالم الفوائد ،
مكة المكرمة .
- حاشية الباجوري على شرح ابن قاسم الغزي ، إبراهيم
البيجوري ، ط : بدون ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .
- حاشية ابن قطلو بغا على المسامرة ، لزين الدين قاسم بن
قطلو بغا الحنفي ، ط : الأولى ، سنة 2006م ، المكتبة
الأزهرية للتراث ، القاهرة .
- حاشية السیالكوتي على شرح المواقف ، عبد الكريم
السیالكوتي ، اعتناء محمود الدمياطي ، ط : الأولى ، سنة
1419هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، لأبي
القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني، تحقيق محمد ربيع

المدخلي ، ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1411هـ ، دار الراية ، الرياض .

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، ط : الخامسة ، سنة 1407هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .

- الحوار الفلسفي بين حضارة الشرق القديمة وحضارة اليونان ، الدكتور علي بن حسين الجابري ، ط : بدون ، سنة 1426هـ ، دار الكتاب الثقافي ، إربد - الأردن .

- حياة القلوب ، محمد بن باقر المجلسي .
- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط : الأولى سنة 1387هـ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .

حرف الخاء

- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثانية ، سنة 1389 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- خلق أفعال العباد ، لأبي عبد الله البخاري ، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني ، ط : بدون ، مكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .

حرف الدال

- دعوة التوحيد ، الدكتور محمد خليل هراس ، ط : الأولى ، سنة 1407هـ ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة .

- دعوة الرسل إلى الله تعالى ، محمد بن أحمد العدوي ، ط : بدون ، سنة 1418هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين «الخوارج والشيعة» ، الدكتور أحمد بن محمد جلي ، ط: الثانية ، سنة 1408هـ ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الرياض .
- درء تعارض العقل والنقل ، ابن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم ، ط : بدون ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- الدر النضيد ، في إخلاص كلمة التوحيد ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق أبو عبد الله الحلبي ، ط : الأولى ، سنة 1414هـ ، دار ابن خزيمة ، الرياض .
- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، لأبي بكر أحمد البيهقي ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ، ط : الثانية ، سنة 1423هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- دلائل التوحيد ، محمد جمال الدين القاسمي ، تحقيق خالد العك ، ط : الأولى ، سنة 1412هـ ، دار النفائس ، بيروت .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لا بن حجر العسقلاني ، تحقيق محمد سيد جاد الحق ، ط: الثانية ، سنة 1385هـ ، دار الكتب الحديثة ، مصر ، طبع مطبعة المدني ، مصر .
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، جمع عبد الرحمن بن قاسم ، ط : الأولى ، سنة 1420هـ ، دار القاسم ، الرياض .

- الديات ، لابن أبي عاصم ، تحقيق عبد الله الحاشدي ، ط : الأولى ، سنة 1406هـ ، دار الأرقم للنشر والتوزيع ، الكويت .

حرف الذال

- ذكر أخبار أصبهان ، لأبي نعيم الأصبهاني ، ط : بدون ، نشر دار الكتاب العربي ، طبع دار الفاروق الحديثة ، القاهرة .
- زم الكلام وأهله ، لأبي إسماعيل الهروي الأنصاري ، تحقيق عبد الله بن محمد الأنصاري ط : بدون ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة .
- ذيل طبقات تذكرة الحفاظ ، عبد الرحمن السيوطي ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ذيل تذكرة الحفاظ ، لأبي المحاسن الحسيني الدمشقي ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- ذيل طبقات الحنابلة ، عبد الرحمن ابن رجب ، ط : بدون ، دار المعرفة ، بيروت .
- ذيول العبر في خبر من غير ، الذهبي ، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

حرف الراء

- الرد على المنطقيين ، ابن تيمية ، تحقيق عبد الصمد شرف الدين الكتبي ، اعتناء محمد طلحة بلال ، ط : الأولى ، سنة 1426هـ ، مؤسسة الريان ، بيروت .
- الرد الجميل لإلهية عيسى بصريح الإنجيل ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق الدكتور محمد عبدالله الشرقاوي ، ط :

الثالثة ، سنة 1410هـ، دار الجيل ، بيروت ، ومكتبة الزهراء ، القاهرة .

- الرد على الجهمية والزنادقة ، أحمد بن حنبل ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة ، ط : الثانية، سنة 1420هـ ، دار اللواء ، الرياض .

- الرد على المخالف من أصول الدين ، بكر بن عبد الله أبو زيد ، ضمن كتاب الردود ، ط : الأولى ، سنة 1414هـ ، دار العاصمة ، الرياض .

- الرد على الجهمية ، لأبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي ، تحقيق بدر البدر ، ط : الثانية ، سنة 1416هـ ، دار ابن الأثير ، الكويت .

- الرد على الإخنائي ، ابن تيمية ، تحقيق أحمد العنزي ، ط : الأولى ، سنة 1420هـ ، دار الخراز ، جدة .

- الرد على من قال بفناء الجنة والنار وبيان الأقوال في ذلك ، ابن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد السمهوري ، ط : الأولى ، سنة 1415هـ ، دار بلنسية ، الرياض .

- رسالة لطيفة جامعة في أصول الفقه، عبد الرحمن السعدي، اعتناء نادر آل مبارك التعمري ، ط : الأولى ، سنة 1418هـ ، دار ابن حزم ، بيروت .

- رسالة التوحيد ، محمد عبده التركماني ، اعتناء حسين الغزال ، ط : الرابعة ، سنة 1402هـ ، دار إحياء العلوم ، بيروت .

- الرسالة ، محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق أحمد شاكر ، ط : بدون ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- الرؤية ، لأبي الحسن الدارقطني ، تحقيق إبراهيم العلي ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1411هـ ، مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن .
- رؤية الله تبارك وتعالى ، لأبي محمد عبد الرحمن ابن النحاس ، تحقيق الدكتور علاء الدين علي رضا ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، دار المعراج الدولية للنشر ، الرياض .
- الروح ، ابن القيم ، تحقيق يوسف بدوي ، ط : الخامسة ، سنة 1422هـ ، دار ابن كثير ، دمشق .
- روضة الناصر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، لأبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي ، تحقيق الدكتور عبد الكريم النملة ، ط : السادسة ، سنة 1422هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- رد المحتار على الدر المختار ، محمد أمين ابن عابدين ، تحقيق عادل عبدالموجود ، ط : الأولى ، سنة 1415هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

حرف السين

- سطور مع العظماء ، محمد كامل حسن ، ط : الأولى ، سنة 1389هـ ، دار البحوث العلمية.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ،
محمد ناصر الدين الألباني ، ط : بدون ، سنة 1415هـ ،
مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة وأثرها السيئ في الأمة ، ط :
الأولى ، سنة 1408هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني،
تحقيق محمد عوامة، ط : الثانية ، سنة 1425هـ ، دار القبلة
للثقافة الإسلامية ، جدة ، ومؤسسة الريان ، بيروت.
- سنن ابن ماجه ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ،
تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط : بدون ، إحياء الكتب
العربية .
- السنن الكبرى ، لأبي عبد الرحمن أحمد شعيب النسائي ،
تحقيق الدكتور عبد الغفار بن سليمان البنداري ، ط : الأولى ،
سنة 1411هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع عباس
الباز ، مكة المكرمة .
- سير أعلام النبلاء ، الذهبي ، تحقيق حسين الأسد ورفقائه ،
ط : الحادية عشرة ، سنة 1422هـ ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت .
- السنة ، عبد بن أحمد بن حنبل ، تحقيق الدكتور محمد بن
سعيد القحطاني ، ط : الثالثة ، سنة 1416هـ ، نشر دار
الرمادي ، الدمام ، توزيع دار المؤتمن ، الرياض .

- السنة ، لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال ، تحقيق الدكتور عطية الزهراني ، ط : الثانية ، سنة 1415 هـ ، دار الراية ، الرياض .

- السنة ، لابن أبي عاصم ، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثالثة ، سنة 1413 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

حرف الشين

- الشامل في أصول الدين ، عبد الملك الجويني ، تحقيق هلموت كلوبفر ، ط : بدون ، سنة 1988 م .
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي ، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان الغامدي ، ط : الخامسة ، سنة 1418 هـ ، دار طيبة ، الرياض .
- شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان ، المسمى «الإيمان الأوسط» ، لابن تيمية ، تحقيق الدكتور علي بن بخيت الزهراني ، ط : الأولى ، سنة 1323 هـ ، دار ابن الجوزي ، الدمام .
- شرح معاني الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي ، ط : الثانية ، سنة 1407 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح صحيح مسلم ، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، اعتناء محمد فؤاد عبد الباقي ، ط : الأولى ، سنة 1415 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد النجار الفتوحى ، تحقيق محمد الزحيلي ورفيقه ، ط : بدون ، سنة 1400هـ ، جامعة الملك عبد العزيز ، مكة المكرمة .
- شرح الورقات ، عبد الرحمن ابن الفركاح الشافعي ، تحقيق سارة الهاجري ، ط : الأولى ، سنة 1422هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .
- شرح العقيدة الطحاوية ، علي بن أبي العز الحنفي ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ورفيقه ، ط : الثانية عشرة ، سنة 1418هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- شرح المواقف ، للشريف علي الجرجاني ، اعتناء محمود الدمياطي ، ط : الأولى ، سنة 1419هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح الأصول الخمسة ، عبد الجبار الهمداني الأسد آبادي ، اعتناء سمير مصطفى رباب ، ط : بدون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- شرح القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنی ، محمد بن صالح العثيمين ، ط : الأولى ، سنة 1423هـ ، دار الآثار ، القاهرة .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبد الله بن عقيل الهمداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : بدون ، سنة 1415هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- شرح الأسماء الحسنی المسمى « لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات » ، محمد بن عمر الرازي ،

- تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، ط: بدون ، سنة 1396هـ ،
نشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .
- شرح السنة ، الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق زهير
الشاويش ورفيقه ، ط : الثانية ، سنة 1403هـ ، المكتب
الإسلامي ، بيروت .
- شرح الفقه الأكبر ، ملا علي قاري ، تحقيق علي دندل ،
ط : الثانية ، سنة 1428هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- شرح لمعة الاعتقاد ، محمد بن صالح العثيمين ، تحقيق
أشرف عبد المقصود ، ط : الثالثة ، سنة 1415هـ ، مكتبة دار
طبرية ، الرياض .
- شرح اللمع في أصول الفقه ، لأبي إسحاق إبراهيم
الشيرازي ، تحقيق الدكتور علي العمريني ، ط : بدون ، سنة
1407هـ ، دار البخاري ، بريدة - القصيم - السعودية .
- شرح العقيدة الأصفهانية ، ابن تيمية ، تحقيق الدكتور محمد
السعوي ، رسالة علمية ، (دكتوراه) ، طبعت على الآلة
الراقمة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- شرح الرسالة التدمرية ، عبد الرحمن بن ناصر البراك ،
إعداد سليمان الغصن ، ط : الأولى ، سنة 1425هـ ، كنوز
دار إشبيليا للنشر والتوزيع ، الرياض .
- شرح حديث النزول ، ابن تيمية ، تحقيق محمد الخميس ،
ط : الثانية ، سنة 1418هـ ، دار العاصمة ، الرياض .
- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة
المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين ، عبيد الله ابن بطة

- العكبري ، تحقيق الدكتور رضا بن نعيان معطي ، ط :
بدون ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة .
- الشريعة ، لأبي القاسم محمد بن الحسين الآجري ، تحقيق
الدكتور عبد الله الدميحي ، ط : الثالثة ، سنة 1428هـ ، نشر
دار الفضيلة ، الرياض .
- الشرك في القديم والحديث ، لأبي بكر زكريا ، ط : الثانية ،
سنة 1426هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبدالحى بن العماد ،
تحقيق عبدالقادر الأرناؤوط ، ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة
1406هـ ، دار ابن كثير ، بيروت .
- الشعر والشعراء ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ،
ط : بدون ، سنة 1902م ، مطبعة بريل ، مدينة ليدن .
- شعب الإيمان ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، تحقيق
الدكتور عبدالعلي عبد الحميد حامد ، ط : الأولى ، سنة
1423 هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- شفاء السقام في زيارة خير الأنام ، لأبي الحسن علي بن
عبد الكافي السبكي ، ط : الثانية ، سنة 1978م ، دار الآفاق
الجديدة ، بيروت .
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ،
ابن القيم ، تحقيق عمر بن سليمان الحفيان ، ط : الأولى ،
سنة 1420هـ ، مكتبة العبيكان .

- الشيخ عبدالقادر الجيلاني وأراؤه الاعتقادية والصوفية عرض ونقد على ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة ، الدكتور سعيد بن مسفر القحطاني ، ط : الأولى ، سنة 1418هـ .
- شيخ الشام محمد جمال الدين القاسمي ، محمود الإستانبولي ، ط : الأولى ، سنة 1405هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

حرف الصاد

- الصارم المسلول على شاتم الرسول ، ابن تيمية ، تحقيق محمد الحلواني ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1417هـ ، دار رمادي للنشر ، الدمام ، السعودية .
- الصارم المنكي في الرد على السبكي ، محمد بن عبد الهادي ، تحقيق عقيل المقطري ، ط : الثانية ، سنة 1424هـ ، مؤسسة الريان ، بيروت .
- صحيح البخاري ، للإمام البخاري ، (نسخة أخرى) ، (النسخة اليونينية) ، تقديم أحمد شاكر ، ط : بدون ، دار الجيل ، بيروت .
- صحيح البخاري ، للإمام البخاري ، (نسخة أخرى) ، اعتناء أبو صهيب الكرمي ، ط : بدون ، سنة 1419هـ ، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع ، الرياض .
- صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط : بدون ، دار إحياء الكتب العربية ، توزيع دار الكتب العلمية ، بيروت .

- صحيح مسلم ، للإمام مسلم ، (نسخة أخرى) ، اعتناء أبو صهيب الكرمي ، ط : بدون ، سنة 1419هـ ، بيت الأفكار الدولية ، الرياض .
- صحيح الجامع الصغير وزيادته ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثالثة ، سنة 1408هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- صحيح الأدب المفرد ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثانية ، سنة 1415هـ ، دار الصديق ، الجبل - السعودية .
- صحيح الترغيب و الترهيب ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الأولى ، سنة 1421 هـ ، مكتبة المعارف ، الرياض .
- صحيح سنن الترمذي ، الألباني ، ط : الأولى ، سنة 1408 هـ ، مكتب التربية العربي لدول الخليج .
- صحيح سنن أبي داود ، الألباني ، ط : الأولى ، سنة 1412 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- صريح السنة ، لأبي جعفر ابن جرير الطبري ، تحقيق بدر المعتق ، ط : الأولى ، سنة 1305هـ ، دار الخلفاء ، الكويت .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل الجوهري ، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1420هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة عباس الباز ، مكة المكرمة .
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ، ابن القيم ، تحقيق الدكتور محمد الدخيل ، ط : الأولى ، سنة 1408هـ ، دار العاصمة ، الرياض .

حرف الصاد

- الضعفاء الكبير ، لأبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي ، تحقيق الدكتور عبدالمعطي قلعجي ، ط : الثانية ، سنة 1418هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة عباس البار ، مكة المكرمة .
- الضعفاء ، محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق أحمد بن إبراهيم أبي العينين ، ط : الأولى ، سنة 205م ، مكتبة ابن عباس ، مصر .
- الضعفاء والمتروكين ، أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق بوران الضناوي ، ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1405هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .
- الضعفاء والمتروكين ، علي بن عمر الدارقطني ، تحقيق محمد لطفي الصباغ ، ط : الأولى ، سنة 1400هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- الضعفاء ، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق الدكتور فاروق حمادة، ط : الأولى ، سنة 1405هـ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب .
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثالثة ، سنة 1410هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- ضعيف الترمذي ، محمد الألباني ، ط : الأولى ، سنة 1412هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- ضوابط التكفير عند أهل السنة والجماعة ، الدكتور عبدالله بن محمد القرني ، ط : الأولى ، سنة 1413هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، محمد بن عبد الرحمن
السخاوي ، ط : بدون ، نشر دار مكتبة الحياة ، بيروت .

حرف الطاء

- الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد ، لأبي الفضل
جعفر بن ثعلب الأدفوي ، تحقيق سعد بن محمد حسن ،
مراجعة الدكتور طه الحاجري ، ط : الثالثة ، سنة 200م ،
الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .
- الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد الزهري ، ط : بدون ،
سنة 1405هـ ، دار صادر ، بيروت .
- طبقات المفسرين ، عبد الرحمن السيوطي ، ط : بدون ،
اعتناء لجنة من العلماء بدار الكتب العلمية ، بيروت .
- طبقات الحفاظ ، عبد الرحمن السيوطي ، ط : الثانية ،
سنة 1414هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- طبقات الحنابلة ، للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي
يعلى ، ط : بدون ، دار المعرفة ، بيروت .
- طبقات الشافعية ، عبد الوهاب بن علي السبكي ، تحقيق
محمود الطناحي ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1383هـ ،
مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- طرق تخریج حدیث رسول الله ﷺ ، الدكتور عبد المهدي عبد
الهادي ، ط : بدون ، دار الاعتصام .
- طريق الهجرتين وباب السعادتین ، ابن القيم ، تحقيق
يوسف بديوي ، ط : الأولى ، سنة 1414هـ ، دار ابن كثير ،
دمشق .

- الطريقة النقشبندية وأعلامها ، الدكتور محمد درنيقة ، ط : الأولى ، سنة 1407 هـ ، جروس برس ، بيروت .
- طبقات الشافعية ، جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، ط : بدون ، سنة 1401 هـ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض .
- طبقات الشافعية ، لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ، تحقيق عادل نويهض ، ط : الثالثة ، سنة 1402 هـ ، نشر دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

حرف الظاء

- ظهر الإسلام ، أحمد أمين ، ط : الأولى ، سنة 1425 هـ ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت .

حرف العين

- العبودية ، ابن تيمية ، تحقيق علي حسن عبد الحميد الحلبي ، ط : الثانية ، 1416 هـ ، نشر مكتبة دار الأصاله ، الإسماعيلية - مصر ، توزيع مكتبة العلم ، جدة .
- عجائب الآثار في التراجم والأخبار ، عبد الرحمن الجبرتي ، ط : بدون ، دار الجيل ، بيروت .
- العزلة ، لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي ، تحقيق الشبراوي بن أبي المعاطي المصري ، ورفيقه ، ط : بدون ، سنة 1427 هـ ، دار الدعوة الإسلامية ، مصر .
- عصمة الأنبياء ، محمد بن عمر الرازي ، ط : بدون ، نشر وتوزيع مكتبة ومطبعة الإرشاد ، حمص - سورية .

- عقيدة السلف وأصحاب الحديث ، لأبي عثمان إسماعيل الصابوني ، ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ، ط : الأولى ، سنة 1343هـ ، إدارة الطباعة المنيرية .
- عقيدة المسلم ، محمد متولي الشعراوي ، ط : الثانية ، سنة 1408هـ ، دار الجيل ، بيروت ، ومكتبة التراث الإسلامي ، القاهرة .
- العقيدة الواسطية ، ابن تيمية ، اعتناء مصطفى العالم ، ط : الثامنة ، سنة 1407هـ ، دار المجتمع ، جدة .
- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ، لأبي المعالي عبدالملك بن عبدالله الجويني ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، ط : بدون ، سنة 1412هـ ، نشر المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة .
- العلل ومعرفة الرجال ، أحمد بن حنبل ، تحقيق وصي الله عباس ، ط : الثانية ، سنة 1422هـ ، دار الخاني ، الرياض .
- العلل ، لأبي محمد عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي ، تحقيق فريق من الباحثين ، بإشراف الدكتور سعد بن عبدالله الحميد ، ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1427هـ .
- العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي ، ورفيقه ، ط : بدون ، نشر وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية .
- العقد الثمين في معرفة رب العالمين ، الحسين بن بدر الدين ، تحقيق يحيى بن عبد الكريم الفيصل ، ط : بدون ، نشر دار مكتبة الحياة ، بيروت .

- العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ ، صالح بن مهدي المقبل ، ط : الثانية ، سنة 1405 هـ ، دار الحديث ، بيروت .
- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية ، ابن عبد الهادي ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- العقائد الإسلامية ، محمد بن أحمد العدوي ، تحقيق زهير الشاويش ، تخرّيج وتعليق الألباني ، ط : الأولى ، سنة 1425 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

حرف الغين

- غاية المرام في علم الكلام ، لسيف الدين الأمدي ، تحقيق حسن محمود عبد اللطيف ، ط : بدون ، سنة 1391 هـ ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة .
- غاية المرام في تخرّيج أحاديث الحلال والحرام ، محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الرابعة ، سنة 1414 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- غاية الأمان في الرد على النبهاني ، محمود شكري الألوسي ، اعتناء الداني منير آل زهوي ، ط : الأولى ، سنة 1422 هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لأبي الخير محمد بن محمد الجزري ، اعتناء : ج . برجستراسر ، ط : الثالثة ، سنة 1402 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- الغيث المسجم في شرح لامية العجم ، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي ، ط: الأولى ، سنة 1395هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- غيث المواهب العلية في شرح الحكم العطائية ، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عباد النفري الرندي ، تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1380هـ ، دار الكتب الحديثية ، مصر .

حرف الفاء

- الفتاوى الحديثية ، أحمد بن حجر الهيتمي ، اعتناء مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي ، تقديم الدكتور محمد المرعشلي ، ط : الأولى ، سنة 1419هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، جمع أحمد بن عبد الرزاق الدوبش ، ط : الخامسة ، سنة 1424هـ ، دار المؤبد جدة .

- فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، عبد الرحمن بن رجب ، تحقيق طارق عوض الله ، ط : الثانية ، سنة 1422هـ ، دار ابن الجوزي ، الدمام ، جدة ، الرياض .

- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، ابن حجر العسقلاني ، تحقيق محب الدين الخطيب ، ط : الثالثة ، سنة 1407هـ ، المكتبة السلفية ، القاهرة .

- فتح الودود على مراقبي السعود ، محمد يحيى الولائي ،
اعتناء بابا محمد عبد الله الولائي ، ط : بدون ، سنة
1412هـ ، مطابع عالم الكتب ، الرياض .
- فتح المنان تنمة منهاج التأسيس رد صلح الإخوان ، محمود
سكري الألوسي ، تصحيح محمد حامد فقي ، ط : الأولى ،
سنة 1426هـ ، دار أضواء السلف ، الرياض .
- فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ ، جمع
محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، ط : الأولى ، سنة 1399هـ
، مطبعة الحكومة ، مكة المكرمة .
- فتح الحميد في شرح كتاب التوحيد ، عثمان بن منصور
التميمي ، تحقيق الدكتور سعود العريفي ورفيقه ، ط : الأولى
، سنة 1425هـ ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم
التفسير ، محمد بن علي الشوكاني ، ط : بدون ، دار
المعرفة ، بيروت .
- فتح رب البرية بتلخيص الحموية ، محمد بن صالح العثيمين ،
ط : الأولى ، سنة 1412هـ ، دار الوطن ، الرياض .
- فتح البيان في مقاصد القرآن ، لأبي الطيب بن حسن خان
الفتوحي ، اعتناء عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، ط : بدون ،
سنة 1412هـ ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- الفتوحات المكية ، محمد بن علي بن عربي الطائي ، ط :
بدون ، دار صادر ، بيروت .

- الفتوى الحموية الكبرى ، ابن تيمية ، تحقيق الدكتور حمد التويجري ، ط : الثانية ، سنة 1425هـ ، دار الصميعي ، الرياض .
- الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ، ابن تيمية ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن اليحي ، ط : الأولى ، سنة 1420هـ ، دار الفضيلة ، الرياض .
- الفردوس بمأثور الخطاب ، لأبي شجاع شيروية ، شهر دار الديلمي ، تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول ، ط : الأولى ، سنة 1406هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .
- الفرق بين الفرق ، عبد القاهر البغدادي ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : بدون ، سنة 1424هـ ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- فصل المقال وإرشاد الضال في توسل الجهال ، لأبي بكر بن محمد عارف خوقير ، تحقيق أبو بكر شهاب ، ط : الأولى ، سنة 1423هـ ، دار المسلم ، الرياض .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لأبي محمد علي بن حزم الظاهري ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1402هـ ، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع ، جدة .
- فصوص الحكم ، محمد بن علي بن عربي الطائي ، اعتناء أبو العلاء عفيفي ، ط : بدون ، نشر دار الكتاب العربي ، بيروت .

- فضائح الباطنية ، محمد بن محمد الغزالي ، اعتناء محمد بن علي القطب ، ط : بدون ، سنة 1413هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت .

- الفقه الأكبر ، لأبي حنيفة النعمان بن ثابت ، تحقيق علي بن محمد دندل ، ط : الثانية ، سنة 2007م ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ، محمد بن الحسن الحجوي الفاسي ، اعتناء عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري ، ط : الأولى ، سنة 1396هـ ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، نشر المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والشيخات والمسلسلات ، عبد الحي الكتاني ، اعتناء الدكتور إحسان عباس ، ط : الثانية ، سنة 1402هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

- فوائد تَمَام ، مع الروض البسام بترتيب وتخرّيج فوائد تَمَام ، لتمام بن محمد الرازي الدمشقي ، ترتيب وتخرّيج جاسم بن سليمان الدوسري ، ط : الأولى ، سنة 1408هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة ، محمد بن علي الشوكاني ، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني ، اعتناء عبد الوهاب بن عبد اللطيف ، ط : بدون ، سنة 1416هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

حرف القاف

- قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ، ابن تيمية ، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي ، ط: الأولى ، سنة 1412هـ ، مكتبة لينة ، دمنهور - مصر .
- القاموس المحيط ، مجد الدين محمد الفيروز آبادي ، تحقيق مكتب التراث بمؤسسة الرسالة ، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، ط : السادسة ، سنة 1419هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- القدر ، لأبي بكر جعفر بن محمد بن المستفاض الفريابي ، تحقيق عمرو عبد المنعم سليم ، ط : الأولى ، سنة 1421هـ ، دار ابن حزم ، بيروت .
- قَدَم العالم مع بيان وتسلسل الحوادث بين شيخ الإسلام ابن تيمية والفلاسفة مع بيان من أخطأ في المسألة من السابقين والمعاصرين ، كاملة الكواري ، ط : الأولى ، سنة 2001م ، دار أسامة ، عمان - الأردن .
- القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ، الدكتور عبد الرحمن المحمود ، ط : الثانية ، سنة 1418هـ ، دار الوطن ، الرياض .
- قواعد العقائد ، محمد بن محمد الغزالي ، تحقيق موسى بن محمد علي ، ط : الثانية ، سنة 1405هـ ، دار عالم الكتب ، بيروت .

حرف الكاف

- الكافي ، للكليني .

- الكافية الشافعية في الانتصار للفرقة الناجية ، ابن القيم ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن العريفي ورفقائه ، تنسيق محمد أجمل الإصلاحي ، ط : الأولى ، سنة 1428هـ ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .
- الكامل في التاريخ ، لأبي الحسن علي ابن الأثير ، اعتناء الدكتور محمد يوسف الدقاق ، ط : الثالثة، سنة 1418هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، توزيع مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة .
- الكامل في ضعفاء الرجال ، عبدالله بن عدي الجرجاني ، تحقيق عادل بن أحمد عبدالموجود ، ورفقائه ، ط: الأولى سنة 1418هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- كبرى اليقينيّات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق ، الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ، ط: الثامنة ، سنة 1424هـ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر ، دمشق .
- كتابة البحث العلمي صياغة جديدة ، الدكتور عبد الوهاب أبو سليمان ، ط : السادسة ، سنة 1416هـ ، دار الشروق ، جدة .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبدالله ، «حاجي خليفة» ، اعتناء محمد شرف الدين بالتقيا ، ط: بدون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ومؤسسة التاريخ العربي .

- الكشف المبدي لتمويه أبي الحسن السبكي ، محمد بن حسين الفقيه ، تحقيق أبو بكر شهاب ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1422هـ ، دار الفضيلة ، الرياض .
- الكفاية في معرفة أصول الرواية ، الخطيب البغدادي ، تحقيق إبراهيم الدمياطي ، ط : الأولى ، سنة 1423هـ ، دار الهدى ، مصر .

حرف اللام

- اللآلئ البهية شرح لامية شيخ الإسلام ابن تيمية ، أحمد بن عبدالله المرداوي الحنبلي ، اعتناء الدكتور صالح بن فوزان الفوزان ، ط : الأولى ، سنة 1417هـ ، دار المسلم ، الرياض .
- لحظ الألفاظ بذيّل طبقات الحفاظ ، محمد بن فهد المكي ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسى وشيخه الشاذلي أبي الحسن ، لابن عطاء الله السكندري ، ط : الأخيرة ، سنة 1399هـ ، مكتبة القاهرة ، مصر .
- لسان العرب ، لأبي الفضل محمد ابن منظور ، ط : الثالثة ، سنة 1414هـ ، دار صادر ، بيروت .
- لسان العرب ، لابن منظور ، (طبعة أخرى) ، ط : بدون ، سنة 1423هـ ، دار الحديث ، القاهرة .
- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق عليم بن عباس عليم ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، دار المؤيد ، طبع مطابع الفاروق الحديثة ، القاهرة .

- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، (طبعة أخرى) ،
تحقيق عبدالفتاح أبو غدة ، ط : الأولى ، سنة 1423هـ ، نشر
مكتب المطبوعات الإسلامية ، طبع دار البشائر الإسلامية ،
بيروت .

- اللؤلؤ المرصوع فيما لا أصل له أو بأصله موضوع ، لأبي
المحاسن محمد بن خليل القاوقجي ، تحقيق فواز زمرلي ،
ط : الأولى ، سنة 1415هـ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

حرف الميم

- متن البردة ، محمد سعيد البوصيري الصنهاجي ، بذي
رسالة «البوصيري مآدح الرسول الأعظم» لعبد العال
الحاصمي ، ط : الثانية ، سنة 1413هـ ، مكتبة الهداية ،
بيروت .

- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، محمد بن
حبان بن أبي حاتم البستي ، تحقيق محمود إبراهيم زايد ،
ط : بدون ، دار المعرفة ، بيروت .

- مجلة المنهل ، أصدرها ورئيس تحريرها عبد القدوس
الأنصاري ، إصدار شهري ، تأسيس سنة 1355هـ ، شهر ذي
الحجة ، سنة إصدار العدد 1365هـ ، شهر ربيع الثاني ، الطبعة
العربية ، مكة المكرمة .

- مجلة نور الإسلام ، مجلة دينية علمية خلقية تاريخية
حكومية ، إصدار مشيخة الأزهر الشريف ، إصدار شهري ،
مدير إدارة المجلة عبد العزيز محمد بك ، رئيس التحرير

السيد محمد الخضر حسين ، سنة 1352هـ ، مطبعة المعاهد الدينية الإسلامية ، القاهرة.

- المجموع في المحيط بالتكليف ، للقاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي ، جمع محمد الحسن بن أحمد النجراني ، اعتناء الأب جين يوسف اليسوعي ، ط : بدون ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت .

- مجموع الفتاوى ، ابن تيمية ، جمع عبد الرحمن بن قاسم ، اعتناء عامر الجزار ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1419هـ ، مكتبة العبيكان ، الرياض .

- المجموع شرح المذهب ، يحيى بن شرف النووي ، تحقيق محمد نجيب المطيعي ، ط : بدون ، مكتبة الإرشاد ، جدة .
- المحلى ، لابن حزم الظاهري ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، ط : بدون ، دار الجيل ، ودار الآفاق الجديدة ، بيروت .

- محمد كرد علي ، لجمال الدين الآلوسي ، ط : بدون ، سنة 1966م ، دار الجمهورية ، بغداد .

- محمد نصيف حياته وآثاره ، لمحمد أحمد سيد ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1414هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، عمان - دمشق .

- المحصول في أصول الفقه ، لأبي عبد الله الرازي ، تحقيق الدكتور طه جابر العلواني ، ط : الأولى ، سنة 1399هـ ، الدار : بدون .

- مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعطلة ، لابن القيم ، اختصار محمد الموصللي ، تحقيق سيد إبراهيم ، ط : الأولى ، سنة 1412هـ ، دار الحديث ، القاهرة .
- مختصر العلو للعلي الغفار ، للذهبي ، اختصار وتحقيق محمد ناصر الدين الألباني ، ط : الثانية ، سنة 1412هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- مختصر العين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي ، تحقيق الدكتور نور حامد الشاذلي ، ط : الأولى ، سنة 1417هـ ، دار عالم الكتب ، بيروت .
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، ابن القيم ، تحقيق محمد حامد الفقي ، ط : بدون ، سنة 1392هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- المدخل إلى معرفة الصحيح من السقيم وتبيين ما أشكل من أسماء الرجال في الصحيحين ، لأبي عبد الله محمد الحاكم النيسابوري ، تحقيق الدكتور إبراهيم آل كليب ، ط : الأولى ، سنة 1423هـ ، مكتبة العيكان ، الرياض .
- مذاهب الإسلاميين ، الدكتور عبد الرحمن بدوي ، ط : الثانية ، سنة 2005م ، دار العلم للملايين ، بيروت .
- مذكرات السلطان عبد الحميد ، لعبد الحميد الثاني ، ترجمة وتحقيق محمد حرب عبد الحميد ، ط : بدون ، توزيع دار الأنصار ، القاهرة .

- مذكرة في أصول الفقه ، محمد الأمين الشنقيطي ، ط :
الخامسة ، سنة 1422هـ ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة
المنورة .
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء
والمتكلمين ، محمد بن عمر الرازي ، ط : بدون ، مكتبة
الكلية الأزهرية ، القاهرة .
- المدونة الكبرى ، مالك بن أنس ، رواية سحنون التنوخي ،
عن عبدالرحمن بن القاسم ، ط : بدون ، مطبعة السعادة ،
مصر .
- المسامرة في شرح المسامرة ، للكمال بن الهمام ، ط :
الأولى ، سنة 2006م ، نشر المكتبة الأزهرية للتراث ،
القاهرة .
- مراتب الجزاء يوم القيامة ، لأبي عبد الله محمد بن أبي
نصر الحميدي ، تحقيق مصطفى باحو ، ط : الأولى ، سنة
1427هـ ، دار الإمام مالك ، أبو ظبي - الإمارات العربية
المتحدة .
- المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبد الله الحاكم
النيسابوري ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط : الأولى ،
سنة 1411هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- المستدرك على معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، ط :
الثانية ، سنة 1408هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- المستصفى من علم الأصول ، لأبي حامد محمد الغزالي ، تحقيق الدكتور محمد بن سليمان الأشقر ، ط : الأولى ، سنة 1417هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .
- مسند أبي داود الطيالسي ، سليمان بن داود الجارود ، تحقيق الدكتور عبد المحسن التركي ، ط : الأولى ، سنة 1419هـ ، دار هجر للطباعة والتوزيع ، مصر .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل الشيباني ، رقم أحاديثه محمد عبد السلام الشافعي ، ط : الأولى ، سنة 1413هـ ، دار الكتب ، بيروت .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل ، (نسخة أخرى) ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ورفقائه ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، مؤسسة الرسالة بيروت .
- مشاهير علماء نجد وغيرهم ، عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ ، ط : الأولى ، سنة 1392هـ ، دار الإمامة للبحث والترجمة والنشر ، الرياض .
- المصنف ، لأبي بكر ابن أبي شيبة ، تحقيق حمد الجمعة ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1425هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد المقرئ الفيومي ، ط : بدون ، دار القلم ، بيروت .
- معالم أصول الدين ، محمد بن عمر الرازي ، اعتناء سميح دغيم ، ط : الأولى ، سنة 1992م ، دار الفكر اللبناني ، بيروت .

- معجم المؤلفين ، عمر رضا كحالة ، ط : بدون ، نشر مكتبة المتنبي ، بيروت ، ودار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط : الأولى ، سنة 1411هـ ، دار الجيل ، بيروت .
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، يوسف سزكين ، ط : بدون ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة .
- مصباح الأنام وجلاء الظلام في رد شبه البدعي التي أضل بها العوام ، علوي بن أحمد الحداد ، طبع على الآلة الراقمة .
- معجم الشيوخ ، لأبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر ، تحقيق الدكتورة وفاء تقي الدين ، ط : الأولى ، سنة 1421هـ ، دار البشائر ، دمشق .
- معجم الشيوخ ، لأبي الحسين محمد ابن جميع ، تحقيق الدكتور عمر بن عبد السلام تدمري ، ط : الأولى ، سنة 1405هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، طبع دار الإيمان ، طرابلس .
- معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، ياقوت الحموي الرومي ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، ط : الأولى ، سنة 1993م ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
- معجم البلدان ، لأبي عبدالله ياقوت الحموي الرومي ، ط : بدون ، سنة 1397هـ ، دار صادر ، بيروت .
- المعجم الفلسفي ، جميل صليبا ، ط : بدون ، سنة 1978م ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت .

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، محمد فؤاد عبد الباقي ، ط: بدون ، دار الأندلس ، بيروت .
- معرفة أنواع الحديث ، لأبي عمر عثمان بن الصلاح ، تحقيق الدكتور عبد اللطيف الهميم ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1423هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز ، مكة المكرمة .
- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول ، حافظ حكيم ، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر ، ط : الثانية ، سنة 1413هـ ، دار ابن القيم ، الدمام - السعودية .
- معالم السنن ، لأبي سليمان حمد الخطابي ، ط : الثانية ، سنة 1401هـ ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- المعرفة والتاريخ ، لأبي يوسف يعقوب البسوي ، رواية عبد الله بن درستويه النحوي ، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ، ط : الأولى ، سنة 1410هـ ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة .
- المعجم الوسيط ، صنع مجمع اللغة العربية بمصر ، ط : الرابعة ، سنة 1426هـ ، مكتبة الشروق الدولية ، مصر .
- المعجم الكبير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبري ، تحقيق حمدي السلفي ، ط: الثانية ، سنة 1405هـ ، دار إحياء التراث العربي .
- المعرفة في الإسلام مصادرها ومجالاتها ، الدكتور عبد الله بن محمد القرني ، ط : الأولى ، سنة 1419هـ ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .

- المعجم في أصحاب القاضي الإمام أبي علي الصدي رضي الله عنه ، جمع أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي ، ط : الأولى ، سنة 1420هـ ، نشر مكتبة الثقافة الدينية ، شارع بور سعيد ، القاهرة .
- المغني ، لأبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي ، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر .
- المغني في أبواب التوحيد والعدل ، للقاضي عبد الجبار الهمذاني ، تحقيق الدكتور محمود الخضري ، ورفقائه ، ط : بدون ، سنة 1385هـ ، طبع مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر .
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية أهل العلم والإرادة ، ابن القيم ، تحقيق علي حسن عبد الحميد الحلبي ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، دار ابن عفان ، الخبر - السعودية .
- مفرج الكروب ومفرج القلوب ومبلغ الخائف من حصول الأمن وحصونه غاية المطلوب ، يوسف بن إسماعيل النبهاني ، ط : بدون ، سنة 1425هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الحسين الأصفهاني ، تحقيق صفوان بن عدنان داوودي ، ط : الأولى ، سنة 1412هـ ، دار القلم ، دمشق ، والدار الشامية ، بيروت .

- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، لأبي الحسن الأشعري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط : بدون ، سنة 1411هـ ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- مقدمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ، ط : الحادية عشر ، سنة 1413هـ ، دار القلم ، بيروت .
- مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني ، لابن أبي زيد القيرواني ، ط : بدون ، طبع مؤسسة مكة للطباعة والإعلام ، توزيع الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة .
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، تحقيق محمد بن عثمان الخشت ، ط : الأولى ، سنة 1405هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت .
- المقنع في علوم الحديث ، سراج الدين عمر بن علي بن الملن ، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع ، ط : الأولى ، سنة 1413هـ ، دار فواز للنشر ، الأحساء ، السعودية .
- الملل والنحل ، لأبي الفتح عبد الكريم الشهرستاني ، تحقيق محمد بن عبد القادر الفاضلي ، ط : بدون ، سنة 1423هـ ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت .
- المنار المنيف ، ابن القيم ، تحقيق يحيى الثمالي ، ط : الأولى ، سنة 1428هـ ، دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .
- منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس ، عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ ، ط :

- الثانية ، سنة 1407هـ ، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة ،
الرياض .
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية ، ابن
تيمية ، تحقيق الدكتور محمد سالم رشاد ، ط : الثانية ، سنة
1411هـ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .
- منهج الأشاعرة في العقيدة ، للدكتور سفر بن عبدالرحمن
الحوالي ، طبع على الآلة الراقمة .
- من أسرار التنزيل ، محمد بن عمر الرازي ، تحقيق عبد
القادر عطا ، ط : بدون ، نشر مكتبة الكليات الأزهرية ،
القاهرة .
- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك ، لأبي الفرج عبد الرحمن
بن الجوزي ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ورفيقه ، ط :
الأولى ، سنة 1412هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن
موسى الشاطبي ، تحقيق إبراهيم رمضان ، ط : الثالثة ، سنة
1417هـ ، دار المعرفة ، بيروت .
- موسوعة تاريخ مدينة جدة ، عبد القدوس الأنصاري ، ط :
الثانية ، سنة 1401هـ ، مطابع الروضة ، جدة .
- المواقف ، عبد الرحمن الإيجي ، اعتناء محمود الدمياطي ،
ط : الأولى ، سنة 1419هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات
العلوم ، الدكتور محمود الطناحي ، ط : الأولى ، سنة
1406هـ ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة .

- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة ، إشراف وتخطيط ومراجعة الدكتور مانع بن حماد الجهني ، ط : الثالثة ، سنة 1418هـ ، نشر دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الرياض .
- موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ، محمد السعيد زغلول ، ط : بدون ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- الموضوعات من الأحاديث المرفوعات ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ، تحقيق الدكتور نور الدين شكري ، ط : الأولى ، سنة 1418هـ ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض .
- الموطأ ، مالك بن أنس ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط : بدون ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة .
- الموقظة في علم مصطلح الحديث ، الذهبي ، اعتناء عبد الفتاح أبو غدة ، ط : الثالثة ، سنة 1418هـ ، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب ، طبع دار البشائر الإسلامية ، بيروت .
- موقف ابن تيمية من فلسفة ابن رشد في العقيدة وعلم الكلام والفلسفة ، الدكتور الطبلاوي محمود سعد ، ط : الأولى ، سنة 1409هـ ، مطبعة الأمانة ، مصر .
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة ، الدكتور عبد الرحمن المحمود ، ط : الأولى ، سنة 1415هـ ، مكتبة الرشد ، الرياض .
- مفيد المستفيد في كفر تارك التوحيد ، محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق اسماعيل الأنصاري ، ضمن مؤلفات

الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، اعتناء عبدالعزيز
الرومي ، ورفقائه ، ط : بدون ، طبع جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية ، الرياض .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، الذهبي ، تحقيق علي
البجاوي ، ط : بدون ، دار المعرفة ، بيروت .

حرف النون

- النبوات ، ابن تيمية ، تحقيق الدكتور عبد العزيز الطويان ،
ط : الأولى ، سنة 1402 هـ ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض .
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ،
لابن حجر العسقلاني ، تحقيق نور الدين عتر ، ط : الثانية ،
سنة 1414 هـ ، دار الخير ، بيروت .
- نشر البنود على مراقبي السعود ، سيدي عبد الله بن
إبراهيم الشنقيطي ، ط : الأولى ، سنة 1409 هـ ، دار الكتب
العلمية ، بيروت .
- نقض عثمان بن سعيد بن علي المريسي الجهمي العنيد
فيما افتري على الله في التوحيد ، لعثمان بن سعيد
الدارمي ، تحقيق منصور السماري ، ط : الأولى ، سنة
1419 هـ ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض .
- النهاية في الفتن والملاحم ، إسماعيل ابن كثير ، تحقيق
محمد بن أحمد عبد العزيز ، ط : بدون ، سنة 1408 هـ ، دار
الجيل ، بيروت .

- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لأبي السعادات ابن الأثير ، تحقيق محمود الطناحي ورفيقه ، ط : بدون ، دار الباز للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة .

- النهج السديد في تخريج أحاديث تيسير العزيز الحميد ، جاسم الفهيد الدوسري ، ط : الأولى ، سنة 1404هـ ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت .

- نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار ، محمد بن علي الشوكاني ، ط : الأولى ، سنة 1321هـ ، دار ابن حزم ، بيروت .

- النهضة الإسلامية في سيرة أعلامها المعاصرين ، محمد بن رجب بيومي ، ط : الأولى ، سنة 1415هـ ، دار القلم ، الدار الشامية ، بيروت .

- نصب الراية تخريج أحاديث الهداية ، لجمال الدين عبدالله بن يوسف الزيلعي ، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

حرف الهاء

- الهجر ونتائجها في عصر الملك عبد العزيز ، موضي بنت منصور بن عبد العزيز آل سعود ، مطبوعة على الآلة الراقمة ، سنة 1408هـ ، جامعة أم القرى .

- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى ، ابن القيم ، تحقيق الدكتور محمد بن أحمد الحاج ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، دار القلم ، دمشق .

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، إسماعيل
باشا البغدادي ، ط : بدون ، سنة 1951م ، طبع وكالة
المعارف ، استانبول ، تصوير دار التراث العربي ، بيروت .

حرف الواو

- الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل الصفدي ، تحقيق
أحمد الأرناؤوط ، ورفيقه ، ط : الأولى ، سنة 1420هـ ، دار
إحياء التراث ، بيروت .
- الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز ، لخير الدين محمود
الزركلي ، ط : الرابعة ، سنة 1984م ، دار العلم للملايين ،
بيروت .
- وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ، محمد بن
عبدالرحمن السخاوي ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ،
ورفاقه ، ط : الأولى ، سنة 1416هـ ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس أحمد بن
محمد بن خلكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، ط : بدون ،
دار الثقافة ، بيروت .

حرف الياء

- يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور
الثعالبي ، تحقيق الدكتور مفيد قميحة ، ط : الأولى ، دار
الكتب العلمية ، بيروت .

فهرس الموضوعات العام

الموضوع
الصفحة
المقدمة :

14 - 5

الباب الأول : التعريف بحياة الشيخ محمد بن حسين الفقيه :

- الفصل الأول : عصره
31 - 15
- الفصل الثاني : نشأته وحياته
44 - 32
- الفصل الثالث : شيوخه وتلاميذه
53 - 45
- الفصل الرابع : مؤلفاته ومكاته العلمية
69 - 54
- الباب الثاني : التلقي والاستدلال عند الشيخ محمد الفقيه وجهوده في تقرير عقيدة السلف :**
- الفصل الأول : التلقي والاستدلال عند الشيخ محمد الفقيه وموقفه من التلقي والاستدلال عند المخالفين
147 - 71
- المبحث الأول : التلقي والاستدلال عند الفقيه
110 - 72
- المبحث الثاني : موقف الفقيه من التلقي والاستدلال عند المخالفين
147 - 111
- الفصل الثاني : جهود الشيخ الفقيه في تقرير عقيدة السلف
502 - 148
- المبحث الأول : جهود الفقيه في تقرير توحيد الربوبية
178 - 166
- المبحث الثاني : جهود الفقيه في تقرير توحيد الأسماء والصفات
253 - 179
- المبحث الثالث : جهود الفقيه في تقرير توحيد الألوهية
380 - 254
- المبحث الرابع : جهود الفقيه في تقرير بقية مسائل الاعتقاد
502 - 381
- المطلب الأول : جهود الفقيه في تقرير الإيمان ومسائله
416 - 382
- المطلب الثاني : جهود الفقيه في تقرير القضاء والقدر ومسائله
436 - 417

- المطلب الثالث : جهود الفقيه في تقرير اليوم الآخر ومسائله
474 - 437
- المطلب الرابع : جهود الفقيه في تقرير فضائل الصحابة
487 - 475
- المطلب الخامس : جهود الفقيه في تقرير الولاية والكرامة
502 - 488
- **قسم التحقيق :**
571 - 503
- التعريف بالرسالة :
511 - 504
- النص المحقق :
571 - 512
- الخاتمة .
574 - 572
- الفهارس .
683 - 575

فهرس الموضوعات التفصيلي

الموضوع الصفحة

المقدمة

14-5

الباب الأول :التعريف بحياة الشيخ محمد بن حسين الفقيه ، وهو
كالتالي :

عصره وحياته :

15

الفصل الأول : عصره

16

تمهيد :

17

المبحث الأول : الحالة السياسية .

21-18

المبحث الثاني : الحالة الاجتماعية .

25-22

المبحث الثالث : الحالة العلمية .

31-26

الفصل الثاني : نشأته وحياته .

32

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه وولادته ونشأته ووفاته .

36-33

المبحث الثاني : صفاته وأخلاقه .

38-37

المبحث الثالث : أسرته ومسكنه .

40-39

المبحث الرابع : طلبه للعلم ورحلاته .

44-41

الفصل الثالث : شيوخه وتلاميذه .

45

المبحث الأول : شيوخه .

50-46

المبحث الثاني : تلاميذه .

53-51

الفصل الرابع : مؤلفاته ومكانته العلمية .

54

المبحث الأول : مؤلفاته ومكتبته .

64-55

المبحث الثاني : مكانته العلمية وكلام العلماء عليه .

69-65

الباب الثاني : التلقي والاستدلال عند الشيخ محمد الفقيه ،
 وجهوده في تقرير عقيدة السلف

70

ويشتمل على فصلين :

الفصل الأول : التلقي والاستدلال عند الشيخ محمد الفقيه
وموقفه من التلقي والاستدلال عند المخالفين :

71

المبحث الأول : التلقي والاستدلال عند الشيخ محمد الفقيه :

72

المطلب الأول : مصدر التلقي عند الفقيه :

72

- دليل الكتاب والسنة .

82-72

- خبر الآحاد وهل يفيد العلم أم لا .

85-82

- مذهب أهل السنة والجماعة في خبر الآحاد .

86

- مذهب الفقيه في خبر الآحاد .

91-86

- التقليد : تعريفه ومعناه .

91

- حكم التقليد .
92-91
- موقف الشيخ الفقيه من التقليد .
94-92
- دليل الإجماع .
97-94
- المطلب الثاني : منهج الاستدلال عند الفقيه :
98
- تقرير العقيدة تقريرًا واضحًا سهلاً .
99-98
- تلقي العقيدة من مصدرها الأصلي .
101-99
- الرد على المخالفين , ومناقشة شبهاتهم .
101
- بيان آثار مخالفة الكتاب والسنة والاستعاضة بغيرهما .
102-101
- الاستعانة على فهم النصوص الشرعية بمنهج السلف .
104-102
- عدم الاستدلال بالقياس على مسائل الاعتقاد .
106-104
- تقرير موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح .
110-106

المبحث الثاني : موقف الشيخ الفقيه من التلقي والاستدلال عند

المخالفين : 111

- موقف الفقيه من التلقي عند المخالفين :

114-111

من جعل مصدر تلقيه العقل .

123-114

من جعل مصدر تلقيه آراء الرجال بلا دليل .

127-123

من جعل مصدر تلقيه الكشف والمكاشفة .

138-128

- موقف الفقيه من الاستدلال عند المخالفين :

139

موقفه من الاستدلال على العقائد بأدلة لم يأمر بها الشرع .

140-139

موقفه من تقرير العقيدة تقريرًا معقدًا غامضًا .

141-140

موقفه من تأويل النصوص الشرعية .

145-141

موقفه من مخالفة منهج السلف في تفسير النصوص الشرعية.

146-145

موقفه من مَن لا يعتبر مدلولات اللغة العربية .

147-146

الفصل الثاني : جهود الشيخ محمد الفقيه في تقرير عقيدة
السلف. 148

تمهيد : توحيد الله تعالى وما طرأ عليه من تغير وانحراف :
149

تعريف التوحيد لغة .

150-149

تعريف التوحيد اصطلاحاً .

152-150

أقسام التوحيد عند أهل السنة .

154-152

معنى التوحيد وأقسامه عند المتكلمين .

157-154

ما طرأ على التوحيد من تغير وانحراف .

160-158

زمن وقوع الشرك .

162-160

وقوع الشرك في قوم هود .

163-162

كلام الفقيه في الانحراف عن التوحيد .

165-163

المبحث الأول : جهود الفقيه في تقرير توحيد الربوبية :

166

معنى توحيد الربوبية لغة واصطلاحًا .

166-167

عقيدة الفقيه في توحيد الربوبية .

167-168

توحيد الربوبية بين أهل السنة والمتكلمين .

169-177

حكم من صرف شيئاً من خصائص الربوبية لغير الله.

177-178

المبحث الثاني : جهود الفقيه في تقرير توحيد الأسماء والصفات :

179

المراد بتوحيد الأسماء والصفات .

179

عقيدة أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته .

179-180

موقف الفقيه من توحيد الأسماء والصفات .

180

تقرير الفقيه لتوحيد الأسماء والصفات على الإجمال .

180-182

تقرير الفقيه لتوحيد الأسماء والصفات على التفصيل .

182

آيات الصفات بين المحكم والمتشابه .

182-184

تقرير الفقيه في المحكم والمتشابه .	186-185
تقرير أسماء الله وصفاته بالدليل .	187-186
الصفات الذاتية .	201-187
الصفات الفعلية .	217-202
توضيح أن أكثر الأمة مطبقون على هذه العقيدة.	219-217
- عقيدة الفقيه في القرآن الكريم :	219
كلام السلف في القرآن الكريم .	220-219
تقرير الفقيه لعقيدته في القرآن الكريم .	221-220
أقوال المخالفين والرد عليهم .	226-221
رأي الفقيه في مقولة «لفظي بالقرآن مخلوق» .	227-226
حكم من قال بخلق القرآن .	228-227

- رؤية الله تعالى في الآخرة :

228

أدلة ثبوت رؤية الله تعالى في الآخرة :

228

أدلة الكتاب العزيز .

229-228

أدلة صحيح السنة .

230-229

دليل الإجماع .

232-231

دليل العقل والنظر .

233-232

عقيدة الفقيه في رؤية الله تعالى في الدار الآخرة .

234-233

موقف الفقيه من المخالفين في الرؤية .

235-234

الرد على المعتزلة في مسألة الرؤية .

236-235

- رؤية الله تعالى في الدنيا :

236

مذهب السلف في رؤية الله تعالى في الدنيا .

236

مذهب الفقيه في رؤية الله تعالى في الدنيا من غير النبي □

237-236

- رؤية النبي □ به في الدنيا :

237

موقف الفقيه من رؤية النبي □ لربه في الدنيا .

238-237

ذكر الخلاف في رؤية النبي □ لربه في الدنيا :

240-238

الترجيح . . .

241

الإجابة عن أدلة الفريق الأول .

243-231

- المخالفون لمنهج السلف في توحيد الأسماء والصفات .

245-243

- مناقشة الفقيه للمخالفين في توحيد الأسماء والصفات .

251-246

- حكم من جحد أسماء الله أو صفاته .

253-252

المبحث الثاني : جهود الفقيه في تقرير توحيد الألوهية :

254

معنى توحيد الألوهية لغة .

255-254

الألوهية في الشرع .

255

معنى توحيد الألوهية شرعًا .

256-255

مكانة توحيد الألوهية .

256

أدلة إثبات مكانة توحيد الألوهية من الكتاب العزيز .

257-256

أدلة إثبات مكانة توحيد الألوهية من صحيح السنة .

258-257

توحيد الألوهية بين أهل السنة والمتكلمين .

259-258

- موقف الفقيه من توحيد الألوهية (العبادة) :

259

تقرير الفقيه لمسائل توحيد الألوهية :

261-260

معنى العبادة لغة واصطلاحًا .

262-261

أنواع العبادة :

262

الدعاء ومنزلته .

262

كلام الفقيه حول الدعاء .

264-263

التوسل ومعناه لغة وشرعًا .

264

موقف الفقيه من التوسل .

265-264

أقسام التوسل عند الفقيه وحكمه :

270-265

مناقشة الفقيه في التوسل بجاه أو بذوات المخلوقين .

274-271

الاستغاثة ومعناها .

274

موقف الفقيه من الاستغاثة .

275-274

الاستعانة ومعناها .

275

موقف الفقيه من الاستعانة .

276-275

- حديث الفقيه عما يناقض توحيد الألوهية :

277

تعريف الشرك لغة .

277

تعريف الشرك في الألوهية شرعًا .

277-278

أقسام الشرك في الألوهية .

278

بيان خطورة الشرك في الألوهية والتحذير منه .

278-285

بيان حقيقة ما ينافي أصل وكمال توحيد الألوهية :

286

الاستغاثة والاستعانة بغير الله تعالى :

286-289

الرد على أصحاب الاستغاثة الشركية :

289

التفريق بين التوسل والاستغاثة وإبطال القول بتمثلهما.

289-293

نفي وجود دليل يعضد قولهم وإثبات أن الدليل يرد قولهم.

293-300

حكاية الإجماع على بطلان الاستغاثة الشركية .

300-301

الإجابة عن أدلة أصحاب الاستغاثة الشركية .

302-317

الرد على شبهات الخصم .

318-333

- التبرك الممنوع شرعًا :

334

تعريف التبرك لغة .

335-334

تعريف التبرك شرعًا .

335

أقسام التبرك :

336-335

التبرك المشروع :

337-336

التبرك بآثار النبي ﷺ .

337

التبرك بذاته ﷺ .

338-337

التبرك بذوات أو آثار الأولياء والصالحين غير النبي ﷺ .

338

موقف الفقيه من التبرك بآثار الصالحين .

338

مناقشة الفقيه في رأيه في التبرك ببعض آثار الصالحين .

341-339

التبرك الممنوع شرعًا :

341

التبرك بالأحجار والأشجار .

343-341

التبرك بصالحي البشر من أهل القبور .

344-343

بيان أن هذا النوع من التبرك ليس عليه دليل صحيح صريح.

345-344

إقامة الدليل على منع ما ذهب إليه أصحاب هذا التبرك .

345

الأدلة على منع هذا النوع من التبرك :

345

الأدلة النقلية .

347-345

دليل الإجماع .

348-347

الأدلة العقلية .

351-348

الرقى :

352

معنى الرقية .

352

شروط الرقية الشرعية :

352

موقف الفقيه من الرقية .

353-352

التمائم :

353

التمائم تعريفها وحكمها .

354-353

موقف الفقيه من التمام .

354

التول والحجب والحلقة والقلادة والطيرة وغيرها :

354

تعريف التول .

355-354

تعريف الطيرة .

355

حكم هذه الأعمال .

355

موقف الفقيه من هذه الأعمال .

356-355

الذبح والنذر لغير الله , والحلف بغير الله , والبناء على القبور

356

حكم هذه الأعمال .

356

موقف الفقيه من هذه الأعمال .

358-356

شد الرجل لزيارة القبور :

359

موقف الفقيه من مسألة شد الرجل لزيارة القبور :

359

تقريره لما يعتقده .

361-359

الرد على المخالف ومناقشته .

361

القول بجواز شد الرجل لزيارة القبور ورد الفقيه عليه.

365-361

الرد على الأصول الخمسة التي يستند إليها الخصم :

365

الرد على الأصل الأول : الاستدلال بآي الكتاب العزيز.

369-366

الرد على الأصل الثاني : الاستدلال من السنة النبوية .

373-370

الرد على الأصل الثالث : الاستدلال بالإجماع .

376-374

الرد على الأصل الرابع : الاستدلال بالقياس :

377

الرد على قياس زيارة البعيد على زيارة القريب .

377-378

الرد على قياس زيارة قبر النبي ﷺ على قبر من سواه .

378-379

الرد على الأصل الخامس : الاستدلال بوسيلة القرية .

380

المبحث الرابع : جهود الشيخ الفقيه في تقرير بقية مسائل

الاعتقاد : 381

المطلب الأول : جهود الفقيه في تقرير الإيمان ومسائله :

382

الإيمان لغة .

382

الإيمان شرعًا .

382-384

قول الفقيه في تعريف الإيمان .

383

أقوال السلف في تعريف الإيمان .

383-386

الدليل على بيان حقيقة الإيمان :

386

الدليل من الكتاب .

386-387

الدليل من السنة .

387

أقوال المخالفين لمذهب السلف :

389-388

موقف الفقيه من هذه الآراء .

395-389

زيادة الإيمان ونقصانه .

396

قول أهل السنة في زيادة الإيمان ونقصانه .

396

قول الفقيه في زيادة الإيمان ونقصانه .

396

الأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه :

397-396

الأدلة من الكتاب .

397

الأدلة من السنة .

398-397

دليل الإجماع .

400-398

مكانة العمل من الإيمان وارتباطه به :

403-400

حكم مرتكب الكبيرة :

404-403

قول أهل السنة في مرتكب الكبيرة .

403

قول الفقيه في مرتكب الكبيرة .

404-403

مذاهب الناس في مرتكب الكبيرة .

405-404

الأدلة من الكتاب والسنة على المذهب الحق :

406-405

أقوال السلف في مرتكب الكبيرة :

407-406

الإيمان بالأنبياء والرسول :

408

تعريف النبي لغة .

408

تعريف الرسول لغة .

409-408

تعريف النبي والرسول شرعاً .

409

موقف الفقيه من الإيمان بالأنبياء والمرسلين .

411-410

عصمة الأنبياء والمرسلين .

411

تعريف العصمة لغة .

411

قول الفقيه في عصمة الأنبياء والمرسلين .

411

أقوال الناس في عصمة الأنبياء والمرسلين .

413-411

عموم بعثة محمد ﷺ ورسالته إلى الثقلين الإنس والجن .

414-413

قول الفقيه في عموم بعثة ورسالة النبي . ﷺ

414

الإيمان بالكتب السماوية .

414

الدليل على الإيمان بالكتب السماوية .

415-414

قول الفقيه في الإيمان بالكتب السماوية .

416-415

المطلب الثاني : جهود الفقيه في تقرير القضاء والقدر ومسائله :

417

القضاء والقدر لغة وشرعا .

417

تلازم القضاء والقدر .

418-417

مراتب القضاء والقدر :

418

المرتبة الأولى : العلم .

419-418

المرتبة الثانية : الكتابة .

419

المرتبة الثالثة : المشيئة والإرادة .

420

المرتبة الرابعة : الخلق .

422-421

مذاهب الناس في القضاء والقدر :

423-422

مذهب أهل السنة والجماعة .

423

مذهب القدرية وهم :

423

نفاة العلم .

424-423

نفاة الخلق والمشيئة .

425-424

مذهب الجبرية .

425

موقف الفقيه من الطوائف المخالفة في القدر .

426

أفعال العباد .

426

رد الفقيه على المخالفين في أفعال العباد .

429-426

استدلال الفقيه على المذهب الحق :

430-429

مذهب أهل السنة في أفعال العباد .

431-430

مناقشة الجبرية حول شبهة المجاز .

435-431

الاحتجاج بالقدر .

436-435

المطلب الثالث : جهود الفقيه في تقرير اليوم الآخر ومسائله :

437

تقرير الإيمان باليوم الآخر على الإجمال .

437

تقرير الإيمان باليوم الآخر على التفصيل :

438-437

الإيمان بالموت :

438

موقف الفقيه من الإيمان بالموت .

438

عذاب القبر ونعيمه :

439-438

مذهب أهل السنة في عذاب القبر ونعيمه .

439

مذهب الفقيه في عذاب القبر ونعيمه .

439

أدلة ثبوت عذاب القبر ونعيمه :

440

الأدلة من الكتاب العزيز .

441-440

الأدلة من السنة النبوية .

442-441

الإيمان بسؤال منكر ونكير :

442

موقف أهل السنة في سؤال منكر ونكير .

442

موقف الفقيه في سؤال منكر ونكير .

442

مستقر الأرواح :

443

مذهب الفقيه في مسألة مستقر الأرواح .

446-443

بقية المذاهب في مسألة مستقر الأرواح .

448-446

الترجيح ...

448

الفرق بين حياة الشهداء وحياة غيرهم في الجنة .

449

البعث بعد الموت :

449

البعث لغة .

450-449

البعث شرعًا .

450

مذهب الفقيه في البعث بعد الموت :

450

إثبات الفقيه للبعث على الإجمال .

451

إثبات الفقيه للبعث على التفصيل .

451

المقام المحمود :

452

أقوال الناس في تفسير المقام المحمود :

452

مذهب الفقيه في تفسير المقام المحمود .

452

الترجيح ...

454-453

الاستدلال على الراجح .

455-454

الشفاعة :

455

الشفاعة لغة وشرعا .

455

قول أهل السنة في الشفاعة .

456-455

قول الفقيه في الشفاعة .

457-456

أدلة ثبوت الشفاعة في الآخرة :

457

أدلة الكتاب العزيز .

458-457

أدلة السنة النبوية .

458

المخالفون في مسألة الشفاعة في الآخرة :

460-459

شروط الشفاعة .

461-460

أنواع الشفاعة .

462-461

الحوض :

462

الحوض لغة .

462

الحوض شرعًا .

463

قول أهل السنة في الحوض المورود .

463

قول الفقيه في الحوض المورود .

464-463

الصراط والميزان :

464

الصراط لغة وشرعًا .

464

الميزان لغة وشرعا .

465

قول أهل السنة في الصراط والميزان .

465

قول الفقيه في الصراط والميزان .

466

الجنة والنار :

468-467

مذهب أهل السنة في الجنة والنار .

468

مذهب الفقيه في الجنة والنار .

468

هل الجنة والنار مخلوقتان الآن :

468

مذهب الفقيه في وجود الجنة والنار الآن .

468

مذهب أهل السنة في وجود الجنة والنار الآن .

469

أقوال السلف في إثبات وجود الدنة والنار .

469

دليل ثبوت أن الجنة والنار مخلوقتان الآن :

469

دليل الكتاب العزيز .

470-469

دليل السنة النبوية .

471-470

المخالفون لوجود الجنة والنار الآن والرد عليهم .

471

بقاء الجنة والنار وفناؤهما :

471

مذهب الفقيه في بقاء الجنة والنار وفناؤهما .

471

مذهب أهل السنة في بقاء الجنة والنار وفناؤهما .

472-471

أقوال السلف في إثبات بقاء الجنة والنار .

472

أدلة بقاء الجنة والنار وأبديتهما :

472

أدلة الكتاب العزيز .

473-272

أدلة السنة النبوية .

473

المخالفون في بقاء الجنة والنار وأبديتهما والرد عليهم .

474-473

المطلب الرابع : جهود الفقيه في تقرير فضائل الصحابة :

475

تعريف الصحابي .

475

رأي الفقيه في تعريف الصحابي .

475

الترجيح في تعريف الصحابي .

476

موقف أهل السنة والجماعة في الصحابة .

476

أدلة أهل السنة على عدالة الصحابة وفضلهم :

476

أدلة الكتاب العزيز .

477

أدلة السنة النبوية .

478

موقف الفقيه من الصحابة :

478

بيان فضل الصحابة على جهة العموم .

480-479

بيان فضل الصحابة على الخصوص والتعيين .

483-480

الموقف من ما شجر بينهم .

484-483

الطوائف التي ضلت في الصحابة الكرام .

485-484

موقف الفقيه من هذه الطوائف .

486-485

عدالة الصحابة الكرام :

486

موقف الفقيه من عدالة الصحابة .

486

الجواب عن رأي الشيخ الفقيه :

487-486

المطلب الخامس : جهود الفقيه في تقرير الولاية والكرامة :

488

الولاية لغة .

488

الولاية اصطلاحًا .

489-488

الكرامة لغة واصطلاحًا .

489

مذهب أهل السنة والجماعة في كرامات الأولياء :

490-489

موقف الفقيه من كرامات الأولياء :

491-490

شروط صاحب الكرامة :

492-491

شروط الكرامة :

492

أدلة إثبات كرامات الأولياء :

492

أدلة الكتاب العزيز .

493-492

دليل وقوع الكرامات من الصحابة الكرام .

494-493

موقف الفقيه من المخالفين للحق في الكرامات :

495-494

موقف الفقيه من طائفتي المعتزلة وغلاة المتصوفة :

496

مناقشة المعتزلة .

497-496

مناقشة غلاة المتصوفة :

497

بيان حقيقة مذهب غلاة المتصوفة .

500-497

إبطال مذهب غلاة المتصوفة :

500

بيان الحكم الشرعي في اعتقاد المتصوفة في أوليائهم .

501-500

بيان كذب غلاة المتصوفة في معتقدهم في أوليائهم .

502-501

قسم التحقيق :

503

التعريف بالرسالة :

504

تحقيق اسم الرسالة .

504

توثيق نسبتها إلى مؤلفها .

504

تحليل موضوع الرسالة ومباحثها .

504

منهج المؤلف في الرسالة .

504

مصادر المؤلف في الرسالة .

506-504

قيمة الرسالة العلمية .

507-506

وصف المخطوط واسم ناسخها وتاريخ نسخها .

507

نماذج مصورة من النسخ الخطية .

511-508

النص المحقق :

512

مقدمة المؤلف .

513

سبب تأليف المؤلف لهذه الرسالة .

515-513

حال الناس قبل بعثة محمد ﷺ .

516-515

إقرار أهل الجاهلية بتوحيد الربوبية وضلالهم في توحيد الألوهية.

517-516

قيام النبي ﷺ بدعوة التوحيد .

518-517

قيام الخلفاء الراشدين بدعوة التوحيد .

518

بداية ظهور فرق الانحراف والضلال .

518

ظهور مبادئ الروافض والخوارج والمعتزلة .

518

ظهور التشيع والتعصب في هذه الأمة .

519

إحداث القول بخلق القرآن على يد المأمون .

519

ظهور المذاهب الفقهية الأربعة .

519

ظهور مذهب المتصوفة .

520

تعريف الدكتور زكي مبارك للتصوف .

520

حال المتمسكين بالسنة مقابل أهل البدعة والضلال .

520-521

تحريف المتصوفة لمعاني القرآن العزيز .

521-523

صور من غلو المتصوفة .

523-525

تفرق المتصوفة وتنازعهم .

525-527

وقوع غلاة المتصوفة في الشرك في العبادة وتقريرهم لذلك.

527-529

جناية المتكلمين على الدين وعلى النصوص الشرعية .

529

- تفرق الفرق الكلامية وتناحرهم .
530-529
- أصل الانحراف في أسماء الله وصفاته .
530
- تقرير أئمة المتصوفة لمذهب التصوف .
532-531
- جهود حكومة الدولة السعودية في نصرة المذهب الحق ورد
الباطل. 532
- أقوال السلف في ذم الكلام وأهله .
534-533
- مذهب المتكلمين في القرآن العزيز والرد عليهم .
535-534
- مذهب المتكلمين في سائر صفات الله
537-535
- ذكر ترجمة الرازي وكلام العلماء على مذهبه
547-537
- ذكر كلام العلماء على تفسير الرازي
551-547
- ذكر تأويل الرازي لنصوص الصفات والرد عليه
552-551
- ذكر ما يدل على فضل التفقه في دين الله تعالى .
554-553

وقوع التعصب بين فقهاء الأمة وذمه .

555-554

صور من تأويل النصوص الشرعية بسبب التعصب .

560-555

بيان فضل كتب الحديث وحال أهل البدعة تجاهها .

561-560

ذكر كلام العلماء في إمام المتصوفة أبي حامد الغزالي وكتبه.

569-561

كلام في التحذير من أهل البدعة والضلال

570-569

ذكر أبيات تدعوا إلى الأخذ والتمسك بهدي الصحابة الكرام .

571-570

الخاتمة .

574-572

الفهارس .

683-575

فهرس الآيات القرآنية .

596-576

فهرس الأحاديث النبوية .

605-597

فهرس الأعلام المترجم لهم .

613-606

فهرس الفرق والطوائف المترجم لهم في الحاشية .

615-614

فهرس الأبيات الشعرية .

617-616

فهرس الألفاظ الغريبة .

618

فهرس المصادر والمراجع .

663-619

فهرس الموضوعات العام .

665-664

فهرس الموضوعات التفصيلي .

683-666